

مَوْلَانَا الشَّرِيفُ الْمُرْتَضَى ١٣٧



کتابخانه ملی و اسناد
جمهوری اسلامی ایران



کتابخانه مجلس شورای اسلامی

الشَّافِي فِي الْإِمَامَةِ

الشَّرِيفُ الْمُرْتَضَى

عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ الْمَوْسَوِيِّ، عَلَمُ الْإِمْدَنِ

(٣٥٥-٥٤٣٦ هـ)

الْمَجْلَدُ الْأَوَّلُ

تَحْقِيقُ

مُحَمَّدُ حُسَيْنُ الدَّرَابِطِيِّ

لِلْمَكْتَبَةِ النَّوَائِزِ وَالْأَرْكَانِ الْمَشْرِفَةِ الْمَقْصُودِ



الشافعي في الإمامة

الشَّريفُ المرتَضَى

عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ الْمَوْسَوِيِّ، عَلَّمُ الْهُدَى

(٣٥٥-٤٣٦ هـ)



المجلد الأول

تحقيق

مُحَمَّدُ حُسَيْنُ الدَّرَابَتِي

مُؤَلَّفَاتُ الشَّريفِ المرتَضَى ١٣/



سرشناسه:
عنوان و نام پدیدآور:
موضوعات نشر:
مشخصات ظاهری:
فروست:
شابک:
وضعیت فهرست‌نویسی:
یادداشت:
یادداشت:
موضوع:
موضوع:
شناسه افزوده:
شناسه افزوده:
رده‌بندی دیویی:
رده‌بندی کنگره:
شابک کتابخانه ملی:

سید مرتضی، علی بن حسین - ۳۵۵ - ۱۴۲۶ ق.
الشافعی فی الإمامة / للشریف المرتضی علی بن الحسین الموسوی، علم الهدی؛ تحقیق محدثین الدرایتی؛
إعداد: مرکز المؤتمرات العلمية والبحوث الحرة التابعة لمؤسسة دار الحديث.
مشهد: مجمع البحوث الإسلامية، ۱۴۴۱ق. = ۱۳۹۸ ـ .
ج ۵
المؤتمر الدولي لذكرى آفة الشریف المرتضی. مؤلفات الشریف المرتضی؛ ۱۳.
دوره: ۹-۱۰-۱۱-۱۲-۱۳-۱۴-۱۵-۱۶-۱۷-۱۸-۱۹-۲۰-۲۱-۲۲-۲۳-۲۴-۲۵-۲۶-۲۷-۲۸-۲۹-۳۰-۳۱-۳۲-۳۳-۳۴-۳۵-۳۶-۳۷-۳۸-۳۹-۴۰-۴۱-۴۲-۴۳-۴۴-۴۵-۴۶-۴۷-۴۸-۴۹-۵۰-۵۱-۵۲-۵۳-۵۴-۵۵-۵۶-۵۷-۵۸-۵۹-۶۰-۶۱-۶۲-۶۳-۶۴-۶۵-۶۶-۶۷-۶۸-۶۹-۷۰-۷۱-۷۲-۷۳-۷۴-۷۵-۷۶-۷۷-۷۸-۷۹-۸۰-۸۱-۸۲-۸۳-۸۴-۸۵-۸۶-۸۷-۸۸-۸۹-۹۰-۹۱-۹۲-۹۳-۹۴-۹۵-۹۶-۹۷-۹۸-۹۹-۱۰۰-۱۰۱-۱۰۲-۱۰۳-۱۰۴-۱۰۵-۱۰۶-۱۰۷-۱۰۸-۱۰۹-۱۱۰-۱۱۱-۱۱۲-۱۱۳-۱۱۴-۱۱۵-۱۱۶-۱۱۷-۱۱۸-۱۱۹-۱۲۰-۱۲۱-۱۲۲-۱۲۳-۱۲۴-۱۲۵-۱۲۶-۱۲۷-۱۲۸-۱۲۹-۱۳۰-۱۳۱-۱۳۲-۱۳۳-۱۳۴-۱۳۵-۱۳۶-۱۳۷-۱۳۸-۱۳۹-۱۴۰-۱۴۱-۱۴۲-۱۴۳-۱۴۴-۱۴۵-۱۴۶-۱۴۷-۱۴۸-۱۴۹-۱۵۰-۱۵۱-۱۵۲-۱۵۳-۱۵۴-۱۵۵-۱۵۶-۱۵۷-۱۵۸-۱۵۹-۱۶۰-۱۶۱-۱۶۲-۱۶۳-۱۶۴-۱۶۵-۱۶۶-۱۶۷-۱۶۸-۱۶۹-۱۷۰-۱۷۱-۱۷۲-۱۷۳-۱۷۴-۱۷۵-۱۷۶-۱۷۷-۱۷۸-۱۷۹-۱۸۰-۱۸۱-۱۸۲-۱۸۳-۱۸۴-۱۸۵-۱۸۶-۱۸۷-۱۸۸-۱۸۹-۱۹۰-۱۹۱-۱۹۲-۱۹۳-۱۹۴-۱۹۵-۱۹۶-۱۹۷-۱۹۸-۱۹۹-۲۰۰-۲۰۱-۲۰۲-۲۰۳-۲۰۴-۲۰۵-۲۰۶-۲۰۷-۲۰۸-۲۰۹-۲۱۰-۲۱۱-۲۱۲-۲۱۳-۲۱۴-۲۱۵-۲۱۶-۲۱۷-۲۱۸-۲۱۹-۲۲۰-۲۲۱-۲۲۲-۲۲۳-۲۲۴-۲۲۵-۲۲۶-۲۲۷-۲۲۸-۲۲۹-۲۳۰-۲۳۱-۲۳۲-۲۳۳-۲۳۴-۲۳۵-۲۳۶-۲۳۷-۲۳۸-۲۳۹-۲۴۰-۲۴۱-۲۴۲-۲۴۳-۲۴۴-۲۴۵-۲۴۶-۲۴۷-۲۴۸-۲۴۹-۲۵۰-۲۵۱-۲۵۲-۲۵۳-۲۵۴-۲۵۵-۲۵۶-۲۵۷-۲۵۸-۲۵۹-۲۶۰-۲۶۱-۲۶۲-۲۶۳-۲۶۴-۲۶۵-۲۶۶-۲۶۷-۲۶۸-۲۶۹-۲۷۰-۲۷۱-۲۷۲-۲۷۳-۲۷۴-۲۷۵-۲۷۶-۲۷۷-۲۷۸-۲۷۹-۲۸۰-۲۸۱-۲۸۲-۲۸۳-۲۸۴-۲۸۵-۲۸۶-۲۸۷-۲۸۸-۲۸۹-۲۹۰-۲۹۱-۲۹۲-۲۹۳-۲۹۴-۲۹۵-۲۹۶-۲۹۷-۲۹۸-۲۹۹-۳۰۰-۳۰۱-۳۰۲-۳۰۳-۳۰۴-۳۰۵-۳۰۶-۳۰۷-۳۰۸-۳۰۹-۳۱۰-۳۱۱-۳۱۲-۳۱۳-۳۱۴-۳۱۵-۳۱۶-۳۱۷-۳۱۸-۳۱۹-۳۲۰-۳۲۱-۳۲۲-۳۲۳-۳۲۴-۳۲۵-۳۲۶-۳۲۷-۳۲۸-۳۲۹-۳۳۰-۳۳۱-۳۳۲-۳۳۳-۳۳۴-۳۳۵-۳۳۶-۳۳۷-۳۳۸-۳۳۹-۳۴۰-۳۴۱-۳۴۲-۳۴۳-۳۴۴-۳۴۵-۳۴۶-۳۴۷-۳۴۸-۳۴۹-۳۵۰-۳۵۱-۳۵۲-۳۵۳-۳۵۴-۳۵۵-۳۵۶-۳۵۷-۳۵۸-۳۵۹-۳۶۰-۳۶۱-۳۶۲-۳۶۳-۳۶۴-۳۶۵-۳۶۶-۳۶۷-۳۶۸-۳۶۹-۳۷۰-۳۷۱-۳۷۲-۳۷۳-۳۷۴-۳۷۵-۳۷۶-۳۷۷-۳۷۸-۳۷۹-۳۸۰-۳۸۱-۳۸۲-۳۸۳-۳۸۴-۳۸۵-۳۸۶-۳۸۷-۳۸۸-۳۸۹-۳۹۰-۳۹۱-۳۹۲-۳۹۳-۳۹۴-۳۹۵-۳۹۶-۳۹۷-۳۹۸-۳۹۹-۴۰۰-۴۰۱-۴۰۲-۴۰۳-۴۰۴-۴۰۵-۴۰۶-۴۰۷-۴۰۸-۴۰۹-۴۱۰-۴۱۱-۴۱۲-۴۱۳-۴۱۴-۴۱۵-۴۱۶-۴۱۷-۴۱۸-۴۱۹-۴۲۰-۴۲۱-۴۲۲-۴۲۳-۴۲۴-۴۲۵-۴۲۶-۴۲۷-۴۲۸-۴۲۹-۴۳۰-۴۳۱-۴۳۲-۴۳۳-۴۳۴-۴۳۵-۴۳۶-۴۳۷-۴۳۸-۴۳۹-۴۴۰-۴۴۱-۴۴۲-۴۴۳-۴۴۴-۴۴۵-۴۴۶-۴۴۷-۴۴۸-۴۴۹-۴۵۰-۴۵۱-۴۵۲-۴۵۳-۴۵۴-۴۵۵-۴۵۶-۴۵۷-۴۵۸-۴۵۹-۴۶۰-۴۶۱-۴۶۲-۴۶۳-۴۶۴-۴۶۵-۴۶۶-۴۶۷-۴۶۸-۴۶۹-۴۷۰-۴۷۱-۴۷۲-۴۷۳-۴۷۴-۴۷۵-۴۷۶-۴۷۷-۴۷۸-۴۷۹-۴۸۰-۴۸۱-۴۸۲-۴۸۳-۴۸۴-۴۸۵-۴۸۶-۴۸۷-۴۸۸-۴۸۹-۴۹۰-۴۹۱-۴۹۲-۴۹۳-۴۹۴-۴۹۵-۴۹۶-۴۹۷-۴۹۸-۴۹۹-۵۰۰-۵۰۱-۵۰۲-۵۰۳-۵۰۴-۵۰۵-۵۰۶-۵۰۷-۵۰۸-۵۰۹-۵۱۰-۵۱۱-۵۱۲-۵۱۳-۵۱۴-۵۱۵-۵۱۶-۵۱۷-۵۱۸-۵۱۹-۵۲۰-۵۲۱-۵۲۲-۵۲۳-۵۲۴-۵۲۵-۵۲۶-۵۲۷-۵۲۸-۵۲۹-۵۳۰-۵۳۱-۵۳۲-۵۳۳-۵۳۴-۵۳۵-۵۳۶-۵۳۷-۵۳۸-۵۳۹-۵۴۰-۵۴۱-۵۴۲-۵۴۳-۵۴۴-۵۴۵-۵۴۶-۵۴۷-۵۴۸-۵۴۹-۵۵۰-۵۵۱-۵۵۲-۵۵۳-۵۵۴-۵۵۵-۵۵۶-۵۵۷-۵۵۸-۵۵۹-۵۶۰-۵۶۱-۵۶۲-۵۶۳-۵۶۴-۵۶۵-۵۶۶-۵۶۷-۵۶۸-۵۶۹-۵۷۰-۵۷۱-۵۷۲-۵۷۳-۵۷۴-۵۷۵-۵۷۶-۵۷۷-۵۷۸-۵

المؤتمر الدولي لذكرى ألفتة الشريف المرتضى - مؤلفات الشريف المرتضى / ١٣

الشَّريف المرتضى عليّ بن الحسين الموسويّ، علم الهدى

الطبعة الأولى: ١٤٤١ق/ ١٣٩٨ش/ ٤٠٠ نسخة، وزيري/ الثمن: ٧١٠٠٠٠ ريال إيزاني
الطباعة: مؤسسة الطبع والنشر التابعة للأستانة الرضوية المقدسة

www.islamic-rf.ir info@islamic-rf.ir

الفهرس الإجمالي

٧	مقدمة التحقيق.....
٧	تمهيد.....
١١	الفصل الأول: الكتب المؤلفة في الإمامة قبل الشافي.....
٢٥	الفصل الثاني: القاضي عبد الجبار و كتابه المغني.....
٥٥	الفصل الثالث: الشيخ الطوسي و تلخيصه للشافي.....
٦٣	الفصل الرابع: الشريف المرتضى و كتابه الشافي.....
١٣٧	الفصل الخامس: مخطوطات الكتاب و العمل عليه.....
١٦٨	نماذج من تصاوير النسخ.....

الشافي في الإمامة

١٩٥	١. فصل في تتبع ما ذكره مما يتعلق بوجوب الإمامة.....
٢٠٩	وجوه وجوب الإمامة، و بيان الصحيح منها.....
٢٧٥	نفي بعض الوجوه المذكورة لإثبات الحاجة إلى الإمام.....
٢٨٣	إبطال ما ادّعه صاحب الكتاب من لوازم الإمامية القائلين بالحاجة إلى الإمام.....
٢٨٨	تعرّض صاحب الكتاب لهشام بن الحَكَم و ابن الراونديّ و أبي عيسى الوراق.....

- بعض وجوه الحاجة إلى الإمام ٣١٣
٢. فصل في تتبع كلامه في الاستدلال على وجوب الإمامة من جهة السمع ٣١٩
- الدليل الأول: وجوب إقامة الحدود على الإمام ٣٢١
- الدليل الثاني: إجماع الصحابة ٣٤٨
- الدليل الثالث: خبر: «الأئمة من قريش» ٣٥٤
- الدليل الرابع: تأمير خالد بن الوليد يوم مؤتة ٣٥٧
- الدليل الخامس: خبر: «إن وليتم أبا بكر...» ٣٥٨
٣. فصل في الكلام على اعتراضه على ما حكاه من أدلتنا في ٣٧٥
- الدليل الأول: عموم النقص بين الناس ٣٧٧
- الدليل الثاني: جواز السهو والغفلة والشبهة والتقصير على المكلفين ٤١٥
- الدليل الثالث: قطع الاختلاف في المذاهب ٤٢٧
- الدليل الرابع: قطع الاختلاف في الفقه والاجتهاد ٤٢٩
- الدليل الخامس: معرفة ما يتصل بمصالح أبدان المكلفين ومعايشهم ٤٤٧
- الدليل السادس: قيام الإمام مقام الرسول في حفظ الشريعة ٤٤٩
- الدليل السابع: إقامة الحدود و..... ٤٩٥
- الدليل الثامن: في بيان أن الحافظ للشرع هو الإمام، لا الأمة ٥١١

مقدمة التحقيق

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد

لم تكن ولادة علم الكلام ومسائله ناشئة من تَرْفٍ فكريّ، وولع بملاء الوقت بمجموعة من الأحاجي والألغاز الفكرية التي يستعصي فهمها إلا على عددٍ قليلٍ من الناس، وإِنما نَبَغَ علم الكلام من صميم حاجات المجتمع الإسلامي، وكانت كلّ مسألةٍ منه انعكاساً لتحوّلٍ خطيرٍ في المجتمع، أو إجابةٍ على سؤالٍ أخذ يشغل أفكار الناس، أو غير ذلك ممّا له مساسٌ مباشرٌ بمتطلّبات المجتمع والعصر، ممّا يدلُّ على نضجٍ فكريٍّ لدى مسلمي القرون الأولى، واحترامٍ للوقت وأفكار الآخرين، خلافاً للقرون التالية التي أخذ البعض يشغل ذهنه ببحوث ومسائل لا تطال الواقع ولا يطالها إلا عن بُعد، حيث تفصل بينهما مسافات شاسعة.

وقد تربّعت مسألة الإمامة - من بين سائر مسائل هذا العلم - على قَمّة مسائل علم الكلام من حيث الأهميّة، وخطورة آثارها على المجتمع، فهي تمسّ بالصميم قلب النظام السياسي الحاكم، وتتوجّه بسهامها نحو أسّهِه، فوفقاً لهذه النظريّة في الإمامة أو تلك، يحصل النظام الحاكم على شرعيّته أو يفقدها. وقد أدّى الاختلاف في نظريّة حول الإمامة إلى سَلّ السيوف، ونشوب المعارك، وإراقة الدماء، حتّى قال الشهرستاني مقالته الشهيرة: «ما سَلَّ سيفٌ في الإسلام على قاعدة دينيّة، مثل ما سَلَّ على الإمامة في كلّ زمان»^١.

وقد ساعد على إبقاء مسألة الإمامة حيّة على طول التاريخ مذهبٌ عُرف على طول تاريخه بأنّه مذهب معارض للنظام الحاكم، وله نظريته الخاصة في الإمامة، إنّهُ مذهب «الشيعه»، الذي ما زال يفرض وجوده بقوة على الواقع، على الرغم من أنّه عاش طول تاريخه مغضوباً عليه من قِبَل الحكّام، فنالهُ من تهميش وإقصاء، و قتلٍ و تشريدٍ لأتباعه، ولكنّه وقف صامداً أمام كلّ التحديات، فيما فُتيت فرقٌ أخرى عديدة بأقلّ بكثير ممّا أصابه، وهذا من عجائب الزمان التي تستوقف النبيه، وتدعوه إلى التأمل.

لقد كان للأهميّة التي تمتعت بها مسألة الإمامة دورٌ في كثرة التأليف حولها، فقد أُلّفَت حول هذه المسألة العشرات، بل المئات، وربما الألوف من الكتب والرسائل من قِبَل جميع الفرق الكلاميّة، فقد كان لكلّ فرقة رأيها في الإمامة، وطبيعة الحكم والحاكم. وقد تنوّع الإنتاج الفكريّ حول الإمامة بين كتبٍ مطوّلة ومتوسطة ومختصرة، و رسائل، بعضها يدور حول بحوث الإمامة بصورة عامّة، وآخر يحاول أن يستوعب أكبر قدر ممكن من مسائلها، وثالث يتخصّص في مسألةٍ معيّنة منها، إلى غير ذلك من صور التأليف.

ومن بين هذه الصور والتي كان لها شأنٌ كبير وما زال، هي الردود، والجدل، والنقض، والنقض على النقض، والنقض على نقض النقض^١، وهكذا. فقد تمكّن

١. ولا بأس أن نقوم هنا بنقل حكاية طريفة نقلها الشيخ أبو الحسين السوسنجري في هذا المجال، حيث قال: «مضيت إلى أبي القاسم البلخي إلى بلخ، بعد زيارتي الرضا عليه السلام بطوس، فسلمتُ عليه، وكان عارفاً بي، ومعّي كتاب أبي جعفر بن قبة في الإمامة المعروف ب: الإيضاف، فوقف عليه ونقضه بالمسترد في الإمامة. فعدتُ إلى الريّ، فدفعْتُ الكتاب إلى بن قبة، فنقضه بالمستثبت في الإمامة. فحملته إلى أبي القاسم، فنقضه بنقض المستثبت. فعدتُ إلى الريّ فوجدتُ أبا جعفر قد مات رحمه الله». (فهرست النجاشي، ص ٣٧٦).

ومن المَحتمّ أن أبا جعفر ابن قبة إذا كان قد بقي حيّاً آنذاك، لكان قد كتب نقضاً على نقض المستثبت، فيكون في الحقيقة نقضاً على نقض نقض النقض.

المتكلمون المسلمون أن يعرضوا من خلال هذا النوع من التأليفات قدرة منقطعة النظر على الجدل، ونقض أفكار الآخرين، والانتصار لرأيهم، بحيث لو اطلع مجادلو اليونان - وهم الحاذقون في صناعة الجدل، والذين كانت لهم اليد الطولى فيه - لانحوا إجلالاً أمام كل هذا التفوق الكبير الذي أبداه متكلمو الإسلام في هذا المجال. وكثرة التأليف في هذا المجال ليس من الترف الفكري بشيء، بل هو عقيدة وإصرار لا مجال للملل فيه على إثبات العقيدة التي ينتمي إليها المتكلم. وليس الكلام عن إمامة أمير المؤمنين عليه السلام أو غيره أمرٌ قد عفا عليه الزمن، كما قد يحلو للبعض أن يقول، فإنَّ المتكلم في الإمامة على علم يقين - ككلِّ إنسان آخر - بأنَّ أمير المؤمنين عليه السلام قد مات، وانقضى كلُّ شيء، ولا يمكن إعادة حقِّه إليه، ولو كان البحث في الإمامة يدور حول إعادة الحقِّ إلى أمير المؤمنين عليه السلام لكان صاحب المقولة الأخيرة - من أنَّ هذا الأمر قد عفا عليه الزمن - على حقِّ في كلامه، وكان الباحث في الإمامة لأجل ذلك من أتفه الناس.

ولكن في الحقيقة ليس النزاع حول الإمامة محاولة لإعادة الحقِّ إلى أمير المؤمنين عليه السلام - مع أنَّ الحقَّ ثابتٌ له، وإن خالف المرتابون - وإنما النزاع يدور حول تحديد المرجعية الفكرية التي ينبغي على المسلمين الرجوع إليها في جميع تفاصيل حياتهم السياسية والاجتماعية والفكرية، فهل هذه المرجعية الفكرية هي أمير المؤمنين عليه السلام وأولاده من أئمة أهل البيت عليهم السلام أو أشخاص آخرون؟ فإذا طُرح النزاع بهذه الصورة، فسوف يكون له ارتباط وثيق بكلِّ عصر، وسوف لن يبلى على طول الدهر.

وبطبيعة الحال، فهذا البحث لا يتمُّ إلا بإثبات إمامة أمير المؤمنين عليه السلام، وأنَّه وأولاده صلوات الله عليهم يكوّنون المرجعية الفكرية لجميع المسلمين على طول الزمن.

وعوداً إلى بحثنا نقول: لقد كان للإمامية دورٌ مهمٌ في كتابة النقوض والردود في

مجال الإمامة، و من أهم تلك الردود التي ألفت في هذا المجال، الكتاب الخالد المسمّى ب: الشافي في الإمامة، للشيخ الشريف المرتضى علم الهدى (رضوان الله تعالى عليه)، رأس الإمامية وسيدهم في عصره بلا منازع، والذي وُصف بأنه «أجل الإمامية قدراً، وأكثرهم علماً، وأعوصهم فكراً ونظراً»^١.

فقد قام في هذا الكتاب الكبير بالردّ على ما ذكره القاضي عبد الجبار المعتزلي (ت ٤١٥هـ) في كتابه المهم المعروف بكتاب المغني في أبواب التوحيد والعدل، فقد خصّص القاضي الجزء الأخير من كتابه لبحث الإمامة، و طرح فيه آخر ما توصّل إليه الفكر المعتزلي الخصب من أبحاث حول هذا الموضوع، فقام الشريف المرتضى بالتصدي له، و نقض كلامه الذي اختلف فيه مع الإمامية واحداً واحداً، بطريقة علمية فذة، و أسلوب فكري عميق، شرح فيه آراء الإمامية حول الإمامة، و بينها و دافع عنها بكل ما أوتي من قوّة و خبرة علمية؛ و بذلك قدّم لنا مصدراً غايّة في الأهميّة في مجال الإمامة، صار في عصره و ما بعده من أهمّ المصادر التي يرجع إليها الموافق و المخالف، و بذلك يحقّ لنا أن نقول: إنّه بحقّ قد أنسى من قبله، و أتعّب من جاء بعده.

و قد حاولنا في هذه المقدّمة إلقاء بعض الضوء على هذا التراث الضخم الذي تركه لنا الشريف المرتضى، مستعرضين بعض خصوصياته، و جهات أهميّته المتوزّعة بين ثناياه. و قد قسمنا المقدّمة إلى فصول خمسة:

الفصل الأول: الكتب المؤلّفة في الإمامة قبل الشافي

الفصل الثاني: القاضي عبد الجبار و كتابه المغني

الفصل الثالث: الشيخ الطوسي و تلخيصه للشافي

الفصل الرابع: الشريف المرتضى و كتابه الشافي

الفصل الخامس: مخطوطات الكتاب و العمل عليه

الفصل الأول

الكتب المؤلفة في الإمامة قبل الشافي

لقد أولى الشيعة أهميّة خاصّة ببحث الإمامة، فقاموا بتأليف العشرات، بل المئات من الكتب و الرسائل حول الإمامة بصورة عامّة، أو حول موضوع معيّن متعلّق بها، ولا شكّ في أنّ إمامة أمير المؤمنين عليه السلام كانت تمتلك الحصّة الأكبر من بين تلك المؤلّفات؛ باعتبارها أهمّ موضوع متعلّق بالإمامة.

و قد سبق تأليف الشافي مؤلّفات كثيرة جدّاً حول الإمامة، فلا يعتبر الشافي سابقاً في هذا المجال، ولكن يبدو أنّه لأهمّيّته وتفصيله ودقّته قد أنسى ما قبله، فلم يبقَ من معظم الكتب المؤلفة في الإمامة المتقدّمة على الشافي إلّا اسمها. وبالطبع لقد كان للثقل الذي كانت تتمتع به شخصيّة الشريف المرتضى بين الإماميّة دورٌ أساسيٌّ في ذلك. و فيما يلي قائمة بأهمّ الكتب المؤلفة حول الإمامة قبل تأليف الشافي، استخرجناها من فهرست النجاشي فقط، و وضعنا أمام كلّ عنوان رقم الصفحة من هذا الفهرست.

و الهدف من إيراد هذه القائمة المطوّلة للكتب هو معرفة مدى الجهد الهائل الذي بذله علماء الشيعة للدفاع عن الإمامة، و معرفة الأبحاث التي أثارت اهتمامهم من دون غيرها، إضافة إلى أنّه يمكن اعتبار هذه القائمة مقدّمة لدراسة المصادر التي اعتمد عليها الشريف المرتضى عند تأليفه للشافي، إلى غير ذلك من الفوائد التي لا تخفى على القارئ اللبيب.

و قد حاولنا بحسب الإمكان أن نقوم بترتيب الكتب وفقاً لعناوينها، وذلك لأجل بيان المواضيع التي صارت محطاً لاهتمام علماء الشيعة.
و القائمة كما يلي:

١ - ١٧. الإمامة لإسماعيل بن محمد المخزومي (ص ٣١)؛ و للحسين بن عبيد الله السعدي (ص ٤٢)؛ و لسعد بن عبد الله الأشعري (ص ١٧٨)؛ و لعبد الله بن جعفر الحميري (ص ٢١٩)؛ و لعلي بن إسماعيل الميثمي (ص ٢٥١)؛ و لعلي بن الحسن الطاطري (ص ٢٥٥)؛ و للفضل بن شاذان (وُصف كتابه بأنه كبير) (ص ٣٠٧)؛ و لمحمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني (ص ٣٣٤)؛ و لأبي جعفر الزيات الهمداني (ص ٣٣٤)؛ و لمحمد بن أحمد بن يحيى الأشعري (ص ٣٤٩)؛ و لأبي عيسى الوراق (ص ٣٧٢)؛ و لمحمد بن أحمد الحارثي (ص ٣٨٢)؛ و لمحمد بن أحمد أبي عبد الله الصفواني (ص ٣٩٣)؛ و لمعلّى بن محمد البصري (ص ٤١٨)؛ و لهشام بن الحكم (ص ٤٣٣)؛ و ليحيى بن محمد بن أحمد (ص ٤٤٣)؛ و ليونس بن عبد الرحمن (ص ٤٤٨).

١٨ و ١٩. كتاب الإمامة (الكبير والصغير) لابن أبي العزّاقير الشلمغاني، ص ٣٧٨.
٢٠ - ٤١. كتاب في الإمامة لأحمد بن الحسين الصيقل (ص ٨٣)؛ و لبندار بن محمد (ص ١١٤)؛ و لحكم بن هشام بن الحكم (ص ١٣٦)؛ و لعبد الله بن مسكان (ص ٢١٤)؛ و لعبد الله بن عبد الرحمن الزبيري (ص ٢٢٠)؛ و لأبي القاسم الكوفي (ص ٢٦٦)؛ و لعلي بن محمد الكرخي (ص ٢٦٨)؛ و لعلي بن وصيف (ص ٢٧١)؛ و لعيسى بن روضة (ص ٢٩٤)؛ و لأبي جعفر السكاك (ص ٣٢٩)؛ و لمحمد بن خلف أبي بكر الرازي (ص ٣٨١)؛ و لهبة الله بن أحمد المعروف بابن برنية (ص ٤٤٠)؛ و لأبي الشداخ (ص ٤٥٩)؛ و لأبي الأحوص المصري (ص ١٥٧)؛ و لعبد الله بن هارون الزبيري (وهي رسالة إلى المأمون)، (ص ٢٢٠)؛ و لجعفر بن

أحمد بن وندك (وُصف كتابه بأنه كبير) (ص ١٢٣)؛ و للفضل بن عبد الرحمن (وُصف كتابه أيضاً بأنه كبير) (ص ٣٠٦)؛ و لإبراهيم الثقفي (له أيضاً كتابان في الإمامة، كبير و صغير) (ص ١٧)؛ و للحسن الناصر الأطروش (له كتابان في الإمامة، كبير و صغير) (ص ٥٧)؛ و ليعقوب بن نعيم (ص ٤٤٩).

٤٢. الاستيفاء في الإمامة لأبي سهل النوبختي (ص ٣١).

٤٣. التنبيه في الإمامة لأبي سهل النوبختي (ص ٣١).

٤٤. الجمل في الإمامة لأبي سهل النوبختي (ص ٣١).

٤٥. الاحتجاج في الإمامة للحسن بن محمد النهاوندي (ص ٤٩).

٤٦. الجامع في الإمامة لأبي محمد النوبختي (ص ٦٣).

٤٧. الحُجج في الإمامة لأبي محمد النوبختي (ص ٦٤).

٤٨. الكامل في الإمامة لابن جبرويه (ص ٢٣٦).

٤٩. الصفوة في الإمامة للمسعودي (ص ٢٥٤).

٥٠. الخصال في الإمامة للفضل بن شاذان (ص ٣٠٧).

٥١. الاحتجاج في الإمامة لابن أبي عمير (ص ٣٢٧).

٥٢. المُسترشِد في الإمامة لمحمد بن جرير الطبري (ص ٣٧٦).

٥٣. المُقنع في الإمامة لمحمد بن بشر السوسنجردي (ص ٣٨١).

٥٤. المُتقَد في الإمامة لمحمد بن بشر السوسنجردي (ص ٣٨١).

٥٥. الخليلي في الإمامة لمحمد بن جعفر الهمداني المراغي (ص ٣٩٤).

٥٦. الإيضاح في الإمامة للشيخ المفيد (ص ٣٩٩).

٥٧. الإقصاح في الإمامة للشيخ المفيد (ص ٣٩٩).

٥٨. المُمد في الإمامة للشيخ المفيد (ص ٤٠٢).

٥٩. المجالس في الإمامة لهشام بن الحكم (ص ٤٣٣).

٦٠. كتاب مختصر في الإمامة لأبي القاسم الكوفي (ص ٢٦٥).

٦١. النكت و الأغراض في الإمامة لأبي الجيش البلخي (ص ٤٢٢).
٦٢. الإيضاف في الإمامة لابن قتيبة الرازي (ص ٣٧٥).
٦٣. المُستَنبِت (نقض كتاب أبي القاسم البلخي) لابن قتيبة الرازي (ص ٣٧٥).
٦٤. المسألة المفردة في الإمامة لابن قتيبة الرازي (ص ٣٧٥).
٦٥. الأربع مسائل في الإمامة للفضل بن شاذان (ص ٣٠٧).
٦٦. المسائل والجوابات في الإمامة لابن مملك الاصفهاني (ص ٣٨١).
٦٧. كتاب الوصية و الإمامة لعلي بن رثاب (ص ٢٥٠).
٦٨. الإمامة و التبصرة من الحيرة لعلي بن الحسين بن بابويه القمي (ص ٢٦١).
٦٩. الكرّ و الفرّ (و هو كتاب في الإمامة، مليح الوضع، مسألة و قَلْبُهَا و عَكْسُهَا) لابن أبي عقيل العماني (ص ٤٨).
٧٠. المنهج (كتاب كبير في الإمامة) لخالد بن يحيى (ص ١٥١).
٧١. الاحتجاج (كتاب كبير في الإمامة، فيه حديث و كلام) لصالح الديلمي (ص ١٩٨).
٧٢. الصورة (في الإمامة) لمحمد بن عمرو (ص ٣٣٩).
٧٣. كتاب الرسالة إلى الأمير أبي عبد الله و أبي طاهر بن ناصر الدولة في مجلس جرى في الإمامة للشيخ المفيد (ص ٤٠٢).
٧٤. في إمامة المفضول لهشام بن الحكم (ص ٤٣٣).
٧٥. الولاية لعلي بن الحسن الطاطري (ص ٢٥٥).
٧٦. الهداية إلى تحصيل الولاية للمسعودي (ص ٢٥٤).
٧٧. ماهية العصمة لابن أبي الغزائر الشلمغاني (ص ٣٧٨).
- ٧٨ - ٨٨. الدلائل لإبراهيم الثقفي (ص ١٧)؛ و للحسن بن علي البطائني (ص ٣٧)؛
و لأحمد بن محمد بن ذؤل القمي (ص ٩٠)؛ و لأحمد بن محمد القلاء (ص ٩٢)؛
و لحُميد بن زياد (ص ١٣٢)؛ و لعبد الله بن جعفر الحميري (ص ٢١٩)؛ و لعلي
بن أسباط (ص ٢٥٢)؛ و لعلي بن الحسن بن فضال (ص ٢٥٨)؛ و لعلي بن محمد

السَّوَّاق (ص ٢٦٠)؛ و لمحمَّد بن عليّ أبي سُمينة (ص ٣٣٢)؛ و لمعلّى بن محمَّد البصري (ص ٤١٨).

٨٩- ٩٠. دلائل الأئمة عليهم السلام لثبوت بن محمَّد العسكري (ص ١١٧)؛ و للعيّاشي (ص ٣٥٢).

٩١. دلائل الأئمة عليهم السلام و معجزاتهم للشيخ الصدوق (ص ٣٩١).

٩٢. براهين الأئمة عليهم السلام لسعيد بن أحمد الغزّاد الكوفي (ص ١٨٠).

٩٣. إثبات النّص على الأئمة عليهم السلام للشيخ الصدوق (ص ٣٨٩).

٩٤. جامع حُجج الأئمة عليهم السلام للشيخ الصدوق (ص ٣٨٩).

٩٥. الموازنة لمن استبصر في إمامة الاثني عشر عليهم السلام لمحمَّد بن جعفر أبي بكر المؤدّب (ص ٣٩٤).

٩٦. إثبات إمامة عليّ بن الحسين عليه السلام للعيّاشي (ص ٣٥٢).

٩٧. مسألة في معنى قوله صَلَّى الله عليه و آله: "إني مخلّف فيكم الثقلين" للشيخ المفيد (ص ٤٠١).

٩٨. عدد الأئمة عليهم السلام و ما شذَّ على المصنّفين من ذلك للحسين بن عبيد الله الغضائري (ص ٦٩).

٩٩. عدد الأئمة عليهم السلام لإسحاق بن الحسن العُقْراني (ص ٧٤).

١٠٠. عدد الأئمة عليهم السلام من حساب الجُمْل لفارس بن حاتم القزويني (ص ٣١٠).

١٠١. مقتضب الأثر في عدد الأئمة الاثني عشر عليهم السلام لابن عيّاش الجوهري (ص ٨٦).

١٠٢. ما روي في عدد الأئمة عليهم السلام لمحمَّد بن عليّ بن الفضل (ص ٣٨٥).

١٠٣- ١٠٥. الأوصياء لأبي القاسم الكوفي (ص ٢٦٥)؛ و للعيّاشي (ص ٣٥٢)؛ و لابن أبي الغزّاقير الشلمغاني (ص ٣٧٨).

١٠٦. الأول ومقتضاه (ذكر إمامة أمير المؤمنين عليه السلام) للحسين بن خالويه (٦٧).
١٠٧. الاحتجاج في إمامة أمير المؤمنين عليه السلام لمؤمن الطاق (ص ٣٢٦).
١٠٨. إثبات خلافته (أي أمير المؤمنين عليه السلام) للشيخ الصدوق (ص ٣٨٩).
١٠٩. كتاب في إمامة أمير المؤمنين عليه السلام من القرآن للشيخ المفيد (ص ٤٠٠).
١١٠. المسألة المقنعة في إمامة أمير المؤمنين عليه السلام للشيخ المفيد (ص ٤٠٢).
١١١. رسالة إثبات الوصية لعلي بن أبي طالب عليه السلام للمسعودي (ص ٢٥٤).
١١٢. إثبات الوصية لعلي عليه السلام للشيخ الصدوق (ص ٣٨٩).
١١٣. الوصية والرد على منكريها لهشام بن الحكم (ص ٤٣٣).
- ١١٤ - ١١٦. الوصية لإبراهيم الثقفي (ص ١٧)؛ ولعيسى بن المستفاد (ص ٢٩٨)؛
ولمحمّد بن سنان (ص ٣٢٨).
١١٧. رسالة البرهان في النصّ الجليّ على أمير المؤمنين عليه السلام لعلي بن محمّد العدوي
(ص ٢٦٤).
١١٨. كتاب مسألة في النصّ الجليّ للشيخ المفيد (ص ٤٠١).
١١٩. إثبات النصّ عليه (أي أمير المؤمنين عليه السلام) للشيخ الصدوق (ص ٣٨٩).
١٢٠. إبطال الاختيار وإثبات النصّ للشيخ الصدوق (ص ٣٩٢).
- ١٢١ - ١٢٢. التفضيل لعبيد الله بن أبي زيد الأنباري (ص ٢٣٣)؛ ولفارس بن حاتم
القزويني (ص ٣١٠).
١٢٣. حقائق التفضيل في تأويل التنزيل (وهو كتاب في إمامة أمير المؤمنين عليه السلام
و تفضيله على أهل البيت عليهم السلام) لجعفر بن ورقاء (ص ١٢٤).
١٢٤. الردّ على الحسن البصري في التفضيل للفضل بن شاذان (ص ٣٠٧).
١٢٥. من قال بالتفضيل من الصحابة وغيرهم لابن أبي الثلج (ص ٣٨٢).
١٢٦. في تفضيل أمير المؤمنين عليه السلام على سائر أصحابه للشيخ المفيد (ص ٤٠١).

١٢٧. تفضيل الأئمة عليهم السلام على الملائكة للشيخ المفيد (ص ٤٠١).
١٢٨. الشورى لأبي العباس بن عقدة السبيعي الهمداني (ص ٩٤).
١٢٩. الشورى للشيخ الصدوق (ص ٣٩٢).
١٣٠. قوله (أي أمير المؤمنين عليه السلام) في الشورى لعبد العزيز بن يحيى الجلودي الأزدي (ص ٢٤١).
١٣١. الردّ على العتقي في الشورى للشيخ المفيد (ص ٤٠١).
١٣٢. الردّ على محمد بن زاهر في الإمامة لأبي سهل النوبختي (ص ٣١).
١٣٣. الردّ على يحيى بن أصفح في الإمامة لأبي محمد النوبختي (ص ٦٣).
١٣٤. الردّ على الخالدي في الإمامة للشيخ المفيد (ص ٤٠١-٤٠٠).
١٣٥. الردّ على ابن رشيد في الإمامة للشيخ المفيد (ص ٤٠٢).
١٣٦. الردّ على ابن الإخشيد في الإمامة للشيخ المفيد (ص ٤٠٢).
١٣٧. الردّ على الكرايسي في الإمامة للشيخ المفيد (ص ٤٠١).
١٣٨. الإمامة و الردّ على الحسين بن عليّ الكرايسي للحسين بن عليّ أبي عبد الله المصري (ص ٦٦).
١٣٩. النقض على جعفر بن حرب في الإمامة لأبي محمد النوبختي (ص ٦٤).
١٤٠. النقض على ابن عباد في الإمامة للشيخ المفيد (ص ٣٩٩).
١٤١. النقض على غلام البحراني في الإمامة للشيخ المفيد (ص ٤٠١).
١٤٢. النقض على النصيبي في الإمامة للشيخ المفيد (ص ٤٠١).
١٤٣. نقض الإمامة على جعفر بن حرب للشيخ المفيد (ص ٤٠٠).
١٤٤. نقض كتاب الأصمّ في الإمامة للشيخ المفيد (ص ٤٠٠).
١٤٥. كتاب في نقض العثمانية لثبّيت بن محمد العسكري (ص ١١٧).
١٤٦. نقض العثمانية على الجاحظ لأبي الجيش البلخي (ص ٤٢٢).
١٤٧. الردّ على الجاحظ في العثمانية للشيخ المفيد (ص ٣٩٩).

١٤٨. نقض العباسية لمحمد بن إبراهيم الكاتب (ص ٣٧٢).
١٤٩. نقض المروانية للشيخ المفيد (ص ٣٩٩).
١٥٠. نقض فضيلة المعتزلة للشيخ المفيد (ص ٣٩٩).
١٥١. النقض على الجاحظ فضيلة المعتزلة للشيخ المفيد (ص ٤٠٢).
١٥٢. جوابات مقاتل بن عبد الرحمن عما استخرجه من كتب الجاحظ للشيخ المفيد (ص ٤٠٠).
١٥٣. الرسالة الكاشفة عن خطأ الغُصبة المخالفة لعلي بن محمد العدوي (ص ٢٦٤).
١٥٤. القلائد (فيه كلام على مسائل الخلاف التي بيننا وبين المخالفين) لمحمد بن بحر الرُّهني (ص ٣٨٤).
١٥٥. التسليم على أمير المؤمنين عليه السلام بإمرة المؤمنين للحسين بن عبيد الله الغضائري (ص ٦٩).
١٥٦. يوم الغدير للحسين بن عبيد الله الغضائري (ص ٦٩).
١٥٧. كتاب الولاية ومَن روى غدير خم لأبي العباس بن عقدة السَّبيعي الهَمْداني (٩٤).
- ١٥٨ - ١٥٩. مَن روى حديث غدير خم لأبي بكر الجعابي (ص ٣٩٥)؛ ولأبي المفضل الشيباني (ص ٣٩٦).
١٦٠. طرق حديث الغدير لعبيد الله بن أبي زيد الأنباري (ص ٢٣٣).
١٦١. ذَكَرَ طرق خبر يوم الغدير لمحمد بن جرير الطبري (ص ٣٢٢).
١٦٢. طرق خبر الولاية لعلي بن عبد الرحمن القناني (٢٧٠).
١٦٣. أقسام (مولي) في اللسان للشيخ المفيد (ص ٤٠١).
١٦٤. طرق حديث النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى» عن سعد بن أبي وقاص لأبي العباس بن عقدة السَّبيعي الهَمْداني (ص ٩٤).
١٦٥. طرق حديث: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى» لعبيد الله بن أبي زيد الأنباري (ص ٢٣٣).

١٦٦. في قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «أَنْتَ مِنْ بَنِي هَارُونَ مِنْ مُوسَى» لِلشَّيْخِ الْمَفِيدِ (ص ٤٠١).

١٦٧ - ١٦٩. السَّقِيفَةُ لِإِبْرَاهِيمَ الثَّقَفِيِّ (ص ١٧)؛ وَلَأَبِي مَخْنَفٍ الْأَزْدِيِّ (ص ٣٢٠)؛ وَلَأَبِي عِيسَى الْوَرَّاقِ (ص ٣٧٢).

١٧٠. الْكَشْفُ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالسَّقِيفَةِ لِأَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ (ص ٨٤).

١٧١. مَسْأَلَةٌ فِي مَعْنَى قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «أَصْحَابِي كَالنَّجُومِ» لِلشَّيْخِ الْمَفِيدِ (ص ٤٠١).

١٧٢. النُّصْرَةُ لِسَيِّدِ الْعَتَرَةِ لِلشَّيْخِ الْمَفِيدِ (ص ٤٠٢).

١٧٣. الرَّدُّ عَلَى الْخُرْقُوصِيَةِ لِمُحَمَّدَ بْنِ جَرِيرِ الطَّبْرِيِّ (ص ٣٢٢).

١٧٤. قَوْلُهُ (أَيُّ ابْنِ عَبَّاسٍ) فِي شِيعَةِ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِعَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ يَحْيَى الْجَلُودِيِّ الْأَزْدِيِّ (ص ٢٤٢).

١٧٥. اخْتِلَافُ الشَّيْعَةِ وَالْمَقَالَاتُ لِأَبِي عِيسَى الْوَرَّاقِ (ص ٣٧٢).

١٧٦ - ١٧٩. فَرْقُ الشَّيْعَةِ لِأَبِي مُحَمَّدٍ النَّوْبِخْتِيِّ (ص ٦٣)؛ وَلِسَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَشْعَرِيِّ (ص ١٧٧)؛ وَلِعَبِيدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي زَيْدِ الْأَنْبَارِيِّ (ص ٢٣٣)؛ وَلِنَصْرِ بْنِ صَبَّاحٍ (ص ٤٢٨).

١٨٠. الرَّدُّ عَلَى فَرْقِ الشَّيْعَةِ مَا خَلَا الْإِمَامِيَّةَ لِأَبِي مُحَمَّدٍ النَّوْبِخْتِيِّ (ص ٦٣).

١٨١. الْإِنْتِصَارُ لِلشَّيْعَةِ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ لِعَبِيدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي زَيْدِ الْأَنْبَارِيِّ (ص ٢٣٣).

١٨٢. الرَّدُّ عَلَى أَهْلِ الْبِدْعِ لِعَلِيِّ بْنِ حَاتِمِ الْقَرْوِينِيِّ (ص ٢٦٣).

١٨٣. الْبِدْعُ لِمُحَمَّدَ بْنِ بَحْرِ الرَّهْنِيِّ (ص ٣٨٤).

١٨٤. الْإِبَانَةُ عَنْ اخْتِلَافِ النَّاسِ فِي الْإِمَامَةِ لِعَبِيدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي زَيْدِ الْأَنْبَارِيِّ (ص ٢٣٣).

١٨٥. اخْتِلَافُ النَّاسِ فِي الْإِمَامَةِ لَهُشَامُ بْنُ الْحَكَمِ (ص ٤٣٣).

١٨٦. الْبَهْجَةُ (وَهُوَ كِتَابٌ فِي فَرْقِ الشَّيْعَةِ، وَأَخْبَارِ آلِ أَبِي طَالِبٍ) لِمُحَمَّدَ بْنِ أَحْمَدَ النَّعِيمِيِّ (ص ٣٩٥).

١٨٧ - ١٨٩. الردّ على الزيدية للحسين بن إشكيب (ص ٤٤)؛ ولأبي القاسم الكوفي (ص ٢٦٦)؛ ولابن قبة الرازي (ص ٣٧٥).

١٩٠. المسألة على الزيدية للشيخ المفيد (ص ٤٠٠).

١٩١. سقاطات العجلية لأحمد بن محمد القلاء (ص ٩٢). (والعجلية هم ضعفاء الزيدية، أصحاب هارون بن سعيد العجلي. تهذيب المقال، ج ٣، ص ٤٦٦).

١٩٢. الضياء في الردّ على المحمدية والجعفرية، لسعد بن عبد الله الأشعري (ص ١٧٧).

١٩٣. ما روي في أبي الخطاب محمد بن أبي زينب لأحمد و عليّ ابني محمد (ص ٩٢، ٢٦٠).

١٩٤. الردّ على الغالية للحسن بن عليّ بن فضال (ص ٣٦).

١٩٥. الردّ على الغالية وأبي الخطاب لإبراهيم الكاتب (ص ١٩).

١٩٦ - ٢٠٥. الردّ على الغلاة لأبي سهل النوبختي (ص ٣٢)؛ وللحسن والحسين ابني سعيد الأهوازيين (ص ٥٨)؛ ولأبي محمد النوبختي (ص ٦٤)؛ ولإسحاق بن الحسن العقرائي (ص ٧٤)؛ ولسعد بن عبد الله الأشعري (ص ١٧٧)؛ ولعليّ بن مهزيار الأهوازي (ص ٢٥٣)؛ ولمحمد بن الحسن أورمة (ص ٣٣٠)؛ ولأبي جعفر الهمداني (ص ٣٣٨)؛ ولمحمد بن الحسن الصفار (ص ٣٥٤)؛ وليونس بن عبد الرحمن (ص ٤٤٨).

٢٠٦. الردّ على الغلاة والمفوضة للحسين بن عبيد الله الغضائري (ص ٦٩).

٢٠٧. المسألة في الردّ على الغلاة لأبي يعلى الجعفري (ص ٤٠٤).

٢٠٨. الردّ على الغالية المحمدية للفضل بن شاذان (ص ٣٠٧).

٢٠٩. الردّ على السلمانية (طائفة من الغلاة) لعلّي بن العباس الجراذيني (ص ٢٥٥).

٢١٠. إبطال الغلوّ و التقصير للشيخ الصدوق (ص ٣٩٢).

٢١١ - ٢١٣. الردّ على الإسماعيلية لفارس بن حاتم القزويني (ص ٣١٠)؛ وللنعماني

(ص ٣٨٣)؛ ولمحمد بن أبي عمران القزويني (ص ٣٩٧).

٢١٤. فساد أقاويل الإسماعيلية لأبي القاسم الكوفي (ص ٢٦٦).
- ٢١٥ - ٢١٧. الرد على القرامطة لعلي بن حاتم القزويني (ص ٢٦٣)؛ وللفضل بن شاذان (ص ٣٠٧)؛ وللشيخ الكليني (ص ٣٧٧).
- ٢١٨ - ٢٢٦. الرد على الفطحية لجعفر بن محمد البجلي (ص ١٢١)؛ ولأبي سهل النوبختي (ص ٣٢)؛ وللحسن بن موسى الخشاب (ص ٤٢)؛ ولأبي محمد النوبختي (ص ٦٣)؛ وللحسين بن عليّ البرزقري (ص ٦٨)؛ ولجعفر بن محمد البجلي (ص ١٢١)؛ ولفارس بن حاتم القزويني (ص ٣١٠)؛ ولمحمد بن أحمد أبي عبد الله الصفواني (ص ٣٩٣)؛ ولهارون بن عبد العزيز الكاتب (ص ٤٣٩).
٢٢٧. الواضح المكشوف في الرد على أهل الوقوف لمحمد بن عيسى بن عبيد (ص ٣٣٤).
٢٢٨. الصفة في مذهب الواقعة لأحمد بن الحسين القرّاز (ص ٧٨).
٢٢٩. الرد على ابن رباح الممطور لمحمد بن أحمد أبي عبد الله الصفواني (ص ٣٩٣).
- ٢٣٠ - ٢٤٣. الغيبة لإبراهيم الأنماطي (ص ١٥)؛ ولإبراهيم الأحمر (ص ١٩)؛ وللحسن بن عليّ البطائني (ص ٣٧)؛ وللحسن بن سماعة (ص ٤١)؛ وللحسن بن حمزة الطبري (ص ٦٤)؛ ولأحمد بن محمد (ابن الجندي) (ص ٨٥)؛ ولحنظلة بن زكريا (ص ١٤٧)؛ ولعلي بن الحسن الطاطري (ص ٢٥٥)؛ ولعلي بن عمر الأعرج (ص ٢٥٦)؛ ولعلي بن الحسن بن فضال (ص ٢٥٨)؛ ولعلي بن محمد السواق (ص ٢٦٠)؛ وللعباس بن هشام الناشري (ص ٢٨٠)؛ وللعياشي (ص ٣٥٢)؛ وللنعماني (ص ٣٨٣).
- ٢٤٤ - ٢٤٦. كتاب في الغيبة لعبد الوهاب المادرائي (ص ٢٤٧)؛ ولمحمد بن القاسم (ص ٣٨١)؛ وللشيخ المفيد (ص ٤٠١).
٢٤٧. الغيبة وذكر القائم عليه السلام للحسن بن محمد المعروف بابن أخي طاهر (ص ٦٤).
٢٤٨. الغيبة والحيرة لعبد الله بن جعفر الحميري (ص ٢١٩).
٢٤٩. الغيبة وكشف الحيرة لسلامة بن محمد الأرزني (ص ١٩٢).

٢٥٠. الغيبة وكشف الحيرة لمحمد بن أحمد أبي عبد الله الصفواني (ص ٣٩٣).
٢٥١. الأشفية في معاني الغيبة للحسن بن حمزة الطبري (ص ٦٤).
٢٥٢. الشفاء والجللاء في الغيبة لأحمد بن علي الرازي (ص ٩٧).
٢٥٣. كتاب الرسالة (الأولة والثانية والثالثة) في الغيبة للشيخ الصدوق (ص ٣٨٩).
٢٥٤. كتاب المسائل العشر في الغيبة للشيخ المفيد (ص ٣٩٩).
٢٥٥. كتاب مختصر في الغيبة للشيخ المفيد (ص ٣٩٩).
٢٥٦. جوابات الفارقيين في الغيبة للشيخ المفيد (ص ٤٠٠).
٢٥٧. النقض على الطلحي في الغيبة للشيخ المفيد (ص ٤٠٠).
٢٥٨. ما يفعل الناس حين يفقدون الإمام لأحمد بن أبي زاهر الأشعري (ص ٨٨).
٢٥٩. ما يجب على العبد عند مُضي الإمام لمحمد بن أحمد الأشعري (ص ٣٣٨).
٢٦٠. إبان حكم الغيبة لأبي القاسم الكوفي (ص ٢٦٦).
٢٦١. الفرج لمحمد بن علي بن الفضل (سكين) (ص ٣٨٥).
٢٦٢. الجوابات في خروج الإمام المهدي عليه السلام للشيخ المفيد (ص ٤٠١).
٢٦٣. دلائل خروج القائم عليه السلام وملاحم للحسن بن محمد الصفار البصري (ص ٤٨).
٢٦٤. كتاب القائم الصغير للحسن بن علي البطائني (ص ٣٧).
٢٦٥. القائم عليه السلام لعلي بن مهزيار الأهوازي (ص ٢٥٣).
٢٦٦. القائم عليه السلام للفضل بن شاذان (ص ٣٠٧).
٢٦٧. أخبار القائم عليه السلام لعلي بن محمد الكليني، علان (ص ٢٦١).
٢٦٨. سيرة القائم عليه السلام لمعلّى بن محمد البصري (ص ٤١٨).
٢٦٩. المهدي لعيسى بن مهران (ص ٢٩٧).
٢٧٠. كتاب في ذكر من روى من طرق أصحاب الحديث أن المهدي عليه السلام من ولد

الحسين عليه السلام (كتاب كبير، وفيه أخبار القائم عليه السلام) لأحمد بن محمد الجرجاني (ص ٨٦).

٢٧١. ما نزل من القرآن في صاحب الزمان عليه السلام لابن عيَّاش الجوهري، ص ٨٦.
٢٧٢ - ٢٧٤. الرجعة للحسن بن علي البطائني (ص ٣٧)؛ وللفضل بن شاذان (ص ٣٠٧)؛
وللشيخ الصدوق (ص ٣٩٠).

٢٧٥. إثبات الرجعة للفضل بن شاذان (ص ٣٠٧).

فهذا ثبت بأهم الكتب التي كتبها الشيعة في الإمامة، والمواضيع المتعلقة بها، إلى نهاية القرن الرابع تقريباً، والتي ذكرها النجاشي في فهرسته، وقد حذفنا عدداً منها لضيق المجال، ومما حذفناه كتب الفضائل والمناقب والمثالب، وما تعلق ببعض خصوصيات أمير المؤمنين عليه السلام مثل أسمائه وقضاياه ومواطنه وحروبه، وكتب مناقب الشيعة وفضائلهم، وفدك، وإيمان أبي طالب عليه السلام، والملاحم والفتن، إلى غير ذلك. ولو أردنا استقصاء كل ما ألّف قبل الشافي لربما وصل عدد القائمة إلى أكثر من ذلك، وإذا أضفنا إلى ذلك الكتب التي ألّفت فيما بعد ذلك إلى يومنا هذا، لزاد العدد مرّات ومرّات.

و ينبغي التنويه هنا إلى أنّ معظم الكتب المذكورة في القائمة المتقدمة لم يصل إلينا، وإنّما وصل إلينا عدد قليل منها. ونشير فيما يلي إلى أهم الكتب المتقدمة على الشافي - سواء ذكرناه في القائمة السابقة أو لا -، والتي وصل إلينا كلّها أو بعض منها، والمتعلقة بصورة أو بأخرى ببحث الإمامة:

١. كتاب سليم بن قيس الهلالي (ق ١).
٢. الإيضاح المنسوب للفضل بن شاذان (ت ٢٦٠).
٣. مختصر إثبات الرجعة للفضل بن شاذان.
٤. الغارات لإبراهيم الثقفي (ت ٢٨٣).
٥. التنبيه في الإمامة لأبي سهل النوبختي (ت ٣١١).

٦. فرق الشيعة المنسوب لأبي محمد النوبختي (ت بين ٣٠٠ و ٣١٠).
٧. المقالات و الفرق لسعد بن عبد الله الأشعري (ت ٣٠١ أو ٢٩٩).
٨. نقض كتاب الاشهاد لابن قبة الرازي (ت قبل ٣١٧).
٩. النقض على أبي الحسن بن بشار لابن قبة الرازي.
١٠. الكافي للكليني (ت ٣٢٩).
١١. الإمامة و التبصرة من الحيرة لعلي بن بابويه القمي (ت ٣٢٩).
١٢. الاستغاثة لأبي القاسم الكوفي (ت ٣٥٢).
١٣. الغيبة للنعماني (ت حدود ٣٦٠).
١٤. المسترشد في إمامة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام للطبري الإمامي (ت أوائل ق ٤).
١٥. إكمال الدين وإتمام النعمة للشيخ الصدوق (ت ٣٨١).
١٦. عيون أخبار الرضا عليه السلام للشيخ الصدوق.
١٧. كفاية الأثر في النص على الأئمة الاثني عشر للخزاز القمي (ق ٤).
١٨. مقتضب الأثر في النص على الأئمة الاثني عشر لابن عيَّاش الجوهري (ت ٤٠١).
١٩. الإقصاص في الإمامة للشيخ المفيد (ت ٤١٣).
٢٠. تفضيل أمير المؤمنين عليه السلام للشيخ المفيد.
٢١. أقسام المولى للشيخ المفيد.
٢٢. مسألتان في النص للشيخ المفيد.
٢٣. الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد للشيخ المفيد.
٢٤. المسائل العشر في الغيبة للشيخ المفيد.
٢٥. أربع رسائل في الغيبة للشيخ المفيد.

الفصل الثاني

القاضي عبد الجبار و كتابه المغني

الف. القاضي عبد الجبار المعتزلي

هو أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار بن أحمد بن الخليل^١ بن عبد الله الأسدآبادي الهمداني، المعروف بـ: «قاضي القضاة»^٢ سيّد معتزلة البصرة في عصره وإمامهم.

أصله من أسدآباد همدان، وانتقل إلى البصرة، واختلف إلى مجالس العلماء، وكان في أوّل أمره أشعرياً، ثمّ انتقل إلى الاعتزال. قرأ في البداية على أبي إسحاق بن عياش مدّة، ثمّ رحل إلى بغداد، فقرأ على أبي عبد الله البصري (ت ٣٦٨هـ) مدّة طويلة، حتّى فاق أقرانه، فأخذ يدرّس في بغداد، والعسكر (عسكر مكرم)، ورامهرمز، والتي بدأ فيها إملاء كتاب المغني^٣.

كما كان في الفقه على مذهب الشافعي، وكان يؤدّ أن يتفقه على مذهب أبي حنيفة على شيخه البصري، فقال له: «هذا علمٌ كلُّ مجتهدٍ فيه مصيبٌ، وأنا في الحنفيّة،

١. جاء في طبقات الشافعية للسبكي: «حنبل» بدل «الخليل»، والظاهر أنّه تصحيف. طبقات الشافعية

الكبرى، ج ٣، ص ١١٦.

٢. التدوين في أخبار قروين، ج ٢، ص ٥٢٤؛ طبقات الشافعية لابن كثير، ج ١، ص ٣٥٧.

٣. شرح العيون، ص ٣٦٦.

فكن أنت في أصحاب الشافعي»، فتفقّه على هذا المذهب، وبلغ فيه مبلغاً عظيماً، لكنّه اختار الاهتمام بعلم الكلام قائلاً: «للفقه أقوامٌ يقومون به طلباً لأسباب الدنيا، وعلمُ الكلام لا غرض فيه سوى الله تعالى»^١.

اتّصل القاضي بآل بويه الذين كانوا يحكمون العراق وأجزاء كبيرة من إيران، وكان اتّصاله بصورةٍ خاصّةٍ بوزيرهم الكبير صاحب بن عبّاد (ت ٣٨٥هـ)، الذي أرسل إلى أبي عبد الله البصري يطلب منه أن يُنفذ إليه أحد تلاميذه، فأرسل إليه القاضي عبد الجبار - بعد أن كان قد أرسل إليه أبا إسحاق النصيبيني، فلم يرَضَ صاحبُ أخلاقه - فوجده كما كان يريد في العلم والمعرفة والأخلاق^٢.

وبعد مدّةٍ من الزمن ولّاه منصب قاضي القضاة بعد امتناع منه وإباء، وإلحاح من قبل صاحب^٣، وذلك سنة ٣٦٧هـ، وعُرف بلقب «قاضي القضاة»، وإليه كان ينصرف هذا اللقب عند الإطلاق^٤.

وقد تولّى قضاء الريّ وقزوین وغيرها من البلاد، حيث جاء في البيان الذي أنشأه صاحب بن عبّاد ما يلي:

هذا ما عهد مؤيّد الدولة أبو منصور بن ركن الدولة أبي عليّ مولى أمير المؤمنين ... إلى عبد الجبار بن أحمد حين ولّاه قضاء القضاة بالريّ، وقزوین، وأبهر، وزنجان، وسهرورد، وقم، وساوة، وذنباوند....

وكتب إسماعيل بن عبّاد في المحرّم سنة سبع و ستّين و ثلاثمائة^٥.

وكان صاحب يجلّه ويعظّمه كثيراً، حتّى يُنقل عنه أنّه قال في حقّه: «هو أفضل

١. شرح العيون، ص ٣٦٧.

٢. الوافي بالوفيات، ج ١٨، ص ٢١.

٣. المصدر.

٤. طبقات الشافعية الكبرى، ج ٣، ص ١١٦.

٥. التدوين في أخبار قزوین، ج ٢، ٥٢٤-٥٢٨.

أهل الأرض»، أو «أعلم أهل الأرض»^١.

وقد كان القاضي قبل تولّيه القضاء ضعيف الحال من الناحية الماديّة، فلمّا تولّى القضاء ملك الأموال الكثيرة^٢. ولمّا مات صاحب سنة ٣٨٥هـ امتنع من الترخّم عليه؛ لأنّه لم يُظهر توبته، فطعن الناس عليه بذلك، ومقّوه مع كثرة إحسان صاحب إليه، وكان عاقبة ذلك أن قبض فخر الدولة عليه، وصادر منه ثلاثة آلاف ألف درهم، وعزله عن قضاء الريّ، وولّى مكانه القاضي أبا الحسن عليّ بن عبد العزيز الجرجاني^٣. إلّا أنّ القاضي بقي في الريّ - وربما قام برحلاتٍ إلى مدنٍ أخرى -، ولم يترك التدريس والإملاء إلى آخر عمره^٤.

قيل: إنّّه كان يذهب في مسألة التفضيل مذهب الجبائيّين في التوقّف، ثمّ رجع في آخر عمره وقال بتفضيل أمير المؤمنين عليه السلام على باقي الخلفاء^٥. لقد كان القاضي عبد الجبار دائماً على طلب العلم، حتّى يقال إنّّه قبل تولّيه القضاء حيث كان مُعدماً اشترى في إحدى الليالي دهناً ليداوي جرباً كان عليه، فلمّا أظلم الليل تردّد في استعمال الدهن للعلاج أو لإضاءة السراج لأجل المطالعة، ففَضّل الأمر الثاني^٦.

كما كان يمتلك شخصيّةً موسوعيّةً كبيرةً، وثقافةً إسلاميّةً متنوّعةً، يظهر ذلك بوضوح من خلال الكتب التي ألفها، والتي استعرض فيها مختلف المواضيع في شتّى الحقول العلميّة. وقد بلغ منزلةً رفيعةً بين المعتزلة، حتّى قيل فيه: «وإليه انتهت

١. شرح العيون، ص ٣٦٦.

٢. الوافي بالوفيات، ج ١٨، ص ٢١.

٣. المصدر، ج ١٨، ص ٢٢؛ لسان الميزان، ج ٣، ص ٣٨٧.

٤. شرح العيون، ص ٣٦٦.

٥. المصدر.

٦. الوافي بالوفيات، ج ١٨، ص ٢١.

الرئاسة في المعتزلة، حتّى صار شيخها وعالمها غير مدافع، و صار الاعتماد على كتبه ومسانله، حتّى نسخ كتب من تقدّم من المشايخ^١. كما صار محلّ استقطاب لطلّاب العلم، حتّى إنّ الطّلاب رحلوا إليه للتعلّم على يديه^٢.

و يعتبر القاضي عبد الجبار مرحلة مفصليّة ومهمّة في تاريخ الاعتزال، بحيث لا يمكن دراسة هذا الفكر من دون معرفة فكره وآراءه وكتبه. وزاد في أهميّة القاضي بقاء عددٍ لا يُستهان به من كتبه التي كتبها أو أملاها أو التي قام تلامذته بجمعها من خلال استماعهم لمحاضراته ودروسه، فإنّ هذه المؤلّفات هي النافذة الأساس والأهمّ التي نطلّ من خلالها على فكر المعتزلة بعد فناء معظم تراثهم.

شيوخه

أخذ القاضي العلم من عددٍ من العلماء والشيوخ من المتكلّمين وأهل الحديث وغيرهم، فممن أخذ منهم الكلام^٣:

١. أبو إسحاق إبراهيم بن محمّد بن عيّاش (ق ٥٤هـ).
٢. أبو عبد الله الحسين بن عليّ بن إبراهيم البصري، المعروف بـ: الجعل (ت ٣٦٩هـ).

و ممن سمع منهم^٤:

٣. عليّ بن إبراهيم بن سلمة القطّان القزويني (ت ٣٤٥هـ).
٤. عبد الله بن جعفر بن أحمد الأصبهاني (ت ٣٤٦هـ).
٥. أبو أحمد القاسم بن أبي صالح بندار بن أبي إسحاق الهمداني (ت ٣٣٨هـ).

١. شرح العيون، ص ٣٦٥.

٢. تاريخ الإسلام، ج ٢٨، ص ٣٧٦.

٣. راجع: شرح العيون، ص ٣٦٥؛ طبقات المعتزلة، ص ١١٢.

٤. راجع: تاريخ بغداد، ج ١١، ص ١١٤؛ تاريخ الإسلام، ج ٢٨، ص ٣٧٦.

٦. عبد الرحمن بن حمدان بن المرزبان الجلاب الجزار الهمداني (ت ٣٤٢هـ).
٧. الزبير بن عبد الواحد الأسدآبادي (ت ٣٤٧هـ).
٨. أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عمرو بن هشام الزبقي البصري (ت ٣١٥هـ).
٩. محمد بن عبد الله ابن أخي الساوي (ق ٤هـ).
١٠. محمد بن عبد الله الرامهرمزي (ق ٤هـ).

تلامذته

تخرج على يد القاضي عبد الجبار عددٌ كبير من العلماء من المتكلمين والمحدثين وغيرهم، وقد أحصى الرافعي القزويني في ثنايا كتابه التدوين العشرات ممن سمع الحديث من القاضي عند حضوره في قزوين بين سنتي ٤٠٨ و ٤٠٩، وقد يربو عدد الذين ذكرهم الرافعي على الخمسين، كما ذكر الحاكم الجشمي أسماء أكثر من عشرين تلميذاً له من المتكلمين. ونحن نكتفي هنا بذكر بعض من تلامذته، وخاصة أهل الكلام منهم^١:

١. أبو رشيد سعيد بن محمد بن حسن بن حاتم النيسابوري (ت ٤٤٠هـ).
٢. أبو محمد عبد الله بن سعيد اللباد (ق ٥هـ).
٣. أبو الحسين محمد بن علي بن الطيب البصري (ت ٤٣٦هـ).
٤. أبو محمد الحسن بن أحمد بن متّويه (ق ٥هـ).
٥. أبو القاسم إسماعيل بن علي بن أحمد البستي (ت حدود ٤٢٠هـ).
٦. أبو يوسف عبد السلام بن محمد بن بندار القزويني (ت ٤٨٨هـ).
٧. أحمد بن الحسين بن أبي هاشم، المعروف بـ: «مأنكديم» (ت حدود ٤٢٥هـ).
٨. الشريف أبو حسن علي بن جعفر بن الحسن بن عبيد الله بن علي بن الحسين بن الحسن بن علي بن أحمد العلوي الحقيني (ت ٤٩٠هـ).

١. راجع: شرح العيون، ص ٣٨٢ - ٣٩١؛ طبقات المعتزلة، ص ١١٦ - ١١٩.

٩. أبو الحسين أحمد بن الحسين بن هارون البطحاني، المعروف بـ: «الهاروني» (ت ٤١١هـ).

١٠. القاضي أبو العباس السَّمَان، من قضاة الري (ق ٥هـ).

١١. القاضي أبو الحسن الرِّفَاء (ق ٥هـ).

١٢. القاضي أبو الحسن عليّ بن عبد العزيز الجرجاني (ت ٣٩٢هـ).

١٣. القاضي أبو بشر الجرجاني (ق ٥هـ).

١٤. ابن شروين.

١٥. أبو محمّد الخوارزمي.

١٦. أبو طاهر عبد الحميد بن محمّد البخاري.

١٧. أبو منصور الحيان.

١٨. أبو نصر الرزماجاني.

١٩. أبو حامد أحمد بن محمّد النجار النيسابوري.

٢٠. أبو حاتم أحمد بن حمدان بن أحمد الورسامي الليثي الرازي (ت ٣٢٢هـ).

مؤلفاته

ألف القاضي و أملى كتباً عديدة في شتى العلوم الدينيّة، حتّى يُقال إنّه كتب أربعمئة ألف ورقة^١. وفيما يلي قائمة مؤلفاته حسب تصنيف الحاكم الجشمي (ت ٤٩٤هـ) لها^٢، وربما أضفنا عليها بعض المؤلّفات التي لم يذكرها:

في علم الكلام:

١. كتاب الدواعي و الصوارف.

١. شرح العيون، ص ٣٦٧.

٢. المصدر، ص ٣٦٧-٣٦٩.

٢. كتاب الخلاف و الوفاق.
 ٣. كتاب الخاطر.
 ٤. كتاب الاعتماد.
 ٥. كتاب المنع و التمانع.
 ٦. كتاب ما يجوز فيه التزايد و ما لا يجوز.
 ٧. كتاب المغني.
 ٨. كتاب الفعل و الفاعل.
 ٩. كتاب المبسوط.
 ١٠. كتاب المحيط (طبع باسم: كتاب المجموع في المحيط بالتكليف، و هو من جمع أحد تلامذة القاضي، و هو أبو محمد الحسن بن أحمد بن متّويه).
 ١١. كتاب الحكمة و الحكيم.
 ١٢. كتاب شرح الأصول الخمسة (الشرح المطبوع بهذا الاسم هو من تأليف أحد تلامذة القاضي، و هو أحمد بن الحسين بن أبي هاشم مانكديم (ت ٤٢٥هـ)، لكنّه يعكس آراء القاضي بصورة جيّدة)^١.
- الشروح:
١٣. شرح الجامعين (سمّاه القاضي في خاتمة المغني: شرح الجوامع).
 ١٤. شرح الأصول.
 ١٥. شرح المقالات.
 ١٦. شرح الأغراض (سمّاه القاضي في خاتمة المغني: شرح كشف الأغراض).

١. و هناك رسالة طبعت باسم: «الأصول الخمسة» و نسبت إلى القاضي، حقّقها فيصل بدير عون، جامعة الكويت، ١٩٩٨م. كما نشر محمد عمارة رسالة أخرى باسم: «المختصر في أصول الدين»، و حاول أن يسوق الأدلة لإثبات نسبتها إلى القاضي.

التكملات:

١٧. تكملة الجامع.
١٨. تكملة الشرح (لعله الذي سمّاه القاضي في خاتمة المغني: تهذيب الشرح).
في أصول الفقه:
١٩. كتاب النهاية.
٢٠. كتاب العمد.
٢١. كتاب شرح العمد.
- في النقض على المخالفين:
٢٢. نقض اللمع.
٢٣. نقض الإمامة.
- أجوبة المسائل:
٢٤. المسائل الطّرميات (نسبة إلى طرّم بلدة بقزوين).
٢٥. المسائل الرازيات.
٢٦. المسائل العسكرية.
٢٧. المسائل القاشانيات.
٢٨. المسائل المصرية.
٢٩. المسائل النيسابوريات.
٣٠. المسائل الخوارزميات.
٣١. جوابات مسائل أبي رشيد.
- مسائل وردت على غيره، لكنه تكلم في جوابها:
٣٢. المسائل الواردة على أبي الحسين (أي الخياط).
٣٣. المسائل الواردة على أبي القاسم (أي البلخي).

٣٤. المسائل الواردة على أبي عليّ وأبي هاشم (أي الجبائيين).

في الخلاف:

٣٥. كتاب في الخلاف بين الشيخين (أي أبي عليّ وأبي هاشم الجبائيين).

في الكلام على أهل الأهواء:

٣٦. شرح الآراء.

في علوم القرآن:

٣٧. كتاب المحيط، المسمّى أيضاً بالتفسير الكبير. (و هو مفقود، لكن قام د. محمّد

خضر نهبها بتجميع ما تبقى منه، و نشره في الجزء السادس من موسوعة تفاسير
المعتزلة).

٣٨. كتاب الأدلة.

٣٩. كتاب التنزيه (طبع باسم: تنزيه القرآن عن المطاعن).

٤٠. كتاب المتشابه (طبع في جزءين باسم: متشابه القرآن).

في المواعظ:

٤١. كتاب نصيحة المتفقهة.

٤٢. كتاب شهادات القرآن.

كتب أخرى:

٤٣. كتاب التجريد.

٤٤. كتاب المكيّات.

٤٥. كتاب الكوفيات.

٤٦. الجمل و العقود.

٤٧. شرح الجمل و العقود.

٤٨. كتاب المقدمات.

٤٩. كتاب الجدل (سمّاه القاضي في خاتمة المغني: شرح أدب الجدل).

٥٠. كتاب الحدود.

فهذه هي قائمة الكتب التي ذكرها الحاكم الجشمي، و لم يُقَمَّ باستقصاء جميع مؤلفات القاضي، وصرّح بعد انتهائه من سرد كتبه بأن ذكر جميع مصنفاته يتعذّر. هذا، و قد أضاف القاضي في خاتمة المغني كتابين آخرين، وهما:

٥١. تقريب الأصول.

٥٢. شرح الجامع الصغير.

كما أضاف البعض كتباً أخرى، وهي:

٥٣. كتاب أصول الفقه.

٥٤. كتاب الاختلاف في أصول الفقه.

٥٥. كتاب مجموع العهد.

٥٦. كتاب تثبيت دلائل النبوة (مطبوع في جزءين).

٥٧. كتاب نظم الفوائد و تقريب المراد الرائد^١.

٥٨. فرائد القرآن وأدلّته (و هو تفسير آخر للقاضي، تفرّد السيّد عليّ بن طاووس

(ت ٦٦٤هـ) بذكره، و نقل منه تتفاً مختصرة في كتابه سعد السعود، و قد قام د. محمّد

خضر نهما بتجميع تلك التف، و نشرها في ذيل تفسير المحيط المتقدّم الذكر).

فهذه هي أهمّ كتب القاضي، و التي تمكّنّا من استقصائها.

وفاته

لقد طال عمر القاضي حتّى أربى على التسعين، و توفيّ في الريّ، في ذي القعدة^٢

١. تثبيت دلائل النبوة (مقدّمة التحقيق).

٢. ذكر الرافي أنّ وفاته كانت في جمادى الأولى. التدوين في أخبار قزوين، ج ٢، ص ٥٢٩.

من سنة ٤١٥هـ^١، ودفن في داره^٢. وهذا يعني أنَّ ولادته كانت في العشرينات من القرن الرابع تقريباً.

و على أيِّ حال، يمكن عدَّ القاضي ممثلاً للمرحلة الأخيرة - أو ما قبل الأخيرة - من تاريخ الاعتزال الذي كان يلفظ أنفاسه الأخيرة، فعلى الرغم من كلِّ الجهود التي بذلها لحفظ هذا الفكر، و رغم كلِّ التلامذة النابھين الذين ربَّاهم من أمثال أبي رشيد النيسابوري، وأبي الحسين البصري، إلَّا أنَّ ذلك لم يكن نافعاً في منع انقراض الاعتزال وتقويض بناؤه، فلم يَمُضِ قرن أو أكثر بقليل من وفاة القاضي، حتَّى فنى المعتزلة وبادوا، ولم يَبْقَ منهم إلَّا عددٌ ضئيل، بعد أن سلَّموا تركتهم إلى ورثتهم من الزيدية.

ب. كتاب المغني في أبواب التوحيد و العدل

قدَّم المعتزلة على مدى قرونٍ من النشاط العلميِّ إنتاجاً علمياً ضخماً في مجال علم الكلام، والتفسير، والفقه، وأصول الفقه، والمقالات وغيرها، وربما كان إنتاجهم الكلاميِّ هو الأكبر، فقد قاموا بتأليف مختلف الكتب في شتَّى أبواب الكلام، وتعمَّقوا في البحوث، وعرضوا أفكاراً جديدة لم يُسبقوا إليها، وبلغ حجم إنتاجهم الكلامي عشرات وربما مئات الكتب والرسائل التي كان لها يوماً صيتٌ ونفوذٌ وتأثيرٌ كبير على المتكلمين والعلماء.

ولكن لم يكتب لأكثر هذه المؤلفات البقاء بسبب ما مُني به المعتزلة من زوال عن الساحة الفكرية الإسلامية، و وصول جهات فكرية مناوئة لهم إلى السلطة، ممَّا أدَّى إلى إهمال كتبهم وعدم استنساخها، وبالتالي فقدان معظمها بمرور الزمن.

١. ذكر الصفدي أنَّ وفاته كانت سنة ٤١٤هـ، ثم أضاف: «و قيل: سنة خمس عشرة». الوافي بالوفيات، ج ١٨، ص ٢١. وقال الحاكم الجشمي: «توفي سنة خمس عشرة أو ست عشرة». شرح العيون، ص ٣٦٦.

٢. طبقات الشافعية الكبرى، ج ٣، ص ١١٧.

وقد كان الاعتقاد السائد بين العلماء إلى وقتٍ ليس ببعيدٍ أنه لم يَبْقَ شيءٌ معتدٌّ به من تراث المعتزلة، وأنه قد فُقد أكثره، ولم يَبْقَ منه سوى شذراتٍ متفرقةٍ منقولةٍ عنه في هذا الكتاب أو ذاك، ولكن أخذت حقائق جديدة تتكشف شيئاً فشيئاً حول التراث المعتزلي، وهو أنَّ هناك في جانب من جوانب هذا العالم الفسيح مكاناً أولى اهتماماً خاصاً بحفظ عددٍ لا يُستهان به من هذا التراث، وذلك بسبب التأثير به من بعض الجهات، إنَّه اليمن السعيد الذي احتضن على مدى قرون طويلة مذهب الشيعة الزيدية، والذين أخذوا يجمعون - وخاصة في زمن الإمام الزيدي المنصور بالله عبد الله بن حمزة (ت ٦١٤هـ) - ما بَقِيَ من تراث المعتزلة القريب إلى فكرهم، ويستنسخونه، ويحفظونه في مكتباتهم.

وقد ظلَّ هذا التراث قابلاً في مكتبات اليمن، دون أن يعلم به أحدٌ سوى أهله اليمنيين، وربما بعض مَنْ جاور بلادهم من العلماء، ولكن بعد قرون من الزمن، وبفضل البعثات العلميَّة الغربيَّة والعربيَّة التي أرسلت إلى اليمن لتفحص مكتباتها، ظهر للعالم أنَّ عدداً كبيراً من التراث المعتزلي ما زال محفوظاً، فتمَّ تصويره و جلبه إلى المراكز العلميَّة والمكتبات المختلفة في العالم؛ ليُتاح للباحثين مشاهدته عن قرب و دراسته، وبالتالي نشره؛ وبذلك تمَّ نشر عددٍ من مؤلَّفات المعتزلة التي كان يُظنُّ أنَّه قد عفا عليها الزمن.

إنَّ أهمَّ كتابٍ معتزليٍّ تمَّ العثور عليه وأضحى هو الكتاب الكبير: المغني للقاضي عبد الجبار المعتزلي، فهو يعتبر حصيلة لما شهدته الفكر المعتزلي العميق خلال ثلاثة قرون من آراء و سجالات و بحوث مُعمَّمة بِحيويَّة فكريَّة، و عقليَّة منفتحة.

كما يعتبر بالخصوص خلاصةً لأفكار المدرسة المعتزليَّة في شطرها البصريِّ بالخصوص المتمثِّل في ثلاثة من عمالقة الفكر المعتزليِّ البصري، والذين جاؤوا في فترات زمنيَّة متلاحقة، حيث كانوا يشكِّلون ثلاث حلقات متَّصلة، باعتبار أنَّ بعضهم

كان تلميذاً للآخر، وهم: أبو عليّ الجبائي (ت ٣٠٣هـ)، وابنه و تلميذه أبو هاشم الجبائي (ت ٣٢١هـ)، وأبو عبد الله البصري (ت ٣٦٩هـ) تلميذ أبي هاشم وأستاذ القاضي عبد الجبار^١، فقد اهتم القاضي في المغني - باعتباره زعيم وممثل الاعتزال البصري في عصره - بصورة رئيسية بعرض أفكار هؤلاء الثلاثة والدفاع عن الكثير منها، وخاصة أفكار شيخه أبي عبد الله البصري، حيث كان يقدم أفكاره في كثير من الأحيان على أفكار أبي هاشم وأبيه.

وربما يمكن عدّ المغني أكبر كتاب، بل أكبر موسوعة كلامية تمّ تأليفها، فهو مكوّن من عشرين جزءاً، ويحتوي على حوالي ألف باب وفصل، وربما أكثر من ذلك^٢، مما يرفع من مكانته العلمية، بحيث لا يكون للمهتمين بعلم الكلام وتاريخه غنى عنه. وقد ألف القاضي هذا الكتاب في النصف الثاني من القرن الرابع، واستغرق تأليفه أو بالأحرى إملأه حوالي عشرين عاماً، فقد كانت بداية تأليفه في سنة ٣٦٠هـ، ونهايته في سنة ٣٨٠هـ.^٣

وقد أرجع القاضي سبب طول مدة إملاء الكتاب إلى اشتغاله بأمور، منها تأليف العديد من الكتب، فقد قام في خلال مدة كتابة المغني بتأليف كتبٍ أخرى، مثل: شرح المقالات، و بيان المتشابه في القرآن، و كتاب الاعتماد، و شرح الجوامع، و كتاب التجريد، و شرح كشف الأعراض، و قطعة من شرح أدب الجدل، و شرح الأصول الخمسة، و غير ذلك من أجوبة المسائل الواردة عليه^٤.

وهذه المدة الطويلة حريّة بأن تؤدي إلى حصول اختلاف في رأي المؤلف، كما

١. المغني، ج ٢٠ (في الإمامة، ق ٢)، ص ٢٥٧.

٢. المصدر.

٣. المصدر.

٤. المصدر، ص ٢٥٨.

أشار القاضي بنفسه إلى ذلك، حيث قال:

و لعلّ الناظرُ في هذا الكتاب يجد في أواخره ما يخالف أوائله من مذهبٍ أو دليلٍ أو غيرهما، فمن سبيله أن يعلم أنّ ذلك ليس ببدعٍ في مثل هذا الكتاب الذي يجمع حدود ألف باب و فصل، بل يزيد كثيراً، والذي يتصوّر بصورة كتابٍ واحد، و هو في حكم الجامع لكتب الكلام، و قد يتهدّب للإنسان طريقه في المذاهب و الأدلّة في العهد القريب، فكيف به في العهد البعيد.

و بعد أن أشار إلى تأليفه الكتاب في مدّة عشرين عاماً، قال:

و في دون ذلك تتغيّر أحوال التصنيف، في تهذيبٍ لطريقة، أو تنبيهٍ على نكتةٍ و دلالة، و تبينٍ لخطأٍ في طريقة، فإذا رأيتَ بعض ما ذكرناه في هذا الكتاب فلهذه العلة^١.

و من جهةٍ أخرى، إنّ مشروعاً بهذا الحجم الكبير لا يمكن أن يحتوي بأكمله على إبداعات جديدة للمؤلف لم يسبق إليها، بل من طبيعة العمل الموسوعي أن يعتمد على ما تقدّم عليه من مؤلفات، سوى أنّ إبداع المؤلف يظهر حينئذٍ في تقرير المطالب العلميّة و فهمها، و نقدها أو الدفاع عنها بصورةٍ دقيقة، و توضيح المغلق منها، و غير ذلك، و قد قال القاضي بهذا الصدد:

و لعلّ قارئاً أنّ يقول: إن الذي ضمّه هذا الكتاب إنّما هو جمعُ المعروف من الكتب، و ليس الأمر كما ظنّه. لا بدّ إذا تأملته لم تعدم في كلّ بابٍ منه ضمّ منتشر، و جمعٌ مفترق، و إبانةٌ لموضع العمدّة، و تحرزاً عن موضع الشبهة، و تحصيلُ شروط الدلالة، و بيانُ ما علّته بناء النكتة و العمدّة.

و ما أكثر ما هلك الناس لذهابهم عن هذه الأمور، و ظنّهم في الدلالة أنّها مطلقة و هي مقيدة، فأدّاهم ذلك إلى اعتقاد ما لا يحلّ، أو ظنّهم أنّها مقيدة

و هي مطلقة، فامتنعوا من اعتقاد ما يَجِبُ اعتقاده^١.

بل لا يُخفي القاضي استفادته من كتب المتقدمين عليه من كبار المعتزلة، حيث يقول:

... لأننا [لا] نجحد فيما أوردناه في هذا الكتاب أن نكون ناقلين لكلام الشيوخ، بل نتبجح بذلك، و نفتخر به، و نعترف بأننا على كلامهم نحتذي، و عنهم نأخذ، و لو جعل مثل ذلك طريقاً لِتَرْكِ الإملاء و التصنيف لعظمت المضرة. و لم نأل جهداً فيما أوردناه في هذا الكتاب نقلاً من كلام الشيوخ، خصوصاً من كلام الشيخ أبي علي، و أبي هاشم، و أبي عبد الله^٢.

لقد بدأ القاضي إملاء المغني في مدينة رامهرمز^٣ في مسجد الشيخ أبي محمد عبد الله بن العباس^٤. و رامهرمز مدينة معروفة في الأهواز، و كانت تعدّ يوماً من معاقل المعتزلة.

و بعد أن انتقل القاضي إلى الريّ لتسلّم منصب قاضي القضاة بطلب من الوزير صاحب بن عباد (ت ٣٨٥هـ)، قام بإتمام إملاء الكتاب هناك^٥، و لهذا أدّى هذا الأمر إلى حصول اختلاف بين بدايات الكتاب و نهايته من حيث التفصيل و الاختصار، أو النظم في تهذيب الألفاظ و ترتيب المعاني^٦.

و قد تمّ نسخ كتاب المغني في حياة المنصور بالله عبد الله بن حمزة (ت ٦١٤هـ)

١. المغني، ج ٢٠ (في الإمامة، ق ٢)، ص ٢٥٥-٢٥٦.

٢. المصدر، ص ٢٥٧.

٣. شرح العيون، ص ٣٦٦.

٤. المغني، ج ٢٠ (في الإمامة، ق ٢)، ص ٢٥٨. و قد جاء في المغني: «لأننا ابتدأنا بإملائه في مسجد شيخنا أبي محمد عبد الله بن العباس بن أمهرمز». [كذا، و لعل الصحيح: في رامهرمز].

٥. و لما أتمّه بعث به إلى صاحب، فقام الأخير بتقريب الكتاب (راجع نصّ التقريب في: شرح العيون، ص ٣٦٩).

٦. المغني، ج ٢٠ (في الإمامة، ق ٢)، ص ٢٥٨-٢٥٩.

لصالح مكتبة أسسها في مدينة ظفار، وقد بقي منها اثنا عشر جزءاً محفوظاً في مكتبة الأوقاف (الشرقية) التابعة للجامع الكبير في صنعاء. وقامت بعثة مصرية بتصوير هذه الأجزاء ما بين سنتي ١٩٥١م و ١٩٥٢م، وبعد ذلك بقليل اكتشفت بين مخطوطات دار الكتب بالقاهرة خمسة أجزاء من المغني، وهي تشمل الأجزاء: (٥، ٦، ١٥، ١٦، ١٧)، وكان الجزءان (١٥، ١٧) جديدين، حيث لم يكن لهما مماثل فيما بين مخطوطة صنعاء، وبعد سنوات نُشرت أجزاء المغني مع مراجعة د. إبراهيم مدكور، وإشراف د. طه حسين في القاهرة، من قِبل وزارة الثقافة والإرشاد القومي، الإدارة العامة للثقافة^١.

أجزاء المغني

نقوم فيما يلي بتعريف مختصر بالأجزاء المتبقية والمطبوعة من كتاب المغني: الجزء الرابع:^٢ (رؤية الباري)، طبع بتحقيق: محمد مصطفى حلمي، وأبو الوفا الغنيمي. ويحتوي هذا الجزء على الأبحاث التالية: الكلام في أنَّ الله تعالى لا تجوز عليه الحاجة، والكلام في نفي الرؤية، والكلام في أنَّه تعالى واحد لا ثاني له في القَدَم والإلهية. وقد اعتمد في تحقيقه على نسخة واحدة، وهي النسخة اليمنية.

الجزء الخامس: (الفرق غير الإسلامية)، طبع بتحقيق: محمود الخضيرى. ويحتوي

على قسمين رئيسيين:

الأول: الكلام على الأديان كالثنوية، والمجوس، والنصارى، واليهود، والصابئين، وأهل الأصنام.

١. نكت الكتاب المغني (مقدمة التحقيق)، الصفحة «ج». وقد اعتمدنا في التعريف بنسخ المغني، وكيفية العثور عليها، وأسماء المحققين لكل جزءٍ من أجزاء الكتاب، على مقدمة تحقيق كتاب: نكت الكتاب المغني، والذي سوف يأتي التعريف به بعد قليل.

٢. الأجزاء الثلاثة الأولى مفقودة.

و الثاني: الكلام فيما يتعلّق بأسماء الله تعالى^١.

و قد جاء في خاتمة هذا الجزء: «تمّ الكلام في التوحيد، و يتلوه الكلام في العدل»، كما جاء في خاتمته أنّه قد فرغ من استنساخه في يوم الجمعة، لعشر خلون من شهر رجب المعظم من سنة ٦٠٦ هـ بالمدرسة المنصورية بقرية حوث.

الجزء السادس / القسم الأول: (التعديل و التجوير)، طبع بتحقيق: أحمد فؤاد الأهواني. و هذا القسم من الجزء السادس، و القسم الذي يليه، و الذي يبحث في الإرادة، محققان على نسختين يمنية و مصرية.

الجزء السادس / القسم الثاني: (الإرادة)، طبع بتحقيق: جورج فتواتي.

الجزء السابع: (خلق القرآن)، طبع بتحقيق: إبراهيم الأبياري. و الظاهر أنّ هذا الجزء ناقص من أوله، و هو محقق على نسخة واحدة يمنية، و البحث الأصلي فيه يدور حول صفة الكلام الإلهي.

الجزء الثامن: (المخلوق)، طبع بتحقيق: توفيق الطويل، و سعيد زايد، و تقديم: إبراهيم مدكور. و قد اعتمد في تحقيقه على نسخة واحدة يمنية، و هو يتحدث عن الجبر و الاختيار.

الجزء التاسع: (التوليد)، طبع بتحقيق: توفيق الطويل، و سعيد زايد، و تقديم: إبراهيم مدكور. و هو محقق وفقاً لنسخة واحدة يمنية، و الجزء ناقص، لكن سوف يأتي أنّ كتاب نكت الكتاب المغني يحتوي على بقية بحث التوليد، فإنّ هذا الجزء من المغني - أي جزء التوليد - يحتوي على ٢١ فصلاً، كما جاء في مقدمة الجزء، و الموجود في طبعة القاهرة يحتوي على ١٢ فصلاً فقط، مع وجود سقط في الفصل

١. و هناك تحقيق لقسم من هذا الجزء قام به ديفيد توماس مع ترجمة باللغة الإنجليزية، و ذلك

تحت عنوان: Christian Doctrines Islamic Theology (الكلام على النصارى من المغني في باب

التوحيد و العدل) ٢٠٠٨ Leiden

الثاني عشر، لكن نكت الكتاب المغني يحتوي على سبعة فصول إضافية، فيبلغ مجموع الفصول المتبقية من بحث التوليد تسعة عشر فصلاً، و يبقى فصلان مفقودان، وهما الفصل السادس عشر والسابع عشر.

الجزء الحادي عشر: ^١(التكليف)، طبع بتحقيق: محمد علي النجّار، و عبد الحليم النجّار. و يحتوي هذا الجزء على: الكلام في الآجال، والأرزاق، والأسعار، والكلام في بيان وجه الحكمة في ابتدائه تعالى الخلق، و الكلام في التكليف (و هو أطول فصول هذا الجزء)، و الكلام في الفناء والإعادة، ثمّ عودة إلى بحث التكليف.

الجزء الثاني عشر: (النظر و المعارف)، طبع بتحقيق: إبراهيم مذكور. و قد حُقّق وفقاً للنسخة اليمنية.

الجزء الثالث عشر: (اللطف)، طبع بتحقيق: أبو العلا عفيفي. و يحتوي على: الكلام في اللطف، و الكلام في الآلام، مع بحث العوض.

الجزء الرابع عشر: (الأصلح، استحقاق الذمّ، التوبة)، طبع بتحقيق: مصطفى السقا. و هو محقّق وفقاً لنسخة يمنية واحدة.

الجزء الخامس عشر: (النبؤات و المعجزات)، طبع بتحقيق: محمود الخضيري، و بعد وفاة الأخير قبل إكمال العمل، قام محمود محمد قاسم بإكمال التحقيق، و قد اعتمد على نسختين يمنية و مصرية. و يحتوي على: الكلام في النبؤات، و الكلام في المعجزات، و الكلام في الأخبار.

الجزء السادس عشر: (إعجاز القرآن)، طبع بتحقيق: أمين الخولي. اعتمد على نسختين يمنية و مصرية، و الأخيرة أوفى و أدقّ، كما جاء في مقدّمة التحقيق، و يحتوي على: بقية الكلام في الأخبار المتقدم في نهاية الجزء السابق، و الكلام في جواز نسخ الشرائع، و الكلام في ثبوت نبوة محمد صلى الله عليه و آله و في إعجاز

القرآن، والكلام في إثبات سائر معجزات الرسول صَلَّى الله عليه وآله.

الجزء السابع عشر: (الشرعيات)، طبع بتحقيق: أمين الخولي. اعتمد على نسخة واحدة، وهي النسخة المصرية، فإنَّ هذا الجزء غير موجود في النسخة اليمنية.

الجزء العشرون^١ / القسم الأول والثاني: (في الإمامة)، طبع بتحقيق: عبد الحليم محمود، وسليمان دنيا. وقد طبع في ضمن قسمين، وهو يحتوي على: الكلام في الإمامة، والكلام فيما يتعلّق بوجوب الإمامة، والنصّ، وصفات الإمام، وما يصير به الإمام إماماً، والكلام في إمامة أبي بكر ومن بعده، والكلام على الخوارج ومن نحا نحوهم في البراءة من عثمان، والكلام في التفضيل، وذكر جملة من مذاهب الغلاة والإمامية والزيدية، وبه يتمّ الكلام في الإمامة^٢، يأتي بعد ذلك: الكلام فيما يستحقّه جلّ وعزّ من صفات الأفعال، والكلام فيما تعبّدنا به من الدعاء والطلب والمسألة، ثمّ خاتمة الكتاب.

إذن، لقد احتوت طبعة القاهرة على ١٤ جزءاً من كتاب المغني، وسقط منها ستة أجزاء، وهي الأجزاء (١، ٢، ٣، ١٠، ١٨، ١٩) وقد طبع كلّ من الجزئين ٦، ٢٠ في مجلدين أو قسمين، فتكون طبعة القاهرة مكوّنة من ١٤ جزءاً مطبوعة في ضمن ١٦ مجلداً.

و الساقط من مخطوطة المغني مجموعة من الأبحاث، وهي: أبحاث إثبات الصانع، والصفات، وهي ساقطة من بدايات الكتاب، وأبحاث الوعد والوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأسماء والأحكام، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهي ساقطة من أواخر الكتاب.

١. الجزءان ١٨، ١٩ مفقودان.

٢. المغني، ج ٢٠ (في الإمامة، ق ٢)، ص ١٨٥.

و قد أحال القاضي على بعض هذه الأبواب التي لم تصل إلينا، مثل باب الأسماء والأحكام^١، والنهي عن المنكر^٢، وبعض أبحاث الصفات التي ذكرها في آخر بحث التوحيد^٣، كما أحال على باب الوعيد^٤، وهو يدل على أنَّ هذه الأبواب كانت موجودة في الأصل، ولكنها فقدت فيما بعد.

ولكن بالنسبة إلى بحوث الصفات فهي لم تُفقد بالكامل، بل بقي منها بعض البحوث المهمة والمطوّلة أحياناً، نذكرها مع ذكر الجزء الموجودة فيه، وهي:

الجزء الرابع: نفي الحاجة (الغنى)، ونفي الرؤية، ونفي الثاني (التوحيد).

الجزء الخامس: الكلام فيما يتعلّق بأسماء الله تعالى.

الجزء السادس: التعديل والتجويز، والإرادة.

الجزء السابع: الكلام الإلهي.

الجزء العشرون (القسم الثاني): الكلام فيما يستحقّه جلّ وعزّ من صفات الأفعال.

و ربما احتوى الكتاب في طيّاته على أبحاث أخرى حول الصفات.

و تحتوي خاتمة النسخة اليمينية على نقضٍ لقسم الإمامة من المغني بعنوان:

الجواب الحاسم المغني لِشُبّه كتاب المغني، تأليف محمّد بن أحمد بن عليّ بن الوليد،

و قد ردّ فيه على ما خالف الزيدية في الإمامة، ممّا هو موجود في المغني.

و الموجود المطبوع في خاتمة طبعة القاهرة من المغني مختصر جداً، يزيد على عشر

صفحات بقليل، و قد سقط من آخره مقدار غير معلوم.

١. المغني، ج ٢٠ (في الإمامة، ق ٢)، ص ٨٣.

٢. المصدر، ص ١٦٤، ٢٣٩.

٣. المصدر، ص ١٨٦.

٤. المصدر، ص ٢٤١.

نكت الكتاب المغني

ظهر بين بعض علماء اليهود في القدس و مصر اهتمامٌ خاصٌّ بأفكار المعتزلة، وخاصةً أفكار أبي هاشم الجبائي (ت ٣٢١هـ)، و أبي الحسين البصري (ت ٤٣٦هـ)، فقاموا باستنساخ العديد من كتب المعتزلة، و ما زال عددٌ من تلك المخطوطات موجوداً في مكتبات العالم، و من أهمها مجموعة إبراهيم فركوفيتش المحفوظة في المكتبة الوطنية الروسية بمدينة سان بطرسبورغ^١.

و قامت البروفسورة زابينه اشميدكه بالتعاون مع عمر حمدان بنشر مجموعة من تلك المخطوطات تحتوي على أربع قطع من المغني، يدور موضوعها حول التوليد، والاستطاعة، والتكليف، و النظر و المعارف، و قد نشرت في بيروت تحت عنوان: نكت الكتاب المغني.

و المخطوطة المعتمدة ليست مجموعة في مكانٍ واحد، بل هي قطع موزعة لمخطوطة واحدة، ثلاث منها في المكتبة الوطنية الروسية، و واحدة في المتحف البريطاني^٢.

و يحتوي هذا الكتاب على أجزاء مهمة من بحث التوليد، و هي ساقطة من طبعة القاهرة كما تقدّم، إضافة إلى بحث الاستطاعة، و هو ساقطٌ بصورة كاملة ممّا نُشر في القاهرة، كما أنّ جزءاً كبيراً جداً من خاتمة بحث التكليف - بمقدار سطرَيْن و نصف - قد سقط من طبعة القاهرة، و هو موجودٌ في هذه الطبعة البيروتية، كما يوجد في هذه الطبعة أبحاث متناثرة حول صفات الله تعالى، كانت موجودة في الأجزاء الأولى من المغني الساقطة بأكملها من طبعة مصر.

١. نكت الكتاب المغني (مقدمة التحقيق)، الصفحات هـ-ز.

٢. المصدر، الصفحات ح-ط.

جزء الإمامة من كتاب المغني

احتوى الجزء العشرون والأخير من كتاب المغني على بحوث الإمامة مع شيء من بحوث صفات الأفعال، و كلام حول الدعاء والمسألة كما تقدّم.

و تستوعب بحوث الإمامة الحجم الأكبر من هذا الجزء، فهي تشمل كلّ القسم الأول من هذا الجزء المطبوع في قسمين، حسب تقسيم طبعة القاهرة، كما تشمل معظم القسم الثاني، أي إلى الصفحة ١٨٥ منه، حيث يصرّح القاضي بنهاية البحث عن الإمامة بقوله: «و هذه الجملة كافية فيما يتصل بالإمامة إن شاء الله. تمّ الكلام في الإمامة»، ولهذا استحقّ أن يحمل الجزء العشرون عنوان: جزء الإمامة.

و هذا الجزء هو الذي قام الشريف المرتضى علم الهدى بنقض ما يتعلّق منه بالإمامية في كتابه الكبير الشافعي في الإمامة بصورة مفصلة، فقد قام بالردّ على معظم مطالب هذا الجزء التي لا تتوافق مع تعاليم الإمامية ورؤيتهم إلى موضوع الإمامة الخطير.

و نعرف ممّا تقدّم من معلومات حول تاريخ تأليف المغني ومكان تأليفه، أنّ جزء الإمامة قد انتهى القاضي من تأليفه وإملائه في سنة ٣٨٠هـ، و هو تاريخ الانتهاء من تأليف المغني نفسه، باعتبار أنّ هذا الجزء هو آخر جزء من الكتاب، حيث يحتوي على الخاتمة.

كما نعلم أنّه قد تمّت كتابة هذا الجزء في الريّ عندما كان القاضي يمارس مهامّه كقاضي للقضاة، باعتبار ما تقدّم أيضاً من أنّ الانتهاء من المغني كان في الريّ. و سوف نتفعنا هذه المعلومات في مستقبل الحديث في هذه المقدّمة.

مصادر كتاب المغني في مباحث الإمامة

لقد اعتمد القاضي في تأليف جزء الإمامة على عدّة مصادر:

١. أهمّها كتب الإمامة التي ألفها شيوخه الثلاثة الذين تقدّم ذكرهم، أي الجبائين

و البصري.

و المصدر الأهم من بين هؤلاء الثلاثة هو كتاب الإمامة لأبي علي الجبائي الذي صرح باسمه القاضي أكثر من مرة^١، و نقل منه نصوصاً كثيرة جداً، حتى ليخال القارئ أنَّ القاضي كان - عند إملاء بحوث الإمامة - يمسك بهذا الكتاب، و يقرأه على تلاميذه، ثمَّ يعلِّق عليه.

و ربما كان منصبه كقاضي للقضاة في الريّ عند إملائه بحوث الإمامة منعه من مراجعة الكتب المختلفة دائماً؛ لكونه يتطلّب وقتاً لم يكن يمتلكه آنذاك، فاكتمى بكتاب الجبائي في كثير من الأحيان، مع مراجعة سريعة لكتب الآخرين.

و على أيّ حال، فهو قد حفظ لنا من خلال ذلك أجزاء كبيرة و مهمة من كتاب الجبائي في الإمامة، بحيث يمكن إعادة تجميع هذا الكتاب، و دراسة فكر الجبائي من خلاله.

٢. و من المصادر التي اعتمدها القاضي في بحث الإمامة: كتاب البغداديات لأبي هاشم الجبائي^٢، و هذا الكتاب عبارة عن مسائل تكلم فيها الأخير على نقض مذاهب البغداديين من المعتزلة^٣، فهو ليس كتاباً خاصاً بالإمامة.

٣. كما اعتمد على كتاب المقامات للإسكافي (ت ٢٤٠هـ)^٤، و اسمه الكامل: كتاب المقامات في تفضيل علي عليه السلام^٥.

٤ - ٥. إضافة إلى اعتماده في نقل آراء المذاهب على كتاب أبي القاسم البلخي، و كتاب الحسن بن موسى النوبختي^٦، و الكتاب الأول هو المقالات^٧، و الثاني هو

١. المغني، ج ٢٠ (في الإمامة، ق ١)، ص ٢٣٩، ٢٥٣، ٣٢٧.

٢. المصدر، ص ١١٨.

٣. الشامل في أصول الدين، ص ٢٥٨.

٤. المغني، ج ٢٠ (في الإمامة، ق ٢)، ص ٦٥، ٨٠.

٥. الفهرست لابن النديم، ص ٢١٣.

٦. المغني، ج ٢٠ (في الإمامة، ق ٢)، ص ١٧٦، ١٨٢، ١٨٤.

٧. الفهرست لابن النديم، ص ٢١٩، الهامش.

الآراء والديانات^١، وهما كتابان معروفان في مجال دراسة الأديان والمذاهب.

٦. ومن كتب الإمامية التي كانت في حوزة القاضي ونقل منها بعض المطالب وناقشها هو كتاب الإنصاف في الإمامة لمحمد بن عبد الرحمن بن قبة الرازي (ت قبل ٣١٧هـ)^٢، فقد أشار إليه القاضي ولم يصرح باسمه، حيث قال: «وقد ذكر بعض الإمامية في كتابه...» إلى آخره^٣. ثم قال بعد صفحات من نفس الفصل: «ومن عجيب الأمور في هذا المستدل...» إلى آخره^٤.

وهو وإن لم يصرح باسم ابن قبة وكتابه، لكن الشريف المرتضى عند مناقشته لهذا الموضوع صرح بذلك، حيث قال:

يَقَالُ لَهُ: قَدْ عَلِمْنَا مَنْ الَّذِي وَجَّهَتْ كِنَايَتُكَ فِي هَذَا الْفَصْلِ إِلَيْهِ، وَهُوَ شَيْخُنَا أَبُو جَعْفَرٍ بْنُ قُبَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَالَّذِي ذَكَرَهُ فِي صَدْرِ كِتَابِهِ الْمَعْرُوفِ بِـ «الْإِنْصَافِ وَالْإِنْصَافِ» خِلَافُ مَا ظَنَّنْتَهُ...^٥.

أبواب وفصول مباحث الإمامة في كتاب المغني:

انقسمت بحوث الإمامة في هذا الجزء إلى سبعة أبواب تحمل عنوان: «الكلام في...»، وكل باب مقسم إلى فصول متعددة، والأبواب وفصولها هي:

الباب الأول: الكلام في الإمامة.

يحتوي على فصل واحد، وهو: فصل يكشف عن الغرض منها، ومعتمد الخلاف فيها.

الباب الثاني: الكلام فيما يتعلق بوجوب الإمامة، ووجه وجوبها.

وفيه فصول:

١. فهرست النجاشي، ص ٦٣. ٢. فهرست النجاشي، ص ٣٧٥.

٣. المغني، ج ٢٠ (في الإمامة، ق ١)، ص ١٢٥.

٤. المصدر، ص ١٥٦.

٥. الشافي، ج ٣، ص ٢٤٣.

١. في أَنَّ الإمامة غير واجبة من جهة العقل. و قد أجاب الشريف المرتضى على هذا الفصل و الفصل السابق من الباب الأول في ضمن فصلٍ واحد، و هو الفصل الأول من الشافعي، و لعلَّ ذلك يرجع إلى كون موضوعيهما متقاربين.
٢. في بيان ما يدلُّ من جهة السمع على وجوب إقامة الإمام. و قد ناقشه الشريف المرتضى في ضمن الفصل الثاني من الشافعي.
٣. في ذكر شبههم في هذا الباب. و ناقشه الشريف المرتضى في ضمن الفصل الثالث من كتاب الشافعي.

الباب الثالث: الكلام في النص الذي يدعيه المخالف، و ما يتصل بذلك.
و فيه فصول:

١. في أَنَّ الإمامة لا يجبُ أن يكونَ طريقها النص من جهة العقل. و قد ناقشه الشريف المرتضى في ضمن الفصل الرابع من الشافعي.
٢. في ذكر شبههم في هذا الباب. و قد نقضه الشريف المرتضى في الفصل الخامس من الشافعي.
٣. في أَنَّ النص على الإمامة غير واجبٍ و لا ثابتٌ من جهة السمع. و ناقشه الشريف المرتضى في الفصل السادس من الشافعي.

الباب الرابع: الكلام في الصفات التي إذا اختصَّ بها المرء، صلح أن يكون إماماً.
و فيه فصول:

١. في أَنَّ مَنْ يصلح للإمامة لا بدَّ من أن يكون عدلاً، و أَنَّ إمامة الفاسق لا تجوز. و ناقشه الشريف المرتضى في الفصل السابع من الشافعي.
٢. في قدر ما يجب أن يختصَّ به من العلم مَنْ يصلح للإمامة. و ناقشه الشريف المرتضى في الفصل الثامن من الشافعي.
٣. فصلٌ في الكلام في الأفضل. و نقضه الشريف المرتضى في الفصل التاسع من الشافعي.

٤. في أَنَّ الأئمة من قريش. و ناقشه الشريف المرتضى في الفصل العاشر من الشافعي.

٥. في هل يجوز العدول عن قريش في باب الإمامة أم لا؟ و ناقشه الشريف المرتضى في الفصل الحادي عشر من الشافعي.

٦. في أَنَّ الإمام يجب أن يكون واحداً في الزمان.

٧. في أَنَّهُ لا يمتنع أن يجتمع في وقتٍ واحدٍ جماعةٌ يصلحون للإمامة.

٨. في أَنَّ مَنْ يصلح للإمامة لا يصير إماماً، و أَنَّهُ لا بدّ من تجدد أمرٍ به بصير إماماً.

لم يناقش الشريف المرتضى هذه الفصول الثلاثة لعدم اختلافه في مطالبها مع القاضي، سوى في مطلبٍ مختصرٍ أشار إليه في نهاية الفصل الحادي عشر من الشافعي^١.

الباب الخامس: الكلام فيما يصير به الإمام إماماً.

و فيه فصلٌ واحد، و هو: فصلٌ في الدلالة على ما قدّمنا ذكره من أَنَّهُ لا بدّ من العقد، و عدد مخصوص في العاقلين، و شرط مخصوص فيهم. و ناقشه الشريف المرتضى في الفصل الثاني عشر من كتابه.

الباب السادس: الكلام في إمامة أبي بكر، و مَنْ بعده.

ناقش الشريف المرتضى هذا الباب في الفصل الثالث عشر من الشافعي.

و هو يحتوي على فصول:

١. في ذكر شبههم في الاختيار. ذكر القاضي إشكالات المخالفين في أَنَّ الإمام يتعيّن من خلال الاختيار و ناقشها، و قد ردّ عليه الشريف المرتضى في الفصل الرابع عشر باختصار؛ اكتفاءً بما تقدّم من وجوب النصّ.

٢. في الدلالة على أَنَّ أبا بكر كان يصلح للإمامة. و ناقشه الشريف المرتضى في الفصل الخامس عشر.

٣. في ذكر مطاعنهم في أبي بكر، و بيان الجواب عنها. و ناقشه الشريف المرتضى في الفصل السادس عشر.

٤. في أنَّ عمر بن الخطَّاب كان يصلح للإمامة.

٥. في إثبات إمامة عمر، و طريق إثباتها. و قد ناقش الشريف المرتضى هذين الفصلين في الفصل السابع عشر، و هو فصلٌ مختصرٌ جداً، يبلغ حوالي صفحة واحدة، اختصره الشريف المرتضى اكتفاءً بما تقدَّم من الكلام حول إمامة أبي بكر.

٦. في ذكر ما أوردوه من المطاعن في إمامة عمر. و ناقشه الشريف المرتضى في الفصل الثامن عشر.

٧. في إمامة عثمان. و ناقشه الشريف المرتضى في الفصل التاسع عشر باختصارٍ شديد؛ اكتفاءً بما تقدَّم في إمامة أبي بكر و عمر.

٨. الكلام على الخوارج و مَنْ نَحْنُ نَحْوَهُمْ في البراءة من عثمان و خلعه. و ناقشه الشريف المرتضى في الفصل العشرين، و هو الفصل المخصَّص لمطاعن عثمان.

٩. في الكلام على مَنْ وقف في عثمان و خاذليه و قاتليه. ذكر القاضي في هذا الفصل المختصر في صفحتين رأيي الواقفين في عثمان مثل أبي الهذيل العلاف، و لم يتعرَّض الشريف المرتضى لمناقشة هذا الفصل؛ لأنَّه لا يعنيه.

١٠. في إمامة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام. تحدَّث فيه القاضي عن صلاح أمير المؤمنين عليه السلام للإمامة، و لم يناقشه الشريف المرتضى بطبيعة الحال.

١١. في إثبات إمامته - أي أمير المؤمنين عليه السلام -، و ما يتَّصل بذلك. و ناقشه الشريف المرتضى في الفصل الحادي و العشرين، و لم يناقشه طبعاً في أصل إمامة أمير المؤمنين عليه السلام، و إمَّا ناقشه في طريق إثباتها، فإنَّ القاضي أثبت إمامته عليه السلام بالاختيار و الإجماع، بينما رفض الشريف المرتضى ذلك، و أثبتتها بالنص.

١٢. في إبطال قول مَنْ طعن في إمامته - أي أمير المؤمنين عليه السلام - بمقاتلة أهل القبلة.

١٣. في إبطال قول مَنْ وقف فيه - أي أمير المؤمنين عليه السلام - و في القوم، و زعم أنهما كالمتلاعنين. و لم يناقشهما الشريف المرتضى^١.

١٤. في بيان توبة طلحة و الزبير و عائشة و غيرهم. و ناقشه الشريف المرتضى في الفصل الثاني و العشرين، و هو الفصل الأخير من الشافعي.

١٥. في بغي معاوية و وجوب محاربته.

١٦. في الكلام على الخوارج.

الباب السابع: الكلام في التفضيل. ذهب القاضي إلى تفضيل أمير المؤمنين عليه السلام على سائر الخلفاء، و هذا ممّا لا خلاف فيه بينه و بين الشريف المرتضى، و لذلك ترك مناقشته.

و أمّا باقي الفصول فلم يتعرّض الشريف المرتضى لمناقشتها؛ إمّا لعدم اختلافه فيها مع القاضي، و إمّا لأنّ بطلانها قد اتّضح ممّا تقدّم من بحوث الشافعي، و سوف نذكر عبارة الشريف المرتضى حول ذلك بعد قليل.

و فصول هذا الباب كالتالي:

١. في ذكر جملة من الخلاف في هذا الباب.

٢. فيما به يصير الفاضل فاضلاً، و أفضل من غيره.

٣. في بيان ما به يُعلم الفاضل فاضلاً، و الأفضل أفضل.

٤. فيما يدلّ قطعاً على أنّ أمير المؤمنين عليه السلام أفضل.

٥. فيما ذكره الفريقان في باب الموازنة.

٦. في ذكر إمامة الحسن والحسين عليهما السلام وغيرهما من العترة و غير العترة.

٧. في ذكر جملة ما يختص به الإمام لكونه إماماً، و مفارقتة لغيره.

٨. في أن منع الإمام ممّا يختص به لا يخرج من كونه إماماً.

٩. فيما يخرج به الإمام من أن يكون إماماً.

١٠. في ذكر جملة من مذاهب الغلاة.

١١. في ذكر مذاهب الإمامية، و سائر من يعين الأئمة على اختلاف أقاويلهم.

١٢. في ذكر أقاويل الزيدية، و من نحا نحوهم.

و بعد انتهاء الشريف المرتضى من مناقشة الفصل الخاص بتوبة أصحاب الجمل، و هو آخر بحوث الشافي؛ قال في الخاتمة مبيّناً سبب عدم مناقشته للفصول الأخيرة من المغني:

و لَمْ يَبْقَ بَعْدَ هَذَا الْفَصْلِ مِنْ فُصُولِ كَلَامِ صَاحِبِ الْكِتَابِ فِي الْإِمَامَةِ مَا يُحْتَاجُ إِلَى تَتَبُعِهِ؛ لِأَنَّهُ تَكَلَّمَ عَلَى لَعْنِ مُعَاوِيَةَ وَ وَجُوبِ مُحَارَبَتِهِ، ثُمَّ تَكَلَّمَ عَلَى الْخَوَارِجِ فِي بَابِ التَّحْكِيمِ بِجُمْلَةٍ مِنَ الْكَلَامِ وَاقِعَةٍ مَوْقِعَهَا.

ثُمَّ تَكَلَّمَ فِي تَفْضِيلِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِفَصْلٍ، وَ نَصَرَ أَنَّهُ الْأَفْضَلُ بِكَلَامٍ أَيْضاً صَحِيحٍ.

و تَكَلَّمَ أَيْضاً فِي إِمَامَةِ الْحَسَنِ وَ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ بِكَلَامٍ بَنَاهُ عَلَى صِحَّةِ الْاِخْتِيَارِ، وَ قَدْ مَضَى مَا فِي الْاِخْتِيَارِ.

ثُمَّ تَكَلَّمَ فِيمَا يَخْتَصُّ بِهِ الْإِمَامُ لَكُونِهِ إِمَاماً، وَ مَا يُخْرِجُهُ مِنْ كُونِهِ إِمَاماً، وَ مَا لَا يُخْرِجُهُ مِنْ ذَلِكَ، بِكَلَامٍ طَوِيلٍ فِيهِ صَحِيحٌ وَ بَاطِلٌ، وَ الْبَاطِلُ مَبْنِيٌّ عَلَى أُصُولٍ قَدْ قَدَّمْنَا الْكَلَامَ عَلَيْهَا وَ أَفْسَدْنَاهَا.

ثُمَّ ذَكَرَ جُمْلَةً مِنَ مَذَاهِبِ الْغَلَاةِ، وَ أَشَارَ إِلَى جُمْلَةٍ مِنَ الرَّدِّ عَلَيْهِم.

و ذَكَرَ اختلافَ الإماميةِ في أعيانِ الأنتمةِ من غيرِ احتجاجٍ به لهُم أو عليهم،
و أحالَ في الكلامِ عليهم على ما تقدَّمَ من كلامِهِ الذي تَتَّبَعْنَاهُ و نَقَضْنَاهُ.
ثُمَّ خَتَمَ الفصولَ بِفصلٍ يَتَضَمَّنُ ذِكْرَ أقاويلِ الزيديةِ و اختلافِهِم.
و كُلُّ ذَلِكَ ممَّا لا وَجْهَ لِحكايتِهِ و لا تَتَّبِعُهُ^١.

إذن اتَّضحَ من خلالِ هذا العرضِ ترتيبُ جزءِ الإمامةِ من كتابِ المغني، و الفصول
التي نقضها الشريف المرتضى منه، و التي لم ينقضها، و سبب ذلك.
لقد ترك لنا القاضي في كتابه المغني مصدراً مهماً يمكن الاستعانة به لمعرفة
مراحل تطوُّر علم الكلام عند المسلمين عامَّة، و عند المعتزلة خاصَّة.

الفصل الثالث

الشيخ الطوسي و تلخيصه للشافعي

لقد قام الشريف المرتضى بتأليف الشافعي ردّاً على كتاب المغني، ولذلك كان همّه مناقشة كلّ ما أورده القاضي عبد الجبار من مسائل تتنافى مع رؤية الإمامية حول الإمامة، متتبّعاً في ذلك كلامه.

فلم يظهر الشافعي بصورة كتاب يقوم ببيان الفكرة على الترتيب الموجود في المصنّفات، حيث يقوم المصنّفون عادةً باستعراض الفكرة التي يتبنونها أولاً، ثمّ يستدلّون عليها، و بعد ذلك يناقشون الإشكالات التي قد ترد عليهم من قبل المخالفين لهم في تلك الفكرة.

و الشريف المرتضى لم يقم بذلك على الرغم من أنّه حاول أنْ يقدم في بداية الكثير من فصول الكتاب مقدّمةً يتعرّض فيها إلى بيان رأيه، و بعض التفاصيل التي تلقي بعض الضوء على الفكرة المراد بحثها و مناقشتها، إلّا أنّ هذا لم يكن كافياً، فقد بقي الشافعي على صورته، و لم يخرج عن كونه ردّاً، ممّا جعل الاستفادة ممّا يحتوي عليه من أفكارٍ مهمّةٍ و ثروة علميّة كبيرة أمراً مقتصرّاً على أهل الاختصاص.

و هذا الأمر حدا بشيخ الطائفة الشيخ الطوسي (ت ٤٦٠هـ) أنْ يقوم بتلخيصه و تهذيبه و ترتيبه بصورة كتابٍ مصنّف في الإمامة، و أخرجه من صورة كتاب يُصنّف في ضمن كتب الردود و النقض.

و قد أشار إلى ذلك في مقدّمة تلخيصه، حيث قال:

و رأيت كتابَ الشريفِ الأجلِّ الشريفِ المرتضى ذي المجدين (أطال الله بقاءه، و عضد المسلمين و أهل العلم بطول أيامه و عُلاه) مشتملاً على جمهور ما ذكرت، و محتوياً على أكثر أدلة أصحابنا المعتمدة، و أنّه قد بلغ في تصنيف هذا الكتاب الذروة العليا، و الغاية القصوى، و أن كلّ مَنْ ألّف فعليه ينزل، و منه يأخذ، و بساحته يحلّ، مع ما ضمّنه من استيفاء شبه المخالفين القديمة و الحديثة، و الإبانة عن وهيبها بغاية ما يمكن من التلخيص، و نهاية ما ينبغي أن يكون عليه من التهذيب.

غير أنّه قد سلك في هذا الكتاب مسلك المناقضين لكتب خصومهم، و مناقشتهم على جميع ما يوردونه من شبههم، و لم يقصد فيه قصد المصنّفين الذين يرتّبون الأدلة على حديثها، و يستوفون أسئلة خصومهم عليها، و الجواب عنها، و إن كان قد اقتصر في أوّل كلّ فصلٍ على ذكر الدليل و الطريق، و ذكر كثيرٍ من الأسئلة عليه، لكنّه لم يستوفِ تعويلاً منه على ما يذكره من بعد في النقض على من نقض عليه.

و إذا كان الأمر على ما وصفناه لم يقف على هذا الكتاب إلّا من برز في العلم، و لا يستمتع به إلّا من حاز طرفاً منه، و المبتدئ لا ينتفع به انتفاع ما يوجبه مثل هذا الكتاب.

و رأيت جماعةً من أصحابنا (أيدهم الله) متشوّقين إلى تلخيص هذا الكتاب، و إسقاط ما تكرر منه، و ردّ كلّ شيء منه إلى نظيره، و الجمع بين متفرّقه، و ترتيبه ترتيب المصنّفين، فلمّا رأيت حرصهم على ذلك... قصدتُ إلى تلخيصه^١.

و قد اّضح معنى التلخيص من خلال ما تقدّم من كلام الشيخ الطوسي، و أنّه لا يعني هنا الاختصار كما قد يُتوهم، فإنّ تلخيص الشافعي لا يقلّ من حيث الحجم عن الشافعي نفسه، خاصّة إذا حذفنا من الشافعي العبارات المطوّلة المنقولة فيه من المغني، و أبقينا على كلام الشريف المرتضى.

و إنّما المقصود بالتلخيص هنا ما ذكره الشيخ الطوسي في عبارته التي نقلناها عنه، و هو «إسقاط ما تكرّر منه، و ردّ كل شيء منه إلى نظيره، و الجمع بين متفرّقه، و ترتيبه ترتيب المصنّفين».

و بعبارة أخرى المقصود بالتلخيص تهذيب الكتاب و ترتيبه.

و هذا المعنى للتلخيص مذكور في كتب اللغة، قال ابن منظور:

لخص: التلخيص: التبیین و الشرح، يُقال: لخصت الشيء و لحصته - بالحاء و الحاء - إذا استقصيت في بيانه و شرحه و تحبيره. يُقال: لخص لي خبرك، أي بيّنه لي شيئاً بعد شيء. و في حديث عليّ عليه السلام أنّه قعد لتلخيص ما التبس على غيره.

و التلخيص: التقريب و الاختصار، يقال: لخصت القول، أي اقتصرت فيه، و اختصرت منه ما يُحتاج إليه^١.

و قال ابن فارس:

اللام و الخاء و الصاد كلمة واحدة، و هي اللخص، و هو لحم الجفن. و اللخص أن يكون الجفن الأعلى لحيماً. و رَجُلٌ أَلْخَص، و ضرع لخص، كثير اللحم. و قولهم: لخصت الشيء، إذا بيّنته، فهو من هذا كأنه اللحم الخالص إذا أبرز^٢.

١. لسان العرب، ج ٧، ص ٨٦-٨٧ (لخص).

٢. معجم مقاييس اللغة، ج ٥، ص ٢٤١ (لخص).

و هذا لا يعني أنَّ التلخيص لا يدلّ على الاختصار، فإنَّ الاختصار هو أحد معنَيي التلخيص كما تقدّم في كلام ابن منظور، وإنّما المقصود أنَّ المراد من التلخيص الذي قام به الشيخ الطوسي هو ما ذكرناه من الترتيب و التهذيب، لا الاختصار و تقليل الحجم.

ولهذا لم يلتزم الشيخ الطوسي بترتيب فصول الشافعي، بل قام أحياناً بدمج عدّة فصولٍ من الشافعي في فصلٍ واحد، فمثلاً قام بدمج معظم بحوث الفصول الثلاثة الأولى من الشافعي في الفصل الأوّل من التلخيص، كما أضاف بحثاً جديدة غير موجودة بصورة مفصّلة في الشافعي كما سوف يأتي.

ولكنّه التزم في أكثر الأحيان بعبارة الشافعي، فقد قام بنقل الكثير من عبارات الشريف المرتضى، حتّى لقد استعين في هذا التحقيق الجديد للشافعي بتلخيص الشيخ الطوسي، و عدّ واحداً من النسخ المعتمدة. و قد صرّح الشيخ الطوسي بالتزامه بعبارة الشريف المرتضى في خاتمة الكتاب، حيث قال:

و قد وفينا بما شرطناه في أوّل الكتاب من تلخيص هذا الكتاب، و حذف ما تكرّر، و ردّ كلّ شيءٍ منه إلى نظيره، و رتبناه ترتيب المصنّفات اللاتقة به، و عولنا في أكثر الكتاب على نقل معاني كلامه بألفاظه، فإنّه لا مُستزاد عليها، و لا يمكن النقصان منها؛ لأنّها واقعة على غاية ما يُحتاج إليه من الاختصار في اللفظ، و استيفاء المعاني^١.

و كان انتهاءه من تأليف التلخيص في رجب من سنة ٤٣٢هـ، أي بعد أكثر من ثلاثين سنة من تأليف الشافعي، و ذلك في أخريات حياة الشريف المرتضى. و قد رتب الشيخ الطوسي كتابه في أربعة و عشرين فصلاً، و وضع ثمانية فصول

مختصرة في نهاية الكتاب استدَلَّ بها على إمامة الأئمة الاثني عشر واحداً واحداً، وهي غير موجودة بهذه الصورة في الشافي^١.

و قد نقل في بعض فصول الكتاب نصوصاً مطوّلة من كتابي تنزيه الأنبياء و الأئمة عليهم السلام، و كتاب المقنع في الغيبة للشرّيف المرتضى، و لم يصرّح بنقله من هذين الكتابين عند نقله منهما، و لكن بمقارنة كلامه مع ما جاء فيهما يتّضح أنّه نقل منهما، و لعلّه نقل من غيرهما من كتب و رسائل الشّريف المرتضى.

و قد صرّح في خاتمة الكتاب بأنّه نقل عبارات من بعض كتب الشّريف المرتضى، حيث قال: «و أوردنا في مواضع من الكتاب زيادات ذكرها في غير هذا الكتاب، لم يكن بدُّ من إضافتها إلى هذا الكتاب ليكمل الغرض به»^٢.

و فيما يلي استعراض سريع لفصول كتاب تلخيص الشافي و مقارنتها مع فصول الشافي:

الفصل الأوّل: في ذكر اختلاف الناس في وجوب الإمامة. استدَلَّ فيه على وجوب الإمامة عقلاً بطريقتين. و هو فصلٌ مطوّل يستوعب أكثر من نصف الجزء الأوّل من تلخيص الشافي.

الفصل الثاني: في أنّ الإمام لا بدّ أن يكون معصوماً. بدأ في هذا الفصل المختصر و ما بعده بطرح بحوثٍ مختصرة حول صفات الإمام. و بحثٌ عصمة الإمام مطروحٌ في نهاية الفصل الثالث من الشافي.

الفصل الثالث: في أنّ الإمام لا بدّ أن يكون أفضل من كلّ واحدٍ من رعيّته. لم يلتزم في هذا الفصل بعبارات و بحوث الشافي، و إنّما أضاف بحثاً جديدة، مع نقله في نهاية الفصل لعبارات من الفصل التاسع من الشافي المتعرّض لبحث الأفضليّة.

١. نعم يمكن العثور على شيء مختصر من محتوى هذه الفصول في الشافي، ج ٣، ص ٥٠٠ و ما بعدها.

٢. تلخيص الشافي، ج ٤، ص ٢٢٦.

الفصل الرابع: في بيان أن الإمام لا بدّ من أن يكون عالمًا بجميع ما إليه الحكم فيه. يحتوي على مطالب و عبارات من الفصلين الرابع والخامس من الشافعي ممّا يتعلّق بعلم الإمام، مع زيادات ليست موجودة في الشافعي.

الفصل الخامس: في أن الإمام يجب أن يكون أشجع من رعيّته، و ما يتبع ذلك من صفاته. و هو فصلٌ مختصرٌ في نصف صفحة، تعرّض فيه باختصار إلى بعض صفات الإمام، مثل أن يكون أشجع رعيّته، و أن يكون لا يد فوق يده، و أن يكون واحداً بلا ثانٍ في الزمان، و أن يكون أعقل رعيّته، و أصبح الناس وجهاً.

الفصل السادس: في إيجاب النصّ على الإمام أو ما يقوم مقامه من المعجز الدالّ على إمامته. و هو فصلٌ مختصرٌ تعرّض فيه إلى مباحث بداية الفصل الرابع من الشافعي المتعلقة بوجوب النصّ، مع زيادات.

وبهذا الفصل ينتهي الجزء الأول من تلخيص الشافعي.

الفصل السابع: في أن أمير المؤمنين عليه السلام منصوّص على إمامته بعد النبيّ بلا فصل. يستوعب هذا الفصل المطوّل معظم صفحات الجزء الثاني من تلخيص الشافعي، و هو تلخيصٌ و تهذيبٌ للفصل السادس من الشافعي، و قد تطرّق فيه بالتفصيل إلى الأدلّة الدالّة على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام.

الفصل الثامن: في أن أمير المؤمنين عليه السلام معصومٌ. يحتوي على مطالب قليلة من الفصل السادس من الشافعي، و بعد ذلك نقل الشيخ الطوسي مقطعاً مطوّلاً من كتاب تنزيه الأنبياء و الأئمة عليهم السلام للشرّيف المرتضى. فيمكن اعتبار هذا الفصل من الزيادات على الشافعي.

وبهذا الفصل ينتهي الجزء الثاني من تلخيص الشافعي.

الفصل التاسع: في أن أمير المؤمنين عليه السلام أفضل الصحابة. أكثر محتوياته مأخوذة من الفصل السادس من الشافعي، حيث ذكر الأدلّة التي تدلّ على أفضلية أمير

المؤمنين عليه السلام، مثل سورة المباهلة، و حديث الراية و غيرها.
 الفصل العاشر: في أَنَّ أمير المؤمنين عليه السلام أعلم الصحابة. أكثره مقتبس من
 بدايات الفصل الثامن عشر من الشافي.

الفصل الحادي عشر: في إبطال قول من خالف في إمامة أمير المؤمنين بعد النبي
 عليهما السلام بلا فصل. ناقش فيه إمامة أبي بكر، و قد استفاد مطالب هذا الفصل من
 فصول مختلفة من الشافي، كالفصل السادس و الثالث عشر.

الفصل الثاني عشر: فيما طعن به على أبي بكر من الأمور التي تمنع من عقد الإمامة له.
 تعرّض فيه إلى مطاعن أبي بكر.

الفصل الثالث عشر: في ذكر شبههم التي ذكروها في فضل أبي بكر. تعرّض فيه إلى
 محتويات الفصل الخامس عشر من الشافي، حيث ناقش ما ذكره المخالفون من أدلة
 على إمامة أبي بكر.

و بهذا الفصل ينتهي الجزء الثالث من تلخيص الشافي.

الفصل الرابع عشر: في إبطال إمامة عمر. تعرّض فيه إلى مطاعن عمر.

الفصل الخامس عشر: في إبطال إمامة عثمان. تعرّض فيه إلى مطاعن عثمان.

الفصل السادس عشر: في أحكام محاربي أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب،
 و القاعدين عن نصرته عليه السلام. لخص فيه مطالب الفصل الأخير من الشافي.

و بهذا الفصل تنتهي فصول الشافي التي أراد الشيخ الطوسي تلخيصها في كتابه،
 و ثمّ يضيف فصولاً مختصرة في إثبات إمامة الأئمة الاثني عشر عليهم السلام.

الفصل السابع عشر: في ذكر إمامة الحسن و الحسين عليهما السلام. معظم عبارات

هذا الفصل مأخوذة من كتاب تنزيه الأنبياء و الأئمة عليهم السلام.

الفصل الثامن عشر: في ذكر إمامة عليّ بن الحسين عليهما السلام. هذا الفصل

مختصر.

الفصل التاسع عشر: في إمامة محمد بن علي الباقر عليهما السلام. هذا الفصل مختصر أيضاً.

الفصل العشرون: في إمامة أبي عبد الله جعفر بن محمد الصادق عليهما السلام. وهذا الفصل مختصر كذلك.

الفصل الحادي والعشرون: في إمامة أبي الحسن موسى بن جعفر الكاظم عليهما السلام. في هذا الفصل شيء من التفصيل.

الفصل الثاني والعشرون: في إمامة أبي الحسن علي بن موسى الرضا عليهما السلام. هذا الفصل مختصر.

الفصل الثالث والعشرون: في إمامة أبي جعفر محمد بن علي الرضا، وبعده علي بن محمد، وبعده الحسن بن علي العسكري عليهم السلام. وهذا الفصل مختصر جداً.

الفصل الرابع والعشرون: في إمامة صاحب الزمان صلوات الله عليه وعلى آبائه. معظم ألفاظ هذا الفصل مقتبسة من كتاب المقنع في الغيبة للشريف المرتضى.

وبهذا الفصل يتم الجزء الرابع والأخير من كتاب تلخيص الشافعي.

إذن، لم يلتزم الشيخ الطوسي بترتيب كتاب الشافعي، بل قدّم فيه وأخر، وزاد بعض المطالب من عنده ومن كتب الشريف المرتضى الأخرى، حتّى تحوّل إلى كتاب مستقلّ في الإمامة، وخرج من روح النقد والنقض التي امتاز بها الشافعي.

الفصل الرابع

الشريف المرتضى و كتابه الشافي

بعد أن أنهى القاضي عبد الجبار الجزء العشرين من كتابه، وقع هذا الجزء في يد رجل شاب من أذكي وأنبه علماء الإمامية، والذي كان قد كُتب له أن يتقلّد زمام رئاسة الإمامية فيما بعد، إنّه الشريف المرتضى، علم الهدى، عليّ بن الحسين الموسويّ العلويّ، والذي عُرف في تاريخ الإمامية بالأجل المرتضى. فقرّر أن يقوم بنقد هذا الجزء على سبيل الاستقصاء، إلّا أن موانع منعه من ذلك، حتّى قام أحدّهم بالطلب منه أن يقوم بذلك، فانبرى للقيام بهذه المهمة بعد ارتفاع تلك الموانع.

وقد كانت نيّته في البدء أن يختصر الردّ ولا يفصل فيه، ويترك نقل عبارات المغني بصورة كاملة، ويكتفي بنقل بدايات عباراته، ثمّ يحيل القارئ على ذلك الكتاب، ولكن بعد مضيّ فترة من بداية تأليف الشافي غير الشريف المرتضى نيّته، وقرّر نقل عبارات القاضي بصورة أكثر تفصيلاً، وكان قد نوى أن يرجع إلى بدايات الكتاب لكي ينقل عبارات المغني بصورة تفصيليّة أيضاً، إلّا أنّ الناس كانوا قد استنسخوا ما كان قد تمّ تأليفه من الشافي، وانتشرت نسخه في البلاد، لذلك أعرض الشريف المرتضى عن إدخال تغييرات على بدايات الكتاب خشية أن تختلف نسخ الكتاب^١.

١. راجع حول ذلك مقدّمة الشافي وخاتمته.

لقد تحوّل الشافعي بعد تأليفه - بل قبل الانتهاء من تأليفه، كما تقدّم قبل قليل من تلقّف الناس له قبل نهاية تأليفه، ممّا اضطرّ الشريف المرتضى إلى عدم إدخال تغييرات عليه - إلى أحد أهمّ الكتب المصنّفة في مجال الإمامة، وذلك بسبب ما تمتّع به من عمقٍ ودقّةٍ واحترافٍ وشمولٍ لأهمّ بحوث الإمامة، وما احتوى عليه من أجوبةٍ على أهمّ الإشكالات التي كان قد وجّهها المخالفون في مسألة الإمامة.

وكان الشريف المرتضى قد أشار إلى ذلك في مقدّمة الكتاب، حيث قال:

و هذا الكتابُ - إذا أعانَ اللهُ تعالى عليه، و وَفَّقَ لبلوغِ الغرضِ فيه - يَكُونُ جامعاً لأصولِ الإمامةِ و فروعها، و مُحِيطاً مِنَ الطُّرُقِ المُهْدِيَةِ و النُّكُتِ المُحَرَّرَةِ بما لا يوجَدُ في شيءٍ مِنَ الكُتُبِ المصنَّفَةِ.^١

جمل الثناء على كتاب الشافعي

لقد وصف العلماء كتاب الشافعي بمختلف الأوصاف الجليلة، الأمر الذي يدلّ على أهميّة الكتاب، ومدى التأثير الذي تركه على من جاء بعده. وإليك فيما يلي بعض ما قيل في هذا الكتاب:

١. قال الشيخ الطوسي (ت ٥٤٦٠هـ) عند حديثه عن الشريف المرتضى و تصنيفه للشافعي:

و أنّه قد بلغ في تصنيف هذا الكتاب الذروة العليا، و الغاية القصوى، و أنّ كل مَنْ ألّف فعليه ينزل، و منه يأخذ، و بساحته يحلّ، مع ما ضمّنه من استيفاء شُبّه المخالفين القديمة و الحديثة، و الإبانة عن وهبها بغاية ما يمكن من التلخيص، و نهاية ما ينبغي أن يكون عليه من التهذيب.^٢

و قال أيضاً: «كتاب الشافعي في الإمامة، و هو نقض كتاب الإمامة من كتاب المغني

١. الشافعي، ج ١، ص ١٩٤.

٢. تلخيص الشافعي، ج ١، ص ٥١.

لعبد الجبار بن أحمد، و هو كتاب لم يُصنّف مثله في الإمامة^١.
 ٢. و قال الشيخ الطبرسي (ت ٥٤٨هـ) عند حديثه عن إمامة أمير المؤمنين عليه السلام:

و أمّا الأدلة السمعية على ذلك فقد استوفاهما أصحابنا رضي الله عنهم قديماً و حديثاً في كتبهم، لا سيما ما ذكره سيّدنا الأجلّ الشريف المرتضى علم الهدى ذو المجدين قدّس الله روحه في كتاب الشافي في الإمامة، فقد استولى على الأمد، و غار في ذلك و أنجد، و صوّب و صدّد، و بلغ غاية الاستيفاء و الاستقصاء، و أجاب على شبه المخالفين التي عولوا على اعتمادها، و اجتهدوا في إيرادها، أحسن الله عن الدين و كفاة المؤمنين جزاءه^٢.

٣. و قال السيّد هاشم البحراني (ت ١١٠٧هـ) عند حديثه عن معنى المولى:
 و من أراد الوقوف على ذلك ممّا لا مزيد عليه، فعليه بكتاب الشافي للسيّد الشريف المرتضى علم الهدى، فإنّه قد بلغ النهاية في ذلك^٣.
 ٤. و قال السيّد عليّ خان المدني (ت ١١٢٠هـ): «كتاب الشافي في الإمامة، و هو كتاب لم يُصنّف مثله في الأصول»^٤.

٥. و قال السيّد بهاء الدين محمّد الحسيني المختاري (كان حيّاً سنة ١١٣٠هـ) في مقدمة كتابه ارتشاف الصافي الذي اختصر فيه كتاب الشافي:

... إلّا أنّ كتاب الشافي شافٍ في هذا الغرض، وافٍ بالشفاء عن كلّ مرض

١. الفهرست، ص ١٦٤.

٢. إعلام الوری، ج ١، ص ٣١٤.

٣. غاية المرام، ج ١، ص ٣٤٥.

٤. الدرجات الرفیعة، ص ٤٦٢.

و عرض، فلعمري لو اعتنى عانيه باحتشاء مغاني معانيه لَحَيَّ حَيَاةً أَبَدِيَّةً،
و فاز بدولةٍ سرمديَّة. ولو ارتشفه مريضٌ بِشِفَاهِ قَلْبِهِ شَفَاه، و كاد يَمُصُّ من
حلاوته فاه، و أنقذه من شفا جرف الشقاء، ورقاه إلى أعلى مدارج الارتقاء.
شعرُ:

الجهلُ ذاءٌ و الدَّواءُ الكافي فِكْرٌ عَمِيقٌ وَ الطَّيِّبُ الشَّافِي
أَنْتِ لَنَا شَافٍ لَهُ كَالشَّافِي أَوْ مِثْلُهُ مِنْ كَاشِفٍ كَشَّافٍ^١

٦. و قال السيّد بحر العلوم (ت ١٢١٢هـ):

كتاب الشافعي في الإمامة، و هو نقض كتاب المغني للقاضي عبد الجبار
المعتزلي، و هو من أجلّ كتبه، و أعظمها قدراً و نفعاً^٢.

من تأثر بالشافعي ونقل عنه

و قد اهتمّ العلماء على طول التاريخ بالنقل من الشافعي، و الإرجاع اليه، و الانتفاع
بمطالبه، نذكر منهم:

١. الشيخ الطوسي (ت ٤٦٠هـ) في مختلف كتبه، أهمّها تلخيص الشافعي، كما نقل
بعض مطالب الشافعي في كتبه الأخرى. (قارن: العدة في أصول الفقه، ج ٢، ص ٦٠٥ مع
الشافعي، ج ٢، ص ١٠).

٢. الشيخ الطبرسي (ت ٥٤٨هـ) في إعلام الوري، ج ١، ص ٣١٤ و ما بعدها، و قارنه
بالشافعي، ج ٢، ص ٣١١ و ما بعدها.

٣. ابن شهر آشوب (ت ٥٨٨هـ) في مناقب آل أبي طالب، ج ١، ص ١٥٩؛ و مثالب
النواصب، ج ٢، ص ١٦٢؛ و معالم العلماء، ص ١٧٨.

١. ارتشاف الصافي من سلاف الشافعي (مخطوط).

٢. الفوائد الرجالية، ج ٣، ص ١٤٢.

٤. ابن المشهدي (ق ٦هـ) في إقرار الصحابة، ص ١٤٠، ٣٧٩.
٥. الفخر الرازي (ت ٦٠٦هـ) في المحصل، ص ١٩١.
٦. ابن أبي الحديد المعتزلي (ت ٦٥٦هـ) في موارد كثيرة من شرح نهج البلاغة، ج ٢، ص ٢٧ وغيرها، و ستأتي الإشارة إليها في مستقبل الحديث في هذه المقدمة.
٧. ابن حاتم العاملي (ت ٦٦٤هـ) في الدر النظيم، ص ١٨٥.
٨. السيّد عليّ بن طاووس (ت ٦٦٤هـ) في الطرائف، ص ٣٠.
٩. السيّد أحمد بن طاووس (ت ٦٧٣هـ) في بناء المقالة الفاطمية، ص ٣٦٣.
١٠. ابن ميثم البحراني (كان حيّاً سنة ٦٨٧هـ) في النجاة في القيامة، ص ٩٤، حيث يجد القارئ أنّ مطالبه مقتبسة من الشافي، ج ٣، ص ٦٥ و ما بعدها.
١١. العلامة الحلّي (ت ٧٢٦هـ) في كتاب الألفين، ص ٢١١، و قارنه بالشافي، ج ٢، ص ١٥٩.
١٢. المقداد السيوري (٨٢٦هـ) في اللوامع الإلهية، ص ٤٠٦.
١٣. الشيخ عليّ البيّاضي العاملي (ت ٨٧٧هـ) في الصراط المستقيم، ج ٣، ص ١٢٩.
١٤. الشيخ حسن صاحب المعالم (ت ١٠١١هـ) في التحرير الطاووسي، ص ٥٩٤؛ و المعالم، ص ٦٠.
١٥. الشهيد نور الله التستري (ت ١٠١٩هـ) في الصوامع المهروسة، ص ٤٧.
١٦. السيّد الميرداماد (ت ١٠٤١هـ) في الرواشح السماوية، ص ٩٣؛ و تعليقاته على رجال الكشي، ج ٢، ص ٥٦١.
١٧. الشيخ محمّد طاهر القمّي الشيرازي (ت ١٠٩٨هـ) في الأربعين، ص ٣٤.
١٨. السيّد هاشم البحراني (ت ١١٠٧هـ) في غاية المرام، ج ٢، ص ١٤٣، و ج ٥، ص ٣٣٠.
١٩. العلامة المجلسي (ت ١١١١هـ) في موارد كثيرة من بحار الأنوار، منها: ج ٣،

- ص ٢٨٨، ج ٢٢، ص ١٦٥، ج ٢٣، ص ١٥٥، ج ٣٧، ص ٢٣٦.
٢٠. الشيخ سليمان الماحوزي البحراني (ت ١١٢١هـ) في الأربعين، ص ١٨٣.
٢١. الفاضل الهندي (ت ١١٣٧هـ) في شرح العينية الحميرية، ص ٣٧٥.
٢٢. المحدث النوري (ت ١٣٢٠هـ) في كتاب نفس الرحمن في فضائل سلمان، ص ٥٨٨.
٢٣. رئيس العلماء المولى حسين التبريزي (الظاهر أنه كان حياً سنة ١١٣٢هـ)^١، حيث قام بتدريس الشافعي ثلاث مرّات، و هو يدلّ على مدى اهتمامه بالكتاب، كما كان في كلّ مرّة يكتب عليه حاشية^٢.

إرجاع الشريف المرتضى إلى الشافعي في كتبه

- و من أهمّ من أولى اهتماماً بكتاب الشافعي هو الشريف المرتضى نفسه، فقد أرجع إليه في معظم كتبه و رسائله التي تعرّض فيها إلى بحث من بحوث الإمامة، و هي:
١. أجوبة المسائل التّبانيات (رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ٨٤).
 ٢. أجوبة المسائل الرّسّيّات الأولى (رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ٣٣٩).
 ٣. أجوبة المسائل الطرابلسيّات الأولى (المسألة الأولى).
 ٤. أجوبة المسائل الطرابلسيّات الثانية (رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ٣١٠).
 ٥. إكحاح أمير المؤمنين عليه السلام ابنته من عمر (رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ١٤٩).

٦. تنزيه الأنبياء و الأئمّة عليهم السلام، ص ١٨٧.

٧. الذخيرة، ص ٤٠٩.

٨. الذريعة، ج ١، ص ٤٨٥.

١. الذريعة، ج ٦، ص ١٠٤.

٢. أعيان الشيعة، ج ٥، ص ٤٦٣.

٩. شرح جُمَل العلم والعمل، ص ١٩٢.
١٠. شرح القصيدة المذهبة (رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ٧٤).
١١. الصرفة، ص ٢٤٨.
١٢. مسألة في تفسير آية: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ...﴾ الآية (رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ٨٧).
١٣. مسألة قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ...﴾ الآية (رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ١٠٩).
١٤. مسألة في علة مبايعة أمير المؤمنين عليه السلام أبا بكر (رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ٢٤٤).
١٥. مسألة في الجواب عن الشبهات الواردة لخبر الغدير (رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ٢٥٤).
١٦. المقنع في الغيبة، ص ٣١.

تاريخ تأليف الشافي

لقد أنهى الشريف المرتضى إملاء كتاب الشافي في يوم الأحد، السابع من شهر رمضان من سنة ٣٩٨هـ، كما جاء ذلك في هامش خاتمة إحدى مخطوطات الشافي^١، أي أنه انتهى من الكتاب عندما كان في الثالثة والأربعين من عمره، حيث ولد الشريف المرتضى سنة ٣٥٥هـ.^٢

و يشهد لهذا التاريخ عدم إرجاعه في هذا الكتاب إلى شيء من مؤلفاته إلا إلى رسالتين^٣، وفي المقابل إرجاعه إليه في معظم كتبه و رسائله التي كتبها حول الإمامة،

١. المخطوطة محفوظة في مكتبة مجلس الشورى ب طهران، رقم ١٣٦٤.

٢. الفهرست للطوسي، ص ٢٩٠.

٣. و هما رسالة مفقودة يدور موضوعها حول شبهة متعلقة بحديث المنزلة (الشافي، ج ٣، ص ٢٩) وجواب المسائل الموصليات الأولى: (الشافي، ج ٤، ص ١٧، ١٥٩) وهي مفقودة أيضاً.

وهذا يدلّ على تقدّم تأليف الشافعي على غيره.

و أمّا بداية إملاء الشافعي بغير محدّدة على وجه الدقّة، سوى أنّنا نعلم أنّ القاضي انتهى من تأليف آخر جزءٍ من المغني - المتعلّق بالإمامة - في الرّي في سنة ٣٨٠هـ كما تقدّم، ومن الطبيعي أن يستلزم استنساخ هذا الجزء وانتشاره، وانتقاله إلى بغداد - حيث الشريف المرتضى - فترةً من الزمن، وهذا يعني أنّ تأليف الشافعي بدأ بعد سنة ٣٨٠هـ بمدة، هذا من جهة.

و من جهةٍ أخرى، أشار الشريف المرتضى في مقدّمة الكتاب إلى أنّه أراد البدء بنقص جزء الإمامة من المغني فورَ وصول الكتاب إليه، و لكن منعه من ذلك موانع حالت دون ذلك، فقد جاء في المقدّمة:

و قد كنتُ عَزَمْتُ عند وقوع هذا الكتاب في يدي على نقض ما اختصّ منه بالإمامة على سبيل الاستقصاء، فقطعني عن إمضاء ذلك قواطع، و منعتُ منه موانعُ كنتُ متوقّفاً لانحسارها فأبتدئُ به.

و من الأمور التي منعه من ذلك اقتضاءات مكانته الاجتماعية، و خاصّة اقتضاءات مقام أبيه الشريف أبي أحمد الموسوي (ت ٤٠٠هـ) الذي كان نقيباً للطالبيين، فمن الطبيعي أن تناط بنجمله مهامّ و مسؤوليّات مختلفة تمنعه من بعض مهامّه العلميّة. وهذا يعني أنّ إملاء الشافعي قد تأخّر فترةً أخرى.

و من جهةٍ ثالثة، لقد أرجع الشريف المرتضى في الشافعي إلى المسائل الموصليّات الأولى^١ التي أجاب عنها في سنة ثلاثمائة و ثمانين و نيف^٢، و هذا يعني أنّ تأليف الشافعي قد بدأ في فترة متأخّرة عن سنة ٣٨٠هـ و نيف.

١. الشافعي، ج ٤، ص ٢٥٢.

٢. رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ٢٠٤.

إذن من المحتمل أن تأليف كتاب الشافي قد بدأ في فترة متأخرة من ثمانينات القرن الرابع الهجري.

ولكن هل هذا يعني أن فترة تأليف الكتاب كانت طويلة؟ هذا ما لا يمكن البتّ به، ولكن حجم الكتاب، و المشاغل التي كانت تمنع الشريف المرتضى من الاستمرار في العمل ربما قد ساعد على ذلك.

وقد يؤيد ذلك أيضاً ما تقدّم من أنه بدأ بالتأليف وكان قصد فيه الاختصار، إلا أنه بعد ذلك غيّر نيّته وقام بتفصيل بعض المطالب، لكنّه لم يستطع إصلاح ما تقدّم من أجزاء الكتاب، وذلك لانتشار نسخه في البلاد، و وقوعها في أيدي الناس، وهذا يدلّ على طول فترة التأليف، فإنّ استنساخ الكتب وانتشارها في ذلك الزمن كان يتطلب وقتاً طويلاً، ولم يكن يتحقّق في فترة وجيزة.

أضف إلى ذلك، أننا نعلم أن الشريف المرتضى قد حجّ في سنة ٣٨٩هـ مع أخيه الشريف الرضي^١، فإذا كان قد بدأ بتأليف الشافي قبل هذا التاريخ، فقد يكون أداء مناسك الحجّ أدّى إلى انقطاع تأليف الكتاب مؤقتاً، وبالتالي إلى إطالة أمد التأليف.

كما أن حدوث بعض الاضطرابات السياسيّة، وخاصّة تلك التي وقعت في سنة ٣٩٢هـ، والتي أدّت إلى نفي أستاذه الشيخ المفيد من بغداد^٢، ربّما أدّت أيضاً إلى تأخير تأليف الكتاب.

ومهما يكن من أمر، فمن المتيقّن أن الشريف المرتضى كان منشغلاً بتأليف كتاب الشافي في العقد الأخير من القرن الرابع، و انتهى منه قبل نهاية هذا القرن بستين.

١. المنتظم، ج ١٥، ص ١٥.

٢. المصدر، ص ٣٣.

فصول الكتاب

يتكوّن كتاب الشافعي من اثنين و عشرين فصلاً موزّعاً بين فصولٍ مطوّلة، وأخرى مختصرة قد يصل حجم بعضها إلى صفحةٍ واحدة، وقد كان أطولها هو الفصل السادس. و الفصل الأول منها يغلب عليه نوع من عدم الترتيب، كما بدأ الشريف المرتضى الفصول الثلاثة الأولى بلا مقدّمة، بينما أخذ يقدّم مقدّمة بالنسبة للفصول التالية^١، و أمّا الفصل الخامس فلم يجعل له مقدّمة؛ لأنّ مقدّمته عبارة عن الفصل الرابع. وهذه الفصول كالتالي:

الفصل الأول: إثبات الإمامة من طريق العقل. يحتوي هذا الفصل المطوّل على الأدلّة التي ذكرها الإماميّة على وجوب الإمامة، و مناقشة إشكالات القاضي عليها، وردّ الشريف المرتضى عليه. و يحتوي هذا الفصل على دفاع المصنّف عن هشام بن الحكم حول الآراء المنسوبة إليه من تجسيم و جبر و غير ذلك.

الفصل الثاني: إثبات الإمامة من طريق السمع. ناقش فيه الشريف المرتضى ما أقامه القاضي من أدلّة سمعيّة على وجوب الإمامة، و يغلب على هذا الفصل أسلوب الإشكالات النقضيّة.

الفصل الثالث: وجوب الإمامة و العصمة. يحتوي هذا الفصل المطوّل جدّاً على بحثين رئيسيّين:

الأول: و هو الأكبر حجماً، و يحتوي على البحث عن الأدلّة التي أقامها الإماميّة على وجوب الإمامة، و مناقشة القاضي لها، و إجابة الشريف المرتضى على تلك المناقشات. و يحتوي أيضاً على بحث حول الغيبة، و أنّ الشريعة لا تُحفظ بالإجماع و القياس و الاجتهاد و غير ذلك، و أنّه لا بدّ من وجود الإمام لحفظ الشريعة. كما يحتوي على بحثٍ مفصّلٍ حول الإجماع، حيث ناقش فيه الشريف المرتضى بحث

١. و هو قد يدلّ على تغيّر في أسلوب عرض البحث، أو حتّى على نضح في بيان المطالب.

الإجماع من الجزء السابع عشر من المغني المسمى بـ: «الشرعيات» - فإنَّ هذا الجزء يحتوي على بحث حول الإجماع - و طرح نظرية الإمامية حول ذلك.

الثاني: يدور البحث فيه حول عصمة الإمام، وجواب مناقشة القاضي لأدلة العصمة التي أقامها الإمامية، كما يوجد في نهاية الفصل إشارة إلى بحث أفضلية الإمام.

الفصل الرابع: إثبات النصّ من جهة العقل. تعرّض الشريف المرتضى في هذا الفصل المختصر إلى بحثٍ سريعٍ حول الأدلة العقلية على وجوب النصّ على الإمامة، و عدم ثبوتها بالاختيار و غيره، و يمكن اعتبار هذا الفصل مقدّمةً للفصل الذي يليه.

الفصل الخامس: استمرار الفصل السابق. ناقش فيه الشريف المرتضى ما أورده القاضي من إشكالات على الأدلة العقلية التي أقامها الإمامية على وجوب النصّ على الإمام، و جاء في هذا الفصل بحوث حول بعض صفات الإمام كالعلم والأفضلية.

الفصل السادس: إثبات النصّ على أمير المؤمنين عليه السلام. هذا الفصل هو أطول فصول الكتاب، بحيث يستوعب حجمه أكثر من ربع حجم الكتاب كلّهُ، و قد أورد الشريف المرتضى لهذا الفصل مقدّمةً مطوّلةً حول النصّ الجليّ على أمير المؤمنين عليه السلام و أقسامه، و شروط الخبر المتواتر، و وقوع التواتر بخبر الشيعة.

و بعد ذلك تطرّق إلى ما ذكره القاضي من إنكار وجود النصّ على أمير المؤمنين عليه السلام، و تعرّض أيضاً إلى إبطال ما ادّعي من النصّ على أبي بكر و العباس، ثمّ أجاب بالتفصيل على مناقشات القاضي للأدلة و النصوص الدالة على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام، مثل آية الولاية، و حديثي الغدير و المنزلة.

الفصل السابع: عدالة الإمام. لا يختلف الشريف المرتضى مع القاضي حول اشتراط صفة العدالة في الإمام، لكنّه لا يكتفي بذلك، بل يثبت مرتبةً أعلى من ذلك، و هي مرتبة العصمة، و يرى أنّ القاضي عبد الجبار لا يمكنه الاستدلال على عدالة

الإمام من دون الرجوع إلى العصمة. ولذلك أورد الشريف المرتضى في هذا الفصل المختصر نسبياً ما يمكن أن يورده من ينكر عدالة الإمام من إشكالات، لكي يبين أن القاضي لا يمكنه الإجابة عليها.

الفصل الثامن: علم الإمام. تقدّم في الفصل الخامس بصورة مفصلة الكلام عن صفة علم الإمام، وجوب علمه بكل أحكام الدين، وأما هذا الفصل المختصر، فقد تطرّق فيه الشريف المرتضى إلى بعض كلمات القاضي المتعلقة بهذه الصفة، وناقشه فيها.

الفصل التاسع: أفضلية الإمام. ذكر الشريف المرتضى في بداية هذا الفصل المختصر أن القاضي قد بنى كلامه في هذا الفصل على إنكار وجوب أفضلية الإمام بالعقل، وأن هذه الأفضلية يرجع في ثبوتها وعدمه إلى الشرع.

و أشار الشريف المرتضى إلى أنه قد تقدّم - وذلك في الفصل الخامس - ما يدل على أن وجوب الأفضلية ثابت بالعقل، ولهذا كان الأفضل الإعراض عن الكلام حول هذا الفصل، لكنّه تعرّض إليه باختصار بسبب وجود نوع من الفائدة فيه.

الفصل العاشر: قرشية الإمام. لا يختلف الشريف المرتضى مع القاضي حول أن الإمامة لا تصلح في غير قریش، لكنّه يختلف معه في الدليل على ذلك. وقد ذكر في هذا الفصل نصّاً مطوّلاً من تاريخ الطبري حول ما جرى في السقيفة.

الفصل الحادي عشر: إمامة غير القرشي. تركّز البحث في هذا الفصل المختصر على البحث حول أنه لو عدم القرشي، فهل يصبح غير القرشي إماماً أو لا؟ وهل يجوز أساساً انعدام القرشي؟

الفصل الثاني عشر: العدد المطلوب في البيعة. ناقش الشريف المرتضى في هذا الفصل المختصر ما ذهب إليه القاضي من أن الإمامة تثبت ببيعة واحد ورضا أربعة.

الفصل الثالث عشر: بطلان الإجماع على إمامة أبي بكر. تركّز هذا الفصل المطوّل حول مناقشة ما ادّعاه القاضي من حصول الإجماع على إمامة أبي بكر، وتأكيد

الشريف المرتضى على وجود معارضين لإمامته من بين الصحابة، وأن سكوتهم لا يدلّ على رضاهم بها. وفي آخر الفصل تعرّض إلى بحث حول ظروف مقتل عثمان.

الفصل الرابع عشر: بطلان الاختيار. يتركّز هذا الفصل المختصر على إبطال صحّة طريقة الاختيار لتعيين الإمام، وضرورة قيام النصّ. وبما أنّه قد تقدّم في الفصل الرابع البحث عن وجوب النصّ، والذي يستلزم بطلان الاختيار، لذلك أعرض الشريف المرتضى عن تفصيل البحث في بطلان الاختيار هنا، ولهذا صار هذا الفصل مختصراً جداً.

الفصل الخامس عشر: عدم صلاح أبي بكر للإمامة. يحتوي هذا الفصل على مناقشة ما ذكره القاضي من أدلّة على صلاح أبي بكر للإمامة واستحقاقه لها، ومن ذلك مناقشة فضائل أبي بكر.

الفصل السادس عشر: مطاعن أبي بكر. يحتوي هذا الفصل المطوّل على مناقشة ما ردّه به القاضي المطاعن التي وُجّهت إلى أبي بكر.

الفصل السابع عشر: بطلان إمامة عمر، وعدم صلاحه للإمامة. يحتوي هذا الفصل المختصر للغاية على إشارة سريعة لبطلان إمامة عمر؛ باعتبارها مبنية على صحّة إمامة أبي بكر التي تقدّم بطلانها. كما احتوى الفصل على إشارة سريعة أيضاً إلى عدم صلاح عمر للإمامة.

الفصل الثامن عشر: مطاعن عمر. يحتوي هذا الفصل على مناقشة ما ردّه به القاضي المطاعن التي وُجّهت إلى عمر.

الفصل التاسع عشر: عدم صلاح عثمان للإمامة. يحتوي هذا الفصل المختصر جداً على إشارة سريعة إلى عدم صلاح عثمان للإمامة، والاكتفاء بما تقدّم حول إمامة أبي بكر وعمر. كما يحتوي على إشارة سريعة أيضاً إلى مناقشة زواج عثمان من بنات النبيّ صلّى الله عليه وآله، حيث ادّعي أنّ ذلك إحدى فضائله.

الفصل العشرون: مطاعن عثمان. يحتوي هذا الفصل المطوّل على مناقشة ما ردّ به القاضي المطاعن التي وُجّهت إلى عثمان.

الفصل الحادي والعشرون: إمامة أمير المؤمنين عليه السلام. يحتوي هذا الفصل المختصر على مناقشة الأدلة التي أقامها القاضي لإثبات إمامة أمير المؤمنين عليه السلام، وهي الاختيار والإجماع، وذلك بهدف إثبات أنّ الطريق الوحيد لإثبات إمامته عليه السلام هو النصّ.

الفصل الثاني والعشرون: مناقشة توبة أصحاب الجمل والقاعدتين. تعرّض الشريف المرتضى في الفصل الأخير من الشافي إلى مناقشة ما ذكره القاضي من أدلة لإثبات توبة الزبير وطلحة وعائشة، إضافةً إلى بحثٍ مختصر حول مناقشة توبة سعد بن أبي وقاص، وعبد الله بن عمر، وأبي موسى الأشعري.

وبهذا البحث يختتم الشريف المرتضى كتابه الشافي.

و من خلال الدقّة في فصول الكتاب المتقدّمة، يمكن تقسيم محتويات كتاب الشافي إلى ستّة أقسام:

القسم الأول: الكلام في وجوب الإمامة. يشتمل هذا القسم على بحوث حول ضرورة الإمامة بالعقل والسمع، ويستوعب الفصل الثلاثة الأولى.

القسم الثاني: الكلام في وجوب النصّ على الإمام، وبطلان الاختيار. يحتوي هذا القسم على ضرورة النصّ على الإمام، ويستوعب الفصل الرابع، والخامس، والرابع عشر.

القسم الثالث: الكلام في إثبات إمامة أمير المؤمنين عليه السلام. يحتوي هذا القسم على النصوص الدالة على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام، مثل آية الولاية، وحديث الغدير، والمنزلة. ويستوعب الفصل السادس الذي هو أطول فصول الكتاب كما تقدّم.

القسم الرابع: الكلام فى صفات الإمام. يتركز هذا القسم على البحث عن صفات الإمام، من عدالة، و علم، و أفضليّة، و قرشيّة. و يستوعب الفصول الستة التالية للفصل السادس.

القسم الخامس: الكلام فى خلافة الخلفاء الثلاثة. يتضمّن هذا القسم بطلان خلافة الخلفاء الثلاثة، و بيان عدم صلاحهم للإمامة، و إثبات المطاعن الموجهة إليهم. و هو يستوعب سبعة فصول، تبدأ من الفصل الثالث عشر إلى العشرين، ما عدا الفصل الرابع عشر و هو فصلٌ مختصر، فإنّه تعرّض فيه إلى بحث بطلان الاختيار، و هذا البحث مناسب للقسم الثانى كما تقدّم.

القسم السادس: الكلام فى فترة خلافة أمير المؤمنين عليه السلام. تضمّن هذا القسم الكلام عن بيعة أمير المؤمنين عليه السلام بعد عثمان، و أن إمامته لم تثبت بالاختيار، بل ثبتت بالنصّ. كما احتوى على بعض ما جرى من أحداث فى تلك الفترة، و من ذلك الكلام عن إبطال توبة أصحاب الجمل و القاعدين. و يستوعب هذا القسم الفصلين الأخيرين من الكتاب.

إنّ الناظر فى هذا التقسيم لبحوث الكتاب يجد مدى الترتيب و النظام الحاكم عليه، و الذى قد لا يتّضح للقارئ فى الوهلة الأولى.

منهجية البحث فى الشافى

لقد تمتّع الشريف المرتضى فى هذا الكتاب و فى سائر كتبه بقدر كبير من العمق و الدقّة و الاحتراف فى البحث، كما التزم بقواعد الجدال و النقض، و لم ينس أن يكون منصفاً مع خصمه الذى يقوم بالردّ عليه، ممّا أهله لأن يكون مثلاً يُحتذى به فى فنّ الجدال. و فيما يلي تعريف بجملّة من الأساليب العلميّة المتبعة فى هذا الكتاب:

أولاً: عدم الخلط بين الأبحاث. لقد كان الشريف المرتضى دقيقاً فى بحثه، بحيث كان يهتمّ بالبقاء فى صلب الموضوع و عدم الخروج منه. و قد أدّت هذه الروح

العلمية إلى تدقيقه في كلام القاضي، فإذا خرج في البحث عن مجاله نبّه على ذلك^١. وهذه نقطة منهجية مهمة للباحثين بصورة عامة، وللمهتمين بالردود والنقض بصورة خاصة، فكثيراً ما يحاول الخصم تغيير اتجاه البحث بعد أن يصل إلى طريق مسدود، فينبغي على الطرف الآخر التنبيه على ذلك، والتأكيد على ضرورة الالتزام بالبحث وعدم الخروج عنه، ومحاولة التفكّل من الجواب.

ثانياً: الاستشهاد بالأمثلة. من الأساليب التي تساعد على توضيح الأفكار وترسيخها في أذهان القراء والمستمعين، هو أسلوب الاستشهاد بالأمثلة، فإنّ البحث قد يكون غامضاً، ولكن من خلال الاستعانة بالتمثيل يمكن إزالة ما كان يلفّه من غموض وعدم وضوح. بل يمكن اعتبار التمثيل أحياناً نوعاً من الاستدلال أو الاستشهاد، فقد يكون البحث نظرياً وكلياً، ولكن عند التمثيل بأمور جزئية وعرفية مفهومة للمستمع، وقد يمارسها في حياته العادية، فسوف يقنع بسرعة بمضمون ذلك البحث النظري الكلي.

وقد استعان الشريف المرتضى في هذا الكتاب أكثر من مرّة بالأمثلة، وحاول إيضاح أفكاره من خلالها^٢.

ثالثاً: ضرورة المطابقة بين المقيس والمقيس عليه. من موارد دقة الشريف المرتضى في بحثه مع القاضي هو تأكيده على ضرورة المطابقة بين المقيس والمقيس عليه، فقد حاول القاضي مثلاً أن يقارن بين تشريع الشارع لاختيار واحد من الكفّارات الثلاث وبين اختيار الإمام، فكما أنّ الشارع قد خيّرنا بين الأصناف الثلاثة من الكفّارات، فما المانع من أن يجعل لنا الخيار في تعيين الإمام؟ فأجاب الشريف المرتضى بأنّ هناك فرقاً بين الأمرين، ففي الكفّارات لم يجعل

١. الشافي، ج ٣، ص ٣٥٧.

٢. المصدر، ج ٢، ص ٢٣٠، ٢٧٢؛ ج ٣، ص ٢٥٥، ٢٦٥.

الشارع لنا الخيار في اختيار ما نشاء من الكفّارات من بين العبادات الكثيرة، وإنّما نصّ لنا على ثلاثة أصناف فقط، ثمّ خيّرنا بينها.

فإذا أردنا قياس مسألة الإمامة على الكفّارات، ينبغي أن نقول: إنّ الله تعالى نصّ لنا على أسماء أئمّة معيّنين ثمّ خيّرنا بينهم، وهذا لا يقول به القاضي، وإنّما يقول: إنّ الله تعالى قد خيّرنا في اختيار الإمام في الأصل، ولم ينصّ لنا على أسماء أئمّة معيّنين. فإذا كان كذلك افترق بحث الإمامة عن الكفّارات، ولم يصحّ قياسه عليها؛ لعدم المطابقة بينها^١.

رابعاً: اعتماد الأجوبة النقضية. من الأساليب المعتمدة في مجال الجدل والنقض و المناظرة استعمال أسلوب الجواب النقضي، بحيث يُردّ على الطرف المقابل بإشكال يشابه إشكاله الذي أورده. وهذا الأسلوب ينفع في إسكات ذلك الطرف، وفي تقوية الجواب الأصلي.

وقد استعمل الشريف المرتضى هذا الأسلوب في كتابه، فإنّه بعد أن يجيب على إشكال القاضي، يقوم بدعم جوابه من خلال طرح جواب نقضي، ويكشف عن أنّ القاضي متورّط بنفس الإشكال الذي أورده على الإماميّة، والفرق أنّ للإماميّة جواباً على ذلك الإشكال خلافاً له^٢.

خامساً: المرونة في البحث. من خصائص فكر الشريف المرتضى ترك التشدّد، وإيداء مرونة كبيرة في البحث مع الآخرين، فعندما يرى أنّ كلام الخصم يمتلك قدراً من النصفة والمعقولة فإنّه يسلم له ما دام لا يمسّ ذلك بأصول فكر الإماميّة وقواعده الثابتة.

١. الشافي، ج ٢، ص ٣٠٤-٣٠٥.

٢. المصدر، ج ١، ص ٢٨٠، ٢٨٤، ٢٩٦، ٢٩٧، ٣٢٤، ٣٥١-٣٥٣، ٣٦٦-٣٦٧، ج ٢، ص ٣٤٥-٣٤٦.

وج ٤ ص ٤٣٧-٤٣٨.

ففي أحد الموارد ذكر القاضي أنه من الجائز أن يكون لكلِّ بلدٍ إمام إذا كان الصلاح في ذلك.

فأجاب الشريف المرتضى بأننا لا ننكر جواز ذلك عقلاً، فإنَّ العقل يجوز أن ينصب الله تعالى لكلِّ بلدٍ إماماً مستقلاً، و زاد الشريف المرتضى بأنَّ العقل يجوز أيضاً أن يُنصب لكلِّ شخصٍ إمام، لكنَّ الكلام ليس في الجواز العقلي، بل في وجوب ذلك، وهو أمرٌ مرفوض^١.

سادساً: الدفاع عن آراء الآخرين. قد يختلف الشريف المرتضى في بعض المسائل مع بعض الإمامية، ولكن إذا وجد أنَّ القاضي يورد إشكالاً غير وارد على ذلك البعض من الإمامية، فإنَّه يتصدَّى له و يقوم بجوابه.

ففي مسألة الحاجة إلى الإمام ذكر القاضي أنَّ البعض ذهب إلى أنَّ وجه الحاجة هو بيان كيفية شكر الله تعالى، و رفض الشريف المرتضى هذه الطريقة و لم يعتبرها من وجوه الحاجة إلى الإمام.

و لكن عندما أشكل القاضي على هذه الطريقة بأنَّ بيان الرسول صَلَّى الله عليه و آله لكيفية الشكر يغني عن الإمام، أجابه الشريف المرتضى بأنَّ هذا الإشكال غير واردٍ على تلك الطريقة - على الرغم من عدم إيمانه بها - و ذلك لأنَّ بيان الرسول صَلَّى الله عليه و آله قد لا يصل بالتواتر إلى الأجيال اللاحقة، و ذلك بسبب إعراض الناقلين - لسببٍ من الأسباب - عن ذلك، فلا بدَّ من وجود إمامٍ يؤدي ما بيَّنه الرسول صَلَّى الله عليه و آله من كيفية الشكر^٢.

و قد فعل نفس الشيء في وجهٍ آخر من وجوه الحاجة إلى الإمام، و هو تعليم السموم القاتلة و الأغذية النافعة، فعلى الرغم من رفضه لهذه الطريقة، لكنَّه ناقش

١. الشافعي، ج ١، ص ٣٤٥ - ٣٤٦.

٢. المصدر، ص ٢٧٦ - ٢٧٧.

إشكال القاضي الذي أورده على القائلين بها^١. كما دافع عن القائلين بنظرية أنَّ الإمامة بالاستحقاق والتي كان لا يؤمن بها^٢.

سابعاً: الكتاب موضوع للردِّ على المخالف دون الموافق. لقد التزم الشريف المرتضى بمنهجية صارمة في الكتاب، حيث ركَّز بصورة أساسية على مناقشة المخالفين للإمامية في مسألة الإمامة، وبالخصوص القاضي عبد الجبار و شيوخه من المعتزلة، و لم يُقَمِّ بمناقشة آراء بعض الإمامية الذين كان يختلف معهم في بعض المسائل؛ وذلك لأنَّ الهدف من وراء تأليف الشافي هو الردُّ على المخالفين دون الأصحاب.

و قد صرَّح الشريف المرتضى بذلك حيث قال:

و لَوْلَا أَنَّ كِتَابَنَا هَذَا مَوْضُوعٌ لِلنَّقْضِ عَلَى الْمُخَالِفِ - دُونَ الْإِعْتِرَاضِ عَلَى الْمُؤَافِقِ - لَأَوْرَدْنَا جُمْلَةً مِنَ الطُّرُقِ الْمَسْلُوكَةِ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ، وَ أَشْرْنَا إِلَى جِهَةِ الْإِعْتِرَاضِ عَلَيْهَا.^٣

نعم لقد أشار الشريف المرتضى أحياناً إلى مخالفته لآراء بعض الأصحاب، كما في العبارة الأخيرة، لكنّه كان يترك تفصيل البحث و مناقشة آرائهم إلى مجال آخر.

ثامناً: سيادة النظم و الوضوح على الكتاب. قد يبدو لقارئ كتاب الشافي في الوهلة الأولى أنَّ الكتاب لا تربط بين أبحاثه رابطة نظم واضحة، و أنَّ أبحاثه مشتتة و يسودها الاضطراب، و لكن عند التدقيق في أبحاثه و مسائله سوف يرتفع هذا الوهم، و سوف يتَّضح للقارئ أنَّ هناك نظاماً و ترتيباً دقيقاً يسود الكتاب، و أنَّ كلَّ شيء موضوع في مكانه، حتّى إنَّ الشريف المرتضى صرَّح بذلك أحياناً، فقال عند

١. الشافي، ج ١، ص ٢٧٧ - ٢٧٩.

٢. المصدر، ج ٢، ص ٢٠٢.

٣. المصدر، ج ٢، ص ٢٨١.

تعرّضه إلى أحد الأبحاث:

فأما الوجه الثاني الذي وَعَدْنَا بِذِكْرِهِ وَشَرَحِهِ، وَهُوَ الْمُتَضَمِّنُ لِتَسْلِيمِ مَا يَدَّعُوهُ مِنْ أَنَّ الْخِلَافَ ارْتَفَعَ وَانْقَطَعَ، غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ ارْتِفَاعُهُ عَنْ رِضَا وَإِجْمَاعٍ؛ فَتَحْنُ نَذْكُرُهُ فِي الْفَصْلِ الَّذِي يَلِي هَذَا الْكَلَامَ؛ لِأَنَّ الَّذِي نَحْكِيهِ مِنْ كَلَامِ صَاحِبِ الْكِتَابِ يَقْتَضِي ذَلِكَ.^١

فلاحظ هنا أَنَّ الشريف المرتضى يقدّم و يؤخّر بعض الأبحاث لكي تتطابق مع كلام القاضي، وبالتالي لكي يكون هناك نظمٌ واضحٌ في هذا الكتاب الموضوع أساساً للردّ على كلام القاضي.

و من مظاهر النظم والوضوح في الكتاب تقديم الشريف المرتضى مقدّمة لبعض الأبحاث التي كانت بحاجة إلى توضيح قبل الدخول فيها.^٢

تاسعاً: متابعة ترتيب المغني. من طبيعة كتب الردّ والنقض متابعة ترتيب الكتاب المنقوض عليه، و السير على خطاه، فإنّ هذا أنفع في الردّ.

نعم، إذا كان الكتاب المنقوض عليه خالياً من النظم و الترتيب، فسوف يضطرّ الناقد إلى ترتيب بحوث ذلك الكتاب و عدم الالتزام بمتابعة ترتيبه.

و لكن بما أَنَّ كتاب المغني كان يمتلك قدراً كبيراً من النظم و الترتيب؛ لذلك اكتفى الشريف المرتضى عادةً بمتابعة ترتيب بحوثه و عدم الخروج عنه، فقد قال في موضع من الشافي:

و لَوْلَا أَنَّ صَاحِبَ الْكِتَابِ أَحَالَ فِي هَذَا الْبَابِ عَلَيَّ غَيْرَ هَذَا الْمَوْضِعِ مِنْ كَلَامِهِ، وَاسْتَعْمَلْنَا مِثْلَ مَا فَعَلَهُ، لَكُنَّا لَمْ نُخَلِّ هَذَا الْمَكَانَ مِنْ كَلَامٍ فِي هَذَا الْمَعْنَى.^٣

١. الشافي، ج ٤، ص ١٥١، وراجع: ج ٤، ص ٣٥.

٢. المصدر، ج ٢، ص ٢٠٩؛ و ج ٣، ص ١٧٢؛ و ج ٤، ص ٣٣٤.

٣. المصدر، ج ٤، ص ٥١٧.

فإن قوله: «و استعملنا مثل ما فعله» يدل على متابعتة لترتيب بحوث المغني. والذي يقوم بمقارنة بين بحوث الكتابين يجد ذلك بكل وضوح. كما أدت متابعة المغني إلى تكرر بعض البحوث بسبب تكرر ذكر القاضي لها في كتابه، قال الشريف المرتضى:

و قد تَكَرَّرَ هَذَا الْمَعْنَى مِنَّا دُفْعَةً بَعْدَ أُخْرَى، وَ الْعُذْرُ فِيهِ لَنَا مَا اسْتَعْمَلَهُ صَاحِبُ الْكِتَابِ مِنْ تَرْدَادِ التَّعْلُقِ بِالشَّيْءِ الْوَاحِدِ وَ تَكَرُّارِهِ مَرَّاراً.^١

بعض آراء الشريف المرتضى في الشافي

لا يمكن استعراض كل ما ورد من آراء في هذا الكتاب الكبير، خاصة وأنه يمكن للقارئ معرفة موضع الكثير منها من خلال مراجعة فهرس العناوين المفصل الذي قمنا بإعداده لكل محتويات الشافي، ولكن هذا لا يمنع من استعراض شيء يسير من تلك الآراء بما يتناسب مع حجم هذه المقدمة. ونحاول هنا أن نستعرض بعض الآراء المهمة والمرتبطة بالدرجة الأولى ببحث الإمامة، وذلك كما يلي:

الأول: تنبيه الإمام على المعارف. يمتلك الإمام أهمية خاصة في المنظومة الفكرية لدى الإمامية، فحوله تدور كل معارف الدين، وهو الملاذ الوحيد الذي إليه يردون ومنه يصدر. وقد أعطى بعض الإمامية دوراً آخر للإمام أكثر عمقاً، فاعتبروه هو الذي ينبه على العقائد الصحيحة من إثبات الله تعالى، وصفاته، وغير ذلك، كما ينبه على الأدلة التي يمكن أن تقام على ذلك. وبعبارة أخرى، إن العقل بحاجة إلى السمع للتنبيه على تلك العقائد وأدلتها.^٢

إن التعبير بكلمة «تنبيه» دقيق جداً، فالسمع - أي كلام الإمام في محل بحثنا - لا يكون حجة قبل إثبات وجود الله تعالى وبعض صفاته، فإثبات إمامة الإمام متوقفة

١. الشافي، ج ١، ص ٤٦٣.

٢. أوائل المقالات، ص ٤٤.

على إثبات ذلك^١، ولذلك لا يمكن للعقل أن يكون تابعاً للسمع في الإيمان بهذه العقائد، وإنما ينحصر دور السمع في تنبيه العقل و توجيهه نحو تلك العقائد وأدلتها. وحينئذٍ ينظر العقل في تلك الأدلة، فإن وجدها مقنعةً آمنَ بمدلولها، وإلا أمكنه رفضها. وهذا يعني أنَّ العقل ليس بحاجة للسمع في الإيمان بالعقائد؛ لاستقلاله في ذلك، وإنما هو بحاجة إليه للتنبيه فقط على تلك العقائد والأدلة عليها. ولذلك اعتبر بعض الإمامية أحد وجوه الحاجة إلى الإمام هو تنبيهه على الأدلة والنظر^٢. و يبدو أنَّ عدد المؤمنين بذلك من الإمامية لم يكن يسيراً، فقد نقل الشيخ المفيد اتفاقهم عليه، حيث قال:

و اتَّفقت الإمامية على أنَّ العقل محتاجٌ في علمه و نتائجه إلى السمع، و أنَّه غير منفكٍّ عن سماعِ ينبّه العاقل على كيفية الاستدلال، و أنَّه لا بدَّ في أول التكليف و ابتدائه في العالم من رسول^٣.

و قد وافق الشريف المرتضى بدوره على إعطاء هذا الدور للإمام؛ فلا شكَّ أنَّه أفضل من يستطيع أن يرشد و ينبّه على العقائد الصحيحة؛ فإنَّ الحقَّ كلّه عند الإمام، و هو مُحقِّق في جميع الأصول، كما نصَّ الشريف المرتضى على ذلك^٤.

ولكنّه في نفس الوقت رفض أن يحصر هذا الدور بالإمام، فليس الإمام برأيه هو الوحيد الذي ينبّه على العقائد وأدلتها، وإنما هناك وسائل أخرى يمكن أن تمارس نفس الدور، فالإنسان الذي يعيش بين الناس يمكن أن يحصل عنده تنبيه من خلال ما يسمعه من اختلاف الناس في مذاهبهم و آرائهم، فيتنبّه على ضرورة البحث و النظر

١. رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ١٢٧.

٢. الشافعي، ج ١، ص ٢١٣.

٣. أوائل المقالات، ص ٤٤.

٤. الشافعي، ج ١، ص ٢١٢.

٥. رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ٢٠٥.

حول المعارف. وإن كان بعيداً عن الناس فقد يتفق له أن يفكر في ضرورة النظر، أو يُخطر الله تعالى في سمعه كلاماً يرشده وينبّه على ضرورة النظر، وهو البحث المعروف عند المتكلمين بـ: «الخاطر»^١.

ولهذا رفض الشريف المرتضى الاستدلال على الحاجة إلى الإمام بكونه ينبه على العقائد؛ لأن الاستدلال على الحاجة إلى الإمام يجب أن يكون بواسطة وجه يختص به الإمام لا غير، لا بواسطة وجه يمكن أن يقوم به الإمام ويمكن أن يقوم غيره بذلك، كما في مسألة التنبيه على العقائد^٢.

ولهذا قال:

فَأَمَّا قَوْلُ بَعْضِ أَصْحَابِنَا: «إِنَّهُ يُنَبِّهُ عَلَى الْأَدْلَةِ وَالنَّظَرِ فِيهَا»، فَالْحَاجَةُ لَا شَكَّ فِي ذَلِكَ إِلَيْهِ وَاضِحَةٌ، إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ يَصِحُّ أَنْ يُتَعَلَّقَ فِي إِبْجَابِ الْإِمَامَةِ بِمَا يَجُوزُ أَنْ يَقُومَ فِيهِ غَيْرُ الْإِمَامِ مَقَامَهُ؛ وَقَدْ يَجُوزُ أَيْضاً أَنْ يُنَبِّهُ عَلَى الْأَدْلَةِ وَالنَّظَرِ فِيهَا غَيْرُ الْإِمَامِ، وَقَدْ يَجُوزُ أَيْضاً أَنْ يَتَّفَقَ لِبَعْضِ الْمَكْلَفِينَ الْفِكْرُ فِيهَا يَدْعُو إِلَى النَّظَرِ مِنْ غَيْرِ خَاطِرٍ وَلَا مُنَبِّهٍ، بَلْ يَسْتَغْنِي عَنِ الْمُنَبِّهِ، وَلَا يَكُونُ عِنْدَنَا مُسْتَغْنِياً عَنِ الْإِمَامِ^٣.

الثاني: نفي كون الإمامة مستحقة. ذهب بعض متقدمي الإمامية إلى أن الإمامة مستحقة، بمعنى أن الإمام يستحق الإمامة بسبب أعمال قام بها سابقاً. وبذلك تكون الإمامة جارية مجرى الثواب، فالإمام يقوم بأعمالٍ صالحةٍ معينة، فيثاب عليها من خلال إعطاء منصب الإمامة له. وقد ذهبوا إلى أن هذا الأمر غير خاص بمقام الإمامة،

١. رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ١٢٧-١٢٨، ج ٢، ص ٣٣٠؛ الذخيرة، ص ١٧١؛ الشافي، ج ١، ص ٤١٩.

٢. الشافي، ج ١، ص ٢٧٥.

٣. المصدر، ص ٢١٣-٢١٤، وانظر: ج ١، ص ٤١٩؛ رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ١٢٧-١٢٨، ج ٢، ص ٣٣٠.

بل هو شاملٌ للنبوة أيضاً، فهي مستحقةٌ أيضاً كالإمامة^١.

لكن الشريف المرتضى ومن قبله الشيخ المفيد رفضا ذلك في مجالس النبوة والإمامة معاً^٢. وصرح الشيخ المفيد بأن النبوة وبتبعتها الإمامة تفضل من الله تعالى على من اختصه بكرامته، وأنه لا استحقاق فيها^٣.

واستدل الشريف المرتضى على نفي استحقاقية الإمامة وكونها تجري مجرى الثواب بأن في ممارسة مهام الإمامة كلفةً ومشقةً كبيرة، فهي مسؤوليةٌ ثقيلةٌ تلقى على عاتق الإمام، وهذا لا يتناسب مع حقيقة الثواب، فإن من يريد أن يثيب شخصاً على أعماله الحسنة، لا يكلفه القيام بأعمال شاقةً ومرهقة، معتبراً ذلك ثواباً، وقد قال الشريف المرتضى بهذا الصدد:

أما الإمامة إذا أُريدَ بها التكليفُ وإلزامُ الإمام القيامَ بالأُمور التي يقومُ بها الأئمةُ فليست مُستحقةً؛ لأنَّ المساقَّ والكُلْفَ لا يجوزُ أن يكونَ ثواباً ولا جاريةً مجرى الثواب^٤.

وقد اعتبر الشريف المرتضى هذا الدليل أكد الأدلة على نفي استحقاق الإمامة^٥، ولكن يحتمل أن السبب الأساس لإنكار استحقاق النبوة والإمامة من قبله هو والشيخ المفيد يرجع إلى إنكارهما لعالم الذرة^٦؛ فإنه لو صار الإنسان نبياً عند ولادته كما في حالة عيسى عليه السلام، أو في صغره كما حصل لبعض الأئمة الاثني عشر

١. الشافعي، ج ٣، ص ٣٥٩، وج ٤، ص ١٠٤.

٢. المصدر، ج ٣، ص ٣٥٩-٣٦٢؛ أوائل المقالات، ص ٦٣-٦٤.

٣. أوائل المقالات، ص ٦٣.

٤. الشافعي، ج ٢، ص ٢٨٠.

٥. المصدر، ص ٢٠٠.

٦. المسائل السروية، ص ٣٧؛ تصحيح اعتقادات الإمامية، ص ٨١؛ أمالي المرتضى، ج ١، ص ٥٤؛ رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ١١٣.

عليهم السلام، فبناء على نظرية الاستحقاق، ما هي الأعمال الصالحة التي قاموا بها في هذه الدنيا، حتى استحقوا هذه المقامات و المنازل الرفيعة؟

إنَّ القائل بالاستحقاق سوف يضطرَّ حينئذٍ إلى القول بوجود عالمٍ سابقٍ على عالمنا - و الذي قد يعبر عنه بعالم الذرّ - قاموا فيه بأعمالٍ جعلتهم يستحقّون عليها تلك المقامات.

و يشهد لذلك أنَّ الشيخ المفيد وصف القائلين بالاستحقاق بأنهم من أصحاب التناسخ، حيث قال:

إنَّ تعليق النبوة تفضُّلٌ من الله تعالى على من اختصّه بكرامته ... و هذا مذهبُ الجمهور من أهل الإمامة و جميع فقهاءنا و أهل النقل منها، و إنّما خالف فيه أصحاب التناسخ المعتزّين إلى الإماميّة و غيرهم.^١

هذا من جهة، و من جهةٍ أخرى إنّه وصف القائلين بعالم الذرّ بأنهم من أصحاب التناسخ أيضاً، حيث قال:

و ليس الأمر كما ظنّه أصحاب التناسخ، و دخلت الشبهة فيه على حشويّة الشيعة، فتوهّموا أنَّ الدوات الفعّالة المأمورة و المنهّية كانت مخلوقة في الذرّ.^٢

إذن نظرة الشيخ المفيد إلى أصحاب نظرية الاستحقاق و القائلين بعالم الذرّ واحدة، و هي أنّهم من أصحاب التناسخ، و كأنّه كان يرى أنَّ القول بعالم الذرّ يستلزم القول بالتناسخ و انتقال الأرواح من جسدٍ إلى آخر، و إذا كان القول بالاستحقاق يستلزم القول بعالم الذرّ، فهذا يعني - حسب رأي المفيد - أنّه يستلزم القول بالتناسخ. إذن هناك احتمالٌ قويٌّ أن يكون إنكار الشريف المرتضى لنظرية استحقاق الإمامة

١. أوائل المقالات، ص ٦٣ - ٦٤.

٢. تصحيح اعتقادات الإمامية، ص ٨١ - ٨٢ و انظر: المسائل السروية، ص ٤٦.

ناشئاً في الحقيقة من نظريته حول إنكار عالم الذر.

الثالث: إثبات الإمام بالنص والمعجزة. من الأبحاث التي أثارها مدرسة بغداد الإمامية، وأكدت عليها هي عدم اختصاص الطريق إلى معرفة الإمام بالنص، كما كان هو المعروف عند الإمامية، فقد كان المعروف عندهم أن الإمام لا يمكن معرفته إلا من خلال النص. لكن تمّ تطوير هذه النظرية في عصر الغيبة الكبرى، وخاصة في بغداد لتضاف المعجزة إلى جانب النص كبديل جيد عند فقدان النص، أو عند عدم إمكان التعرف على شخص الإمام.

ففي عصر الحضور كان يمكن التعرف على شخص الإمام من خلال نص الإمام السابق عليه بكل سهولة، وهكذا في عصر الغيبة الصغرى كان يمكن ذلك من خلال الرجوع إلى الوكلاء والعلماء والثقات ممن تمكنوا من مشاهدة شخص الإمام، وكان بوسعهم معرفة شخصه وتعريفه للآخرين.

ولكن بعد وقوع الغيبة الكبرى، وطول أمدها، وانقطاع الإمام بصورة كاملة عن الناس، وموت كل من كان يعرف شخصه في الغيبة الصغرى، أخذت مشكلة جديدة تظهر للعيان، وهي أنه إذا ظهر الإمام فكيف يمكن التعرف عليه وإثبات أن هذا الشخص هو الإمام حقاً؟

وقد تنبّه بعض المخالفين إلى هذا الإشكال، حيث سأل أحدهم الشيخ المفيد عن ذلك بما يلي:

إنه إذا كان الإمام غائباً منذ ولد وإلى أن يظهر داعياً إلى الله تعالى، ولم يكن رآه على قول أصحابه أحد إلا من مات قبل ظهوره، فليس للخلق طريق إلى معرفته بمشاهدة شخصه، ولا التفرقة بينه وبين غيره بدعوته^١.

من هنا طرح الإمامية وخاصة في بغداد فكرة المعجزة كوسيلة مناسبة وقطعية

لإثبات شخص الإمام في حال عدم وجود أي وسيلة أخرى لإثبات ذلك، وبذلك غدت المعجزة وسيلة جديدة تقف إلى جانب النص عند متكلمي الغيبة الكبرى. إن فكرة المعجزة إن كانت موجودة في عصر الحضور، فقد كانت تقف في الظل، حيث تبرز فكرة النص كوسيلة مهمة لإثبات إمامة الإمام^١، لكنها فرضت نفسها على متكلمي الغيبة الكبرى لما تقدم آنفاً.

و على أي حال، فإننا نجد متكلمي الغيبة الصغرى -كالنوبختيين- يرفضون ظهور المعجزة على يد الأمة^٢؛ والظاهر أن ذلك يرجع إلى عدم شعورهم بالحاجة إليها في ذلك العصر.

نعم، لقد طرح ابن قبة الرازي - وهو من متكلمي الغيبة الصغرى أيضاً - فكرة المعجزة كوسيلة لإثبات شخص الإمام، وجوز ظهور المعجزة على يده، فقد قال:

و أما قولهم: إذا ظهر فكيف يُعلم أنه محمد بن الحسن بن علي عليهم السلام؟

فالجواب في ذلك: أنه قد يجوز بنقل من تجب بنقله الحجة من أوليائه، كما صحت إمامته عندنا بنقلهم.

و جواب آخر: وهو أنه قد يجوز أن يظهر معجزاً يدل على ذلك.

و هذا الجواب الثاني هو الذي نعتمد عليه، و نجيب الخصوم به، و إن كان الأول صحيحاً^٣.

و قال أيضاً:

فإن قالت المعتزلة: فبأي شيء تعلمون أن إقامة من تدعون إمامته المعجز

١. الفصول العشرة في الغيبة، ص ١٢٣؛ الذخيرة، ص ٤٢٩.

٢. أوائل المقالات، ص ٦٨.

٣. المتبقي من تراث ابن قبة الرازي، ص ٣٠٦.

على أنه ابن الحسن بن عليّ عليهما السلام أصلح؟

قلنا لهم: لسنا نعلم أنه لا بدّ من إقامة المعجز في تلك الحال، وإنّما نجوز ذلك، اللهمّ إلّا أن يكون لا دلالة غير المعجز، فيكون لا بدّ منه لإثبات الحجّة، وإذا كان لا بدّ منه كان واجباً، وما كان واجباً كان صلاحاً لا فساداً^١.

و الظاهر أنّ ابن قبة قد مهّد لمن جاء بعده القول بجواز ظهور المعجزة على يد الإمام عند ظهوره، وجعلها إلى جانب النصّ.

و من أبرز من أكّد على المعجزة من بين متكلمي الغيبة الكبرى، واعتبرها وسيلة إلى جانب النصّ لإثبات شخص الإمام هو الشريف المرتضى، فقد أكّد على هذه الفكرة في كتبه^٢.

و من المؤكّد أنّه كان له تأثير كبير و مباشر على متكلمي الإماميّة التالين له ممّن تبني هذه الفكرة^٣.

و قد أدّى هذا البحث إلى الخوض في مسألة أخرى ذات صلة بهذا البحث، وهي هل يجوز ظهور المعجزة أساساً على يد غير الأنبياء عليهم السلام؟

لقد ذهب المعتزلة بشيئهم البصريّ و البغداديّ إلى رفض فكرة ظهور المعجزة على يد غير الأنبياء عليهم السلام بصورة مطلقة؛ باعتبار أنّ المعجزة تدلّ على إبانة واختصاص النبيّ الصادق عن الكاذب، و لهذا فهي تختلف عن باقي الأدلّة^٤.

إلّا أنّ الشريف المرتضى وقّف في وجه المعتزلة، و رفض ما ذهبوا إليه، و أكّد

١. المتقي من تراث ابن قبة الرازي، ص ٣٠٩ - ٣١٠.

٢. الشافعي، ج ١، ص ٣١٤، و ج ٣، ٥٠٧؛ الذخيرة، ص ٤٢٩.

٣. الكافي في الفقه، ص ٩٠؛ المسلك في أصول الدين، ص ٢١٠.

٤. الذخيرة، ص ٣٣٣؛ الشافعي، ج ١، ص ٤٧٩ - ٤٨١.

على جواز ظهور المعجزة على يد غير الأنبياء عليهم السلام؛ لأنَّ المعجزة لا تدلُّ إلاَّ على صدق صاحبها و مَنْ ظهرت على يده، و حينئذٍ إذا ادَّعى أنَّه نبيٌّ كان صادقاً و كان نبياً، و إذا ادَّعى أنَّه إمامٌ كان صادقاً أيضاً و كان إماماً^١، و لا مبرر لحصر دليل الإعجاز بالنبوة دون غيرها.

و كان الشريف المرتضى قد أمَّل في كتاب الشافي أن يُفرد مسألةً خاصَّةً بهذا البحث^٢، لكن يبدو أنَّه لم يوفِّق لذلك.

الرابع: وجوب ظهور الإمام الغائب في بعض الحالات. لم يخصَّص الشريف المرتضى في هذا الكتاب باباً مستقلاً و مفصلاً للبحث عن الغيبة، على الرغم من أنَّ هذا البحث من الأبحاث المهمَّة في مجال الإمامة، و لعلَّه يعود إلى طبيعة الكتاب النقضية، فهو يتَّبَع كتاب المغني في ترتيبه و الأبحاث التي يتعرَّض إليها، و بما أنَّ القاضي لم يخصَّص في كتابه باباً للغيبة، فكذلك فعل الشريف المرتضى في كتابه الشافي.

و على الرغم من ذلك يمكن التعرّف على الكثير من آراء الشريف المرتضى في الغيبة بصورة موزَّعة في ثنايا الكتاب، و قد أشار إلى ذلك في بداية المسائل الطرابلسيات الثانية، حيث قال:

اعلم أنَّ كلَّ مسألةٍ تتعلَّق بالغيبة من هذه المسائل، فجوابها موجودٌ في كتابنا المقنع في الغيبة، و في الكتاب الشافي الذي هو نقض كتاب الإمامة من الكتاب المعروف ب: المغني، و من تأمَّل ذلك وجده إمَّا في صريحهما أو فحواهما^٣.

١. الذخيرة، ص ٣٣٢؛ و راجع: الفصول العشرة في الغيبة، ص ١٢٣.

٢. الشافي، ج ١، ص ٤٨٤ - ٤٨٧.

٣. رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ٣١٠.

و من آرائه حول الغيبة ما يتعلّق بوجوب ظهور الإمام عند كتمان بعض مسائل الشرع، فقد كان رأي الشريف المرتضى لفترة طويلة من حياته أنّه لا يوجد شيء من الشرع مكتومٌ عنّا و لم يصل إلينا، بل الشرع كلّ واصلٌ إلينا، بدليل أنّه لو كان هناك شيء من الشرع لم يصل إلينا، لوجب على الإمام الظهور و إعلامنا بذلك.

و قد صرّح بذلك في أكثر من موضع من كتاب الشافعي، حيث قال:

... وَ نَعْلَمُ أَنَّ جَمِيعَ الشَّرْعِ وَاصِلٌ إِلَيْنَا مِنْ جِهَتِهِ، وَ أَنَّهُ لَمْ يَنْكُتْ مِنْهُ شَيْءٌ بِالطَّرِيقِ الَّذِي قَدَّمْنَاهُ، وَ هُوَ أَنَّ الْإِمَامَ الْمُعْصُومَ إِذَا كَانَ موجوداً فِي كُلِّ زَمَانٍ وَ جَرَى فِي الشَّرِيعَةِ مَا قَدَّرْنَاهُ، وَ جَبَّ عَلَيْهِ الظُّهُورُ وَ الْبَيَانُ، وَ يُصَالُ الْمَكْلَفِينَ إِلَى الْعِلْمِ بِمَا طَوَاهِ النَّاقِلُونَ؛ فَتَعْلَمُ بِفَقْدِ تَنْبِيهِهِ عَلَى الْخَلَلِ الْوَاقِعِ فِي الشَّرِيعَةِ عَدَمَ ذَلِكَ.^١

كما صرّح بذلك في رسالة له حول الإجماع، حيث قال:

... وَ إِنْ كَانَ هُوَ الْإِمَامَ نَفْسَهُ، فَلَا يَجُوزُ مِنَ الْإِمَامِ - وَ قَوْلُهُ الْحُجَّةُ فِي أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ - أَنْ يُخْلِيَ سَائِرَ الْمَكْلَفِينَ مِنْ مَعْرِفَةِ قَوْلِهِ، وَ أَنْ يُسَلِّبَهُمُ الطَّرِيقَ إِلَى إِصَابَةِ الْحَقِّ الَّذِي لَا يَوْجَدُ إِلَّا فِي مَذْهَبِهِ، وَ يَجِبُ عَلَيْهِ إِظْهَارُ قَوْلِهِ لِكُلِّ مَكْلَفٍ حَتَّى يَتَسَاوَى مِنَ الْعِلْمِ بِهِ سَمَاعاً وَ إدْرَاكاً وَ مَنْقُولاً مِنْ جِهَةِ الْخَبَرِ كُلِّ مَنْ يَلْزَمُهُ ذَلِكَ الْحُكْمُ.

و لهذا نقول: متى علّم الإمام أنّ شيئاً من الشرع قد انقطع نقله، وجب عليه أن يظهر لبيانه، و لا يسوغ له حينئذٍ التقيّة.^٢

و لكنّه تراجع عن هذا الرأي فيما بعد، و ذهب إلى جواز عدم وصول بعض الشرع

١. الشافعي، ج ٢، ص ١٢٨.

٢. رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ٢٠٤.

إلينا، و أنه لا يجب على الإمام الظهور لإعلامنا بذلك، و سوف يكون الناس الذين اضطروا الإمام إلى الغيبة هم المقصّرين، و هم المسبّبين لكتمان الشرع، لا الإمام. و قد صرّح بهذا الرأي الجديد و بتغييره لرأيه في مقدّمة المسائل الطرابلسيات الثانية، حيث قال:

فإن قيل: ألاّ جاز أن يكون الحقّ في بعض المسائل أو الحوادث عند الإمام عليه السلام، و الناس في حال الغيبة في ذلك الأمر على باطل، و لو زالت التقيّة عنه لبين الحقّ و أوضحه؟

قلنا: قد أجبنا عن هذا السؤال في كتابنا في الغيبة و الشافي و الذخيرة، و كلّ كلامٍ أمليناه فيما يتعلّق بالغيبة، بأنّ الحقّ في بعض الأمور لو خفي علينا و كانت معرفته عند الإمام الغائب، لوجب أن يظهر و يوضّح ذلك الحقّ، و لا تسعه التقيّة و الحال هذه... و جرينا في الجواب بذلك على طريقة أصحابنا....

و الذي يقوى الآن في نفسي و يتّضح عندي أنّه غير ممّتنع أن يكون عند إمام الزمان - غائباً كان أو حاضراً - من الحقّ في بعض الأحكام الشرعيّة ما ليس عندنا، لا سيّما مع قولنا بأنّه يجوز أن يكتم الأئمة كلّها شيئاً من الدين، حتّى لا يروونه من الحجّة في رواية.

و لا يكون تكليفنا بمعرفة ذلك الحقّ تكليفاً بما لا يطاق؛ لأنّا نطبق معرفة ذلك الحقّ الذي استند بمعرفة الإمام من حيث قدرنا - إذا كان غائباً لحوقه - على إزالة خوفه، فإنّه كان حينئذٍ يظهر و يبيّن ذلك الحقّ^١.

و قد أشار الشيخ الطوسي إلى هذا التغيّر في رأي أستاذه، و قال إنّّه قد ذهب إلى

ذلك أخيراً في إشارة إلى حدوث تغيير في رأيه، حيث قال:

و ذكر المرتضى عليّ بن الحسين الموسوي (قدّس الله روحه) أخيراً:
أنّه يجوز أن يكون الحقّ فيما عند الإمام، والأقوال الأخر تكون كلّها باطلة،
و لا يجب عليه الظهور؛ لأنّه إذا كنّا نحن السبب في استتاره، فكلمّا يفوتنا
من الانتفاع به و بتصرّفه و بما معه من الأحكام، نكون قد أُتينا من قبل
نفوسنا فيه، و لو أزلنا سبب الاستتار لظهر و انتفعنا به، و أدّى إلينا الحقّ
الذي عنده.^١

و قال في كتاب آخر:

و كان المرتضى (رحمه الله) يقول أخيراً: لا يمتنع أن يكون هاهنا أمورٌ
كثيرةٌ غير واصلّة إلينا هي مودّعة عند الإمام عليه السلام، و إن كان قد كتّمها
الناقلون، و لم ينقلوها.^٢

إذن، هذا أحد الموارد التي حصل فيها تغيير في رأي الشريف المرتضى عمّا ذكره
في الشافعي. ثمّ إنّ هذا التغيير في الرأي أدّى إلى تغيير النظرة في مسألة أخرى مهمّة،
و هي الإجماع، و بيان ذلك بحاجة إلى تفصيل.^٣

الخامس: نفى دلالة الألفاظ على الاستغراق، وانعكاس ذلك على الآراء الكلاميّة.
من الآراء التي تبناها الشريف المرتضى، و التي تركت أثرها على مختلف آرائه هو
رفضه وجود لفظ في اللغة العربيّة يدلّ على الاستغراق و العموم، و أمّا الألفاظ التي
ادّعي أنها تدلّ على العموم إنّما هي محتملة للعموم و الخصوص، و لا دلالة فيها على
العموم فقط.^٤

١. العدة في أصول الفقه، ج ٢، ص ٦٣١.

٢. الغيبة، ص ٩٧.

٣. راجع مقدّمة مسألة في الإجماع للشريف المرتضى.

٤. الذريعة، ج ١، ص ٢٠١-٢٠٢؛ الذخيرة، ص ٥١٠؛ رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ٣٥٤.

و قد انعكس هذا الرأي على آراء الشريف المرتضى في بعض المسائل، نذكر منها:

١. استدلال المعتزلة على حجّة الإجماع بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَ نُصْلِهِ جَهَنَّمَ ۚ وَ سَاءَتْ مَصِيرًا﴾^١، فهذه الآية دلّت على توعد من لا يتبع سبيل المؤمنين، وهذا يعني أن اتباع سبيلهم صواب.

إلا أن الشريف المرتضى رفض هذا الاستدلال؛ لأن لفظة «المؤمنين» عنده لا تدلّ على العموم الشامل لجميع المؤمنين، لأنّه لا لفظ يدلّ على العموم، وإنّما هذه اللفظة تدلّ على ثلاثة كقدر متيقّن، وأمّا دلالتها على أكثر من ثلاثة فمشكوك، ويحتاج إلى دليل مستقلّ. فلا يصحّ التعلّق بهذه الآية في بحث الإجماع^٢.

٢. ذكر الشريف المرتضى في مقام مناقشة القاضي عبد الجبار حول آية الولاية، أن قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا﴾ يدلّ على الاستغراق حقيقة عند القاضي وغيره ممّن ذهب إلى دلالة هذه الألفاظ على العموم، ولكن العموم لا يمكن أن يراد بهذه الآية؛ وذلك لأنّه يستلزم أن يكون كلّ شخص ولياً لنفسه، فلا بدّ أن يكون المؤمنون المخاطبون بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَ رَسُولُهُ وَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ خارجين عن لفظ «الَّذِينَ آمَنُوا»، وهذا يعني خروج الآية عن الاستغراق الذي كان دلالة حقيقة عند القاضي، وصارت دلالة الآية مجازيّة، وأضيفت إلى مجاز آخر في الآية كان قد تقدّم البحث عنه، فصار في الآية - بناء على القول بالاستغراق - مجازان، بينما بناء على رفض دلالة اللفظ على الاستغراق - الذي ذهب إليه الشريف المرتضى - سوف يكون في الآية مجازاً واحداً، وهذا يرجّح قول الشريف المرتضى على قول القاضي^٣.

١. النساء (٤): ١١٥.

٢. الشافي، ج ٢، ص ١٠-١١.

٣. المصدر، ج ٣، ص ٨٢-٨٣.

٣. رفض الشريف المرتضى الاستدلال بقوله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾^١ على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام؛ وذلك لأن الاستدلال بها متوقّف على القول بالعموم، وأن له صيغة يقتضي ظاهرها الاستغراق وهو لا يقول بهذا^٢.

٤. ناقش الشريف المرتضى استدلال البعض بقوله تعالى: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾^٣ على مدح جميع الصحابة وسلامة سيرتهم، بأن الاستدلال بهذه الآية مبني على القول بوجود لفظ يدل على الاستغراق، فإذا لم يوجد هكذا لفظ، لم تكن الآية تستغرق بظاهرها جميع المبايعين تحت الشجرة، فلا تكون حجة لهم في الآية^٤.

كما رفض دلالة قوله تعالى: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ﴾^٥ على شمول المدح الذي فيه لجميع الصحابة؛ لنفس السبب، وهو أن هذا اللفظ كغيره لا يدل على العموم والاستغراق^٦.

فوائد من الشافعي

قد يعثر القارئ لكتاب الشافعي على فوائد علمية وكلامية وأصولية وتاريخية متنوعة وكثيرة مثورة في ثنايا الكتاب، بحيث لا يمكن ملاحظة بعضها بسبب اختصارها، فلا يطّلع عليها إلا من يقوم بقراءة الكتاب بأكمله، ولذلك غدا من المفيد

١. البقرة (٢): ١٢٤.

٢. الشافعي، ج ٣، ص ٤٩١.

٣. الفتح (٤٨): ١٨.

٤. الشافعي، ج ٤، ص ٢٥٢.

٥. الفتح (٤٨): ٢٩.

٦. الشافعي، ج ٤، ص ٣١٦-٣١٧.

إبراز بعض هذه الفوائد و جمعها في مكان واحد، لكي تكون في مرأى عين الباحثين. و فيما يلي عددٌ من هذه الفوائد، نستعرضها باختصار، و نقدّم الفوائد الكلاميّة و الفقهية و الأصولية، ثمّ نتبعها بالتاريخيّة و المتعلقة ببعض الفرق، و نذكر بعد كلّ مورد رقم الجزء و الصفحة من الشافي:

١. «البداء» عند أكثر الشيعة هو نفس قول المعتزلة في «النسخ» بحسب المعنى و المفهوم (ج ١، ص ٢٩٥-٢٩٦).

٢. إنّ الأشياء التي يجوز فيها السهو، لا يجوز أن يسهو عنها الناس جميعاً، بل ولا الجماعات الكثيرة (ج ١، ص ٣٧٩).

٣. لا نقطع على أنّ الإمام الغائب عليه السلام لا يظهر لبعض أوليائه و شيعته، بل يجوز ذلك كما يجوز أن لا يظهر لأحد منهم. و ليس يعرف كلّ واحدٍ منا إلّا حال نفسه، فأما حال غيره فغير معلومة (ج ١، ص ٣٩٨).

٤. «الفترة» هي خلوّ الزمان من النبيّ، لا من الإمام (ج ١، ص ٢٢١؛ و ج ٣، ص ٥١٣).
٥. لا يجوز الاقتصار على القرآن في حفظ الشرع؛ لأنّ أكثر الشرائع و الأحكام ليست مذكورة فيه بصراحة على التفصيل و التحديد. و هو مع ذلك لا يترجم عن نفسه، و لا ينبئ عن معناه و تفصيله و تأويله، و لا بدّ له من مترجم و مبين (ج ١، ص ٤٦٦).

٦. الظاهر من مذاهب المتكلمين أنّ الله تعالى أحدث القرآن في السماء قبل نبوّة النبيّ صلى الله عليه و آله بمُدّد طوال (ج ٣، ص ٧٩).

٧. لا يجوز أن يُقال في القرآن بالأراء أو بما يحتمل من الوجوه دون الرجوع إلى تاريخ نزول الآية و الأسباب التي وردت عليها و تعلّقت بها (ج ٤، ص ٢٩٠).

٨. جواز ورود الشرع لتأكيد ما في العقل (ج ٢، ص ٩١).

٩. إشارة إلى رأي الشريف المرتضى حول حقيقة الإيمان، و أنّ الأفعال كالصلاة

و الزكاة ليست من شرائطه (ج ٣، ص ١٠٤ - ١٠٥).

١٠. إشارة إلى أنَّ الكبائر عند المعتزلة تُخرج من الإسلام والإيمان معاً، و أنَّ الإيمان عندهم هو الإسلام (ج ٤، ص ٢٩٣).

١١. إشارة إلى نظرية الموافاة (ج ٢، ص ٤٤٠).

١٢. إشارة إلى أنَّ العاقل لا تدخل عليه الشبهة في الضروريات (ج ٣، ص ٣٣٨).

١٣. عدم جواز أن يُعلم الله تعالى غير المعصوم بأنه من أهل الجنة؛ لأنَّ في ذلك إغراء بالقبيح (ج ٤، ص ٢٧٨؛ و ج ٥، ص ٣٦٧).

١٤. إشارة إلى بطلان نظرية الحلول (ج ٤، ص ٤٣٦).

١٥. احتجاج الشريف المرتضى بالأخبار المُجمَّع عليها، و التي لم يُطعن فيها، و لم يحصل فيها اختلاف (ج ٣، ص ٤١٨؛ و ج ٤، ص ٤٣٨)، و تقديمها على خبر الواحد (ج ٣، ص ١١٥).

١٦. طرح الشريف المرتضى بحثاً مفصلاً حول الإجماع، بحيث يمكن عدّه رسالةً مستقلةً حول هذا الموضوع (ج ٣، ص ٩ - ١١٠).

١٧. و طرح بحثاً مفصلاً آخر حول التواتر و شروطه، و ركَّز البحث على النصّ الجليّ (ج ٢، ص ٣١٦ - ٣٥٧).

١٨. إشارة إلى أنَّ الشريف المرتضى و غيره من الإمامية هم من أهل الرواية، حيث قال: «و معلومٌ أنا من أهل الرواية». (ج ٥، ص ٣٦٩).

١٩. إشارة إلى استعمال المتكلمين لفظ «العلم» للدلالة على الظنّ (ج ٥، ص ١٠٢).

٢٠. لا تسقط الحدود في عصر الغيبة، بل هي ثابتة في جنوب مستحقّتها، فإنَّ ظهر الإمام أقامها عليهم، و إلّا كان الله تعالى هو المتولّي يوم القيامة لجزائهم بها أو العفو عنهم، و الإثم في تأخير إقامة الحدود يقع على مَنْ أخاف الإمام و اضطرّه إلى الغيبة (ج ١، ص ٥٠١).

٢١. نفي أن يكون كل مجتهد مصيباً (ج ٥، ص ٢٨٥).
٢٢. نفي حجّة خبر الواحد (ج ٢، ص ٢٦٦، ٤٦٢ - ٤٦٣).
٢٣. عدم تخصيص القرآن بخبر الواحد (ج ٤، ص ٣٤١).
٢٤. ظاهر الإيجاب إذا كان مشروطاً بحصول صفة من الصفات، لا يقتضي تحصيل تلك الصفة ولا عدم تحصيلها، بل فرض المخاطب التوقّف و تجويز ورود البيان بالتزام تحصيل الصفة أو عدم تحصيلها (ج ١، ص ٣٢٣ - ٣٢٤).
٢٥. نفي دلالة الإطلاق السكوتية (ج ٢، ص ١٢ - ١٣، ٣٠؛ و ج ٣، ص ٩١ - ٩٢).
٢٦. نفي أن تكون حروب النبي صَلَّى الله عليه و آله عن اجتهاد دون وحي (ج ٤، ص ٤٩٩ - ٥٠٠).
٢٧. ما كان الرسول صَلَّى الله عليه و آله يفتقر إلى رأي أحد؛ وذلك لكمالهِ و رجحانه على الجميع، وإنّما كان يشاور أصحابه على سبيل التعليم لهم و التأديب أو لغير ذلك (ج ٤، ص ٥٠٧ - ٥٠٨).
٢٨. تأييد الشريف المرتضى خبر إرادة إحراق بيت فاطمة عليها السلام، و أنّه قد رواه غير الشيعة ممّن لا يُتّهم على القوم (ج ٤، ص ٤٤٠).
٢٩. نقل الشريف المرتضى نصّ خطبة فاطمة الزهراء عليها السلام أمام أبي بكر (ج ٤، ص ٣٤٥ - ٣٥٨).
٣٠. رفض الشريف المرتضى تحديد عدد المتمسكين بالحقّ بعد الرسول صَلَّى الله عليه و آله بستّة أشخاص (ج ٤، ص ٣١٩ - ٣٢٠).
٣١. إشارة إلى دفاع أمير المؤمنين عليه السلام عن المدينة بعد وفاة رسول الله صَلَّى الله عليه و آله (ج ٢، ص ٤٧٠ - ٤٧١).
٣٢. لم يكن تزويج أمير المؤمنين عليه السلام ابنته من عمر عن اختيار، بل كان عليه السلام مكرهاً على ذلك (ج ٤، ص ٢٢٣ - ٢٢٥).

٣٣. إشارة إلى إيمان الجمهور من أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام وأعوانه في حروبه، بإمامة المتقدمين عليه (ج ٣، ص ١٣؛ ج ٤، ص ١٩٦، ٢١٩).

٣٤. إشارة إلى ممارسة أمير المؤمنين عليه السلام التقية أيام خلافته (ج ٤، ص ١٩٢ - ١٩٣، ٤١٢ - ٤١٤).

٣٥. نصّ كتاب أمير المؤمنين عليه السلام إلى أهل الكوفة بعد فتح البصرة (ج ٥، ص ٣٣٣ - ٣٣٥).

٣٦. إشارة إلى أنّ سلوك الإمامين الحسن والحسين عليهما السلام كان عن علمٍ و يقين، لا عن ظنٍّ واجتهاد (ج ٥، ص ٦١ - ٦٢).

٣٧. إنكار تشييع أبي حفص الحدّاد (ج ١، ص ٢٩٩).

٣٨. إنّ كتب أبي سهل و أبي محمّد النوبختيّين في الإمامة تتضمن نصرة جميع ما ذكره أبو عيسى الورّاق و ابن الراوندي في كتبهما في الإمامة، بل قد اعتمدا على أكثر ما ذكره من الأدلّة، وسلكا في نصرة أصول الإمامة تلك الطرق بعينها (ج ١، ص ٣١١).

٣٩. إشارة إلى أنّ الشريف المرتضى لم يرَ سُمَنيّاً قط، وإنّما سمع بهم (ج ٢، ص ٣٦١).

٤٠. إشارة إلى لقاء الشريف المرتضى لأحد من فرقة «البكرية» لا تقوم الحجّة بمثلهم، و «البكرية» هم القائلون بالنصّ على أبي بكر (ج ٢، ص ٤٠٦).

٤١. إشارة إلى وجود صباية و عدد ضئيل جداً من الواقفة في زمن الشريف المرتضى (ج ٣، ص ٥٠٨).

٤٢. إشارة إلى إنكار بعض الغلاة و الإسماعيلية للخاتمية، و ذهابهم إلى أنّه كان بعد الرسول صلّى الله عليه و آله عدّة أنبياء (ج ٣، ص ٤٦٨).

٤٣. تبرؤ الشريف المرتضى من الغلاة، و عدم عدّه إياهم من الشيعة أو المسلمين (ج ٤، ص ٤٣٦).

٤٤. إشارة إلى مشاهدة الشريف المرتضى و مناظرته بعض من يُعدّ في جملة الفقهاء و أهل الفتيا ممّن يقول إن الله تعالى يعفو عن اليهود و النصارى و إن لم يؤمنوا، و إنّه لا يعاقبهم (ج ٣، ص ٤٦٨ - ٤٦٩).

٤٥. إشارة إلى خوف الناس من السلطان في أيام عضد الدولة البويهى (ت ٣٧٢هـ) (ج ٢، ص ٤٨٤).

٤٦. ذكر الشريف المرتضى كلمةً مختصرةً لكنّها معبرةٌ جدّاً، و هي تحكي حال المخالفين ممّن يتكلّم في مختلف الموضوعات بصورةً عمليّةٍ و دقيقةٍ جدّاً، لكن إذا وصل إلى بحث الإمامة تناسى الكثير من تلك الدقّة، فقد قال الشريف المرتضى: «و إنّما يقع التناسي للأصول إذا بلغ الكلام إلى الإمامة» (ج ٤، ص ١٨٠).

٤٧. أشار الشريف المرتضى إلى نقطةٍ مهمّةٍ تتعلّق بالخلاف الدائر حول النصّ و الاختيار، و هو أنّ تبني أيّ نظريّة في هذا المجال يتوقّف على معرفة صفات الإمام و مكانته، فلو قلنا إنّ من صفاته العصمة و الأفضليّة مثلاً اضطررنا إلى القول بالنصّ؛ لأنّ هذه الصفات لا سبيل لنا إلى معرفتها، إلّا من خلال التوقيف و النصّ؛ لأنّها أمور خافية على الأمّة. و إنّ أنزلنا الإمام إلى منزلة الوكيل و الوصيّ و الشاهد، و أنكرنا فيه تلك الصفات، كان الاختيار كافياً لتعيينه.

و صرح الشريف المرتضى بموافقته على ذلك، و زاد أنّه لو نزلنا الإمام إلى منزلة العبد أو الأجير لما وجب علينا تعظيمه، و جاز أن نرجع في تعيينه إلى جهال الأمّة، فضلاً عن علمائها^١.

إنّ هذه النقطة تساعد المهتمّين بهذه البحوث، حيث تؤكّد على أنّه ينبغي تحديد الموقف بالنسبة إلى صفات الإمام و مكانته، و حينئذٍ سوف يتّضح بسهولة أنّ الرأي الصحيح هو لزوم النصّ أو الاختيار.

مصادر الشافعي، والنصوص المنقولة فيه

لقد كان الشريف المرتضى يمتلك مكتبةً عظيمةً تحتوي على الكثير من الكتب في مختلف المجالات، ومنها الكتب الكلامية، وبالأخص كتب الإمامة، ولعل الكثير من الكتب التي ذكرناها في بداية هذه المقدمة حول الإمامة كانت في متناول يده. ولو كانت باقيةً إلى زمننا لأمكننا المقارنة بينها وبين الشافعي لمعرفة مدى انتفاعه منها. هذا ولم يعدد الشريف المرتضى في كتاباته - ومنها الشافعي - أن يقوم بالتعريف بمصادره إلا في بعض الأحيان، ولكن مع ذلك فقد ذكر في الشافعي بعضاً من المصادر التي كانت في متناول يده.

و من جهة أخرى، لقد حفظ لنا الشريف المرتضى نصوص العديد من الكتب التي يعتبر بعضها اليوم في عداد المفقودات، وهو يرفع من مستوى أهمية الكتاب. كما ينبغي أن لا ننسى أنه قد حفظ لنا ولقرون عديدة أجزاء مهمة ومطلوبة من كتاب المغني، قبل أن يتم اكتشاف مخطوطة المغني قبل عدة عقود. بل وعلى الرغم من اكتشاف مخطوطة المغني وطباعته، لم تفقد النصوص المنقولة من هذا الكتاب في الشافعي أهميتها؛ وذلك لفقدانها الكثير من التصحيحات والأخطاء التي تعج بها مخطوطة المغني، فلا يبقى لمحقق جزء الإمامة من المغني غنى من مراجعة مخطوطات الشافعي لتقديم طبعة منقّحة ومحقّقة بصورة علمية لذلك الجزء.

وفيما يلي استعراض لأهم مصادر الشافعي:

١. كتاب سليم بن قيس الهلالي (ق ١). نقل منه رواية (ج ٥، ص ٤٤).
٢. العين للفراهيدي (ت ١٧٥هـ). نقل منه أكثر من نص (ج ٣، ص ٨٦-٨٧؛ ج ٤، ص ٤٧٣).

٣. الإمامة لابن الراوندي (ق ٣). نقل منه نصاً (ج ٢، ص ١٧٣، وراجع: ج ٣، ص ١٣٢). كما أشار في موضع آخر عند الحديث عن النص إلى «كتاب ابن

- الراوندي»، و الظاهر أنه يشير إلى هذا الكتاب (ج ٢، ص ٤٤٨).
٤. فضائح المعتزلة لابن الراوندي (ج ١، ص ٢٠٢-٢٠٣).
٥. الجمل للواقدي (ت ٢٠٧هـ). نقل منه رواية (ج ٤، ص ١٤٦-١٤٧)، كما نقل عن الواقدي كتاب أمير المؤمنين عليه السلام إلى أهل الكوفة لما فتح البصرة، و الظاهر أنه نقله من كتاب الجمل المشار إليه (ج ٥، ص ٣٣٣-٣٣٥).
٦. معاني القرآن للفرّاء (ت ٢٠٧هـ). نقل منه نصّاً (ج ٣، ص ١٥٥-١٥٦).
٧. المجاز لأبي عبيدة (ت ٢٠٩هـ). (ج ٣، ص ١٥٢-١٥٣).
٨. فضائل المعتزلة للجاحظ (ت ٢٥٥هـ). نقل منه نصّاً (ج ١، ص ٣٠٥-٣٠٦).
٩. العباسية للجاحظ. نقل منه نصّاً مطوّلاً (ج ٤، ص ٣٧٣-٣٨٣).
١٠. العثمانية للجاحظ. (ج ٣، ص ١٤٣؛ ج ٤، ص ٣٧٣).
١١. المروانية للجاحظ. (ج ١، ص ٢٩٦).
١٢. الفتى للجاحظ. (ج ١، ص ٢٩٦).
١٣. الإمامية للجاحظ. (ج ١، ص ٢٩٦).
١٤. الرافضة و الزيدية للجاحظ. (ج ١، ص ٢٩٧).
١٥. تاريخ الأشراف للبلادري (ت ٢٧٩هـ). نقل منه نصّاً (ج ٤، ص ٨٦-٨٧).
١٦. المعرفة لأبي إسحاق إبراهيم الثقفي (ت ٢٨٣هـ). أرجع إليه في (ج ٤، ص ٤٣٥)، كما نقل روايات عن الثقفي، الظاهر أنه نقلها من هذا الكتاب (ج ٤، ص ١٣٨، ١٤٠، ١٧٠، ٣٩٩-٤٠١).
١٧. العبارة لأبي العباس المبرّد (ت ٢٨٦هـ). نقل منه نصّاً (ج ٣، ص ٦٨، ١٥٥).
١٨. نقل الشريف المرتضى رواية عن محمد بن زكريا الغلابي (ت ٢٩٨هـ) حول ردّ عمر بن عبد العزيز لحدك علي ولد فاطمة عليها السلام (ج ٤، ص ٤٠٨-٤١١)، و الظاهر أنه نقل هذه الرواية من أحد كتب الغلابي الذي يحمل عنوان: «أخبار فاطمة

عليها السلام ومنشأها ومولدها»، والذي ذكره النجاشي^١.

١٩. تاريخ الطبري (ت ٣١٠هـ). نقل منه نصوصاً مطوّلة (ج ٤، ص ٦٣ - ٧٦، ٨٦ - ٥٢٨ - ٥٣٢؛ و ج ٥، ص ٣٨٥ - ٣٨٦).

٢٠. الإصناف لابن قبة الرازي (ت قبل ٣١٧هـ). نقل منه أكثر من نصّ (ج ٢، ص ٤١٥ - ٤١٩؛ ج ٣، ص ٢٤٣ - ٢٤٥).

٢١. المقالات لأبي القاسم البلخي (ت ٣١٧هـ). نقل منه نصّاً (ج ١، ص ٣٠٦ - ٣٠٧).

٢٢. الجمهرة لابن دريد (ت ٣٢١هـ). نقل منه نصّاً (ج ٣، ص ٨٧ - ٨٨).

٢٣. تفسير القرآن لأبي مسلم الأصفهاني (ت ٣٢٢هـ). نقل منه أكثر من نصّ (ج ٣، ص ١١٤ - ٢٣٦ - ٢٣٧).

٢٤. المشكل لأبي بكر الأنباري (ت ٣٢٨هـ). نقل منه نصّاً (ج ٣، ص ١٥٦).

٢٥. تاريخ القاضي أبي بكر أحمد بن كامل (ت ٣٥٠هـ). نقل منه رواية (ج ٤، ص ٤٣٠).

٢٦. بلاغات النساء لابن طيفور أحمد بن أبي طاهر البغدادي (ت ٣٨٠هـ). نقل منه نصّاً، لكنّه لم يصرح بنقله من بلاغات النساء، إلّا أنّ مقارنةً بين ما جاء في الشافي وهذا الكتاب تكشف عن أنّه منقول منه (ج ٤، ص ٣٥٨ - ٣٦١).

٢٧. كُتُب الخوارج. أشار الشريف المرتضى خلال كلامه عن حديث الغدير إلى كتب الخوارج، فقال: «الخوارج فما يقدر أحدٌ على أن يحكي عنهم دفعاً لهذا الخبر، أو امتناعاً من قبله، وهذه كتبهم ومقالاتهم موجودةٌ معروفة، وهي خالية مما ادّعي». (ج ٣، ص ١٤٥).

كما أرجع الشريف المرتضى إلى بعض مؤلفاته السابقة على تأليف الشافي، وهي:

١. مسألة مفردة حول شبهة متعلّقة بحديث المنزلة، و هي مسألة مفقودة (ج ٣، ص ٢٨٨).

٢. المسائل الموصليّات الأولى، و هي مفقودة أيضاً (ج ٤، ص ٢٥٢، ٥١٧).

آراء أصحاب الإمامية في الشافي

تقدّم عرض قائمة مطوّلة من الكتب الكلاميّة التي ألّفها الشيعة الإماميّة في مسألة الإمامة و ما يتعلّق بها من أبحاث، إلّا أنّ معظم تلك الكتب قد فقدت، و لا نعرف من أكثرها إلّا اسمها، و بذلك لا يمكننا التعرّف على الكثير من الآراء و الاستدلالات المطروحة في تلك الكتب.

إلّا أنّ الشريف المرتضى الذي كان يمتلك الكثير من تلك الكتب استطاع من خلال كتابه الشافي من عكس الكثير من آراء الإماميّة الذين عبّر عنهم عادةً بكلمة: «أصحابنا»، ممّا يفتح مجالاً لدراسة تلك الآراء، و معرفة تطوّر الأفكار و النظريّات التي سبقت الشريف المرتضى.

و لكن - و للأسف - لم يصرح الشريف المرتضى بأسماء هؤلاء الأصحاب، الأمر الذي لو كان قد فعله لكان يساعدنا بصورة أكبر بكثير على إعادة ترتيب تاريخ تطوّر نظريّات الإماميّة في الإمامة. و لكن يمكن تخمين أسماء بعض الذين عناههم بقوله: «أصحابنا» و الذين أشار اليهم في خلال كتابه، مثل أبي سهل، و أبي محمّد النوبختيّين، و أبي الأحوص المصري، و ابن قتيبة الرازي^١، إضافة إلى أستاذه الكبير الشيخ المفيد.

و على أيّ حال، فلا يمكننا التعرّف على أسماء هؤلاء الأصحاب بالدقّة، سوى أنّنا نتمكّن من خلال معرفة آرائهم في الإمامة من التعرّف على أفكار علماء الإماميّة في

١. الشافي، ج ١، ص ٣١٠، ٣١١ و ج ٢، ص ٤١٥.

الفترة التي سبقت الشريف المرتضى. وفيما يلي عرض لتلك الأفكار والنظريات، وقد قمنا في هذا العرض بنقل نص كلام الشريف المرتضى تارةً، فيما اكتفينا بنقل مضمون كلامه تارةً أخرى، وذلك لاعتبارات مختلفة:

١. قال الشريف المرتضى حاكياً عن القاضي:

فأما حكايته عنهم القول بأن الإمام يزيد في العلم على الرسول، وكذلك في العصمة، وتعليقه بأن ذلك يجب له من حيث انقطع الوحي عنه، فحكاية طريقة لا نعلم أحداً من الإمامية ذهب إليها وإلى معناها ولا اعتقده، وهذه كتب مقالاتهم ومصنفات شيوخهم خالية من صريح هذه الحكاية وفحواها معاً. (ج ١، ص ٢٠٥ - ٢٠٦).

٢. ذهب بعض الأصحاب إلى القول بأن الإمام ينبه على الأدلة والنظر. (ج ١، ص ٢١٣، ٢٧٥).

٣. إشارة إلى أن الأصحاب كانوا دائماً يلزمون خصومهم بأن كلامهم حول نصب الإمام واختياره من قبل الرعية يقتضي أن يكون الإمام تابعاً لمن نصبه من الرعية. (ج ١، ص ٢٤٧ - ٢٤٨).

٤. قال الشريف المرتضى:

فأما الإمام فليس يستغنى عنه في وجوب الصلوات إلى سائر ما ذكره على ما ظنّه؛ لأن أصحابنا قد ذكروا وجوه الحاجة إليه في ذلك؛ فمنها: تأكيد العلوم وإزالة الشبهات. ومنها: أنه يبين ذلك ويفضّله، وينبّه على مشكله وغامضه.

ومنها: كونه من وراء الناقلين؛ ليأمن المكلفون من أن يكون شيء من الشرع لم يصل إليهم. (ج ١، ص ٢٨٠).

٥. بعد أن ادعى القاضي أن بعض الشيعة يقولون إن المعارف كلها ضرورية، قال

الشريف المرتضى: «و ما نعرف فينا أحداً محصلاً يدّعي أنّ المعارف كلّها ضرورية». (ج ١، ص ٢٨٧).

٦. وقال حول مسألة ما نسب إلى هشام بن الحكم من قوله: «جسمٌ لا كالأجسام»: «و أكثر أصحابنا يقولون: إنّه أورد ذلك على سبيل المعارضة للمعتزلة، فقال لهم: إذا قلتم: إنّ القديم تعالى شيء لا كالأشياء، فقولوا: إنّه جسمٌ لا كالأجسام». (ج ١، ص ٢٩١).

٧. استدَلَّ بعضُ الأصحاب بالإجماع على وجوب الإمامة. (ج ١، ص ٣٥٣).

٨. مراد من تعلق من الأصحاب بلفظ النقص و عمومه، في قوله: «إنّ النقص قد عمّ الناس، فلا بدّ من إمام يرفع هذا النقص»، ارتفاع العصمة عنهم، وجواز مقارفة القبيح عليهم. (ج ١، ص ٣٧٨).

٩. عدم معرفة الشريف المرتضى لأحدٍ من الأصحاب تعلق بجواز دخول الشبهة على الحاجة إلى الإمام، لا سيّما على الوجه الذي ذكره القاضي. (ج ١، ص ٣٨٠).

١٠. أجاب الأصحاب عن سبب استتار الإمام عن أوليائه بأنّ العلة في استتار الإمام في غيبته عن أوليائه هي خوفه من الظهور لهم لئلا ينشروا خبره، و يُجروا ذكره، فيسمع به الأعداء، و يظهروا عليه، فيؤول الأمر إلى الغاية الموجبة للاستتار من الأعداء. (ج ١، ص ٣٩٥-٣٩٦).

١١. بعد أن نقل الشريف المرتضى ما نسبته القاضي إلى الشيعة من الاستدلال باختلاف المكلفين في الأدلّة، و الاستدلال على الحاجة إلى الإمام، قال: «و هذه الطريقة التي حكاها غير معتمدة عندنا، و لا اعتمدها أحدٌ من أصحابنا المتقدمين و لا المتأخرين». (ج ١، ص ٤٢٧-٤٢٨).

و إنّما استدَلَّ أكثر الأصحاب بوجه آخر من الاختلاف، و تقريره:

قد عَلِمْنَا أَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ مَا تَمَسَّ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ مِنَ الشَّرِيعَةِ، عَلَيْهِ حُجَّةٌ قَاطِعَةٌ

من كتاب، أو تواتر، أو إجماع، أو ما جرى مجرى ذلك؛ بل الأدلة في كثير من ذلك كالمتكافئة، أو هي متكافئة، ولولا ما ذكرناه ما فرغ خصوصنا إلى غلبة الظن والاستحسان وغيرهما مما يُسمونه اجتهاداً. وإذا ثبت ذلك وكُنّا مكلفين للعلم بالشرعية والعمل بها، وجب أن يكون لنا مَفْرَعٌ نَصِلُ مِنْ جِهَتِهِ إِلَى مَا اخْتَلَفَتْ أَقْوَالُ الْأُمَّةِ فِيهِ. (ج ١، ص ٤٣٠).

١٢. استدَلَّ بعضُ الأصحاب على الحاجة إلى الإمام في كل زمان، بحاجة الناس إلى معرفة ما يتصل بأبدانهم ومعاشهم ومكاسبهم، ولا غنى لهم عن الأئمة في هذه الأمور. (ج ١، ص ٤٤٧-٤٤٨).

١٣. ذهب الأصحاب إلى جواز ظهور المعجزات على يد الإمام عليه السلام. (ج ١، ص ٤٧٩).

١٤. قال الأصحاب الذين ذهبوا إلى التفرقة بين الإمام وخلفائه من الأمراء في العصمة: «لا يجوز أن توكل هذه الأحكام إلى مَنْ يُخطئ فيها خطأً يُثيرُ فساداً في الدِّينِ وَلَيْسَ وَرَاءَهُ مَنْ يَتَلَفَّى خَطَأَهُ وَيَسْتَدْرِكُ غَلَطَهُ، فلا يلزمُ عصمةُ الأمراءِ والحُكَّامِ». (ج ١، ص ٥٠٦).

١٥. إنَّ مِنَ الأصحاب مَنْ يذهب إلى أنَّ للإمام أمانة نصبها الله تعالى له على لسان رسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، يفرق بواسطتها بين الصادق من الشهود والكاذب، فمتى شهد عنده الكاذب ردَّ شهادته ولم يُمضِها، وإن كان في الظاهر عدلاً. (ج ١، ص ٥١٠).

١٦. قال الشريف المرتضى:

و لا نَعْرِفُ مُضْلاً مِنْ أَصْحَابِنَا وَ لا مِنْ غَيْرِهِمْ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ السَّمْعَ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَرَدَّ عَلَى سَبِيلِ التَّقْدِيرِ بِأَنَّ الْأُمَّةَ أَوْ جَمَاعَةً مِنْهَا لا تَخْتَارُ الْخَطَأَ فِي حَالٍ دُونَ حَالٍ، أَوْ عَلَى وَجْهِ دُونَ وَجْهِ. (ج ١، ص ٥١٥).

١٧. بعد أن ذكر الشريف المرتضى الدليل على عصمة الإمام، قال:

و اعْلَمُ أَنَّا إِنَّمَا سَلَكْنَا فِي تَرْتِيبِ الدَّلَالَةِ الَّتِي قَدَّمْنَاهَا عَلَى عَصْمَةِ الْإِمَامِ
مَسْلَكَ مَنْ تَقَدَّمَ مِنْ سَلَفِنَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَإِنْ كُنَّا قَدْ احْتَرَزْنَا فِي إِثْبَاتِهَا
بِأَفَافٍ مُسْقِطَةٍ لِبَعْضِ شُبُهَةِ الْخُصُومِ لِلزَّامَةِ عَلَى مَنْ يُخَالِفُ تَرْتِيبَنَا. (ج ٢،
ص ١٤٣ - ١٤٤).

١٨. استدلل الكثير من الأصحاب بطريقة «الاقتداء» على العصمة، وهي أن الإمام
مقتدى به، فإن لم يكن معصوماً لم نأمن في بعض أفعاله أن يكون قبيحاً، فيجب
علينا الاقتداء به في ذلك، وبما أننا نعلم باستحالة تعبدنا بالأفعال القبيحة،
وجب أن يكون الإمام المقتدى به مأموناً من أن يرتكب تلك الأفعال، وهو معنى
العصمة. (ج ٢، ص ١٧٠ - ١٧١).

١٩. ذكر القاضي عبد الجبار دليلاً على العصمة ونسبه إلى الشيعة، وهو أن من
حق الإمام أن يكون واحداً في الزمان، وأن يولّي ولا يولّي، ويجب على غيره
طاعته، ولا تلزمه طاعة غيره، فحل محلّ الرسول صلى الله عليه وآله، فإذا وجبت
عصمة الرسول صلى الله عليه وآله وجبت عصمة الإمام.

لكن الشريف المرتضى رفض هذا الاستدلال بهذا الترتيب، وقال:

و لَيْسَ لَكَ أَنْ تَقُولَ: إِنِّي مَا حَكَيْتُ إِلَّا مَا اعْتَمَدَهُ أَصْحَابُكُمْ فِي كُتُبِهِمْ.
فَإِنَّا لَا نَعْلَمُ أَنَّ أَصْحَابَنَا اعْتَمَدُوا مَا حَكَيْتَهُ عَلَى تَرْتِيبِكَ، وَلَعَلَّ بَعْضَهُمْ إِنْ
كَانَ اعْتَمَدَهُ فَقُلِيَ طَرِيقَ التَّقْرِيبِ، وَرُبَّمَا أَوْرَدُوا هَذَا الضَرْبَ مِنَ الْكَلَامِ عَلَى
طَرِيقِ الْفَصْلِ بَيْنَ الْإِمَامِ وَالْأَمِيرِ فِي وَجوبِ الْعَصْمَةِ إِذَا الزَّمَهُمْ مُخَالَفُوهُمْ أَنْ
يُسَاوُوا بَيْنَهُمَا. (ج ٢، ص ١٨٦).

٢٠. ذهب طائفة من الأصحاب إلى أن الإمامة والرسالة يُستحقان استحقاق الثواب

والجزاء. (ج ٢، ص ٢٠٠، وج ٣، ص ٣٥٩).

و قال الشريف المرتضى:

و مَنْ يَقُولُ مِنْ أَصْحَابِنَا أَنَّ الْإِمَامَةَ مُسْتَحَقَّةٌ، وَ أَنَّهَا تَجْرِي مَجْرَى الثَّوَابِ، لَا يَذْهَبُ إِلَى أَنَّهُ يَصِيرُ إِمَاماً بِنَفْسِ الْإِسْتِحْقَاقِ؛ بَلْ لَا بُدَّ عِنْدَهُ مِنْ نَصِّ عَلَيْهِ وَ إِيَّارِهِ إِلَيْهِ. (ج ٤، ص ١٠٤).

٢١. استدل كثير من الأصحاب على وجوب النص بما يلي: قد ثبت أن الإمام لا بد أن يكون أفضل الخلق عند الله تعالى؛ لأنه إذا كان إماماً للكل فلا بد أن يكون أفضل من الكل أيضاً. فإذا ثبت ذلك و لم يمكن التوصل إلى كونه أفضل بالأدلة أو المشاهدة وجب النص أو المعجز. (ج ٢، ص ٢١٢).

٢٢. قال الشريف المرتضى بعد أن نقل الدليل على أفضلية الإمام:

و هذه الطريقة التي سلكناها في الدلالة على أن الإمام يجب أن يكون أفضل من رعيته أقوى ما يعتمد في هذا الباب، و إن كان لأصحابنا - رضوان الله عليهم - طرق معروفة إلا أن جميعها معترضة، و أكثرها يلزم عليه أن يكون الأمراء و جميع خلفاء الإمام أفضل من رعيته على الحد الذي يوجبونه في الإمام. (ج ٢، ص ٢٨١).

٢٣. إن الأصحاب كانوا يلزمون الخصوم تجويز كون الرسول صلى الله عليه و آله مفضولاً، قياساً على الإمام. (ج ٢، ص ٢٨٥).

٢٤. أشكل القاضي على من أنكر جواز تقديم المفضل على الفاضل، بعمر بن العاص و خالد بن الوليد، فإنهما وليا على أبي بكر و عمر، مع كون الأخيرين أفضل منهما، فأجاب الشريف المرتضى بأنه لا ينكر أن يكون عمرو و خالد أفضل منهما في أمر الحرب و السياسة، و هذا كاف؛ لأنهما إنما وليا عليهما في هذه الأمور. ثم قال: و قد أجاب بعض أصحابنا عن هذا الكلام بأن قال: ليس ينكر أن يكون عمرو و خالد في تلك الحال التي وليا فيها على أبي بكر و عمر أفضل منهما

فيما يَرْجِعُ إِلَى الدِّينِ. (ج ٢، ص ٢٩٠).

٢٥. قال الشريف المرتضى عند الحديث عن أفعال الرسول صَلَّى الله عليه وآله في حقِّ أمير المؤمنين عليه السلام الدالة على التعظيم والإجلال:
و قد قَالَ قَوْمٌ مِنْ أَصْحَابِنَا: إِنَّ دَلَالََةَ الْفِعْلِ رُبَّمَا كَانَتْ أَكْثَرُ مِنْ دَلَالَةِ الْقَوْلِ،
و أَبْعَدُ مِنَ الشُّبْهَةِ؛ لِأَنَّ الْقَوْلَ يَدْخُلُهُ الْمَجَازُ، وَ يَحْتَمِلُ ضَرْباً مِنَ التَّأْوِيلَاتِ
لَا يَحْتَمِلُهَا الْفِعْلُ. (ج ٢، ص ٣١٣).

٢٦. إِنَّ النَّصَّ الَّذِي عَلَّمَ سَامِعُوهُ مِنَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ مَرَادُهُ مِنْهُ
بِاضْطِرَارٍّ، وَ إِنْ كُنَّا الْآنَ نَعْلَمُ ثُبُوتَهُ وَ الْمَرَادُ مِنْهُ اسْتِدْلَالاً، وَ هُوَ النَّصُّ الَّذِي فِي ظَاهِرِهِ
و لَفْظِهِ صَرِيحٌ بِالْإِمَامَةِ وَ الْخِلَافَةِ، إِنَّ هَذَا النَّصَّ يَسْمِيهِ الْأَصْحَابُ: «النَّصَّ الْجَلِيَّ».
و أَمَّا النَّصُّ الَّذِي لَا نَقْطَعُ عَلَى سَامِعِيهِ مِنَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ أَنَّهُمْ عَلِمُوا
النَّصَّ بِالْإِمَامَةِ مِنْهُ اضْطِرَارّاً، وَ لَا يَمْتَنِعُ عِنْدَنَا أَنْ يَكُونُوا عَلِمُوهُ اسْتِدْلَالاً، إِنَّ هَذَا النَّصَّ
يَسْمِيهِ الْأَصْحَابُ: «النَّصَّ الْخَفِيِّ». (ج ٢، ص ٣١٣ - ٣١٤؛ ج ٣، ص ٣٧٩).
٢٧. قال الشريف المرتضى: «إِنَّا لَا نَدَّعِي عِلْمَ الْضُرُورَةِ فِي النَّصِّ، لَا لِأَنْفُسِنَا،
و لَا عَلَى مَخَالِفِينَا، وَ مَا نَعْرِفُ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِنَا صَرَّحَ بِادِّعَاءِ ذَلِكَ». (ج ٢، ص ٣٦٦
و راجع: ج ٢، ص ٤٤٧).

٢٨. نقل الشريف المرتضى رأي الأصحاب حول تفسير سبب الانحراف الذي
حصل بعد رسول الله صَلَّى الله عليه وآله، وَ بَيَّنَّ ذَلِكَ مِنْ خِلَالِ نَصِّ مَطْوُلٍ نَسَبِيًّا
نقله من كتاب الإنصاف لابن قبة. (راجع: ج ٢، ص ٤١٥-٤١٨).

٢٩. نقل الشريف المرتضى ثلاثة وجوه عن الأصحاب حول تفسير سبب دخول
أمير المؤمنين عليه السلام في الشورى. (راجع: ج ٢، ص ٤٦٦ - ٤٦٩).

٣٠. ناقش الأصحاب خبرَ صلاة أبي بكر في أكثر من موضع، وَ اثْبَتُوا أَنَّهُ لَا نِسْبَةَ
بَيْنَ الصَّلَاةِ وَ الْإِمَامَةِ. وَ جُمْلَةُ مَا ذَكَرُوهُ: أَوَّلًا: إِنَّ خَيْرَ الصَّلَاةِ خَيْرٌ وَاحِدٍ. وَ ثَانِيًا: إِنَّ

الذي أمر بخروج أبي بكر للصلاة هي عائشة لا الرسول صَلَّى الله عليه وآله. واستدلوا على ذلك بأمرين: أحدهما: قول النبي صَلَّى الله عليه وآله عندما سمع بخروج أبي بكر: «إنكن لصويحات يوسف». والآخر: خروجه صَلَّى الله عليه وآله متحاملًا من الضعف، معتمدًا على أمير المؤمنين عليه السلام والفضل بن العباس، وعزله لأبي بكر عن الصلاة. (ج ٢، ص ٤٧٣ - ٤٧٤).

٣١. ذهب الزيدية وشدّاذ من الإمامية إلى أنّ السيّد الجُمَيْرِيّ كان معتقدًا للنصّ الخفيّ دون الجليّ. (ج ٢، ص ٥٠٩).

٣٢. إنّ في الشيعة مَنْ يثبت عصمة أمير المؤمنين عليه السلام بغير النصّ، ولا يفتقر في الدلالة عليها إلى تقدّم النصّ بالإمامة. (ج ٣، ص ١٦).

٣٣. ذكر القاضي أنّ قوله صَلَّى الله عليه وآله: «هذا إمامكم من بعدي» يمكن أن يحمل على إمامة الصلاة أو العلم، وذلك إذا ارتفعت الضرورة. فقال الشريف المرتضى:

وقد أجاب أصحابنا عن هذا الإلزام وأمثاله بأن قالوا: الذي يؤمننا من أن يجوز ما ألزمناه من التخصيص أنّ الذين نقلوا إلينا ألفاظ النصوص خبرونا بأن أسلافهم خبروهم عن أسلافهم، إلى أن يتصل الخبر بزمان الرسول صَلَّى الله عليه وآله، أنّهم فهموا من قصده النصّ على الإمامة التي قد استقرّ في الشريعة حكمها وصفها وعمومها لسائر الولايات؛ قالوا: وإذا كان مراده عليه السلام ممّا يصحّ أن يقع الإضرار إليه كما يصحّ أن يقع الإضرار إلى خطابه وكلامه، فلو جَوَزْنَا على الناقلين الكذب في أحد الأمرين جَوَزْنَاهُ في الآخر.

ومن ذهب من أصحابنا إلى أنّ «اللفظ المحتمل لأمرٍ مختلفٍ على جهة الحقيقة إذا ارتفع بيان المخاطب وتخصيصه مراده بوجهٍ دون وجهٍ، يجب

حمله على سائر محتملاته، إلا ما منع منه الدليل» يسقط بهذا المذهب السؤال عن نفسه، فنقول: إذا كان لفظ «الإمامة» محتملاً لسائر الولايات التي تستغرقها الإمامة الشرعية كاحتماله لبعضها، ولم يبين الرسول صلى الله عليه وآله مراده على سبيل التعيين والتخصيص، وجب أن يحمل اللفظ على جميع ما يحتمله. (ج ٣، ص ٢٩ - ٣٠).

٣٤. أشار الشريف المرتضى إلى إحدى الأدلة على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام، وهو أن غيره لا يصلح للإمامة، وهي طريقة الطعن، ثم قال:

وقد اعتمدتها شيوخنا رحمهم الله قديماً. وزيماً ذكروا فيما يخرج أبا بكر من الصلاح للإمامة ارتفاع العصمة عنه، وإخلاله بكثير من علوم الدين؛ وهو الأقوى وإن رجع إلى ما تقدم. وزيماً ذكروا أنه أخر عن الولايات وقدم عليه غيره، وأنه عزل عن أداء سورة براءة بعد أن توجه بها، وعزل أيضاً عن الجيش المبعوث لفتح خيبر بعد أن بان قبض أثره فيه، وأورد الرسول صلى الله عليه وآله عليه وآله عقيب عزله من القول ما لا شك في خروجه مخرج التهجين والتوبيخ، حتى إن كثيراً من أصحابنا ذهبوا إلى أن ما تضمنته قوله صلى الله عليه وآله عليه وآله في تلك الحال من الوصف لأمر المؤمنين عليه السلام - بمحبته لله ورسوله، ومحبته لله ورسوله له - تدل على انتفائه عن عزل عن الولاية، ويذكرون أشياء كثيرة من هذا الجنس هي مذكورة في الكتب مشهورة يستخرجون من جميعها كون الرجل ممن لا يصلح للإمامة. (ج ٣، ص ٥٤ - ٥٥، وراجع: ج ٣، ص ٦٠، ٣٩٧ - ٣٩٨).

٣٥. قال الشريف المرتضى عند الحديث عن آية الولاية - بعد أن ذكر وجهين في معنى «ولي»: أحدهما الإمامة، والآخر المولاة في الدين والمحبّة، واختار المعنى الأول :-

و فيمن يَسْتَدِلُّ بهذه الآية عَلَى النَّصِّ مَنْ يَقُولُ إِذَا طَوَّلَ بِمَثَلِ مَا طَوَّلْنَا بِهِ:
و قد ثَبَتَ أَنَّ اللَّفْظَةَ مُحْتَمِلَةً لِلْوَجْهَيْنِ جَمِيعاً عَلَى سَبِيلِ الْحَقِيقَةِ، فَالْوَاجِبُ
حَمْلُهَا عَلَى الْمَعْنَيْنِ مَعاً؛ إِذْ هِيَ مُحْتَمِلَةٌ لِهَما مَعاً، وَ لَا تَنَافِي بَيْنَهُمَا.
و قد بَيَّنَّا فِيمَا تَقَدَّمَ أَنَّ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ غَيْرُ سَدِيدَةٍ وَ لَا مُعْتَمَدَةٍ.

و مِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ أَيْضاً: إِنَّ ظَاهَرَ قَوْلِهِ تَعَالَى «إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ» يَفْتَضِي تَوَجُّهَ
الْخِطَابِ إِلَى جَمِيعِ الْمُكَلَّفِينَ؛ مُؤْمِنِهِمْ وَ كَافِرِهِمْ؛ لِأَنَّ أَحَدَنَا لَوْ أَقْبَلَ عَلَى
جَمَاعَةٍ، فَشَافَهُمْ بِالْخِطَابِ بِالْكَافِ، لَحُمِلَ خِطَابُهُ عَلَى أَنَّهُ مُتَوَجَّهٌ إِلَى
الْجَمِيعِ؛ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ بَأَنَّ يَتَنَاوَلَ بَعْضَهُمْ أَوَّلَى مِنْ أَنْ يَتَنَاوَلَ كُلَّهُمْ.
و جَمِيعُ الْمُكَلَّفِينَ فِيمَا تَوَجَّهَ إِلَيْهِمْ مِنْ خِطَابِ الْقَدِيمِ تَعَالَى بِمَنْزِلَةٍ مَنْ شَافَهُهُ
أَحَدُنَا بِخِطَابِهِ؛ لِأَنَّهُمْ جَمِيعاً فِي حُكْمِ الْحَاضِرِينَ لَهُ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ
الْخِطَابُ مُتَوَجَّهًا إِلَى جَمِيعِهِمْ كَمَا تَوَجَّهَ قَوْلُهُ تَعَالَى: «كُتِبَ عَلَيْكُمُ
الصِّيَامُ»^١ وَ مَا أَشْبَهَهُ مِنَ الْخِطَابِ إِلَى الْكُلِّ. وَ إِذَا دَخَلَ الْجَمِيعُ تَحْتَهُ
اسْتَحَالَ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِاللَّفْظَةِ الْمَوَالَاةُ فِي الدِّينِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْمَوَالَاةَ يَخْتَصُّ
بِهَا الْمُؤْمِنُونَ دُونَ غَيْرِهِمْ؛ فَلَا بُدَّ إِذَنْ مِنْ حَمْلِهَا عَلَى مَا يَصِحُّ دُخُولُ الْجَمِيعِ
فِيهِ، وَ هُوَ مَعْنَى الْإِمَامَةِ وَ وَجُوبِ الطَّاعَةِ. (ج ٣، ص ٧١ - ٧٢).

٣٦. حَاوَلَ الْقَاضِي الْإِزَامُ الْإِمَامِيَّةَ بِأَنَّ ظَاهَرَ آيَةِ الْوِلَايَةِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ أَمِيرَ
الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِمَامٌ فِي حَالِ صُدُورِ الْآيَةِ، وَ هَذَا بَاطِلٌ. فَقَالَ الشَّرِيفُ الْمُرْتَضَى
فِي الْجَوَابِ:

و لَيْسَ يُعْتَمَدُ عَلَى مَا حَكَاهُ مِنْ أَنَّ الظَّاهَرَ إِثْبَاتُ الْحُكْمِ فِي كُلِّ وَقْتٍ.
و مَنْ قَالَ بِذَلِكَ مِنْ أَصْحَابِنَا فَإِنَّهُ يَنْصُرُ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ؛ بِأَنَّ يَقُولَ: الظَّاهَرُ

لَا يَقْتَضِي الْحَالُ فَقَطْ، بَلْ يَقْتَضِي جَمِيعَ الْأَوْقَاتِ الَّتِي الْحَالُ مِنْ جُمْلَتِهَا؛ فَإِذَا خَرَجَ بَعْضُهَا بِدَلِيلٍ بَقِيَ مَا عَدَاهُ نَابِتاً بِالظَّاهِرِ أَيْضاً، وَ لَمْ يَسْغُ الزَّوَالُ عَنْهُ. وَ يَقُولُ: إِنِّي أَخْرَجْتُ الْحَالُ بِدَلِيلِ إِجْمَاعِ الْأُمَّةِ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ إِمَامٌ غَيْرُهُ، وَ لَا دَلِيلٌ يَقْتَضِي إِخْرَاجَ الْحَالِ الَّتِي تَلِي الْوَفَاةَ بِلَا فَضْلِ. (ج ٣، ص ٩١ - ٩٢).

٣٧. ذَكَرَ الشَّرِيفُ الْمُرْتَضَى أَنَّ أَحَدًا مِنْ شَيْوِخِنَا لَمْ يَسْتَدَلْ بِآيَةٍ: *وَ إِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَ جِبْرِيلُ وَ ضَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ* عَلَى إِمَامَةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَام، وَ إِنَّمَا اسْتَدَلَّ الْأَصْحَابُ بِالْآيَةِ عَلَى فَضْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَام وَ تَقَدَّمَ وَ عُلُوَّ مَرْتَبَتِهِ. كَمَا رُبَّمَا اسْتَدَلُّوا بِالْآيَةِ عَلَى سُوءِ طَرِيقَةِ الْمَرَاتِنِ اللَّتَيْنِ تَوَجَّهَ الْعِتَابُ إِلَيْهِمَا فِي الْآيَةِ، وَ يَذْكُرُونَ فِي السِّرِّ الَّذِي أَفْشَتْهُ إِحْدَاهُمَا إِلَى صَاحِبَتِهَا خِلَافَ مَا يَذْكُرُهُ الْمُخَالَفُونَ. (ج ٣، ص ١١٧ - ١١٨).

٣٨. لَمْ يَعْتَمِدْ أَحَدٌ مِنَ الْأَصْحَابِ عَلَى آيَةٍ: *أَطِيعُوا اللَّهَ وَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَ أُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ* لِلْإِسْتِدْلَالِ عَلَى النَّصِّ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَام. (ج ٣، ص ١٣١ - ١٣٢).

٣٩. ذَكَرَ الشَّرِيفُ الْمُرْتَضَى فِي مَعْرُضِ حَدِيثِهِ عَنْ دَلَالَةِ حَدِيثِ الْغَدِيرِ أَنَّ مَا يَقُولُهُ الْأَصْحَابُ مِنْ أَنَّ الرَّسُولَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلَهُ إِذَا لَمْ يُرَدَّ مَعْنَى الْإِمَامَةِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ لَوْ جَبَّ أَنْ يَكُونَ مَلْبَساً مُحِيرًا، مُتَوَقِّفٌ عَلَى تَبَيِّنِ وَجْهِ دَلَالَةِ الْقَوْلِ عَلَى الْإِمَامَةِ، فَلَا يَدَّ إِذْنٍ مِنْ إِثْبَاتِ دَلَالَةِ الْحَدِيثِ عَلَى الْإِمَامَةِ بِطَرِيقَةٍ أُخْرَى، حَتَّى يُمْكِنَ الْقَوْلُ إِنَّهُ لَوْ لَمْ يُرَدَّ مَعْنَى الْإِمَامَةِ لَكَانَ مُحِيرًا.

كَمَا أَنَّ الْأَصْحَابَ لَا يَعْتَمِدُونَ فِي دَلَالَةِ حَدِيثِ الْغَدِيرِ عَلَى أَنَّ الْمَعْرِفَةَ بِقَصْدِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ ضَرُورِيَّةٌ، بَلْ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ الْمَرَادُ مَعْلُومًا مِنْ خِلَالِ نَوْعٍ مِنَ الْإِسْتِدْلَالِ. كَمَا أَنَّ الْأَصْحَابَ لَا يَقُولُونَ: لَوْ لَمْ نَعْرِفِ الْقَصْدَ مِنَ الْكَلَامِ

باضطرارٍ لم يكن بياناً، بل يقولون: لو لم يُرد الإمامة مع إيجاب خطابه لها لكان ملغزاً عادلاً عن طريق البيان، بل عن طريق الحكمة. (ج ٣، ص ١٧٣).

٤٠. ذكر القاضي أنَّ ظاهر حديث الغدير إذا اقتضى الإمامة أن يكون أمير المؤمنين عليه السلام إماماً في نفس وقت صدور الحديث، أي في حياة الرسول صَلَّى الله عليه وآله، وهو باطلٌ.

و نقل الشريف المرتضى إجابات بعض الأصحاب على هذا النوع من الإشكال، فقال:

وقد أجاب قومٌ من أصحابنا بأن قالوا: إنَّ الخيرَ يوجبُ لأُمير المؤمنين عليه السلام فرضَ الطاعةِ في الحالِ على جميعِ الأُمّةِ، حتّى يكونَ له عليه السلام أن يتصرّفَ فيهم بالأمرِ والنهيِّ. و منهم من خَصَصَ وجوبَ فرضِ طاعته، فقال: إنَّ الكلامَ أوجبَ طاعته على سبيلِ الاستخلافِ؛ فليسَ له أن يتصرّفَ بالأمرِ والنهيِّ والرسولُ حاضرٌ، وإنّما له أن يتصرّفَ في حالِ غيبته أو حالِ وفاته؛ و امتنعَ الكلُّ من إجراءِ اسمِ «الإمامة» عليه وإن كانَ مُفترَضَ الطاعةِ على الوجهِ الذي ذكرناه، وقالوا: إنّما يجري اسمُ «الإمامة» على من اختصَّ بفرضِ الطاعةِ مع أنّه لا يدُ فوقَ يده؛ فأما من كانَ مُطاعاً و على يده يدٌ، فإنّه لا يكونُ إماماً، و لا يستحقُّ هذه التسميةَ، كما لا يستحقُّها جميعُ أُمراءِ النبيِّ صَلَّى الله عليه وآله و خُلفائه في الأمصارِ وإن كانوا مُطاعينَ، ويقولون: إنّ التسميةَ بالإمامةِ وإن امتنعَ منها في الحالِ، فواجبٌ إجراؤها بعدَ الوفاةِ؛ لِزوالِ العِلّةِ المانعةِ من إجرائها. (ج ٣، ص ١٩٠، و راجع: ج ٣، ص ٣٢١ - ٣٢٢، ٣٢٥، ٣٤٥).

٤١. ذهب الأصحابُ إلى أنَّ إيجاب الإمامة لأُمير المؤمنين عليه السلام متقدّمٌ على

يوم الغدير. (ج ٣، ص ١٩٤).

٤٢. قال الشريف المرتضى عند حديثه عن الأخبار التي قيل إنها تدل على إمامة

أبي بكر:

على أن أصحابنا قديماً قد تكلموا على هذه الأخبار، وبيّنوا أن حديث الخلة يتناقض، ويطّل آخره أوله؛ لأنهم يروون عنه صلى الله عليه وآله أنه قال: «لو كنت متخذاً خليلاً لا تتخذت فلاناً خليلاً، ولكن وداً وإخاء إيمان». فأول الخبر يقتضي أن الخلة لم تقع، و آخره يقتضي وقوعها على الشرط المذكور الذي يعلم كل أحد أن الخلة منه صلى الله عليه وآله لا تكون إلا عليه؛ لأنه لا يصح أن يخال أحداً إلا في الإيمان وما يقتضيه الدين.

و يذكرون أيضاً في ذلك ما يروونه من قوله صلى الله عليه وآله فُتيل وفاته: «برئت إلى كل خليل من خلتي؛ فإن الله عز وجل قد اتخذ صاحبكم خليلاً». ويقولون: إن كان أثبت الخلة بينه وبين غيره فيما تقدّم، فقد نفّاها وبرئ منها قبل وفاته.

وأفسدوا حديث الإقتداء بأن ذكروا أن الأمر بالرجلين يستحيل؛ لأنهما مختلفان في كثير من أحكامهما وأفعالهما، والاقتراء بالمختلفين والاتباع لهما متعذر غير ممكن. ولأنه يقتضي عصمتها والمنع من جواز الخطأ عليهما، وليس هذا بقول لأحد فيهما.

وطعنوا في رواية الخبر بأن راويه عبد الملك بن عمير، وهو من شيع بني أمية، ومن تولى القضاء لهم، وكان شديد النصب والانحراف عن أهل البيت أيضاً، ظنيماً في نفسه وأمانته.

و زوي أنه كان يكره على أصحاب الحسين بن عليّ عليهما السلام وهم جرحى فيجهر عليهم، فلما عوتب على ذلك قال: إنما أريد أن أريحهم.

و فيهم من حكى رواية الخبر بالنصب، وجعل أبا بكرٍ وعمرَ على هذه

الرواية مُنَادِيَيْنِ مَأْمُورَيْنِ بِالْإِقْتِدَاءِ بِالْكِتَابِ وَ الْعِتْرَةِ. وَ جَعَلَ قَوْلَهُ: «اللَّذِينَ مِنْ بَعْدِي» كَنَاءَةً عَنِ الْكِتَابِ وَ الْعِتْرَةِ. وَ اسْتَشْهَدَ عَلَى صَحَّةِ تَأْوِيلِهِ بِأَمْرِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ فِي غَيْرِ هَذَا الْخَبَرِ بِالتَّمَسُّكِ بِهِمَا وَ الرَّجُوعِ إِلَيْهِمَا فِي قَوْلِهِ: «إِنِّي مُخْلَفٌ فِيكُمْ التَّقْلِينَ مَا إِنْ تَمَسَّكْتُمْ بِهِمَا لَنْ تَضِلُّوا؛ كِتَابَ اللَّهِ وَ عِتْرَتِي أَهْلَ بَيْتِي، وَ إِنَّهُمَا لَنْ يَفْتَرِقَا حَتَّى يَرِدَا عَلَيَّ الْحَوْضَ».

وَ أَطْلَلَ مَنْ سَلَكَ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ فِي تَأْوِيلِ الْخَبَرِ اعْتِرَاضَ الْخُصُومِ بِلَفْظِ «اقْتَدُوا» وَ أَنَّهُ خِطَابٌ لِلْجَمْعِ لَا يَسُوعُ تَوَجُّهُهُ إِلَى الْإِثْنَيْنِ، بَأَن قَال: لَيْسَ يُنْكَرُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: «اقْتَدُوا» مُتَوَجِّهًا إِلَى جَمِيعِ الْأُمَّةِ، وَ قَوْلُهُ: «مِنْ بَعْدِي أَبَا بَكْرٍ وَ عُمَرُ» نِدَاءٌ لَهُمَا عَلَى سَبِيلِ التَّخْصِصِ لَهُمَا؛ لِتَأْكِيدِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِمَا. وَ شَرَحَ هَذِهِ الْجُمْلَةَ مَوْجُودٌ فِي مَوَاضِعِهِ مِنَ الْكُتُبِ. (ج ٣، ص ٢١٣ - ٢١٦).

٤٣. قال الشريف المرتضى بعد أن أشار إلى إجمال حديث الاقتداء بأبي بكر و عمر:

و لهذا قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: إِنَّ سَبَبَ هَذَا الْخَبَرِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ كَانَ سَالِكًا بَعْضَ الطَّرِيقِ، وَ كَانَ أَبُو بَكْرٍ وَ عُمَرُ مُتَأَخِّرَيْنِ عَنْهُ جَائِئَيْنِ عَلَى عَقْبِهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ لِبَعْضِ مَنْ سَأَلَهُ عَنِ الطَّرِيقِ الَّذِي يَسْلُكُهُ فِي اتِّبَاعِهِ وَ اللَّحُوقِ بِهِ: «اقْتَدُوا بِاللَّذِينَ مِنْ بَعْدِي» وَ عَنَى بِسُلُوكِ الطَّرِيقِ، دُونَ غَيْرِهِ. (ج ٣، ص ٢٢٠).

٤٤. نقل الشريف المرتضى أجوبةً مطوّلةً للأصحاب جواباً لمن قال إِنَّ حَدِيثَ الْغَدِيرِ جَاءَ نَتِيجَةً مَلَا حَاةً وَ نَزَاعَ بَيْنِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ بَيْنِ زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ أَوْ ابْنِهِ أُسَامَةَ، وَ قَدْ أَعْرَضْنَا عَنْ ذِكْرِ هَذِهِ الْأُجُوبَةِ لِطَوَّلِهَا، فَرَاغَعَهَا فِي مَحَلِّهَا. (ج ٣، ص ٢٢٣ - ٢٢٦).

٤٥. ذكر الشريف المرتضى أنَّ الاستدلال باستخلاف أمير المؤمنين عليه السلام

على المدينة في غزوة تبوك لا تعلق له بحديث المنزلة، و أننا لا نعلم أحداً من الأصحاب قرن بينهما. (ج ٣، ص ٢٦٩، ٣٢٩).

٤٦. نقل الشريف المرتضى جوابين مطولين للأصحاب على مَنْ قال إنّ المراد بقول الرسول صَلَّى الله عليه و آله: «لا نبيّ بعدي» أنّ المراد به: «بعد نبوتي»، حيث ذهب الأصحاب إلى أنّ المراد: «بعد موتي»، فراجع: (ج ٣، ص ٢٨٢ - ٢٨٤).

و أشار في موضع آخر إلى أنّ أكثر الأصحاب ذهبوا إلى ذلك (ج ٣، ص ٢٨٨).
٤٧. ذكر الشريف المرتضى أنّ لفظ الإثبات في حديث المنزلة - أي قول الرسول صَلَّى الله عليه و آله: «أنت منّي بمنزلة هارون من موسى» - لا يدلّ بظاهره، لا على الحال، و لا المستقبل، فيجب أن يُرجع في ذلك إلى غير لفظ الإثبات. و لهذا رجع الأصحاب في تعلق لفظ الإثبات بالوفاة أو بالوفاة و الحياة معاً إلى لفظ الاستثناء الوارد في الحديث، أي قوله صَلَّى الله عليه و آله: «إلا أنّه لا نبيّ بعدي». (ج ٣، ص ٢٩٧).

٤٨. اعترض القاضي بأنّ منزلة الإمامة بعد موسى كانت ليشوع بن نون لا لهارون، فلو أراد النبيّ صَلَّى الله عليه و آله بحديث المنزلة الإمامة، لكان ينبغي أن يشبه منزلة أمير المؤمنين عليه السلام منه بمنزلة يشوع من موسى. و نقل الشريف المرتضى أربعة أجوبة للأصحاب على هذا الإشكال، فراجعها. (ج ٣، ص ٣٠٠ - ٣٠٢).

٤٩. استدلل بعض الأصحاب باستخلاف الرسول صَلَّى الله عليه و آله لأشخاص في حال غيبته بصورة مستمرة و مع اختلاف الأحوال، على ضرورة أن يستخلف بعد وفاته صَلَّى الله عليه و آله. (ج ٣، ص ٣٦٨ - ٣٦٩، ٣٧٢).

٥٠. نقل الشريف المرتضى رأي بعض الأصحاب في الحديث المنسوب إلى أمير المؤمنين عليه السلام: «ألا إنّ خير هذه الأمة بعد نبيّها أبو بكر و عمر»، فقال:
و قد قال قومٌ من أصحابنا: لو كان هذا الخبر صحيحاً لجاز أن يُحمَل على

أنه عليه السلام أراد به دَمَّ الجماعةِ التي خاطبها بذلك، و الإِزرَاءَ على اعتقادها؛ فكأنه قال: «ألا إِنَّ خَيْرَ هذه الأُمّةِ بعدَ نبيّها - في اعتقاداتها و على ما تَدَهَبُ إليه - فُلَانٌ و فُلَانٌ». و لهذا نَظَّأُرُ في الكتابِ و الاستعمالِ:

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَ انْظُرْ إِلَى إِلْهِكَ الَّذِي ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا﴾ و لَمْ يَكُنْ إِلَهَهُ عَلَى الْحَقِيقَةِ، بَلْ كَانَ كَذَلِكَ فِي اعتقاده.

و يَقُولُ أَحَدُنَا: «فُلَانٌ فَمِيهَ هذه الأُمّةِ، و زَيْدٌ شَاعِرُ هذا العَصْرِ» و هو لا يُرِيدُ إِلَّا أَنَّهُ كَذَلِكَ فِي اعتقادِ أَهْلِ العَصْرِ، دُونَ أَن يَكُونَ عَلَى الْحَقِيقَةِ بهذه الصفة....

و قَالَ أَيْضاً بَعْضُ أَصْحَابِنَا: مِمَّا يَدُلُّ عَلَى فَسَادِ هذا الخبرِ مَا يَتَضَمَّنُهُ لَفْظُهُ مِنَ الْخَلَلِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: «أَ لَا إِنَّ خَيْرَ هذه الأُمّةِ بعدَ نبيّها» يَقْتَضِي دُخُولَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ فِي الْكَلَامِ الْأَوَّلِ وَ تَحْتَ لَفْظَةِ الأُمّةِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَدْخُلْ لَمْ يَحْسُنِ اسْتِثْنَاؤُهُ. وَ مُحَالٌ دُخُولُهُ تَحْتَ لَفْظَةِ «الأُمّةِ»؛ لِأَنَّ الأُمّةَ مُضَافَةٌ إِلَيْهِ، فَكَيْفَ يَكُونُ مِنْهَا؟! وَ هذا يَقْتَضِي أَنَّهُ مِنْ أُمّةٍ نَفْسِهِ!!

و قَدْ دَفَعَ أَيْضاً أَصْحَابُنَا احْتِجَاجَ مَنْ احْتَجَّ بِهذا الخبرِ فِي التَّفْضِيلِ بِأَن قَالُوا: قَدْ يَتَكَلَّمُ الْمُتَكَلِّمُ بِمَا يَجْرِي هذا المَجْرَى، وَ هُوَ خَارِجٌ مِنْ جُمْلَةِ كَلَامِهِ وَ غَيْرُ دَاخِلٍ فِيهِ.

وَ اسْتَشْهَدُوا بِمَا رُوِيَ عَنِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ مِنْ قَوْلِهِ: «لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: إِنِّي خَيْرٌ مِنْ يُونُسَ بْنِ مَتَّى» مَعَ قَوْلِهِ: «أَنَا سَيِّدُ الْأَوَّلِينَ وَ الْآخِرِينَ» وَ مَعَ قَوْلِهِ: «أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ» وَ إِجْمَاعِ الأُمّةِ عَلَى أَنَّهُ أَفْضَلُ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، فَلَوْلَا أَنَّهُ خَارِجٌ مِنْ قَوْلِهِ: «لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ» لَكَانَ الْقَوْلُ مِنْهُ فَاسِداً.

وَ كَذَلِكَ رُوِيَ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ أَنَّهُ قَالَ: «أَبُو سُفْيَانَ بْنُ الْحَارِثِ خَيْرٌ

أهلي» وقال: «ما أَقَلَّتْ الغبراء ولا أَظَلَّتْ الخُضراءُ على ذي لهجةٍ أَصَدَقُ من أبي ذَرٍّ» وهو صَلَّى اللهُ عليه وآله خارجٌ من ذلك.
و قد يَحِلُّفُ الرجلُ أيضاً أن لا يُدْخِلَ دارَه أحدًا من الناس، وهو خارجٌ من يمينه.

و إذا كانَ عليه السلامُ خارجاً من الخبر، من حيثُ كانَ المُخاطَبُ به، لم يَدْخُلْ على التفضيلِ عليه. (ج ٣، ص ٤٤٥ - ٤٥٠).

٥١. نقل الشريف المرتضى رأي بعض متقدمي الأصحاب حول الحديث المنسوب إلى أمير المؤمنين عليه السلام بأنه تمنى أن يلقي الله بصحيفة عمر، فقال: «على أن في متقدمي أصحابنا من قال: إنما تمنى أن يلقي الله بصحيفته ليخاصمه بما فيها، ويحاكمه بما تضمنته. وقالوا أيضاً في ذلك وجهاً غير هذا معروفاً». (ج ٣، ص ٤٥٣).

٥٢. استدل قوم من الأصحاب بآية ابتلاء إبراهيم عليه السلام على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام. (ج ٣، ص ٤٩١).

٥٣. ذهب أكثر الأصحاب إلى أن الفضل في النسب هو إحدى جهات الفضل، فلا يجوز أن يُقدَّم المفضول في شيء منه على الفاضل. (ج ٤، ص ١٠٢).

٥٤. ذهب الكثير من الأصحاب إلى أن تعظيم النبي صَلَّى اللهُ عليه وآله لأبي بكر و عمر لم يكن على وجه التقية، بل كان على ما يقتضيه ظاهر حالهما. (ج ٤، ص ١٩٥).
٥٥. قال الشريف المرتضى:

و في أصحابنا من يذهبُ إلى أن الظالمين متى غلبوا على الدارِ وقهروا ولم يَمَكَّنِ المؤمنينُ من الخروجِ من أحكامهم جازَ له أن يَطأَ سَبِيلَهُمْ، ويُجْري أحكامهم مع الغلبةِ والقهرِ مَجْرى أحكامِ المُحقِّينَ فيما يَرْجِعُ إلى المحكومِ عليه، وإن كانَ فيما يَرْجِعُ إلى الحاكمِ مُعاقباً أَيْماً. (ج ٤، ص ٢٢٢).

٥٦. ذكر الشريف المرتضى أن الأصحاب أوردوا أدلة على إثبات النص وإبطال الاختيار، فجمعوا ما بين الأدلة القوية والضعيفة، وقام بتبرير ذلك، حيث قال:

و قد بَيَّنَّا ما نَعْتَمِدُهُ في هذا الباب، و نَصَرْنَاهُ فيما تَقَدَّمَ مِنَ الكُتَابِ بِأَدَلَّتِهِ، و أَوْرَدْنَا الجَوَابَ عَمَّا يَرِدُ عَلَيْهِ، و ما عَدَا ذَلِكَ فَهُوَ غَيْرُ مُعْتَمَدٍ، و لا دَالٌّ عَلَى ما ذَكَرَهُ صاحبُ الكُتَابِ و غَيْرُهُ. و مَنْ أَوْرَدَهُ مِنْ أَصْحَابِنَا فَإِنَّمَا قَرَّبَ بِإِيرَادِهِ، و لَمْ يُرِدِ التَّحْقِيقَ. و لَيْسَ ذَلِكَ بِعَيْبٍ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَغَرِّ الْمُصَنِّفُونَ مِنْ الْجَمْعِ بَيْنَ الْمُقَرَّبِ و الْمُحَقَّقِ. و صاحبُ الكُتَابِ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَمَّا تَنَبَّعَ هُوَ أَدْلَةُ الْمُوَحِّدِينَ عَلَى التَّوْحِيدِ فِي بَعْضِ كُتُبِهِ، لَمْ يُصَحِّحْ مِنْهَا إِلَّا دَلِيلَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً، و طَعَنَ عَلَى الْبَاقِي و زَيَّفَهُ؛ فَإِنْ كَانَ عَلَى أَصْحَابِنَا عَيْبٌ بِأَن ذَكَرُوا فِي فَسَادِ الْاِخْتِيَارِ شَيْئاً لَا يَلْزَمُ عِنْدَ التَّحْقِيقِ و التَّفْتِيشِ، فَهَذَا الْعَيْبُ لَا زَمَ لْخُصُومِهِمْ فيما هو أَعْظَمُ مِنْ بَابِ الْاِخْتِيَارِ و أَفْخَمُ. (ج ٤، ص ٢٣١).

٥٧. قال الشريف المرتضى: «ليس جميع أصحابنا القائلين بالنص يذهبون إلى الموافاة، وإلى أن من مات على كفره لا يجوز أن يتقدم منه الإيمان». (ج ٤، ص ٢٤٤).

٥٨. نقل الشريف المرتضى جواب الشيعة حول ما قيل من أن إسلام أمير المؤمنين عليه السلام لم يكن عن معرفة و يقين و ذلك لصغر سنه، فقال:

و قد أَجَابَتِ الشَّيْعَةُ عَنْ هَذِهِ الشُّبْهَةِ، و بَيَّنَّتْ أَنَّ الْأَمْرَ فِي سُنَّتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ بِخِلَافِ مَا ظَنَّهُ الْأَعْدَاءُ، و أَنَّهُ كَانَ فِي تِلْكَ الْحَالِ مِمَّنْ يَتَنَاوَلُهُ التَّكْلِيفُ، و تَصِحُّ مِنْهُ الْمَعَارِفُ؛ و بَيَّنَّتْ ذَلِكَ بِالرُّجُوعِ إِلَى تَارِيخِ وَفَاتِهِ و مَبْلَغِ سِنِّهِ عِنْدَهَا، و أَنَّ اعْتِبَارَ ذَلِكَ يَشْهَدُ بِأَنَّ سُنَّتَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ تَكُنْ فِي ابْتِدَاءِ الدَّعْوَةِ صَغِيرَةً بَحِيثٌ لَا يَصِحُّ مَعَهَا الْمَعْرِفَةُ، و أَوْضَحُوا ذَلِكَ بِتَمْذُّجِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي مَقَامٍ بَعْدَ مَقَامٍ، و مَقَالٍ بَعْدَ مَقَالٍ، و افْتِخَارِهِ بِأَنَّهُ أَسْبَقَ النَّاسَ إِسْلَاماً، و إِيرَادِهِ ذَلِكَ بِالْأَفَاطِ مُخْتَلِفَةٍ؛ كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «اللَّهُمَّ، إِنِّي لَا

أَعْرِفُ عَبْدًا عَبْدَكَ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ قَبْلِي، غَيْرَ نَبِيِّهَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ»،
وَقَوْلُهُ «أَنَا أَوَّلُ مَنْ صَلَّى» وَقَوْلُهُ لَمَّا شَاجَرَهُ عُثْمَانُ وَقَالَ لَهُ: أَبُو بَكْرٍ وَ عُمَرُ
خَيْرٌ مِنْكَ، فَقَالَ: «أَنَا خَيْرٌ مِنْكَ وَ مِنْهُمَا؛ عَبَدْتُ اللَّهَ قَبْلَهُمَا، وَ عَبَدْتُهُ
بَعْدَهُمَا» وَ قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ لِفَاطِمَةَ: «رَوَّجْتُكَ أَقْدَمَهُمْ سِلْمًا،
وَ أَوْسَعَهُمْ عِلْمًا» إِلَى غَيْرِ هَذَا مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ إِيْمَانَهُ إِيْمَانُ الْبَالِغِينَ
الْعَارِفِينَ؛ وَ لَوْلَا ذَلِكَ لَمَا تَمَدَّحَ بِهِ وَافْتَحَرَ لَهُ. (ج ٤، ص ٢٦٠ - ٢٦٢).

٥٩. قال الشريف المرتضى حول مسألة إنفاق أبي بكر:

وَ قَدْ بَيَّنَّ أَصْحَابُنَا فِي الْكَلَامِ عَلَى نَفَقَةِ أَبِي بَكْرٍ وَ ادِّعَاءِ يَسَارِهِ، أَنَّهُ كَانَ
مُمْلِقًا غَيْرَ مُوسِرٍ؛ وَ دَلُّوا عَلَى ذَلِكَ مِنْ حَالِهِ بِأَشْيَاءَ:
مِنْهَا: أَنَّهُ كَانَ يُعَلِّمُ النَّاسَ وَ يَأْخُذُ الْأَجَرَ عَلَى تَعْلِيمِهِ، وَ لَيْسَ هَذَا صَنِيعَ
الْمُوسِرِينَ.

وَ مِنْهَا: أَنَّهُ كَانَ يَخِيطُ الثِّيَابَ وَ يَبِيعُهَا.

وَ مِنْهَا: أَنَّ أَبَاهُ كَانَ مَعْرُوفًا بِالْمَسْكِنَةِ وَ الْفَقْرِ، وَ أَنَّهُ كَانَ يُنَادِي فِي كُلِّ يَوْمٍ
عَلَى مَائِدَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جُدْعَانَ بِأَجْرِ طَفِيفٍ؛ فَلَوْ كَانَ أَبُو بَكْرٍ غَنِيًّا لَكَفَى
أَبَاهُ. (ج ٤، ص ٢٦٧ - ٢٦٨).

٦٠. قال الشريف المرتضى حول ما قيل من أَنَّ أَبَا بَكْرٍ صَارَ أَمِيرَ مَوْسِمِ الْحَجِّ
عِنْدَمَا عَزَلَ عَنِ بَرَاءَةِ:

لَأنَّ أَصْحَابَنَا يَقُولُونَ: إِنَّهُ لَمَّا عَزَلَ عَنِ أَدَاءِ سُورَةِ بَرَاءَةِ عَزَلَ عَنِ إِمَارَةِ
الْمَوْسِمِ، وَ حَجَّ وَ هُوَ غَيْرُ أَمِيرٍ. وَ أَظُنُّ أَنَّ فِيهِمْ مَنْ يَقُولُ: إِنَّهُ بَعْدَ عَوْدِهِ إِلَى
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ - الَّذِي لَمْ يُخْتَلَفْ فِيهِ - لَمْ يَرْجِعْ إِلَى الْمَوْسِمِ.
(ج ٤، ص ٢٧٥).

كما روى الأصحاب أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ هُوَ أَمِيرَ الْمَوْسِمِ فِي ذَلِكَ

العام، وأن أبا بكر عُزل عن الأمرين. (ج ٤، ص ٥٠٩ - ٥١٠).

٦١. إن أحد ما تأول الأصحاب به حديث: «نحن معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة» هو أنه لا يورث ما تركه للصدقة (ج ٤، ص ٣٦٨).

٦٢. ذكر الشريف المرتضى أن من لم يسلم من أصحابنا بأن النبي صلى الله عليه وآله استخلف أبا بكر، ولا أمراً واحداً باستخلافه على جملة ولا تفصيل، يورد الطعن التالي، وهو: لِمَ سَمِيَ «خليفة رسول الله» مع أن رسول الله صلى الله عليه وآله عليه وآله لم يستخلفه؟ (ج ٤، ص ٥٣٥).

٦٣. قال الشريف المرتضى حول قصة الشهادة على المغيرة بالزنا:

وقد كان بعض أصحابنا يقول في قصة المغيرة شيئاً طيباً، وهو مُعْتَمَدٌ في بابِ الْحُجَّةِ؛ كَانَ يَقُولُ: إِنَّ زِيَاداً إِنَّمَا امْتَنَعَ مِنَ التَّصْرِيحِ بِالشَّهَادَةِ الْمَطْلُوبَةِ فِي الزَّنَى، وَقد شَهِدَ أَنَّهُ شَاهِدُهُ بَيْنَ شُعْبَةَ الْأَرْبَعِ، وَسَمِعَ نَفْساً عَالِياً، فَقَدَّ صَحَّ عَلَى الْمَغِيرَةِ بِشَهَادَةِ الْأَرْبَعِ جُلُوسُهُ مِنْهَا مَجْلِسَ الْفَاحِشَةِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ مُقَدِّمَاتِ الزَّنَى وَأَسْبَابِهِ، فَأَلَّا ضَمَّ [عُمَرُ] إِلَى جَلَدِ الثَّلَاثَةِ تَعْزِيرَ هَذَا الَّذِي قَدْ صَحَّ عِنْدَهُ بِشَهَادَةِ الْأَرْبَعِ مَا صَحَّ مِنَ الْفَاحِشَةِ؛ تَعْرِيكَ أُذُنٍ أَوْ مَا يَجْرِي مَجْرَاهُ مِنْ خَفِيفِ التَّعْزِيرِ وَيَسِيرِهِ؟! وَهَلْ فِي الْعُدُولِ عَنْ ذَلِكَ - حَتَّى كَفَّ عَنْ لُومِهِ وَتَوْبِيخِهِ وَالاسْتِخْفَافِ بِهِ - إِلَّا مَا ذَكَرُوهُ مِنَ السَّبَبِ الَّذِي يَشْهَدُ الْحَالُ بِهِ؟! (ج ٥، ص ٥٥ - ٥٦).

٦٤. نقل الشريف المرتضى عن بعض الأصحاب سبب دخول أمير المؤمنين عليه السلام في الشورى، فقال:

و في أصحابنا القائلين بالنص من يقول: إنه عليه السلام إنما دخل في الشورى لتجوزيه أن ينال الأمر منها، و عليه أن يتوصل إلى ما يلزمه القيام به بكل وجه يظن أنه يوصل إليه. (ج ٥، ص ٩٨).

٦٥. أشار الشريف المرتضى إلى أنَّ بعض الأصحاب كانوا يذهبون إلى أنَّ الزبير رجَعَ عن الحرب بعد تذكير أمير المؤمنين عليه السلام له بقول الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وجعلوا ذلك ذريعة إلى القول بتوبته. (ج ٥، ص ٣٤٩).

الأعمال التي دارت حول الشافي

تقدّم أنَّ العلماء أولوا اهتماماً خاصاً بكتاب الشافي، فقاموا بالنقل منه و الإرجاع إليه في كتبهم على مرّ القرون، وإضافة إلى ذلك فقد تنوّعت الأعمال التي دارت حول الكتاب، من تلخيصٍ وتحشيةٍ وتعليقٍ، و حتّى ردّ، وهذا يدلّ على أهميّة الكتاب، و وقوعه محلاًّ للاهتمام حتّى عند المخالفين، فإن الردّ على كتاب يدلّ على أهمّيّته و خطورته لدى الطرف المقابل.

و فيما يلي استعراض الأعمال التي دارت حول الشافي بوجوهها المختلفة:

١. نقض الشافي، لأبي الحسين البصري المعتزلي (ت ٤٣٦هـ).^١

كتب هذا النقض في حياة الشريف المرتضى، فقد كان معاصراً له. و يبدو أنَّ أهميّة الشافي و خطورته و جدّيّة إشكالاته حدت بالبصري إلى أن يكتب نقضاً عليه. و هذا النقض مفقود.

٢. الردّ على أبي الحسين البصري في نقض الشافي، لأبي يعلى سَلار بن عبد العزيز الديلمي (ت ٤٤٨هـ).^٢ قام فيه بالردّ على ما ذكره أبو الحسين البصري من إشكالات و ردود على الشافي. و يقال إنّ الشريف المرتضى نفسه أمر سَلاراً بنقض نقض الشافي^٣. و هذا النقض مفقود أيضاً.

٣. تلخيص الشافي، للشيخ الطوسي (ت ٤٦٠هـ). و تقدّم البحث عنه في الفصل الثالث من هذه المقدّمة.

١. طبقات المعتزلة، ص ١١٩.

٢. معالم العلماء، ص ١٦٩.

٣. الفوائد الرجالية، ج ٣، ص ١١.

٤. المحيط بالإمامة. قام علي بن الحسين بن محمد الديلمي الزيدي (ق ٥) في كتابه المحيط بالإمامة بمناقشة بعض آراء الشريف المرتضى المطروحة في الشافعي، مثل أفضلية الإمام^١، وبيان أنَّ القرآن بحاجة إلى مبيِّن^٢، ووجوب أن يكون الإمام عالماً بجميع الأحكام^٣.

كما نقل ثلاث روايات عن الواقدي مذكورة بعينها و بنفس الترتيب في الشافعي، فلعله استفادها منه^٤.

و لم يلتزم المؤلف بنقل نص كلام الشريف المرتضى، بل اكتفى عادةً بالنقل بالمضمون. وكل هذا يدلُّ على وقوع الشافعي بأيدي الزيدية، واهتمامهم بالردِّ عليه، وربما الاستفادة منه.

٥. شرح نهج البلاغة. لقد تعرَّض ابن أبي الحديد المعتزلي (ت ٦٥٦هـ) في شرحه على نهج البلاغة إلى حجم كبير من إشكالات الشريف المرتضى على القاضي، فقام بنقد ما ذكره الشريف المرتضى وردَّ عليه، لكن مع الحفاظ الكامل على أخلاق البحث، واحترام الشريف المرتضى وتبجيله.

ولا نعلم هل كان ابن أبي الحديد يعتمد في نقده على ما كتبه أبو الحسين البصري (ت ٤٣٦هـ) من ردِّ على الشافعي، فإنَّ ردَّ الأخير ليس بحوزتنا حتَّى نحكم بذلك، لكنّه غير مستبعد، خاصّة و أنّه من المحتمل أنَّ نسخة ردِّ البصري كانت ما زالت موجودة في عصر ابن أبي الحديد، فقد قال أحد علماء الإمامية المعاصرين لابن أبي الحديد و هو السيّد أحمد بن طاووس (ت ٦٧٣هـ) في مقدّمة

١. المحيط بالإمامة (مخطوط)، ج ١، ص ٥٥، و قارن مع الشافعي، ج ٢، ص ٤١-٤٢.

٢. المصدر، ج ١، ص ١٠١، و قارن مع الشافعي، ج ١، ص ٣٠٢-٣٠٤.

٣. المصدر، ج ١، ص ١٢٨، و قارن مع الشافعي، ج ٢، ص ١٥، ١٧-١٨.

٤. المصدر، ج ١، ص ١٢٤، و قارن مع الشافعي، ج ٤، ص ٣١٢-٣١٢.

ردّه على العثمانية للجاحظ:

إنّه عرض لي مع صاحب الرسالة [أي الرسالة العثمانية] نوع كلفةٍ قد لا يحصل مثلها لنقض نقض كتاب المشجر مع عظماء المعتزلة، كالجبائي وأعيان من جماعته، و أبي الحسين البصري في الردّ على السيّد الشريف المرتضى - وهو الحاذق المبرّز في صناعته - إذ هاتيك المباحث يجتمع لها العقل فيصادمها صدام الكتاب، و يصارمها صرام فوارس المقانب، و هذه المباحث مهيئة...^١.

فقد يظهر من هذه العبارة أنّ ردّ البصري كان موجوداً في ذلك العصر. ثم إنّ أهمّ المواطن التي قام ابن أبي الحديد بمناقشتها هي المطاعن الموجّهة إلى الخلفاء الثلاثة، لكنّه فرّق بين عثمان من جهة، و أبي بكر و عمر من جهةٍ أخرى، فقد نقل بالتفصيل ما ذكره القاضي من دفاع عن المطاعن الموجّهة إلى عثمان، و جواب الشريف المرتضى عليها^٢، ثمّ اكتفى بالردّ على الشريف المرتضى برّد إجمالي، و أحال تفصيل الجواب إلى الكتب المطوّلة لأصحابه^٣.

و لكن عندما تعرّض إلى مطاعن أبي بكر و عمر، لم يكتفِ بنقل دفاع القاضي و إشكالات الشريف المرتضى، بل قام بمناقشة تلك الإشكالات بالتفصيل^٤.

و لم يمكنّا هنا التعرّض لجواب إشكالات ابن أبي الحديد على الشريف المرتضى، و ذلك لأنّه كان سيؤدّي بنا إلى تطويل الكلام بما لا يتناسب مع هذه المقدّمة، و لكن نكتفي بنقل كلامٍ له استوفّقنا، و كان مبعثاً لنا على الدهشة، فقد ذكر -

١. بناء المقالة الفاطمية، ص ٥٧.

٢. شرح نهج البلاغة، ج ٣، ص ١١ - ٦٨.

٣. المصدر، ص ٦٨ - ٦٩.

٤. راجع مطاعن أبي بكر في: شرح نهج البلاغة، ج ١٧، ص ١٥٤ - ٢٢٥؛ و مطاعن عمر في: شرح نهج

البلاغة، ج ١٢، ص ١٩٥ - ٢٨٩.

عند كلامه حول موقف عمر بعد وفاة الرسول صَلَّى الله عليه وآله، وإنكاره لموته مع ظهور موته وقيام القرائن الواضحة على ذلك - كلاماً غريباً فيه شيء من السخرية، حيث قال:

و اعلم أن أول من سنّ لأهل الغيبة من الشيعة القول بأن الإمام لم يموت ولم يقتل، وإن كان في الظاهر وفي رأى العين قد قتل أو مات، إنما هو عمر، ولقد كان يجب على المرتضى وطائفته أن يشكروه على ما أسس لهم من هذا الاعتقاد^١.

وليت شعري متى اعتقد الشيعة - الذين منهم الشريف المرتضى - بغيبة إمام كان في الظاهر وفي رأى العين قد قتل أو مات؟! وإنما الخلاف مع المخالفين لإمامة الإمام المهدي عليه السلام وغيبته يدور حول ولادته وعدمها، لا حول قتله وموته. وهذا من عجائب كلام أبي الحديد!

نعم، هذا الكلام ينطبق على الواقعة من الشيعة الذين اعتقدوا بغيبة الإمام موسى بن جعفر عليهما السلام، مع كونه قد قتل ومات في رأى العين، والشريف المرتضى ليس من هذه الفرقة، وهو بريء منهم، فكيف يشكر عمر على أمر لا يؤمن به من الأساس!!!

وعلى أي حال، فإن مقدار ما تعرّض له ابن أبي الحديد لكتاب الشافعي قد يستوعب مجلداً كاملاً من شرحه. وقد نقل الكثير من نصوص الشافعي، حتى قد استُعين في هذا التحقيق الجديد للشافعي بشرح نهج البلاغة، واعتُبر إحدى النسخ المعتمدة في التحقيق.

٦. ارتشاف الصافي من سلاف الشافعي (مخطوط)، للسيد بهاء الدين محمد بن محمد باقر الحسيني المختاري النائيني (كان حياً سنة ١١٣٠هـ). اختصر فيه مطالب

الشافي بحذف المطالب المكررة والزائدة، و لم يتصرف بالأصل، و أمّا تعليقاته فكان يضيفها إلى الهامش كي لا يتصرف بالمتن. و أشار إلى كلام القاضي بالرمز «ق»، و إلى جواب الشريف المرتضى بالرمز «ج»، لكنه لم يلتزم دائماً بوضع هذين الرمزين إلا في بدايات الكتاب و شيء يسير من أواخر المخطوطة التي بأيدينا، لكنه ترك فراغاً في الأماكن التي لم يضع فيها الرمزين، لعله كان يريد أن يملأها فيما بعد، لكنه لم يوفق لذلك.

و قد قام السيد بهاء الدين محمد الحسيني في مقدمة كتابه بالتعريف بما قام به حيث قال متحدّثاً عن كتاب الشافي:

فإن مؤلفه السيد السند الأجل، الأيد المؤيد الأفضل، لسان الشيعة، و برهان الشريعة، حجة الإسلام، و علم الأعلام، علم الهدى، قمر الدجى، سلالة آل الرسول، قرّة عين التول، سيف الله المنتضى، السيد عليّ بن الحسين المرتضى، رضي الله عنه و أرضاه، و زاد على منتهى رضاه، قد بذل جهده فيه، في ما يُثبت و ينفيه^١، و بالغ فيبلغ الغاية، و انتهى إلى منتهى النهاية. إلا أنه يشتمل على تكريرات و زوائد، و تطويلات غرقت فيها ما فيه من الفوائد، و لذلك لا ينتفع منه إلا واحد بعد واحد، و لا تنتظم فرائده لكلّ واحد، فإنّ التطويل يُملُّ بعض الأفهام، و يُخلُّ ببعض الإفهام، و إذا ابتلي الناظر بالتكرير أهّمّه فهم (كذا).

فصرفتُ همّتي نحو اختصاره، و تلخيص فوائده بتقصاره، بحذف الزوائد، و قصر الفوائد، و ترك المعارضات اللفظية، و المناقشات الأجنبية، مقتصرّاً على المقاصد، و تقريبها إلى القاصد، مصدراً بقل قول القاضي الجهول،

١. جاء في المخطوطة: «في تشييد ما يُثبت و ينفيه» لكن شُطب على كلمة «تشييد».

تعبيراً عن جهول بمجهول، وبالجواب قول صاحب الكتاب.^١
ثم اختصرت في الرسم والرقم، واكتفيت عن اللفظين بحرقي القاف
والجيم، ولم أزد على كلامه؛ حفظاً لمزاجه المعتدل عن بارد كلامي،
وصوناً لمرامه المتصل عن الفصل برامي، فإن ناسب المزيد، وأردت أن
أزيد، ذكرت الزوائد في الحواشي، لتكون للأصل كالمُزَيْن الواشي؛ جمعاً
بين الاختصار والاعتبار، وتحريزاً عن الفوات والانتشار، وربما أزيد كلمة
أو كلاماً على كلامه؛ دفعاً عنه، وإصلاحاً لمرامه، وسميته: ارتشاف الصافي
من سلاف الشافي.

ثم إن النسخة الوحيدة الموجودة لهذا المختصر هي نسخة بخط المؤلف كما
نص على ذلك المحقق الطهراني^٢، وهي محفوظة في مكتبة السيد المرعشي
النجفي، وتحمل الرقم: ٤٠٤، وتحتوي على ٨٦ ورقة، في كل صفحة ٢٥ سطراً،
وهي بلا تاريخ^٣.

أول النسخة: «الحمد لله الذي رفع علياً مكاناً علياً، وارتضاه لنبيه وصياً، ولنفسه
ولياً، أسماه (كذا) إلى ما قرّبه وقرّبه نجياً، فسمّاه باسمه ولم يجعل له من قبل سميّاً».
وأما آخرها فقد سقط منها عدد غير معلوم من الصفحات، فهي تنتهي عند قوله:
«و قال الأخطل:

فأصبحت مولاه من الناس بعده وأحرى قريش أن تُهاب وتُحمدا
وقال أيضاً في بني أمية:
أعطاكم الله جِداً تنصرون به لا جِداً إلا صغير بعدُ محتقر
لم تأشروا فيه».

١. يعني به الشريف المرتضى.

٢. الذريعة، ج ٤، ص ٤٢٣.

٣. فهرس مخطوطات مكتبة السيد المرعشي النجفي، ج ٢، ص ٥.

وهكذا تنقطع النسخة، و يبقى البيت الأخير ناقصاً بسبب سقوط صفحات كثيرة، فإنّ هذا الموضوع الذي تنتهي به المخطوطة يساوي ما يقارب نصف الشافي، و أمّا النصف الآخر فقد سقط.

و نحن نحتمل أنّ المؤلّف قد وُفق لإكمال الكتاب ولكن النصف الثاني قد سقط من المخطوطة، و ذلك لأنّه جاء على غلافها ما يلي: «فهرست ما في هذه المجموعة: ارتشاف الصافي من سلاف الشافي، و كتاب في أنساب العلويين، و كان المؤلّف من علماء المائة السادسة»^١. و يظهر من هذه العبارة أنّ كتاب الارتشاف كان كاملاً، و إلّا لو كان ناقصاً لكان أُشير إلى ذلك.

٧. صفوة الصافي من رغبة الشافي، للسيد بهاء الدين محمّد الحسيني المختاري أيضاً. و هو تلخيص آخر للشافي، لكنّه أخصر من الارتشاف، فقد اقتصر فيه على أصول مقاصد الشافي، من دون تصريحٍ باعتراض و جواب القاضي و الشريف المرتضى. و نسخة هذا التلخيص محفوظة كذلك في مكتبة السيّد المرعشي، و هي بخطّ المؤلّف أيضاً، كما جاء في رسالة كتبها السيّد المرعشي إلى المحقّق صاحب الذريعة^٢.

و قد جاء في أعلى صفحة الغلاف من نسخة كتاب الارتشاف المتقدّم الذكر عبارة للمؤلّف قد سقط شيءٌ من أوائلها و أواسطها بسبب أعمال ترميم المخطوطة، و لكن بقي منها مطالب مفهومة، أشار فيها المؤلّف إلى كتابه صفوة الصافي، حيث قال:

... أن أكتب كتاباً آخر أخصر من الارتشاف، مشتمل على أصول مقاصد الشافي و دلائله، و بعض شبه الخصوم، من غير ...^٣ و القاضي؛ ليكون متناً

١. لكن نصف كتاب الارتشاف، و كلّ الكتاب الذي في أنساب العلويين قد سقطا من هذه المجموعة.

٢. الذريعة، ج ٤، ص ٢٣٤.

٣. يوجد هنا سقط لعله بمقدار أربع أو خمس كلمات.

وجيزاً، وأسَمِيَه ب: صفوة الصافي من رغبة الشافي. والله المستعان.

و لكن لا توجد هناك نسخة معروفة لهذا المختصر، وحتّى فهارس مكتبة السيّد المرعشي خالية منه، إلّا أنّ السيّد المرعشي صرّح كما تقدّم بأنّها موجودة عنده، و الظاهر أنّها لم تُفهرس بعد. على أمل أن تتم فهرستها و التعرّف عليها.

٨. الحاشية الأولى لرئيس العلماء المولى حسين التبريزي (الظاهر أنّه كان حيّاً سنة ١١٣٢هـ)، كتب ثلاث حواشٍ على الشافي على غاية التحقيق و التدقيق^١.

٩. الحاشية الثانية له.

١٠. الحاشية الثالثة له أيضاً.

١١. حاشية المولى محمّد رفيع بن فرج الله الجيلاني (ت بعد ١١٦٠هـ)^٢.

١٢. حاشية على أوائل الشافي للمولى محمّد شفيع بن المولى محمّد عليّ بن أحمد بن كمال الدين حسين الإسترآبادي، و هو سبط الشيخ الملام محمّد تقي المجلسي^٣. و قد طبعت هذه الحاشية في هامش هذا التحقيق من الشافي.

١٣. حاشية غير معلومة المؤلف، لكن أكثرها تحمل الرمز (ح - س) و كلّ هذه الحواشي توجد في مخطوطة مكتبة جامعة طهران، برقم ٥١٨. و قد طبعت هذه الحواشي في هامش هذا التحقيق الجديد من الشافي و رُمز إلى نسختها بالرمز: «م».

رسائل جامعيّة حول الشافي

١. بررسي تطبيقي ادله عقلي و نقلي امامت از ديدگاه سيد مرتضى (الشافعي في الإمامة)؛ [= دراسة مقارنة للأدلة العقلية و النقلية على الإمامة من منظار الشريف

١. الذريعة، ج ٦، ص ١٠٤؛ أعيان الشيعة، ج ٥، ص ٤٦٣.

٢. الذريعة، ج ٤، ص ١٠٤.

٣. المصدر، ص ١٠٧.

المرتضى في كتابه الشافي في الإمامة، سميّة الخليلي الآشتياني، كَلِيَّةُ علوم الحديث في طهران، سنة ١٣٨٥ ش.

٢. مطالعة تطبيقي ديدگاه سيد مرتضى و قاضي عبد الجبار در مسأله امامت با محوريت كتاب الشافي و المغني [= قراءة مقارنة لأراء الشريف المرتضى و القاضي عبد الجبار في مسألة الإمامة، في كتاب الشافي و المغني، رضا سعيدي بور، رسالة السطح الرابع في الحوزة العلمية، ١٣٩٢ ش.

٣. امامت از نظر سيد مرتضى و قاضي عبد الجبار [= الإمامة من منظار السيد المرتضى و القاضي عبد الجبار، السيد إبراهيم الصابري، الجامعة الرضوية للعلوم الإسلامية، ١٣٨٢ ش.

٤. حقيقت امامت و اوصاف امام از منظر قاضي عبد الجبار و سيد مرتضى [= حقيقة الإمامة و أوصاف الإمام من منظار القاضي عبد الجبار و السيد المرتضى، علي أصغر حديدي، جامعة المعارف الإسلامية، ١٣٩٣ ش.

٥. معجزه از ديدگاه سه مكتب كلامي ناظر بر آراء عبد الجبار معتزلي، شهرستاني و سيد مرتضى [= المعجزة من منظار ثلاث مدارس كلامية، من خلال التركيز على آراء عبد الجبار المعتزلي و الشهرستاني و السيد المرتضى، زهرا درويشي قنبر، جامعة العلامة الطباطبائي، ١٣٨٩ ش.

٦. مقايسه عقل كلامي و فلسفي بر بحث مبدأ شناسي از نظر سيد مرتضى، قاضي عبد الجبار، و محقق طوسي [= مقارنة العقل الكلامي و الفلسفي في بحث معرفة المبدأ من منظار السيد المرتضى و القاضي عبد الجبار و المحقق الطوسي، مصطفى سلطاني، جامعة باقر العلوم عليه السلام، ١٣٩١ ش.

٧. نقش عقل و فهم در تبين آموزه هاي ديني، بررسي تطبيقي قاضي عبد الجبار و سيد مرتضى [= دور العقل في تبين العقائد الدينية، دراسة مقارنة بين القاضي عبد

الجبار والسيد المرتضى]، علي هاشم، مؤسسة الإمام الخميني، ١٣٩٣ ش.

٨. نقد و بررسی تبیین عقلانی ضرورت امامت عامه از دیدگاه فلاسفه: فارابی و ملا صدرا، و متکلمان: سید مرتضی، شیخ مفید، شیخ طوسی [= نقد و دراسة التبیین العقلي لوجوب الإمامة العامة من منظار الفلاسفة: الفارابي و الملا صدرا، و المتکلمین: السيد المرتضی، و الشيخ المفید، و الشيخ الطوسی]، محمد صادق علي بور، مؤسسة الإمام الخميني، ١٣٨٩ ش.

٩. مسألة الإمامة في مذهب الشيعة الإمامية. دراسة مقارنة في نظرية الإمامة عند الشريف المرتضى و القاضي عبد الجبار، علي بلوط، جامعة القديس يوسف، كلية الآداب و العلوم الإنسانية، بيروت.

١٠. نظرية الإمامة عند الشريف المرتضى. دراسة مقارنة، ضياء عبد الحسين عبد المياحي، كلية الآداب في الجامعة المستنصرية، ١٤٣٤ هـ.

طبقات الشافعي

طبع الشافعي مرتين:

١. طبعة حجرية مع تلخيص الشافعي، في طهران سنة ١٣٠١ هـ.

٢. طبعة محققة في أربعة أجزاء، طبعت في بيروت سنة ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٦ م بتحقيق السيد عبد الزهراء الحسيني الخطيب (كتب مقدمة التحقيق في دمشق سنة ١٤٠٤ هـ)، و مراجعة السيد فاضل الميلاتي.

و قام المحقق بمقابلة الأجزاء الثلاثة الأولى مع الطبعة الحجرية و مخطوطة واحدة محفوظة في مكتبة السيد المرعشي، يرجع تاريخها إلى سنة ١١٠١ هـ، و ذلك لعدم توفر مخطوطات أخرى لديه في البداية، و بعد ذلك تمكّن من العثور على أربع مخطوطات أخرى، فقابلها مع الجزء الرابع و الأخير من الشافعي فقط، و لم يتمكّن من مقابلتها مع الأجزاء الأخرى، بسبب إرساله تلك الأجزاء إلى من يقدمها للنشر.

و قد أعيدت طباعة هذا التحقيق بالأؤفسييت في طهران - مؤسسه الإمام الصادق عليه السلام سنة ١٤١٠هـ، و في قم - مؤسسه المفيد سنة ١٤١٠هـ، و تكرر نشره من قبل ناشرين آخرين، كما طبع أخيراً في بيروت من قبل مؤسسه التاريخ العربى في ضمن موسوعة الشريف المرتضى، الأجزاء (٦، ٧، ٨، ٩) سنة ١٤٣٣هـ / ٢٠١٢م.

وصية الشريف المرتضى لقارئ كتابه

مما يميز أصحاب المدارس و الأفكار الكبيرة عن غيرهم هو تمتعهم بقدر كبير من الثقة بالنفس و الاعتداد بها؛ و ذلك يرجع إلى اتباعهم الدليل و البرهان، و عدم تعويلهم على الظنون و الأوهام و الاحتمالات، فهم يتبعون الدليل أينما وجههم، لا يميلون عنه، و لا يتجاهلونه.

و قد منحهم هذا التوجه صفة الإنصاف و التسليم أمام الدليل مهما كان، و نبذ تقليد الآخرين و السير ورائهم لا على هدى، و لذلك يقوم أمثال هؤلاء الأشخاص بتشجيع اتباعهم و من يقرأ أفكارهم على عدم الإيمان بكل ما يقولون من دون معرفة الدليل على ذلك.

و قد كان الشريف المرتضى أحد أبرز هذه الشخصيات، فقد أقسم على قارئ كتابه الشافى بأن لا يقبل كل ما جاء فيه من نظريات و آراء من دون ملاحظة الدليل على ذلك، فقد قال في خاتمة الكتاب:

و نحن الآن قاطعون كتابنا هذا على هذا الموضوع؛ لوفائنا بما شرطناه و قصدناه، و لم نأل جهداً و تحرياً للحق فيما اشتمل عليه هذا الكتاب من كلامنا، بحسب ما بلغته أفهامنا، و اتسعت له طاقتنا.

و نحن نقسم على من تصفحه و تأمله أن لا يقلدنا في شيء منه، و أن لا يعتد في شيء مما ذكرناه إلا ما صح في نفسه بالحجة، و قامت عليه عنده الأدلة.

و قد كَرَّرَ هذه الوصية في خاتمة كتاب آخر من كتبه و هو كتاب الذخيرة، حيث قال:

و نقسم بالله تعالى على مَنْ تأمله أن لا يقلدنا في شيءٍ من مذاهبه أو أدلته،
و يُحسن الظنَّ بنا، فيُلقي النظرَ و التصفّحَ و التأملَ؛ تعويلاً على أنّا قد كفيناه
ذلك، و أرحناه بما تكلفناه من تعبٍ و نصب، بل ينظر في كلّ شيءٍ نظرَ
المستفتح المبتدئ.

إنّ هذه الوصية للقارئ تدلّ على الحجم الكبير من الإنصاف و الاحتراف العلمي
الذي كان تتمتع به شخصية كبيرة مثل الشريف المرتضى، ممّا منح أفكارها و أثرها
البقاء على مدى قرون.

الفصل الخامس

مخطوطات الكتاب و العمل عليه

للولصول إلى قائمة النسخ الخطيَّة للكتاب في إيران راجعنا أولاً إلى الفهرس الجامع المسمَّى بـ «فنخا»^١؛ ثمَّ إلى سائر الفهارس الجزئيَّة التي لم تكن في «فنخا»؛ وللولصول إلى النسخ الخطيَّة في خارج إيران راجعنا الفهارس المرتبطة بسائر البلدان؛ ثمَّ انتخبنا من كلِّ ما تحصَّل تسع نسخ خطيَّة كانت أفضل من غيرها؛ فاعتمدنا عليها في عمليَّة التصحيح والتحقيق.

وهنا نعرِّف النسخ المعتمدة عليها بالتفصيل، ثمَّ سائر النسخ - التي لم تقابل و لم يراجع إليها في التحقيق - بعده بالإجمال.

الف: النسخ المعتمدة

١. مخطوطة مكتبة جامعة طهران، برقم: ١٤٦٨، استنسخت بخطَّ النسخ سنة ٩٨٥هـ، في قزوین، لم يذكر فيها اسم الناسخ، تشتمل على القسم الثاني من كتاب الشافي، من قوله: «قال صاحب الكتاب: و بعد فلو ثبت أنَّ قوله عليه السلام: «إلاَّ أنَّه لا نبيَّ بعدي» المراد: بعد موتي، لكان لا بدَّ فيه من شرط، فكأنَّه يريد: فلا يكون يا عليَّ نبياً بعدي إنَّ عشت...» (ج ٣، ص ٢٨٨). و ينتهي بنهاية كتاب الشافي.

١. فهرستگان نسخه‌های خطی ایران (فنخا)، ج ١٨، ص ٧٠١-٧٠٦.

وهذه المخطوطة أقدم مخطوطات كتاب الشافعي المؤرخة، وقال الكاتب في آخره: «ووقفنا لتمام تسويده في قزوين في سنة ٩٨٤ هـ» والظاهر أنَّ الناسخ صحَّح العدد لاحقاً بتبديل (٤) إلى (٥)، فصار تاريخ استنساخه ٩٨٥ هـ، وصرَّح بخط آخر ذيله: «سنة ٩٨٥».

و على النسخة عدّة تملّكات؛

منها: «بسم الله، هو المملوك مالك الملك العليّ، الأقلّ عبد الله بن محمد عليّ بن أحمد بن عليّ المعلّم»، ثمّ نقش خاتمه.

ومنها: «هو المالك، من عواري الزمان عند العبد الجاني محمد مؤمن الحسيني، أوتي كتابه بيمينه».

ومنها: «ثمّ انتقل إليّ عارية أضعف العباد محمد المشتهر بابن خاتون العاملي».

ومنها: «بسم الله، من عواري الزمان عند العبد الجاني بن محمد كاظم محمد باقر، عفي عنهما بالنبيّ والوصي»، ثمّ نقش خاتمه.

و أختام بيضويّة و مربّعة أخرى، منها: «قال إنّي عبد الله آتاني الكتاب» و «عبد محمد تقي الموسوي».

و من الطريف أنَّ عنوان الكتاب على النسخة: «كتاب الشافعي في نقض الكافي»، والظاهر أنّه خطأ من الناسخ، فهو نقض المغني.

ثمّ يلي العنوان فهرس عدّة كتب عرضت للبيع.

و قد قوبلت هذه النسخة مع نسخة أخرى و عليها علامات التصحيح، و ترجمة بعض اللغات المشكّلة في الحاشية، و أغلبه من القاموس.

و تقع في ٦٥٠ صفحة، و في كلّ صفحة ١٩ سطراً.

و رمزنا لهذه النسخة بـ «ب».

٢. مخطوطة مكتبة السيّد المرعشي في قم، برقم: ٥٩٨٦، استنسخت بخطّ

النستعليق سنة ١٠٣٢هـ، و لم يذكر فيها اسم الناسخ، و هي نسخة كاملة، كتبت عناوينها بالشنجر، و كتب عنوان الكتاب عليه بخط بارز: «كتاب الشافي في نقض المغني في الإمامة، من مؤلفات ذي المجدين أبي القاسم السيد المرتضى علم الهدى علي بن الحسين الموسوي رضي الله عنه». و هي نسخة مصححة و عليها علامات التصحيح، و شرح الكلمات المشككة في الحواشي، و هي في الأغلب منقولة عن القاموس، و الصحاح، و النهاية، و قد ذهبت جملة من هذه الحواشي، و عليها بعض الحواشي برمز: «فاضل».

و قد قبلت مع نسخة أخرى و أشير إلى مواضع الاختلاف مع سائر النسخ. و من حيث الضبط تعتبر هذه النسخة أهم و أصح النسخ بالنسبة إلى أخواتها. و على هذه النسخة تملكات عديدة:

منها: «من مملكات الفقير إلى الله الغني محمد كاظم بن حبيب الله التبريزي، عفا الله عنهما بالنبوي و آله».

و منها: «قد انتقل بعد ارتحال المرحوم المشار إليه إلى تراب أقدام المؤمنين محمد بن علي الشهير بابن خاتون العاملي في أواسط سنة ١٠٣٦»، ثم نقش خاتمه: «الواثق بربه الغني محمد بن علي الشهير بابن خاتون العاملي».

و منها «بسم الله الرحمن الرحيم، من الكتب التي اشتريتها من دار السلطنة، صانها الله من حوادث الزمان، و أنا الراجي إلى الملك المئان، ابن السيد العلامة، سمي آخر الأئمة، محمد صادق، و كتبت هذه الأحرف فيها في يوم الأحد، الثاني من ربيع الثاني من السنة الأولى، من العشر الرابع، من المائة الثالثة، من الألف الثاني من الهجرة، على هاجرها آلاف سلام و أكمل تحية، في سنة ١٢٣١هـ».

و عليه اختام عديدة، منها: ختم بيضوي: «الراجي داوود بن الحسن الموسوي»، و ختم آخر: «الكاظمين الغيظ و العافين عن الناس، و الله يحب المحسنين».

و تقع في ٧٦٠ صفحة، و في كل صفحة ٢٣ سطراً.

و رمزنا لهذه النسخة بـ «د».

٣. نسخة المكتبة الوطنية في طهران، برقم: ٤٣٨، استنسخها بخط النسخ محمد كافي التوني سنة ١٠٥٨هـ، كتبت عناوينها بالشنجرف.

و هي نسخة كاملة مصحّحة، و عليها علامات المقابلة و التصحيح، و قد شرحت غريب الكلمات في الحاشية من كتب اللغة و هي في الأغلب عن القاموس و النهاية. و على النسخة تاريخ شرائها من ورثة المرحوم الميرزا طهماسب مؤيد الدولة، و نصّه: «هو الله تعالى شأنه العزيز. شافي ابتياعى از ورثه مرحوم طهماسب ميرزاي مؤيد الدولة بتاريخ شهر محرم الحرام ١٢٩٧.... داخل كتابخانه مباركة اقدس ظل اللهى شد»، و نقش خاتمه: «على أكبر بن حسين الحسيني».

و رواية عن كتب الصدوق، و دعاء و رجاء كتبها عبد الباقي في دار العلم شيراز سنة ١٢٧١هـ و مذكرة أخرى كتبها سنة ١٢٧٢هـ، و نقش خاتم: «العبد محمد الرضوي».

و تقع في ٥٢٠ صفحة، و في كل صفحة ٣٦ سطراً.

و رمزنا لهذه النسخة بـ «ص».

٤. مخطوطة المكتبة الوطنية في طهران، برقم: ١٣١٠، استنسخها السيد علاء الدين بن عماد الدين الحسيني، بخط النسخ سنة ١٠٦٤هـ، و هي مخرومة الآخر بمقدار صفحة، و هي نسخة مصحّحة.

و تقع في ٥٨٧ صفحة، و في كل صفحة ٢٥ سطراً.

و قد رمزنا لهذه النسخة بـ «ط».^١

٥. مخطوطة مكتبة السيد إمام الجمعة الحسيني في زنجان، برقم: ١٢٥،

استنسخها السيّد شكر الله بن محمّد الحسيني، و فرغ منها يوم الثلاثاء من العشرة الأولى من جمادى الأولى سنة ١٠٦٦هـ، وهي نسخة مصحّحة كاملة.

و عليها تملّكات عديدة:

منها: «بسم الله، قد سعد بتملكه في البقعة المباركة، أعني: نجف الغريّ، زادها الله شرفاً، أفقر الخلق إلى الحقّ تعالى مكّي بن صالح البحراني سنة ١١٨٢هـ».

و منها: «كان ذلك ممّا أنعم الله تعالى عليّ و أنا أوضع الطّلاب خادماً الشرع المستطاب ابن محمّد صالح أبو القاسم عفي عنهما».

و منها: «انتقل إليّ و أنا بن محمّد شفيع عليّ»، ثمّ نقش خاتمه.

و منها: «الميرزا محمّد بن الحسن الشيرواني» و هو العالم المعروف.

و منها: «من عظام منن الله سبحانه على العبد، و أرجو منه سبحانه بمنّه و فضله أن يبلغني مبالغهم و يلحقني بهم، إنّه على كلّ شيء قدير، و بالإجابة جدير، الأحقر عزّ الدين الحسيني، و الكتاب بحمد الله مصحّح غاية التصحيح، في ٢٢ شعبان سنة ١٣٨١هـ».

و عليه أبيات شعريّة أخرى.

و تقع في ٤٨٥ صفحة، و في كلّ صفحة ٢٣ سطراً.

و قد رمزنا لهذه النسخة بـ «ف»^١.

٦. مخطوطة مكتبة مركز إحياء الميراث الإسلامي، بقم: ١٥٧٠، استنسخها عليّ

بن سلطان محمّد رضا الزرقاني في المدرسة المقيميّة بشيراز، و فرغ منها يوم الثلاثاء

١٤ شهر رمضان المبارك سنة ١٠٩٦هـ، و هي نسخة كاملة مصحّحة و محشّاة، و كتبت

عناوينها بالشجر.

و قال الناسخ في آخره: «قد اتّفق الفراغ عن كتابة هذا الكتاب المسمّى بالشافي

يوم الثلاثاء أربع عشر شهر رمضان المبارك سنة ستّ و تسعين بعد الألف في مدرسة الموسومة بالمقيمة في الشيراز، صينت عن الإعواز، و أنا العبد المذنب الجاني ابن سلطان محمد رضا عليّ زرقاني، اللهم اغفر لي ولوالدي و لجميع المؤمنين و المؤمنات».

و عليها حواشي توضيحية برمز «م»، و قد كتب في الصفحة الأولى تعريفاً بالكتاب و فهرسة فصوله، أوله: «هو الباقي. هذا كتاب الشافعي تصنيف السيد المرتضى رحمه الله في ردّ كتاب المغني من تصنيف قاضي عبد الجبار...».

و تعريف آخر بذيله، و نصّه: «هذا الكتاب المسمّى بالشافعي في الاحتجاج على أهل اللجاج، للسيد عليّ بن الحسين بن موسى بن محمد بن موسى بن جعفر بن محمد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب عليهم السلام، كنيته أبو القاسم المرتضى الأجلّ علم الهدى رضي الله عنه». و تحته ختم: «... محمد مهدي الموسوي».

و تقع في ٤٤٦ صفحة، في كلّ صفحة ٢٩ سطراً.

و قد رمزنا لهذه النسخة بـ «ل»^١.

٧. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، برقم: ١٣٦٤ ط، و هي نسخة كاملة مصحّحة عليها علامة البلاغ و المقابلة.

و هي من مخطوطات مكتبة المرحوم السيد محمد صادق الطباطبائي المهداة إلى مكتبة المجلس، و قد استنسخها خلف (خليفة) بن يوسف النجفي، و فرغ من استنساخه في ٢٤ جمادى الأولى سنة ١٠٩٩ هـ، و قال:

و قد فرغ من إتمامه العبد المذنب الخاطي الجاني الفقير الحقيّر، تراب أقدام أمير المؤمنين، موالى الأئمة المعصومين الطيّبين الطاهرين، خلف بن يوسف النجفي، حامداً لله تعالى على كلّ نعمة أنعم بها عليه، في

يوم السبت، الرابع والعشرين من شهر جمادى الأولى من شهور سنة ١٠٩٩ تسع و تسعين و ألف من الهجرة، و الحمد لله رب العالمين وحده، و صلى الله على محمد و آله أجمعين، آمين آمين آمين.

إلا أنه وردت في أوله ديباجة جميلة تدل على أن النسخة شرع باستنساخها نور الدين محمد بن رفيع الدين محمد، في يوم الأحد ١٣ شهر رجب سنة ١٠٨٠هـ. فكيف يتم ذلك؟ و من هو الناسخ؟

و نصّ الديباجة كالتالي:

كتاب الشافي في الإمامة تأليف السيّد الجليل النبيل البارع الجامع بين شرافة النسب و أناقة الحسب، و بين مرتبة الحكمة و الدراية و منقبة العلم و الرواية، و بين نقابة أرباب السيادة و رئاسة أصحاب السعادة، و بين مكارم أخلاق أولي الفضل و الكمال و جلائل أوصاف ذوي الجاه و الجلال، و بين منتهى مراتب التحقيق و نهاية مدارك التدقيق، و بين تنوّه الشأن الرفيع و ترفع المكان المنيع، العالم الفاضل، الكامل العامل، ذي المجددين، و مفتخر أولاد الحسين، و مُبتَهَج أعلام الثقلين، صاحب المناقب و المكارم، علّم الهدى، و ضياء الدجى، و النقيب المرتضى، عليّ بن الحسين بن موسى بن محمد بن موسى بن إبراهيم بن موسى بن جعفر بن محمد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب، صلوات الله عليهم أجمعين. شرعت في تنميقة لنفسى في يوم الأحد، الثالث عشر من شهر رجب المرجّب من شهور سنة ثمانين بعد ألف من الهجرة النبويّة المصطفويّة، على مهاجرها ألف ألف صلاة و سلام و تحيّة، حامداً لله تعالى و مصلياً على النبيّ الأُمّي و آله، و مستغفراً من ذنوبي و خطاياي، و مؤملاً من ربّي تبارك و تعالى،

و سائلاً إياه التوفيق و التأييد لإتمام هذا الكتاب المستطاب، الذي لم يسمَح قريحة بمثاله، و لم ينسج ناسج على منواله، و التفكّر في معانيه و التدبّر في مغانيه، و أن يجعل ذلك خالصاً لوجهه الكريم، و مخلصاً من عذابه الأليم، و سائقاً إلى جنانه و رضوانه و غفرانه، إنّه هو الغفور الرحيم، و أنا المفتاق إلى رحمة الله الملك الغني، و شفاعة النبي الأمي العربي، أقلّ العباد عملاً و أكثرهم زللاً، تراب نعال طلبة علوم الدين، ابن المرحوم المغفور المبرور رفيع الدين محمد، نور الدين محمد، عفى الله عنهما بالنبي المؤيد و الوصي المسدد، صلوات الله و سلامه عليهما و على آلهما أجمعين، و الحمد لله ربّ العالمين.

أقول: يحتمل في ذلك وجهان:

الأول: أن أصل النسخة قد شرع باستنساخه «نور الدين محمد بن رفيع الدين محمد»، ثم أتمّها الناسخ الثاني «خلف بن يوسف النجفي».

الثاني: أن الناسخ الثاني «خلف بن يوسف النجفي» قد استكتب نسخته من نسخة «نور الدين محمد بن رفيع الدين محمد».

و ما تقرّبه في المقام هو الثاني؛ و ذلك لاتّحاد الخطّ في جميع النسخة أولاً، و أن تاريخ الديباجة (الناسخ الأول) متقدّم على الترقيمة (الناسخ الثاني) بعقدٍ من الزمن.

و على أيّ حال فإنّ هذه النسخة نفيسة جداً، و الظاهر أنّها تصل بوسائط إلى نسخة المصنّف؛ حيث ورد في آخرها عبارة انفردت بها هذه النسخة، و هذا النصّ المهمّ يؤرّخ تاريخ الانتهاء من تأليف كتاب الشافعي، و العبارة كالتالي:

وافق الفراغ من إملاء هذا الكتاب يوم الأحد السابع من شهر رمضان سنة ثمان و تسعين و ثلاثمائة، كذا في المقابل بها.

و عبارة: «بلغ بعون الله و صونه قبلاً من نسخةٍ عليها الاعتماد و بها الاعتداد،

غفر الله لنا يوم المعاد، بمحمد وآله الأجداد».

و عبارة: «بلغ قبلاً، حرّره الأقل محمد صادق».

و على هذه النسخة تملكات و ختوم عديدة:

منها: «از جمله كتب موضوعه جهت استیجار حجّ سید عبد الباقي شیخ الإسلام است»، و ختم «یا امام حسن».

و منها: «بسم الله الرحمن الرحيم:

هذا كتاب لو يباع بوزنه ذهباً لكان البائع المغبون

الحمد لله صار في سلك ملك العبد الوضيع»، و ختم بيضوي ممسوح.

و منها: «از حضرت مستطاب آقاى سيد ابوى ام است»، و ختم بيضوي: «عبدہ محمد عليّ الحسيني».

و منها: ختم مربع نصّه: «الواثق بالله الغني محمد صادق الطباطبائي».

و تقع في ٤٢٨ صفحة، و في كلّ صفحة ٢٣ سطراً.

و قد رمزنا لهذه النسخة بـ «ن»^١.

٨. مخطوطة مكتبة كلية الإلهيات بجامعة فردوسي في مشهد المقدّسة، برقم: ١٧٥٣، و هي من مخطوطات القرن الحادي عشر الهجري، و هي نسخة كاملة مصحّحة، و فيها حواشي توضيحية قليلة برمز «م مدّ ظلّه السامي» و «م مدّ ظلّه العالي» و «ش م»، و لا يمكن قراءة بعض ألفاظها، و فيها ترجمة بعض اللغات المشكّلة من كتب اللغة.

عليها تملّك نصّه: «هذا من عواري الزمان بتملك أقلّ الخليفة عليّ أكبر»، و ختم بيضوي ممسوح. و في آخرها مذكرة أخلاقيّة.

و تقع في ٧٨٨ صفحة، و في كلّ صفحة ٢١ سطراً.

و قد رمزنا لهذه النسخة ب: «ج».^١

٩. مخطوطة مكتبة جامعة طهران، برقم: ٥١٨، و هي من مخطوطات المرحوم السيد محمد مشكاة المهداة للجامعة، لم يرد فيها اسم الناسخ، و هي غير مؤرخة، و لكن الظاهر أنها من مخطوطات القرن الحادي عشر الهجري، و هي نسخة كاملة و نفيسة و مصححة و محشاة، و بعضها حواشي السيد المولى المير محمد معصوم الخاتون آبادي، و أكثر الحواشي برمز «ح. س». و عليها عدة تملكات و مذكرات:

منها: «... محمد معصوم خاتون آبادي».

و منها: «بسم الله الذي ملك ما سواه. هذا الكتاب المستطاب مما أهداه إلي بعض الأجلة من الأحبة، دام عزه و تأييده، و أنا عبد الله الواثق بلطفه محمد جواد الواعظ العراقي (ظ) ابن العلامة الفقيه الورع التقى جلال الدين محمد، ابن العالم الأديب الناسك الصفي الحاج شيخ أسد الله، ابن العلم العابد الزاهد الوفي شيخ عبد المجيد، ابن المحقق البارع الناسك الشيخ علي، ابن الفقيه الكامل عبد المجيد، نظر الله تعالى ضرائحهم مياه الرضوان، و أحلهم أعلى فرايس الجنان، بمحمد و آله عليه و عليهم أفضل السلام، في شهر جمادى الأولى من شهر العام ١٣٣٩».

و منها: «من كتب الموالي مير محمد معصوم الخاتون آبادي و عليه حواش و تصحيحات بخطه رحمه الله».

و منها: «از كتب مرحوم مير محمد معصوم طاب ثراه كتاب شافعي سيد مرتضى عليه الرحمة».

و تقع في ٧٦٠ صفحة، و في كل صفحة ٢٣ سطراً.

و قد رمزنا لهذه النسخة ب: «م».^٢

١. الفهرس، ج ٣، ص ٨٣٨.

٢. المصدر، ص ٥٨٥.

١٠. الطبعة الحجرية، و هي أول طبعة للكتاب، طبع على الحجر سنة ١٣٠١ و ذلك في عهد السلطان ناصر الدين شاه القاجار، و لعلها في مطبعته. و تشمل هذه الطبعة على كتاب الشافي للشريف المرتضى، و كتاب تلخيص الشافي للشيخ الطوسي، و يوجد اسم الكاتب و تاريخ الكتابة و الطبع في آخر تلخيص الشافي.

و في أولها ديباجة تدلّ على أنّ مباشر الطبع هو السيّد الحاجّ المير محمّد صادق بن أبي القاسم الحسيني الخوانساري و السيّد فرج الله القاساني رحمهما الله، و نصّ الديباجة:

هذا كتاب الشافي في الإمامة و النقض على كتاب المغني للقاضي عبد الجبار بن أحمد، و الردّ عليه فيما أورده لنصرة أولياء الشيخين و أهل السنّة و الجماعة و ما ذهبوا إليه من إمامتهما و تقدّمهما على أمير المؤمنين، و إمام المتّقين، و يعسوب الدين، و قائد الغرّ المحجلّين، عليّ بن أبي طالب، عليه سلام الله، و على أولاده المعصّومين، الغرّ الميامين. صنّفه و ألفه السيّد السند، و الكهف المستند، السيّد المرتضى علم الهدى، ذو المجددين، و حاوي الرتبتين، علّم الغابرين، و علامة الآخرين، أبو الثمانين، أبو القاسم عليّ بن الحسين بن موسى بن محمّد بن موسى بن إبراهيم بن جعفر بن محمّد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب عليه و عليهم السلام. و هو كتاب لم يأت بمثله أحد من الأنام، في سالف الشهور و الأعوام، و لا يأتون أبداً و لو كان بعضهم لبعض ظهيراً؛ لأنّ أجداده الطاهرون كانوا له في نصرته لهم هادياً و مؤيداً و نصيراً و قد صنّف كتاباً جمّة حتّى قيل إنّ مصنّفاته تنيف على ثلاثة و ثمانين، و لقّب بأبي الثمانين لذلك و غيره ممّا له ما يعدّ بالثمانين. و قد ذكرت أسامي كتبه في كتاب أمل الأمل و غيره، و كان ذلك الكتاب المستطاب لعزّته على ذوي الأبواب كالدرّ المكنون

و الكنز المخزون، لا يكاد يُوجد منه إلا النزر القليل، وربما شحّ عليه و افتقد، فلم يلف منه إلا السقيم العليل، فالسيد النسيب و الماجد الحبيب ابن المرحوم المغفور السعيد الصالح الحاج مير أبو القاسم الخوانساري الحاج مير محمد صادق الحسيني - حشرهما الله مع أجدادهما الطاهرين - شمر عن ساق الاجتهاد لانتساخه و طبعه، و حسم مواد السقم و العلة عن ربه. و كان السيد الصميم، و السند العليم، العالم الأديب، و الفاضل الأريب الحبر الذكي، سيد العلماء الأعلام، و سند الفضلاء العظام، وحيد دهره، و فريد عصره، صاحب مآثر و شؤون، و مالك أزمنة الفضائل و الفنون، السيد فرج الله القاساني، وفقه الله تعالى لدينه و دنياه، و كان حقاً عليه لمقام أجداده الطاهرين و نصرة حقهم المبين أن ينتصر لهم و لدينه ليزداد في قوة إيمانه و يقينه، فشمر لحسم موادّ علة الكتاب و إسقاط سقطاته، و أجمع على تصحيح ما لم يصحّ فيه من تروكه و غلطاته، فصحّحه بما في وسعه من ذهنه السليم، و نقّحه كيفما اقتضاه فهمه المستقيم، و لما أبى الله أن يصحّ إلا كتابه لم يدر أنّه بلغ في الصحة نصابه، فعلى من نظر فيه كاد تأمل أصوله و مبانيه أن يصحّ ما شدّ عنه و ندر، و لا يأخذ عليه ما سقط عنه و بدر؛ فإنّ الإنسان محلّ السهو و النسيان، و الجواد قد يكبو، و الصارم قد ينبو. و كان ذلك في دولة السلطان العادل، و الملك الباذل، سلطان الإسلام و المسلمين، و حامي حوزة الشرع المبين، السلطان ابن السلطان، و الخاقان ابن الخاقان ابن الخاقان، خلّد الله ملكه و سلطانه، و أبد الله وقته و زمانه، في ١٣٠١.

ب: سائر النسخ

١. مخطوطة مكتبة كلية الفقه في جامعة الكوفة، نسخة غير مرقمة، قيل إن تاريخ استنساخها سنة ٤٨٢هـ، وإن صحَّ ذلك فتكون أقدم نسخ الكتاب، إلا أننا وبعد الفحص الشديد والتواصل مع المكتبة والذهاب إليها لم نثر عليها في المكتبة، و الظاهر أنها فقدت. (معجم المخطوطات النجفية، ص ٤٧٩).
٢. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى في طهران برقم: ١٥٨٢٥/١٦، وهي نسخة منتخبة، قام باختصارها محمد بن أحمد بن حسين بن قصير الحائري ظاهراً، استنسخها قباد بن شهقباد بخطّ الاستعليق، سنة ٩٤٨هـ (الفهرس المختصر، ص ٤٦٣).
٣. مخطوطة مكتبة مركز إحياء الميراث الإسلامي في قم، برقم: ٣٣٨٩، استنسخها الشيخ حسين بن شهاب الدين الكركي بخطّ الاستعليق سنة ١٠٤٩هـ، نسخة مصحّحة كتبت عناوينها بالشنجراف. (الفهرس، ج ٢، ص ٨٣٠).
٤. مخطوطة مكتبة ممتاز العلماء في لکنهو بالهند، برقم: ٦٣٠، استنسخها محمد باقر بن محمد حسين اليزدي، فرغ منها في غرة ذي الحجة الحرام سنة ١٠٥٣هـ، في بلدة دار المؤمنين بسبزوار، عليها عدّة تملکات و أختام.
٥. مخطوطة مكتبة العلامة الطباطبائي في شیراز، برقم: ٣٥٠، استنسخها ناصر بن سلمان الكيلاني بخطّ النسخ، و فرغ منها في يوم الجمعة آخر جمادى الأولى سنة ١٠٧٣هـ. (الفهرس في نسخه پژوهي، ج ٢، ص ١٧٢).
٦. مخطوطة مكتبة كلية الحقوق بجامعة طهران، برقم: ١١ج، استنسخها السيد غضنفر الحسيني الرودباري يوم الخميس رابع شهر شوال سنة ١٠٧٤هـ. (الفهرس، ص ٣٦٦).
٧. مخطوطة مكتبة سريزدي (مسجد الحظيرة) بيزد، برقم: ٢٠٨، استنسخها شيبان بن عبد الله الحويزي يوم الأحد ١٢ محرم الحرام سنة ١٠٧٦هـ، نسخة

مصححة كتبت عناوينها بالشنجرف. (الفهرس، ج ١، ص ١٦٩).

٨. مخطوطة مكتبة السيّد الخوئي بالنجف الأشرف، برقم: ٦٢، استنسخها نجف عليّ يوم الأحد رابع شوال سنة ١٠٧٨هـ، نسخة مصححة كتبت عناوينها بالشنجرف، وعليها خطّ الشيخ آغا بزرك الطهراني في التعريف بالكتاب، وختم مكتبة الشيخ عليّ بن محمّد رضا بن هادي آل كاشف الغطاء. (الفهرس، ج ١، ص ٢٣٠).

٩. مخطوطة مكتبة العلامة الطباطبائي في شيراز، برقم: ١٠٩٨، استنسخت في غرة شوال سنة ١٠٧٨هـ. (الفهرس في نسخه پژوهي، ج ٢، ص ١٧٤).

١٠. مخطوطة مكتبة الإمام الصادق عليه السلام في الكاظمية، برقم: ١٨٠، استنسخها محمّد طاهر بن محمّد كريم التبريزي في سنة ١٠٧٩هـ، وعليها تملّك الشيخ محمّد بن الشيخ درويش والسيّد هادي الحسيني (الذخائر، ٦ - ٧ - ٢٩٧).

١١. مخطوطة مكتبة الروضة الحسينية، برقم: ٤٨١م - ح ٩٦٥٥، استنسخها محمّد تقى بن رجب عليّ القزويني في ١٨ شهر شعبان سنة ١٠٧٩هـ. (مخطوطات كربلاء، ج ٤، ص ٢٠٧).

١٢. مخطوطة مكتبة العلامة الطباطبائي في شيراز، برقم: ١٤٣٩، استنسخت في عاشر ذي الحجة سنة ١٠٨٥هـ، عناوينها بالشنجرف. (الفهرس في نسخه پژوهي، ج ٢، ص ١٧٤).

١٣. مخطوطة مكتبة ممتاز العلماء في لکنهو بالهند، برقم: ٦٢٧، استنسخها طاهر بن علاء الدين محمّد الأبهری الإصفهاني، فرغ منها يوم الخميس عاشر ذي الحجة الحرام سنة ١٠٨٥هـ، نسخة مصححة عليها عدّة تملّكات وأختام.

١٤. مخطوطة مكتبة السيّد الغلپایگانی، برقم: ٧٧٢٥ (٥٢/٦٥)، استنسخت في شهر رمضان سنة ١٠٩٢هـ. (الفهرس، ج ٥، ص ٢٣٧٠).

١٥. مخطوطة مكتبة الإمام أمير المؤمنين العامة في النجف الأشرف، برقم ٦٣،

استنسخها حسين بن ناصر النجفي، سنة ١٠٩٤هـ. (معجم المخطوطات النجفية، ص ٤٨٠).

١٦. مخطوطة مكتبة شاهجراغ في شیراز، برقم: ٤١٠، استنسخها محمد علي (مهرعلي) بن إبراهيم الجوشقاني الإصفهاني في ربيع الأول سنة ١٠٩٥هـ. (الفهرس، ج ٢، ص ٦٧).

١٧. مخطوطة المكتبة الوطنية في طهران، برقم: ٢٠٤٥١، استنسخها محمد مهدي بن محمد كاظم سنة ١٠٩٦هـ نسخة مصححة عليها تملك المرحوم جلال الدين هماني.

١٨. مخطوطة مركز إحياء الميراث الإسلامي، برقم: ٤٤٥٥/١، استنسخها محمد كاظم بن محمد زمان شهميرزادي بخط النسخ، و فرغ منها أوائل صفر سنة ١٠٩٧هـ، نسخة مصححة محشاة. (الفهرس، ج ٢، ص ٨٣٠).

١٩. مخطوطة مكتبة الآستانة الرضوية المقدسة، برقم: ٦٧٤، استنسخت في جمادى الأولى ١٠٩٨هـ. (الفهرس، ج ٤، ص ١٦٦).

٢٠. مخطوطة مكتبة الآستانة الرضوية المقدسة، برقم: ٦٧٦، استنسخت في جمادى الأولى ١٠٩٨هـ (الفهرس، ج ٤، ص ١٦٦).

٢١. مخطوطة المكتبة الوطنية في طهران، برقم: ١٦٢٢٦، استنسخها رضي الجرفادقاني في سنة ١٠٩٩هـ.

٢٢. مخطوطة مكتبة الميرزا محمد الكاظميني في يزد، برقم: ١٥٥، استنسخها عزيز بن حبيب سنة ١١٠٠هـ، نسخة مصححة قوبلت على نسخة أخرى سنة ١١٢٨هـ. (الفهرس، ج ١، ص ١٤٠).

٢٣. مخطوطة مكتبة ملك العامة في طهران، برقم: ٥٨٩٤، من مخطوطات القرن الحادي عشر. (الفهرس، ج ١، ص ٢٧٣).

٢٤. مخطوطة المكتبة الوطنية في طهران، برقم: ١٤٩٣، من مخطوطات القرن الحادي عشر، نسخة مذهبة فنية. (الفهرس، ج ٩، ص ٥١١).

٢٥. مخطوطة مكتبة مركز إحياء الميراث الإسلامي في قم، برقم: ٥٤٠٣، من مخطوطات القرن الحادي عشر. (الفهرس، ج ١٢، ص ٤٠٣).

٢٦. مخطوطة مكتبة محمد حسين المفتاح الخاصة في طهران، برقم: ١٣٢٠، من مخطوطات القرن الحادي عشر، صحّحها وقابلها أبو طالب بن الحاجّ أبي تراب في يوم الثلاثاء ١٣ ربيع الأول سنة ١٢٢٧هـ، نسخة مصحّحة ومحقّاة (الفهرس في مجلة نشره نسخ خطّي، العدد السابع، ص ١٤٠).

٢٧. مخطوطة مكتبة العلامة الطباطبائي في شیراز برقم: ٩٥٥/١، من مخطوطات القرن الحادي عشر، عناوينها بالشنجرف. (الفهرس في نسخه پژوهي، ج ٣، ص ١٢٦).

٢٨. مخطوطة مكتبة العلامة الطباطبائي في شیراز برقم: ٩٥٦، من مخطوطات القرن الحادي عشر، عناوينها بالشنجرف. (الفهرس في نسخه پژوهي، ج ٢، ص ١٧٣).

٢٩. مخطوطة مكتبة الأستانة الرضوية المقدّسة، برقم: ٢١١٠٢، من مخطوطات القرن الحادي عشر، عليها ختم السيّد ريحان الله بن جعفر الموسوي والمصطفى الحسيني. (فهرس النسخ الإهدائية، ج ٤، ص ٢).

٣٠. مخطوطة مكتبة مدرسة مروفي في طهران، برقم: ٤٦٠، من مخطوطات القرن الحادي عشر. (الفهرس، ص ١٤٩).

٣١. مخطوطة مكتبة السيّد الخوئي في النجف الأشرف، برقم: ١٨٤، من مخطوطات القرن الحادي عشر، عليها وصيّة تاريخها سنة ١١٥٩هـ، و تحتها ختم مرتّب: «محمد سعيد بن محمد شفيع». (الفهرس، ج ١، ص ٢٩٩).

٣٢. مخطوطة مكتبة العتبة العباسية المقدّسة، برقم: ٢٤٢، استنسخها محمد أمين بن أحمد اليساري، من مخطوطات القرن الحادي عشر، نسخة مصحّحة محقّاة،

و عليها علامات البلاغ، و تملّك الشيخ عبد الحسن آل الشيخ أسد الله الكاظمي. (الفهرس، ج ١، ص ٢٨٤).

٣٣. مخطوطة مكتبة ممتاز العلماء في لکنهو بالهند، برقم: ٦١٦، من مخطوطات القرن الحادي عشر، عليها تملّك و مذكرة السيد ممتاز العلماء اللکنهوي.

٣٤. مخطوطة مكتبة الشيخ ثقة الإسلام في تبريز، نسخة غير مرقمة، استنسخت في سنة ١١٠١هـ. (الفهرس في مجلة نشره نسخ خطي، العدد ٧، ص ٥٣٥).

٣٥. مخطوطة مكتبة السيد المرعشي في قم، برقم: ١٢٨٢، استنسخت في ٢١ صفر سنة ١١٠١هـ، نسخة مصحّحة و محشّاة، كتبت عناوينها بالشنجرف. (الفهرس، ج ٤، ص ٨٢).

٣٦. مخطوطة المكتبة الوطنية في طهران، برقم: ١٤٩٣/ع، استنسخت في رمضان سنة ١١٠١هـ. (الفهرس، ج ٩، ص ٥١١).

٣٧. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى بطهران، برقم: ١٦٠٢٩، استنسخها السيد علي رضا بن عبد الفتاح الحسيني الجورتي، العشرة الأواسط من شهر رجب سنة ١١٠٢هـ، نسخة مصحّحة و محشّاة، كتبت عناوينها بالشنجرف، عليها وقفية من الشيخ محمّد باقر المجلسي في شهر رمضان سنة ١١٠٤هـ. (الفهرس، ج ٤٤، ص ٢٠٦).

٣٨. مخطوطة مكتبة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام العامة في النجف الأشرف، برقم: ٦٦، استنسخها هادي بن إبراهيم الخاتون سنة ١١٠٣هـ. (معجم المخطوطات النجفية، ص ٤٧٩).

٣٩. مخطوطة مركز إحياء الميراث الإسلامي، برقم: ٢٩١٤، استنسخها محمّد مؤمن الكشميري، و فرغ منه في ١١ شعبان المعظم سنة ١١٠٣هـ، نسخة مصحّحة و محشّاة، عليها وقفية و عدّة تملّكات. (الفهرس، ج ٢، ص ٨٢٩).

٤٠. مخطوطة مكتبة مركز إحياء الميراث الإسلامي في قم، برقم: ٩١٣، استنسخها

محمد هادي بن قنبر عليّ الطبسي، و فرغ يوم السبت ٢٤ شهر رجب سنة ١١٠٦هـ، عليها عدة تملكات وأختام. (الفهرس، ج ٣، ص ١٣٤).

٤١. مخطوطة مكتبة الآستانة الرضوية المقدسة، برقم: ٦٧٥، استنسخها محمد بن سعيد بخطّ النستعليق سنة ١١١٠هـ. (الفهرس، ج ٤، ص ١٦٦).

٤٢. مخطوطة المكتبة الوطنية بطهران، برقم: ٨٤٨٦، استنسخها محمد معصوم بن محمد رفيع اليزدي سنة ١١١٠هـ، نسخة مصحّحة و محشّاة.

٤٣. مخطوطة مكتبة ملك العامة في طهران، برقم: ١٨٨٠، استنسخها عبد الله بن محمد داود في محرّم سنة ١١١١، نسخة مذهّبة. (الفهرس، ج ١، ص ٢٣٧).

٤٤. مخطوطة مكتبة جامعة طهران برقم: ٦٧٠١، استنسخها مقيم بن يحيى السبزواري، و فرغ منه يوم السبت ٤ ربيع الأول سنة ١١١١هـ، عناوينها بالشنجراف. (الفهرس، ج ١٦، ص ٣٣٦).

٤٥. مخطوطة مكتبة السيّد المرعشي، برقم: ٧٠٢٧، فرغ من نسخها يوم الإثنين من محرم الحرام سنة ١١١٢هـ، عناوينها بالشنجراف، تملّكها الشيخ إبراهيم بن مهدي آل عرفات القديحي الخطي النجفي بتاريخ ١٢١٩هـ. (الفهرس، ج ١٨، ص ١٩١).

٤٦. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى بطهران، برقم: ١٣٢ (الخواني)، استنسخها عبد الوهاب بن محمد عليّ البياباني سنة ١١١٣هـ، و قابلها محمد باقر سنة ١١٧٥هـ، نسخة مصحّحة و محشّاة. (الفهرس، ج ٧، ص ١٤١).

٤٧. مخطوطة مكتبة الروضة الحسينية المقدسة، برقم: ٤٨٠م ح ٩٦٨٧، استنسخها محمد خليل بن محمد رفيع بن فتح الله بخطّ النسخ سنة ١١١٣هـ، و عليها تملّك عبد النبي بن محمد مرتضى القزويني سنة ١١٧٥هـ. (مخطوطات كربلاء، ج ٤، ص ٢٠٧).

٤٨. مخطوطة مكتبة مركز إحياء الميراث الإسلامي، برقم: ١/٦٩٣، استنسخها محمد مهدي بن عبد المطلب الإصفهاني بخطّ النسخ، فرغ منها ليلة ١٨ ذي الحجة الحرام سنة ١١١٤هـ. (الفهرس، ج ٥، ص ١٠٤).

٤٩. مخطوطة مكتبة مؤسسة السيّد البروجردي في قم، برقم: ٢١، استنسخها محمد شريف بن محمد رضا الديلمي اللاهيجاني، و فرغ منها يوم الثلاثاء ٢٦ جمادى الآخرة سنة ١١١٧هـ، نسخة مصحّحة و محشّاة، و عليها أختام و تملّكات. (الفهرس، ج ١، ص ١٨).

٥٠. مخطوطة مكتبة مدرسة النّوّاب في مشهد، برقم: ٥١٨، استنسخها محمد إبراهيم بن محمد باقر القوشخانه‌اي بخطّ النسخ، و فرغ منها يوم السبت ١٢ رجب المرجّب سنة ١١١٧هـ، و عليها وقفيّة وليّ الله الموسوي الرضوي سنة ١١٢١هـ. (الفهرس، ص ٤٢٤).

٥١. مخطوطة مكتبة مسجد گوهرشاد في مشهد، برقم: ٣١٧، استنسخت بخطّ النسخ في شهر رمضان سنة ١١١٧هـ. (الفهرس، ج ١، ص ٢٦٥).

٥٢. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى برقم: ١٣٧٧، استنسخت بخطّ النسخ، في شهر رمضان سنة ١١٢١هـ، و عليها حواشي كثيرة، نسخة مذهبة نفيسة. (الفهرس، ج ٤، ص ١٧١).

٥٣. مخطوطة المكتبة الوطنيّة في طهران، برقم: ٣٠٨٨، استنسخها أبو طالب بن أبي تراب سنة ١١٢٧هـ، نسخة مصحّحة محشّاة. (الفهرس، ج ١٤، ص ٢١٣).

٥٤. مخطوطة مكتبة العلامة الطباطبائي في شیراز، برقم: ١٠٧٩، استنسخها علي رضا بن محمد قاسم بخطّ النسخ في إصفهان، و فرغ منها في يوم الثلاثاء ٣ ذي القعدة سنة ١١٢٨هـ، عليها تملّك و نسب الميرزا عبد الواسع بن عبد الكريم الحسيني السمناني. (الفهرس في نسخه پژوهي، ج ٢، ص ١٧٢).

٥٥. مخطوطة مكتبة جامعة طهران، برقم: ٦٧٨٣، استنسخت بخطّ النسخ، و فرغ منها في ٢٥ شهر رجب سنة ١١٢٩هـ، و عليها وقفيّة بتاريخ ١١٨٢هـ. (الفهرس، ج ١٦، ص ٣٥٩).

٥٦. مخطوطة مكتبة السيّد المرعشي برقم: ٢١٧١، استنسخها محمد بن محمد سليم الطالقاني بخطّ النستعليق، و فرغ منها ٢١ شهر رجب سنة ١١٣٢هـ في المدرسة الخليليّة قزوين، نسخة مصحّحة و محشّاة عليها علامات البلاغ و عدّة تملّكات. (الفهرس، ج ٦، ص ١٧٤).

٥٧. مخطوطة مكتبة الآستانة الرضويّة المقدّسة برقم: ١٧١، استنسخها محمد إبراهيم بن محمد يعقوب بخطّ النسخ، و فرغ منها في شهر رجب ١١٣٦هـ، نسخة محشّاة. (الفهرس، ج ١، ص ١٣١).

٥٨. مخطوطة مكتبة الآستانة الرضويّة المقدّسة برقم: ١٠٠٢٠، استنسخها محمد بن عبد اللطيف العاملي بخطّ النسخ، و فرغ منها في يوم الجمعة ٦ محرّم الحرام سنة ١١٤١هـ في مشهد السيّد عبد العظيم الحسني بالري، عليها وقفيّة المولى شمس الدين الجزائري. (الفهرس، ج ١١، ص ١٧٦).

٥٩. مخطوطة المكتبة الوطنيّة في طهران برقم: ١٦٢٢٦، استنسخها رضي الجرفادقاني بخطّ النسخ سنة ١١٩٩هـ، عليها عدّة تملّكات و أختام. (الفهرس، ج ٤٥، ص ٣٥٢).

٦٠. مصوّرة مكتبة دائرة المعارف الإسلاميّة الكبرى، برقم: ١٨٨٣، استنسخها محمد جواد اليزدي الملقّب بنوّاب، فرغ منها في ١٤ ذي القعدة سنة ١٢٠٠هـ. (الفهرس، ج ١، ص ٣٨).

٦١. مخطوطة مكتبة مدرسة السيّد البروجردي في كرمانشاه، برقم: ١٤٢/١، من مخطوطات القرن الثاني عشر. (الفهرس، ص ١١٢). و توجد مصوّرتها في مركز إحياء الميراث الإسلامي برقم: ١٧٧٦/١. (فهرس المصوّرات، ج ٥، ص ٢٢٩).

٦٢. مخطوطة مكتبة مدرسة الإمام الصادق في قزوين، برقم: ٧٥٨، من مخطوطات القرن الثاني عشر، نسخة محشّاة. (الفهرس، ج ٢، ص ٣٧٤).

٦٣. مخطوطة المكتبة الوطنية في طهران، برقم: ١٩٤٠، من مخطوطات القرن الثاني عشر. (الفهرس، ج ١٠، ص ٦١٢).
٦٤. مخطوطة مكتبة السيّد المرعشي في قم، برقم: ٥٩٥٩، من مخطوطات القرن الثاني عشر، عليها عدّة تملّكات وأختام. (ج ١٥، ص ٣٣٨).
٦٥. مخطوطة مكتبة مدرسة إمام العصر عجل الله تعالى فرجه الشريف في شيراز، برقم: ٤٩، استنسخها محمّد رضا بن إسكندر الطالقاني بخطّ النسخ، من مخطوطات القرن الثاني عشر. (الفهرس، ج ١، ص ٥٢).
٦٦. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى في طهران، برقم: ١٥٠٣٢، استنسخها محمّد تقي بن محمّد حسين السبزواري بخطّ النسخ، من مخطوطات القرن الثاني عشر، نسخة مصحّحة. (الفهرس، ج ٤٢، ص ٧٩).
٦٧. مخطوطة مكتبة المدرسة الحجّية في قم، برقم: ٩٧٣، من مخطوطات القرن الثاني عشر. (الفهرس، ج ٢، ص ٩٦٤).
٦٨. مخطوطة مكتبة مدرسة ولي العصر في خوانسار، برقم: ٥٢١، استنسخت سنة ١٢٥٠هـ. (الفهرس في مجلّة پیام بهارستان، العدد ٢٥، ص ٣٤٩).
٦٩. مخطوطة مكتبة فحول القزويني في قزوین، غير مرقّمة، استنسخها أحمد بن مصطفى الخوئيني، في تاسع جمادى الأولى سنة ١٢٦٠هـ. (الفهرس، ص ١٨).
٧٠. مخطوطة مكتبة فحول القزويني في قزوین، غير مرقّمة، استكتبها رضي الدين بن عليّ أكبر بن كريم بن أحمد بن نعمة الله الموسوي القزويني في شهر محرم سنة ١٢٦١هـ. (الفهرس، ص ١٧).
٧١. مخطوطة مكتبة السيّد المرعشي في قم، برقم: ٩١٨٨، استنسخها محمّد كريم بن محمّد بيكدلي، و فرغ منها يوم الغدير ١٨ ذي الحجّة الحرام سنة ١٢٧٤هـ. (الفهرس، ج ٢٣، ص ٣٠٠).

٧٢. مخطوطة مكتبة المدرسة الفيضية برقم: ٦٢٢/٣، استنسخها ياسين بن علي النجفي، سنة ١٢٨٠هـ. (الفهرس، ج ١، ص ١٢٨).
٧٣. مخطوطة مكتبة المدرسة الفيضية برقم: ٤١٦/١، استنسخها ياسين النجفي في سنة ١٢٨١هـ. (الفهرس، ج ٣، ص ١١).
٧٤. مخطوطة مكتبة شستريتي في دبلن في ألمانيا، برقم: ٣٢١٨، استنسخت بخط النسخ في ٢٣ ربيع الأول سنة ١٢٨٥هـ. (الفهرس، ج ١، ص ٨٩).
٧٥. مخطوطة مكتبة جامعة طهران، برقم: ٨٦٣٠ من مخطوطات القرن الحادي عشر أو الثاني عشر، نسخة مصحّحة عليها علامات البلاغ. (الفهرس، ج ١٧، ص ١٨٢).
٧٦. مخطوطة مكتبة الأوقاف العامّة في بغداد، برقم: ٦٨١١، استنسخها عباس بن علي العذاري سنة ١٣١٢هـ. (الفهرس، ج ٢، ص ٥٥٢).
٧٧. مخطوطة مكتبة السيّد المرعشي برقم: ١٤٨٣/١، استنسخها محمود بن عبد الرحمن سنة ١٣١٤هـ، نسخة مصحّحة و محشّاة. (الفهرس، ج ٢٧، ص ٤٣٨).
٧٨. مخطوطة مكتبة مدرسة غرب همدان في همدان، برقم: ٣٩٩ (الفهرس، ص ١٣٣١).
٧٩. مخطوطة مكتبة آل جمال الدين في قرية المؤمنين بسوق الشيوخ في العراق، برقم: ٤/٢٨٨/١. (الفهرس في مجلّة الموسم، ج ١، ص ١٥٥).
٨٠. مخطوطة مكتبة الوزارة الخارجية في طهران، برقم: ٥١٠. (الفهرس العربي، ٣٢٠).
٨١. مخطوطة مكتبة الإمام الصادق في الكاظمية، برقم: ٢٢٢. (الفهرس في الذخائر، ٦٧٧٩٧).

عملنا في الكتاب

أولاً: المقابلة

١. قد قابلنا الكتابَ على أربع من النسخ برُمَتها، وهي نسخة «د، ج، ص، ف»، و قابلنا الجزء الأول منه - بترتيب المصنّف - (من البداية، إلى الصفحة ٢٤٣ من المجلد ٣) على نسخة «ط»، وهذه النسخة وإن كانت تامة إلا أننا أغمضنا عن مقابلة الجزء الثاني منها، فإن أكثر ما فيها يُشارك ما في غيرها، و قابلنا الجزء الثاني منه - بترتيب المصنّف - (من الصفحة ٢٨٨ من المجلد ٣) إلى نهاية الكتاب على نسخة «ب»، حيث إنها ناقصة من أولها. هذا، و قد راجعنا سائر النسخ في مواضع خاصة من الكتاب.

ثم إننا قد أوردنا تاريخَ تصنيف الكتاب من نسخة «ن» خاصة، كما أن أكثر ما حكينا في الهامش من التوضيح والتفصيل محكي عن نسخة «م».

٢. إن النسخة الحجرية قد قابلناها على متن الكتاب، و قد أشرنا برمز «الحجري» إلى ما ذكرنا منه في الهامش.

٣. قد ذكرنا في الهامش جميع ما خالفنا المطبوع فيه في اختيار النص، و بلغ مواردُه إلى أكثر من خمسة آلاف مورد، و أشرنا إليه برمز «المطبوع»، و ما لم نصرح فيه بهذا الرمز فهو موافق لما في المطبوع.

٤. قد قُوبِلَ الكتاب على كتاب تلخيص الشافعي للشيخ الطوسي رحمه الله، و قد أشرنا إلى ما حكينا عنه برمز «التلخيص». هذا، وإن هذا التلخيص يُعدّ أقدم نسخة من نُسَخ الكتاب و أحسنها، و قد آثرنا في بعض المواضع من التصحيح ضبطه للمتن على ضبط غيره من النسخ.

و ممّا هو جدير بالذكر: أن الظاهر من هذا الكتاب يشهد بأن الشيخ رحمه الله قد بالغ جُهدَه في تلخيص ما قاله الشريف رحمه الله من دون أن يزيد فيها شيئاً إلا إذا اضطرَّ إليه. نعم، قد حذف كثيراً ممّا ذكره الشريف رحمه الله روماً للاختصار، كما قد

يتصرّف في نقل العبارات بتقديم أو تأخير. فقد اعتُبر ما أورده الشيخ في هذا الكتاب أقرب المتون إلى عهد المصنّف و عصره.

٥. إنّ جميع ما حكاه ابنُ أبي الحديد عن الشافعي في شرحه على نهج البلاغة قد قُوبِلَ على ما في الكتاب، و أشرنا في الهامش برمز «شرح النهج» إلى ما كان فيه اختلاف.

٦. قد حكى العلامة المجلسي رحمه الله عن «الشافعي» بعض ما ورد فيه، فقد قابلنا المتنّ على جميع ما حكاه، و أشرنا في الهامش برمز «البحار» إلى ما خالفناه في اختيار المتنّ.

٧. قد حكى الشريف المرتضى رحمه الله كثيراً ممّا ذكره القاضي عبد الجبار في كتابه المغني بنصّه، فقد قُمنا بمقابلة جميع ما حكاه عنه على ما في المطبوع من كتاب المغني، و قد ذكرنا ما كان بينهما من الاختلاف.

ثانياً: تقويم النصّ

١. إنّ المستند الرئيسي في تقويم النصّ و تصحيح المتن هو اختيار الراجح من النسخ في المتن و الإشارة إلى المرجوح منها في الهامش، و الرجحان يُعرّف بقواعد الأدب و غيره، و هذا الأمر ممّا يتّفق بالتلفيق بين النسخ ليس إلّا. هذا، و قد احترزنا من الاجتهاد و القياس في التصحيح إلّا إذا كان الخطأ في المتن فادحاً فاضحاً لا يمكن توجيهه إلى أيّ وجه، و قد صرّحنا في تلك المواضع بأنّ التصحيح قياسي غير مأخوذ من ضبط النسخ، و هي في موارد قليلة جداً.

٢. إنّ أصحّ النسخ ضبطاً و أحسنها متناً هي نسخة «د»، ثمّ تليها نسخة «ج»، و إنّ نُسخَ «ص»، ط، ف» تُقارب في الضبط نسخة «ج».

٣. قد بذلنا جُهدنا في ذكر جميع الاختلافات في النسخ، حتّى ما لا يُغيّر المعنى بوجه، و يُستثنى من ذلك ما كان غلطاً لا وجه في صحّته نُوجّه إليه.

٤. يستثنى من ذكر اختلاف النسخ ما حكى آية من القرآن الكريم أو بعضها وخالف بعض النسخ ما هو مثبت في القرآن، فقد أثرتنا متن النسخة الموافقة للقرآن على غيرها و لم نُشر في الهامش إلى متن غيرها من النسخ. و من الجدير بالذكر أن اختلاف النسخ في حكاية الآيات كان ممّا قلّ اتّفاقه.

٥. قد مضى أنا قد قابلنا جميع ما حكاه الشريف عن كتاب المغني على المطبوع من هذا الكتاب، و من اللائق بالذكر هنا أنا قد قُمنّا بتميم العبارة المحكية عن المغني إذا كان الشريف مقتصراً على حكاية بعضها بحيث أضّرّ الاقتصار بفهم العبارة، و قد وضعنا ما أتممنا به العبارة في المعقوفين [] و ذكرنا عنوان المصدر - و هو كتاب المغني - في الهامش. ثم إن من المعلوم أن هذا الاقتصار من الشريف المرتضى رحمه الله ناشئ من اشتها هذا الكتاب، و لهذا نراه قد يشير إلى ما قاله في المغني من غير حكاية ألفاظه، بل يستخدم الألفاظ بنفسه.

٦. ممّا كان يتفق في تصحيح هذا الكتاب أن فهم العبارة يتوقّف في بعض المواقف على زيادة كلمة أو كلمات كانت النسخ بأسرها عاريةً منها، فقد قُمنّا بزيادتها في المتن بين المعقوفين []، فإن كان للزيادة معتمد من الكتب غير النسخ ذكرناه في الهامش، و الحاصل أن جميع ما وضعناه بين المعقوفين [] يُعدّ ممّا كانت النسخ عاريةً منه.

٧. في اختلاف النسخ في تذكير الأفعال و الأسماء و تأنيثها قد اخترنا النسخة الراجحة و ذكرنا المرجوحة في الهامش. و إذا كانت النسخ ناطقة بالمرجوح خاصة، فقد أثبتنا المرجوح حينئذ في المتن و صرّحنا بالراجح في الهامش، دون العكس، حذراً من القياس في تصحيح التراث.

٨. قد استعملنا رمز (+) لبيان الزيادة في بعض النسخ - كلمة كانت أو كلمات - ، و وضعنا رمز (-) لبيان النقصان.

ثالثاً: التخريجات والإرجاعات

١. قد وضعنا جميع الآيات المباركة الواردة في الكتاب بين القوسين المزهرين بقلم يخالف قلم المتن، وقد ذكرنا عنوان السورة والآية في الهامش.
٢. قد أخرجنا الأحاديث المروية عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَالْأئِمَّة عَلَيْهِمُ السَّلَام من الكتب الأصلية التي تُعَدُّ من تراثنا الحديثي، وأضفنا إلى ذلك الإخراج من مصادر العامة لما رُوِيَ عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ خَاصَّةً، وقد أشرنا إلى الاختلاف بين المتن والمصدر - إذا كان - في الهامش.
٣. قد بذلنا جُهدنا في تخريج الأقوال الواردة في المتن، سواء أصرَّح الشريف المرتضى رحمه الله باسم القائل وحكى كلامه بنصه أو صرَّح باسمه واكتفى بنقل كلامه على سبيل الإجمال، فإن كان للقائل كتاب معثور عليه حالياً راجعناه وذكرنا العنوان المتعلق به، وإن لم يكن كذلك راجعنا الكتب المصنَّفة المشتملة على حكاية ذلك القول وأخرجنا العنوان من أقرب تلك الكتب عهداً بالقائل.
٤. قد ذكر الشريف المرتضى رحمه الله في كتابه هذا أبياتاً من الشعر، فما صرَّح فيه باسم الشاعر وكان للشاعر ديوان معثور عليه الآن اكتفينا بإخراجه منه، وإن لم يكن له ديوان معثور عليه أو لم يكن له ديوان رأساً أخرجناه من مصدر مشتمل عليه، ولاحظنا أقربها من المصنَّف عهداً. وهناك أبيات لم يصرَّح المصنَّف باسم قائله وقد أخرجناه إن عثرنا عليه.
٥. هناك مواضع في الكتاب أرجع المصنَّف رحمه الله إلى كلامه فيما تقدَّم، أو كلامه فيما سيأتي، فقد أخرجناه من طبعنا هذا في الهامش، وهناك مواضع أخر أرجعها رحمه الله إلى كلامه في كتبه الأخر، فقد أخرجناه من كتبه المطبوعة سابقاً. ولهذا قد أثبتنا في حاشية كتب المصنَّف من طبعنا هذا أرقام الصفحات المتعلقة بالطبع السالف طبقاً على السطر الذي به تبدأ عبارة كل صفحة من ذلك الطبعة.

رابعاً: التراجم و التعليقات

١. قد ترجمنا الكلمات الصعبة و التي قلَّ استعمالُها، من معاجم اللغة المعتمدة مُراعياً للاختصار.

٢. قد تعرَّضنا في الهامش للتعريف بغير المعروف من الأعلام الواردة في المتن و غير المشتهر من الأماكن و المذاهب، و المُعْتَمَد في ذلك على المصادر المعتمدة.

٣. قد أقدّمنا على شرح المتن في الهامش إذا كانت عبارة الشريف ممّا يحتاج فهمها إلى الشرح و التفصيل.

٤. هناك تعليقات في الطبع السالف من الشافي و تلخيصه، فقد حكينا في هذا الطبع ما رأيناه جديراً بالذكر بعد تصرّف في متنه و تخريج لمصادره.

خامساً: التوضيحات الواردة في حواشي النسخ

قد أوردنا في المجلّد الأوّل من هذا الطبع لكتاب الشافي نوعين من التوضيحات اقتطفناها من حواشي بعض النسخ:

الأوّل: حواشي «محمّد شفيع الأسترآبادي» التي قُمنّا بعمل التصحيح له بمقابلة نسختين:

١. نسخة «مكتبة مَلِك» (المجموعة ٥٩٣، الرسالة ٨، الصفحة ٣٤٢ - ٣٨٥)^١ التي جمع حواشي «محمّد شفيع».

٢. نسخة «م» التي أُتي فيها بجميع حواشي «محمّد شفيع» متفرقة و أُشير إلى قائله برمز «محمّد شفيع» و «استرآبادي» و «محمّد شفيع استرآبادي».

الثاني: الحواشي الواردة في نفس نسخة «م» عن غير «محمّد شفيع»، و قد جيء لها برمز «ح س» في أكثر المواضع، و قد أوردناها برُمُتها.

سادساً: إعراب المتن

بما أنَّ نشر الشريف رحمه الله ممَّا يصعب فهمه عادةً، فقد قمنا بتعريب المتن حتَّى نحمل ثِقَلًا من أثقال العبارة تسهلاً على القارئ الكريم وإرفاقاً به. ثمَّ إنَّ هناك مواضع قليلة تحتمل العبارة فيها وجهين من الإعراب، فقد أثّرنا الوجه الراجح وأهملنا الوجه الآخر. وقد اتَّفَق في مواضع أنا أهملنا الوجهين، وذاك إذا لم يكن هناك رجحان.

سابعاً: جعل العلائم

وقد كان المناطق في وضع العلائم هو التسهيل على القارئ الكريم لكي يقدر على فهم المتن من غير أن يواجهه تعقيداً أو إبهاماً، وقد دعانا هذا الأمر إلى الاحتراز من الإفراط والتفريط المُملَّين. نعم، هناك مواضع من الكتاب يُواجه فيها القارئ صعوبةً في فهم المتن، فلم يكن هناك بُدٌّ من إكثار العلائم، وقد اقتصرنا هناك أيضاً على ما فيه الكفاية.

ثامناً: وضع العناوين

لَمَّا كان متن الكتاب في النظر البدويّ مُعَقَّدًا مبهمًا لا علاقةً بينَ جميع ما أودعه الشريف المرتضى رحمه الله، وبما أنَّه رحمه الله قد تعرَّض ذيلُ كلِّ شبهة من شبهات القاضي لمسائل مختلفة، رأينا من اللازم أن نضع عناوين متعدّدة ومتكثّرة في بداية كلِّ كلام جديد ومقال حديث، وقد قَسَمْنَا العناوين إلى الأصليّة والفرعيّة، وهذا ممَّا يساعدُ القارئ الكريم في فهم العلاقات بين كلِّ من فقرات كلام الشريف المرتضى رحمه الله، ويجعله ذا نظرة كليّة إلى ما جرى الكلام فيه في ذلك الباب. ولا ريب في أنَّ وضعَ العناوين وتقسيمها إلى العناوين الأصليّة والفرعيّة وترقيمها، كانت ذات تأثير عظيم في فهم ما أودعه الشريف رحمه الله في هذا الكتاب، وذات أهميّة واسعة في تسهيل هذا الأمر على المحقّقين.

تاسعاً: الفهارس العامة

و أخيراً قد أعددنا فهارس عامة و متنوّعة في آخر الكتاب رَوْماً للتسهيل على المحقّق المدقّق في ابتغائه ما ورد في الكتاب.

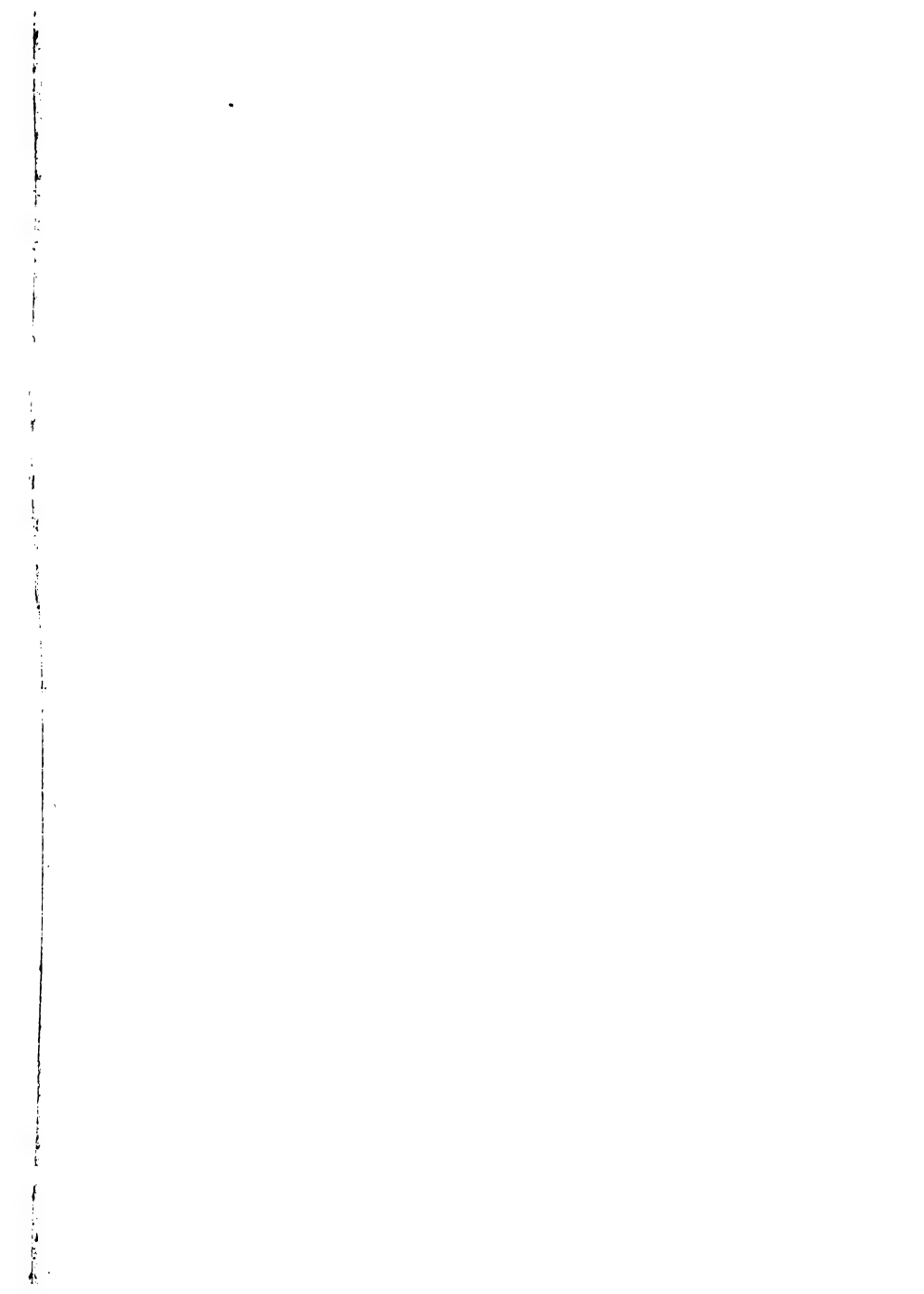
كلمة الشكر

و في الختام نرى من الواجب علينا أن نُقدّم جزيل الشكر و الثناء لجميع الأصدقاء الكرام و السادة الأعزّاء الذين ساعدونا في تحقيق هذا السفر القيم و الأثر الخالد، و نخصّ منهم بالذكر المحقّق البارِع الدكتور حيدر البياتي (الحسن) حيث تولّى المراجعة النهائية للكتاب، و وضع العناوين، و تأليف الفصول الأربعة من هذه المقدمة. و المحقّق المدقّق الدكتور حبّ الله النجفي حيث ساعدنا في وضع الحركات على الكلمات و مراجعة الكتاب. و الإخوة الأعزّاء محمّد حسين الواعظ النجفي و عباس الكثيري و محسن الشعاعي و أمير حسين السعيد و محمّد كريم الصالحي للمساعدة في تنظيم فصول مقدّمة التحقيق و التخريجات و مقابلة النسخ و استخراج الفهارس العامة و تنضيد الحروف و الإخراج الفنّي للكتاب. نسأل الله تعالى أن يكتب لهم الأجر، و آخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

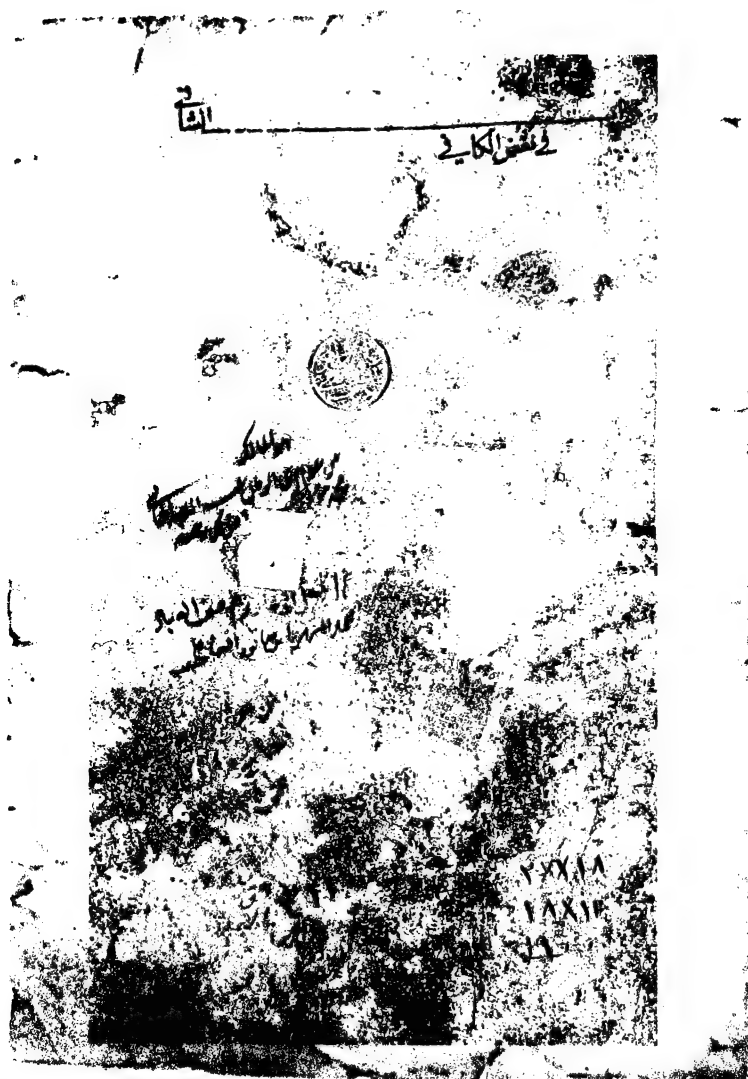
حيدر البياتي - محمّد حسين الدرايتي

٢٦ اسفند ١٣٩٧

١٠ رجب ١٤٤٠



نماذج من تصاویر النسخ



صورة الصفحة الأولى من نسخة «ب»



ك
 لا يثبت قوله عليه السلام إلا أنه لا يبي بعدى المراد بعد مو
 فكان لا يثبت من شرط فكانه يرب فلا يكون يا علي نبيا بعد
 ان عشت لان هذا الشرط واجب لا بد منه فاذا وجب ذلك
 فكانه عليه السلام قل انت وان يثبت لا يكون نبيا بعدي
 كما يكون هرون نبيا بعد اخيه موسى لو بق فلا بد من ان يثبت
 الشرط وتقدر في الامر بن وان كان الكلام لا يقتضيه
 لا يجب اذا دل الدليل على وجود شرط في الاستثناء ان يدل
 في المشتق منه مع امكان حمله على ظاهره وقد علمنا ان قد
 انت مني غير هرون من موسى يقتضي الحيل من غير شرط فكيف
 يجب بدخول للشرط في الاستثناء من حيث ادى اليه الدليل
 اتيان الشرط في المشتق منه وهذا من الذي ذكره لوسلنا
 لم يجب ما قاله وكان يجب هذا النزول لا بدخل يجب الحيز لم
 يستحقها امير المؤمنين عليه السلام في حاله حين الوصل عليه السلام
 اصلا لانهم ارجبوا في المشتق منه ان يكون كالمشتق في انه بعد
 الموت وبطلان ذلك يبين فقل هذا القول ثم قال فان قالوا
 قد دخل تحت الاثبات حال الحيوة وبعد الوفاة فضع الاستثناء
 وان كان بعد الموت قبل الوفاة فان كان في المشتق منه ان يكون
 ثابتا في الحالين وان كان الاستثناء لا يحصل الا في احدهما فاما

الذبح

الكتاب من كلامنا بحسب ما بلغنا منها واستفت له
 طائفتنا ونحن نقيم على من نعلمه الا بقدرنا
 في سني منه والاعتقاد في سني ما ذكرناه الا ما صح في نفسه
 بالحجج وقامت عليه عند الادلة ومن تأمل هذا الكتاب
 وجد بين استنباطه وانتهائه تفاوتاً في باب الاختصاص
 والشرح والعلل في ذلك ان الشبهة اختلفت فيه فاستباننا
 بنيه محققاً عازماً على حكاية او ايراد كلام المصنف صاحب
 الكتاب واطراف فضوله وانحاز الكلام واحتصاره
 وما نأى من بعد ان نهبط الكلام ونشرحه ونحكي
 كلامه على وجهه من غير حذف لئلا ينسب منه فقلنا على
 ذلك بعد ان نصت قطعاً من الكتاب على الراي الاول
 وقد كان من الواجب ان نقتطع عليها تقدم من الكتاب
 فنشره لحقيق باوسط واحرم لكن منع ذلك ان الذي
 خرج منه سار في البلاد وتناوله الناس قبل كمال الكتاب
 وقامه ولم يكن يلائمه لهذا الوجه ونفقتنا من ان نغير
 النسخ ما تقدم منه منه فحليل وببفاوت وبمحمد لله
 رب العالمين على ما وهبه من المعونة ورزقه من البصر
 ووفقنا تمام يومين في قرون في سنة ١٠٨٠ هـ

١٠٨٠ هـ



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى محمد وآله الطاهرين الابرار يسلم عليكم ايها الله
 تبارك ما انطق به الكتاب المعروف بالختم من الجاح في الامامة والها الكلام على منه
 بغاية الاختصار وذكر ثمان مولف قد بلغ النهاية في جميع الشبهه واورده قوي ما
 شيو جمع زيادات يسيرة يسبق اليها وتذهب مواضع قد ورد بها وقد كتبت عن
 عذوق في هذا الكتاب في يدى بعض ما اختص منه بالامامة على سبيل الاستقصاء
 على امتيازك فوالله ومنعت من من ان كنت متوقفا لا تحارفا فابتدى به وانا
 الان حامل على الماء ما التمس وعادل من بسط الكلام ونشروا الى نهاية ما يمكن
 الاختصار واطبع ومعه كتابا في اويل كلامه واطراف فصوله وموقع الحواشي على
 كتابه ليكون ذلك افضل فيما تحتويه من الاختصار وهذا الكتاب اذا اعان الله عليه
 ووفق للعلمي غل الخوض فيه يكون جامع الاصول الامامة وفروعها ومجملها من
 الطرق الممهدة والنكت المحورة بما لا يوجد في غير الكتب المصنفة والامامة
 في تسمية ذلك في تسميته وان يجعل ذلك على ما لا يمتنع به ولا يفتنه ووجه فصل
 في تنقيح ما ذكره مما يتعلق بوجوب الامامة قال صاحب الكتاب بعد ان
 ذكر ما ينقسم اليه الخلاف في الامامة اعلم ان جميع من جعل صفه الامام صفه التي لا يتبع له
 ان يوجب فيه ما يجبه في الشك ان من جعل صفه الامام صفه لا يرجع لان يوجب
 ما يجبه لله تعالى والكلام مع مذهب الفريسي لا يتبع في الامامة الا في كلامه قال
 السيد الشريف المرفعي رحمه الله من جعل الامام جميع صفات النبي فهو لم يجعل له
 في حاله ما الكلام معه وان لم يخط بجله من حيث لم يخط بطلان قوله في قوله
 يكون كلاما في الامامة بل في النبوة وعلى ما وجبه في كل حال ام لا فاما في كلامه
 بعض صفات النبي او اثره او جعله بما من به من قوله في الكلام مع هذا محله

الامامة

اختلف فيه فابند ابائيه مختص عازم على حكاية او ابل كلام المصنف
 صاحب الكتاب واطراف فصوله واما جازة الكلام واخصاره وزيادته بعد
 ان بسط الكلام ونشره وتكلى كلامه على وجهه من غير حذف لبين من كلامه
 على ذلك بعد ان مضت قسطه من الكتاب على الراى الاول وقد كان من الواجب
 ان نطقت على ما تقدم من الكتاب فنسره لخلق با وسط واخوه لكن قلنا
 ان الذي خرج منه سائر المبادئ ونشاول الناس قبل الكتاب ونظامه ولم

كلام

يكن تلافيه لهذا الوجه وشققنا من ان لغز النسخ
 ما تقدم منه فيختلف وتتفاوت و

لمد تدرب العالمين على ما وبتنا

من المعونة وزيادته البصيرة

ووفينا التمام تصويره كان

دكت في سنة ١٢٢٠ ق

مر البقرة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 الحمد لله وسلامه على عباده الذين اصطفى محمد وآله الطاهرين ائمة
 سالت ايدن الله بتبليغ ما نوى عليه كتاب المعروف بالمعنى
 من الحجاج في الإمامة واجله الكلام على شجرة بفاية الاختصار وذكر
 ان مولفه قد بلغ النهاية في جميع الشبه واورد في ما اعتده سبقه
 مع زيادات يسيرة سبق اليها ويهذيب مواضع تفرد بها وقد كنت عزمت
 عند وقوع هذا الكتاب في يدى على نقص ما اختص به الإمامة على سبيل
 الاستقصاء فقطحني عن امضاء ذلك فوالله ومفت من اجاب كنت متوقفا
 لا على اها فابتدئ به واني لان ملحق على الامانة المستندة وعلى من
 بسط الكلام ونشر الى نهاية ما يمكن من الاختصار والجمع ومعد حكاية آراء
 كلامه واطراف فضله وموقع الحولة بالجمع على كتاب ليكون ذلك ادخل فيها
 مخوذة من الاختصار وهذا الكتاب اذا اعان الله عليه ووفق لمبلغ ما نرى
 فيه يكون نظاما لاصول الإمامة وفيها ومحيطا من الطرق الممهدة
 والنكت الممثلة بما لا يوصلني في من الكتب المصنفة والى الله تعالى
 الرغبة في تيسير ذلك وتسهيله وان يحصل ذلك خالصا له ومعد رايه
 عنه ولطفه وحيده فضله في تبليغ ما ذكر مما يتعلق بوجوب
 الإمامة في كتاب هذا ان ذكر ما ينقسم اليه الخلاف في
 الإمامة اطلاق جميع من جعله في الإمامة بصفة النبي روي ان يوحى به
 ما يجب في الدين حكما ان من جعل بصفة الامام بصفة الائمة يوجب ان
 يوجب فيهما يجب في كتاب الكلام مع هذين القولين لا يقع في الامانة
 ان كلامه في سبيل ما المتبلى الشرح الموقف من الامانة بجل

من ان يجيبه باسع ولو كان تابيا قبل ذلك كان ما في النفس عليه زائلا فارت
 وحدها جدا فنية ولو سبق بهذا الفصل من حصولكم صاحب الكتاب
 في اقامة ما يحتاج الى تبينه لانه يتكلم من عبودية ووجوب محاربه تركه على
 الخارج وارب الحكم يتكلم من الكبر والقدرة فوقها تركه في تفصيل بل لا يتكلم
 جفدا ولا يراه الا فضل بغير اصيله جميع ويتكلم في اقامة الحسن والمحسن بغير
 بناء من جهة الاختيار وقد عني بما في الاختيار تركه في المحضر والاسد كونه لما
 وما ينجد من كونه اسد فلو ان من ذلك بكان طول في جميع وابطل والباطل
 سبق في حصوله قد تمت الكلام عليه واكتفينا بها تركه في هذا الفصل
 واما الى حله من ارد عليه هو تركه في اقامة احيان الاية من غير
 احتياج به لهما وعليه هو واحدا في الكلام عليه هو على مقتضى من كان لما الذي
 قبله جناه ونقصناه تركه في حصوله فضل يتكلم في كونه ما في النفس به و
 انما هو من كونه ذلك والاسد كانه لا يشبه ونحن لان كان كاطون كانه
 هذا هو هذا الموضع فلو اننا يما شطاه وحدها وكونا على احوالنا
 اشغل عليه هذا الكلام بين كونهنا بسط بله افهامنا واشتت لبطاقتنا
 ونحن فتنه من فضله وتامد لا يتكلم في كونه من كونه ولا في حصوله في ما ذكرنا
 انما هو في نفسه بالحجة وقدمت عليه هذه الاطلا من تامل هذا الكلام في جدد
 من ابيدنا كونهها به فقا في ارباب الاختصار والشرح والمصلحة في ذلك اننا انما
 فيه فابتداء حبه مختصره ان على كونه اول الكلام صاحب كتابه في احوالنا
 ولما ان الكلام فاختصاره تركه من عيان بسط الكلام في شرحه ويحكم كونه
 على جميع من خلقت لشي من كونه فقلت على كونه من كونه قطعه من كونه
 على احوالنا اول وبقا من ارجا ان نقطعت على كونه من كونه الكتاب فتنه
 لشي باو مسطه واوله كونه من ذلك ان الذي يخرج منه سلق البلاد في
 تناوله الناس قبل ان الكتاب ونماه ولو يكن لا فيه لهذا الوجه واستغنى
 من ان يتبين الفهم ما يقتضيه من كونه فقلت وتيقاوت ولما بعد بسط الكلام على

ما وهب من العبادة ورفقه من العجوة واليدشار

ان لو بدنا بتوحيده وتبديده وان يجل انرا

والا لست اعرف من اوابه سعدة من

هقابه انه جميع اندماء فترجيب

وسلوته على غير من جلته

محدثيه والبلد من كونه

وذريته وسلا من كونه

وكرانه كونه من كونه

محدثيه والبلد من كونه

وذريته وسلا من كونه

ان لو بدنا بتوحيده وتبديده وان يجل انرا

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى محمد وآله الطاهرين الابرار سالت الله تنيع ما انطوى عليه
الكتاب العجيب بالخبر من الجاه والامانة والكمال على شئنه بعبارة الاختصاص وذكر ان مؤلفه قد بلغ
وفي جميع الشبه واورد في ما اعلمه شجر من زبائن يشرح بين اليها ويندب مواضع تقر بها وقد
كنت عزمت عند وقوع هذا الكتاب في يدي على انقض ما اخبرته بالامانة على سبيل الاستقصا فطفت من
اختصاص ذلك فطالع ومنعت هذه مواضع كنت مؤثقا لاختصاصها فابند به وانا الان عامل على املة ما امكنه
وعاد على سبيل الكلام ونشره الى هنا بما يمكن من الاختصاص والجمع وعند حكاية او بالكلية والطرافة
وموقع المحو لا يجمع على كتابه ليكون ذلك داخل في ما غرض من الاختصاص وهذا الكتاب اذا ان الله عليه
بلين الغرض فيه يكن جامعا لاصول الامانة وفروعا ومحطام الطرف الملهمة ولكن الحزم بالابرار
في غرض الكتاب المصنفه والى الله كما الرغبة في تفسير ذلك وتفسيره وان يجعل ذلك خلاصا له ومفرا
منه ولطف وجوه في كتابه في تتبع ما ذكر ما يتعلق بحرب الامانة في صاحب الكتاب بعد
ان ذكر ما ينسب اليه الخلاف في الامانة اعلم ان جميع من جعل صفة الامام صفة النبي صلى الله عليه وآله
بعضه له ان يجب فيه ما يجب في النبي كان صفة الامام صفة الامام صلى الله عليه وآله فيجب فيه ما يجب في
والكلام مع هذا في الفرائض كما يقع في الامانة الى اخر الكلام سيدنا السيد الشريف
المرتضى رضى الله عنه اما من جعل الامام جميع صفات النبي ولم يجعل بينهما رتبة في حال فالكلام معه
وان لم يفسط جملة من حيث لم ينف لم يطل في قوله ضرورة فانه لا يكون كلامه في الامامة بل في
وملح واجبة في كل حال فاما من جعل الامام بعض صفات النبي واكثرها وجعل بينهما رتبة
مفعولا فالكلام على كماله في الامانة وكيف لا يكون كلاما في الامانة وهو لا بعد وان يكون
كلها في صفاته او في صفته ما يتولاه ويقوم به لان من جعل الامامة ان الامام لا يكون الا بصفا
فاصله عن الناس اما خالف خصومه في صفات الامام وكذلك اذا قال انه حق في الدين

ذكر ما يقول في الذم فاما غيرهم ما ذكرناه فلا وجه يقطع به على ان الذي ضلوه كبيرة وكان بعد
 من الى وقاص من الغرة وغيره اشارة بدل على قوته وعلى من الى على ان بابوسى لا شمرى ناب
 بعدما علمت التحكيم وروى ان امير المؤمنين ع قال لله وقد دخل المؤمن من بيوتهم من هذه اشأت
 بابوسى لم عايد قال بل عايد قال اما انه لا يمتنع بما في بقى عليه ان اول لك ما سمع من
 من رسول الله ص سمعته يقول من عاد منيضا كان في رحمة الله ما شأني اذا قد غمته الثوبة فان
 صح ذلك وما كل من لا خبر فقد ازال عن نفسه ما يستحقه الا فالدم والحقاب لا زمان اعلى
 لا ما اعظم ارتكب يقال لله اما عدي الى وقاص واب عمرو من يجري مجراها في التخلع عن سعة الرزق
 فلم يفتقوا عندنا على التحقيق بما كان منهم من الفعود عن بيعته ع في تلك الحال وانما كانوا فاضا قيا
 بما تقدم من جودهم النص وشكهم في امامته بعد الرسول ع بالفضل وقد ساء ما يقدم ان امامة
 امير المؤمنين ع لا طريق اليها الا النص وان دفع النص يمكن ان يشهد بالاختيار بيننا ايضا ان
 هؤلاء المتبعين لم يكن لهم عذبة الاستماع من المحاربة جميع بل فهم من اعتدوا بذلك وفيهم من اعتدوا
 بذلك وفيهم من التمس ان يكون الاختيار بعد الثوري واحاله الى اراى وفيهم من راعى الاجماع ولم تنفع
 من البيعة لفقدها وبعد ما رى عذبتهم في تأخرهم عن المحاربة معه اذا كانوا على ما ادعاه صاحب
 الكتاب تدبا بعبه ورضوا بامامة السبعة فقتل على الغرة والمحاربة الى التمدد لان سبب رجوعها
 متقدم عن بعضها وان يحتاج في وجوب المحاربة الى التمدد لان سبب رجوعها متقدم وهو السبعة
 على انه قد استقر المانع ودعاهم الى القتال معه في محل وصفيين ولم ترك عامر في التمدد فنبغى
 ان ياثر بالعود عن المحاربة على كمال قاعا من عرفان كان يذم على ترك جهاد الفسقة الثانية
 فانه على غير ما يوجب فقه وكيف لا يكون ما قلناه من الفعود عن سعة او عن المحاربة وتوجب
 عليهم كثيرا وفي ذلك مشارة الامام وخروج عن طاعته ولحق حاجز الا يكون ذلك فقا يجوز ان لا
 محاربة كذلك فاما خبر ايشانة فقد مضى الكلام عليه فاما بابوسى فلم يذك في قوته على
 تجميع فيها وشك لا الخبر الذي رواه في العبادة وليس فيه دليل على الثوبة وانما روى امير المؤمنين
 ما سمع وعلم انه لا يصح حمله على العموم لئن فيه يعود الى الكافر والفاق ثم مشفق منه
 على ان امير المؤمنين ع قد صرح بما في نفسه عليه وانه لم يغمه ذلك من ان غره بما سمع ولو كان ثابتا
 قبل ذلك لكان ما في النفس عليه لا يلا غير ثابت وذن جلا كفيه ولم يبق بعد هذا الفصل من
 فنزل كلام صاحب الكتاب في الامامة ما يحتاج الى تتبع لانه نظم على اخره سوية ورجوب

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله وسبحان عباده الذي اصطفى محمد بن عبد الله الطاهر من الرسل سأل الله تعالى ان يفتح علي الكتاب
 بالعلم في الحج والعمرة واولاه اكلام علي بن ابي طالب في الاختصار وذكر ان مولد قديم الهات في جميع الزمان
 قوة ما انتهى به من جميع زيارات خيرة سبيل الهدى في مواضع تدور بنا وقد كنت غيت عند فوج هذا الكتاب
 في بي انقضاه اختصرته بالاعانة علي سبيل الاختصار فقطعني عن مضاف ذلك طبع منعت من سوان كنت
 ستر هذا الاعصار ما ينبغي ان لا يخلو من الاصل ما القسمة على طبع الكتاب وشره في نهاية ما يكون
 الاختصار في جميع وعنه في كتابه او اير كتابه عا طرافه في موقع الحرا الذي الكتاب يكون ذلك لانه لا يخلو من
 الاختصار وهذا الكتاب اذا كان الله عليه وعلى آله وسلم في الحروف في يكون جامعها لاصول الامامة ورفعه من
 من العلم والعمرة والتكبير المحررة بالابرج في ثمن من الكتب المستعدة اليها التي اريد في تفسير ذلك وتيسيل
 ذلك على السبيل الذي يقتضيه من غير قطع وجوده اتصال في جميع ما ذكره ما يتعلق بجور الامامة في العلم والعمرة
 بطلان كل ما يتقدم اليه لا يرد في الامامة اعلم ان جميع من جعل هذه الامامة صفة لا يصح لان جميع من جعل
 واكلامهم من غير ان يثبت في الامامة في جميع من جعل هذه الامامة صفة لا يصح لان جميع من جعل
 جميع صفات التي علي اسم الله تعالى في جميع من جعل هذه الامامة صفة وان لم يمتطع من جعل اسم الله تعالى
 ضرورة ان لا يكون كلاما في الامامة بل في التسمية وحده واجبة في كل حال لا ماما من جعل الامامة صفة من غير
 او اكلامهم من غير ان يثبت في الامامة في جميع من جعل هذه الامامة صفة لا يصح لان جميع من جعل
 يكون كلاما في صفاته او في صفته ما يتولا ويقوم به لان من قال من الامامة ان الامام لا يكون الا معصرا فانه لا
 التسمية انما هي صفة الامام فكذلك اذا قال لا يجب في التسمية وجا تعلقه بغيره لطف في فعل العاجلات
 والاشاع من التسمية فانه انما هو ما يتولا الامام في جميع ما عليه فكيف ظن صاحب الكتاب ان الامام من
 لم يرد في صفته الامام وجا يتولا لا يكون كلاما في الامامة وهذا يؤدى الى ان الكلام في الامامة انما يقتضي التسمية
 وبعض الزيادة في جميع صفات الامام من ان يكون كلاما في الامامة ويؤدى الى ان ماسطو التسمية
 قديما صفة اعلم في الامامة ليس في الامامة ولا يصح ان يذهب عن صفات الامام مع الزيادة اذا كان
 كلاما في الامامة انما يقتضي صفات الامام في جميع من جعل هذه الامامة صفة لا يصح لان جميع من جعل
 يكون الامامة انما كان الامام من غير ان يثبت في الامامة في جميع من جعل هذه الامامة صفة لا يصح لان جميع من جعل
 الامام الامامة انما كانت في الامامة في بعض صفاته مع العلم في بعض من كان له وافتح في بعض ما يتولا
 ويقوم به وانما كان في بعض من جعل الامام صفة لا يصح لان جميع من جعل هذه الامامة صفة لا يصح لان جميع من جعل
 هذا الواقع من من اصبح علي الله تعالى في الامامة في كل ما يرد من من لم يوجب في الامامة ان الله تعالى في
 فتخرج عن هذا الباب في الامامة في جميع من جعل هذه الامامة صفة لا يصح لان جميع من جعل

صفة التي يتبع لان يوجب في جميع
 التي لا يصح صفة الامام من من

الآن قاطعون ^{بما} هذا على هذا الموضع وفيما باشطناه وقصدناه ولم نألججنا ونحن بالحق فيما
 اشتغل عليه هذا الكتاب كلامنا بحسب طبعنا فما لنا وانعت لمطافتنا نحن بقسم على من تصفه
 وقامه الا يقلدنا في شئ منه والا يعقد في شئ مما ذكرناه الا ما فتح في نفسه بالجنة وقامت عليه عنه
 الا ذلك ومن تأمل هذا الكتاب يحسب ان بدا له انه لم يتفقا وما في باب الاختصار والشرح والعلل في
 ذلك ان الية اختلفت فيه فاستبان بانيه تحضر عازم على حكايته ارباب صاحب للكتاب واطراف
 فضوله وابعان الكلام ولخصاره وراينا من بعد ان نسط الكلام ونشرجه ونحكي كلامه على وجه
 مرجع جندف لبشر منه فعملنا على ذلك بعد ان حصت قطعة من الكتاب على الراي الا اذا وقعنا
 من الواجب ان نطعم على ما تقدم من الكتاب فنشرجه ليحسبنا واسطه واسر الكون منع ذلك ان الذي
 خرج منه سار في المباح وتناول الناس قبل حال الكتاب ببقاء

ولم يكن تلافيه هذا الوجه وسبقنا من ان نغير النسخ

ما تقدم منه فيختلف ويفاوت والمحمد لله

رب العالمين على ما وهبنا الموهبة

ورزقنا من البصيرة

٤٤٤

فما نقول له من كتابة هذا الكتاب المسمى بالشمس في يوم الثلاثاء اربع عشر من شهر رمضان المبارك
 سنة ١٠٨٢ وتبعه بعد الف في دورة الموسومة بالمعينة في الشئ ارضيت عن كذا وانا
 العبد المذنب الجاني ابن سلطان محمد رضا علي رحمة الله اعظم والوالدي جميع المؤمنين والمؤمنات

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى محمد و الطاهرين الابرار سالت ابد الامه تنبعها انظر في
الكتاب الشريف المنعني من الخراج في الامام و امه الكمل و علي بن ابي طالب الاختصار و ذكر ان من مر في ذلك
فيهم الشهد و دور و في ما عتد بشيخه مع زياره و غير من بين الساجد الخليل و وضع في جوارحه و كانت عرفت
و وقع هذا الكتاب في يد المفسر ما احقق به الامام على سبيل الاستقصا انظر في من اضاف ذلك في كتابه
منه ما ذكره في كتابه السراج ما تاجدي و لاني ان عامل على امه و ما التفت و دعا له من سراج الكمل و ذكره
اليها من اجل من الاختصار و الجمع و مقتضاها ان اذكر ما لا يطول و لا يضر بصغر الكتاب و الجمع على ما يكون
اخر في اخر من الاختصار و هذا الكتاب اذا اعان استغنى عن غيره و في بعض النسخ فيه يكون خطا و اصر
الامام و هو مما عطا من الطرز المندرجة و ذلك لحرره بالابرور في شيء من الكتب المنصرفة اليه و ما عاين
في نسخة و لا و نسجله و ان يسجله في الصا و مقتضاها منه و لطف و جوده في نسخ ما ذكره من
بوجه الامام في صاحب الكتاب بعد ان ذكر ما ينقسم اليه من الاختصار في الامام و العلم ان جميع من حصل منه
الامام و غيره التي من اجله ان يوجه في ما بينه التي كان من حصل منه الامام و مقتضاها ان يوجه في
في ما بينه في مقتضاها و غيره من غيرين لا يقع في الامام و لا يجر كلام سيدنا الشريف في
الامر و حصل منه و غيره من غيرين و لا يجر كلام سيدنا الشريف في
يظهر ان من غيرين و لا يكون كلاما في الامام و لا في غيره و لا يجر كلام سيدنا الشريف في
لما عتد منه في غيره و لا يكون كلاما في الامام و لا في غيره و لا يجر كلام سيدنا الشريف في
يكون كلاما في الامام و لا يكون كلاما في غيره و لا يجر كلام سيدنا الشريف في
او لا يكون كلاما في الامام و لا يكون كلاما في غيره و لا يجر كلام سيدنا الشريف في

للمواظبة على ما تقدم مستقن على ما لا بد من صحة ما في فضل الإمام غير ذلك من ما
 تابوا ان ذلك كان في النفس على ما لا بد من صحة ما في فضل الإمام غير ذلك من ما
 في الدماء وما يحتاج الى تصديقه كماله من صحة ما في فضل الإمام غير ذلك من ما
 معها ثم تكلم في فضيلته على ما لا بد من صحة ما في فضل الإمام غير ذلك من ما
 بكم به على ما لا بد من صحة ما في فضل الإمام غير ذلك من ما
 من ذلك كماله على ما لا بد من صحة ما في فضل الإمام غير ذلك من ما
 الفاعل من ذلك على ما لا بد من صحة ما في فضل الإمام غير ذلك من ما
 عليهم على اقدم من ذلك على ما لا بد من صحة ما في فضل الإمام غير ذلك من ما
 مالا يحجب كونه من ذلك على ما لا بد من صحة ما في فضل الإمام غير ذلك من ما
 في الشك في ذلك على ما لا بد من صحة ما في فضل الإمام غير ذلك من ما
 والافتقار في ذلك على ما لا بد من صحة ما في فضل الإمام غير ذلك من ما
 في الاحتياط في ذلك على ما لا بد من صحة ما في فضل الإمام غير ذلك من ما
 فيه من ذلك على ما لا بد من صحة ما في فضل الإمام غير ذلك من ما
 على ذلك على ما لا بد من صحة ما في فضل الإمام غير ذلك من ما
 بالسطر والخط في ذلك على ما لا بد من صحة ما في فضل الإمام غير ذلك من ما
 تلافي هذا العجز واستغفار من ان يغير في ذلك على ما لا بد من صحة ما في فضل الإمام غير ذلك من ما
 وقد قرى البصيرة في ذلك على ما لا بد من صحة ما في فضل الإمام غير ذلك من ما
 من قرأه بصدقة من عاين جميع الاقارب جميع

صلى الله عليه وسلم

غيره والطيبين

وفيه صلاة

وصحة

ورقة

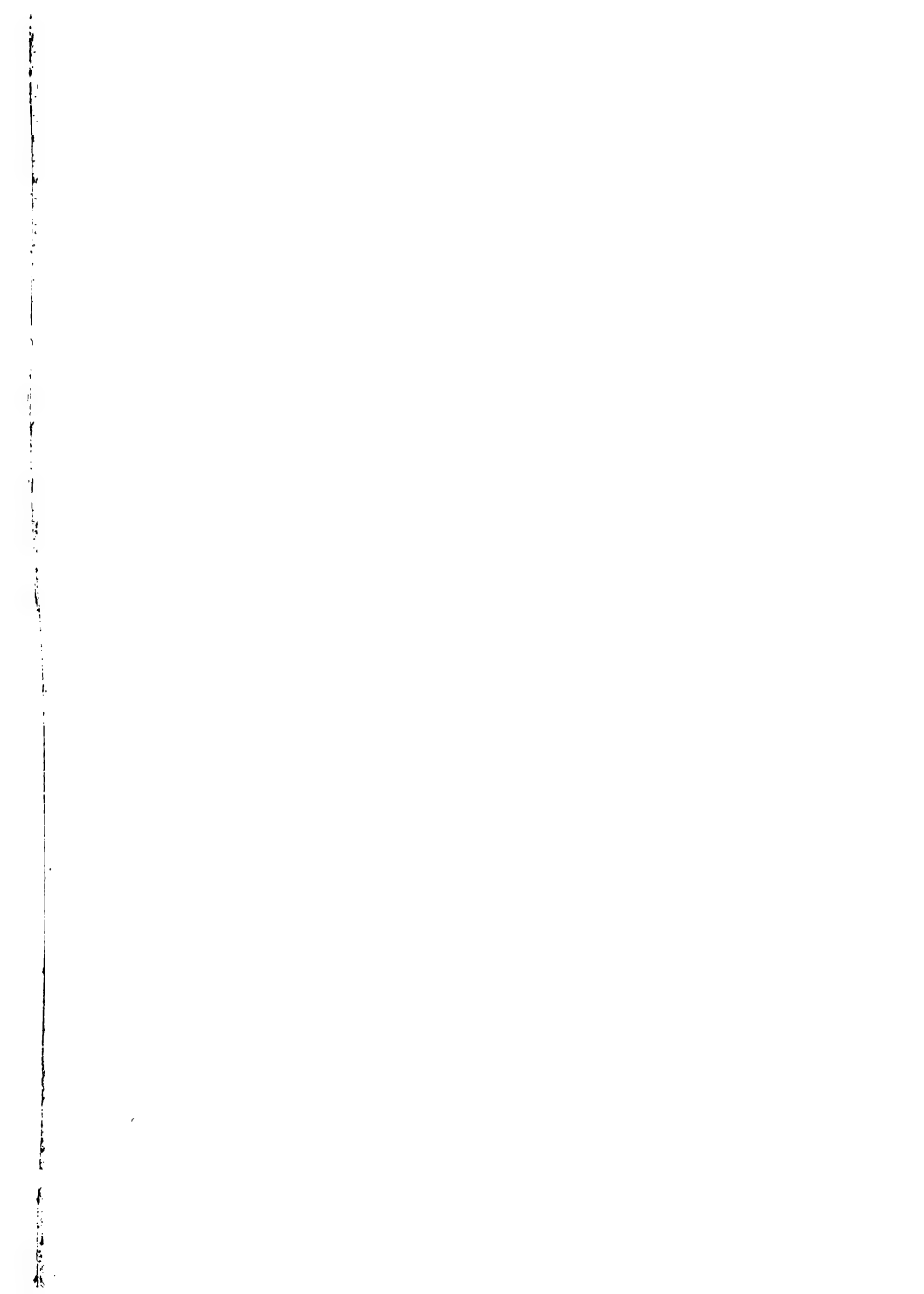
لم

بسم الله الرحمن الرحيم والاختصاص بكم هذا

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى محمد وآله الطاهرين ائمة المرسلين الذين
تتبع ما انطوى عليه الكتاب المعروف بالغنى من الحجاج في الامامة واملاء الكلام
شبهه بغاية الاختصار وذكر ان مؤلفه قد بلغ النهاية في جمع الشبه وورد في
ما اعتمد شيوخته مع زيادات لينة سبق اليها تهذيب مواضع فقرها وقد كنت
عزمت عند وقوع هذا الكتاب في يدي على نقص ما اختص منه بالامامة على سبيل
الاستقصاء فقطعني عن امضاء ذلك قطع ومنعت منه مواضع كنت متوقفا
لاختصارها لما ينبغي به وانما الان عامل على املاء ما التفت وعاد على سبيل الكلام
ونشره الى نهاية ما يمكن من الاختصار والجمع ومعتقد حكاية او ايل كلامه وطرا
فصوله في اربع الحواشي بالجمع على كتابه ليكون ذلك ادخل فيما تحوته من الاختصاص
وهذا الكتاب اذا ان الله تعالى عليه ووفق لبويع العرض فيه يكون جامعاً
لاصول الامامة وفعولها ومحيطاً من الطرق الممهدة والتكتات المحررة بما لا يحصى
في ثمن من الكتب المصنفة والى الله تعالى العتبة في تيسير ذلك وتسهيله والى محلي
ذلك خالصاً لا يقر بان منه بمنه ولطفه وجوده فصّل في تتبع ما ذكر مما يتعلق
بوجوب الامامة قال صاحب الكتاب بعد ان ذكر ما ينقسم اليه الخلاف في الامانة
اعلم ان جميع من جعل صفة الامام صفة النبي صلى الله عليه واله صلى الله عليه واله ان يوجب

عليه

الشافى فى الإمامة



بسم الله الرحمن الرحيم

[مقدمة المؤلف]

الحمد لله، وسلامٌ^١ على عباده الذين اصطفى؛ محمدٍ وآله الطاهرين الأبرار^٢.
وبعد^٣، سألت - أيدك الله - تتبّع ما انطوى عليه الكتاب المعروف بـ «المغني»
من الججاج في الإمامة، وإملاء^٤ الكلام على شُبهه بغاية الاختصار، وذكرت أن
مؤلفه قد بلغ النهاية في جمع الشُّبه، وأورد قوياً ما اعتمده شيوخه، مع زيادات
يسيرة سبق إليها، وتهذيب مواضع^٥ تفرّد بها. وقد كنت عَزَمْتُ عند وقوع هذا
الكتاب في يدي على نقض ما اختصّ منه بالإمامة على سبيل الاستقصاء، فقطعني
عن إمضاء ذلك^٦ قواطع، ومنعت منه موانع كنت متوقّفاً لانجسارها فأبتدئ به؛
وأنا الآن عامل على إملاء ما التمسته، وعادل عن بسط الكلام ونشره إلى نهاية ما
يُمكِن من الاختصار والجمع، ومُعتمداً حكاية أوائل كلامه، وأطراف فصوله،

١. في «ج، ص» و حاشية «ف»: «و سلامه».

٢. هكذا في النسخ. وفي المطبوع: «+ النقباء».

٣. هكذا في «ج» و حاشية «ف». وفي سائر النسخ والمطبوع: - «وبعد».

٤. في حاشية «ج»: «و أنواع».

٥. هكذا في النسخ. وفي المطبوع: «مواضيع».

٦. في «د»: «ذاك».

٧. في «ج، ص»: «و إنّي».

و مَوْقِعُ^١ الْحَوَالَةِ بِالْجَمِيعِ^٢ عَلَى كِتَابِهِ؛ لِيَكُونَ ذَلِكَ أَدْخَلَ فِيهَا نَحْوُهُ^٣ مِنْ
الِاخْتِصَارِ^٤.

و هذا الكتاب - إذا أعانَ اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ، وَفَقَّ لِلْبُلُوغِ الْغَرَضِ فِيهِ - يَكُونُ جَامِعاً
لَأُصُولِ الْإِمَامَةِ وَفُرُوعِهَا، وَ مُحِيطاً مِنَ الطَّرِيقِ الْمُهَذَّبَةِ وَ النُّكْتِ الْمَحْرَرَةِ^٥ بِمَا لَا
يُوجَدُ فِي شَيْءٍ مِنَ الْكُتُبِ الْمَصْنُفَةِ.
وَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى الرَّغْبَةُ فِي تَيْسِيرِ ذَلِكَ وَ تَسْهِيلِهِ، وَ أَنْ يَجْعَلَ ذَلِكَ خَالِصاً لَهُ،
وَ مُقَرَّباً مِنْهُ، بِمَنِّهِ وَ لُطْفِهِ^٦ وَ جُودِهِ.

١. الإيقاع: الرمي من قريب. فكأنه حوّل القارئ إلى شيء قريب، و يدلّ هذا على أنّ المغني كان سهل التناول.

٢. في «ط»: «بالجمع». و في «د» و المطبوع: - «بالجمع».

٣. النّحو: القصد، و نحوته، أي قصدته. كتاب العين، ج ٣، ص ٣٠٢ (نحو).

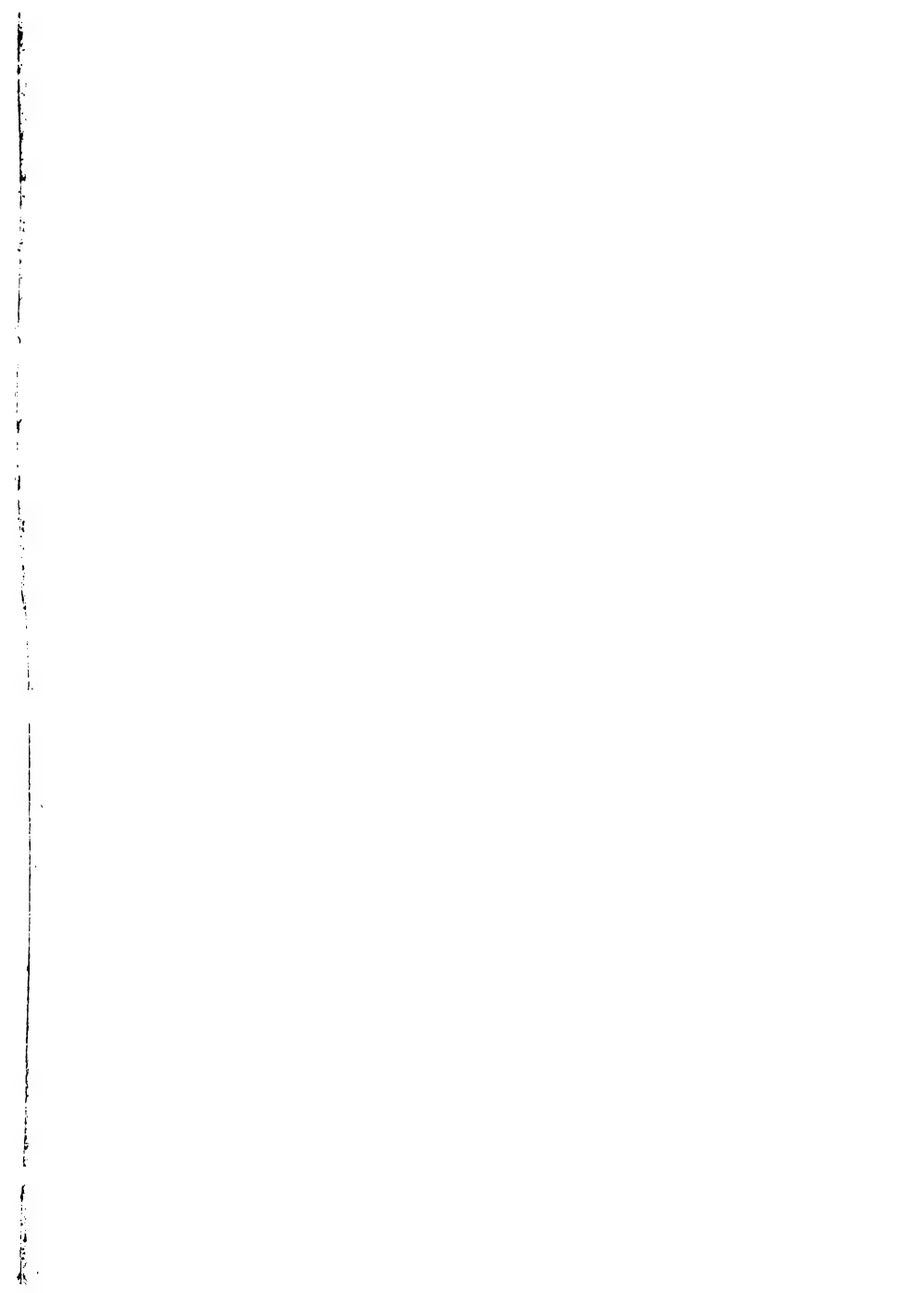
٤. علماً بأنّ المصنّف رحمه الله عدل عن هذا، و جعل يذكر كلام صاحب المغني الذي يريد نقضه على وجهه بعد أن مضت قطعة من الكتاب على الرأي الأول، و لم يمكنه تلافي ذلك بإعادة المحذوف؛ و ذلك لأنّ الكتاب خرج منه و سار في البلاد و تناوله الناس قبل كمال الكتاب و تمامه، فأشفق من أن تتغير النسخ و تختلف، كما أشار إلى ذلك في خاتمة الكتاب.

٥. في «ص»: «المجرّدة».

٦. في المطبوع: - «و لطفه».

[١]

فصلٌ في تتبُّعِ ما ذَكَرَهُ
مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِوُجُوبِ الإِمَامَةِ



قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ - بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ مَا يَنْقَسِمُ إِلَيْهِ الْخِلَافُ فِي الْإِمَامَةِ^١ - :

اعْلَمْ أَنَّ جَمِيعَ^٢ مَنْ جَعَلَ صِفَةَ الْإِمَامِ صِفَةَ النَّبِيِّ، يَصِحُّ لَهُ أَنْ يُوجِبَ فِيهِ^٣ مَا يَجِبُ فِي النَّبِيِّ^٤؛ كَمَا أَنَّ مَنْ جَعَلَ صِفَةَ الْإِمَامِ صِفَةَ الْإِلَهِ، يَصِحُّ لَهُ^٥ أَنْ يُوجِبَ فِيهِ مَا يَجِبُ لِلَّهِ تَعَالَى. وَالكَلَامُ مَعَ هَذَيْنِ الْفَرِيقَيْنِ لَا يَقَعُ فِي الْإِمَامَةِ

١. قوله قَدَسَ سرّه: «بعد أن ذكر ما ينقسم إليه الخلاف في الإمامة». الخلاف في الإمامة على وجوه: منها: الخلاف في وجوبها؛ فذهب الجمهور إلى الوجوب، ثم اختلفوا؛ فقالت الأشاعرة بوجوب نصب الإمام على الناس سمعاً، وقالت المعتزلة والزيدية: بل عقلاً. وذهب الشيعة الإمامية إلى أنه واجب على الله تعالى عقلاً. وذهبت الخوارج إلى أنه غير واجب مطلقاً. وذهب أبو بكر الأصم إلى أنه لا يجب مع الأمن؛ لعدم الحاجة إليه، وإنما يجب مع الخوف وظهور الفتن. وذهب القَوَاطِي وأتباعه إلى عكس ذلك، فأوجبوا مع الأمن لإظهار شعائر الشرع، ولم يوجبوا عند ظهور الفتن؛ لأن الظلمة ربما لم يطيعوه، فيفضي إلى زيادة الفساد والفتنة. ومنها: الخلاف في صفات الإمام؛ فمنهم مَنْ يوجب له العصمة والفضل على سائر الناس بالعلم والعمل وسائر ما يوجب الفضيلة من الأخلاق الفاضلة والمَلَكَاتِ الكاملة، ومنهم من لا يوجب.

ومنها: الخلاف في التعيين، ثم في عدد الأئمّة، إلى غير ذلك. (الاسترادي)

٢. في المغني: - «جميع».

٣. هكذا في النسخ والمغني. وفي المطبوع: + «جميع».

٤. في المغني: «لنبي» بدل «في النبي».

٥. في المغني: - «له».

إلى آخر كلامه^١.

[دخول الإمامية في النزاع حول الإمامة، و عدم اختصاص ذلك بالمعتزلة و الزيدية]

قال^٢ السيد الشريف المرتضى رضي الله عنه:

أما من جعل للإمام جميع صفات النبي صلى الله عليه وآله، ولم يجعل بينهما مزية في حال، فالكلام معه - وإن لم يسقط جملة^٣؛ من حيث لم يعلم بطلان قوله

١. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ١٢. وما حذفه السيد المرتضى من كلام القاضي يتعلق بالغلاة و المفوضة و القائلين بالتناسخ ممن وصفوا بالتشيع و ما هم منه بقتيل و لا تغير.

٢. في «ج، ص، ط»: «+ «سيدنا».

٣. قوله قدس سره: «فالكلام معه و إن لم يسقط جملة...». إن قلت: من يجعل جميع صفات النبي للإمام، إما أن يعمم الصفات بحيث تشمل الأداء عن الله سبحانه بغير واسطة أو بواسطة هو الملك كما هو الظاهر، أو لا. فعلى الأول يثبت للنبي اسماً آخر هو لفظ «الإمام» و يجعلهما مترادفين، و هذا نزاع في التسمية و اللفظ لا يليق بأحد التعرض له، فالكلام معه فيه ساقط، و إن كان ثبوت الكلام معه من حيث إنه لا يثبت الإمام بالمعنى الذي يتولّى أهل الكلام البحث عنه و ينفي وجوب الإمامة بالمعنى المشهور بينهم فالمسألة يجب أن يبحث عنها في باب الإمامة؛ كيف لا، و من جملة الكلام فيها إثباتها و بيان وجوبها أو عدم وجوبها؟ فلم يصحّ قوله قدس سره: «فإنه لا يكون كلاماً في الإمامة، بل في النبوة». و على الثاني فهو ممن يجعل للإمام بعض صفات النبي أو أكثرها، و سيذكر قدس سره أنّ الكلام معه كلام في الإمامة.

قلت: هو من حيث يجعل لفظ الإمام مرادفاً للفظ النبي لا كلام معه؛ إذ يرجع إلى النزاع في اللفظ و التسمية. و من حيث إنه لا يثبت الإمامة بالمعنى المصطلح و وجوبها - إذ كان مذهبه الاكتفاء بالنبي و قصر الأمر عليه - لا يسقط الكلام معه، و أشار إليه بقوله: «فالكلام معه و إن لم يسقط جملة؛ من حيث لم يعلم بطلان قوله ضرورة».

و أمّا قوله: «فإنه لا يكون كلاماً في الإمامة بل في النبوة، و هل هي واجبة في كلّ حال أم لا؟» فلا ينافي كون الكلام من الجهة المذكورة كلاماً في الإمامة؛ إذ المقصود منه أنّ من يثبت للإمام جميع صفات النبي ثم يبحث عن أحواله التي يثبتها له فبحثه يرجع إلى البحث عن أحوال النبي، فالكلام معه من هذه الجهة كلام في النبوة، لا في الإمامة بالمعنى المصطلح عليه.

ضرورة - فإنه لا يكون كلاماً^١ في الإمامة، بل في النبوة؛ و هل هي واجبة في كل حال أم لا؟

فأما^٢ من جعل للإمام بعض صفات النبي أو أكثرها^٣، و جعل بينهما مزية

☞ وفيه بعد. والوجه في تقرير كلامه قدس سره أن يقال: المقصود أن صاحب هذا المذهب وإن لم يسقط الكلام معه في باب النبوة - حيث كان بحثه عن أحوال الإمام يرجع إلى البحث عن أحوال النبي؛ إذ لا يعلم بطلان ما يدعيه كوجوب النبوة في كل حال و كل زمان و نحو ذلك ضرورة (و قد يقال: إذ لا يعلم بطلان ما يدعيه ضرورة كبطلان دعوى من يجعل صفات الإمام صفات الإله و لذا سقط الكلام معه جملة، و هو كما ترى. منه - قدس الله روحه -) حتى يسقط الكلام معه رأساً - لكن الكلام معه ساقط في باب الإمامة؛ إذ لا يتعلق بالإمامة بالمعنى المشهور، بل لو ثبت ما يدعيه لم يكن بنا حاجة إلى البحث عنها أصلاً، فالكلام معه إنما يتعلق بما يكون من أحوال النبوة.

و أما أن في باب الإمامة في كتب الكلام يُبحث عن إثباتها و وجوبها، فلا يتعلق بكلامه في الإمامة بالمعنى الذي أراده منها، بل نقول: إثبات الإمامة بعد النبوة بالمعنى المشهور للإمامة يرجع الكلام معه فيه إلى جواز انقطاع النبوة و عدم وجوب استمرارها، و الكلام من المتكلمين في هذا الباب إنما هو في الإمام الذي هو نائب عن النبي بعده، لا من كان نبياً؛ فتأمل. (الأسترابادي).
١. في «ص، ط»: «كلامه». و جاء في «ف» كلاهما.

٢. في المطبوع: «فإن».

٣. قوله قدس سره: «فأما من جعل للإمام بعض صفات النبي أو أكثرها...». لا يخفى أن من يُثبت للإمام بعض صفات النبي؛ فإما أن يخص ذلك البعض بما يثبت للنبي من حيث هو نبي كالأداء عن الله سبحانه بلا توسط أو توسط ملك، أو لا.

فعلى الأول الكلام معه كالكلام مع من يُثبت للإمام جميع صفات النبي في أن البحث معه إنما يكون في النبوة دون الإمامة؛ إذ الكلام يؤول بالحقيقة إلى البحث عن أحوال تتعلق بالنبي نفيّاً أو إثباتاً؛ سواء كان المراد من النبي الجنس أو الشخص المعين. و لم يتعرض له السيد قدس سره؛ لأن الظاهر من هذا الشق أن يكون الصفة ما عدا وصف النبوة و ما يستلزمها.

و على الثاني: فإما أن يكون المراد من النبي هو الجنس، أو المعين.

فإن كان المراد جنس النبي، فهو يُثبت للإمام من الفضائل التي للنبي ما يُثبت مساواة الإمام له

معقولة، فالكلام معه لا محالة كلام في الإمامة،^١ وكيف لا يكون كلاماً في الإمامة وهو لا يعدو^٢ أن يكون كلاماً في صفاته، أو في صفة ما يتولاه^٣ ويقوم به^٤؟ لأن من قال من الإمامية: «إن الإمام لا يكون إلا معصوماً، فاضلاً، أعلم الناس» إنما خالف خصومه في صفات الإمام. وكذلك إذا قال: «إنه حجة في الدين، وحافظ للشريعة، ولطف في فعل الواجبات والامتناع من المقبحات» فخلافه إنما هو فيما يتولاه الإمام ويحتاج فيه إليه.

فكيف ظن صاحب الكتاب أن الكلام مع من لم يوافقه في صفة الإمام وفيما يتولاه لا يكون كلاماً في الإمامة؟ وهذا يؤدي إلى أن الكلام في الإمامة إنما

«فيها؛ ولا دليل على امتناعه، بل ولا دليل على امتناع أن يكون في الناس غير الإمام من يكون مساوياً لنبي ما في بعض الفضائل، لا سيما وفي الأنبياء من لم يكن دعوته عامة، فيجوز فيمن لم يكن من رعيته أن يكون له فضل في بعض الصفات على قدر فضل النبي فيه على رعيته. وإن كان المراد بالنبي المعين كنبينا صلى الله عليه وآله الذي هو أفضل الأنبياء عليهم السلام وأكملهم في كل صفة وخصلة، والذي يثبت للإمام هو ما خصه الله سبحانه من سائر الأنبياء عليهم السلام من المزايا والفضائل، فقال: إثباته للإمام بعده صلى الله عليه وآله عليه وآله يوجب تفضيله على سائر الأنبياء عليهم السلام. فالجواب: أن بطلان ذلك مبني على أن غير النبي لا يجوز أن يكون أفضل منه، وهو دعوى بلا دليل؛ بل وفي الأخبار مما تواتر بالمعنى أو استفاض ما يدل على ثبوت ذلك في أمير المؤمنين صلوات الله عليه، بل وفي الأئمة الطاهرين من ذريته عليهم السلام. وعلى أي حال فلا معنى للقول بأن الكلام معه خارج من باب الإمامة. (الاسترادي). من هنا إلى قوله: «لأنه في حيز الضرورات» في أكثر من عشرين صفحة من الصفحات التالية، ساقط من نسخة «د».

٢. لا يعدو: لا يتجاوز ولا يخرج. راجع: المصباح المنير، ج ٢، ص ٣٩٧ (عدو).

٣. أي في صفات الإمام وما يتولاه من الأمور.

٤. قوله قدس سره: «أو [في] صفة ما يتولاه ويقوم به». المراد به: ما يتعلق بفعله من الصفات. والمستكن في «يقوم» أيضاً عائد إلى الإمام. (الاسترادي).

٥. هكذا في جميع النسخ. وفي المطبوع: «صفات».

يَخْتَصُّ بِهِ الْمُعْتَزِلَةُ^١ وَبَعْضُ الزَّيْدِيَّةِ^٢، وَيَخْرُجُ خِلَافَ الْإِمَامِيَّةِ وَالكَلَامِ عَلَيْهِمْ
مَنْ أَنْ يَكُونَ كَلَاماً فِي الْإِمَامَةِ، وَيُؤَدِّي إِلَى أَنْ مَا سَطَرَهُ الْمُتَكَلِّمُونَ - قَدِماً
وَ حَدِيثاً - عَلَيْهِمْ فِي الْإِمَامَةِ لَيْسَ بِكَلَامٍ فِيهَا، وَ هَذَا حَدٌّ لَا يَصِيرُ إِلَيْهِ ذُو عَقْلٍ.
وَبَعْدُ، فَإِنَّ الْكَلَامَ مَعَ الزَّيْدِيَّةِ إِذَا كَانَ كَلَاماً فِي الْإِمَامَةِ عَلَى مَا اعْتَرَفَ بِهِ صَاحِبُ
الْكِتَابِ، وَ نَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ لَمْ يُوَافِقُوا فِي جَمِيعِ صِفَاتِ الْإِمَامِ؛ لِأَنَّهُمْ يَعْتَقِدُونَ أَنَّهُ
لَا يَكُونُ إِلَّا الْأَفْضَلُ، فَإِذَا كَانَ الْكَلَامُ مَعَهُمْ فِي الْإِمَامَةِ؛ مِنْ حَيْثُ وَافَقُوا عَلَى بَعْضِ
صِفَاتِ الْإِمَامِ وَ خَالَفُوا فِي بَعْضٍ، فَكَذَلِكَ الْكَلَامُ مَعَ الْإِمَامِيَّةِ؛ لِأَنَّهُمْ وَافَقُوا
الْمُعْتَزِلَةَ فِي بَعْضِ صِفَاتِهِ وَ خَالَفُوهُمْ فِي بَعْضٍ، وَ كَذَلِكَ وَافَقُوهُمْ فِي بَعْضٍ مَا
يَتَوَلَّاهُ وَ يَقُومُ بِهِ وَ إِنْ خَالَفُوا فِي بَعْضٍ آخَرَ.

فَأَمَّا مَنْ جَعَلَ لِلْإِمَامِ^٤ مَا هُوَ صِفَةُ الْإِلَهِ فَخَارِجٌ عَنْ هَذِهِ الْجُمْلَةِ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي
الْإِمَامَةِ هُوَ الْوَاقِعُ بَيْنَ مَنْ أَوْجَبَ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى نَصْبَ الْإِمَامِ فِي كُلِّ زَمَانٍ، وَ بَيَّنَّ

٣٨/١

١. المعتزلة: يسمون أصحاب العدل و التوحيد و يلقبون بالقدرية و العدلية. و الذي يعم طائفة
المعتزلة من الاعتقاد القول بأن الله تعالى قديم، و نفوا الصفات القديمة، و اتفقوا على أن كلامه
محدث مخلوق في محل، و أن الإرادة و السمع و البصر ليست معاني قائمة بذاته، و... و اختلفوا
في الإمامة. و هم فرق مختلفة. فرق الشيعة، ص ٥ و ما بعدها؛ الملل و النحل للشهرستاني، ج ١،
ص ٥٦ - ٩٦.

٢. قوله: «و بعض الزيدية» و هم الذين لا يشترطون العصمة في الإمام. (الأسترابادي).

٣. «الزيدية»: المنتمون إلى الشهيد زيد بن علي بن الحسين عليه السلام، ساقوا الإمامة في أولاد
فاطمة عليها السلام، سواء كان من أولاد الحسن أو الحسين عليهما السلام، فكل فاطمي عالم
شجاع سخي إذا خرج بالسيف و دعاه نفسه كان إماماً واجب الطاعة. و جوزوا خروج إمامين في
قطرين في وقت واحد. و هم أصناف ثلاثة: جارودية، و سليمانية، و بترية. فرق الشيعة، ص ٢٠ -
٢١؛ الملل و النحل للشهرستاني، ج ١، ص ١٧٩ - ١٨٩.

٤. في «ص»: «في الإمام».

٥. في «ج، ط، ف»: - «ما هو».

مَنْ لَمْ يُوَجِّهْهُ؛ فَمَنْ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى هُوَ الْإِمَامُ» فَقَدْ خَرَجَ عَنْ هَذَا الْبَابِ جُمْلَةً^١.
فَأَمَّا قَوْلُهُ:

و جُمْلَةُ أَمْرِهِمْ أَنَّهُمْ لَمَّا غَلَوْا فِي الْإِمَامَةِ،^٢ وَانْتَهَوْا بِهَا إِلَى مَا لَيْسَ لَهَا
مِنَ الْقَدْرِ،^٣ ذَهَبُوا فِي^٤ الْخَطَأِ كُلِّ مَذْهَبٍ.
إِلَى قَوْلِهِ:

و الْأَصْلُ فِيهِمْ^٥ الْإِلْحَادُ، لَكِنَّهُمْ تَسَتَّرُوا بِهَذَا الْمَذْهَبِ^٦.

[فساد إلزام الإمامية بما قاله الشذاذ منهم]

فَسَبَابٌ وَ تَشْنِيعٌ عَلَى الْمَذْهَبِ بِمَا لَا يَرْتَضِيهِ أَهْلُهُ^٨ مِنْ قَوْلِ الشَّاذِّ مِنْهُمْ^٩.
و مَنْ أَرَادَ أَنْ يُقَابِلَ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ الْمَذْمُومَةَ بِمِثْلِهَا، وَاسْتَحْسَنَ ذَلِكَ لِنَفْسِهِ، فَلْيَنْظُرْ
فِي كُتُبِ ابْنِ الرَّائِدِيِّ^{١٠}.....

١. قوله قُدَّسَ سرَّه: «فقد خرج عن هذا الباب جملة» أي باب الإمامة، وإن لم يسقط البحث معه
في باب آخر؛ فلا يرد أن نفي الجسمية عنه تعالى ممَّا يُبحث عنه في الكلام. (الأسترايادي).
٢. في المغني: «بالإمامة».

٣. في المغني: «العدد».

٤. في المغني: «من».

٥. يعني من تقدَّم ذكره في المغني من الغلاة و أمثالهم.

٦. في المغني: «لكنهم يستترون بهذه المذاهب».

٧. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ١٣.

٨. أي أهل المذهب؛ لأنهم يكفرون الغلاة و إن تُسبوا إليهم.

٩. قوله قُدَّسَ سرَّه: «بما لا يرتضيه أهله» أي لا يختارونه و لا يرضون به. «من قول الشذاذ منهم»
أي الخارجين عنهم المتحلين لطريقتهم المتسمين باسمهم. (الأسترايادي).

١٠. أبو الحسين، أحمد بن يحيى بن محمد بن إسحاق الراوندي، من أهل مرو الروذ، سكن
بغداد، و كان من متكلمي المعتزلة، ثم فارقهم. و له من الكتب المصنَّعة نحو من مائة و أربعة

في فضائح المعتزلة^١؛ فإنه يُشرف^٢ منها^٣ على ما يجذب به على الخصوم فضلاً كثيراً لو أمسكوا معه عن تعيير خصومهم لكان أستر لهم وأعوذ^٤ عليهم. وقلما يسلك هذه الطريقة^٥ ذوو الفضل والتحصيل. فأما قوله في الطبقة الثانية^٦ من الغلاة عنده:

[بيان ما يتميز به النبي عن المعرفة والإمام والأمة]

وإنهم نزلوا عن هذه الطبقة^٧ لكنهم انتهوا بالإمام إلى صفة النبوة، وربما زادوا وربما^٨ نقصوا، وهم الذين يوجبون الحاجة إلى الأئمة^٩ من حيث

«عشر كتاباً، منها كتاب فضيحة المعتزلة، وكتاب التاج، وغير ذلك. توفي سنة خمس وأربعين و مائتين برحمة مالك بن طوق التغلبي، وقيل: ببغداد. الفهرست لابن النديم، ص ٤؛ تاريخ بغداد، ج ٢١، ص ٥٧، الرقم ٥٢؛ وفيات الأعيان، ج ١، ص ٩٤، الرقم ٣٥.

١. قوله قدس سره: «في فضائح المعتزلة» كقولهم بالثابتات الأزلية الغنية عن العلة، وقولهم بالأحوال المنسلخة عن التقيضين، وقولهم بالتفويض المفضي إلى المحالات الكثيرة، وقول طائفة منهم بتناهي مقدرات الله تعالى ومعلوماته مع قولهم أن علم الله هو الله، وقول بعضهم بعدم شمول قدرته للممكنات، وبالمداخلة والطفرة، وقول بعضهم أن الله لا يعلم نفسه لوجوب المغايرة بين العالم والمعلوم، وإنكارهم لبعض المتواترات كوجود الجنة والنار وانشقاق القمر للنبي صلى الله عليه وآله، وتفضيلهم الملائكة على الأنبياء عليهم السلام، إلى غير ذلك مما هو مذكور في الكتب الكلامية، وسيذكر في كلام السيد قدس سره بعض منها. (الأسترابادي).

٢. يُشرف، أي يُطلع. مجمع البحرين، ج ٥، ص ٧٤ (شرف).

٣. في «ط» وحاشية «ج، ف»: «منه».

٤. أعوذ، أي أنفع. والعائدة: المنفعة والعطف. راجع: لسان العرب، ج ٣، ص ٣١٦ (عود).

٥. في «ج، ص، ف»: «الطريق».

٦. يقصد بالطبقة الثانية من يوجبون نصب الإمام على الله تعالى من باب اللطف، وهم الإمامية.

٧. في المغني: «الطريقة».

٨. في المغني: - «ربما».

٩. هكذا في النسخ والمغني. وفي المطبوع: «الإمام».

لا يَتِمُّ التَّكْلِيفُ وَلَا حَالُ الْمَكْلُفِينَ إِلَّا بِهِمْ^١، وَبِمَعْرِفَةٍ مَا هُوَ مِنْهُمْ^٢.

فَظُلُّ بَعِيدٌ؛ لِأَنَّ مَنْ أَوْجَبَ الْحَاجَةَ إِلَى الْإِمَامِ مِنْ حَيْثُ لَا يَتِمُّ التَّكْلِيفُ إِلَّا بِهِ، لَمْ يَجْعَلْهُ نَبِيًّا، وَلَا بَلَغَ بِهِ إِلَى صِفَةِ النَّبَوَّةِ. وَلَيْسَ مِنْ حَيْثُ شَارَكَ الْإِمَامُ النَّبِيَّ فِي الْحَاجَةِ إِلَيْهِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ يَجِبُ أَنْ^٥ يَكُونَ نَبِيًّا؛ كَمَا أَنَّ الْمَعْرِفَةَ عِنْدَ الْخُصُومِ^٦ وَإِنْ وَجَبَتْ مِنْ حَيْثُ كَانَتْ لُطْفًا فِي التَّكْلِيفِ، وَالنَّبَوَّةُ طَرِيقُ وَجُوبِهَا أَيْضًا اللَّطْفُ، لَمْ يَجِبْ عِنْدَهُمْ أَنْ تَكُونَ الْمَعْرِفَةُ نَبَوَّةً، وَلَا النَّبَوَّةُ مَعْرِفَةً؛ لِاسْتِبْدَادِ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا بِصِفَةٍ لَا تَشْرُكُهَا فِيهَا الْأُخْرَى. وَالنَّبِيُّ لَمْ يَكُنْ عِنْدَنَا نَبِيًّا لِاخْتِصَاصِهِ بِالصِّفَاتِ الَّتِي يَشْرُكُهُ^٧ فِيهَا الْإِمَامُ، بَلْ لِاخْتِصَاصِهِ بِالْأَدَاءِ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى بِغَيْرِ وَاسِطَةٍ، أَوْ بِوَاسِطَةٍ هُوَ الْمَلَكُ؛ وَهَذِهِ مَرْيَّةٌ بَيِّنَةٌ.

ثُمَّ يُقَالُ لَهُ: يَجِبُ عَلَيْكَ إِنْ قُلْتَ: «إِنَّ النَّبِيَّ يَكُونُ نَبِيًّا لِعِصْمَتِهِ» أَنْ تَجْعَلَ الْأُمَّةَ أَنْبِيَاءً؛

٤٠/١

١. هكذا في النسخ والمغني. وفي المطبوع: «به».

٢. في المغني: «و لمعرفة ما معهم». وفي «ج»: «و بمعرفة ما معهم».

٣. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ١٤.

٤. في «ص»: «ولا يبلغ».

٥. هكذا في النسخ. وفي المطبوع: «يجب أن».

٦. يريد بالخصوم هنا المعتزلة.

٧. في المطبوع: «يشرك».

٨. قوله قدس سره: «أَنْ تَجْعَلَ الْأُمَّةَ أَنْبِيَاءَ» أَي مَجْمُوعُهُم الْمَوْجُودِينَ، كَمَا هُوَ الْمَعْتَبَرُ فِي الْإِجْمَاعِ عِنْدَهُمْ. وَجَمَعَ الْأَنْبِيَاءَ بِاعْتِبَارِ تَعَدُّدِ الْمَجْمُوعِ بِحَسَبِ انْعِدَامِ مَجْمُوعٍ - وَلَوْ بَعْدَ أَحَدِ أَجْزَائِهِ: سِوَاءِ قَامَ مَقَامَهُ آخَرُ أَمْ لَا - وَحُصُولِ مَجْمُوعٍ آخَرَ.

وَقَدْ يُقَالُ: لَعَلَّهُ يَقُولُ: لَا يَلْزَمُ مِنْ اسْتِزْلَامِ مِشَارَكَةِ غَيْرِ النَّبِيِّ مِنْ أَحَادِ النَّاسِ لِلنَّبِيِّ فِي الْعِصْمَةِ كَوْنُهُ نَبِيًّا اسْتِزْلَامُ مِشَارَكَةِ الْأُمَّةِ لَهُ فِيهَا كَوْنُهُمْ أَنْبِيَاءَ؛ لِامْتِنَاعِ اتِّصَافِهِمُ الْمَجْمُوعَ بِالنَّبَوَّةِ إِلَّا بِكَوْنِ كُلِّ وَاحِدٍ

لأنهم عندك بأجمعهم^١ معصومون^٢. و أنت أيضاً تُجَوِّزُ أن يَكُونَ في آحادِ الأُمّةِ مَنْ هو معصومٌ؛ فيَجِبُ عَلَيْكَ أن تَجْعَلَهُ نبيّاً. وإن جَعَلْتَهُ نبيّاً مِنْ حَيْثُ أداءِ الشَّرْعِ^٣، لَزِمَكَ مِثْلُ ذَلِكَ في الأُمّةِ؛ لأنّها المؤدّيّةُ للشَّرْعِ عندك. فإن عَدَلْتَ عن هذا كُلِّهِ، و قُلْتَ: إن النّبيَّ وإن شارَكَ غَيْرَهُ في هذه الصّفاتِ - وإن لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ الغَيْرُ نبيّاً - فإنّما كان نبيّاً لاختصاصِهِ بصفَةِ كذا وكذا، و أَشَرْتَ إلى صِفَةٍ لا يَشْرُكُهُ فيها مَنْ لَيْسَ بنبيٍّ، لَزِمَكَ أن تَقْنَعَ مَنْ بَمِثْلِ ذَلِكَ.

[بيان اعتقاد الإمامية بأفضلية النبي على الإمام]

فأمّا حكايتُهُ عنهم القولُ^٤ بأنّ الإمامَ يَزِيدُ في العِلْمِ على الرّسولِ، وكذلك في العصمةِ، و تعليلُهُ بأنّ ذلك يَجِبُ له مِنْ حَيْثُ انْقَطَعَ الوحيُ عنه،^٥ فحكايةٌ طريفةٌ^٦

« نبيّاً؛ إذ الوحي و نزول الملك إنّما يكونان للأحاد، لا للمجموع من حيث هو مجموع. و الجواب: أنّه اعتراف بأنّ مجرد الاشتراك في الصفة لا يوجب الاشتراك في النبوة، بل هو موقوف على انتفاء المانع؛ فتأمّل. (الأسترابادي).

١. في المطبوع: «أجمعهم».

٢. اعتماداً منهم على ما روي: «لا تجتمع أمتي على ضلالة».

٣. قوله قدّس سرّه: «و إن جعلته نبيّاً من حيث أداء الشَّرْع» أي مطلقاً، لا مقيداً بما يكون بلا توسط البشر، و إلّا لم يرد النقص بكلّ الأُمّة؛ لأنّ حجّية أدائهم مستندة إلى السمع، فهو بتوسط النبي في الجملة. و المقصود: أنّك إن جعلت الوصف المشترك «أداء الشَّرْع» فالنقص السابق الذي كان مبنياً على الاشتراك في العصمة وارد أيضاً. و يُحتمل أن يكون هذا ردّاً على من يدفع النقص السابق بأنّ مجرد الاشتراك في العصمة لا يكفي في كون مشارك النبي فيها نبيّاً، بل لا بدّ من أداء الشَّرْع كما في الإمام على قولكم؛ فتأمّل. (الأسترابادي).

٤. حيث قال القاضي عبد الجبار في المغني: «و ربّما قالوا...».

٥. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ١٤ نقلاً بالمعنى.

٦. طريفة، أي غريبة. و الطريف: الغريب من الثمر و غيره. راجع: المحكم و المحيط الأعظم، ج ٩،

ص ١٤٧؛ القاموس المحيط، ج ٣، ص ٢٢٦ (طرف).

لَا نَعْلَمُ^١ أَحَدًا مِنَ الْإِمَامِيَّةِ ذَهَبَ إِلَيْهَا وَإِلَى مَعْنَاهَا وَ لَا اعْتَقَدَهُ، وَ هَذِهِ كُتِبَتْ مَقَالَاتُهُمْ وَ مُصَنَّفَاتُ شُيُوخِهِمْ خَالِيَةً مِنْ صَرِيحِ هَذِهِ الْحِكَايَةِ وَ فَحَوَاهَا^٢ مَعًا.

وَ كَيْفَ يَقُولُ الْإِمَامِيَّةُ هَذَا؟! وَ هُمْ إِذَا أَفْرَعُوا وَ وَسَعَهُمْ^٣ وَ بَلَغُوا غَايَتَهُمْ، انْتَهَوْا بِالْإِمَامِ فِي الْعِصْمَةِ وَ الْكَمَالِ وَ الْفَضْلِ وَ الْعِلْمِ إِلَى مَرْتَبَةِ النَّبِيِّ، وَ كَانَتْ تِلْكَ عِنْدَهُمْ^٤ الْغَايَةُ الْقُصْوَى.

٤١/١

وَ لَوْ لَمْ يَكْشِفْ عَنْ غَلْطِ حَاكِي هَذِهِ الْمَقَالَةِ إِلَّا مَا هُوَ مَعْرُوفٌ مِنْ مَذْهَبِهِمْ، وَ أَنَّ النَّبِيَّ لَا بُدَّ مِنْ^٥ أَنْ يَكُونَ إِمَامًا^٦، وَ أَنَّ مَا يَجِبُ لِلْإِمَامِ لِكَوْنِهِ إِمَامًا يَجِبُ لِلنَّبِيِّ؛ لِأَنَّ

١. في «ج، ص، ط»: «ما نعلم».

٢. فحوى الكلام - بالقصر، و قد يمد -: معناه. المصباح المنير، ص ٤٦٤ (فحو).

٣. قوله قُدَس سرّه: «و كيف يقول الإمامية هذا، و هم إذا أفرغوا وسعهم...». الحق أن يُستفسر فيقال: إن أردت أنهم يقولون: «إن كل إمام يزيد على كل رسول فيهما» فهو كما قال قُدَس سرّه بهت و افتراء قاده التعصب الباطل إليه، و إن أردت زيادة إمام ما على رسول ما فلا استنكار فيه على ما عرفت. و كأنه قُدَس سرّه رأى من كلامه ما يدل على التعليل الأول كما يُشعر به التعليل المنقول، أو أنه أراد بالرسول نبيينا صلى الله عليه و آله، و لذا لم يتعرض للترديد. (الأسترابادي).

٤. في «ص، ف»: «+ هي».

٥. في المطبوع: - «من».

٦. قوله: «و أن النبي لا بد من أن يكون إماماً» أراد به أنه لا بد أن يكون فيه ما يكون في الإمام من الفضل و الكمال، فعطف ما بعده عليه تفسيري، و لم يرد باللام معناه اللغوي؛ لأنه خارج عن المبحث.

فإن قلت: قد روي ثقة الإسلام في الكافي عن أبي عبد الله جعفر بن محمد الصادق عليه السلام قال: «الأنبياء و المرسلون على أربع طبقات: فنبى مثبأ في نفسه لا يعدو غيرها؛ و نبى يرى في المنام، و يسمع الصوت، و لا يعاينه في اليقظة، و عليه إمام، مثل ما كان إبراهيم عليه السلام على لوط عليه السلام؛ و نبى يرى في منامه، و يسمع الصوت، و يعاين الملك، و قد أرسل إلى

النبوة تعم المنزلتين،^١ فكيف يتوهم مع هذا عليهم القول بأن الإمام يزيد - فيما

« طائفة قلوا أو كثروا - كيونس عليه السلام : قال الله تعالى ليونس عليه السلام : * وَ أَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ * [الصافات (٣٧): ١٤٧] قال: يزيدون ثلاثين ألفاً - و عليه إمام؛ والذي يرى في منامه، و يسمع الصوت، و يعاين في اليقظة، و هو إمام، مثل أولي العزم، و قد كان إبراهيم عليه السلام نبياً و ليس بإمام، حتى قال الله تعالى: * إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَ مِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ * [البقرة (٢): ١٢٤] مَنْ عَبْدَ صَنَمًا أَوْ وُثْنًا لَا يَكُونُ إِمَامًا. [الكافي، ج ١، ص ٤٢٥، ح ٤٣٩/١ (ج ١، ص ١٧٥، ح ١، ط. الإسلامية).]

و في حديث آخر عنه عليه السلام قال: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ عَبْدًا قَبْلَ أَنْ يَتَّخِذَهُ نَبِيًّا، وَ إِنَّ اللَّهَ اتَّخَذَهُ نَبِيًّا قَبْلَ أَنْ يَتَّخِذَهُ رَسُولًا، وَ إِنَّ اللَّهَ اتَّخَذَهُ رَسُولًا قَبْلَ أَنْ يَتَّخِذَهُ خَلِيلًا، وَ إِنَّ اللَّهَ اتَّخَذَهُ خَلِيلًا قَبْلَ أَنْ يَتَّخِذَهُ إِمَامًا، فَلَمَّا جَمَعَ لَهُ الْأَشْيَاءَ قَالَ: * إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا *، فَمِنْ عَظَمَتِهَا فِي عَيْنِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: * وَ مِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ *، قَالَ: لَا يَكُونُ السَّفِيهَ إِمَامَ النَّبِيِّ. [الكافي، ج ١، ص ٤٢٦، ح ٤٤٠/٢ (ج ١، ص ١٧٥، ح ٢، ط. الإسلامية)] و بإسناد آخر مثله.

فهذه الأخبار تدل على أنه لا يجب أن يكون في النبي من المزايا و الفضائل ما يجب أن يكون للإمام، و أن الإمامة فوق النبوة.

قلت: هذا معنى آخر للإمامة اختص صاحبها بمزيد الكرامة و الزلفى عند الله سبحانه، و انتهى بدعوة إبراهيم عليه السلام إلى النبي و أهل بيته صلوات الله عليهم، كما صح في الأخبار من طرق الفريقين، لا المعنى المشهور عند أهل الكلام و ليس الكلام إلا فيه؛ و من ذلك ما رواه ابن المغازلي الشافعي في كتابه في المناقب بإسناده عن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله صلى الله عليه و آله: «أنا دعوة أبي إبراهيم». قلت: يا رسول الله، و كيف صرت دعوة أبيك إبراهيم؟ قال: «أوحى الله عز و جل إلى إبراهيم عليه السلام: * إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا * فاستخف إبراهيم عليه الفرح قال: يا رب * وَ مِنْ ذُرِّيَّتِي * أئمة مثلي؟ فأوحى الله تعالى إليه أن: يا إبراهيم، إنني لا أعطيك عهداً لا أفي به، قال: يا رب، ما العهد الذي لا تفي لي به؟ قال: لا أعطيك لظالم من ذرتك عهداً، قال إبراهيم عندها: * وَ اجْتَنِبْنِي وَ بَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ * رَبِّ إِنَّهُمْ أَضَلُّنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ *، قال النبي صلى الله عليه و آله: «فانتهت الدعوة إلي و إلى علي؛ لم يسجد أحدنا لصنم قط، فاتخذني نبياً و اتخذ علياً وصياً» و سيذكر ما يتعلق بهذا الحديث في باب إثبات العصمة إن شاء الله تعالى. (الأسترابادي).

ذَكَرَهُ - عَلَى النَّبِيِّ؟^١

فَأَمَّا قَوْلُهُ:

وَلَوْلَا^٢ أَنَّ الْكَلَامَ^٣ فِي كَوْنِ الْإِمَامِ حُجَّةٌ، وَأَنَّ الزَّمَانَ لَا يَخْلُو مِنْهُ،
قَدْ دَخَلَ فِي الْإِمَامَةِ مِنْ جِهَةِ التَّعْلِيلِ، [وَصَارَ مَعَ الْقَوْمِ عِنْدَ لُزُومِ مَا

١. في حاشية «م»: «وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَفْضَلِيَّةِ مَوْلَانَا أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْأَنْبِيَاءِ السَّابِقِينَ آيَةُ الْمَبَاهِلَةِ: حَيْثُ عَبَّرَ عَنْهُ هُنَاكَ بِنَفْسِ النَّبِيِّ. وَقَالَ السَّيِّدُ السَّنْدَرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي كِتَابِ الْفُصُولِ: «وَلَيْسَ فِي تَفْضِيلِ سَيِّدِ الْوَصِيِّينَ وَإِمَامِ الْمُتَّقِينَ وَأَخِي رَسُولِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَسَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ وَنَفْسِهِ بِحُكْمِ التَّنْزِيلِ وَنَاصِرِهِ فِي الدِّينِ وَأَبِي ذَرِّيَّتِهِ الْأَنْثَمَةِ الرَّاشِدِينَ الْمِيَامِينَ [عَلَى بَعْضِ الْأَنْبِيَاءِ الْمُتَقَدِّمِينَ أَمْرٌ يَحِيلُهُ الْعَقْلُ، وَلَا يَمْنَعُ مِنْهُ السَّنَةُ، وَلَا يَرُدُّهُ الْقِيَاسُ، وَلَا يَبْطُلُهُ الْإِجْمَاعُ؛ إِذْ عَلَيْهِ جَمْهُورُ شِيعَتِهِ، وَقَدْ نَقَلُوا ذَلِكَ عَنِ الْأَنْثَمَةِ مِنْ ذَرِّيَّتِهِ...]» الْفُصُولُ الْمُخْتَارَةُ، ص ٦٢. ٢. فِي الْمَغْنِيِّ: «فَلَوْلَا».

٣. قَالَ الْقَاضِي: «وَلَوْلَا أَلَّا الْكَلَامَ...» يَعْنِي: أَنَّ الْكَلَامَ فِي «كَوْنِ الْإِمَامِ حُجَّةٌ وَأَنَّ الزَّمَانَ لَا يَخْلُو مِنْهُ» وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ فِي الْكَلَامِ فِي الْإِمَامَةِ؛ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مِنْ صِفَاتِ النَّبِيِّ وَقَدْ أُثْبِتَ لِلْإِمَامِ، وَتَقَدَّمَ أَنَّ مِشَارَكَةَ النَّبِيِّ لِلْإِمَامِ فِي صِفَةٍ لَهُ تَوْجِبُ أَنْ يَكُونَ الْإِمَامُ نَبِيًّا، فَالْكَلَامُ فِيهِ مِنْ تِلْكَ الْحَيْثِيَّةِ كَلَامٌ فِي النُّبُوَّةِ؛ لَكِنَّا نَتَكَلَّمُ فِي ذَلِكَ فِي بَابِ الْإِمَامَةِ مِنْ جِهَةٍ أَنَّ مِنْ أَوْجَبِ الْإِمَامَةِ قَدْ يَتِمَسَّكُ بِهِ لِإِثْبَاتِ وَجُوبِهَا فَيَتَعَلَّلُ الْوَجُوبُ بِهِ، وَالْكَلَامُ فِي إِثْبَاتِ وَجُوبِ الْإِمَامَةِ وَتَرْزِيفِ أَدْلَتِهِ وَارْتِضَائِهَا كَلَامٌ فِي الْإِمَامَةِ. وَلَا يَخْفَى أَنَّ مِنْ تِمَسَّكٍ بِذَلِكَ خَصَّ الْحُجَّةَ بِكَوْنِهَا نَاشِئَةً مِنْ إِيصَاءِ الرُّسُولِ إِلَيْهِ وَتَعْلِيمِهِ إِيَّاهُ مَعَالِمِ الدِّينِ وَأَحْكَامِ الشَّرْعِ حَتَّى يَرْجِعَ النَّاسُ إِلَيْهِ وَيَكُونَ لَطْفًا خَاصًّا لَهُمْ فِي تَكَالِيفِهِمُ الشَّرْعِيَّةَ نِيَابَةً عَنِ النَّبِيِّ، فَهَذَا الْوَصْفُ لَيْسَ مِمَّا يَشْرِكُ فِيهِ النَّبِيُّ وَالْإِمَامُ، بَلْ هُوَ مُخْتَصٌّ بِالْإِمَامِ. إِلَّا أَنْ يَرِيدَ أَنْ أَصْلَ الْحُجَّةِ فِي الدِّينِ مِنْ صِفَاتِ النَّبِيِّ، وَالْمِشَارَكَةَ فِي الْقَدْرِ الْمَشْرُوكِ تَوْجِبُ الْإِشْرَاقَ فِي النُّبُوَّةِ؛ وَفَسَادُهُ أَظْهَرَ مِنْ أَنْ يَخْفَى، كَيْفَ؟ وَكَوْنُهُ مُطَاعًا وَاجِبُ الْإِتِّبَاعِ فِي الدِّينِ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ آيَةُ أَوَّلِي الْأَمْرِ مِمَّا لَا نِزَاعَ فِيهِ، وَفِي آيَةِ تَشْرِيكِ الْأَنْثَمَةِ لَهُ تَعَالَى وَلِرَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي وَجُوبِ الْإِتِّبَاعِ وَالْإِطَاعَةِ، وَأَمْنَالِ هَذِهِ التَّرَاهُتِ مِمَّا لَا يَلِيقُ بِأَحَدٍ أَنْ يَتَعَرَّضَ لَهُ. (الْأَسْتِرْبَادِي).

٤. قَالَ الْقَاضِي: «وَأَنَّ الزَّمَانَ لَا يَخْلُو مِنْهُ» هَذَا مِنْ تَمَمِّ التَّعْلِيلِ، لَا أَنَّ الْمُنْتَزِعَ مِنْهُ وَصْفٌ ثَبَتَ بِهِ الْإِمَامَةُ، كَمَا قَدْ يَتَوَهَّمُ. (الْأَسْتِرْبَادِي).

٥. هَكَذَا فِي النِّسْخِ وَالْمَغْنِيِّ. وَفِي الْمَطْبُوعِ: «وَقَدْ».

الزموا من ارتكاب ذلك^١، لم يكن لإدخاله في الإمامة وجه^٢.
فقد مضى الكلام عليه^٣، وبيّن أنّ ذلك لا بُدّ أن يكون كلاماً في الإمامة؛ لأنّه
كلام في صفة الإمام و ما يتولاه^٤.

[وجوه وجوب الإمامة، و بيان الصحيح منها]

[١. كون الإمام تمكيناً، و بيان المعنى الصحيح في ذلك]

فأمّا حكايته عن بعض الإمامية إيجاب الإمام من حيث كان تمكيناً، وأنّه باطل^٥
فغير صحيح؛ فإنّ التمكين قد يُطلق و يُرادُ به ما يرجعُ إلى ما يصحُّ به الفعل من
القدرة و الآلات، و قد يُرادُ به ما يسهلُ معه^٦ الفعل و يدعو إليه من الألفاظ. فالإمام
تمكين من الوجه الثاني، و ليس بتمكين من الوجه الأول، و إن كنّا نمنع من إطلاق
القول^٨ بأنّه ليس بتمكين أو أنّه تمكين^٩ إلا بتقييد.

[٢. تعلّق بقاء السماء و الأرض بوجود الإمام، و مناقشة ذلك]

فأمّا ما حكاه عن بعضهم من أنّه «لولا الإمام لما قامت السماوات و الأرض،

١. ما بين المعقوفين من المغني.

٢. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ١٥.

٣. تقدّم في ص ٢٠٠.

٤. في «ج، ص، ط، ف»: «صفات».

٥. أي ما يتولاه من أمور الإمامة.

٦. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ١٧-١٨ ملخصاً.

٧. في المطبوع: - «معه».

٨. قوله قدّس سرّه: «وإن كنّا نمنع من إطلاق القول...» فيه تخطئة للقاضي في النقل بأنّه غير مطابق. (الأسترايادي).

٩. في المطبوع: - «أو أنّه تمكين».

وَلَمَّا صَحَّ^١ مِنَ الْعَبْدِ الْفِعْلُ^٢:^٣

فَلَيْسَ نَعْرِفُهُ قَوْلًا لِأَحَدٍ مِنَ الْإِمَامِيَّةِ^٤ تَقَدَّمَ وَلَا تَأَخَّرَ: اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ مَا تَقَدَّمَ

١. في المطبوع: «و ما صحَّ» بدل «و لما صحَّ».

٢. و أمّا قوله: «و لما صحَّ من العبد الفعل» فيمكن أن يكون المراد من الصَّحَّة الإجزاء و القبول؛ فإنَّ الإيمان شرط صَّحَّة العمل، و معرفة الإمام من أصول الإيمان كمعرفة النبي صَلَّى الله عليه و آله؛ و يدلُّ عليه الحديث المشهور، أعني قوله صَلَّى الله عليه و آله: «مَنْ مات و لم يعرف إمام زمانه مات ميتةً جاهليَّةً» [كمال الدين، ج ٢، ص ٤٠٩، ح ٩؛ المناقب لابن شهر آشوب، ج ١، ص ٢٤٦؛ كشف الغمّة، ج ٢، ص ٥٢٨].

و يمكن أيضاً توجيهه على حذو ما قاله السيّد قدّس سرّه في كون الإمام تمكيناً بأن يُقال: أراد بالصَّحَّة التمكّن بمعنى سهولة الأمر عليه، لا أصل القدرة، كما في قولهم للقادر: إنّه يصحّ منه الفعل و الترك. (الأسترابادي).

٣. المعني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ١٨.

٤. قوله قدّس سرّه: «فليس نعرفه قولاً لأحد من الإماميّة». قد حمل القاضي هذا القول على أنّه مبنيّ على كون الإمام خالقاً موجداً للسموات و الأرض، و أنّ العلّة لهما هو الإمام - كما يقوله من يجعل صفة الإله للإمام - فإذا زالت العلّة زال المعلول، و إذا لم تتحقّق العلّة لم يتحقّق المعلول. و نَسَب هذا القول إلى الشيعة الإماميّة، فأنكره السيّد و نفى أن يكون ذلك قولاً لأحد منهم.

و يمكن أن يقال: لعلَّ غرض القائل أنّ الله تعالى إنّما خلق السماوات و الأرض لمصالح تعود إلى العباد و لولاها لما تحقّق منه الخلق كما ذهب إليه أهل الحقّ، و تلك المصالح إنّما تحصل بوجود الإمام فيهم؛ إذ بوجوده يرتفع الفساد و يسلم النظام من الاختلال بوقوع الهرج و المرج و يحصل الهداء إلى سبيل الرّشاد، فلولا الإمام لم يتحقّق الخلق و الإيجاد، و إلّا لكان عبثاً و هو مُحال عليه سبحانه. و يؤيّد هذا ما رواه الأخطب الخوارزمي بإسناده عن جابر بن عبد الله الأنصاريّ قال: قال رسول الله صَلَّى الله عليه و آله: «لَمَّا خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ وَ الْأَرْضَ وَ مَا بَيْنَهُنَّ فَأَجْبَنَهُ، فَعَرَضَ عَلَيْهِنَّ نَبُوتِي وَ وَايَةَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ قَبْلَتَاهُمَا، ثُمَّ خَلَقَ الْخَلْقَ وَ فَوَّضَ إِلَيْنَا أَمْرَ الدِّينِ؛ فَالسَّعِيدُ مَنْ سَعِدَ بِنَا، وَ الشَّقِيُّ مَنْ شَقِيَ بِنَا؛ نَحْنُ الْمَحْلُولُونَ لِحَلَالِهِ وَ الْمَحْزَمُونَ لِحَرَامِهِ» فليُأْمَل. [كشف الغمّة، ج ١، ص ٢٩١]

و أيضاً: حيث علّم بوقوع التكليف منه تعالى أنّ التكليف كان أصلح في علمه تعالى، فكان خلق السماوات و الأرض لغرض التكليف، و هو لا يستتبّ إلّا بلطف الإمامة، فيلزم من ذلك

حكايته من قول الغلاة، فإن أرادَ ذلك فقد قال: «إنَّ الكلامَ مع أولئك ليس بكلامٍ في الإمامة»، وأحال به على ما مضى في كتابه؛ من أنَّ الإله لا يكون جسماً. على أنَّ مَنْ قال بذلك من الغلاة -إن كانَ قاله- فلم يوجِبْه من حيث كانَ إماماً، وإنما أوجِبْه من حيث كانَ إلهاً،^١ وصاحبُ الكتابِ إنما شرَّعَ في حكاية تعليلِ مَنْ

«كون الإمام بحيث يكون قيام السماوات والأرض وبقاؤهما منوطاً بوجوده. وهذا أحد ما حُمِّل عليه ما وقع في أخبار أهل البيت عليهم السلام من أنه «لولا الإمام لساخت الأرض بأهلها» وحينئذ يخرج القائل عن حدِّ الغلو في الإمامة، ولا يضره وقوع المناقشة فيه إن أمكن. ولو لم يُبَيَّن الأمر على التوقف واكتفي بالتلازم في الوجود، بناءً على كونها -أعني وجود الإمام ووجود السماوات والأرض- من مصالح الخلق والتكليف، أمكن توجيه ذلك القول أيضاً. ويمكن أيضاً أن يكون ذلك القول إشارة إلى عظم شأن الإمام وعلو قدره، على حدِّ ما قاله تعالى لنبيه صلى الله عليه وآله: «لولاك لما خلقت الأفلاك» حيث جعل وجوده الشريف علّة غائيّة لخلق العالم. وقد روى الجمهور ومنهم الأخطب الخوارزمي في المناقب بإسناده عن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «لَمَّا أن خلق الله تعالى آدم ونفخ فيه من روحه عطس فقال: الحمد لله، فأوحى الله تعالى: حمّديني عبدي، وعزّتي وجلالي لولا عبدان أريد أن أخلقهما في دار الدنيا لما خلقتك. قال: إلهي، فيكونان مني؟ قال: نعم يا آدم، ارفع رأسك وانظر، فرفع رأسه، فإذا مكتوبٌ على العرش: لا إله إلا الله محمدٌ نبي الرحمة وعليّ مقيم الحجة، أقسمت بعزّتي أن أدخل النارَ مَنْ عصاه وإن أطاعني، وأقسمت بعزّتي أن أدخل الجنةَ مَنْ أطاعه وإن عصاني». [إرشاد القلوب، ج ٢، ص ٢١٠]

وروى الجمهور أيضاً عن أبي عمرو وأبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وآله وذكر الحديث وهو طويل إلى أن قال النبي صلى الله عليه وآله: «وَأَنَا بَنَاءُ آدم عليه السلام لَمَّا رَأَى اسمي واسم عليّ وابنتي فاطمة والحسن والحسين وأسماء أولادهم مكتوبة على ساق العرش بالنور قال: إلهي وسَيِّدي، هل خلقت خلقاً هو أكرم عليك مني؟ فقال: يا آدم، لولا هذه الأسماء لما خلقت سماءً مبنية، ولا أرضاً مدحية، ولا ملكاً مُقرباً، ولا نبياً مُرسلاً، ولا خلقتك يا آدم» الحديث. [روضة الواعظين، ج ١، ص ٨٨؛ الفضائل لابن شاذان، ص ١٢٨].

فمعنى كلامه: لولا الإمام من آل محمد لما وُجدت السماوات والأرض؛ حيث كان وجودهم علّة غائيّة لخلقها. (الأسترابادي).

١. أي جعلوا للإمام صفات الإله.

أَوْجَبَ الإمامة^١، وَذَكَرَ أَقْوَالَ الْمُخْتَلِفِينَ فِيهَا وَفِي وَجُوبِهَا وَمَا احتِجَّ لَهُ إِلَى الإمام. وَفِي الْجُمْلَةِ: فَلَيْسَ يَحْسُنُ بِمِثْلِهِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ يَحْكِيَ فِي كِتَابِهِ مَا لَا يُرْجَعُ فِي الْعِلْمِ بِصَحَّتِهِ إِلَّا إِلَيْهِ، وَ لَا يُسْمَعُ إِلَّا مِنْ جِهَتِهِ؛ فَإِنَّ فَضْلَاءَ أَهْلِ الْعِلْمِ يَرْغَبُونَ عَنْ أَنْ يَحْكُوا عَنْ أَهْلِ الْمَذَاهِبِ إِلَّا مَا يَعْتَرَفُونَ بِهِ، وَهُوَ موجودٌ فِي كُتُبِهِمُ الظَّاهِرَةِ المشهورة.

[٣. كَوْنُ الإمام بَيَانًا، وَ عَدَمُ اسْتِلْزَامِ ذَلِكَ وَجُوبَ الإمام فِي كُلِّ زَمَانِ]

فَأَمَّا حِكَايَتُهُ مِنْ كَوْنِ الإمامِ بَيَانًا^٢ وَ مَا يَتَّصِلُ بِذَلِكَ^٣: فَعَدَدْنَا أَنْ أَحَدُهُمَا احتِجَّ إِلَى الإمام فِيهِ كَوْنُهُ بَيَانًا^٥ بِمَعْنَى أَنَّهُ مُبَيَّنٌّ لِلشَّرْعِ، وَ كَاشَفٌ عَنْ مُلْتَبِسِ^٦ الدِّينِ وَ غَامِضِهِ؛ غَيْرَ أَنَّ هَذِهِ الْعِلَّةَ لَيْسَتْ الْمَوْجِبَةَ لِلْحَاجَةِ إِلَى الإمامِ فِي كُلِّ زَمَانٍ وَ فِي كُلِّ حَالٍ^٧؛ لِأَنَّ الْعَقْلَ يَجُوزُ ارْتِفَاعُ التَّعَبُّدِ بِكُلِّ شَرْعٍ، وَ إِذَا كَانَ قَدْ

٤٣/١

١. قَوْلُهُ قُدَّسَ سِرُّهُ: «وَ صَاحِبُ الْكِتَابِ إِنَّمَا شَرَعَ فِي حِكَايَةِ تَعْلِيلٍ مِنْ أَوْجَبَ الإمامة» يَعْنِي أَنَّ كَلَامَهُ فِي حِكَايَةِ مَا يَثْبِتُ بِهِ وَجُوبَ الإمامة وَ يَعْطِلُ بِهِ، وَ هَذَا خَارِجٌ عَنْهُ؛ لِأَنَّ مَنْ قَالَ بِذَلِكَ لَا يَرِيدُ بِهِ إِبْتِهَاتَ وَجُوبِ الإمامة، بَلْ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ لِاعْتِقَادِهِ أَنَّهُ إِلَهُ، وَ تَقَدَّمَ فِي كَلَامِهِ أَنَّ الْكَلَامَ فِي مِثْلِهِ لَوْ لَمْ يَكُنْ مِنْ جِهَةِ التَّعْلِيلِ كَانَ خَارِجًا مِنْ بَابِ الإمامة. (الاسترآبادي).

٢. الْمَعْنَى، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ١٩.

٣. قَوْلُهُ قُدَّسَ سِرُّهُ: «وَ مَا يَتَّصِلُ بِذَلِكَ» أَي: مَا يُوَدِّي مُؤَدَاهُ، كَوْنُهُ كَاشَفًا عَنْ غَوَامِضِ الشَّرْعِ حَلَالًا لِمَشْكَلَاتِهِ. أَوْ مَا يَنَاسِبُهُ فِي هَذِهِ الطَّرِيقَةِ؛ أَعْنِي مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ وَرُودُ الشَّرِيعَةِ، كَوْنُهُ حَافِظًا لِأَحْكَامِ الشَّرْعِ مِنَ السَّهْوِ وَ الْخَطَأِ فِي النُّقْلِ وَ تَعَمُّدِ التَّحْرِيفِ وَ التَّبْدِيلِ. أَوْ مَا يُلْزِمُ كَوْنَهُ بَيَانًا، كَوْنُهُ لَطْفًا فِي الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ لَطْفًا فِيهَا؛ فَافْهَم. (الاسترآبادي).

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «أَخَذَ».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «مَا احتِجَّ بِهِ إِلَى الإمام كَوْنُهُ بَيَانًا».

٦. التَّبَسُّسُ الْأَمْرُ، أَيِ اخْتِلَاطُ وَ أَشْكَالُ. تَاجُ الْعُرُوسِ، ج ١٣، ص ٥٩٤ (لبس).

٧. قَوْلُهُ قُدَّسَ سِرُّهُ: «غَيْرَ أَنَّ هَذِهِ الْعِلَّةَ لَيْسَتْ الْمَوْجِبَةَ لِلْحَاجَةِ إِلَى الإمام فِي كُلِّ زَمَانٍ وَ فِي كُلِّ حَالٍ»

أجازاً أن لا تَقَعَ العبادة به لَم يُحْتَجَّ إلى مُبَيِّنٍ فيه.

[٤. كَوْنُ الإِمَامِ مُنَبِّهاً عَلَى الْأَدَلَّةِ وَالنَّظَرِ فِيهَا، وَعَدَمُ اخْتِصَاصِ ذَلِكَ بِالْإِمَامِ]

فَأَمَّا قَوْلُ بَعْضِ أَصْحَابِنَا: «إِنَّهُ يُنَبِّهُ عَلَى الْأَدَلَّةِ وَالنَّظَرِ فِيهَا»، فَالْحَاجَةُ لَا شَكَّ فِي ذَلِكَ إِلَيْهِ وَاضِحَةٌ، إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ يَصِحُّ أَنْ يُتَعَلَّقَ فِي إِيْجَابِ الْإِمَامَةِ بِمَا يَجُوزُ أَنْ يَقُومَ فِيهِ^٢ غَيْرُ الْإِمَامِ مَقَامَهُ؛ وَ قَدْ يَجُوزُ أَيْضاً أَنْ يُنَبِّهُ عَلَى الْأَدَلَّةِ وَالنَّظَرِ فِيهَا غَيْرُ الْإِمَامِ، وَ قَدْ يَجُوزُ أَيْضاً أَنْ يُتَّفَقَ لِبَعْضِ الْمَكْلُفِينَ الْفِكْرُ فِيمَا يَدْعُو إِلَى النَّظَرِ^٣ مِنْ غَيْرِ

﴿عَنِي أَنَّ هَذِهِ الْعَلَّةَ إِنَّمَا تُثَبِّتُ الْإِمَامَةَ بَعْدَ وَرُودِ الشَّرْعِ، وَ وَرُودِهِ لَيْسَ بِإِلْزَامٍ فِي نَظَرِ الْعَقْلِ؛ إِذْ يَجُوزُ الْاِكْتِفَاءُ بِالْأَحْكَامِ الْعَقْلِيَّةِ. وَ لَوْ أَرَدْنَا إِثْبَاتَ وَجُوبِ الْإِمَامَةِ مُطْلَقاً فَإِنَّمَا تُثَبِّتُهُ بِدَلِيلٍ آخَرَ يَعْمُ هَذِهِ الْحَالُ وَغَيْرُهَا، لَا بِهَذِهِ الْعَلَّةِ الْمُنَبِّئَةِ عَلَى وَجُوبِ التَّعَبُّدِ بِأَحْكَامِ الشَّرْعِ. (الْأَسْتِرَابَادِي).

قَالَ الشَّيْخُ فِي كِتَابِ التَّلْخِصِ (ج ١، ص ٦٨): لَنَا فِي الْكَلَامِ عَلَى وَجُوبِهَا طَرِيقَتَانِ: إِحْدَاهُمَا: أَنْ نَبَيِّنَ أَنَّهَا وَاجِبَةٌ عَقْلاً، سِوَاهُ كَانَ سَمِعَ أَوْ لَمْ يَكُنْ، ثُمَّ نَبَيِّنَ أَنَّهَا وَاجِبَةٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ مَا دَامَ التَّكْلِيفُ بَاقِياً. وَ الطَّرِيقَةُ الثَّانِيَةُ: أَنْ نَبَيِّنَ أَنَّ بَعْدَ وَرُودِ الشَّرْعِ لَا بَدَّ مِنْ وَجُودِ إِمَامٍ حَافِظٍ لِلشَّرْعِ يَقُومُ بِأَحْكَامِ الْمَلَّةِ، وَ نَبَيِّنَ أَنَّ وَجْهَ الْحَاجَةِ فِيهِ أَيْضاً الْعَقْلُ، دُونَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ خُصُوصاً. (الْأَسْتِرَابَادِي).

١. فِي الْمَطْبُوعِ: «لَأَنَّ الشَّرْعَ إِذَا كَانَ قَدْ أَجَازَ» بَدَلَ «لَأَنَّ الْعَقْلَ... وَ إِذَا كَانَ قَدْ أَجَازَ».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: - «فِيهِ».

٣. قَوْلُهُ قُدَّسَ سِرُّهُ: «فِيمَا يَدْعُو إِلَى النَّظَرِ» أَيِ فِيمَا يَبْعَثُ الْاِلْتِفَاتَ إِلَيْهِ عَلَى الْفِكْرِ فِيهِ وَ يَحُوجُّ إِلَيْهِ مِنَ النَّظَرِيَّاتِ، مِنْ غَيْرِ خَاطِرٍ سَابِقٍ حَصَلَ فِي الذَّهْنِ مِنَ الْمَقْدَمَاتِ؛ فَالْأَمْرُ عَلَى تَقْدِيرِ الْخَاطِرِ أَوَّلِيٍّ وَ مِنْ غَيْرِ تَنْبِيهِ مِنَ الْغَيْرِ عَلَى الْمَادَّةِ وَ الصُّورَةِ.

لَا يُقَالُ: قَدْ يَرْغَبُ الْعَبْدُ إِلَى الطَّاعَةِ وَ يَقْرُبُ مِنْهَا وَ يَتَنَفَّرُ مِنَ الْمَعْصِيَةِ وَ يَبْعَدُ عَنْهَا مِنْ غَيْرِ تَرْغِيبٍ وَ تَقْرِيبٍ وَ لَا تَنْفِيرٍ وَ تَبْعِيدٍ مِنَ الْغَيْرِ، فَلَا يَكُونُ دَلِيلَ اللَّطْفِ مُوجِباً لِلْإِمَامِ أَيْضاً؛ إِذْ قَدْ يَحْصُلُ فَائِدَتُهُ بِدُونِهِ.

وَ لَوْ قِيلَ: جَوَازُ عَدَمِ حُصُولِ تِلْكَ الْحَالَةِ أَوْ انْتِفَاءِ شُمُولِهَا لِكُلِّ أَحَدٍ كَافٍ فِي وَجُوبِ الْإِمَامَةِ؛ لَكُونِهَا لَطْفاً، فَكَذَا الْأَمْرُ فِي دَلِيلِ إِيْجَابِ التَّنْبِيهِ عَلَى النَّظَرِ لِلْإِمَامِ، فَمَا وَجْهُ الْفَرْقِ؟
لَأَنَّا نَقُولُ: لَوْ سَلِمَ فَهَنَّاكَ لَطْفَ آخَرٍ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى يَحْتَنُّ عَلَى الْعَمَلِ وَ يَجَنَّبُهُ عَنِ الْمَخَالَفَةِ.

خاطِرٍ ولا مُنَبِّهٍ،^١ بل يَسْتَغْنِي عن المُنَبِّه، ولا يَكُونُ عِنْدَنَا مُسْتَغْنِيًا عن الإمام.

«و العقل يحكم بقبح التكليف من غير لطف كما ذهب إليه العدلية. و المقصود هنا: أن التنبيه على النظر لا يوجب الإمام من حيث إن له التنبيه على النظر: إذ قد يحصل التنبيه من دون التنبيه. بخلاف دليل اللطف، فإنه يقتضي وجود الإمام من حيث هو لطف؛ و لو قيل: «إن اللطف قد يحصل بغيره» فهو كلام آخر لا ينافي ما ذكرناه من الفرق.

و فيه ما فيه. و النظر فيه من وجوه:

أما أولاً: فلأنه مبني على أن لطف الإمام يقوم مقامه غيره، و هو باطل.

و أما ثانياً: فلأن قوله: «بخلاف دليل اللطف، فإنه يقتضي وجود الإمام من حيث هو لطف» إن أراد من حيث هو فرد من اللطف، فلا يجدي في إيجاب الإمام و إثباته بكونه لطفًا؛ إذ يجوز أن يتحقق اللطف في ضمن فرد آخر، فلا يجب بالإمام بخصوصه. و إن أراد غير ذلك فلا محصل له و لا استقامة.

و أما ثالثاً: فلأنه لا يدفع الإبراد عن قوله: «و قد يجوز أن ينبه على الأدلة و النظر فيها غير الإمام» لأنه إذا جاز قيام غير لطف الإمام مقام لطفه و كان مع ذلك لطف الإمام موجباً له، فلم لا يكون التنبيه على النظر من الإمام موجباً له و إن قام غيره مقامه؟ فما الفرق؟ و إن جعل المجموع أعني قوله: «و قد يجوز أن ينبه» و قوله: «و قد يجوز أن يتفق» شيئاً واحداً، فمع إباء سياق العبارة عنه يلزم استدراك الجزء الأول.

و أما رابعاً: فلأنه و إن جاز التنبيه من غير تنبيه من الخلق، لكن لا يكون بُد من التنبيه من الله و الإلهام منه، فلا يجدي نفعاً؛ فتأمل.

و الوجه أن يقال: بناء كلامه قدس سره على أن لطف الإمام لا يقوم مقامه شيء، كما سيبتين إن شاء الله تعالى، بخلاف كونه منبهاً.

قال الشيخ رحمه الله [في التلخيص، ج ١، ص ٨٧] في جواب من قال: يجوز أن يكون في الألفاظ ما يقوم مقام الإمامة، فيحسن التكليف من دونها إذا فعل الله تعالى ما يقوم مقامها من اللطف: «إنما يتم ما ذكرتموه من السؤال لو صح أن يكون في الألفاظ ما يقوم مقام الإمامة، و عندنا أن الأمر بخلاف ذلك؛ لأننا قد علمنا أنه لا يقوم شيء من الألفاظ مقامها» انتهى كلامه طاب ثراه.

على أن لطف الإمام لا ينحصر في الترغيب و التنفير، فيسقط السؤال رأساً؛ فتدبر.

(الأسترابادي).

١. في «ص، ف»: «و لا تنبيه».

وَأَمَّا قَوْلُهُ:

إِنَّهُمْ يَقُولُونَ: لَا بُدَّ مِنَ الْإِمَامِ مَا دَامَ السَّهُوُ وَالْغَلَطُ جَائِزَيْنِ^١ عَلَى
الْمُكَلَّفِينَ فِيمَا يَنْقُلُونَهُ وَيَرْوُونَهُ وَيُدُونَهُ.^٢
إِلَى آخِرِ كَلَامِهِ.^٣

فَإِنَّ هَذِهِ الْعِلَّةَ فِي الْحَاجَةِ إِلَى الْإِمَامِ تَجْرِي مَجْرَى الْأُولَى^٤ فِي أَنَّهَا لَيْسَتْ
بِإِجْزَاءٍ فِي كُلِّ حَالٍ، وَإِنَّمَا هِيَ مُخْتَصَّةٌ بِالْأَحْوَالِ الَّتِي يُحْتَاجُ فِيهَا إِلَى نَقْلِ الشَّرَائِعِ
وَأَدَائِهَا، وَقَدْ قُلْنَا: إِنَّ الْعَقْلَ يُجَوِّزُ ارْتِفَاعَ التَّعَبُّدِ بِكُلِّ شَرِيعٍ. غَيْرَ أَنَّ ذَلِكَ وَجْهٌ
صَحِيحٌ يُحْتَاجُ فِيهِ إِلَى الْإِمَامِ مَعَ التَّعَبُّدِ بِالشَّرَائِعِ، وَالْمُكَلَّفُونَ وَإِنْ لَمْ يَجْزُ عَلَى
الْجَمَاعَةِ مِنْهُمْ^٥ السَّهُوُ عَمَّا يَسْمَعُونَهُ مِنَ الْإِمَامِ شِفَاهًا، وَلَا عَنْ كَثِيرٍ مِمَّا تَأْكُدُ^٦
عِلْمُهُمْ بِهِ مِنَ الْأَخْبَارِ، فَإِنَّ تَعَمُّدَ الْخَطَا عَلَيْهِمْ جَائِزٌ فِي الْحَالَيْنِ^٧؛ وَبَيْنَ جَوَازِهِ

٤٤/١

١. هكذا في المغني. وفي النسخ: «جائز» بدل «جائزين».

٢. في «ص»: «فيما ينقلونه ويروونه». وفي المطبوع: «فيما ينقلونه ويؤدونه». وليست هذه الكلمات في المغني.

٣. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٢٠.

٤. وهي التنبيه على الأدلة والنظر فيها.

٥. قوله قُدِّسَ سِرُّهُ: «والمكلفون وإن لم يجز على الجماعة منهم...» هذا دفع لتوهم الاكتفاء بالسماع الشفاهي فيما تسمعه الجماعة أو ما وقفوا عليه مما تأكد العلم به من الإخبار عن وجود الإمام بعد النبي أو الإمام السابق. ووجه الدفع جواز تعمد الخطأ عليهم أو الإعراض عن النقل - لأغراض تدعوهم إليه - فيفضي استمرار الغلط أو الإعراض إلى بطلان الحجّة بالشرع على من عداهم مع كونهم مكلفين به، بخلاف ما إذا كان الإمام موجوداً من ورائهم؛ فإنه يتدارك ما يقع منهم، فيحفظ الشرع، ويتصل أحكامه إلى من يأتي بعدهم. وسيجيء الكلام في ذلك. (الأسترايادي).

٦. في المطبوع: «يؤكد».

٧. أي في حال سماعهم، وحال ما يتأكد علمهم به.

عَلَيْهِمْ فِيمَا يَسْمَعُونَهُ مِنَ الْإِمَامِ وَهُوَ حَاضِرٌ مَوْجُودٌ الْعَيْنِ قَرِيبُ الدَّارِ، وَبَيَّنَّ مَا يَجُوزُ عَلَيْهِمْ بَعْدَ وَفَاةِ الرَّسُولِ أَوْ الْإِمَامِ^١ فَرَقَّ وَاضِحٌ؛ لِأَنَّ مَا يَقَعُ مِنْ ذَلِكَ وَالْإِمَامُ مَوْجُودٌ يُمَكِّنُ لِلْإِمَامِ اسْتِدْرَاكُهُ^٢ وَتَلَاْفِيهِ، وَ مَا يَقَعُ بَعْدَ وَفَاتِهِ لَا يَكُونُ لَهُ مُسْتَدْرَكٌ.^٣ وَإِذَا اسْتَمَرَّ مِنْهُمْ الْغَلَطُ^٤ فِي هَذِهِ الْأَحْوَالِ، بَطَلَتِ الْحُجَّةُ بِالشَّرْعِ عَلَى مَنْ يَأْتِي مِنَ الْأَخْلَافِ.^٥

[نفى أن يكون المكلف معذوراً إذا فرط في معرفة الإمام]

فَأَمَّا قَوْلُهُ:

إِنَّ كَوْنَ الْإِمَامِ^٦ مَعَ الْجَهْلِ بِهِ غَيْرٌ مُعْتَبَرٌ^٧؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ غَيْرِهِ عِنْدَ

١. في المطبوع: «و الإمام».

٢. في «ص»: «يمكن الإمام أن يتداركه».

٣. في حاشية «ل»: «و الفرق من جهة أخرى أيضاً متحقق؛ و هو أن مع وجود الإمام و تمكن الوصول إلى خدمته لم يُجْتَرَأَ على تعمّد الخطأ إلا نادراً، بخلاف ما إذا لم يكن موجوداً».

٤. قوله قُدّس سرّه: «و إذا استمرّ منهم الغلط» أي إذا جاز استمراره جاز بطلان الحجة بالشّرع؛ لأنّه بنى الأمر على الجواز، فوجوب الإمامة مترتب عليه. لا يقال: كيف يصح هنا بناء الدليل على جواز وقوع الغلط و استمراره، و لم يصحّ بناء وجوب الإمامة على جواز عدم تحقّق التنبيه للنظر في دليل التنبيه على النظر كما مرّ؟ لأنّا نقول: غاية الأمر كون جواز عدم تحقّق التنبيه دالّاً على وجوب المنبه، و هو لا يلزم أن يكون إماماً؛ بخلاف إبقاء الحجة بالشّرع، فإنّه لا يكون إلا بالإمام المعصوم. (الأستريادي).

٥. «الخلف» بالتحريك و السكون: كلّ من يجيء بعد من مضى، إلا أنّه بالتحريك في الخير و بالتسكين في الشرّ، يقال: خَلَفَ صدق، و خَلَفَ سوءٌ. و معناهما جميعاً: القرن من الناس. و المراد هنا: القرن بعد القرن. راجع: النهاية، ج ٢، ص ٦٦ (خلف).

٦. في المغني «قد علمنا أن كونه».

٧. قال القاضي: «إنّ [كون] الإمام مع الجهل به غير معتبر» كأنّه أراد: إنّما يُعتبر الإمام لطفاً و يُنتفع به إذا كان معروفاً لكي يُرجع إليه و يحصل ما يتوقّف وجوده عليه. أمّا إذا جهلناه، سواء كان

المُكَلَّف، [إذا كانت الحال هذه] ^١ فلا بُدَّ من العلم بالإمام ^٢.

فإنَّ الجواب: أنَّ الواجب على الله تعالى أن يوجب العلم به و يُمكن ^٣ منه، فإن فرط المكلَّف في العلم ^٤ به لم يكن معذوراً، وإن أخرج نفسه من ^٥ الانتفاع به و التمكن من لقائه بأمر يتمكَّن من إزالته ^٦ لم يكن أيضاً معذوراً، و لا سَقَطَت الحُجَّةُ عنه؛ فكيف يصحُّ قوله: «إنَّ ذلك يؤدي إلى أن يُعذرَ كُلُّ مَنْ لم يَعْرِفْ إمامه؛ لأنَّه لم تُزَحَّ عِلَّتُهُ» ^٧؟ وإنما كان يصحُّ كلامه لو كان كُلُّ مَنْ لا يَعْرِفُ الإمامَ لا يتمكَّن من معرفته، و لا له سبيل ^٨ إلى الانتفاع به؛ فأما و الأمرُ بخلاف ذلك، فلا إشكال في لزوم الحُجَّةِ له بتفريطه. و هذا كما يقوله جماعةُنا في المعرفة: إنَّ حصولها هو اللطْف، و لا عُذرَ لِمَنْ لم تحصل له إذا فرط في التوصل إليها؛ من حيث كان مُتمكِّناً من تحصيلها.

«حاضراً و لم يتشارك الناس في معرفته كما في أكثر أئمتكم، أو كان غائباً كما في إمام زماننا، فأَيُّ فائدة في وجوده؟ فحاله كحال غيره، فنكون معذورين؛ لأنَّه لم تُزَحَّ عِلَّتُنا. و جوابه: أنَّه و إن لم يحصل معرفته لكنَّ التمكن من معرفته حاصل لكلِّ أحد كما قاله قدس سره، فقد أزيلت العلة بالتمكن من المعرفة.

و لا يخفى أنَّه لو صحَّ ما قال لجاز مثله في النبي لمن لم يحصل له معرفته و كان متمكِّناً منها، بل لو صحَّ لم تكن المعرفة لطفًا فيما هي لطف فيه من التكاليف لمن لم تحصل له من الكفَّار و أهل الإلحاد مع تمكُّنهم من تحصيلها، فيكونون معذورين؛ و هو ظاهر. (الأسترايادي).

١. ما بين المعقوفين من المغني.

٢. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٢١.

٣. في «ص»: «وَيَتِمَكَّن».

٤. في المطبوع: «بالعلم».

٥. في «ج»: «عن».

٦. في «ج»: «بأمر تمكَّن عن إزالته».

٧. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٢١.

٨. في المطبوع: «و لا سبيل له» بدل «و لا له سبيل».

[عدم وجوب عدد معين في الأئمة]

فأما إلزامه بإيجاب أئمةٍ عدّةٍ بحسب حاجة المكلفين^١، فغير لازم لو فُطِنَ لموضعِ عُمَدَتِنَا^٢؛ لأنّ الذي يقتضيه العقل والاعتبار - الذي ذكرناه - اللطف بوجود الرئاسة، لا عدداً مخصوصاً^٣ فيها، ولا رئاسةً مخصوصةً، وإنما يرجع في صفات الرؤساء وأعدادهم إلى أدلةٍ أُخَرَ. وليس يمتنع قيام الدليل^٤ على أنّ الإمام^٥ يجب أن يكون واحداً في العالم، ويكون أمراًؤه وخلفاؤه في الأطراف - إذا كان من ورائهم - يُغْنَوْنَ عن وجود جماعةٍ من الأئمة، وكلّ ذلك غير قادح في أنّ الرئاسة لُطْفٌ، على ما ذهبنا إليه.

[كيفية إزاحة علّة المكلفين في معرفة الإمام]

فأما قوله:

لأنهم إذا قالوا: «إنّ الإمامَ واحدٌ» ففي الحال التي تظهرُ إمامته لا يخلو

١. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٢١.

٢. قوله قدّس سرّه: «لموضع عُمَدَتِنَا» أي ما قصدناه في هذا المقام من الرئاسة في الجملة. (الأستربادي).

٣. قوله قدّس سرّه: «لا عدداً مخصوصاً» منصوب بنزع الخافض؛ أي بعدد مخصوص، فهو معطوف على ما بعد اللطف. ويحتمل أن يكون معطوفاً على محلّ الجاز والمجور. (الأستربادي).

٤. في المطبوع: «فليس».

٥. في «ج، ص، ط، ف»: «الدلالة».

٦. قوله قدّس سرّه: «و ليس يمتنع قيام الدليل على أنّ الإمام...»، جواب آخر عما أورده القاضي، ومحصوله: أنّ ما تمسكنا به من دليل اللطف لا يقتضي تعدّد الأئمة؛ لأنّ اللطف حاصل بوجود إمام واحد في العالم مع نواب له في الأطراف، ويكون هو من ورائهم يتدارك الخلل الناشئ من قبّلهم، كما جاز ذلك في زمن النبي صلى الله عليه وآله. (الأستربادي).

مِنْ أَنْ يَقِفَ كُلُّ الْعَالَمِ عَلَيْهِ، أَوْ بَعْضُهُمْ. وَوَقُوفُ الْجَمِيعِ غَيْرُ مُمْكِنٍ،
فَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ الْعِلَّةُ غَيْرَ مُرَاحَةٍ.

إِلَى آخِرِ كَلَامِهِ.^٢

فَأَوَّلُ مَا نَقُولُ فِي ذَلِكَ: أَنَّا لَا نَوْجِبُ إِمَامَةً وَاحِدَةً فِي الزَّمَانِ بِالْذَّلِيلِ الَّذِي ذَلَّنَا عَلَيْهِ
وَجُوبِ الرِّئَاسَةِ فِي الْجُمْلَةِ^٣، وَإِنَّمَا الْمَرْجِعُ فِي ذَلِكَ إِلَى أُمُورٍ أُخَرَ، وَكَدَّ يَجُوزُ أَنْ
تَخْتَلِفَ الْمَصْلَحَةُ فِيهِ؛ فَيَكُونُ تَارَةً إِمَامًا وَاحِدًا، وَتَارَةً جَمَاعَةً.

فَإِنْ أَرَادَ بِمَا سَأَلَ^٤ عَنْهُ - مِنْ حَالِ ظُهُورِ إِمَامَتِهِ، وَلزومِ الْجَهْلِ^٥ بِهَا -
ابْتِدَاءَ الْإِمَامَةِ وَأَوَّلَ الْأَثْمَةِ، فَفِي ذَلِكَ الْحَالِ إِذَا لَمْ يَتِمَّكَّنِ الْجَمِيعُ مِنَ الْعِلْمِ بِحَالِ
الْإِمَامِ الظَّاهِرِ فِي أَحَدِ الْمَوَاضِعِ، كَدَّ يَجُوزُ^٦ عِنْدَنَا - بَلَّ يَجِبُ - إِقَامَةُ أَثْمَةٍ عِدَّةٍ؛

١. فِي الْمَغْنِيِّ: «حَكَم».

٢. الْمَغْنِي، ج ٢٠ (الْقِسْمُ الْأَوَّلُ)، ص ٢١.

٣. وَهُوَ دَلِيلُ اللَّطْفِ.

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «يَسْأَل».

٥. هَكَذَا فِي «ص» وَحَاشِيَةِ «ج». وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «الْحِجَّةُ» بِدَلِّ «الْجَهْلِ».

٦. هَكَذَا فِي «ج»، ص، ط، ف. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «لَهَا».

٧. قَوْلُهُ قُدَّسَ سِرُّهُ: «كَدَّ يَجُوزُ عِنْدَنَا - بَلَّ يَجِبُ - إِقَامَةُ أَثْمَةٍ عِدَّةٍ؛ لَتَكُونَ عِلَّةُ الْجَمِيعِ مُرَاحَةً». لَا
يَقَالُ: إِنَّ أَمْرَ الْإِمَامِ لَا يَزِيدُ عَلَى أَمْرِ النَّبِيِّ فِي ذَلِكَ، فَإِذَا ظَهَرَ النَّبِيُّ فِي أَوَّلِ أَمْرِهِ وَ لَمْ يَتِمَّكَّنِ
الْجَمِيعُ مِنَ الْعِلْمِ بِهِ لَمْ يَجِبْ بَعَثُ أَنْبِيَاءَ عِدَّةٍ، فَمَنْ كَانَ فِي أَطْرَافِ الْعَالَمِ مُتَدَيِّنِينَ بِدِينِ النَّبِيِّ
السَّابِقِ عَامِلِينَ بِشَرِيعَتِهِ وَجَبَ عَلَيْهِمُ الْبَقَاءُ عَلَى ذَلِكَ حَتَّى تَبْلُغَهُمْ دَعْوَتُهُ وَ تَصِيرَ عَلَيْهِمْ مُرَاحَةٌ.
وَ لَوْ فُرِضَ ذَلِكَ فِي أَوَّلِ الْأَنْبِيَاءِ، فَالْوَاجِبُ عَلَيْهِمْ هُوَ الْعَمَلُ بِالْأَحْكَامِ الْعَقْلِيَّةِ فَحَسَبَ حَتَّى
يَبْلُغَهُمْ أَمْرُهُ. وَكَذَا الْحَالُ فِي أَوَّلِ الْأَثْمَةِ بَعْدَ النَّبِيِّ يَجِبُ عَلَيْهِمْ مُتَابَعَةُ مَنْ أَرْسَلَهُ إِلَيْهِمْ مِنْ نَوَابِهِ
حَتَّى يَبْلُغَهُمْ أَمْرُ الْإِمَامِ بَعْدَهُ وَ تَصِيرَ عَلَيْهِمْ مُرَاحَةٌ؛ فَلَا يَجِبُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى إِقَامَةُ أَثْمَةٍ عِدَّةٍ.
لَأَنَّا نَقُولُ: إِنَّ مَقْصُودَهُ قُدَّسَ سِرُّهُ أَنَّهُ لَوْ فُرِضَ تَعَلُّقُ التَّكْلِيفِ بِالْجَمِيعِ فِي أَوَّلِ هَذِهِ بِمَعْرِفَةِ
إِمَامِ الْوَقْتِ وَ التَّزَامِ الْحِجَّةِ فِي ابْتِدَاءِ ظُهُورِهِ لَمْ يَحْصُلْ ذَلِكَ الْغَرَضُ إِلَّا بِنَصْبِ أَثْمَةٍ مُتَعَدِّدِينَ،
وَ كَذَلِكَ الْأَمْرُ فِي النَّبِيِّ لَوْ فُرِضَ ذَلِكَ، وَ لَا خَدَشَةُ فِيهِ؛ فَتَأَمَّلْ. (الْأَسْتِرَابَادِي).

لِتَكُونَ عَلَّةُ الْجَمِيعِ مُزَاحَةً^١.

فَأَمَّا إِنْ سَأَلَ^٢ عَنْ الْأَحْوَالِ الَّتِي تَلِي الْإِبْتِدَاءَ^٣ مِنْ حَيْثُ لَمْ يُمَكِّنْ مَنْ هُوَ فِي أَطْرَافِ الْبِلَادِ الْعِلْمُ بِحَالِ الْإِمَامِ وَظُهُورُهُ^٤ عِنْدَ حَصُولِ النَّصِّ عَلَيْهِ وَنَصْبِهِ إِمَامًا، فَعِنْدَنَا أَنَّ هَؤُلَاءِ وَإِنْ لَمْ يَتِمَّ كُنُوزُ الْعِلْمِ بِمَا ذُكِرَ فِي الْحَالِ فَهُمْ عَالِمُونَ بِإِمَامَةِ الْإِمَامِ الَّذِي هُوَ قَبْلَ ذَلِكَ الْإِمَامِ الظَّاهِرِ، وَتُصَرِّفُونَ مِنْ قَبْلِ أَمْرَائِهِ وَوَلَاتِهِ وَبَحَسَبِ تَدْبِيرِهِمْ، وَهَذَا كَافٍ لَهُمْ فِي مَصْلَحَتِهِمْ، وَلَيْسَ يَتَّصِلُ بِهِمْ فَقَدْ الْإِمَامِ وَمَوْتُهُ إِلَّا مَعَ اتِّصَالِ غَيْرِهِ وَظُهُورِهِ وَقِيَامِهِ بِهِمْ^٥ مَقَامَهُ^٦.

فَلَيْسَ يَخْلُو فِي حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ مِنَ الْمَعْرِفَةِ بِالْإِمَامِ. وَإِنَّمَا كَانَ فِي كَلَامِهِ شُبْهَةٌ لَوْ أُمَكِّنَ أَنْ يَتَّصِلَ بِهِمْ فَقَدْ الْإِمَامِ وَيَعْرِوْا^٧ مِنْ اعْتِقَادِ إِمَامَتِهِ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَّصِلَ بِهِمْ قِيَامُ الْإِمَامِ الْآخَرِ مَقَامَهُ؛ فَأَمَّا وَالْأَمْرُ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ، فَالْقَدْحُ بِمِثْلِ ذَلِكَ سَاقِطٌ.

١. في حاشية «م»: «يمكن أن ينتقض باللفظ في نبوة سيّد المرسلين صلى الله عليه وآله بأنّ إزاحة علّة النّاتين عن مستقرّه صلى الله عليه وآله لا يكون إلّا بوصول الخبر إليهم، فكما لم يجب بعث أنبياء في الأصقاع لم يجب نصب أنمة فيها؛ فتدبّر (ح. س).»

٢. في المطبوع: «أن يسأل».

٣. في حاشية «م»: «ما ذكره - قدّس سرّه - مبني على إمامة النبي صلى الله عليه وآله، ولو خصّ الكلام بالخلفاء والأوصياء فنصّ النبي المستخلف عليهم كاف، كما ذكره - قدّس سرّه - في الأحوال التي تلي الابتداء؛ فتدبّر (ح. س).»

٤. في «ص»: «فظهره».

٥. في «ج، ص، ط، ف»: «و قيامه مقامه بهم» بدل «و قيامه بهم مقامه».

٦. لأن من شرائط الإمامة عند الإمامية نصّ المتقدم على المتأخر.

٧. العرّي: خلاف اللبس. راجع لسان العرب، ج ١٥، ص ٤٦ (عرا).

[عدم التلازم بين ثبوت الفترة في الرسل، و ثبوتها في الأئمة]

فأمّا تعلّقه بالفترة بين الرُّسُل^١ فبَعِيدٌ^٢؛ لأنّ المعلوم من حالِ الفترة هو خلوّ الزمان من النبيّ، لا من الإمام؛ فمن أين أن الفترة إذا ثَبَتَتْ في الرُّسُلِ وَجَبَتْ في الأئمة؟ وهذا إنّما^٣ يلزَمُ مَنْ جَعَلَ النبوةَ في كلّ حالٍ واجبةً، دونَ مَنْ اعتَبَرَ^٤ ما اعتَبَرناه^٥.

٤٧/١

[في بيان أن الإمامة لطف]

فأمّا حِكايته عَنّا ما نَذْهَبُ إليه^٦ من كونِ الإمامِ لُطْفًا، وقوله:

١. قال في المغني: «و يلزمهم على هذه الطريقة القول بأن لا فترة بين الرسل؛ لأنّ في حال الفترة يجب أن لا تكون العلة مزاحة، وهذا يوجب الاتّصال و زوال الانقطاع، و قد ثبت بالقرآن و غيره الفترة بين الرسل و حصول نذير لقوم وقتهم بعد ما لم يحصل النذير. و كلّ ذلك يبطل ما ذهبوا إليه». المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٢٢.

٢. قوله قدّس سرّه: «فأمّا تعلّقه بالفترة بين الرُّسُل فبعيد»، محصولة: أنّه لو تمّ دليلكم لكان في زمان الفترة نبيّ أو إمام، و ليس فيه نبيّ و لا إمام. و قد يُقال: إنّهُ توهُّم أنّه إذا جاز خلوّ زمان من الرسول كزمان الفترة جاز خلوّ الزمان من الإمام قياساً للإمام على الرسول، أو قاس غير زمان الفترة على زمانها بناءً على أنّ زمان الفترة خالٍ من الإمام أيضاً.

و الجواب عن الأول: أنّه قياس مع الفارق. و عن الثاني: منع خلوّ زمان الفترة من الإمام. (الأسترابادي).

٣. في المطبوع: - «إنّما».

٤. في المطبوع: - «من اعتبر».

٥. قوله قدّس سرّه: «و هذا إنّما يلزم من جعل النبوة في كلّ حال واجبةً، دون من اعتبر ما اعتبرناه» أي النقض بزمان الفترة إنّما يرُدُّ على مَنْ أوجب النبوة في كلّ حال و زمان، فيُقال: لو صحّ ذلك لم يتحقّق زمان الفترة. و لا يرُدُّ على مَنْ أوجب الإمام بعد النبيّ في كلّ زمان؛ لأنّ خلوّ زمان الفترة من الإمام ممنوع عندهم. (الأسترابادي).

٦. في المطبوع: «به».

إِنْ جَعَلْتُمُوهُ لُطْفًا عَلَىٰ وَجْهِ يَعْصِي أَمْرَكُمْ هَذَا الْقَوْلُ^١، وَإِلَّا فَيَجِبُ أَنْ تَجُوزُوا فِي ذَلِكَ^٢ خُلُوعَ بَعْضِ الْأَزْمَنِ مِنْهُ،^٣ أَوْ بَعْضِ الْمُكَلَّفِينَ.... ثُمَّ قَوْلُهُ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ:

لَمْ نَقُلْ أَنَّ هَذِهِ الْمَعْرِفَةَ لُطْفٌ إِلَّا بِدَلِيلٍ، فَبَيَّنَّا أَنَّ مِثْلَهُ مِنَ الْأَدْلَةِ قَائِمٌ [فِيمَا ذَكَرْتُمْ مِنَ الْإِمَامَةِ]^٤ لِيَتِمَّ مَا ذَكَرْتُمْ....^٥

فَالْإِمَامَةُ عِنْدَنَا لُطْفٌ فِي الدِّينِ؛ وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَىٰ ذَلِكَ: أَنَّا وَجَدْنَا^٦ النَّاسَ مَتَى خَلَوْا مِنَ الرُّؤَسَاءِ وَمَنْ يَفْزَعُونَ إِلَيْهِ فِي تَدْبِيرِهِمْ وَسِيَاسَتِهِمْ، اضْطَرَبَتْ أَحْوَالُهُمْ، وَتَكَدَّرَتْ عِيشَتُهُمْ، وَفَشَا فِيهِمْ فِعْلُ الْقَبِيحِ، وَظَهَرَ بَيْنَهُمْ^٧ الظُّلْمُ وَالبَغْيُ، وَأَنَّهُمْ مَتَى كَانَ لَهُمْ رَئِيسٌ أَوْ رُؤَسَاءُ يَرْجِعُونَ إِلَيْهِمْ فِي أُمُورِهِمْ كَانُوا إِلَى الصَّلَاحِ أَقْرَبَ، وَمِنَ الْفَسَادِ أَبْعَدَ. وَهَذَا أَمْرٌ يَعْصِي كُلُّ قَبِيلٍ وَبَلَدَةٍ، وَكُلُّ زَمَانٍ وَحَالٍ؛ فَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ وَجُودَ الرُّؤَسَاءِ لُطْفٌ بِحَسَبِ مَا نَذَهَبُ إِلَيْهِ.

١. أي يعم جميع الأزمنة والمكلفين. وكلمة «يعم» مطموسة في المغني ولذا ترك المحققون مكانها فارغاً. وفي حاشية «م»: «يعني: ولكن لا يعم كون الإمامة لطفاً بالنظر إلى المكلفين لخروج الإمام نفسه عنه، ولا التكاليف لخروج التكاليف القلبية. والسيد رحمه الله تعالى خصه بمن يجوز منه فعل القبيح من المكلفين وبالتكاليف البدنية، وتردد في كونه لطفاً في القلبية (ح. س)».

٢. قال القاضي: «أمكنكم هذا القول» أي القول بوجوب الإمامة من حيث كونه لطفاً، أو القول بكون الإمام لطفاً. والأخير أنسب بما سيفرغ عليه؛ حيث يفهم منه أن الإمامة إنما تكون لطفاً إذا كان كالمعرفة في العموم. (الأسترابادي).

٣. في المغني: - «في ذلك».

٤. في المغني: «من الإمام».

٥. ما بين المعقوفين من المغني.

٦. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٢٢-٢٣.

٧. في المطبوع: + «أو».

٨. في المطبوع: «منهم».

[عدم لزوم التسوية بين الإمامة و المعرفة من كل وجه]

فأمَّا تعلُّقه بعموم اللُّطف في المعرفة و إيجابه عَلَيْنَا إلحاق الإمامة بها في ذلك^١، فَبَعِيدٌ؛ لأنَّ المعرفة لَمْ تَعْمَ كُلَّ تكليف و مُكَلَّفٍ مِنْ حَيْثُ كَانَتْ لُطْفًا؛ بَلْ مِنْ حَيْثُ اخْتَصَّتْ بِمَا أَوْجَبَ ذَلِكَ فِيهَا.

و لَيْسَ يَمْتَنِعُ^٢ فِي الْأَلْطَافِ أَنْ يَخْتَلِفَ^٣؛ فَيَكُونُ بَعْضُهَا عَامًّا مِنْ كُلِّ وَجْهِ، وَ بَعْضُهَا خَاصًّا مِنْ كُلِّ وَجْهِ، وَ بَعْضٌ آخَرُ عَامًّا مِنْ وَجْهِ وَ خَاصًّا مِنْ وَجْهِ آخَرَ. فَمِثَالُ مَا هُوَ عَامٌّ مِنْ كُلِّ وَجْهِ الْمَعْرِفَةُ؛ فَإِنَّهَا تَعْمُ كُلَّ مُكَلَّفٍ وَ تَكْلِفٍ أَمَكَّنَ أَنْ تَكُونَ لُطْفًا فِيهِ^٤، وَ تَعْمُ أَيْضًا الْأَحْوَالَ.

١. قال في المغني: «فإن قالوا كذلك - أي أنَّ الإمامة واجبة من حيث كانت لطفًا - نقول: ولا يتمتع في اللطف أن يعمَّ كلَّ التكليف و كلَّ المكلفين، كما يقولونه في المعرفة بالله تعالى، إلى غير ذلك. قيل لهم: لم نقل إنَّ هذه المعرفة لطف إلا بدليل، فبيِّنوا أنَّ مثله من الأدلة قائم فيما ذكرتم من الإمامة ليتمَّ ما ذكرتم، و إلا فقولكم مطَّرح». المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٢٣.

٢. قوله قُدَّسَ سرَّة: «و إيجابه علينا إلحاق الإمامة بها في ذلك». لا يخفى ما في هذا الاقتراح من القاضي من الشناعة؛ وهل فيمن يقول بوجوب اللطف على الله تعالى من المعتزلة و من يجري مجراهم من قال باستواء الألفاظ في العموم؟ كيف، و لم يجعلوا لطف النبوة كلطف المعرفة، و لطف الواجبات الشرعية كغيرها؟ و أنت بعد الوقوف على هذا و أمثاله تعلم أنَّ غرض القاضي ليس إلا التمويه و التلبيس على الجَهْلَةِ و العوامِّ من أبناء نحلته، فيُزَيِّرُ بالمذهب الحقِّ بما لا حقيقة له، و يخيِّلُ إليهم أنَّه ليس مبنياً على أصل و أساس. (الأسترابادي).

٣. في المطبوع: «بممتنع».

٤. في المطبوع: + «بعضها».

٥. قوله قُدَّسَ سرَّة: «فإنَّها تَعْمُ كُلَّ مُكَلَّفٍ وَ تَكْلِفٍ أَمَكَّنَ أَنْ تَكُونَ لُطْفًا فِيهِ» فيه إشعار بأنَّ قوله: «فيكون بعضها عامًّا من كلِّ وجه» مختصَّ بما أمكن أن يكون ذلك العام لطفًا فيه؛ فإنَّ المعرفة ليست لطفًا في نفسها و لا فيما يتقدَّمها من التكليف. و المناقشة بأنَّه على هذا يكون كلُّ لطف عامًّا - إذ ما من لطف إلا و هو لطف في كلِّ ما أمكن أن يكون لطفًا فيه، فما معنى التقسيم؟ - ممَّا لا وقع له؛ لظهور المقصود. (الأسترابادي).

فَأَمَّا مَا يَعْمُ مِنْ وَجْهِهِ وَيَخْصُ مِنْ آخَرِ فَكَالصَّلَاةِ^١؛ لِأَنَّهَا تَجِبُ عَلَى كُلِّ مُكَلَّفٍ غَيْرِ مَعْذُورٍ بِخُصُولِ مَنَعٍ أَوْ مَا يَجْرِي مَجْرَاهُ^٢، وَلَيْسَ يُمَكِّنُ الْقَطْعُ عَلَى عُمُومٍ^٣ كَوْنِهَا لُطْفًا فِي كُلِّ تَكْلِيفٍ؛ بَلْ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ تَكُونَ خَاصَّةً فِي التَّكْلِيفِ، وَإِنْ كَانَتْ عَامَّةً فِي الْمُكَلَّفِينَ.

فَأَمَّا الْأَحْوَالُ: فَمِمَّا لَا شُبْهَةَ فِي أَنَّهَا لَيْسَتْ بِعَامَّةٍ لَهَا^٥؛ لَوْجُودِهَا^٦ أَحْوَالًا لَا يَجِبُ فِيهَا فِعْلُ الصَّلَاةِ، بَلْ لَا يَحْسُنُ.

فَأَمَّا الْأَحْوَالُ الَّتِي لَا يَجِبُ فِيهَا: فَهِيَ الْأَحْوَالُ الَّتِي لَمْ تُؤَقَّتْ^٧ لِلصَّلَاةِ الْوَاجِبَةِ. وَأَمَّا الَّتِي لَا يَحْسُنُ فِيهَا: فَهِيَ الَّتِي نَهَى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَنِ الصَّلَاةِ مَعَ حُضُورِهَا^٨.

فَأَمَّا مَا هُوَ خَاصٌّ مِنْ كُلِّ وَجْهِ؛ فَكَخَلْقِ الْوَلَدِ لَزَيْدٍ، أَوْ تَثْمِيرِ مَالٍ عَمْرٍو؛ فَإِنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ لُطْفًا فِي بَعْضِ تَكْلِيفِهِ، بَلْ فِي وَاحِدٍ مِنْهَا، وَكَذَلِكَ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ لَهُ لُطْفًا دُونَ غَيْرِهِ مِنَ النَّاسِ. وَكَذَلِكَ^٩ أَيْضًا فِي الْأَحْوَالِ؛ حَتَّى يَكُونَ لُطْفًا

٤٩/١

١. في المطبوع: «كالصلاة».

٢. كالحيض والنفاس للمرأة، وفقد الطهورين على قول من يقول بمعذورية فاقدهما.

٣. في «ص»: «على حصول عموم كل مكلف»، وفي «ف»: «على عموم كل مكلف»؛ كلاهما بدل «على عموم».

٤. أي الصلاة.

٥. أي للأحوال.

٦. وجد المطلوب - كوعَدَ وَوَرَمَ - يَجِدُهُ وَجَدًا وَجَدَةً وَوُجُودًا؛ أدركه. القاموس المحيط، ج ٢، ص ٤٧٦ (وجد).

٧. في «ج، ص، ط، ف»: «لم يؤقت».

٨. أي مع حضور تلك الحال، كصلاة السكران، وقد نهى سبحانه عن الصلاة في تلك الحال.

٩. في «ج، ص»: «فكذلك».

في حالٍ ولا يكون لطفاً في أخرى.

فإذا بُنيت^١ هذه الجملة، فما المانع من أن يكون وجود الإمام لطفاً لكل مكلف كان على صفة^٢ من يجوز فيه فعل^٣ القبيح^٤، وفي كل حال، وإن جَوَزنا اختصاصه ببعض التكليف دون بعض؟ فليس يجب إذا سَوَّينا بينه وبين المعرفة - لِمَا أَلْزَمْنَا الخصوم أن يكون مختصاً بمكلف دون آخر، وبحالٍ دون حال، وكان قصدنا بذلك إلحاقه بالمعرفة في شمول من اختص بالصفة التي ذكرناها من المكلفين، وعموم الأحوال - أن يلزمنا التسوية بينه وبين المعرفة^٥ من^٦ كل وجه.

على أننا لم نَظْهَرْ لنا القطع على كون الإمام لطفاً في كل الأفعال والتكليف

١. في «ج، ص»: «ثبت».

٢. في المطبوع: «صفته».

٣. قوله قدس سره: «لكل مكلف كان على صفة من يجوز فيه فعل القبيح» فلا يلزم أن يكون للإمام إمام. ولو قيل لطف الإمام لا ينحصر في التباعد عن القبيح، فجوابه ما سيشير إليه قدس سره. (الاسترآبادي).

٤. فإن من شروط وجوب الرئاسة والإمامة ارتفاع العصمة عن المكلف، أي تجويز فعل القبيح عليه. راجع: الذخيرة، ص ٤٠٩. وفي حاشية «م»: «أي لم يكن معصوماً فلو قدّر أن يكون أهل عصر معصومين جميعاً لم يكونوا مفتقرين إلى الإمامة من هذه الجهة. و سيصرّح به السيد من بعد هذا، فانظر (ح. س).»

٥. في حاشية «ال»: «ظرف أو علّة لقوله: «ليس يجب». و فاعل «يجب» قوله «أن يلزمنا». والمعنى: أننا إذا سَوَّينا بين وجود الإمام والمعرفة فليس يجب أن يلزمنا التسوية من كل وجه؛ لأننا أثبتنا الفرق لِمَا أَلْزَمْنَا الخصوم أن يكون وجود الإمام مختصاً بمكلف دون آخر وبحالٍ دون حال، وإلا لا يمكن تخصيصها. وإنما قصدنا بالتسوية إلحاقه بالمعرفة في شمول من اختص بالصفة التي ذكرناها...»

٦. قوله قدس سره: «أن يلزمنا التسوية بينه وبين المعرفة» فاعل لفظ «يجب» في قوله «فليس يجب». والمقصود أنّه لو وقع تشبيه في كلامنا فهو لا يقتضي مشاركة المشبه للمشبه به من جميع الوجوه. (الاسترآبادي).

٧. في المطبوع: «في».

كظهوره^١ فيما يتعلّق بأفعال الجوارح، فإنه لا يمتنع أيضاً أن يكون لطفاً فيما يختصّ القلوب من الاعتقادات والقصود؛ لأنّ المعلوم من حال الناس أن صلاح سرائرهم كالتابع لصلاح ظواهرهم، وأن^٢ استقامة أمورهم وحسن طريقتهم فيما يقع من أفعالهم الظاهرة من أكبر^٣ الدواعي إلى استقامة ضمائرهم أيضاً. وعلى هذا يمكن أن يكون الإمام لطفاً في الكل^٤.

وإنما تكلفنا ما تقدّم من الكلام حيث كان هذا الوجه^٥ كأنه غير مقطوع عليه، ومما يمكن أن يعتزّز التجويز^٦ فيه^٧ بخلاف ما قدرناه^٨.

١. في المطبوع: «لظهوره».

٢. في «ص» والمطبوع: - «أن».

٣. في المطبوع: «أبر».

٤. فإذا كان الإمام لطفاً في أفعال الجوارح، وهي أفعال القلوب، كان لطفاً فيها حتّى في المعرفة ولو بوسط؛ فتدبّر «ح س». (من حاشية «م»).

٥. أي كون الإمام لطفاً فيما يختصّ القلوب من الاعتقادات والقصود.

٦. في «ج، ص، ط»: «بالتجويز».

٧. قوله قدّس سرّه: «و ممّا يمكن أن يُعتزّز بالتجويز فيه». لا يقال: كيف يمكن التجويز للقاضي وظيفته الإثبات؛ إذ هو في مقام النقض؟ ومحصله: لو تمّ دليلكم لزم أن يكون الإمام لطفاً في كلّ تكليف كالمعرفة؛ فيجوز لنا أن نمنع الملازمة بناءً على أنّ اللطف لا يجب أن يكون عاماً كالمعرفة، وأن نسلم الملازمة ونمنع بطلان التالي ونستند إلى جواز عموم اللطف في كلّ الأفعال والتكاليف. لأنّنا نقول: لعلّه قدّس سرّه استظهر حيث جاز أن يكون غرضه النقض التفصيلي فيقول: صغرى الدليل وهي قولنا: «الإمام لطف» ممنوعة؛ لجواز دخول العموم في مفهوم اللطف. فأجاب أولاً - مشعراً بأنّ المنع مكابرة - بتفصيل الأقسام التي لا نزاع لأحد من القائلين باللطف فيها، ثمّ لما جوّز أن يكون في مقام النقض الإجمالي استند إلى ذلك الاحتمال، فقله: «ممّا يمكن أن يُعتزّز» يعني: على تقدير كونه في مقام المنع. ويحتمل أن يكون مقصوده قدّس سرّه أنا إنّما نذكر في مقام سند المنع ما نقطع به ولا نجوّز غيره، وهذا الاحتمال وإن أمكن أن يُذكر في هذا المقام إلّا أنّه لمّا كان غير مقطوع به عدلنا عنه أولاً. (الأسترابادي).

٨. في المطبوع: «ما قرّناه».

[عدم دلالة العقل على عدد الرؤساء ولا صفاتهم]

فأما قوله:

٥٠/١

و لا فرقَ بَيْنَ مَنْ قَالَ: «الإمامةُ لُطْفٌ» وَ بَيْنَ مَنْ قَالَ مِثْلَهُ فِي الْإِمَارَةِ
و سَائِرِ مَنْ يَقُومُ بِشَيْءٍ مِنْ أُمُورِ الدِّينِ، وَ بَيْنَ مَنْ يَقُولُ ذَلِكَ فِي إِمَامٍ
وَاحِدٍ وَ بَيْنَ مَنْ يَقُولُ^٢ فِي إِمَامَيْنِ وَ^٣ أَثْمَةٍ^٤.
فَقَدْ تَقَدَّمَ مِنْ كَلَامِنَا مَا يُفْسِدُهُ^٥؛ وَ بَيَّنَّا أَنَّ الْعُقُولَ دَالَّةٌ عَلَى وَجوبِ الرِّئَاسَةِ فِي
الْجُمْلَةِ، وَ لَيْسَتْ دَالَّةٌ عَلَى عِدَدِ الرُّؤَسَاءِ وَ لَا صِفَاتِهِمْ. وَ الْإِمَارَةُ وَ مَا جَرَى مَجْرَاهَا
مِنْ^٦ الْوِلَايَاتِ رِئَاسَةٌ فِي الدِّينِ، وَ مَكَانُ اللَّطْفِ بِهَا وَ الْإِنْتِفَاعِ ظَاهِرٌ، وَ إِنَّمَا لَمْ نَجْعَلْ
إِمَامَ الْكُلِّ وَ رِئِيسَ الْجَمِيعِ بِصِفَةِ الْأَمْرَاءِ لِعِلَلٍ أُخَرُ سَنَذَكُرُهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.
وَ إِنَّمَا كَانَ يَلْزَمُ كَلَامُهُ لَوْ كُنَّا نَجْعَلُ الدَّلِيلَ عَلَى وَجوبِ الْإِمَامَةِ بِصِفَاتِهَا الَّتِي
تَخْتَصُّ بِهَا مَا قَدَّمْنَاهُ مِنْ وَجوبِ الرِّئَاسَةِ^٧، فَيَقَالُ: إِنَّ الْعُقُولَ لَا تُفَرِّقُ فِيمَا
أَوْجَبْتُمُوهُ بَيْنَ رِئَاسَةِ الْإِمَامِ وَ الْأَمِيرِ، وَ رِئَاسَةِ وَاحِدٍ وَ جَمَاعَةٍ.
فَأَمَّا إِذَا عَوَّلْنَا فِي وَجوبِ الرِّئَاسَةِ فِي الْجُمْلَةِ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ^٨، وَ فِي صِفَاتِ
الرِّئِيسِ وَ عَدَدِ الرُّؤَسَاءِ عَلَى غَيْرِهِ، لَمْ يَلْزَمْنَا كَلَامُهُ.

١. في المغني: «أمر».

٢. في «ط، ف»: «يقوله».

٣. في المطبوع: «أو».

٤. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٢٣.

٥. تقدم في ص ٢١٨.

٦. في المطبوع: «+ أمر».

٧. وهو دليل اللطف المتقدم في ص ٢٢١. والمعنى: أننا لو استدللنا باللطف على وجوب أصل الإمامة و صفاتها معاً، للزم ما قاله القاضي.

٨. من دليل اللطف.

فَأَمَّا تَكَرَّارُهُ الْقَوْلَ بِأَنَّ مَعْرِفَةَ الْإِمَامِ لَا تُمَكِّنُ جَمِيعَ الْمُكَلَّفِينَ إِذَا كَانَ وَاحِدًا،
فَقَدْ بَيَّنَّا مَا فِيهِ^١، وَفَضَّلْنَا الْكَلَامَ تَفْصِيلًا يُزِيلُ الشُّبْهَةَ.

[إمكان معرفة الجميع بالإمام]

فَأَمَّا قَوْلُهُ:

فَقَدْ كَانَ يَجِبُ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ أَنْ يَتِمَّكَنَ كُلُّ مُكَلَّفٍ مِنْ مَعْرِفَةِ الْأُمُورِ
مِنْ قَبْلِهِ. وَتَمَّتْ قَالُوا لَنَا: ^٢ «يَجِبُ ذَلِكَ فِي حَالٍ دُونَ حَالٍ» قِيلَ لَهُمْ:
فَجَوَّزُوهُ فِي قَوْمٍ دُونَ قَوْمٍ^٣....

إِلَى قَوْلِهِ:

وَكَانَ يَجِبُ عَلَى هَذَا التَّعْلِيلِ أَنْ نَعْرِفَ^٤ إِمَامَ زَمَانِنَا، وَإِلَّا فَيَجِبُ أَنْ
نَكُونَ مَعْذُورِينَ.^٥

٥١/١

فَقَدْ تَقَدَّمَ شَيْءٌ مِنَ الْكَلَامِ عَلَى مَعْنَاهُ^٦، وَجُمَلَتُهُ: أَنَّ مَعْرِفَةَ الْإِمَامِ وَ مَعْرِفَةَ مَا
يُؤَدِّيهِ وَ إِنْ لَمْ يَحْصُلَا لِكُلِّ أَحَدٍ، فَإِنَّ الْجَمِيعَ مُتِمَّكِنُونَ مِنْ حَصُولِ الْمَعْرِفَةِ لَهُ^٧،
وَ اسْتِمَاعِ الْأَدَاءِ^٨ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُمْ قَادِرُونَ عَلَى إِزَالَةِ خَوْفِهِ، فَيَتِمَّكَنُ^٩ عِنْدَ ذَلِكَ مِنْ

١. تَقَدَّمَ فِي ص ٢١٩.

٢. فِي الْمَغْنِيِّ: «وَهَذَا قَالُوا» بَدَلَ «وَتَمَّتْ قَالُوا لَنَا».

٣. فِي الْمَغْنِيِّ: «فِي يَوْمٍ دُونَ يَوْمٍ».

٤. فِي «ص» وَ الْمَغْنِيِّ: «أَنْ يَعْرِفَ».

٥. الْمَغْنِيُّ، ج ٢٠ (الْقِسْمُ الْأَوَّلُ)، ص ٢٤.

٦. تَقَدَّمَ فِي ص ٢١٧.

٧. أَيْ لِلْإِمَامِ. وَ فِي أَكْثَرِ النُّسخ: «لَهُمْ».

٨. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوع: «الْأَدْلَةُ».

٩. فِي الْمَطْبُوع: «فَيَتِمَّكَنُ».

الظهور^١، والدلالة على نفسه، وبيان ما يلزمه بياؤه؛ فارتفاع المعرفة به وبما يؤدبه إذا كان يرجع إلينا وكنا متمكنين من إزالته، لم يجب ما ظنه من ثبوت عذر من لم يعرف إمام زمانه.

[الفرق بين خبر الإمام في حياته، و خبر الرسول بعد وفاته]

فأما قوله:

إِنَّ خَيْرَهُمْ - يَعْنِي^٢ خَيْرَ الْأَثَمَةِ^٣ - إِنَّهُ^٤ أَغْنَى^٥ عَنْ مُشَاهَدَةِ الْإِمَامِ^٦

١. قوله قدس سره: «لأنهم قادرون على إزالة خوفه، فيتمكن [عند ذلك] من الظهور». إن قيل: نحن نعلم أن في أوليائه من الشيعة الإمامية من له خلوص الموالاة له عليه السلام والانتظار لظهوره مع رسوخ العزيمة على اتباعه وبذل النصرة له بمتهنى مقدرته وهو لا يقدر على أكثر من ذلك، فعدم ظهوره له يدل على أنه ليس لطفاً له في تكليفه، وإلا كان ينبغي سقوط التكليف عنه.

قلت: سيحيى في كلامه قدس سره جواب هذا السؤال، والجواب الإجمالي عنه هو أننا قد علمنا بالقاطع وجوب الأصلح وفعل اللطف عليه تعالى، فنعلم أنه تعالى لم يترك ما هو الواجب عليه من نصب الإمام في كل زمان بعد ما تبين كونه لطفاً، وعند ما علمنا وجوده لا يلزم علينا معرفة سبب غيبته واستتاره ولم يضرنا الجهل به؛ لأنه تعالى لم يكلفنا بذلك، وإن علمنا إجمالاً أنه راجع إلى المكلفين. وسنذكر في ذلك كلاماً مبسوطاً لبعض أصحابه. (الأسترايادي).

٢. في المطبوع: «أعني».

٣. عبارة «يعني خبر الأئمة» توضيح من المصنف رحمه الله، حيث لا توجد في المغني.

٤. في المطبوع: - «إن».

٥. أي أغنى النائين عنه الذين لا يصلون إليه؛ لبعده المسافة بينه وبينهم أو لغيبته «ح س» (من حاشية «م»). وفي المغني: «إن أغنى».

٦. قال القاضي: «إن خبرهم - يعني خبر الأئمة عليهم السلام - إن أغنى عن مشاهدة الإمام...». هذا رد لجواب أصحابنا عما أورده الخصم من أنه يلزم عليكم في غيبة الإمام إبطال الفتاوى من

فَخَبَّرَ الرَّسُولَ وَالتَّوَاتُرُ بِأَنْ يُغْنِيَ^١ عَنِ الْإِمَامِ أُولَى.....^٢

«العلماء، فلا يكون فيكم من يفتي أحداً أو يحكم بحكم، وفي هذا خروج من دين المسلمين. والجواب: أنه يتولّى ذلك فقهاء الشيعة بما نقلوه عن أئمتهم الطاهرين سلام الله عليهم أجمعين، ومن خرج عن هذه الطريقة فليس له أن يفتي ولا يحكم بحكم؛ إذ مداره على العمل بالظنون التي لا مدرك لها يعول عليه كما يحصل من القياس والاستحسان، وعلى الحكم بالرأي الذي هو رجم بالغيب. ومحصل الرد: أنه لو صحّ ذلك فلا حاجة بكم إلى الإمام أصلاً؛ لأنه إذا جاز الاستغناء بخبر مَن تقدّم من الأئمة عليهم السلام عن مشاهدة إمام الزمان، جاز الاستغناء بخبر النبي صلى الله عليه وآله والتواتر عن الإمام رأساً، بل هذا أولى.

ويرد عليه: أنه على تقدير حصول الاستغناء عنه في العلم بالشرعية بعد النقل إنّما يلزم ما ذكرته لو كان لطف الإمامة منحصراً في تعليم الشريعة والحكم بها، وليس كذلك.

وليس له أن يقول: إني إنّما أوردت هنا على دليل وجوب الإمامة من جهة تعليم الشريعة وجوب رجوع الناس إليه في أحكامها، لا على غيره من الأدلة. لأنّا نقول: ما أوردته على هذا الدليل إنّما يلزم لو اكتفينا بهذا القدر، ومدار هذه الطريقة من الاستدلال على تعليم الشريعة لو احتيج إليه وحفظها من التغيير والتبديل والسهو والنسيان في النقل وتعمد الإعراض عنه من الناقلين أو بعضهم بحيث لا يبقى بعده ما يحصل به التواتر، وأنّ جواز وقوع ذلك كلّه يوجب وجود الإمام وإن كان غائباً، وظاهر أنّ ما ذكرته لا يفيد الاستغناء عنه في ذلك.

على أنّ كلامه إنّما هو في غيبة صاحب الزمان عليه السلام وأنه يلزم عليكم تعطل الفتاوى والأحكام، وإذا جبنّا عنه بثبوت النقل عن الأئمة عليهم السلام واستغنائنا به عن مشاهدة الإمام عليه السلام في أحكام الشرع لم يرد جواز استغنائنا بخبر النبي صلى الله عليه وآله عن الإمام رأساً؛ لأنه لو سلّم الاستغناء عنه في ذلك في الجملة لم يلزم الاستغناء عنه مطلقاً، كيف وفي الأئمة الماضين عليهم السلام من يحصل بوجوده من اللطف ما ليس المانع من ظهوره من إمام الزمان عليه السلام إلّا ما يستند إلى المكلفين؟ فتأمّل.

والأولوية التي ادّعاها ممنوعة، كيف وتعّد الرواة عن كلّ واحد من الأئمة عليهم السلام وقول الكلّ واحد لا اختلاف بينهم أصلاً؛ ممّا يعين على حصول التواتر وسهولة أمره، بخلاف ما إذا كان المخبر عنه واحداً هو النبي صلى الله عليه وآله ولم يكن بعده من حكمه حكمه، وقوله قوله؛ وهو ظاهر. (الأسترابادي).

١. في المغني: «بأن يعفى».

٢. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٢٤.

فَقَدْ بَيَّنَّا مَا يُفْصَلُ بِهِ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ^١، وَبَيَّنَّا الْفَرْقَ بَيْنَ لُزُومِ الْحُجَّةِ بِالْأَخْبَارِ الَّتِي يَكُونُ الْإِمَامُ مِنْ وَرَائِهَا وَحَاضِرًا لَهَا وَمُتَمَكِّنًا مِنْ اسْتِدْرَاكِ مَا يَقَعُ فِيهَا مِنَ الْغَلَطِ^٢، وَبَيَّنَّ الْأَخْبَارِ الَّتِي لَا إِمَامَ مِنْ وَرَائِهَا وَلَا مَعْصُومَ يُرْجَعُ إِلَيْهِ عِنْدَ وَقُوعِ الْغَلَطِ فِيهَا. وَهَذَا فَرْقٌ وَاضِحٌ فِي اسْتِغْنَائِنَا^٣ عَنْ مُشَاهَدَةِ الْإِمَامِ بِالْخَبَرِ عَنْهُ إِذَا كَانَ موجوداً، وَعَدَمِ اسْتِغْنَائِنَا عَنِ الرُّسُولِ بِالْأَخْبَارِ بَعْدَ وَفَاتِهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الزَّمَانِ إِمَامٌ يَتَلَفَّي مَا يَقَعُ مِنَ الْغَلَطِ فِيهَا.

١. تقدّم في ص ٢١٥-٢١٦.

٢. قوله قُدّس سرّه: «و متمكّنًا من استدراك ما يقع فيها من الغلط». إن قلت: هذا يقتضي أن لا يقع الاختلاف بينكم في مسائل الشريعة، والأمر بخلاف ذلك. قلت: قد أجاب الشيخ رحمه الله على وفق ما سيجيء في كلام السيّد قُدّس سرّه بأننا لا ننكر اختلاف الشيعة في المذاهب، إلّا أنّهم لم يختلفوا إلّا فيما عليه دليل ذهب عن طريقه بعض و وصل إليه بعض؛ وهذا كما نقوله فيمن اختلف في الأصول وإن كان خصوصاً متفقين معنا على أنّ عليها أدلّة موصلة إلى العلم، وليس اختلافهم موجباً لارتفاع الأدلّة على ما اختلفوا فيه، فكذلك عندنا الاختلاف في الشرعيّات؛ لأنّ على كلّ حكم منه دليلاً شرعياً من لم يصل إليه و عدل عنه فإنما أتى من قبل نفسه، وليس هكذا مذهب مخالفينا في الشرعيّات. على أنّهم مُجمعون معنا على أن لا دليل على كلّ حكم يوصل إلى العلم، وهذا يسقط ما اعترضوا به. و أقول: لا يخلو الأمر من: جواز العمل بالظنّ في الفروع، أو عدمه. فعلى الأوّل: يكون الاختلاف بحسب اختلاف الظنون التي لها مدرك شرعيّ أو عقليّ يجوز التمسك به، و ذلك إنّما يحصل بوصول المدارك الشرعيّة إلينا و هو لا يستتبّ إلّا بوجود الإمام من وراء الناقلين. و على الثاني: فحرمان القطع في المسائل قد كان مستنداً إلى غيبة الإمام المستندة إلى تقصير المكلفين، و كان على الإمام حفظ المدارك الشرعيّة بحيث لا يخرج من الناس ما هو الحقّ من المذاهب في الأحكام الشرعيّة، و حيث لم يمكن حصول القطع في كلّ المسائل و لم يسقط التكليف عنهم، لم يكن بُدّ من تحصيل الظنون في استخراج الأحكام من مأخذها الشرعيّة. و حينئذٍ لا حاجة إلى القول بأن الاختلاف يحصل من تغريط بعضهم في طريق الوصول إلى ما هو الحقّ؛ فليأتأمل. (الأسترايادي).

٣. في المطبوع: «في استغنائها».

[عودة إلى البحث عن المقارنة بين المعرفة والإمامة في كونهما لطفاً]

فأما قوله:

٥٢/١

فإن قالوا: إنا لا نقول: «إنَّ الإمامَ مصلحةٌ» مِنْ حَيْثُ ظَنَنْتُمْ^١، لَكِنْ لِمَا نَعْلَمُهُ مِنْ أَنَّ^٢ اجتماعَ الكلمةِ علىِ رئيسٍ واحدٍ مُطاعٍ أَقْرَبُ إِلَى التَّأْلِيفِ عَلَى الْخَيْرِ وَالطَّاعَةِ، وَالدُّعُولِ عَنِ الظُّلْمِ وَالْفَسَادِ....
إِلَى آخِرِ السُّؤَالِ^٣.
ثُمَّ قَوْلُهُ:

١. قال القاضي: «فإن قالوا: إنا لا نقول: إنَّ الإمامَ مصلحة من حيث ظننتم...»، محصولة: أنكم لو عدلتم عن إثبات الإمامة من جهة تعليم الشرع وما يتعلّق به - لما أوردناه عليكم - إلى إثباتها من جهة كون الإمام لطفاً يقرب من الخير والطاعة ويقلّل وقوع الظلم والفساد، وَرَدَّ عَلَيْكُمْ أَنَّ كونه لطفاً باطل من وَجْهَيْنِ: أحدهما: أَنَّهُ لو كان لطفاً لَعَلِمَهُ كُلُّ الْعُقَلَاءِ كما يعلمون كون المعرفة لطفاً؛ إذ ما من أحد منهم إلّا و يعلم أَنَّ خوف المضرة صارف عن القبيح، و رجاء المنفعة داع إلى الخير والحسن، بخلاف ما تدعونه في الإمام. و ثانيهما: أَنَّهُ لو كان لطفاً لكان عامّاً كالمعرفة، و ليس كذلك.

و أجاب السيّد قدّس سرّه عن الأوّل: بأنّ دعوى الفرق تحكّم فاسد؛ إذ كما أنّ جميع العقلاء يعلمون أَنَّ خوف المضرة صارف عن القبيح و رجاء المنفعة داع إلى الخير، كذلك يعلمون أَنَّ وجود الإمام مقرب إلى الخير ومقلّل للظلم والفساد و مُبَعَّدَ عَنْهُمَا، و ليس من يدعي أحدهما و ينفي الآخر أولى ممّن يعكس. و عن الثاني: بأنّ استواء الألفاظ في العموم غير لازم و لم يقل به أحد، و العموم في المعرفة ليس من حيث كونها لطفاً، بل لأمرٍ زائدٍ على كونها لطفاً كما تقدّم في كلامه قدّس سرّه. (الأسترايادي).

٢. في المغني: - «أَنَّ»، و قال محقق الكتاب في الهامش: «لعلّ كلمة «أَنَّ» سقطت من هنا، فصواب العبارة: من أَنَّ اجتماع». و لا يخفى أَنَّ ما بعده من الكلمات في المغني أيضاً مشوّش؛ حيث إنّ العبارة هكذا: «من اجتماع الكلّ على واحد رئيس مطاع» بدل «من أَنَّ اجتماع الكلمة على رئيس واحد مطاع».

٣. المغني، ج ٢٠ (القسم الأوّل)، ص ٢٤.

قيلَ لهم: إنَّ^١ الوجهَ الذي له قُلْنَا إنها^٢ لُطِفٌ - يَعْنِي المعرفةَ - يَخْتَصُّ كُلَّ مُكَلَّفٍ، وَكُلِّ فِعْلٍ مِنْ أَفْعَالِهِ؛ إِذْ^٣ لَا أَحَدٌ مِنَ الْعُقَلَاءِ إِلَّا وَهُوَ عَالِمٌ أَنَّ خَوْفَ الْمَضَرَّةِ صَارِفٌ، وَرَجَاءُ الْمَنْفَعَةِ دَاعٍ....
إِلَى آخِرِ كَلَامِهِ.

فَقَدْ بَيَّنَّا فِيمَا مَضَى اخْتِلَافَ الْأَطَافِ فِي عُمُومِهَا وَخُصُوصِهَا، وَأَنَّهُ لَا يَجِبُ حَمْلُ بَعْضِهَا عَلَى بَعْضٍ، وَبَيَّنَّا غَرَضَنَا فِي تَشْبِيهِ الْإِمَامَةِ^٤ بِالْمَعْرِفَةِ، وَالْوَجْهَ الَّذِي مِنْ أَجْلِهِ جَمَعْنَا بَيْنَهُمَا؛ وَأَنَّهُ لَا يَلْزَمُنَا عَلَيْهِ التَّسْوِيَةُ بَيْنَهُمَا مِنْ كُلِّ وَجْهِ، وَأَنَّ ذَلِكَ وَإِنْ تَعَذَّرَ لَمْ يَقْدَحْ فِي كَوْنِ الْإِمَامَةِ لُطْفًا مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَّرْنَاهُ.^٥

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «لَا أَحَدٌ مِنَ الْعُقَلَاءِ إِلَّا وَهُوَ عَالِمٌ أَنَّ خَوْفَ الْمَضَرَّةِ صَارِفٌ، وَرَجَاءُ الْمَنْفَعَةِ دَاعٍ»^٦ فَكَذَلِكَ لَا أَحَدٌ مِنَ الْعُقَلَاءِ إِلَّا وَهُوَ عَالِمٌ بِأَنَّ وجودَ الرؤساءِ وَانْسِاطَ أَيْدِيهِمْ مُقَلِّلٌ لَوْقُوعِ الظُّلْمِ وَالْفَسَادِ وَالبَغْيِ وَالعُدْوَانِ، أَوْ رَافِعٌ لِذَلِكَ. فَإِنَّ حَمْلَ نَفْسِهِ حَامِلٌ لِنَصْرَةِ مَذْهَبٍ^٧ لَهُ فَاسِدٌ عَلَى أَنْ يَدْفَعَ مَا ذَكَّرْنَاهُ فِي الرِّئَاسَةِ وَمَا يَعْلَمُهُ الْعُقَلَاءُ مِنْ وجودِ الصَّلَاحِ بِهَا، لَمْ يَجِدْ فَرَقًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَنْ حَمَلَ نَفْسَهُ

٥٣/١

١. في المطبوع: «لكن».

٢. في المغني: «إنَّه». وَهُوَ خَطَأٌ؛ لِأَنَّ الْمَرَادَ الْمَعْرِفَةَ، لَا الْإِمَامَ، كَمَا فَسَّرَ الشَّرِيفُ الْمُرْتَضَى ذَلِكَ فِي جَمَلَتِهِ الْمَعْتَرِضَةِ.

٣. في المغني: «+ المتعالم أَنَّهُ».

٤. في «ص» وَحَاشِيَةِ «ج، ط، ف»: «الْإِمَام».

٥. تَقَدَّمَ كُلُّ ذَلِكَ فِي ص ٢٢٢ - ٢٢٦.

٦. هَذَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمَعْرِفَةِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي عِبَارَةِ الْمَغْنِيِّ الْأَخِيرَةِ.

٧. فِي «ج، ص، ط، ف»: «نَصْرَةِ لِمَذْهَب».

أيضاً على مثل ذلك^١ فيما ذكر^٢ من خوف المَصْرَةِ وَكَوْنِهِ صَارِفاً، وَرَجَاءِ الْمَنْفَعَةِ وَكَوْنِهِ دَاعِياً.

[عدم حاجة الإمام إلى إمام]

فَأَمَّا قَوْلُهُ:

و يُبَيِّنُ^٣ ذَلِكَ^٤

١. من الدفع والإنتكار فيما ذكر في مسألة المعرفة.

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «فيما يذكر».

٣. في المغني: «و تبين».

٤. قال القاضي: «يبيّن ذلك....» أي يبيّن عدم كون الإمام لطفاً لعدم العموم فيه: أن المعرفة لطف؛ لأنها تعم كل تكليف وكل مكلف، والإمام لو كان كذلك لكان لطفاً في نفس الإمام، وإذا امتنع أن يكون الشخص إماماً لنفسه وجب أن يكون له إمام آخر، ونقل الكلام إليه، فيتسلسل؛ فالإمام ليس له إمام قطعاً، فبطل أن يكون لطفاً، فيلزم استغناء الناس عنه. هذا تقرير كلامه مطابقاً لما قرّره الشيخ رحمه الله، إلا أنه بنى استغناء الناس عن الإمام على قياسهم عليه حيث قال: «إذا جاز خلق بعض المكلفين من رئيس جاز خلق الكل» [التلخيص، ج ١، ص ٧٨] وإنما حمل كلامه على أنه أبطل لطف الإمام بلزوم التسلسل، دون لزوم كون الإمام إماماً لنفسه مع كونه أظهر وأخصر لقوله أن يكون من مصالحه إمام ثان. ولا يخدمه أنه يلزم خلاف الفرض؛ إذ بناؤه على أن الإمام إمام لكل مكلف، ولو كان له إمام ثان لم يكن هو إماماً لذلك الثاني، وهكذا؛ لأنه مفسدة أخرى ترد على كون الإمام لطفاً. ويمكن حمل كلامه على أن الإمامة لو وجب أن تكون لطفاً لكانت عامة، فيكون للإمام إمام ثان، والأول ليس لطفاً في الثاني، فلا يكون عاماً، فلا يكون إماماً؛ هذا حُلف.

و أمّا البناء على القياس، فهو بناء على ما هو أشنع من أن يخفى، وإن كان مثله ليس ببعيد عن القاضي، إلا أن الحمل على ما يكون أقل مفسدة مما ينبغي أن يُصار إليه. ولو أورد على ما حملنا عليه بأن انتفاء الدليل مطلقاً لا يستلزم انتفاء المدلول فضلاً عن انتفاء دليل خاص، فلا يلزم عدم الحاجة إلى الإمام أصلاً، كان له أن يقول: إنّي أردت الاستغناء عنه من هذه الجهة؛ أعني كونه لطفاً، وهو أوثق ما تعتمدون عليه؛ فتدبر.

أَنَّ المعرفة أَوْجَبْنَا كَوْنَهَا مَصْلَحَةً لِلْكَلِّ^١، فَيَلْزِمُهُمْ فِي الْإِمَامِ أَنْ يَكُونَ مِنْ مَصَالِحِهِ إِمَامٌ ثَانٍ، وَمَتَى جَوَّزُوا اسْتِغْنَاءَهُ عَنْ إِمَامٍ لَزِمَ ذَلِكَ فِي غَيْرِهِ^٢، فَبَعِيدٌ عَنِ الصَّوَابِ؛ لِأَنَّ الْوَجْهَ الَّذِي مِنْ أَجْلِهِ أَوْجَبْنَا كَوْنَ الْإِمَامِ لُطْفًا لَا يَتَعَدَّى إِلَى إِمَامٍ^٣؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَكُونُ لُطْفًا لِمَنْ لَا يُؤْمَنُ مِنْهُ فِعْلُ الْقَبِيحِ، دُونَ مَنْ كَانَ ذَلِكَ مَأْمُونًا مِنْهُ^٤؛ فَكَيْفَ يَلْزِمُنَا الْقَوْلُ بِحَاجَةِ الْإِمَامِ إِلَى إِمَامٍ مَعَ عَصَمَتِهِ وَكَمَالِهِ وَأَمَانَتِهِ مِنْ وَقُوعِ شَيْءٍ مِنَ الْقَبِيحِ مِنْهُ، قِيَاسًا عَلَى حَاجَةِ الرَّعِيَةِ الَّتِي لَا يُؤْمَنُ مِنْهَا كُلُّ مَا ذَكَرْنَاهُ؟^٥

«و الجواب: ما مرَّ من منع كون العموم معتبراً في اللطف من حيث إنَّه لطف، و إليه يؤول جواب السيّد قدّس سرّه. (الاسترآبادي).

١. و إذا كان في المكلفين غير معصوم فقد تكون المصلحة مقتضية لرئاسته عامّة لتشمله و المعصوم؛ لأنَّ اتفاق الكلمة أجمع يشمل الأمة، بل يمكن أن يُدعى ذلك لو فرض عصمتهم جميعاً؛ فتدبّر «ح س» (من حاشية «م»).

٢. المعني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٢٥.

٣. في المطبوع: «إلى الإمام».

٤. قوله قدّس سرّه: «إنَّما يكون لُطْفًا لِمَنْ لَا يُؤْمَنُ مِنْهُ فِعْلُ الْقَبِيحِ، دُونَ مَنْ كَانَ ذَلِكَ مَأْمُونًا مِنْهُ». قد يُقال: هذا الحصر إنَّما يتمُّ إذا كان لطف الإمامة منحصراً في التباعد عن القبيح، و إلّا فما المانع من أن يكون الإمام مفتقراً إلى من يكون لُطْفًا لَهُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ؟ و فيه: مع أنَّه كلام على السند الأخص، مقابلة المنع بالمنع. (الاسترآبادي).

٥. قوله قدّس سرّه: «قياساً على حاجة الرعيّة التي لا يؤمّن منها كلّ ما ذكرناه». بنى قدّس سرّه كلامه على القياس، و فيما ذكرناه مندوحة عنه. لا يُقال: إنَّه لو بنى عليه فإنَّما قاس استغناء الرعيّة عن الإمام على استغناء الإمام عن الإمام كما قرّره الشيخ رحمه الله دون [قياس] حاجته على حاجتهم إلى الإمام؛ لأنَّ الدوران وجوداً و عدماً معتبر في القياس، و الجامع هنا اللطف المستند إلى التكليف، فوجوده في الرعيّة يوجب الحاجة إلى الإمام، فيقاس عليهم الإمام، و عدمه في الإمام يوجب استغناءه عن الإمام، فيقاس عليه الرعيّة، فيتعاكس الطرفان وجوداً و عدماً، فيجوز اعتبار الأمرين كليهما؛ فتأمّل.

و يمكن أن يكون قدّس سرّه أراد بالقياس معناه اللغوي. لا يُقال: لا حاجة إلى ما ذكرته؛ إذ القاضي

وَلَوْ قِيلَ أَيْضاً^١: إِنَّ الْإِمَامَ إِنَّمَا ارْتَفَعَتْ حَاجَتُهُ إِلَى إِمَامٍ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَصِحَّ فِيهِ أَنْ يَكُونَ تَابِعاً مَأْمُوماً؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الدَّلِيلَ قَدْ دَلَّ عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَعْصُوماً كَامِلاً وَافِراً عَالِماً^٢ غَيْرَ مُفْتَقِرٍ فِي شَيْءٍ مِنْ ضُرُوبِ الْعِلْمِ وَالْفَضْلِ إِلَى غَيْرِهِ.

وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ ثَابِتاً، فَلَوْ كَانَ لَهُ إِمَامٌ لَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنْ أَنْ يَكُونَ مُقْتَدِياً بِهِ فِي بَعْضِ الْأَفْعَالِ، أَوْ مُسْتَفِيداً مِنْهُ بَعْضَ الْعُلُومِ، أَوْ مُحْتَاجاً إِلَيْهِ فِي تَكْمِيلِ أَمْرٍ لَمْ يَحْصُلْ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ إِمَامٌ لَا يُفْتَقَرُ إِلَيْهِ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْخِلَالِ.

وَإِذَا كَانَتْ صِفَاتُ الْإِمَامِ الَّتِي قَلَمْنَاهَا تُحِيلُ^٦ حَاجَتَهُ إِلَى غَيْرِهِ فِي شَيْءٍ مِمَّا عَدَدْنَاهَا، وَالرُّجُوعَ إِلَيْهِ فِي قَلِيلٍ مِنْهُ وَكَثِيرٍ، اسْتَحَالَ أَنْ يَكُونَ لِلْإِمَامِ إِمَامٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

٥٤/١

«عَاقِبَةُ حَاجَةِ الْإِمَامِ إِلَى الْإِمَامِ عَلَى حَاجَةِ الرِّعْيَةِ إِلَيْهِ، وَبَعْدَ بَطْلَانِ الْمَقْدَمِ بِبَطْلَانِ التَّالِيِ أَثْبِتَ عَدَمَ حَاجَةِ النَّاسِ إِلَى الْإِمَامِ، فَتَقَرَّرَ كَلَامُهُ: لَوْ احْتَاجَ الرِّعْيَةُ إِلَى الْإِمَامِ لاحتِاجَ الْإِمَامُ إِلَى الْإِمَامِ، وَالتَّانِي بَاطِلٌ، فَكَذَا الْأَوَّلُ، فَصَحَّ قَوْلُهُ قُدَّسَ سِرُّهُ: «قِيَاساً عَلَى حَاجَةِ الرِّعْيَةِ» مِنْ غَيْرِ تَكْلُفٍ. لِأَنَّا نَقُولُ: إِنَّمَا يَسْتَقِيمُ ذَلِكَ لَوْ أَثْبِتَ حَاجَةُ الْإِمَامِ إِلَى الْإِمَامِ بِالْقِيَاسِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ أَثْبِتَ ذَلِكَ بِعُمُومِ اللَّطْفِ وَهُوَ ظَاهِرٌ، نَعَمْ لَوْ حُمِلَ الْقِيَاسُ عَلَى مَعْنَاهِ اللَّغْوِيِّ صَحَّ ذَلِكَ؛ فَتَدَبَّرْ. (الْأُسْتَرَابَادِي).

١. قَوْلُهُ قُدَّسَ سِرُّهُ: «وَلَوْ قِيلَ أَيْضاً...» هَذَا جَوَابُ آخِرِ اسْتِنْدٍ فِيهِ إِلَى سِنْدٍ آخَرَ يَصِحُّ أَنْ يَبْطُلَ بِهِ حَاجَةُ الْإِمَامِ إِلَى إِمَامٍ آخَرَ رَأْساً. وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَحْتَاجَ إِلَى غَيْرِهِ فِي ضُرُوبِ الْعِلْمِ وَالْفَضْلِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمْ مَنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يُهْدَىٰ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ [يُونُسُ (١٠): ٣٥] فَقَدْ أَنْكَرَ أَنْ يَكُونَ الْمَحْتَاجُ إِلَى غَيْرِهِ فِي الْاهْتِدَاءِ إِلَى شَيْءٍ مِنَ الْحَقِّ مُتَّبِعاً مُطَاعاً، وَسَيَجِيءُ الْكَلَامُ فِيْمَا يَتَعَلَّقُ بِهَذِهِ الْآيَةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى (الْأُسْتَرَابَادِي).

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: - «عَالِماً».

٣. جَمْعُ «ضَرْبٍ» وَهُوَ الصَّنْفُ. رَاجِعُ: كِتَابُ الْعَيْنِ، ج ٧، ص ٣١ (ضَرْب).

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «و» بِدَلِّ «أَوْ».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «و» بِدَلِّ «أَوْ».

٦. أَيْ تَجْعَلُهَا مُحَالاً.

و جَرى ما ذَكَرناه هَاهُنَا مَجْرى قولهم: «إِنَّ المعرفةَ لُطْفٌ فِي كُلِّ تَكْلِيفٍ^١، سِوَى التَّكْلِيفِ الَّتِي تَقْدَمُهَا،^٢ مِثْلُ تَكْلِيفِ النَّظَرِ فِي طَرِيقِهَا وَمَا جَرى مَجْرَاهُ».

و لَمَّا خَرَجَتِ المعرفةُ مِنْ أَنْ تَكُونَ لُطْفًا فِي بَعْضِ التَّكْلِيفِ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَصِحَّ أَنْ تَكُونَ لُطْفًا فِيهِ، وَقَامَ غَيْرُهَا مَقَامَهَا فِي اللَّطْفِ، وَلَمْ يَلَزَمْ عَلَى ذَلِكَ أَنْ لَا تَكُونَ لُطْفًا فِيمَا يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ لُطْفًا فِيهِ، لَمْ يَمْتَنِعْ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ الْإِمَامُ لُطْفًا لِكُلِّ مُكَلَّفٍ صَحَّ فِيهِ مَعْنَى الْاِقْتِدَاءِ وَالْإِتِمَامِ بغيره^٣، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لُطْفًا لِمَنْ لَا يَصِحُّ ذَلِكَ فِيهِ مِنَ الْأُئِمَّةِ وَالْأَنْبِيَاءِ، بَلْ قَامَ لَهُمْ غَيْرُ الْإِمَامَةِ فِي اللَّطْفِ^٤ مَقَامَهَا^٥. لَكَانَ وَجْهًا قَوِيًّا مُعْتَمَدًا^٦.

١. قوله قُدّس سرّه: «و جَرى ما ذكرناه [هاهنا] مجرى قولهم: إِنَّ المعرفةَ لطف في كلّ تكليف...»، فيه إشارة إلى نقض وحلّ.

أما الأول، فيقال: لو صحّ ما ذكرته من عدم كون الإمامة لطفًا بناءً على اعتبار العموم في اللطف كالمعرفة، لزم أن لا تكون المعرفة أيضاً لطفًا؛ لأنها ليست لطفًا في نفسها، ولا في التكليف التي تتقدّمها، وهو باطل قطعاً.

و أما الثاني، فبأن يقال: عموم اللطف إنّما هو بالنسبة إلى ما يمكن أن يكون لطفًا فيه؛ فكما أن المعرفة ليست لطفًا فيما لا يمكن أن تكون لطفًا فيه ولا ينافي ذلك كونها عامّة. كذلك الإمامة لا يمتنع عدم كونها لطفًا لنفس الإمام وغيره ممّا لا يمكن أن تكون لطفًا فيه أن تكون عامّة. (الأستربادي).

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «يتقدّمها». ٣. في المطبوع: «لغيره».

٤. قوله قُدّس سرّه: «بل قام لهم غير الإمامة في اللطف مقامها»، اللام في «اللطف» للجنس، أي في أفرادها، وهو اللطف الذي يقتضي العصمة، والحكمة اقتضت عدم عمومها، وإلا كان كلّ واحد من الناس في مرتبة النبوة أو الإمامة. واستلزام وجود ذلك اللطف فيهم - لو فرض اقتضاء الحكمة له - استغناءهم عن الإمام لا ينافي احتياجهم إلى الإمام وحالهم ما هو معروف، وبناء الدليل عليه، وسيجيء في كلامه قُدّس سرّه. (الأستربادي).

٥. في حاشية «م»: «فإن قلت: فيجوز قيام غير الإمامة مقامها في اللطف في غير الإمام أيضاً، فلا يتم الدلالة على وجوب الإمامة بخصوصها. قلت: كون وجود الرئيس لطفًا فيمن لا يمتنع بالنظر إليه ضروري، وأما من امتنع فيه ذلك فلقيام غيره مقامه مجال (ح. س)».

٦. قوله: «لكان وجهًا...» جواب «و لو قيل أيضاً».

[عدم اقتصار الحاجة إلى الإمام على دفع الفرقة]

فأما قوله:

و يَلْزَمُهُمْ عَلَى عِلَّتِهِمْ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَوْ كَلَّفَ^١ مُكَلَّفًا وَاحِدًا، أَنْ يَسْتَغْنِيَ^٢ عَنْ إِمَامٍ؛ لِأَنَّ الْأُلْفَةَ وَالْفُرْقَةَ إِنَّمَا يَصِحَّانِ فِي الْجَمَاعَةِ.^٣

فطريق^٤؛ لِأَنَّ الَّذِي حَكَاهُ عَنَّا مِنَ الْاِسْتِدْلَالِ لَمْ تَقْتَصِرْ فِيهِ عَلَى ذِكْرِ الْفُرْقَةِ عِنْدَ عَدَمِ الْإِمَامِ فَقَطْ، بَلْ قَدْ ذَكَّرْنَا أَيْضًا وَقَوْعَ الظُّلْمِ وَالْفَسَادِ، وَفِعْلَ الْخَيْرِ وَالطَّاعَاتِ. فَهَبْ أَنَّ الْأُلْفَةَ وَالْفُرْقَةَ إِنَّمَا تَصِحَّانِ فِي الْجَمَاعَةِ وَلَا تَصِحَّانِ فِي الْوَاحِدِ^٥؛ أَمَا يَصِحُّ فِي الْوَاحِدِ فِعْلُ الطَّاعَةِ وَتَجَنُّبُ الْمَعْصِيَةِ^٦؟ وَهَذَا^٧ سَهْوٌ مِنْ صَاحِبِ الْكِتَابِ.

١. في المغني: «لو خلق».

٢. في المطبوع: «لاستغنى».

٣. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٢٥.

٤. الطريق: الغريب والمستحدث. راجع: القاموس المحيط، ج ٣، ص ٢٢٦؛ الصحاح، ج ٤، ص ١٣٩٤ (طرف).

٥. قوله قَدَسَ سِرُّهُ: «فَهَبْ أَنَّ الْأُلْفَةَ وَالْفُرْقَةَ إِنَّمَا تَصِحَّانِ فِي الْجَمَاعَةِ وَلَا تَصِحَّانِ فِي الْوَاحِدِ كَأَنَّهُ قَدَسَ سِرُّهُ لَمْ يَرِدْ بِهِ التَّسْلِيمُ وَالتَّنْزِيلُ بَعْدَ الْمَنْعِ حَتَّى يَرَدَّ أَنَّ الْمَنْعَ مَكَابِرَةً. وَفَدَّ يُتَكَلَّفُ أَنَّ الْوَاحِدَ يَجُوزُ انْضِمَامُ غَيْرِهِ إِلَيْهِ، وَالجَوَازُ كَافٍ فِيْمَا نَحْنُ بِصَدَدِهِ، فَيُجْزَى فِي الْوَاحِدِ أَيْضًا؛ فَتَأَمَّلْ فِيهِ. أَوْ أَنَّ الْمَرَادَ بِالْأُلْفَةِ مَا يَشْمَلُ الْاِسْتِيْنَاسَ بِاللَّهِ سُبْحَانَهُ وَالْمَلَائِكَةَ وَنَحْوَهُمْ. (الاسترآبادي).

٦. في «ج، ص، ط»: «القبيح».

٧. وقوله قَدَسَ سِرُّهُ: «أَمَا يَصِحُّ فِي الْوَاحِدِ فِعْلُ الطَّاعَةِ وَتَجَنُّبُ الْقَبِيحِ؟» أَي صَحَّةُ يَسْتَوِي أَوْ يَجُوزُ مَعَهَا الطَّرْفَانِ، فَيُحْتَاجُ إِلَى اللَّطْفِ بِالْغَايَتَيْنِ مَعًا. (الاسترآبادي).

وفي حاشية «م»: «وَمِنْ خُلِقَ وَحْدَهُ يَجُوزُ مِنْهُ فِعْلُ الْعَنْفِ وَالْكَذْبِ وَنَحْوَهُ مِمَّا لَا يَتَعَدَّى إِلَى غَيْرِهِ، وَالْإِمَامُ لَطْفٌ فِيهَا (ح. س.)».

٧. في المطبوع: «فهذا».

[استغناء المعصوم عن إمام يصرفه عن فعل القبيح]

فأما قوله:

٥٥/١

و يَلْزَمُ إِذَا كَانَ الْمَعْلُومُ مِنْ حَالِ الْجَمَاعَةِ أَنَّهَا تَبْقَى عَلَى الطَّاعَةِ

كَالْمَلَائِكَةِ أَنْ تَسْتَغْنِيَ عَنِ الْإِمَامِ....^١

فَلَا شَكَّ أَنَّ مَنْ كَانَ مَعْصُومًا فَهُوَ مُسْتَغْنٍ عَنِ إِمَامٍ يَكُونُ لُطْفًا لَهُ فِي الْامْتِنَاعِ مِنَ الْقَبِيحِ^٢، وَ لَيْسَ مَعْنَى الْمَعْصُومِ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّهُ يَبْقَى عَلَى الطَّاعَةِ وَلَا يَخْرُجُ عَنْهَا.^٣ وَلَا فَرْقَ فِي الْاسْتِغْنَاءِ عَنِ الْإِمَامِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ بَيْنَ مَنْ الْمَعْلُومُ أَنَّهُ يَبْقَى عَلَى الطَّاعَةِ كَالْمَلَائِكَةِ، وَ بَيْنَ الْأَنْمَةِ وَ الْأَنْبِيَاءِ.^٤

١. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٢٥. وفيه: «عن إمام» بدل «عن الإمام».

٢. قوله قُدَّسَ سِرُّهُ: «عن إمام يكون لطفًا له في الامتناع من القبيح»، قَيَّدَ بِهِ لِلْإِشْعَارِ بِأَنَّ الْعَصْمَةَ لَا تَقْتَضِي الْاسْتِغْنَاءَ عَنِ الْإِمَامِ رَأْسًا. وَ أَمَّا اسْتِغْنَاءُ الْإِمَامِ عَنْهُ رَأْسًا فَلَا اسْتِجْمَاعَ لَصِفَاتٍ أُخْرَى نَوْجِبُهَا فِيهِ تَقْتَضِي عَدَمَ الْإِحْتِيَاجِ إِلَيْهِ مَطْلَقًا كَالْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ. (الاسترادي).

و فِي حَاشِيَةِ «م»: «فَإِنْ قُلْتُ: عَلَى مَا أَفَادَهُ السَّيِّدُ فَمَا يَعْمُ إِمَامَةُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، وَ كَذَا كُلُّ إِمَامٍ لَا يَعْمُ إِمَامَتُهُ مَنْ عَاصَرَهُ مَنْ يَصِيرُ إِمَامًا بَعْدَهُ؛ لِعَصْمَتِهِمْ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قَبْلَ الْإِمَامَةِ كَعَصْمَتِهِمْ حَالِ الْإِمَامَةِ. قُلْتُ: الْاسْتِغْنَاءُ عَنِ الْإِمَامِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ أَعْنِي الزَّجْرُ عَنِ الْقَبِيحِ لَا يَسْتَلْزِمُ الْاسْتِغْنَاءَ مَطْلَقًا؛ فَإِنَّ كُلَّ [إِمَامٍ] يَفْتَقِرُ إِلَى مَنْ سَبَقَ إِمَامَتُهُ مَا دَامَ السَّابِقُ حَيًّا، وَ لَذَا لَا يَكُونُ إِمَامًا إِلَّا بَعْدَ وَفَاةِ السَّابِقِ وَ حِينَئِذٍ يَصِيرُ أَفْضَلَ أَهْلَ [زَمَانِهِ] كَمَا رَوَى فِي الْكَافِي بَعْدَهُ طَرِقَ أَنَّ الْإِمَامَ الْأَخِيرَ يَعْرِفُ مَا عِنْدَ الْأَوَّلِ فِي آخِرِ دَقِيقَةِ تَبْقَى مِنْ رُوحِهِ، وَ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلُ لُطْفًا فِي بَقَاءِ الْعَصْمَةِ لِلثَّانِي. وَ يَظْهَرُ مِنَ الرِّوَايَاتِ [أَنَّ] أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ إِمَامًا فِي زَمَنِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ كَانَ صَامِتًا، وَ كَذَا الْحُسَيْنَانِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمَا؛ فَتَدْبُرُ (ح. س) مُتَعَبِّقَاتِهِ».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «مِنْهَا».

٤. فِي حَاشِيَةِ «م»: «كَانَ الظَّاهِرُ أَنَّ يَقُولُ: «بَيْنَ مَنْ الْمَعْلُومُ أَنَّهُ يَبْقَى عَلَى الطَّاعَةِ كَالْمَلَائِكَةِ وَ الْأَنْبِيَاءِ وَ الْأَنْمَةِ، وَ بَيْنَ غَيْرِهِمْ مِنَ الْمَعْصُومِينَ» وَ لَعَلَّ غَرَضُهُ أَنْ لَا حَاجَةَ إِلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَلَائِكَةِ، بَلْ كَانَ التَّشْبِيهِ بِالْأَنْبِيَاءِ وَ الْأَنْمَةِ أَنْسَبَ؛ لِاسْتِغْنَائِهِمْ عَنِ الْإِمَامِ مَعَ كَوْنِهِمْ مِنْ نَوْعِ الْإِنْسَانِ؛ فَتَدْبُرُ (ح. س)».

[لزوم الرئاسة على كل حال]

فأما قوله:

لأنّ في العقلاء^١ مَنْ إذا تُركَ واختياره، و لم يُجعل^٢ تابعاً لغيره و مُنقاداً

١. قال القاضي: «الأنّ في العقلاء...». إن أراد أن يُبطل كون الإمام لطفاً بطريق النقض أو المنع و السند، و رَدَّ على الأول: أنكَ إن أردت بالصلاح صلاح أمورهم في معاشهم بالتوافق و الائتلاف و عدم الافتراق و التنازع، فعلى تقدير تسليمه لا يقدح فيما تمسكنا به؛ لأننا لم نكتف بهذا القدر في كون الإمام لطفاً، كيف و من غاياته فعل الطاعات و التجنب عن المعاصي كما تقدّم في كلامه قدس سرّه آنفاً. و إن أردت ما يشمل ذلك فممنوع، إلا أن يُدعى أنصافهم بالعصمة. و على الثاني: أنكَ إن منعت قولنا: «الإمام لطف» في التوافق و الائتلاف و فعل الخيرات و الطاعات و اجتناب الظلم و العدوان و المعاصي، فالمنع مكابرة فاحشة، و السند لا ينعكس. و إن منعت كونه لطفاً في الائتلاف و التوافق، فنحن لم نكتف به. و إن أراد إبطال التمسك بما يفعله العقلاء، فما يذكره السيّد قدس سرّه فيما يأتي يكفي في دفعه، و يرد عليه أيضاً أن التمسك بفعل العقلاء إنَّما هو لتأييد ما تقتضيه العقول من وجوب اللطف، و ما ذكرته لا يدفع وجوب اللطف و هو ظاهر، و لا أصل للتأييد كما لا يخفى.

و بالجملة: قد يترتب على بعث النبي من تفرّق كلمة من بُعث إليهم و تشتّت شملهم و إفضاء الأمر إلى التحارب و التقاتل و الفساد في الدّين قتل النبي و المؤمنين و فعل ما نهى عنه و حرّمه ما لو لم يُبعث النبي و لم يُشرع لهم الأحكام و خلّوا و أنفسهم و لم يُقهروا على الطاعة و الانقياد و لم يؤمروا بالاستسلام و التذلل و اكتفي بما تقتضيه عقولهم من الأحكام لم يقع شيء منه، فلو صحّ ما ذكره لكان ترك البعث أرجح و أولى و فعله عدولاً عمّا هو الأصلح بحالهم، و لا يحوم حوله من أقرّ بقضية العقل و أوجب فعل الأصلح عليه تعالى.

قال الشيخ رحمه الله: «ثمّ الذي يقع من الفساد عند وجود الرئيس لولاه لم يمتنع أن يقع من الفساد أضعاف ذلك، و لكان يحصل من الظلم و التعدي ما لم يقع عند وجوده؛ و هذا كما نقول نحن و مخالفونا: أن ما يقع من الفساد و الهرج و المرح عند بعثة الأنبياء و تنفيذ الرُّسل لولاهم لوقع أضعاف ذلك، و أن بعثتهم لا تخرج أن يكون فيها لطف و إن لم يظهر؛ و كذلك جوابنا في الرئاسة» [التلخيص، ج ١، ص ٧٣]. (الأسترابادي).

٢. في «ف» و المطبوع: «و لم يحصل».

له، يَكُونُ^١ أَقْرَبَ إِلَى الصَّلَاحِ؛ وَ مَتَى قُهِرَ عَلَى اتِّبَاعِ غَيْرِهِ، كَانَ مِنَ الصَّلَاحِ أَبْعَدَ....^٢

فإِنَّا لَا نَشْكُ أَنْ فِي^٣ الْعَقْلَاءِ مَنْ إِذَا قُهِرَ عَلَى اتِّبَاعِ غَيْرِهِ لَمْ يَسْتَقِمَّ حَالُهُ وَ كَانَ إِلَى الْفَسَادِ أَقْرَبَ، غَيْرَ أَنَّهُ وَ إِن لَمْ يَصْلُحْ حَالُهُ عَلَى مَنْ قُهِرَ عَلَى اتِّبَاعِهِ لِنِفَارِهِ عَنْهُ^٤ وَ كَرَاهَتِهِ لَهُ أَوْ لِغَيْرِ ذَلِكَ، فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ مِمَّنْ يَصْلُحُ حَالُهُ أَوْ يَسْتَقِيمُ عَلَى غَيْرِهِ مِمَّنْ يَرْتَضِيهِ وَ يَمِيلُ إِلَيْهِ وَ يُوَثِّرُ رِئَاسَتَهُ وَ الْإِنْقِيَادَ لَهُ.

وَ مَا ذَكَرَهُ إِنَّمَا يَكُونُ قَدْحًا فِي قَوْلِ مَنْ قَالَ: «إِنَّ الصَّلَاحَ حَاصِلٌ عِنْدَ وَجُودِ كُلِّ رَئِيسٍ، كَانَتْ مِنْ كَانٍ» وَ لَمْ تُقَلَّ بِهَذَا^٥ فَيَقْدَحَ بِهِ فِي قَوْلِنَا.

وَ الْمَوْضِعُ الَّذِي يُحْتَاجُ إِلَى تَحْصِيلِهِ^٦: أَنْ حَالِ النَّاسِ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَعَ فَقْدِ

١. في المعني: «كان».

٢. المعني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٢٥.

٣. في المطبوع: «من».

٤. في «ط» و حاشية «ج، ف»: «منه».

٥. في «ج، ص، ف»: «هذا».

٦. قوله قدس سره: «و الموضع الذي يُحتاج إلى تحصيله...»، محصوله: أَنَّ المقصود هنا ليس إِلَّا إثبات وجوب رئيس في الجملة بما تحكم به العقول من أَنَّ حالهم في الصلاح معه ليس كحالهم مع عدمه، و لا ندعي أَنَّ الصلاح حاصل مع وجود كل رئيس كائنًا مِنْ كَانَ. و ما أوردته من أَنَّ «حالهم مع القهر على الاتباع للرئيس كان أبعد عن الصلاح» إِن أردت أَنَّ حالهم مع الرئيس مطلقاً كذلك فباطل؛ ضرورة أَنَّ الذين قُهِرُوا عَلَى رِئَاسٍ يَكْرَهُونَ رِئَاسَتَهُ وَ لَا يَمِيلُونَ إِلَيْهِ لَوْ نُصِبَ لَهُمْ مَنْ يَرْضَوْنَهُ وَ يَمِيلُونَ بِأَنْفُسِهِمْ إِلَيْهِ لَمْ يَكُنِ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، بَلْ يَحْصِلُ لَهُمْ مِنَ السَّكُونِ إِلَيْهِ مَا يَقْرَبُهُمْ إِلَى الصَّلَاحِ وَ يَبْعِدُهُمْ عَنِ الْفَسَادِ. وَ إِن أردت أَنَّ حالهم مع بعض الرؤساء كذلك، فهو غير قادح فيما أثبتناه من وجوب رئيس في الجملة؛ فظهر أَنَّ الفساد لم يحصل من مطلق الاتباع و لم يستند إلى أصل الرئاسة، بَلْ إِلَى خُصُوصِ الرِّئَاسَةِ. وَ أَمَّا إثبات صفات الرئيس و ما يجب أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ، فَلَيْسَ هُنَا مَوْضِعُهُ. (الاسترأادي).

رئيس ما في الجُملة كحالهم عند وجوده، وإن كان لا يَمْتَنِعُ أن يَكْرَهُوا رئيساً دون رئيس، و يَفْسُدُوا عند رئاسةٍ دون رئاسةٍ.

والذي يُبَيِّنُ هذا و يَكْشِفُهُ: أن الذين يَفْسُدُونَ و يَضْطَرِبُونَ عند إقامة بعض الرؤساء، لو أُقِيمَ لهم مَنْ يَخْتَارُونَهُ و تُصَبِّ لهم مَنْ يَرْضَوْنَهُ^١، لَسَكَنُوا إليه وَ صَلَحُوا عليه؛ فَذَلَّ ذَلِكَ على أن فَسَادَهُمْ عند رئاسةٍ مَنْ كَرِهَهُ لَمْ يَكُنْ^٢ لَأَمْرٍ يَتَعَلَّقُ بِأَصْلِ الرِّئَاسَةِ و جُمْلَةِ الرُّؤَسَاءِ، بل لِأَجْلِ رَئِيسٍ دُونَ رَئِيسٍ.

٥٦/١

و هؤلاءِ الْخَوَارِجُ^٣ - مع خَلْعِهِمْ^٤ لَطَاعَةِ السُّلْطَانِ و مُرُوقِهِمْ عن كَلِمَتِهِ^٥ - لَمْ يَخْلَوْا مِنَ الرُّؤَسَاءِ وَ نَصَبِ الْأُمَرَاءِ، و رُؤَسَاؤِهِمْ فِي كُلِّ وَقْتٍ بَعْدَ آخِرٍ^٦ مَعْرُوفُونَ.

١. في المطبوع: «يرضونه».

٢. في المطبوع: «استفرغ».

٣. كل من خرج على الإمام الحق الذي اتفقت الجماعة عليه يسمى خارجياً. و أول من خرج على أمير المؤمنين علي عليه السلام جماعة ممن كان معه في حرب صفين، و أشدهم خروجاً عليه الأشعث بن قيس الكندي، و مسعر بن فدكي التميمي، و زيد بن حصين الطائي حين قالوا: القوم يدعوننا إلى كتاب الله و أنت تدعوننا إلى السيف؟! و بعد ما حصل من أمر الحكمين، خرجوا على أمير المؤمنين عليه السلام و قالوا: لم حكمت الرجال؟ لا حكم إلا لله. و هم المارقة الذين اجتمعوا بالنهروان. و يجمعهم القول بالتبري من عثمان و أمير المؤمنين عليه السلام، و يقدمون ذلك على كل طاعة، و لا يصححون المناكحات إلا على ذلك، و يكفرون أصحاب الكباثر. و هم عدة فرق، و لكل فرقة فروع، و كبار الفرق منهم: المحكمة، و الأزارقة، و النجدات، و البيهسية، و العجاردة، و الثعالبة، و الاباضية، و الصفرية. الملل و النحل للبغدادی، ص ٥٧ و ما بعدها؛ الملل و النحل للشهرستاني، ج ١، ص ١٣١ - ١٦١.

٤. في «ط»: «خلفهم».

٥. في «ج»، ص، ط، ف: «جملته».

٦. في «ط»: «وقت».

وكذلك مَنْ لَمْ يَزَلْ عن هذه الطبقة - مِنْ أَهْلِ الدَّعَاةِ^١ وَالتَّلَصُّصِ^٢ - لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ لَهُمْ رَئِيسٌ يَفْزَعُونَ إِلَى رَأْيِهِ، وَكَبِيرٌ يَتَدَبَّرُونَ بِتَدْبِيرِهِ. فَمَنْ نَازَعَ مِنْهُمْ^٤ الْإِمَامِيَّةَ فِيمَا ادَّعَيْنَاهُ أَوَّلًا مِنْ أَنَّهُ «لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حُكْمُ وَجُودِ الرِّئَاسَةِ فِي الْجُمْلَةِ حُكْمَ ارْتِفَاعِهَا»^٥ نَبَّهْنَاهُ عَلَى غَفْلَتِهِ، وَدَفَعَهُ^٦ لِمَا^٧ هُوَ ثَابِتٌ فِي عَقْلِهِ. وَإِنْ خَالَفْنَا فِي الثَّانِي - وَهُوَ أَنَّ بَعْضَ الْعُقَلَاءِ قَدْ يَكْرَهُ بَعْضَ الرُّؤَسَاءِ وَلَا يَنْقَادُ لَهُ، وَيَفْسُدُ عِنْدَ وَلَايَتِهِ - لَمْ يَضُرَّنَا خِلَافُهُ؛ لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ ذَلِكَ - وَإِنْ صَحَّ - فَهُوَ غَيْرُ قَادِحٍ فِي طَرِيقَتِنَا.^٨

[نفي الدليل العقلي على عدد الأئمة، ومعنى لزوم وجود رئيس في كل بلد]
فَأَمَّا قَوْلُهُ:

وَبَعْدُ، فَيَلْزِمُهُمْ عَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ إِثْبَاتُ أئِمَّةٍ؛ لِأَنَّ الْمُتَعَالِمَ^٩ أَنَّ أَهْلَ كُلِّ

٥٧/١

١. هكذا في «ص، ط». وفي المطبوع: «الدَّعَاةُ». وفي «ج، ف»: «الدَّعَاةُ». والدَّعَرُ - مَحْرَكَةٌ -: الفساد والفسق والخبيث، كالدَّعَاةِ. يقال: رَجُلٌ دَعَرٌ، أَي خَبِيثٌ مَفْسُدٌ بَيْنَ الدَّعَاةِ. وأصله من دَعَرَ الْعُودَ: إِذَا كَثُرَ دَخَانُهُ. الصحاح، ج ٢، ص ٦٥٨؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ٨٧؛ المصباح المنير، ص ١٩٤ (دعر).

٢. اللَّصُّ وَاللُّصُّ: السَّارِقُ. المصباح المنير، ص ٥٥٣ (لصص).

٣. في «ط، ف»: «أو».

٤. في «ص، ف»: - «منهم».

٥. الارتفاع هنا بمعنى عدم الوجود. ويلاحظ أَنَّ هَذِهِ الْكَلِمَةَ تَكَرَّرَتْ فِي الْكِتَابِ.

٦. في المطبوع: «و رفعه».

٧. في «ج»: «بما».

٨. في «ج، ص، ف»: «في طريقتنا به». وفي المطبوع: «في طريقتنا».

٩. في «ص، ط» وحاشية «ج»: «المعلوم». وتعالَّم النَّاسُ الْخَيْرَ: عَلِمُوا بِهِ، فَهُوَ مُتَعَالِمٌ. راجع:

شمس العلوم، ج ٧، ص ٤٧٤٧ (التعالِم).

بَلَدٍ إِذَا كَانَ لَهُمْ رَئِيسٌ يُشَارِفُ^١ أحوالهم و لا يَغِيبُ عنهم، و يأخذُ حالاً
 بَعْدَ حَالٍ عَلَى أَيْدِيهِمْ [و يُقَوِّمُ الْمُعَوَّجَ مِنْهُمْ، و يُرِيلُ الشَّتَاتَ^٢ عَنْهُمْ]^٣
 أَنَّهُمْ أَقْرَبُ إِلَى الصَّلَاحِ مِنْ أَنْ يَكُونَ الرَّئِيسُ فِي الْعَالَمِ وَاحِداً.^٤
 فَقَدْ بَيَّنَّا فِيمَا سَلَفَ بُطْلَانَ التَّعَلُّقِ بِهَذَا الْمَعْنَى^٥، و قُلْنَا: إِنَّ الْعُقُولَ لَا تَدُلُّ عَلَى
 إِثْبَاتِ عَدَدٍ فِي الْأَنْثَمَةِ و الرُّؤَسَاءِ دُونَ عَدَدٍ، و أَنَّهُ مَوْقُوفٌ عَلَى مَا يَعْلَمُهُ اللَّهُ تَعَالَى
 مِنَ الصَّلَاحِ.

و لَيْسَ يَجِبُ مَا ظَنَّهُ مِنْ أَنَّ اعْتِبَارَنَا يَوْجِبُ^٦ وجودَ الرَّئِيسِ فِي كُلِّ مَكَانٍ
 و فِي كُلِّ بَلَدٍ^٧؛ لِأَنَّهُ:

إِنْ أَرَادَ بِذَلِكَ أَنَّ رِئَاسَةً مَا يَجِبُ فِي كُلِّ بَلَدٍ؛ فَهُوَ صَحِيحٌ، و عِنْدَنَا أَنَّ الْإِمَامَ و إِنْ كَانَ

١. شارفه - و عليه -: اطلع من فوق. القاموس المحيط، ج ٣، ص ٢١٣ (شرف).

٢. الشَّتَات: التفرق. و شَتَّ الأمر شَتّاً: إذا تفرق. مجمع البحرين، ج ٢، ص ٢٠٧ (شتت).

٣. ما بين المعقوفين من المعنى.

٤. المعنى، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٢٥.

٥. تقدّم في ص ٢١٨.

٦. في المطبوع: «من اعتبار ما يوجب».

و فِي حَاشِيَةِ «م»: «يُوجِبُ» خَبَرُ «أَنَّ» أَي لَيْسَ يَجِبُ عَلَيْنَا مَا ظَنَّهُ عَلَى الْإِطْلَاقِ بَحِثَ يَجُوزُ أَنْ
 يَكُونَ مُتَعَلِّقُ النَّظَرِ كَوْنِ اعْتِبَارِنَا لِمَا يَقْتَضِيهِ الْعَقْلُ يَوْجِبُ وَجُودَ الرَّئِيسِ الَّذِي هُوَ بِصِفَةِ إِمَامِ
 الْكُلِّ فِي كُلِّ مَكَانٍ، و أَنْ يَكُونَ مُتَعَلِّقُهُ كَوْنِ اعْتِبَارِنَا يَقْتَضِي وَجُودَ رَئِيسٍ مَا سِوَاهُ كَانَ بِصِفَةِ
 رَئِيسِ الْكُلِّ أَوْ مَنْصُوباً مِنْ قِبَلِهِ فِي كُلِّ مَكَانٍ؛ وَ حِينَئِذٍ يَسْتَقِيمُ التَّرْدِيدُ الَّذِي بَعْدَهُ؛ فَتَدْبُرُ.

٧. قَوْلُهُ قُدَّسَ سِرُّهُ: «و لَيْسَ يَجِبُ مَا ظَنَّهُ [مِنْ] أَنَّ اعْتِبَارَنَا يَوْجِبُ وَجُودَ الرَّئِيسِ فِي كُلِّ مَكَانٍ وَ
 فِي كُلِّ بَلَدٍ». قَوْلُهُ «يُوجِبُ» خَبَرُ «أَنَّ»، أَي: لَيْسَ يَجِبُ عَلَيْنَا مَا ظَنَّهُ عَلَى الْإِطْلَاقِ، بَحِثَ يَجُوزُ
 أَنْ يَكُونَ مُتَعَلِّقُ الظَّنِّ كَوْنِ اعْتِبَارِنَا لِمَا يَقْتَضِيهِ الْعَقْلُ يَوْجِبُ وَجُودَ الرَّئِيسِ الَّذِي هُوَ بِصِفَةِ إِمَامِ
 الْكُلِّ فِي كُلِّ مَكَانٍ، و أَنْ يَكُونَ مُتَعَلِّقُهُ كَوْنِ اعْتِبَارِنَا يَقْتَضِي وَجُودَ رَئِيسٍ سِوَاهُ كَانَ بِصِفَةِ رَئِيسِ
 الْكُلِّ أَوْ مَنْصُوباً مِنْ قِبَلِهِ فِي كُلِّ مَكَانٍ، وَ حِينَئِذٍ يَسْتَقِيمُ التَّرْدِيدُ الَّذِي بَعْدَهُ؛ فَتَدْبُرُ.
 (الْأُسْتَرَابَادِي).

واحدًا فواجبٌ^١ عليه أن يستخلف الخلفاء في البلدان، ويؤمّر الأمراء في الأمصار. وإن أراد أنه لا بدّ من أن يكون الرئيس في كلّ موضع بصفة رئيس الكلّ وإمام الجميع، فهو اقتراح طريق لا يدلّ عليه العقل، ولا يجب علينا التزامه من حيث أوجبنا الرئاسة في الجملة، والذي نبيّنه فيما بعد بمشيئة الله تعالى - عند مصيرنا إلى موضعه من صفة إمام الكلّ وأحواله، وما يجب أن يكون عليه - يكشف عن أن تلك الصفات لا يجب أن تكون لخلفائه والولاة من قبله.

[تجويز العقل أن يكون لكل بلد إمام]

فأمّا قوله:

و متى قالوا: إنّ الإمام يؤلّي في كلّ بلد.

قلنا لهم: زُبما كان^٢ الصّلاح أن لا يتّبع الرؤساء بعضهم بعضاً، و يتّقاد

بعضهم لبعض؛ لأنّ من حقّ الرئيس أن يُميّز^٣ في ذلك عن الرعيّة^٤....

فلسنا نذكر أن يكون الصّلاح في بعض الأحوال على جهة التقدير^٥ ما ذكره، وإذا وقع ذلك نصّب الله تعالى في كلّ بلد إماماً له صفات إمام الجميع؛ فإنّ العقل يسوّغ ذلك ولا يمتنع منه، بل لا يمتنع^٦ أن ينصبّ الله تعالى لكل واحد من

١. في المطبوع: «فيجب».

٢. في حاشية «م»: قوله: «زُبما كان... إلى آخره» إن كان على سبيل الاحتمال فهو خروج عن منصب النافض، فلا بدّ من حمله على دعوى ظهوره؛ وقد نبّه عليه السيّد - رضي الله عنه - آخراً (ح. س).

٣. في المطبوع: «أن يميّز».

٤. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٢٥ - ٢٦.

٥. في المطبوع: «تقدير» بدون ألف و اللام.

٦. في المطبوع: «لا يمتنع».

الناس إماماً، وإِنَّمَا الذي مَنَعْنَا مِنْهُ أَنْ يَكُونَ ذلك واجباً؛ فأما أَنْ يَكُونَ جائزاً فمِمَّا لَا يَضُرُّنَا، وَلَا يَنْفَعُ صاحبَ الكتابِ.

[الفرق بين دليل وجوب النص على الإمام، و دليل وجوب الرئاسة في الجملة]

فأما قوله:

فَلَوْ جازَ لِبَعْضِهِمْ أَنْ يَكُونَ تابعاً لِبَعْضٍ، جازَ في أولِهِمْ أَنْ يَكُونَ تابعاً لِلْجَماعَةِ^٢، إِذا أَرادوا نَصَبَهُ؛ فَمِنْ أَيْنَ أَنَّهُ^٣ لَا بُدَّ مِنْ إِمَامٍ مِنْ قَبْلِهِ تَعَالَى؟....^٤

١. في المغني: «فإن».

٢. قال القاضي: «فلو جاز لبعضهم أَنْ يَكُونَ تابعاً لبعض جاز في أولِهِمْ...»، أَراد أَنَّهُ إِذا جاز لِبَعْضِ الرُؤساء أَنْ يَتَّبِعَ بَعْضُهُمْ بَعْضاً وَلَمْ تَأْتِ الرِئاسةُ التَّبعيةَ لِلغيرِ، جاز لِأولِهِمْ وَهُوَ إِمَامُ الكُلِّ أَنْ يَتَّبِعَ الْجَماعَةُ الَّذِينَ يَرِيدُونَ نَصَبَهُ، فَلَا يَجِبُ نَصَبُهُ عَلَى اللَّهِ سُبْحانَهُ كَمَا هُوَ مَذْهَبُ الشِيعَةِ؛ قِياساً لِعَدَمِ وجوب نَصَبِ إِمَامِ الكُلِّ عَلَيْهِ تَعَالَى عَلَى عَدَمِ وجوب نَصَبِ الرَّئيسِ الَّذِي مِنْ قَبْلِ الإِمَامِ عَلَيْهِ تَعَالَى بِجامعِ الرِئاسةِ. وفيه: أَنَّ غايةَ ما في البابِ أَنَّ الرِئاسةَ لَا تَقْتَضِي وجوب النَصَبِ مِنْ قَبْلِهِ تَعَالَى، وَنَحْنُ لَمْ نُثَبِّتْ ذلكَ بِمحضِ الرِئاسةِ، بَلْ بِدليلٍ آخَرَ كَمَا قالَهُ السَّيِّدُ قَدَّسَ سِرَّهُ. وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَرِيدَ أَنَّهُ إِذا جاز أَتباعُ الوالي لِإِمَامِ الكُلِّ، جاز أَتباعُ إِمَامِ الكُلِّ لِلْجَماعَةِ الناصِبِينَ لَهُ؛ قِياساً لِتَبعيةِ الإِمَامِ لَهُمْ عَلَى تَبعيةِ الوالي لَهُ. وفيه مَعَ ما سَبَقَ: أَنَّهُ إِنَّمَا يَتِمُّ إِذا كانَ تَبعيةُ إِمَامِ الكُلِّ لِلْجَماعَةِ مِثْلَ تَبعيةِ الوالي لِإِمَامِ الكُلِّ وَهُوَ تَبعيةُ الأَدنى للأَعلى، فَيَكُونُ تَبعيةُ إِمَامِ الكُلِّ لِلْجَماعَةِ تَبعيةُ الأَدنى للأَعلى، وَإِلَّا لَمْ يَصَحِّ القِياسُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجوزُ قِياسُ مُتابَعَةِ الأَعلى للأَدنى عَلَى العَكسِ، وَلا عَلَى مُتابَعَةِ المِساوِي لِلْمِساوِي.

وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَرِيدَ: أَنَّهُ إِذا جاز لِبَعْضِ الناسِ أَنْ يَتَّبِعَ بَعْضُهُمْ بَعْضاً كَمَا جاز لِرعايا أُمراءِ الإِمَامِ وَخُلَفائِهِ مُتابَعَتَهُمْ لَهُمْ، وَجازَتِ المِتَّبوعةُ وَالرِئاسةُ مِنْ غَيْرِ نَصَبٍ مِنْهُ تَعَالَى، جاز لِإِمَامِ الكُلِّ المِتَّبوعةُ وَالرِئاسةُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوباً مِنْ قَبْلِهِ تَعَالَى بِأَنْ يَكُونَ تابعاً لِلْجَماعَةِ إِذا أَرادوا نَصَبَهُ؛ قِياساً لِاتِّباعِ الإِمَامِ الْجَماعَةَ عَلَى اتِّباعِ الرعايا لِمَنْ وَلَّاهُ الإِمَامُ، وَمَعَ عَدَمِ كَوْنِ المِتَّبوعِ مَنْصُوباً مِنْ قَبْلِهِ تَعَالَى فِيهِمَا؛ فَتَأَمَّلْ. (الاسترادي).

٣. في المطبوع: - «أَنَّهُ».

٤. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٢٦.

فهو رجوعٌ إلى الظنِّ عَلَيْنَا إيجابَ النصِّ على الإمام من قِبَلِ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ حَيْثُ أَوْجَبْنَا الرِّئَاسَةَ فِي الْجُمْلَةِ وَحُصُولَ اللَّطْفِ بِهَا، وَ قَدْ كَرَّرْنَا^١ أَنَّ الطَّرِيقَيْنِ مُخْتَلِفَانِ، وَأَنَّ الَّذِي بِهِ يَوْجِبُ^٢ النَّصُّ عَلَيْهِ لَيْسَ هُوَ الَّذِي دَلَّ عَلَى ثُبُوتِ اللَّطْفِ فِي الرِّئَاسَةِ عَلَى سَبِيلِ الْجُمْلَةِ.

[إلزام صاحب المغني القول بتبعية الإمام للرعية]

عَلَى أَنَّ الَّذِي ذَكَرَهُ مِنْ قَوْلِهِ: «جَازَ فِي أَوَّلِهِمْ أَنْ يَكُونَ تَابِعاً لِلْجَمَاعَةِ إِذَا أَرَادُوا نَصْبَهُ» تَصْرِيحٌ^٣ مِنْهُ بِاتِّبَاعِ الْإِمَامِ وَانْقِيَادِهِ لِمَنْ يُرِيدُ نَصْبَهُ مِنَ الرَّعِيَّةِ^٤، عَلَى

١. في المطبوع: «و قد ذكرنا».

٢. في المطبوع: «نوجب».

٣. في «ط» و حاشية «ج، ف»: «فصرح».

٤. قوله قُدَّسَ سِرُّهُ: «تصريح منه باتباع الإمام و انقياده لمن يريد نصبه من الرعية على أكد الوجوه...». أمّا على الوجه الأوّل والثاني من الوجوه الثلاثة التي ذكرناها: فلائنه ألزم عدم وجوب نصب الإمام من قبله تعالى بناءً على جواز تبعية الإمام للجماعة الناصبين له، فإن لم تصح هذه التبعية لم يصح ما ألزمه.

لا يقال: إنه إنما بنى ذلك على الإلزام علينا، و محصل كلامه: أنكم جوزتم كون الرئيس تابعاً لغيره و عدم إباء الرئاسة عنه، فلو صحّ ذلك صحّ أن يكون رئيس الكلّ تابعاً للجماعة الذين ينصبونه، فلو لم يجوز القاضي ذلك جاز له أن يقول ذلك بطريق الجدل، و ليس فيه اعتراف و لا تصريح بأنّه ممّا يعتقده و يقرّ به.

لأنّا نقول: لا ينكر هو و لا أحد من ذوي نحلته وجود الولاية و الخلفاء لمن يعتقدونه إماماً و أنّهم من أهل الاتباع و الانقياد له، فلو لم يقتض ذلك جواز كون الإمام تابعاً لغيره عنده بطل ما ألزمه، و إلّا فهو معترف و مصرّح بجواز تلك التبعية لإمام الكلّ؛ فافهم. و أيضاً المقصود من القياس إثبات جواز التبعية للإمام بالنسبة إلى الجماعة الناصبين له بأنّ الرئاسة لا تنافي التبعية للغير؛ سواء كان على سبيل الجدل أم لا، و هو مبني على كون ذلك - أعني انقياد الإمام لمن يريد نصبه - تبعية، و إلّا لم يفد القياس شيئاً.

و أمّا على الثالث: فكون بناء القياس على ذلك ظاهر. (الاسترادي).

أَكَدِ الْوَجْوهُ^١ التي لَمْ يَزَلْ أَصْحَابُنَا يَسُومُونَ^٢ أَهْلَ مَذْهَبِهِ التَّزَامَهَا، وَالْقَوْلُ بِهَا فَيَمْتَنِعُونَ^٣؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ اتِّبَاعَهُ لِلْجَمَاعَةِ إِذَا أَرَادُوا نَصْبَهُ كَاتِبًا رَعَايَا أُمَرَاءَهُ وَخُلَفَاءَهُ لَهُمْ^٤، وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ اتِّبَاعَ هَؤُلَاءِ وَانْقِيَادَهُمْ هُوَ عَلَى سَبِيلِ الطَّاعَةِ

١. قوله قُدَّسَ سِرُّهُ: «على أكَّد الوجوه»، حيث أقام عليه الدليل، وهو زائد على مجرد الاعتراف والالتزام الذي كان أصحابنا يطلبونه منهم. أو على أكَّد الوجوه وأشدّها في الشناعة، وهو الأظهر. (الأستربادي).

٢. سَمَّاهُ الْأَمْرَ سُومًا: كَلَّفَهُ إِيَّاهُ أَوْ أَوْلَاهُ إِيَّاهُ. لسان العرب، ج ١٢، ص ٣١١ (سوم).

٣. قوله قُدَّسَ سِرُّهُ: «فيمتنعون» إشارة إلى ما أجاب الجاحظ وغيره عمّا أورده جماعة من أصحابنا - على من يرى وجوب نصب الإمام على الرعيّة - بعدما قرّروا أنّ الإمام يجب أن يكون متبوعاً على الاستقلال، متصرفاً بالأمر والنهي والوعد والوعيد، متسلطاً على الرعيّة بالردع والزجر وإجراء الأحكام، مُهاباً بالقهر والسلطنة؛ حتّى تحصل منه فائدة الرئاسة وانتظام الشمل واستقامة الأمر - من أنّه لو كان نصب الإمام مفوضاً إلى الرعيّة لدار حيثما داروا، وكان تابعاً لهم يميل مع أهوائهم عند النصب والعزل، ويحوم حول ما يريدون منهما، فينتفي ما يحكم العقل بكونه غاية لوجوده وموجباً لرئاسته، ويكون منحطاً عمّا يقتضيه العقل من علو المرتبة ومزيد القدر والشرف والفضل على غيره، ولا يحصل ما يجب من التعظيم والإجلال، ولا ما ينبغي من معنى الاقتداء والاهتداء به، ويفوت اللطف المطلوب منه.

وما أجابوا به هو أنّ نصب الإمام من الرعيّة لا يوجب تبعيته وانقياده لهم حتّى يرد ما ذكرتم، والقاضي قد اعترف هنا بالتبعية على سبيل الطاعة والتصرف بين أمرهم ونهيهم، وهو أبين فساداً من الاتّباع والانقياد في حال من الأحوال كحال النصب مثلاً، وسيجيء الكلام على ذلك الجواب وتوجيه الإيراد بما لا مدفع له، إن شاء الله تعالى. (الأستربادي).

٤. قوله قُدَّسَ سِرُّهُ: «لأنّه جعل اتّباعه للجماعة إذا أرادوا نصبه كاتِبًا رعايا أُمَرَاءَهُ وخلفائه لهم». هذا يدلّ على أنّه قُدَّسَ سِرُّهُ حمل كلام القاضي على الوجه الأخير ممّا ذكرنا، وكأنّه رأى في كلامه ما ينصّ عليه. وقد يوجّه كلامه قُدَّسَ سِرُّهُ بحيث لا يأبى حمل كلام القاضي على أحد الوجهين الأولين: بأنّ الغرض أنّه يلزمه ذلك؛ بناءً على أنّه إذا كان جواز اتّباع بعض الرؤساء لبعض مفضياً لجواز اتّباع إمام الكلّ للجماعة الناصبين له - والاتباع الأوّل إنّما هو على سبيل تصرف المتبوع في التابع بالأمر والنهي كما هو شأن اتّباع الرعايا للرئيس، فيكون اتّباع

والتصرّف بين أمرهم ونهيهم. فإن كان قد نشط^١ أن يجعل حكم الإمام مع من يختاره وينصبه^٢ حكم الرعية مع الأمير ومن جرى مجراه من الولاة، فما بقي من^٣ الشناعة موضع لم يصِرْ إليه، وقد زاد على ما أراده أصحابنا من أهل مذهبه في التزام^٥ هذا المعنى.

[في بيان أن الحاجة إلى الرئيس من الضروريات البديهية]
فأما قوله:

فإن قالوا: المقرّر في عقول العقلاء الفرع إلى نصب رئيس يجمع الكلمة،^٦ وينظّم الشمل،^٧ ويجمع على الصّلاح، ويُزيل الفساد،

﴿إمام الكل أيضاً كذلك، ولا فرق عندهم بين فرقة وفرقة في جواز نصب الإمام - كان أتباع إمام الكل للجماعة الناصبين له مثل أتباع رعايا أمراء الإمام لهم بأن يكون على وجه الانقياد للتصرّف بالأمر والنهي. وفيه تكلف، كما لا يخفى. (الأسترابادي). وفي حاشية «م»: «إذ نسبة الرعايا إلى الأمراء كنسبة الأمراء إلى الإمام؛ لكون الأمراء رعايا للإمام، فتدبر تفهم (ج. س).» وفي حاشية أخرى: «كأن الظاهر أن يقول: «كاتباع أمرائه له، ونحن نعلم... إلى آخره» وكأنه - قدس سره - غير ذلك بما ذكره لتساوي نسبة أمرائه إليه ونسبة رعايا أمرائه إليهم مع زيادة شناعة هذا التشبيه، ففعل كذلك إظهاراً لهذه الشناعة الزائدة؛ فتأمل (بخط مولانا محمد هادي مازندرانى).»

١. نشط - كسميع - نشاطاً: طابت نفسه للعمل وغيره. القاموس المحيط، ج ٢، ص ٥٨٧ (نشط).

٢. في «ج، ص، ف»: «وينصب».

٣. في «ص، ط، ف»: «في».

٤. في «ج، ص، ط»: «ما أراد».

٥. في «ص، ط»: «الزام».

٦. في المغني: «الكلم».

٧. جمع الله شملهم، أي ما تشبّت من أمرهم. الصحاح، ج ٥، ص ١٧٣٩ (شمل).

و هو الموجود في عقل^١ العقلاء عند الحوادث و النوائب^٢، و قد بَلَغَ حاله في الظهور إلى أن غير العقلاء يَشْرَكُهُمْ فيه.... إلى آخر السؤال^٣.
ثُمَّ قَوْلُهُ:

قِيلَ لَهُمْ: قَوْلُكُمْ^٤ «إِنَّ هَذَا مَقَرُّهُ فِي الْعُقُولِ» لَا يَخْلُو مِنْ وَجْهَيْنِ: إِمَّا أَنْ يُدْعَى عِلْمُ اضْطِرَارٍ، وَ ذَلِكَ مِمَّا لَا سَبِيلَ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّا نَجِدُ مِنْ أَنْفُسِنَا خِلَافَهُ^٥، وَ لِأَنَّ الْاِخْتِلَافَ فِي ذَلِكَ مُمْكِنٌ مَعَ سَلَامَةِ الْأَحْوَالِ، وَ لِأَنَّهُ

١. في المغني: «عقول».

٢. قال القاضي: «و هو الموجود في عقل العقلاء عند الحوادث و النوائب». الظاهر أنه من كلام السائل و هو بعيد الحصر؛ فلو أراد القاضي بسلامة الأحوال في قوله في الجواب: «و لأنَّ الاختلاف في ذلك ممكن مع سلامة الأحوال» ما يشمل خلوقها من الحوادث و النوائب كما هو الظاهر، لم يتوجَّه على السائل ذلك، و حمل سلامة الأحوال على ما لا ينافي طرور الحوادث و النوائب بعيد، و كذا جعل الظرف لحكم العقل لامتعلقه، فلا ينافي عموم متعلقه، و كونه من كلام القاضي أقحمه في كلام السائل أبعد كما لا يخفى. اللهم إلا أن يكون حمل كلام السائل على أنه بُني على مجرد جواز طرور الحوادث و النوائب، أو يكون الغرض من الإيراد أنَّ المدعى عام للأحوال كلها، و ما ذكرته على ما صرحت به من التخصيص لا ينطبق عليه؛ فتأمل. (الأستربادي).

٣. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٢٧.

٤. في المغني: «قيل له: قولك».

٥. في المغني: «المتصور».

٦. قال القاضي: «و ذلك ممَّا لا سَبِيلَ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّا نَجِدُ مِنْ أَنْفُسِنَا خِلَافَهُ». لا ريب في كونه مكابرة، خصوصاً مع وجود ذلك التقيد في كلام السائل. و أيضاً هذا منافر لما يعتدرون به عن استباق المبايعين في السقيفة بعد النبي صلى الله عليه و آله و مسارعتهم إلى نصب الإمام هناك - مع أنه لم يدهمهم عدو، و لم يغشهم طارق، و لم يطرأهم حادثة و لا نائبة، و لم تلجنهم ضرورة إلى المبادرة إلى البيعة و عدم التوقُّف ريثما فرغ من أمر النبي صلى الله عليه و آله و تجهيزه و دفنه و تعزية أهل بيته، مع اشتراكهم معهم في إجمالة الرأي و الاختيار و النظر في أمر الأمة، بل كونهم

لَيْسَ بَأَن يُدَّعَى فِي الْعَقْلِ إِمَاماً وَاحِداً^١ بِأُولَى مِنْ أَن يُدَّعَى جَمَاعَةً،

و لا^٢ بَأَن يُدَّعَى مَعْصوماً أُولَى مِنْ غَيْرِهِ. وَإِنْ كُنْتَ تَدَّعِي^٣ عِلْمَ

الْاِكْتِسَابِ فَبَيِّنْ طَرِيقَهُ....^٤

فَقَدْ بَيَّنَّا مَا الَّذِي يُعْلَمُ ضَرُورَةً مِنْ هَذَا الْبَابِ، وَمَا الَّذِي يُعْلَمُ اِكْتِسَاباً، وَنَبَّهْنَا عَلَيْهِ؛ وَجُمْلَتُهُ: أَنَّ الْمَعْلُومَ ضَرُورَةً هُوَ^٥ أَنَّ النَّاسَ^٦ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالُهُمْ عِنْدَ

﴿ أَحَقُّ وَ أحرى بِذلك - مِنْ أَنَّهُمْ إِنَّمَا أَفْرغُوا وَسَعَهُمْ عِنْدَ وَاةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ قَبْلَ أَنْ يَفْرغُوا مِنْ أَمْرِهِ إِلَى نَصَبِ الْإِمَامِ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَرُونَ وَجوبه ضَرُورَةً، بَلْ يَرُونَ أَنَّهُ أَوْجِبٌ وَ أَكْدٌ مِنْ تَجْهِيزِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ. وَ فِي هَذِهِ الْمَسَارَعَةِ وَ الْمُبَادَرَةِ الْمُؤَدَّةِ بِمَعْنَى الْاِخْتِلَاسِ وَ الْاِسْتِلَابِ نَكْتَةً لَا تَخْفَى عَلَى الْبَصِيرِ؛ وَ هِيَ أَنَّ الْقَوْمَ إِنَّمَا بَادَرُوا إِلَى مَا فَعَلُوهُ لئَلَّا تَفُوتَهُمُ الْفُرْصَةُ الَّتِي لَمْ يَزَالُوا مِنْ [حِينَ] أَظْهَرُوا الْإِسْلَامَ مُنْتَظِرِينَ لَانْتِهَازِهَا، وَ لَا تَزُولُ الْمَكْنَةُ الَّتِي كَانُوا قَدِيمًا مُرْتَقِبِينَ لاختلاسها؛ حَيْثُ عَلِمُوا أَنَّ الْأَصْحَابَ إِذَا اجْتَمَعُوا وَ اتَّفَقَتْ كَلِمَتُهُمْ وَ أَخَذُوا بِمَا تَقْتَضِيهِ عَقُولُهُمْ وَ تَوَكَّدَهُ وَصِيَّةُ نَبِيِّهِمْ وَ تَنْصِيصُهُ عَلَى مَنْ هُوَ أُولَى بِهِمْ مِنْ أَنْفُسِهِمْ اخْتَارُوا أَفْضَلَهُمْ وَ أَكْرَمَهُمْ، وَ أَجْلَهُمْ قَدْرًا، وَ أَعْظَمَهُمْ شَأْنًا، وَ أَعْلَاهُمْ مَكَانًا، وَ أَشَدَّهُمْ بِلَاءً فِي الْإِسْلَامِ، وَ أَحَبَّهُمْ إِلَى اللَّهِ وَ رَسُولِهِ، وَ أَكْثَرَهُمْ اجْتِهَادًا فِي تَرْوِيجِ هَذَا الدِّينِ، وَ إِعْلَاءِ كَلِمَتِهِ، وَ رَفْعِ مَنَارِهِ، وَ تَثْبِيَتِ قَوَاعِدِهِ وَ تَشْيِيدِ مَبَانِيهِ، وَ أَعْرَفَهُمْ بِالْأَسْرَارِ الْإِلَهِيَّةِ، وَ أَعْلَمَهُمْ بِالْأَحْكَامِ الدِّينِيَّةِ، وَ أَخْصَهُمْ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ سِرًّا وَ جَهَارًا وَ لَيْلًا وَ نَهَارًا، وَ مَنْ هُوَ بِمَنْزِلَةِ نَفْسِهِ، أَوْ كُرْأَسِهِ مِنْ بَدَنِهِ، كَمَا أَخْبَرَ بِهِ فِي حَدِيثِهِ الْمَشْهُورِ؛ فَلِذَلِكَ لَمْ يَلْبَثُوا حَتَّى يَفْرغَ أَهْلُ بَيْتِهِ مِنْ تَجْهِيزِهِ وَ الْقِيَامِ بِمَرَامِ مَصِيبَتِهِ، فَبَادَرُوا إِلَى مَطْلُوبِهِمْ، وَ اِنْتَهَزُوا الْفُرْصَةَ حِينَمَا رَأَوْهُمْ مَشْغُولِينَ بِمَصِيبَتِهِ، وَ فِي مِثْلِ هَذَا الْوَقْتِ يَكْثُرُ التَّغَلُّبُ وَ يَهْوَنُ الْخُطْبُ كَمَا لَا يَخْفَى. (الْأَسْتِرْبَادِي).

١. فِي الْمَغْنِيِّ: «إِمَامٌ وَاحِدٌ».

٢. فِي الْمَغْنِيِّ: «وَلَيْسَ».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «مَدَّعِي».

٤. الْمَغْنِيُّ، ج ٢٠ (الْقِسْمُ الْأَوَّلُ)، ص ٢٧ - ٢٨. وَ فِيهِ: «طَرِيقَتُهُ» بِدَلِّ «طَرِيقَهُ».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «مَنْ».

٦. قَوْلُهُ قُدَّسَ سِرُّهُ: «وَ جُمْلَتُهُ أَنَّ الْمَعْلُومَ ضَرُورَةً هُوَ أَنَّ النَّاسَ...». فَإِنْ قُلْتَ: أَيْ فَائِدَةٌ فِي بَيَانِ

وجود الرؤساء المطاعين، وانبساط أيديهم، ونفوذ أوامرهم ونواهيهم، وتمكينهم من الحل والعقد، والقبض والبسط، والإحسان والإساءة؛ كحالهم إذا لم يكونوا في الصلاح والفساد.

وإنما المشتبه الذي يرجع فيه إلى طريقة الاستدلال هو: هل هذه حالهم عند كل رئيس، أو هو أمر يجوز اختصاصه ببعض الرؤساء دون بعض؟ وهل غير الإمام يقوم مقام الإمام في ذلك، أو هو مما لا ينوب منابه فيه؟ وهل هذه الحاجة مستمرة لازمة، أو هي منقطعة يجوز ارتفاعها؟ فهذه الوجوه وما قاربها هي التي يمكن أن يقع الخلاف^٣ فيها، ويبيّن بالدليل^٤ الصحيح منها.

فأما ما قدمناه^٥ فلا طريق إليه من جهة الاستدلال؛ لأنه في حيز الضرورات^٦،

«وجوب رئيس في الجملة، سواء كان ضرورياً أو نظرياً، والمقصود هو إثبات الإمام الموصوف بالصفات المخصوصة، وهو الذي يتعلق به بحث أصحابنا الإمامية في الكلام؟ قلت: هو داخل في المقصود؛ لأن ما نريد إثباته، بعضه مما يدرك بالضرورة من غير نظر ولا اكتساب، وبعضه مما يعلم بالنظر والاكْتساب؛ كيف لا؟ وإثبات وجوب الإمام الموصوف بالصفات المخصوصة يتوقف على وجوب أصل الرئاسة، لا أن بيان وجوب رئيس في الجملة مقصود أصالة واستقلالاً. (الأسترايادي).

١. في المطبوع: «هل هو».
٢. في المطبوع: «أو ممن» بدل «أو هو مما».
٣. في المطبوع: «الاختلاف».
٤. في المطبوع: «و تبين الدليل».
٥. أي ما ذكره في بداية البحث عند قوله: «وجملته: أن المعلوم ضرورة...»، فقد قدمه على المشتبه الذي يرجع فيه إلى طريقة الاستدلال.
٦. قوله قدس سره: «لأنه في حيز الضرورات». لا يقال: «لو كان ضرورياً لم يقع فيه اختلاف»؛ لأن الضروري قد يحتاج إلى منبه لولاه لربما ذهل عنه وذهب إلى خلافه. على أن الاختلاف فيه من العقلاء غير مسلم، بل ما وقع فيه الخلاف يرجع إلى ما يدرك بالنظر والاكْتساب، وقد مرت الإشارة إليه في كلامه قدس سره. (الأسترايادي).

وما هو معلومٌ بالعادات. وقد قدَّمنا أنَّ مَنْ حَمَلَ نَفْسَهُ عَلَى دَفْعِهِ لَمْ يَنْفَصِلْ مِمَّنْ دَفَعَهُ عَمَّا يَعْتَقِدُهُ^١ في جميعِ العاداتِ وغيرِها.

و كيف لا يكون ما ذكرناه مُسْتَقَرًّا في العقول، معلوماً لساائرِ العقلاء؟ ونَحْنُ نَجِدُ جميعَ حُكَمَاءِ الْأُمَمِ يَحْضُونَ^٢ عليه، ويوصون به، ويحذرون من التغافلِ عنه والتفريطِ^٣ في القيام به؛ وهذا أَرَدَ شَيْرُ بْنُ بَابَكٍ^٤ - وألفاظه وصاياه في الحكمة وما يتعلَّق بالأخذِ بالحزمِ معروفة - يقول^٥:

«الْمُلْكُ وَالْدِّينُ أَخَوَانِ تَوْأَمَانِ؛^٦ لَا قِوَامَ لِأَحَدِهِمَا إِلَّا بِصَاحِبِهِ»^٧.

١. في المطبوع: «نعتقده».

٢. الحَضُّ عَلَى الشَّيْءِ هُوَ الْحَثُّ عَلَيْهِ. النهاية، ج ١، ص ٤٠٠ (حضض).

٣. في المطبوع: «والتقصير».

٤. هو أحد ملوك الطوائف، وكان على إصطخر، وكان جدّه ساسان و هو أوّل ملوك الساسانية، استولى على ملك الفرس، واستقامت له الأمور فيها، وهو أوّل من وضع السكك وأوّل من رتب المراتب في الملك واقتدى به المتأخرون من الملوك والخلفاء، وحفظت عنه وصاياه في الملك والسياسة، ثم تخلّى عن الملك وانقطع للعبادة. وما ذكره الصنّف رحمه الله في المتن جزء من وصيته لولده سابور عندما نصبه ملكاً بعده، وتَمَّة ما ذكر في المتن: «فالدِّينُ أَسُّ الْمَلِكِ، وَالْمَلِكُ حَارِسُهُ، وَمَا لَمْ يَكُنْ لَهُ أَسٌّ فَمُهْدُومٌ، وَمَا لَمْ يَكُنْ لَهُ حَارِسٌ فَضَائِعٌ...» وكان في عهده جالينوس المشهور بالطب، وكانت مدة ملكه أربع عشرة سنة وستة أشهر. البلدان، ص ٤٠٥-٤٠٦؛ مروج الذهب، ج ١، ص ٢٦٦؛ تاريخ الطبري، ج ٢، ص ٣٧؛ تاريخ ابن خلدون، ج ٢، ص ٢٤٤.

وفي حاشية «م»: «و هو أوّل الساسانيين، ويقال: إنّه استولى على الأقاليم وال عمران جميعاً، وأوّل من لُقِّبَ بِ«شَهْنشَاه». ومن كلماته: لا مُلْكُ إِلَّا بِالرَّجَالِ، وَلا رَجَالُ إِلَّا بِالْمَالِ، وَلا مَالُ إِلَّا بِالْعِمَارَةِ، وَلا عِمَارَةٌ إِلَّا بِالْعَدْلِ. وقال: أَسَدُ حَضُومٍ خَيْرٌ مِنْ مَلِكٍ غَشُومٍ، وَمَلِكٌ غَشُومٌ خَيْرٌ مِنْ فِتْنَةٍ تَدُومُ. وقال: الدِّينُ بِالْمُلْكِ يَقْوَى، وَالْمُلْكُ بِالدِّينِ يَبْقَى (ح. س).»

٥. في «ص»: «و يقول». وفي «د» والمطبوع: «يقوله».

٦. التَّوَأَمُ: المولود مع غيره في بطن. والجمع: تَوَأَمٌ وَتَوَأَمٌ. القاموس المحيط، ج ٤، ص ١٦ (تأم).

٧. تجارب الأمم، ج ١، ص ١٢٥؛ المتظم، ج ٢، ص ٨٠؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ١٧، ص ١٢٤.

وَمِنْ أَمْثَالِهِمُ الْقَدِيمَةُ: «إِنَّ مَثَلَ الْمُلْكِ وَالَّذِينَ مَثَلَ الرُّوحِ وَالْجَسَدِ؛ فَلَا انْتِفَاعَ بِالرُّوحِ مِنْ غَيْرِ جَسَدٍ، وَلَا بِجَسَدٍ مِنْ غَيْرِ رُوحٍ»^١.
وَأَمَّا حُكْمَاءُ الْعَرَبِ فَقَوْلُهُمْ فِي ذَلِكَ مَعْرُوفٌ شَائِعٌ؛ قَالَ الْأَفْوَه^٢ الْأَوْدِيُّ^٣:
لَا يَصْلُحُ النَّاسُ فَوْضَى^٤ لَ سَرَاةٍ لَهُمْ وَلَا سَرَاةٍ إِذَا جُهِلَتْ لَهُمْ سَادُوا

١. الإعجاز والإيجاز، ص ٥٠، مع اختلاف.

٢. اسمه صلاة بن عمرو بن مالك، كان الأفوه من كبار الشعراء القدماء في الجاهلية، وكان سيد قومه وقائدهم في حروبهم، والعرب تعدّه من حكمائها. الأغاني، ج ١٢، ص ٣٨٩، الرقم ١٤.
٣. قوله قدّس سرّه: «قال الأفوه الأودّي...». الأفوه من القوّه بالتحريك وهو سعة الفم، والصفة على أفعل فعلاء، صار علماً للشاعر المشهور. والأودّي بفتح الهمزة نسبة إلى «أودي» اسم رجل؛ قاله في الصحاح [ج ٦، ص ٢٢٤٤ (فوه)]. وفيه [ج ٣، ص ١٠٩٩ (فوض)] أيضاً: «قوم فَوْضَى، أي متساوون لا رئيس لهم». و«السّراة» بالفتح: الأشراف، جمع سرّي، على فاعل. و«تهدّي» على البناء للمفعول، و«الأُمور» نائب الفاعل بعد حذف الخافض وهو اللام أو إلى؛ قاله شارح المقامات، وكأنّه لا حاجة إليه؛ لأنّ الفعل قد يتعدّى إلى الثاني بنفسه. ويروى الفعل بفتح المضارعة على أن يكون من الهذّة بالهمزة وهو السكون ثمّ خُفِّفَت بالقلب، والمراد استقامة الأمور وخلوّها من الفساد والاضطراب. و«الحزم»: ضبط الرجل أمره والحذر من فواته والأخذ بالثقة، من قولهم: حزمت الشيء، أي شدّدته. ولقظة «ما» في «ما صلّحت» توقيفية؛ أي ما دامت صالحة. والمستكنّ في «تولّت» عائد إلى الأمور، والمراد ضدّ الصلاح؛ قال في النهاية [ج ٥، ص ٢٣٠ (ولا)]: «ولّى الشيء وتولّى: إذا ذهب هارباً ومُذْبِراً. وتولّى عنه: إذا أعرض». وقد يرجع الضمير إلى أهل الحزم؛ لتضمّنه معنى الجماعة، وعلى التقديرين يبدل الكلام على ضرورة وجود ذي رئاسة في الحالين. (الأستريادي).

٤. قوم فَوْضَى - كسكرى -: متساوون لا رئيس لهم، أو متفرّقون، أو مختلط بعضهم ببعض. القاموس المحيط، ج ٢، ص ٥٢٠ (فوض).

٥. السّرّي: الرئيس، والجمع: أسرياء و سُرّواء و سَراة. و السّراة اسم جمع، و جمعها: سَرّوات. الإصحاح في فقه اللغة، ج ١، ص ١٣٣.

و في حاشية «م»: «السّرّو: سَخَاءٌ في مِروءة؛ سَرَى يسرو، و سَرَى يسرى، سرّوا فيهما، و سرّو يسرو سرّوا، أي صار سَرِيّاً. و جمع السّرّي سرّاة، و هو جمع عزيز أن يجمع فَعِيل على فَعَلَة

تَهْدِي الْأُمُورَ بِأَهْلِ الْحَزْمِ مَا صَلَحَتْ^١ وَإِنْ تَوَلَّتْ فَبِالْأَشْرَارِ تَنْقَادُ
فَالْيَبِيتُ لَا يَبْتَنِي إِلَّا بِأَعْمِدَةٍ وَلَا عِمَادٌ إِذَا لَمْ تُرْسَ أَوْ تَادُ
فَإِنْ تَجَمَّعَ أَوْ تَادُ وَأَعْمِدَةٌ وَ سَاكِنٌ، بَلَغَ الْأَمْرُ الَّذِي كَادُوا^{٢،٣}
فَمَا يَكُونُ قَوْلُ الْعُقَلَاءِ وَالْأَلْبَاءِ فِيهِ هَذَا الْقَوْلُ، وَوَصِيَّتُهُمْ بِهِ جَارِيَةٌ عَلَى هَذَا
الْوَجْهِ، كَيْفَ يُمَكِّنُ أَنْ يُدْعَى^٤ اخْتِلَافُ الْعُقَلَاءِ فِيهِ، وَأَنَّهُ أَمْرٌ يُسْتَغْنَى عَنْهُ أحياناً
وَيُحْتَاجُ إِلَيْهِ أحياناً؟!

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: «فَلَعَلَّ مَنْ حَكَيْتُمْ عَنْهُ مَا ذَكَرْتُمُوهُ غَالِطٌ وَ مَتَوَهَّمٌ
لِخِلَافِ^٥ الْوَاجِبِ»؛ لِأَنَّا لَمْ نَحْتَجَّ بِقَوْلِهِ^٦ عَلَى وَجْهِ يَقْدَحُ فِيهِ مِثْلُ هَذَا الْكَلَامِ،
وَإِنَّمَا أَرَدْنَا أَنَّ اعْتِقَادَ الْحَاجَةِ إِلَى الرُّؤَسَاءِ وَ عُمُومِ النِّفْعِ بِهِمْ^٧ شَامِلٌ لِلْعُقَلَاءِ،

«وَلَا يُعْرِفُ غَيْرَهُ [الصَّحَاحُ، ج ٦، ص ٢٣٧٥ (سرا)]. وَقَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ وَالرُّضِّي: إِنَّ الظَّاهِرَ
أَنَّهُ اسْمُ جَمْعٍ لَا جَمْعَ (ح. س).»

١. أَيُ صِلَاحُ الْأُمُورِ يَكُونُ بِرِئَاثَةِ الْعُقَلَاءِ، وَفَسَادُهَا بِغَلْبَةِ الْجُهَالِ؛ فَتَدْبُرُ «ح. س.» (مِنْ حَاشِيَةِ «م»).
٢. أَيُ: الَّذِي أَرَادُوا، نَحْوُ: «أَكْثَرُ أَوْ أَكْثَرُ». رَاجِعُ: الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ، ج ١، ص ٤٦٣ (كُود).
٣. التَّذَكُّرَةُ الْحَمْدُونِيَّةُ، ج ٩، ص ٢٥٠ - ٢٥١؛ بِهَجَةِ الْمَجَالِسِ وَ أُنْسِ الْمَجَالِسِ، ج ٢، ص ٣٦٢؛
الصَّحَاحُ، ج ٣، ص ١٠٩٩ (فُوزُ)؛ مَفْرَدَاتُ أَلْفَاظِ الْقُرْآنِ لِلرَّاغِبِ، ص ٨٩ (أَمْرُ)؛ وَ ص ٣٥٤
(رُشْدُ)؛ أَسَاسُ الْبَلَاغَةِ، ص ٤٨٤؛ شَمْسُ الْعُلُومِ، ج ٨، ص ٥٢٧؛ تَاجُ الْعُرُوسِ، ج ١٠، ص ١٢٧
(فُوزُ).

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: - «أَنْ يُدْعَى».

٥. فِي «ط» وَ حَاشِيَةِ «ف»: «بِخِلَافِ».

٦. قَوْلُهُ قُدَّسَ سِرُّهُ: «لِأَنَّا لَمْ نَحْتَجَّ بِقَوْلِهِ...»، حَاصِلُهُ: أَنَّ الْمَقْصُودَ أَنَّ وَجُوبَ الرِّئَاثَةِ وَ كَوْنَهَا
مِمَّا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ مُطْلَقاً مِمَّا تَحْكُمُ بِهِ الْعُقُولُ ضَرُورَةً، وَ لَا يَخْتَصُّ بِهَذَا الْحُكْمِ أَحَدٌ دُونَ أَحَدٍ، وَ مَا
نَقْلَانَهُ مِنْ قَوْلٍ مِنْ صَحَّتْ حُكْمَتُهُ وَ عُلِّمَتْ خَبَرَتُهُ بِأَحْوَالِ الرِّئَاثَةِ وَ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْحَزْمِ وَ التَّدْبِيرِ
مِمَّا يُؤَيِّدُهُ وَ يَنْبَغِي عَلَيْهِ أَوْ بَلَّغَ تَنْبِيهِ، وَ لَيْسَ الْمَقْصُودُ مِنَ النُّقْلِ إِلَّا تَقْوِيَةُ الْمَطْلُوبِ وَ التَّنْبِيْهُ عَلَيْهِ كَيْ
لَا يَذْهَبَ عَنْهُ، لَا الْإِثْبَاتُ بِالذَّلِيلِ؛ فَتَدْبُرُ. (الْأَسْتِرْبَادِي).

٧. فِي «ص»، «ط»: «لَهُمْ».

وأنه مما لا يختص به أحد، فاستشهدنا بقول من قد صحت حكمته،
وتبيئت^١ معرفته بالسياسة وما يرجع إلى الأخذ بالحزم والتدبير؛ ليكون أبلغ
فيما قَصَدْنَا.

و بعد، فكيف غلط هؤلاء فيما ذكرناه ولم يغلطوا في جميع ما وصوا به
من الحكم والآداب والتدبير والسياسة، ونحن نجد جميع العقلاء يفرعون في
هذه الأمور إلى كتب هؤلاء القوم ويستفيدون منها ما يسوسون به أمر
معاشهم وأكثر متصرفاتهم؟! وهل ادعاء الغلط عليهم في هذا دون غيره إلا فراراً
من لزوم الحجة؟! من لزوم الحجة!

٦٣/١

[إشارة إلى ما تقدم من عدم دلالة العقل على عدد الأئمة و صفاتهم]

و أما قوله:

و ليس بأن يدعي إماماً واحداً بأولي من [أن يدعي]^٢ جماعة، و لا
معصوماً بأولي^٣ من غيره....^٤

فقد مضى ما فيه^٥، و بينا أن الذي به^٦ يثبت وجوب الرئاسة و حصول اللطف
بها^٧ في الجملة غير الذي به يثبت صفات الرؤساء و أعدادهم.

١. في «د» و حاشية «ج، ف»: «و ثبتت».

٢. ما بين المعقوفين من المغني.

٣. في المغني: «و ليس بأن يدعى معصوماً أولى».

٤. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٢٨.

٥. تقدم في ص ٢١٨.

٦. في المطبوع: - «به».

٧. في المطبوع: «بهما».

[تأكيد ما تقدّم من ذهاب العقلاء إلى ضرورة وجود رئيس]

و أمّا قوله:

و لو أنّ قائلاً قال: «المتقرّر^١ في العقول فزّعهم إلى اختيار أنفسهم^٢ في نصب رئيس جامع^٣ للكلم، فيجب أن يبطل^٤ بذلك إثبات الإمام بنص أو معجزة^٥» لكان أقرب ممّا ذكره^٦.

فقد سلف^٧ من الكلام عليه في هذا المعنى^٨ المتكرّر ما يُغني^٩.
وبعد، فإنّهم إنّما فزعوا إلى اختيار أنفسهم، عند جهلهم بأنّ لهم إماماً يجب عليهم طاعته، وعند نفورهم عنّ نصب لهم من الأئمة و عصيانهم لهم؛ ففزعوا إلى نصب رئيس^{١٠}.....

١. في حاشية: «ج»: «المقرّر». و في المطبوع: «المتقرّر».

٢. أي اختيارهم بأنفسهم رئيساً جامعاً للكلم.

٣. في المغني: «و جامع».

٤. في المغني: «أن يبطل».

٥. في «ج، ص، ط، ف»: «معجز».

٦. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٢٨.

٧. تقدّم في ص ٢٤٧.

٨. و هو خلط صاحب الكتاب بين وجوب النصّ على الإمام، و وجوب أصل الإمامة.

٩. قوله قدّس سرّه: «فقد سلف من الكلام [عليه] في هذا المعنى المتكرّر ما يُغني»، و هو أنّ ما يثبت به أصل الرئاسة غير ما يثبت به صفات الإمام من كونه منصّوفاً و نحوه، فبطل قوله: «فيجب أن يبطل [بذلك] إثبات الإمام بنص أو معجز» فإنّ ذلك لو ورد فإنّما يرد لو كان طريقتهما واحداً، و ليس كذلك. (الأسترابادي).

١٠. قوله قدّس سرّه: «و بعد، فإنّهم إنّما فزعوا إلى نصب رئيس...»، إيراد آخر عليه بعد التنزّل، و ملخصه: أنّ ما ذكرت لا يبطل ما ادّعياه من وجوب كون الإمام منصّوفاً مثلاً؛ فإنّ الفرع إلى اختيار أنفسهم لا يكون إلّا عند الجهل بالإمام المنصوص، أو عند النفور عنه و العصيان له

مِنْ حَيْثُ فَوَّتُوا أَنْفُسَهُمُ الْإِنْتِفَاعَ بِمَنْ نُصِبَ^١ لَهُمْ، وَهَذَا يُؤَكِّدُ مَا ذَكَرْنَاهُ^٢ مِنْ مُثَابَرَةِ^٣ الْعُقُلَاءِ عَلَى أَمْرِ الرِّئَاسَةِ، وَاعْتِقَادِهِمْ وَجُوبَهَا، وَحُصُولَ الضَّرَرِ فِي الْإِخْلَالِ بِهَا.

[في بيان أن الحاجة إلى الإمام عامة لجميع الأحوال]

٦٤/١

فَأَمَّا قَوْلُهُ:

وَلَوْ أَنَّ قَائِلًا قَالَ: «الْمُتَعَالَمُ^٤ أَنَّهُمْ يَنْصِبُونَ رَئِيسًا عِنْدَ الْحَوَادِثِ، لَا فِي كُلِّ حَالٍ؛ لِأَنَّهُمْ^٥ مَعَ سَلَامَةِ أَحْوَالِهِمْ قَدْ لَا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ، فِإِذَا

﴿ لغرض نفساني، و ذلك لا يدلّ على عدم حكم عقولهم بوجوب النصّ عليه. فلو سلّم اتّحاد الطريق لم يتوجّه الإيراد، بل ما ذكرت من الفرع إلى الاختيار يؤكّد المدّعى في الجملة؛ حيث يقطعون بأن لا محيص عن وجود الرئاسة و حصول الضرر بدونها. وفيه: أنّ هذا إنّما يصحّ أن لو كان القاضي مُعْلَلًا، فلعنّه في مقام المنع. و يمكن دفعه بأنّ الظاهر من كلام القاضي المعارضة، بناءً على أنّ المقصود إثبات الإمام المنصوص، كما يُشعر به قوله: «فيجب أن يبطل» فإنّ المنع لا يبطل أصل الدعوى، وكذا قوله: «لكان أقرب ممّا ذكروه» و بناءً كلامه قدّس سرّه عليه؛ فتدبّر. على أنّه لو كان منعاً لكان منعاً للمقدّمة الضرورية المنزلة على الضرورة، فينبغي في المقام التنبيه لإزالة الخفاء.

و يمكن أن يقرّر كلامه قدّس سرّه بأنّ ما ذكرته من قولك: «فيجب أن يبطل...» يدفعه ما سلف في كلامنا من أنّ طريق إثبات وجوب الرئاسة غير طريق إثبات وجوب الصفات المخصوصة للإمام، و ما ذكرته من أنّ المتقرّر في العقول فزعهم إلى الاختيار، فلا ينافي طريق إثبات وجوب أصل الرئاسة بل يؤكّده، و لا يُبطل أيضاً طريق إثبات صفات الإمام. و لا يخفى جودته، و عدم ورود شيء عليه؛ فليُفهم. (الأسترابادي).

١. في المطبوع: «الاتباع لمن نصب».

٢. تقدّم في ص ٢٥١ - ٢٥٦.

٣. تأيّر على الشيء: واطب. و المثابرة: المواظبة. راجع: لسان العرب، ج ٤، ص ٩٩ (ثير).

٤. هكذا في النسخ و المغني، و في المطبوع: «المعلوم». و تعالم الناس الخبر: علموا به، فهو

متعالم. راجع: شمس العلوم، ج ٧، ص ٤٧٤٧ (التعالم).

٥. في «د» و المطبوع: «و أنّهم».

دُفِعُوا إِلَى^١ مُحَارَبَةٍ وَمَنَازَعَةٍ^٢، فَعَلَوْهُ»، لَكَانَ أَقْرَبَ مِمَّا قَالُوهُ....^٣
 فَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الْأَمْرَ الَّذِي يُحْتَاجُ فِيهِ إِلَى إِمَامٍ لَيْسَ مِمَّا يَحْدُثُ فِي حَالٍ دُونَ حَالٍ،
 بَلْ هُوَ عَامٌّ فِي الْأَحْوَالِ^٤؛ فَكَيْفَ يَصِحُّ مَا ذَكَرُوهُ؟
 وَبَعْدُ، فَكَيْفَ يَجُوزُ الْاسْتِغْنَاءُ عَنِ الْإِمَامِ فِي حَالِ الْأَمْنِ^٥ وَارْتِفَاعِ الْحَاجَةِ إِلَى
 الْحَرْبِ وَالْمَنَازَعَةِ وَمَا جَرَى مَجْرَاهُمَا، وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ حَالَ الْأَمْنِ لَا يُوْمَنُ^٦ فِيهَا
 التَّظَالُمُ وَالتَّغَالُبُ، وَامْتِدَادُ يَدِ الْقَوِيِّ إِلَى الضَّعِيفِ، إِلَى سَائِرِ مَا يُسْتَغْنَى عَنْ ذِكْرِ
 مِنْ وَجْهِ الْفَسَادِ الَّتِي لَا يَمْنَعُ^٧ الْأَمْنُ مِنْهَا وَلَا يُحِيلُ وَقَوْعَهَا^٨؛ وَإِذَا كَانَ كُلُّ هَذَا
 مَتَوَقَّعًا مُمَكِّنًا، وَوَجُودُ مَنْ يُهَابُ مَكَانَهُ وَتُخْشَى سَطْوَتُهُ أَوْ يَوْقَرُ فِي نَفْسِهِ

١. هكذا في النسخ والمغني. وفي المطبوع: «فإذا وقعوا في».

٢. في «د»: «محادثة».

٣. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٢٨.

٤. تقدّم في ص ٢٢٥.

٥. قوله قدّس سرّه: «وبعد، فكيف يجوز الاستغناء عن الإمام في حال الأمن...؟». بنى الأمر في
 الجواب الأول على أن مقتضى دليل اللطف عموم الحاجة إلى الإمام فيما يتعلّق به الإمامة، وأنّه
 لا اختصاص لها بحال من الأحوال. وفي هذا الجواب تعرّض قدّس سرّه لإثبات الحاجة إليه
 في خصوص حال الأمن التي أنكرها القاضي، وأنّه لا فرق بينها وبين غيرها كما يقتضيه
 العقول. وقوله: «على أنّه لا فرق بين من قال: إنّ الإمام...» فيه معارضة له؛ فإنّ تخصيص
 الحاجة بحال المحاربة دون حال الأمن كتخصيص من يعكس؛ لاشتراك الحالين حسب ما
 يقتضيه العقل في الحاجة إلى الإمام على حدّ سواء، فما نجيب به فهو جوابنا عمّا زعمت.
 وأيضاً لما كان عموم الدعوى بديهيّاً وذهل المعترض عن بعض أفرادها، أجاب أولاً بأنّ
 التخصيص ليس مقتضى حكم العقل كليّاً، ثمّ تعرّض للتنبيه على ما ذهّل عنه وأنكره بما يزيل
 الخفاء عنه؛ فتأمّل. (الأستريادي).

٦. في المطبوع: «لا يعدم».

٧. في المطبوع: «لا يمتنع».

٨. أي يجعله مستحيلاً.

و يُسْتَحْيَى مِنْ مُجَاهَدَتِهِ^١ يَرْفَعُ ذَلِكَ أَوْ يُقَلِّلُهُ، فَقَدْ بَطَلَ مَا ظَنَّهُ مَنْ اخْتِصَاصِ
الْحَاجَةِ إِلَيْهِ بِحَالٍ دُونَ أُخْرَى.

عَلَى أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ مَنْ قَالَ: «إِنَّ الْإِمَامَ قَدْ يَجُوزُ أَنْ يُسْتَغْنَى عَنْهُ فِي الْأَمْنِ عِنْدَ
الِاسْتِغْنَاءِ عَنْ^٢ الْحَرْبِ» وَبَيْنَ مَنْ قَالَ: «وَقَدْ يَجُوزُ أَيْضًا أَنْ يُسْتَغْنَى عَنْهُ فِي
الْحَرْبِ وَغَيْرِهَا مِمَّا ادَّعَى^٣ أَنَّهُ يُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِيهِ»؛ وَ مَا يُصَحِّحُ الْحَاجَةَ إِلَيْهِ فِي
الْحَرْبِ وَ الْمَنَازَعَاتِ، بِمِثْلِهِ يُصَحِّحُ الْحَاجَةَ إِلَيْهِ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ.

[تَجْوِيزُ تَرْكِ الْعُقَلَاءِ نَصَبِ الْإِمَامِ مَعَ إِدْرَاكِهِمْ لِقُبْحِ ذَلِكَ عَقْلًا]

وَقَوْلُهُ: «لَأَنَّهُمْ مَعَ سَلَامَةِ الْأَحْوَالِ قَدْ لَا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ» لَا يُنْكَرُ، غَيْرَ أَنَّهُمْ إِذَا لَمْ
يَفْعَلُوهُ أَعْقَبَهُمْ مِنَ الضَّرَرِ وَ الْإِنْتِشَارِ مَا هُوَ مَعْرُوفٌ. وَلَمْ يَكُنْ احْتِجَاجُنَا بِفِعْلِهِمْ^٤
حَسَبُ، وَإِنَّمَا احْتِجَجْنَا بِأَنَّهُمْ^٥ يَفْعَلُونَ ذَلِكَ وَ يُبَادِرُونَ إِلَيْهِ لَوْ جُوبِهِ فِي عَقُولِهِمْ،
وَمَتَى أَغْفَلُوهُ تَبَيَّنَا غَيْبُ^٦ مَضَرَّتِهِ.

٤٥/١

عَلَى أَنَّهُمْ إِذَا لَمْ يَفْعَلُوا ذَلِكَ عَلِمُوا مِنْ أَنْفُسِهِمْ أَنَّهُمْ مُهْمِلُونَ وَ تَارِكُونَ لِمَا يَجِبُ
فِي عَقُولِهِمْ، وَ أَنَّهُمْ مُسْتَعْمِلُونَ الْهَوَى وَ مُتَّبِعُونَ لَهُ؛ كَمَا يَعْلَمُونَ - إِذَا كَانُوا عُقَلَاءَ،
وَ ارْتَكَبُوا الظُّلْمَ وَ مَا جَرَى مَجْرَاهُ فِي الْقَبَائِحِ فِي الْعُقُولِ - أَنَّهُمْ فَاعِلُونَ لِمَا تَقْتَضِي^٧

١. في المطبوع وحاشية «ف»: «مجاهدته» بالراء.

٢. في المطبوع: «من».

٣. في المطبوع و «د»: «مِمَّا يَدْعَى».

٤. الانتشار: التفرق. النهاية: ج ٥، ص ٥٥ (نشر).

٥. في «د، ص»: «يقطعهم».

٦. في المطبوع: «وإنما احتجنا بأنهم».

٧. في المطبوع: «عن مضرته». و غِبْ كُلَّ شَيْءٍ: عاقبته. الصحاح، ج ١، ص ١٩٠ (غيب).

٨. هكذا في «ط»، و في سائر النسخ و المطبوع: «يقضي».

عُقُولُهُمْ خِلَافَهُ، وَأَنَّهُمْ فِي ذَلِكَ عَامِلُونَ عَلَى الْهَوَىٰ وَمَانِلُونَ مَعَ الطَّبَاعِ؛ وَلَا يُجِلُّ ذَلِكَ بِمَعْرِفَتِهِمْ بَقِيحٍ^١ مَا صَنَعُوهُ. فَكَذَلِكَ حُكْمُهُمْ إِذَا أَهْمَلُوا أَمْرَ الْإِمَامَةِ وَتَوَانُوا عَنْ إِقَامَةِ الرُّؤَسَاءِ مِثْلَ ذَلِكَ.
فَأَمَّا قَوْلُهُ:

لَوْ أَنَّ قَائِلًا قَالَ: «فَرَزَعُهُمْ إِلَى نَصَبِ رَئِيسٍ كَفَرَزَعَهُمْ إِلَى الْاسْتِبْدَالِ بِهِ^٢ إِذَا كَرِهُوا مِنْهُ أَمْرًا [أَوْ عَلِمُوا مَرْتَبَةً غَيْرَهُ، فَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ الْإِمَامَةُ هَذِهِ حَالُهَا] لَكَانَ أَقْرَبَ مِمَّا ذَكَرُوهُ»^٣
وَقَوْلُهُ^٤:

وَلَوْ أَنَّ قَائِلًا قَالَ: «كُلُّ فِرْقَةٍ تَفَرَّعَ إِلَى رَئِيسٍ غَيْرِ الَّذِي تَفَرَّعَ إِلَيْهِ سَائِرُ الْفِرَقِ، فَيَجِبُ إِثْبَاتُ رَئِيسٍ لِكُلِّ فِرْقَةٍ»^٥ لَكَانَ أَقْرَبَ مِمَّا ذَكَرُوهُ^٦.
فَقَدْ تَكَرَّرَ مِمَّا الْكَلَامُ عَلَيْهِ لِتَكَرُّارِهِ^٧ لَهُ؛ وَجُمْلَتُهُ: أَنَّهُ يَظُنُّ أَنَّ طَرِيقَتَنَا فِي إِثْبَاتِ

١. في «ص، ف»: «بقيح».

٢. قال القاضي: «كفرزعههم إلى الاستبدال به» يعني: أن حكم العقول بوجوب الرئيس مثل حكمها بجواز الاستبدال به لغيره إذا كرهوا منه أمراً، فلو كان مقتضى العقول وجوب الرئيس المنصوص عليه من الله تعالى تعارض الحكمان. والجواب: منع كون ما يقتضي الصفات المخصوصة للإمام مقتضياً لجواز الاستبدال المذكور. نعم، ما يدرك بالضرورة من وجوب رئيس ما لا ينافي جواز الاستبدال المذكور. فما أورده مبني على اتحاد الطريقتين، وهو وهم فاحش كما أشار إليه قدس سره (الاسترادي).

٣. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٢٨. وما بين المعقوفين من المصدر.

٤. في «ص، ط»: «أو قوله».

٥. في المغني: «لكل قرية وإمام لكل طائفة» بدل «لكل فرقة».

٦. المصدر السابق.

٧. راجع: ص ٤٥، ٥٠.

الإمامة وما نوجبها به هو^١ طريقتنا إلى إثبات صفات الإمام التي يختص بها، وكونه عليه نص من قبل الله تعالى؛ وهذا ظن منه بعيد.

وأما قوله:

٤٤/١

و لو أنّ قائلاً قال: المتقرّر في العقول أنهم ينصبون رئيساً عند ظنهم
الحاجة إليه كما ينصبون وكيلاً عند ذلك؛ ولذلك^٢ لو ظنوا الغنى عنه لم
يتكلفوه....^٣

فقد بينّا أنهم عالمون بالحاجة إلى الإمام^٤ والرئيس، لا ظانّون^٥، وأن حاجتهم
إلى ذلك لا تختلف باختلاف الأوقات، وإن^٦ الاستغناء عن الرؤساء لا يجوز أن
يتخيّله عاقل؛ وذلك كافٍ.

[إشارة إلى ما تقدّم من عدم التلازم بين دليل إثبات الإمامة، وإثبات صفات الإمام]
وأما قوله:

و لا فرق بين من قال^٧.....

١. في المطبوع: «هي».

٢. هكذا في المغني والمطبوع. وفي النسخ: «وكذلك».

٣. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٢٨.

٤. قوله قدّس سرّه: «فقد بينّا أنهم عالمون بالحاجة إلى الإمام...». قد أبطل أموراً يدلّ عليها كلام القاضي [وهي]: كون الحاجة إلى الإمام مظنوناً لا معلوماً، وأن الحاجة إليه كالحاجة إلى الوكيل في عدم استمرارها والغنى عنها في بعض الأوقات، وأن معها يجوز أن يتولّى الرجل الأمر بنفسه، فالرجوع إليه للإرفاق. ووجه الدفع قد ظهر من كلامه قدّس سرّه فيما تقدّم. (الأسترابادي).

٥. تقدّم في ص ٢٣٣، ٢٦٠.

٦. في «د» والمطبوع: «فإن».

٧. قال القاضي: «ولا فرق بين من قال...»، غرضه أن العقل إنّما يدلّ على الرئاسة في الجملة، و

«الْمُتَقَرَّرُ فِي الْعُقُولِ^١ وَجُوبُ نَصْبِ الْإِمَامِ لِحُصُولِ الْأَمَنِ»، وَبَيْنَ مَنْ قَالَ: «الْمُتَقَرَّرُ فِي الْعُقُولِ وَجُوبُ^٢ الصَّلَاةِ وَالصِّيَامِ» وَرَجَعَ إِلَى مَا تَبَيَّنَ^٣ فِي الْعَقْلِ مِنْ وَجُوبِ الْخُضُوعِ لِلْمَعْبُودِ، وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ لَا يَدُلُّ عَلَى وَجُوبِهِمَا بِهَذِهِ الشَّرَاطِ^٤ - لِأَنَّ الْعَقْلَ إِنَّمَا يَقْتَضِي الْخُضُوعَ فَقَطْ، وَ لَا يَقْتَضِي الْخُضُوعَ بِهَذَيْنِ الْفِعْلَيْنِ [عَلَى مَا اخْتَصَّ بِهِ مِنَ الشَّرَاطِ] -

» لَا يَدُلُّ عَلَى خُصُوصِيَّةِ الرَّئِيسِ وَصِفَاتِهِ، كَمَا أَنَّ الْعَقْلَ إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى الْخُضُوعِ فِي الْجُمْلَةِ لِلَّهِ تَعَالَى، وَ لَا يَدُلُّ عَلَى خُصُوصِ الصَّلَاةِ وَالصِّيَامِ وَ لَا عَلَى شَرَائِطِهَا؛ لَكِنَّ فِي أَوَّلِ كَلَامِهِ نَوْعَ تَشْوِيشٍ، وَ لَوْ قَالَ: «لَا فَرْقَ بَيْنَ مَنْ يَدَّعِي دَلَالََةَ الْعَقْلِ عَلَى الْإِمَامِ بِالصِّفَاتِ الْمَخْصُوصَةِ وَ مَنْ يَدَّعِي دَلَالَتَهُ عَلَى خُصُوصِ الْخُضُوعِ بِذَيْنِكَ الْفِعْلَيْنِ» لَسَلِمَ، وَ الْأَمْرُ هَيْنٌ؛ فَإِنَّهُ أَرَادَ وَجُوبَ نَصْبِ الْإِمَامِ عَلَى الصِّفَاتِ الْمَخْصُوصَةِ لِيَحْصَلَ الْأَمْنُ. فَإِنَّهُ قَالَ أَوَّلًا: «و بَيْنَ مَنْ قَالَ: الْمَتَقَرَّرُ فِي الْعُقُولِ وَجُوبُ الصَّلَاةِ وَالصِّيَامِ». فَإِنْ أَرَادَ دَلَالََةَ مَا يَدُلُّ عَلَى أَصْلِ الْخُضُوعِ عَلَيْهِمَا - حَتَّى يَلِثَمَ مَا سَوَّى بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ وَهُوَ جُودُ رَئِيسٍ فِي الْجُمْلَةِ لِحُصُولِ الْأَمَنِ، وَ يَلِثَمُ قَوْلُهُ: «وَ إِذَا كَانَ ذَلِكَ لَا يَدُلُّ عَلَى وَجُوبِهِمَا بِهَذِهِ الشَّرَاطِ» لِأَنَّ النِّفْيَ فِيهِ يَرْجِعُ إِلَى الْقَيْدِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: «بِهَذِهِ الشَّرَاطِ» فَيُفْهَمُ أَنَّ مَا لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ الْعَقْلُ هِيَ الشَّرَاطِ، لَا أَصْلَ الْفِعْلِ - فَهُوَ غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّ مَا يَدُلُّ عَلَى أَصْلِ الْخُضُوعِ لَا يَدُلُّ عَلَى الْخُضُوعِ بِهَذَيْنِ الْفِعْلَيْنِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ. وَ قَدْ قَالَ فِي التَّعْلِيلِ: «وَ لَا يَقْتَضِي الْخُضُوعُ بِهَذَيْنِ الْفِعْلَيْنِ». وَ إِنْ أَرَادَ عَدَمَ دَلَالََةِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَصْلِ الْخُضُوعِ عَلَى الْفِعْلَيْنِ وَ يَدْفَعُ عَدَمَ الْمَلَاءَمَةِ لَمَّا بَعْدَهُ بِأَنْ يَجْعَلَ الشَّرَاطَ قِيدًا لِأَصْلِ الْخُضُوعِ وَ الصَّلَاةِ هِيَ الْخُضُوعُ مَقِيدًا بِمَا اعْتَبَرُ مِنَ الشَّرَاطِ، فَالِنِسْبَةِ غَيْرُ صَحِيحَةٍ؛ فَتَأْمَلُ. (الْأُسْتَرَابَادِي).

١. فِي الْمَغْنِيِّ: «الْمَتَقَرَّرُ فِي الْعَقْلِ».

٢. مِنْ قَوْلِهِ: «نَصَبُ الْإِمَامِ» إِلَى هُنَا سَاقَطَ مِنَ الْمَغْنِيِّ الْمَطْبُوعِ، وَ لِذَا وَقَعَ مُحَقِّقُهُ فِي حَيْرَةٍ؛ لِعَدَمِ ظُهُورِ الطَّرَفِ الْآخَرِ مِنَ الْمَقَارَنَةِ.

٣. فِي «د» وَ حَاشِيَةِ «ف» وَ الْمَغْنِيِّ: «مَا يَثْبِتُ».

٤. فِي الْمَغْنِيِّ: «فَإِذَا».

٥. فِي الْمَغْنِيِّ: «وَ جُوبُهَا لِهَذِهِ».

٦. قَالَ الْقَاضِي: «عَلَى وَجُوبِهِمَا بِهَذِهِ الشَّرَاطِ» أَيِ الَّتِي لِلْخُضُوعِ الْمَطْلُوقِ فَتَحْصُلُ بِانْضِمَامِهَا إِلَيْهِ الصَّلَاةُ وَ الصِّيَامُ، لَا لِلصَّلَاةِ وَ الصِّيَامِ؛ فَتَدْبُرُ. (الْأُسْتَرَابَادِي).

فكذلك لو تَبَتَّ ما قالوه من نَصَبِ رَئِيسٍ في العَقْلِ لَمَّا دَلَّ عَلَى ما قالوه؛ لَأَنَّهُ لَمْ يَتَّبَتْ نَصْبُهُ عَلَى الصِّفَةِ الَّتِي ذَكَرُوهَا، فَلَا بُدَّ مِنْ رُجُوعِهِمْ [فِي ذَلِكَ] إِلَى دَلِيلٍ سِوَاهُ^١.

فَقَدْ رَضِينَا بِمَا ذَكَرَهُ وَمَثَّلَ بِهِ مِنْ أَمْرِ الصَّلَاةِ وَالصِّيَامِ وَمَا أَشَبَّهُهُمَا مِنَ الْعِبَادَاتِ الشَّرْعِيَّةِ؛ لِأَنَّ الْعَقْلَ وَإِنْ دَلَّ عَلَى وَجوبِ الْخُضُوعِ لِلْمَعْبُودِ فِي الْجُمْلَةِ، فَهُوَ غَيْرُ دَالٍّ عَلَى اسْتِعْمَالِ ضَرْبٍ مِنَ الْخُضُوعِ مَخْصُوصٍ؛ وَإِنَّمَا يُرْجَعُ فِي ذَلِكَ إِلَى أَدْلَةٍ أُخْرَى^٢.

وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي الْإِمَامَةِ عِنْدَنَا؛ لِأَنَّ الْعَقْلَ -الدَّالَّ عَلَى الْحَاجَةِ إِلَى الرِّئَاسَةِ فِي الْجُمْلَةِ وَوَجوبِ إِقَامَةِ الرُّؤَسَاءِ- لَا يَدُلُّ بِنَفْسِهِ مَا دَلَّ بِهِ^٤ عَلَى الْحَاجَةِ إِلَيْهِمْ فِي الْجُمْلَةِ عَلَى صِفَاتِهِمِ الْمَخْصُوصَةِ، وَأَحْوَالِهِمِ الْمَعْيَنَةِ؛ بَلْ لَا بُدَّ فِي^٥ إِثْبَاتِ ذَلِكَ مِنَ الرُّجُوعِ إِلَى طَرِيقَةٍ أُخْرَى، وَهِيَ وَإِنْ كَانَتْ مِنْ جُمْلَةِ طُرُقِ الْعَقْلِ وَأَدْلَتِهِ، فَلَيْسَتْ نَفْسُ مَا دَلَّنَا عَلَى وَجوبِ الرِّئَاسَةِ كَمَا يَبَيِّنُهُ^٦ صَاحِبُ الْكِتَابِ -عَلَى ظَنِّهِ- أَنَّ طَرِيقَتَنَا فِي وَجوبِ الرِّئَاسَةِ وَصِفَاتِ الرُّؤَسَاءِ وَأَعْدَادِهِمْ وَاحِدَةٌ.

٦٧/١

١. في المطبوع: «كما».

٢. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٢٨ - ٢٩. وما بين المعقوفين في الموضعين من المصدر.

٣. في «ص» و حاشية «ج»: «أخرى».

٤. قوله قُدْس سرّه: «بنفس ما دلّ به»، أشار بذلك إلى ما سيصرّح به، وهو قوله: «وإن كانت من جملة طرق العقل». (الأسترابادي).

٥. في المطبوع: «من»، وهو سهو.

٦. هكذا في «ج، ص». وفي «د، ل»: «لبنه». وفي «ف»: «ينبه». وفي المطبوع و «ط»: «فنسبة».

و أضاف في المطبوع في آخر هذه الفقرة: «غير صحيحة» في المعقوفين، فصارت العبارة هكذا: «فنسبة صاحب الكتاب ... [غير صحيحة]».

[في بيان أنّنا نحتجّ بما يعلمه العقلاء من وجوب الإمامة، لا بفعلهم فقط]
فأمّا قوله:

إِنَّ الْعُقَلَاءَ قَدْ يَفْعَلُونَ مَا هُوَ وَاجِبٌ^١ وَ مَا لَيْسَ بِوَاجِبٍ؛ فَمِنْ أَيْنَ أَنَّهُ
وَاجِبٌ؟ وَ قَدْ يَفْعَلُونَ^٢ مَا يَحْسُنُ وَ مَا لَا يَحْسُنُ؛ فَمِنْ أَيْنَ أَنَّهُ حَسَنٌ؟
وَ قَدْ يَفْعَلُونَ مَا يَشْتَرِكُونَ فِي مَعْرِفَتِهِ وَ سَبَبِهِ^٣ وَ مَا يَقْتَرِقُونَ فِيهِ؛ فَمِنْ
أَيْنَ أَنَّ جَمِيعَهُمْ قَدْ وَقَفُوا عَلَى سَبَبِ وَجُوبِهِ^٤؟ وَ هَذَا يَبِينُ أَنَّ فِعْلَهُمْ
لَيْسَ بِحُجَّةٍ إِلَّا إِذَا كَانَ^٥ عَنْ مَعْرِفَةٍ....^٦

فَقَدْ بَيَّنَّا^٧ أَنَّ تَعَلُّقَنَا لَمْ يَكُنْ بِفِعْلِهِمْ فَقَطْ، بَلْ بِمَا يَعْلَمُونَهُ مِنْ وَجُوبِ ذَلِكَ
الْفِعْلِ عَلَيْهِمْ^٨، وَ مَا فِي تَرْكِهِ مِنَ الْإِسْتِضْرَارِ وَ فِي فِعْلِهِ مِنَ الصَّلَاحِ؛ وَ أَنَّهُ مِمَّا
لَا يَخْتَلِفُ حَالُهُ مَعَ كَوْنِ الْمَكْلُفِينَ عَلَى مَا هُمْ عَلَيْهِ، بَلْ الْعِلْمُ بِوُجُودِهِ مُسْتَمِرٌّ
غَيْرُ مُنْقَطِعٍ.

١. في المغني: «إِنَّ الْعُقَلَاءَ يَعْقِلُونَ ذَلِكَ، فَقَدْ يَعْقِلُونَ مَا هُوَ وَاجِبٌ».

٢. في المغني: «وَ قَدْ يَعْقِلُونَ» فِي هَذَا الْمُرَادِ وَ الْمُرَادِ الْقَادِمِ.

٣. فِي «ج، ص، ط، ف»: «وَ فِي سَبَبِهِ».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَ جُوبِ سَبَبِهِ».

٥. فِي الْمَغْنِيِّ: «+ وَاقِعًا».

٦. الْمَغْنِيُّ، ج ٢٠ (الْقِسْمُ الْأَوَّلُ)، ص ٢٩.

٧. تَقَدَّمَ فِي ص ٢٦٠.

٨. قَوْلُهُ قُدَّسَ سِرُّهُ: «بَلْ بِمَا يَعْلَمُونَهُ مِنْ وَجُوبِ ذَلِكَ الْفِعْلِ عَلَيْهِمْ». لَفْظَةُ «بَلْ» لِلْإِضْرَابِ،
وَ الْبَاءُ صِلَةٌ لِلتَّعْلُقِ، وَ يُحْتَمَلُ كَوْنُهَا لِلْمَلَابَسَةِ، وَ هُوَ أَظْهَرُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى لَفْظِ «فَقَطْ»؛ أَيْ لَمْ يَكُنْ
تَعَلُّقُنَا بِفِعْلِهِمْ مُنْفَرِدًا عَنْ عِلْمِهِمْ بِالْوُجُوبِ، بَلْ بِفِعْلِهِمْ مَعَ مَا يَعْلَمُونَهُ مِنْ وَجُوبِ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ،
وَ لَوْلَاهُ لَمْ يَكُنْ لِقَوْلِهِ «فَقَطْ» فَائِدَةٌ، وَ لَا يَنَافِرُهُ قَوْلُهُ قُدَّسَ سِرُّهُ فِيمَا بَعْدَ: «فَقَدْ زَادَ ذَلِكَ عَلَى
إِثْبَاتِ حَسَنِهِ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ فِي الْعُقُولِ لَا يَكُونُ إِلَّا حَسَنًا» وَ لَا حَاجَةَ إِلَى أَنْ يُقَالَ: يَرِيدُ تَعْلُقَهُ
بِالْوَجْهِ الْأَكْمَلِ الْأَحْسَنِ. بَلْ لَا وَجْهَ لَهُ؛ فَتَدَبَّرْ. (الْأَسْتِرْبَادِي).

و إذا كنّا قد فرغنا من ذلك، فقد سقط ما ذكره في هذا الفصل؛ لأنهم إذا كانوا قد فعلوه مع العلم بوجوبه، فقد زاد ذلك على إثبات حسنه^١؛ لأن الواجب في العقول لا يكون إلا حسناً. وبأن^٢ أيضاً أنهم مشتركون في معرفة سبب وجوبه، وقد تقدّم فصلنا^٣ بين ما يُعلم من ذلك باضطرابٍ وما يُعلم باكتسابٍ؛ فلا وجه لإعادته.

٤٨/١

[نفي معرفة من يستغني بتناصف الناس عن الإمام]

فأما قوله:

لأنّ العقلاء مختلفون: فمنهم من ينصب رئيساً، ومنهم من يُعوّل على ما يعلمه^٥ من حال جميعهم في بذل النصفة من أنفسهم^٦، ومنهم من يُبطل الرئيس و يعزله و يعود إلى طريقة الشورى....^٧

١. قوله قدّس سرّه: «فقد زاد ذلك على إثبات حسنه». لمّا طالب القاضي بيان الوجوب تارةً و بيان الحسن أخرى، ذكر قدّس سرّه أنّ بعد بيان الوجوب و إثباته لا حاجة إلى إثبات الحسن؛ لأنّ إثبات الوجوب يتضمّن إثبات الحسن و زيادة؛ فإنّ الواجب في العقول لا يكون إلا حسناً، و الحسن أعمّ مطلقاً من الواجب، و ثبوت الأخصّ يستلزم ثبوت الأعمّ. (الأستريادي).
٢. عطف على «سقط ما ذكره...».

٣. قوله قدّس سرّه: «و قد تقدّم فصلنا...» دفع لما يُتوهم من فساد الدعوى بما نعلم من عدم معرفتهم لما تعتبرون من خصوصيات الإمام و صفاته، و تقريره: أنّه قد تقدّم التفصيل فيما يحكم به العقل في الإمام؛ فمنه ما يُعلم ضرورة و من غير اكتساب، و منه ما يُعلم بالنظر و الاكتساب، و نحن إنّما ادّعينا اشتراك الجميع في معرفة سبب وجوب الأوّل دون الثاني، و بناء كلام القاضي على توهم اتّحاد الطريقتين كما مرّ مراراً. (الأستريادي).
٤. تقدّم في ص ٢٥١ - ٢٥٣.

٥. في المغني: «و منهم من يقول: لا، على ما نعلمه».

٦. يعني: و منهم من يرى أنّه إذا علم من الناس التناصف، فلا حاجة للإمامة حينئذ.

٧. المغني، ج ٢٠ (القسم الأوّل)، ص ٢٩. و فيه: «إلى طريقته الأولى»، و لا وجه له.

فَقَدْ عَرَفْنَا وَ عَرَفَ^١: مَنْ يَفْرَعُ إِلَى نَصَبِ الرُّسَاءِ مِنَ الْعُقُلَاءِ، وَ يُثَابِرُ^٢ عَلَى أَمْرِ الرِّئَاسَةِ، وَ يَحْذَرُ مِنَ التَّفْرِيطِ فِيهَا وَ الْإِهْمَالِ لِأَمْرِهَا. وَ لَيْسَ يُعَرَفُ^٣: مَنْ الَّذِي يُعَوَّلُ عَلَى بَذْلِ النِّصْفَةِ مِنْ نَفْسِهِ^٤، وَ يَظُنُّ الاسْتِغْنَاءَ عَنِ الرُّسَاءِ وَ الْأُئِمَّةِ؟ وَ قَدْ كَانَ يَجِبُ عَلَيْهِ إِذَا ادَّعَى ذَلِكَ أَنْ يُشِيرَ إِلَى مَنْ لَا يُمَكِّنُ جَحْدُ مَكَانِهِ، وَ لَا يُعَوَّلُ عَلَى مَحْضِ الدَّعْوَى.

[عدم التنافي بين القول بالشورى، والقول بوجوب الإمام]

و قَوْلُهُ: «و مِنْهُمْ مَنْ يَعِزُّ الرِّئِيسَ وَ يَعُودُ إِلَى الشُّورَى» لَسْنَا نَعْلَمُ بِأَيِّ طَرِيقٍ يَقْدَحُ فِي مَذْهَبِنَا؟ لِأَنَّ رُجُوعَ مَنْ يَرْجِعُ إِلَى الشُّورَى لَمْ يُخْرِجْ بِهِ عَنْ طَرِيقَةٍ مَنْ يَعْتَقِدُ الْحَاجَةَ إِلَى الرُّسَاءِ وَ لُزُومَ إِقَامَتِهِمْ؛ لِأَنَّ الشُّورَى إِنَّمَا هِيَ زَمَانُ الْفَحْصِ عَنِ الْمُسْتَحَقِّ لِأَمْرِ الرِّئَاسَةِ، وَ ذَلِكَ يُؤَكِّدُ أَمْرَ الْحَاجَةِ إِلَى الْإِمَامِ؛ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَرِيدَ بِلَفْظَةِ^٥ «الشُّورَى» الْإِهْمَالَ وَ الاسْتِغْنَاءَ عَنِ الْإِمَامِ، فَإِذَا كَانَ يُرِيدُ ذَلِكَ فَهُوَ غَيْرُ مَفْهُومٍ مِنْ هَذِهِ اللَّفْظَةِ، مَعَ الْاصْطِلَاحِ الْوَاقِعِ عَلَى مَعْنَاهَا، وَ قَدْ مَضَى الْكَلَامُ عَلَى

١. قوله قُدُس سرّه: «فقد عرفنا و عرف»، فاعل الفعل الثاني هو الضمير المستكنّ الراجع إلى القاضي، لا لفظة «مَنْ». (الأسترابادي).

٢. المثابرة على الشيء: المواظبة عليه و الملازمة له. المصباح المنير، ج ٢، ص ٨٠ (ثبر).

٣. قوله قُدُس سرّه: «و ليس يُعرف» على البناء للمفعول. (الأسترابادي).

٤. قوله قُدُس سرّه: «مَنْ الَّذِي يَعَوَّلُ عَلَى بَذْلِ النِّصْفَةِ مِنْ نَفْسِهِ» كَأَنَّ الْمُرَادَ: مَنْ الَّذِي يَعَوَّلُ عَلَى إِنْصَافِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ النَّاسِ مِنْ نَفْسِهِ، فَيَظُنُّ اسْتِغْنَاءَهُمْ عَنِ الرُّسَاءِ وَ الْأُئِمَّةِ؟ لَا مَا هُوَ ظَاهِرُ اللَّفْظِ مِنْ عَوْدِ الضَّمِيرِ فِي قَوْلِهِ: «مِنْ نَفْسِهِ» إِلَى الْمَوْصُولِ؛ فَلَا يَنَاسِبُ مَا قَالَهُ الْقَاضِي وَ لَا كَلَامَهُ بَعْدَهُ. وَ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ: مَنْ الَّذِي يَعَوَّلُ عَلَى بَذْلِ النِّصْفَةِ مِنْ نَفْسِهِ مِنْ أَحَادِ الرِّعْيَةِ مَعَ كَوْنِهِ أَعْرَفَ بِحَالِ نَفْسِهِ فَضْلًا عَنْ غَيْرِهِ؟ فَتَدْبُرُ. (الأسترابادي).

٥. في المطبوع: «بلفظ».

فَسَادَ ذَلِكَ^١ - إِنْ كَانَ أَرَادَهُ - مُسْتَقْصَى^٢.

[شمول الإمامة لشؤون الدين والدنيا، و عدم اختصاصها بالدنيا]

فَأَمَّا قَوْلُهُ:

٤٩/١

وَاعْلَمْ أَنَّ الَّذِي يَفْعَلُهُ الْعَقْلَاءُ لَا مَدْخَلَ لَهُ فِي بَابِ الْإِمَامَةِ^٣؛ لِأَنَّهُمْ يَفْعَلُونَ مَا يَتَّصِلُ بِاجْتِلَابِ الْمَنَافِعِ وَ دَفْعِ الْمَضَارِّ، وَ الِاسْتِعَانَةُ بِالْغَيْرِ عِنْدَ الْحَاجَةِ تَدْخُلُ فِي هَذَا الْبَابِ، وَ لَا فَرْقَ بَيْنَ الِاسْتِعَانَةِ بِوَكِيلٍ

١. قوله قُدَسَ سرّه: «و قد مضى الكلام على فساد ذلك» أي: كون الناس مهملين مستغنيين عن الرئيس. (الأسترابادي).

٢. استقصى فلان المسألة: بلغ النهاية. مجمع البحرين، ج ١، ص ٣٤١ (قصا).

٣. قال القاضي: «و اعلم أَنَّ الَّذِي يَفْعَلُهُ الْعَقْلَاءُ لَا مَدْخَلَ لَهُ فِي بَابِ الْإِمَامَةِ»، إِنْ أَرَادَ الْإِمَامَةَ بِالشَّرَاطِطِ وَ الْخُصُوصِيَّاتِ الْمَعْتَبَرَةِ عِنْدَ الْإِمَامِيَّةِ، فَفِيهِ: أَنَّ الِاسْتِدْلَالَ بِفِعْلِ الْعَقْلَاءِ لَيْسَ لِإِبْثَاتِ ذَلِكَ، بَلْ لَهُ طَرِيقٌ آخَرٌ، كَمَا مَرَّ غَيْرَ مَرَّةٍ. وَ إِنْ أَرَادَ الرِّئَاسَةَ فِي الْجُمْلَةِ، فَلَا رَيْبَ فِي كَوْنِهِ مَكَابِرَةً؛ كَيْفَ لَا؟ وَ قَدْ أَزْمَعَتِ الْحُكَمَاءُ عَلَى إِبْثَاتِ وَ جُوبِ الرِّئَاسَةِ بِأَنَّ النَّاسَ لَمَّا جُبِلُوا عَلَى الْقَوَاتِنِ الشَّهْوِيَّةِ وَ الْعُضْبِيَّةِ، وَ مَقْتَضَاهُمَا التَّجَاذِبَ وَ التَّدَافُعَ وَ التَّنَازُعَ مِمَّا يَقْتَضِيهِ طِبَاعُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ اجْتِلَابِ الْمَنَافِعِ وَ اسْتِلَابِ الْمَشْتَهَاتِ وَ دَفْعِ الْمَضَرَّاتِ وَ الْغَضَبِ لَهَا وَ عَلَيْهَا، فَيَقَعُ بَيْنَهُمُ الْهَرَجُ وَ الْمَرْجُ وَ الْفَسَادُ الْمُفْضِي إِلَى اخْتِلَالِ النِّظَامِ الْمَنَافِي لِلْحُكْمَةِ، وَ جِبَ وَ جُودُ رَئِيسٍ يَرُدُّعُهُمْ عَنِ الْقَبِيحِ، وَ يَزْجُرُهُمْ عَنِ الْعُدْوَانِ، وَ يَحْتَنُمُ عَلَى الْعَدْلِ وَ الْإِحْسَانِ، وَ يَأْخُذُ النُّصْفَةَ لِلْمَظْلُومِ مِنَ الظَّالِمِ؛ فَمَا دَامَ النَّاسُ عَلَى تِلْكَ الْحَالِ، وَ لَمْ يَكُنْ فِيهِمْ مَا يَمْنَعُ مِنْ مَقْتَضَاهَا كَمَلَكَةِ الْعَصْمَةِ، يَحْكُمُ الْعَقْلُ بِوُجُوبِ إِقَامَةِ رَئِيسٍ يَبْقَى مَعَهُ النِّظَامُ سَالِمًا مِنَ الْإِخْتِلَالِ؛ فَظَهَرَ أَنَّ تَنْزِيلَ الْإِمَامِ مَنْزِلَةَ الْوَكِيلِ وَ غَيْرِهِ مَمَّنْ يُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي وَقْتٍ وَ يُسْتَغْنَى عَنْهُ فِي آخَرٍ مَنَافٍ لِمَا يَقْتَضِيهِ عَقُولُ الْعَقْلَاءِ وَ مَا فَعَلُوهُ مَعَ الْعِلْمِ بِوُجُوبِهِ، فَلَوْ قُطِعَ النَّظَرُ عَنْ أَمْرِ الدِّينِ وَ خُصَّ الْإِفْتِقَارُ بِكَوْنِهِ فِي أَمْرِ الدُّنْيَا لَتَمَّ هَذَا. فَمَا ذَكَرَهُ قُدَسَ سرّه فِي الْجَوَابِ لَعَلَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى نَوْعٍ مِنَ التَّنَزُّلِ؛ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُحْمَلَ أَمْرُ الدِّينِ فِي كَلَامِهِ قُدَسَ سرّه عَلَى مَا يُوَافِقُ مَا ثَبَتَ فِي الدِّينِ مِنَ الْأَحْكَامِ الْعَقْلِيَّةِ الصَّرْفَةِ مِمَّا أَخْبَرَ فِي الشَّرْعِ بِتَرْتِّبِ الثُّوَابِ وَ الْعِقَابِ عَلَيْهِ، فَيَلْتَظِمُ طَرِيقَةُ الْحُكَمَاءِ فِي إِبْثَاتِ الرِّئَاسَةِ؛ فَتَأَمَّلْ. (الأسترابادي).

٤. فِي «ج، ص، ف» وَ الْمَغْنِيِّ: «يَدْخُلُ».

يقومُ بأمرِ الدارِ والضَّيعة^١، والاستعانةِ بأمرٍ^٢ يقومُ بحِفْظِ البَلَدِ....

إلى قوله:

فلا فَرَقَ بَيْنَ مَنْ يَدَّعِي نَصَبَ إِمَامٍ^٣ بهذه الطريقة، وَ بَيْنَ مَنْ
يَدَّعِي جَمِيعَ مَا يَتَعَلَّقُ بِاجْتِلَابِ الْمَنَافِعِ وَ دَفْعِ الْمَضَارِّ، وَ يَجْعَلُهُ أَصْلًا
فِي هَذَا الْبَابِ^٤.

فَلَيْسَ كَمَا ادَّعَاهُ مِنْ أَنَّ الْحَاجَةَ إِلَى الْإِمَامِ مَخْصُوصَةٌ بِاجْتِلَابِ^٥ الْمَنَافِعِ وَ دَفْعِ
الْمَضَارِّ الدُّنْيَاوِيَّةِ^٦؛^٧ بَلِ الَّذِي ذَكَرَهُ^٨ وَإِنْ كَانَ حَاصِلًا فِيهَا، فَقَدْ يَتَعَلَّقُ بِهَا أَمْرٌ^٩ مَا
يَرْجِعُ إِلَى الدِّينِ وَ اللَّطْفِ فِي فِعْلِ الْوَاجِبَاتِ وَ الْامْتِنَاعِ^{١٠} مِنَ الْمُقَبَّحَاتِ.

أَلَا تَرَى أَنَا قَدْ دَلَّلْنَا عَلَى أَنَّ بَوْجُودَ الرُّؤَسَاءِ وَ انْبِسَاطَ أَيْدِيهِمْ وَ قُوَّةَ سُلْطَانِهِمْ
يَرْتَفِعُ كَثِيرٌ مِنَ الظُّلْمِ وَ الْبَغْيِ، وَ يَخْفُفُ أَكْثَرُ مَا يَجْرِي عِنْدَ فَقْدِهِمْ مِنَ الْفَسَادِ

١. الضَّيعة: العقار، أي النخل و الكَرْم و الأرض. و قيل: الضيعة ما منه معاش الرجل كالصنعة
و التجارة و الزراعة و غير ذلك. و ربما أُطلق على المتاع. راجع: «الصحاح» ج ٣، ص ١٢٥٢؛
النهاية، ج ٣، ص ١٠٨؛ المصباح المنير، ص ٣٣٦ (ضيع).

٢. في «ص»، ف: «بأمر». و في المغني: «بأمين».

٣. في المطبوع: «الإمام».

٤. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٣٠.

٥. في «د» و المطبوع: «بخصوصه في اجتلاب» بدل «مخصوصة باجتلاب».

٦. في المطبوع: «الدنيوية».

٧. قوله قُدس سرّه: «باجتلاب المنافع و دفع المضار الدنيوية» أي: ممَّا لا مدخل له في الدِّين
ممَّا يُستعان في حصوله بنحو الوكيل. (الأسترابادي).

٨. في «د» و المطبوع: - «و».

٩. في «ج»، ص، ف: «بأمر».

١٠. في «ج» و المطبوع: «و الإقلاع».

و الانتشار؟ وكل ذلك يبيّن أن للرئاسة دخولاً^١ في الدين قوياً.

وكيف يُدفع تأثير^٢ الرئاسة في أمر الدين، مع ما ذكرناه من تقليلها لوقوع كثير من المقبّحات، و تكثيرها لفعل الواجبات^٣؟

وليس لأحد أن يقول: لو كانت الرئاسة إنما تجب من حيث كانت لطفاً في واجبات العقول، لم يجب على الناس إقامة الرؤساء؛ لأنهم لا يجب عليهم أن يُلطفوا لغيرهم في فعل الواجبات عليه. وإذا كان غرض من نصب الأئمة في نصبهم دفع ما يقع من المفسدين من الظلم والعدوان على ما ادعيتم، فقد صار واجباً عليهم أن يُلطفوا لغيرهم فيما يتعلق بالدين، وفساد ذلك ظاهر^٤. وإذا فسّد لم يبق إلا أن غرضهم في نصب^٥ الرؤساء مقصور على المصالح الدنيوية، ودفع المضار العاجلة، واجتلاب المنافع الحاضرة.

وذلك: أن غرض العقلاء في نصب الرؤساء ليس بمقصود على أن لا يقع من

١. في هامش المطبوع عن بعض النسخ: «دخلاً».

٢. في «د، ل»: «بأثر».

٣. قوله قدّس سرّه: «من تقليلها لوقوع كثير من المقبّحات، و تكثيرها لفعل الواجبات» أي التي يحكم العقل بقبحها و حسننها من غير توقّف على كشف الشرع عن قبحها أو حسننها. (الأسترابادي).

٤. في المطبوع: «لأنه».

٥. في «د» والمطبوع: «فإذا».

٦. قوله قدّس سرّه: «و فساد ذلك ظاهر». قد يُمنع ذلك؛ فإنّ العقل يحكم بحسن دفع الظلم عن الغير و قبح خذلان المظلوم و ترك نصرته للقادر؛ فإن من رأى ظالماً يلطم وجه اليتيم و الضعيف و يضره فوق طاقته و يجور عليه و هو قادر على الذب عنه و النصرة له فلم يفعل، استحقّ الذمّ و اللوم من العقلاء، وليس معنى الوجوب العقليّ إلا ذلك؛ فكان السيّد قدّس سرّه بنى الجواب على التنزيل. (الأسترابادي).

٧. في «د، ص»: «نصبه».

غيرهم فَعِلَ الْقَبِيحَ، بَلْ وَلَآنَ^١ لَا يَقَعُ^٢ مِنْ غَيْرِهِمْ وَمِنْهُمْ أَيْضاً فَعِلَ مَا يَقْبَحُ فِي عَقُولِهِمْ مِمَّا وَجُودُ الرُّؤَسَاءِ يَرْفَعُهُ أَوْ يُقَلِّلُهُ؛ فَقَدْ عَادَ الْأَمْرُ إِلَى أَنْ ذَلِكَ لَا يَتَعَلَّقُ بِالْدُّنْيَا، وَيَجِبُ لِأَمْرِ^٣ يَتَعَلَّقُ بِالْدِّينِ.

[بيان وجوب نصب الإمام على الله تعالى، لا على الناس]

عَلَى أَنَّهُ لَا أَحَدَ مِنَ الْعُقَلَاءِ^٤ يَجِبُ عَلَيْهِ فِي الْحَقِيقَةِ عِنْدَنَا نَصَبُ الرُّؤَسَاءِ وَإِقَامَتُهُمْ؛ لِأَنَّا^٥ إِنَّمَا نَوْجِبُ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَتَحِيلُ^٦ أَنْ يَكُونَ نَصَبُ الْإِمَامِ مِمَّا تَمَكَّنُ^٧ مِنْهُ الْعُقَلَاءُ بِأَرَائِهِمْ وَاخْتِيَارِهِمْ. وَإِنَّمَا ظَنَّنَا بَعْضُ الْعُقَلَاءِ أَنَّ

١. في المطبوع: «بَلْ عَلَى أَنْ».

٢. قوله قُدَّسَ سِرُّهُ: «بَلْ وَلَآنَ لَا يَقَعُ» عَطَفَ عَلَى الْمَعْنَى. (الأسْتَرَابَادِي).

٣. في «ط، ف»: «بِأَمْرِ».

٤. قوله قُدَّسَ سِرُّهُ: «عَلَى أَنَّهُ لَا أَحَدَ مِنَ الْعُقَلَاءِ...» جَوَابٌ آخَرُ عَنْ قَوْلِهِ: «لَمْ يَجِبْ عَلَى النَّاسِ إِقَامَةُ الرُّؤَسَاءِ؛ لِعَدَمِ وَجُوبِ اللَّطْفِ لِلْغَيْرِ عَلَيْهِمْ»، وَحَاصِلُهُ: أَنَّهُ إِنَّمَا يَرِدُ لَوْ قُلْنَا بِوَجُوبِ نَصَبِ الْإِمَامِ عَلَى النَّاسِ، وَنَحْنُ لَا نَقُولُ بِهِ وَلَا نَوْجِبُ عَلَى أَحَدٍ مِنَ الْعُقَلَاءِ نَصَبَ الرَّئِيسِ؛ وَإِنَّمَا نَوْجِبُ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ، وَاللَّطْفَ لِلْغَيْرِ يَحْكُمُ الْعَقْلُ بِوَجُوبِهِ عَلَيْهِ.

وَحِينَئِذٍ رُبَّمَا يَتَوَهَّمُ سَقُوطُ التَّمَسُّكِ بِفَعْلِ الْعُقَلَاءِ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ وَجُوبَ الْإِقَامَةِ عَلَيْهِ سُبْحَانَهُ، وَالْعُقَلَاءُ إِنَّمَا يَقِيمُونَ الرُّؤَسَاءَ بِأَيْدِيهِمْ، فَلَا دَلَالَةَ لِفَعْلِهِمْ عَلَى مَا تَذْهَبُونَ إِلَيْهِ.

وَالْجَوَابُ: أَنَّ تَعَلُّقًا بِفَعْلِهِمْ إِنَّمَا هُوَ لَمَّا يَعْلَمُونَهُ مِنَ الصَّلَاحِ بِوُجُودِ الرُّؤَسَاءِ وَعَدَمِهِ بَعْدَهُمْ، وَأَنَّ الْاِحْتِيَاجَ إِلَيْهِمْ دَائِمٌ لَا يَزُولُ، وَهَذَا الْقَدْرُ مَوْضِعٌ تَعَلُّقًا بِهِ أَوَّلُ وَهْلَةٍ، وَالْعِلْمُ بِهِ ضَرُورِيٌّ، نَحْنُ وَجَمِيعُ الْعُقَلَاءِ مُشْتَرِكُونَ فِيهِ. وَأَمَّا إِبْثَاتُ وَجُوبِهِ عَلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ، وَأَنَّهُ يَجِبُ كَوْنُ الْإِمَامِ مَنْصُوصًا مِنْ قِبَلِهِ تَعَالَى، فَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ بَلْ لَهُ طَرِيقٌ آخَرُ يُمْكِنُ أَنْ يَذْهَلَ عَنْهُ بَعْضُ الْعُقَلَاءِ أَوْ يَخْطِئُوا فَيُظَنُّوا وَجُوبَ الْإِقَامَةِ عَلَيْهِمْ؛ لِأَنَّ النَّظَرَ يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ الْغَلَطُ كَثِيرًا. وَأَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّهُ لَوْ قُرِّرَ الْجَوَابُ كَمَا ذَكَرْنَا لَمْ يَطْلُ الْكَلَامُ؛ فَتَدَبَّرْ. (الأسْتَرَابَادِي).

إِلَى هُنَا تَمَّتْ حَوَاشِي الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ شَفِيعِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَلَى الْأَسْتَرَابَادِيِّ عَلَى الشَّافِيِّ.

٥. في «د» والمطبوع: «لَأَنَّا».

٦. أي نَرَاهُ مُسْتَحِيلًا.

٧. في «ص»: «يَتَمَكَّنُ».

ذَلِكَ وَاجِبٌ عَلَيْهِ فَفَزَعَ عِنْدَ هَذَا الظَّنِّ إِلَى نَصَبِ الرُّؤَسَاءِ مِنْ حَيْثُ جَهْلٌ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ اخْتِصَاصِ ذَلِكَ بِاللَّهِ تَعَالَى، دُونَ الْبَشَرِ. وَ لَيْسَ يَجِبُ إِذَا اعْتَقَدُوا وَجُوبَهُ عَلَيْهِمْ أَنْ يَكُونَ وَاجِبًا فِي الْحَقِيقَةِ، وَ مَوْضِعُ تَعَلُّقِنَا بِفِعْلِهِمْ وَ مَا يَعْلَمُونَهُ مِنَ الصَّلَاحِ بِوُجُودِ الرُّؤَسَاءِ وَ الْفَسَادِ بِفَقْدِهِمْ بَاقٍ، وَ لَا يَقْدَحُ فِيهِ اعْتِقَادُهُمْ أَنَّ إِقَامَتَهُ مِنْ فُرُوضِهِمْ؛ لِأَنَّا^١ قَدْ بَيَّنَّا مَا أَدْخَلَهُمْ فِي هَذَا الْإِعْتِقَادِ الْفَاسِدِ وَ كَشَفْنَاهُ.

[بيان الفرق بين الحاجة إلى الإمام، والحاجة إلى الوكيل]

وَ الْفَرْقُ بَيْنَ الْوَكِيلِ، وَ الْأَمِيرِ وَ الْإِمَامِ وَاضِحٌ؛ لِأَنَّا قَدْ دَلَّلْنَا فِيمَا تَقَدَّمَ عَلَى أَنَّ الْحَاجَةَ إِلَى الرُّؤَسَاءِ وَ الْأُمَرَاءِ ثَابِتَةٌ غَيْرُ زَائِلَةٍ^٢، وَ لَيْسَ كَذَلِكَ الْحَاجَةُ إِلَى الْوَكِيلِ؛ فَإِنَّ مَنْ لَا ضَيْعَةَ لَهُ وَ لَا عَقَارَ^٣ وَ لَا مَا يَجْرِي مَجْرَاهُمَا مِمَّا يَتَصَرَّفُ فِيهِ الْوُكَلَاءُ لَا حَاجَةَ بِهِ^٤ إِلَى الْوَكِيلِ، وَ لَا يُعَدُّ الْعَقْلَاءُ فِي تَرْكِ الْإِسْتِعَانَةِ بِوَكِيلٍ مُهِمًّا^٥ وَ مُفَرِّطًا، وَ لَيْسَ نَجِدُ أَحَدًا مِنَ الْعَقْلَاءِ يَسْتَعِينِي عَنْ أَنْ يَكُونَ لَهُ رَئِيسٌ يَأْخُذُ عَلَى يَدِهِ، وَ يَمْنَعُهُ عَنْ كَثِيرٍ مِمَّا يَتَسَرَّعُ^٥ بِطِبَاعِهِ وَ هَوَاهُ إِلَيْهِ مِنَ الْقَبَائِحِ.

٧١/١

وَ حُكْمُ سَائِرِ مَنْ يَجُوزُ عَلَيْهِ فِعْلُ الْقَبِيحِ مِنَ الْمُكَلَّفِينَ حُكْمُ صَاحِبِ الضَّيَاعِ وَ الْأَمْوَالِ الَّتِي لَا يَتَسَبَّحُ لِتَدْبِيرِهَا وَ الْقِيَامِ بِهَا؛ فَكَمَا^٦ أَنَّ مَنْ هَذِهِ حَالُهُ إِذَا تَرَكَ إِقَامَةَ الْوُكَلَاءِ وَ الْإِسْتِعَانَةَ بِهِمْ^٧ كَانَ مُفَرِّطًا مَذْمُومًا مَوْثِقًا، وَ أَعْقَبَهُ ذَلِكَ غَايَةَ الضَّرَرِ، فَكَذَلِكَ حَالُ الْمُكَلَّفِينَ مَتَى خَلَوْا مِنَ الرُّؤَسَاءِ وَ الْأُمَرَاءِ.

١. في «د» و المطبوع: «لأننا».

٢. تقدّم في ص ٢٢٢، ٢٥١ - ٢٥٣.

٣. في «ص»: «له».

٤. في «د» و المطبوع: «له».

٥. التسرع في الفعل و القول: الإسراع و المبادرة إليهما من دون تأمل و تدبّر. مجمع البحرين،

ج ٤، ص ٣٤٥ (سرع).

٦. في «د» و المطبوع: «وكما».

٧. في المطبوع: «إقامة الوكيل و الاستعانة به».

وقوله: «فلا فرق بين مَنْ يدّعي نصب إمام بهذه الطريقة...» إن أراد به^١ نصب الإمام المختصّ بالصفات التي نذكرها^٢، فقد تقدّم أن^٣ بهذه الطريقة وحدها لا تُثبت. وإن أراد أن نصب رئيس في الجملة، فهو الصحيح، وقد أوضحناه.

وأما قوله:

على أننا قد بينّا أن ما يكون طريقاً لاجتلاب المنافع يحسن ولا يجب،
و ما يكون طريقاً لدفع المضارّ قد يجب، وأنّ ذلك متعلّق بغالب
الظنّ....

إلى آخر كلامه^٥.

فقد تقدّم أنّما^٦ ما يُبطل ما ادّعاه من اختصاص نصب^٧ الرؤساء بدفع المضارّ
الدنيويّة، واجتلاب المنافع العاجلة، ودلّلنا^٨ على أنّ للرئاسة تعلّقاً وكيداً بالدين
بما لا يمكن دفعه.

[عدم المنافاة بين جواز اجتماع الناس على رئيس كافر، وبين وجوب الرئاسة في الجملة]
فأما قوله:

و رُبّما اجتمعوا على رئيس كافر، و رُبّما اجتمعوا على رئيس مؤمن،

١. في المطبوع: «به».

٢. في المطبوع: «يذكرها».

٣. في المطبوع: «أنّا».

٤. في المغني: «فإن».

٥. المغني، ج ٢٠ (القسم الأوّل)، ص ٣١.

٦. في ص ٦٩.

٧. في «د، ص»: «نصبه».

٨. في المطبوع: «و دلّلنا».

وَيُحِلُّ ذَلِكَ مَحَلَّ اخْتِلَافِهِمْ فِي أَغْرَاضِهِمْ وَشَهَوَاتِهِمْ، وَ مَا هَذَا حَالَهُ لَا يُجْعَلُ أَصْلًا فِي بَابِ الدِّيَانَاتِ^١

٧٢/١

فَلَيْسَ تُنَكِّرُ مَا ذَكَرَهُ مِنْ جَوَازِ اجْتِمَاعِ النَّاسِ عَلَى رِئِيسٍ كَافِرٍ، وَلَا تَمْنَعُ مِنْ أَنْ تَسْتَقِيمَ أَحْوَالُهُمْ عَلَى رِئَاسَتِهِ بَعْضُ الاسْتِقَامَةِ، وَ لَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِحٍ فِي قَوْلِنَا؛ لِأَنَّا نَمْنَعُ مِنْ أَنْ يَنْصِبَ اللَّهُ إِمَامًا كَافِرًا لِأَمْرٍ يَرْجِعُ إِلَى حِكْمَتِهِ، لَا إِلَى^٢ أَنْ رِئَاسَةَ الْكَافِرِ لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ؛ إِذْ فِي الْمَعْلُومِ أَنَّ قَوْمًا يَسْتَقِيمُونَ عِنْدَهَا^٣.

و هَذَا كَمَا نَقُولُهُ نَحْنُ وَ أَنْتُمْ جَمِيعًا أَنَّهُ^٤ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَعْلَمَ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ بَعْضِ عِبَادِهِ أَنَّهُ لَا يُؤْمَرُ إِلَّا بِأَنْ يَفْعَلَ^٥ تَعَالَى بَعْضَ الْقَبَائِحِ، فَتَقُولُ: إِنَّ ذَلِكَ لَا يَجِبُ^٦ أَنْ يَفْعَلَهُ، بَلْ لَا يَحْسُنُ؛ فَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي رِئَاسَةِ الْكَافِرِ. وَ كُلُّ هَذَا لَا يَمْنَعُ مِنْ صَحَّةِ مَا ذَكَرْنَاهُ فِي وَجُوبِ الرِّئَاسَةِ عَلَى الْجُمْلَةِ، بَلْ يُؤَكِّدُهُ.

فَإِنْ قِيلَ: فَمَا تَقُولُونَ لَوْ عَلِمَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ سَائِرَ الْمُكَلَّفِينَ لَا يَصْلُحُونَ وَ لَا يَسْتَقِيمُ حَالُهُمْ إِلَّا عِنْدَ رِئَاسَةِ كَافِرٍ، أَوْ عِنْدَ رِئَاسَةِ مَنْ لَيْسَتْ لَهُ^٧ الصِّفَاتُ الْمَخْصُوصَةُ الَّتِي تَدْعُونَهَا لِلْإِثْمَةِ؟

قِيلَ لَهُ: إِذَا عَلِمَ اللَّهُ ذَلِكَ أَسْقَطَ عَنِ الْمُكَلَّفِينَ مَا الْإِمَامَةُ تُطْفِئُ فِيهِ مِنَ التَّكْلِيفِ،

١. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٣١.

٢. في المطبوع: - «إلى».

٣. في المطبوع: + «فيه».

٤. هكذا في «ط، ف»، و في «ج»: «أَنْ» بدل «أَنَّهُ». و في سائر النسخ و المطبوع: - «أَنَّهُ».

٥. الضمير في «يفعل» يرجع إلى الله تعالى على سبيل الافتراض، و لذلك قال رحمه الله بعد ذلك: «لا يجب أن يفعله، بل لا يحسن».

٦. في «د» و المطبوع: «لا يجوز».

٧. في المطبوع: + «هذه».

أَوْ لَمْ يَخْلُقْهُمْ فِي الْإِبْتِدَاءِ. وَ يَجْرِي مَجْرَى^١ أَنْ يَعْلَمَ اللَّهُ^٢ سُبْحَانَهُ أَنْ بَعْضَ الْمُكَلَّفِينَ لَا يَصْلُحُ فِي شَيْءٍ مِنْ تَكْلِيفِهِ، وَلَا يَكُونُ شَيْءٌ مِنَ الْأَفْعَالِ الْحَسَنَةِ لُطْفًا لَهُ، بَلْ يَعْلَمُ أَنْ لُطْفَهُ وَ صِلَاحَهُ^٣ فِي فِعْلِ قَبِيحٍ يَفْعَلُهُ سُبْحَانَهُ؛ فَكَمَا أَنَا نَوْجِبُ إِسْقَاطَ التَّكْلِيفِ عَنْ هَذَا أَوْ أَنْ لَا يُخْلَقَ، فَكَذَلِكَ نَوْجِبُهُ فِيمَنْ تَقَدَّمَ.

[نفي بعض الوجوه المذكورة لإثبات الحاجة إلى الإمام]

[١، ٢. الخاطر و التنبيه على النظر]

فَأَمَّا مَا طَوَّلَهُ مِنَ «الْخَاطِرِ^٤، وَ التَّنْبِيهِ عَلَى النَّظَرِ» إِلَى آخِرِ كَلَامِهِ فِي ذَلِكَ،^٥ فَلَيْسَ مِمَّا تَعَلَّقَ بِهِ وَ لَا نَعْتَمِدُهُ، وَ قَدْ أَفْصَحْنَا^٦ عَنْ وَجْهِ الْحَاجَةِ إِلَى الْإِمَامِ بِمَا يُغْنِي عَنْ غَيْرِهِ^٧.

وَ قَدْ كُنَّا قُلْنَا فِيمَا قَبْلُ: إِنَّهُ لَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يَوْجِبَ إِقَامَةُ إِمَامٍ لِأَمْرٍ يَجُوزُ أَنْ يَقُومَ غَيْرُهُ فِيهِ مَقَامَهُ^٨، وَ «التَّنْبِيهِ عَلَى النَّظَرِ» مِمَّا^٩ يَجُوزُ عِنْدَنَا أَنْ يُسْتَعْنَى فِيهِ عَنِ الْإِمَامِ، وَ إِنْ كَانَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا تَعَلَّقَ بِذَلِكَ تَقْرِيْبًا.

١. في «د» و المطبوع: «مجره».

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «- الله».

٣. في المطبوع: «أَنْ صِلَاحَهُ وَ لُطْفَهُ».

٤. الخاطر: كلام يفعله الله تعالى داخل سمع المكلف. الذخيرة، ص ١٧٢.

٥. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٣١ و ما بعدها.

٦. في «د» و المطبوع: «وَ قَدْ أَوْضَحْنَا».

٧. تقدّم في ص ٢٢٢.

٨. تقدّم في ص ٢١٢.

٩. في «د» و المطبوع: «فيما».

[٣، ٤. شكر النعمة و التواتر]

فأما ما ذَكَرَهُ وَ أَطْنَبَ فِيهِ أَيْضاً مِنْ «شُكْرِ النِّعْمَةِ»، وَ تَعَاطِيهِ^١ إِفْسَادَ قَوْلِ مَنْ يَدَّعِي «أَنَّ الْإِمَامَ يُحْتَاجُ إِلَيْهِ لِبَيَانِ كَيْفِيَةِ الشُّكْرِ لِلَّهِ تَعَالَى»^٢؛ فَمِمَّا لَا تَرْتَضِيهِ وَ لَا نَعْتَمِدُهُ.

و قوله في آخر كلامه:

إِنَّ هَذَا التَّعْلِيلَ لَوْ صَحَّ [لَهُمْ] لَمَا كَانَ يَوْجِبُ فِي كُلِّ عَصْرِ حُجَّةً لَا مَحَالَةَ؛ لِأَنَّ بَيَانَ الرَّسُولِ الْوَاحِدِ إِذَا انْتَشَرَ بِالتَّوَاتُرِ فِي كَيْفِيَةِ الشُّكْرِ، أَغْنَى عَنْ حُجَّةٍ بَعْدَهُ...^٣

باطلٌ لَا يَفْسُدُ بِمِثْلِهِ الْمَذْهَبُ الَّذِي حَكَاهُ؛ لِأَنَّ مَا بَيَّنَّهُ^٤ الرَّسُولُ مِنْ^٥ كَيْفِيَةِ الشُّكْرِ لَيْسَ مِمَّا يَجِبُ نَقْلُهُ لَا مَحَالَةَ، وَ لَوْ وَجَبَ نَقْلُهُ لَمْ يَجِبْ عَلَى وَجْهِ التَّوَاتُرِ الْمَوْجِبِ لِلْحُجَّةِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يُعْرَضَ النَّاقلُونَ أَوْ أَكْثَرُهُمْ عَنِ النَّقْلِ لِإِدَاعٍ يَدْعُوهُمْ إِلَى الْإِعْرَاضِ، كَمَا أَنَّهُمْ فِي الْأَصْلِ لَمْ يَقُولُوا مَا نَقَلُوهُ إِلَّا لِإِدَاعٍ دَعَاهُمْ إِلَى النَّقْلِ.

وَ إِذَا كَانَ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ جَائِزاً وَ غَيْرَ مُمْتَنِعٍ وَقُوعُهُ^٦ سَقَطَتِ الْحُجَّةُ بِالنَّقْلِ، وَ ثَبَّتَ^٧

١. التعاطي: تناول لما لا يحقّ و لا يجوز تناوله، و الجرأة على الشيء و الخوض فيه. لسان العرب، ج ١٥، ص ٧٠ (عطو).

٢. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٣٤ - ٣٥.

٣. المصدر، ص ٣٥.

٤. في حاشية «ج، ف»: «ما بيّنه».

٥. في المطبوع: «عن».

٦. في المطبوع: - «وقوعه».

٧. في «ص، ف»: «و ثبت». و في «د، ل»: «و سبب».

الحاجة إلى إمامٍ مؤدٍّ لما وَقَعَ مِن بيانِ الرسولِ عليه السلام؛^١ لأنّه لو كان الأمرُ بخلافِ ما ذكرناه و على ما ظنّه خُصومنا، لم يَكُن لِلّهِ تعالى على مَنْ لَمْ يُشَاهِدْ زَمَنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ حُجَّةٌ إذا كانَ النَّقْلُ بالصورة التي ذَكَرناها.

و هذا يُبْطِلُ قوله: «إِنَّ التَّوَاتُرَ يَقُومُ مَقَامَ الْإِمَامِ فِي بَيَانِ مُرَادِ الرَّسُولِ»^٢.

[٥. تعريف السموم و الأغذية]

فأمّا ما ذَكَرَهُ فِي السُّمُومِ الْقَاتِلَةِ وَ الْأَغْذِيَةِ الْمُبْقِيَةِ^٣، فمِمّا لَا نَعْتَمِدُهُ أَيْضاً فِي وَجوبِ الحاجةِ إِلَى الْأَثْمَةِ. وَ لو كانَ ذَلِكَ مِمّا لَا يُسْتَفَادُ بِالتَّجَرِبَةِ وَ الْإِخْتِبَارِ، لَمَا أُوجِبَ^٤ الْحَاجَةُ إِلَى إِمَامٍ^٥ فِي كُلِّ زَمَانٍ، بَلْ كَانَ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يُنَبَّهَ عَلَيْهِ فِي الْإِبْتِدَاءِ إِمَامٌ وَاحِدٌ، وَ يَسْتَغْنِي مَنْ يَأْتِي مِنْ بَعْدِهِ^٦ عَنْ بَيَانِ الْإِمَامِ لِذَلِكَ بِالنَّقْلِ.

[عدم جواز كتمان الناس لمضار السموم وفوائد الأغذية، خلافاً لباب الدين والعبادات]

و لَيْسَ يَجْرِي هَذَا الْوَجْهُ مَجْرئاً مَا ذَكَرْنَاهُ - قَبْلَ هَذَا الْفَصْلِ - فِي بَابِ الْعِبَادَاتِ وَ شُكْرِ الْمُنْعِمِ^٧؛ وَ أَنَّهُ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ عَلَى الْخَلْقِ أَنْ يَكْتُمُوا مَا بَيَّنَّهُ الرَّسُولُ عَلَيْهِ

١. كذا في جميع النسخ.

٢. ما بين القوسين معنى كلام القاضي، لا نصّه. و عبارته هكذا: «لأنّ بيان الرسول الواحد إذا انتشر بالتواتر في كيفية الشكر أغنى عن حجة بعده». المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٣٥.

٣. في المطبوع: «المتبقية».

٤. في «د» و المطبوع: «لما وجب».

٥. في «ج» و المطبوع: «الإمام».

٦. في «د، ص، ط»: «من بعد».

٧. في حاشية «ج، ف»: «النعم».

السلام^١ من ذلك لداعٍ و غرض. و بين الأمرين فرق واضح؛ لأن ما يعلمه الناس من السموم القاتلة و الأغذية المصلحة و ما جرى مجراهما مما به قوام أبدانهم، هم كالمُلتجئين إلى نقله و إعلام أولادهم و أخلافهم^٢ و من يأتي بعدهم بصورته^٣؛ ليجتنبوا منه المضرّ و يتناولوا المصلح. و يبعد بل يستحيل أن يكون لعاقِلٍ داعٍ إلى كتمان ما جرى هذا المجرى، و ليس بمستحيل و لا مُمتنع أن يُعرض الناس عن نقل العبادات و كثير من التكاليفات لأغراض معقولة؛ فهذا جاز أن يستغنى عن المبين في كُلِّ وقتٍ لأحوال السموم و الأغذية، و إن لم يَجْزُ أن يستغنى عنه في باب الدين و العبادات.

[بناء الحاجة إلى الإمام على العادات، و جواز ارتفاع الحاجة إلى الإمام من وجه دون آخر]
فأما قوله:

و يُقال لهم: إنَّ وقوعَ القتلِ بالسُّمِّ ليسَ بواجبٍ، و قد كانَ يجوزُ أن تَتعلَّقَ الشهوةُ به فيصيرَ غِذاءً، و أن تجرِيَ العادةُ فيه بخلافِ ذلك فلا يكونَ قاتلاً؛ فما الذي يَمْنَعُ من أن يُخلِيَ اللهُ المُكَلَّفِينَ من حُجَّةٍ إذا كانتَ الحالُ هذه؟....
إلى آخرِ كلامِهِ.^٥

٢٥/١

١. في «د» و المطبوع: «ما نبّه الرسول عليه» بدل «ما بيّنه الرسول عليه السلام».

٢. في «د، ل»: «و أخلافهم».

٣. في «د» و المطبوع: «مضرته».

٤. في «د» و المطبوع: «الحالة».

٥. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٣٦.

فإنَّه لا يقدِّحُ في طريقة جعل الإمام مُبَيَّنًا لهذه الأمور؛ لأنَّهم إنَّما أوجبوا الحاجة^١ إليه من هذا الوجه وطبائع^٢ الإنسانِ و سائر الناسِ وعاداتهم على ما هي عليه، وما قدَّرَه صاحبُ الكتابِ لا يصحُّ إلا بانتقاضِ العاداتِ وخروجِ الناسِ عن طبائعهم المعروفة. ولهم أن يقولوا: إنَّ تقديرَكَ لو وَقَعَ، لارتفعتِ الحاجةُ إلى الإمامِ من^٣ هذا الوجه وإن لم ترتفع من وجهٍ آخر؛ كما أنا لو قدَّرنا عصمةَ جميعِ الخلقِ وامتناعَ وقوعِ القبيحِ منهم، لم يكن لهم حاجةٌ إلى الإمامِ على بعضِ الوجوه، ولم يمتنعَ ذلك من القضاءِ بحاجتهم إليه إذا لم يكن هذه حالهم.

[وجوه الحاجة إلى الإمام في الأمور المتواترة]

فأمَّا قوله:

و بعدُ، فإنَّ ذلك يوجبُ الاستغناء بالرسولِ إذا بَيَّنَّ بَيَانًا يَشْتَهَرُ بطريقةِ التواترِ هذه الأمور التي ذَكَروها، كما يُستغنى^٥ الآنَ عن الإمامِ في وجوبِ الصَّلواتِ، وأنَّ^٦ الفرضَ أن يُستقبلَ الكعبةُ^٧ ويُصلَّى بطهارةٍ^٨، إلى غيرِ ذلك....^٩

فقد بيَّنَّا ما يصحُّ أن يُستغنى فيه بالتواترِ، وما لا يصحُّ أن يُستغنى بذلك فيه؛

١. في المطبوع: «الحجة».

٢. في المطبوع: «طبائع». وفي «د، ل»: «فطباع».

٣. في «د» والمطبوع: «في».

٤. في المغني: «كل».

٥. في المغني: «كما نستغني».

٦. في «د» والمطبوع: «فإن».

٧. في «ط» والمطبوع: «القبلة».

٨. في المغني: «أن نستقبل الكعبة وأن نصلِّي بطهارة».

٩. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٣٦.

و فصلنا بين الأمرين^١.

فأما الإمام فليس يستغنى عنه في وجوب الصلوات إلى سائر ما ذكره على ما ظنه؛ لأن أصحابنا قد ذكروا وجوه الحاجة إليه في ذلك:

فمنها: تأكيد العلوم وإزالة الشبهات.

ومنها: أنه يبين ذلك ويفضله، وينبئ على مشكله و غامضه.

ومنها: كونه من وراء الناقلين؛ ليأمن المكلفون من أن يكون شيء من الشرع لم يصل إليهم.

٧٤/١

ولو وجب^٢ أن يطلق الاستغناء عن الإمام في هذه الأمور من حيث كان لنا طريق يوصل إلى العلم بها من غير جهته^٣، لوجب على صاحب الكتاب وأهل مذهبه أن يطلقوا الاستغناء عن الرسول في جميع ما أذاه إلينا مما علمناه قبل أدائه بالعقل؛ ومن أطلق ذلك خرج من جملة المسلمين؛ وليس يمكن أن يمتنع منه ويحتج فيه إلا بمثل ما احتجنا به.

[بيان الفرق بين سماع كلام الرسول صلى الله عليه وآله، وبين نقل كلامه بالواسطة]
وأما قوله:

و أعلم أن الذي أوجب^٤ هذا الخلاف^٥ الشديد الذي هو أصل الكلام

١. تقدم في ص ٢٧٦ - ٢٧٨.

٢. في حاشية «م»: «يعني أن وجود طريق موصل إلى العلم بهذه الأمور لو كان مستلزماً للاستغناء عن الإمام فيها، لكان وجود العقل مغنياً عن الرسول فيما للعقل إليه سبيل؛ والقول به ضلال (ح. س مد ظله العالی)».

٣. في المطبوع: «غير جهة».

٤. في «ج، د، ص، ط، ف»: «نتج».

٥. في «ج، ص»: «الكلام».

مع الإماميّة^١....

إلى قوله:

لأنّ الرسولَ كما تُغني^٢ مشاهدته و سماعُ كلامه في معرفة الأمور
من قبله عن غيره في وقته، فكذلك يجوزُ أن يُستغني^٣ بما يتواترُ
عنه من الأخبارِ في سائرِ ما يُحتاجُ^٤ إليه عن إمامٍ بعده بالصفة
التي ذكروها.^٥

فقد مضى الكلامُ في أنّ التواترَ لا يُغني عن ذلك^٦، والفصلُ بينه في الاستغناء
به بعدَ الرسولِ صلى الله عليه وآله وبين استغنائنا بمُشاهدةِ الرسولِ و سماعِ
كلامه في معرفةِ الأمورِ عن غيره واضح؛ لأنّا نأمنُ في حالِ مُشاهدته و سماعِ
كلامه عليه السلامُ من أن يكتُم^٧ بعضَ ما يجبُ أدائه و يُعرضُ عنه بشبهة^٨ و سهوٍ
و ما جرى مجراهما، فستغني^٩ في حالِ مُشاهدته بكلامه و بيانه لما ذكرناه،
و ليسَ كذلك الحالُ بعدَ وفاته عليه السلامُ؛ لأنّا قد بينّا أنّ الإعراضَ عن الثقلِ
بشبهة^{١٠} أو تعمُدِ غيرَ مأمونٍ على الناقلين؛ فكيف يجوزُ أن يُحمَلِ إحدى الحالينِ

٧٧/١

١. في المغني: «في الإمامة» بدل «مع الإماميّة».

٢. في «ج، د، ص، ط، ف»: «عن».

٣. في المغني: «أن نستغني».

٤. في المغني: «ما نحتاج».

٥. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٣٦ - ٣٧.

٦. تقدّم في ص ٢٧٦.

٧. في «د» و المطبوع: «و سماع كلامه على من يكتُم».

٨. في «ص، ط»: «لشبهة».

٩. في «د، ص»: «فيستغني».

١٠. في «ص» و حاشية «ج، ف»: «لشبهة».

على الأخرى مع تَبَاعُدٍ ما^١ يَنْبَغُهُمَا؟!

[عدم المنافاة بين تجويز إعراض المتواترين عن النقل، وبين حجية التواتر]
فأما قوله:

ولذلك ارتكَبَ بعضهم عندَ هذا الإلزام القولَ بإبطالِ التواترِ^٢.

فهو سهوٌ منه عجيبٌ؛ لأنَّا لا نُبْطِلُ - بِحَمْدِ اللَّهِ - التواترَ^٣، وهو عندنا الحُجَّةُ في ثبوتِ السَّمْعِيَّاتِ؛ وَكَيْفَ نُبْطِلُهُ وَبِهِ نَحْتَجُّ فِي النَّصِّ عَلَى أَعْيَانِ الْأُثْمَةِ وَمُعْجَزَاتِ الْأَنْبِيَاءِ؟! فَإِنْ كَانَ يَظُنُّ أَنَّا إِذَا جَوَّزْنَا عَلَى الْمُتَوَاتِرِينَ الْإِعْرَاضَ عَنِ النَّقْلِ بِشُبْهَةٍ^٤ أَوْ تَعَمُّدٍ فَقَدْ أَبْطَلْنَا التَّوَاتُرَ، فَقَدْ وَقَعَ بَعِيداً؛ لِأَنَّ النَّاقِلِينَ إِنَّمَا يَكُونُونَ مُتَوَاتِرِينَ إِذَا نَقَلُوا وَ أَخْبَرُوا^٥ عَلَى وَجْهِ مُخْصُوصٍ، وَ عِنْدَنَا أَنَّهُمْ إِذَا نَقَلُوا الْخَبَرَ عَلَى وَجْهِ التَّوَاتُرِ كَانَ نَقْلُهُمْ حُجَّةً^٦. وَ تَجْوِيزُ الْإِعْرَاضِ عَنِ النَّقْلِ عَلَيْهِمْ لَا يَقْدَحُ فِي صَحَّةِ التَّوَاتُرِ، وَ لَا يَكُونُ تَجْوِيزُهُ^٧ عَلَيْهِمْ مُبْطِلًا لَهُ.

١. في المطبوع: - «ما».

٢. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٣٧.

٣. في حاشية «م»: «قال الرازي في الملخص: وأما المتواترات ففي كونها مفيدة للعلم إشكالات؛ وبتقدير التسليم فالأصح أن إفادتها العلم نظرية، على ما بينا هذين المقامين في أصول الفقه (ح. س مَذْظَلَهُ)».

٤. في المطبوع: - «أنا».

٥. في «ص» و حاشية «ج، ف»: «الشبهة».

٦. في المطبوع: «أو أخبروا».

٧. ولا معنى لتواتر عدم النقل، و لو صحَّ فإنَّما يفيد العلم بعدم كونه منقولاً؛ إمَّا لعدمه أو لإعراضهم عنه أو نحو ذلك، ولا يتعيَّن عدم ثبوته من ذلك؛ فتأمَّل. (من حاشية «م»).

٨. في «د، ص، ط، ف»: «مجوزه». و في المطبوع: «تجوَّزه».

[إبطال ما ادّعاه صاحب الكتاب من لوازم تلزم الإمامية]

[القائلين بالحاجة إلى الإمام]

[١. جواز الكتمان على الخلق العظيم]

فأما قوله:

وبعضهم ارتكَب القولَ بجوازِ الكتمانِ على الخلقِ العظيم^١، وارتكَب بعضهم إبطالَ الإجماع؛ لأنَّهم رأوا مع القولِ بصحةِ هذه الأدلَّةِ أنَّه^٢ لا يصحُّ تعلُّقُهم بما^٣ قدَّمناه في أنَّه لا بُدَّ من حُجَّةٍ في كُلِّ وقتٍ، [فأبطلوا هذه الأدلَّةَ لكي تَنبَتَ لهم الحُجَّةُ]^٤.

٧٨/١

فإنَّا لم نَرْتَكِبْ ما حَكَاه، بَلْ ذَهَبْنَا إِلَيْهِ وَاعْتَقَدْنَاهُ لِلأَدَلَّةِ الظَّاهِرَةِ^٥ الَّتِي قَدْ ذَكَرْنَا بَعْضُهَا^٦؛ وَإِنَّمَا يُقَالُ: «ارْتَكَبَ كَذَا وَكَذَا» فِيمَا لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ، وَفِيمَا يَضْطَرُّ الْمُرْتَكِبُ لَزُومِ الحُجَّةِ^٧ إِلَى ارْتِكَائِهِ.

١. علّق محقّق المغني على هذه الجملة بقوله: «الأولى أن تحذف هذه الكلمة، أو يضاف إليها ما تكمل به جملة». ولكن الجملة كاملة؛ وهي أن بعضهم يرى أن الخلق وإن عظموا كثرة يجوز عليهم كتمان ما سمعوه من الرسول صلى الله عليه وآله لأمرٍ ما.

٢. في «ج، د، ص، ط» والمغني: - «أنَّه».

٣. في المغني: «لعماتهم لما».

٤. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٣٧. وما بين المعقوفين من المصدر.

٥. في «د» والمطبوع: «الباهرة». وفي حاشية «ج، ف»: «القاهرة».

٦. راجع: ص ٢١٦ و ٢٧٦.

٧. في المطبوع: «المحجّة».

وَلَمْ نَجُوزِ الْكِتْمَانَ مِنْ حَيْثُ نُضْطَرُّ لِيَصَحَّ لَنَا مَا ذَكَرْنَاهُ، بَلْ لَأَنَّ الْاِعْتِبَارَ كَشَفَ^١ لَنَا عَنْ جَوَازِهِ عَلَيْهِم.

فَأَمَّا الْإِجْمَاعُ فَلَيْسَ بِبَاطِلٍ عِنْدَنَا؛ لَأَنَّ الدَّلِيلَ قَدْ دَلَّنَا عَلَى أَنَّ فِي جُمْلَةِ الْمُجْمَعِينَ مَعْصُوماً حُجَّةً لِلَّهِ تَعَالَى، فَلَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يَنْعَقِدَ الْإِجْمَاعُ عَلَى بَاطِلٍ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، لَا لِمَا^٢ يَدَّعِيهِ الْمُخَالِفُونَ.

ثُمَّ يُقَالُ لَهُ: لَكِنَّكَ وَأَصْحَابَكَ ارْتَكَبْتُمْ أَنَّ الْخَلْقَ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِمُ الْكِتْمَانُ، وَتَجَاوَزْتُمْ ذَلِكَ إِلَى الْجَمَاعَاتِ، وَادَّعَيْتُمْ أَيْضاً أَنَّ الْأُمَّةَ لَا تَجْتَمِعُ عَلَى بَاطِلٍ بِشُبْهَةٍ^٣ وَلَا تَعُمَّدُ^٤؛ لَيْسَلَمْ^٥ لَكُمْ مَا تُرِيدُونَ نُصْرَتَهُ مِنَ الْاِسْتِغْنَاءِ عَنِ الْأَنْمَةِ وَالْحُجَجِ بَعْدَ الرِّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، وَلَأَنَّكُمْ رَأَيْتُمْ أَنَّ فِي تَجْوِيزِ ذَلِكَ عَلَى الْأُمَّةِ وَنَفْيِ^٦ وجودِ الْأَنْمَةِ اِنْسِلَاحاً عَنِ الدِّينِ، وَخُرُوجاً عَنِ الْإِسْلَامِ، وَطَرِيقاً^٧ إِلَى اِرْتِفَاعِ الثِّقَةِ بِشَيْءٍ مِنَ الْعِبَادَاتِ وَالشَّرْعِ، فَحَمَلْتُمْ نَفُوسَكُمْ عَلَى دَفْعِ الْمَعْلُومِ الْجَائِزِ فِي الْعُقُولِ؛ لِيَصَحَّ لَكُمْ مَذَاهِبُكُمُ الْفَاسِدَةُ.

٧٩/١

[٢. اِنْكَارِ الْعَقْلِيَّاتِ أَوْ بَعْضِهَا]

فَأَمَّا قَوْلُهُ:

ثُمَّ دَعَا ذَلِكَ بَعْضَهُمْ إِلَى اِنْكَارِ الْعَقْلِيَّاتِ أَوْ بَعْضِهَا؛ لِكَيْ يَتَبَيَّنَ لَهُ اِثْبَاتُ

١. فِي «ص»: «يَكْشِفُ». ٢. فِي «د» وَالْمَطْبُوعُ: «كَمَا».

٣. فِي «ص»: «لِشُبْهَةٍ». وَفِي حَاشِيَةِ «ج»، «ف»: «بِالشُّبْهَةِ».

٤. اِشَارَةٌ إِلَى مَا رَوَى: «لَا تَجْتَمِعُ أُمَّتِي عَلَى ضَلَالَةٍ». سَنَنَ ابْنُ مَاجَةَ، ج ٢، ص ١٣٠٣، ح ٣٩٥٠؛ مَسْنَدُ أَحْمَدَ، ج ٦، ص ٣٩٧.

٥. فِي «ل»: «لَيْتَمَ».

٦. فِي «ص»: «وَالْغِنَى عَنْ».

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَطَرِيقَنَا».

حُجَّةٌ في الزمان، فأبطلوا الحُجَجَ الصحيحةَ لِكَي يُثَبِّتُوا ما لا أصلَ له،
و ما لو ثَبَّتَ لكانَ^١ فرعاً على هذه الحُجَجِ؛ لأنَّ إثباتَ الإمام لا يُمكنُ
إلا بطريقَةِ العقلِ أو التواترِ....^٢

فواضحُ البطلانِ؛ وَكَيْفَ يُبْطَلُ أدلّةُ العقلِ مَنْ يُقاضي^٣ خُصومَه إليها، و يُعوّلُ
في حِجاجِهم و دَفْعِ مَذاهِبِهِم عَلَيها؟! أو^٤ لا يَرى صاحِبُ الكتابِ أنَّ مُعْتَمَدنا - من
أَوَّلِ كلامنا إلى هذه الغايةِ في إثباتِ الرئاسةِ - على مَحْضِ دَلالةِ العقلِ؟! فَكَيْفَ
يُتَوَهَّمُ على^٥ المُحْتَجِّ بالعقلِ اعتقادُ بطلانِهِ؟ و الذين أنكَروا العقلِيَّاتِ في الحقيقةِ
و أبطلوها من حيثٍ لا يَشْعُرُونَ هم الذين نَفَوْا الحاجةَ إلى الرؤساءِ، مع شَهادَةِ
العقلِ بالحاجةِ إليهم.

[٣. إثبات أشخاص لا أصل لهم]

فأما قوله:

ثُمَّ أَدَّاهُمْ ذَلِكَ إِلَى إِثْبَاتِ أَشْخاصٍ لا أَصْلَ لَهُمْ^٦ لِكَي يَصِحَّ لَهُمْ^٧ ما
ادَّعَوْه، فَأَثَبُوا فِي هَذَا الزَّمانِ إِماماً مُخْتَصَّاً بِنَسَبٍ و اسمٍ مِنْ غَيْرِ أَنْ
يُعْرَفَ فِيهِ^٨ عَيْنٌ أو أَثَرٌ.^٩

١. في «د»: «و ما لو يثبت لكانت».

٢. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٣٧. و من قوله: «و ما لو ثبت لكان» إلى هنا قد سقط من المغني.

٣. في «ط» و المطبوع: «تقاضي».

٤. في المطبوع: «لو» بدل «أو».

٥. في المطبوع: - «على».

٦. من قوله: «ثُمَّ أَدَّاهُمْ» إلى هنا قد سقط من المغني.

٧. في المغني: «لكي ينجح لهم». و في المطبوع: «لكي يصلح» بدل «لكي يصح لهم».

٨. في «ط» و المطبوع: «منه».

٩. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٣٧.

فَمَبْنِيٌّ عَلَى مُجَرَّدِ الدَّعْوَى وَمَحْضِ الْإِقْتِرَاحِ^١، وَقَدْ دَلَّلْنَا عَلَى أَنَّ الْإِمَامَةَ وَاجِبَةٌ فِي كُلِّ زَمَانٍ بِمَا لَا حِيلَةَ فِيهِ وَلَا قُدْرَةَ عَلَى دَفْعِهِ؛ وَإِذَا اسْتَحَالَ أَنْ يَكُونَ الْقَدِيمُ تَعَالَى غَيْرَ مُزِيحٍ لِعِلَالِ عِبَادِهِ بِمَا^٢ فِيهِ لُطْفُهُمْ وَمَصْلَحَتُهُمْ، وَجَبَ الْقَطْعُ عَلَى وَجُودِ^٣ الْأَثْمَةِ. وَلَيْسَ جَهْلٌ مَنْ جَهَلَ وَجُودَهُمْ وَدَخَلَتْ عَلَيْهِ الشُّبْهَةُ فِي أَمْرِهِمْ بِقَادِحٍ فِي الْأَدَلَّةِ، وَلَا مُعْتَرِضٍ عَلَيْهَا.

وَقَوْلُهُ: «لَا يُعْرَفُ فِيهِ^٥ عَيْنٌ وَلَا أَثَرٌ» إِنْ أَرَادَ: «لَا يُعْرَفُ بِالذَّلِيلِ» فَمَا ذَكَرْنَاهُ يُبْطِلُهُ، وَإِنْ أَرَادَ: «بِالْمُشَاهَدَةِ» فَلَيْسَ كُلُّ مَا كَانَ غَيْرَ مُشَاهِدٍ يَجِبُ نَفْيُهُ وَإِبْطَالُهُ^٧.

[٤. ادعاء الضرورة في النصوص]

وَأَمَّا قَوْلُهُ:

وَأَدَّى بَعْضُهُمْ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ إِلَى ادِّعَاءِ الزُّرُورَةِ فِي التَّنْصُوصِ عَلَى الْمُخَالِفِ، بَلْ أَدَّى^٨ بَعْضُهُمْ إِلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ الْمَعَارِفَ كُلَّهَا ضَرُورِيَّةٌ....^٩

١. الاقتراح: التحكم وسؤال الشيء من غير روية، أو ارتجال الكلام من غير تدبر؛ راجع:

الصحاح، ج ١، ص ٣٩٦؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٣٣٣ (قرح).

٢. في المطبوع: «لما».

٣. في «ص»: «وجوب».

٤. في «د» والمطبوع: «+ منع». وفي «ل»: «+ مسموع».

٥. في المطبوع: «منه».

٦. في «د» والمطبوع: «+ أن».

٧. في حاشية «م»: «وإلا فيلزم على صاحب الكتاب إنكار الصانع!! تعالى عن ذلك. فإن قال: إنا وإن لم نشاهده سبحانه، لكننا شاهدنا آثاره. قلنا: استناد الآثار إليه تعالى ليس ضرورياً، كما هو ظاهر من براهين إثبات الصانع؛ بل ثابت بالنظر. ومثله يجري في آثار الإمام؛ ولولاه لحل على صاحب الكتاب وحزبه وأهل مقالته في الدنيا عذاب أليم (ح. س)».

٨. في المغني: «+ ذلك».

٩. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٣٧. وفيه وفي كثير من النسخ: «ضرورة» بدل «ضرورية».

فَلَيْسَ فِينَا مَنْ يَدَّعِي الضَّرُورَةَ فِي النَّصِّ إِلَّا عَلَى السَّامِعِ لَهُ مَمَّنْ وَقَعَ مِنْ جِهَتِهِ،
فَأَمَّا مَنْ يَعْرِفُهُ مِنْ طَرِيقِ^١ الْخَبَرِ فَخَارِجٌ عَنْ بَابِ الضَّرُورَةِ.
وَمَا نَعْرِفُ فِينَا أَحَدًا مُحْصِلًا يَدَّعِي أَنَّ الْمَعَارِفَ كُلَّهَا ضَرُورِيَّةٌ^٢. وَكَانَ
يَجِبُ أَنْ لَا يُعَيَّرَ^٣ بِاعْتِقَادِ الضَّرُورَةِ فِي الْمَعَارِفِ مَنْ لَهُ مِثْلُ أَبِي عُثْمَانَ الْجَا حِظِ^٤
الَّذِي افْتَتَحَ هَذَا الرَّأْيَ الْمُنْكَرَ^٥، وَتَنَاهَى فِيهِ إِلَى مَا هُوَ مَشْهُورٌ^٦.

١. في المطبوع: «من طرق».

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «ضرورة».

٣. في «د، ل»: «لا يعتبر». وفي حاشية «ف»: «لا يعترف».

٤. عمرو بن بحر بن محبوب الكنانى، أبو عثمان الجاحظ، أحد شيوخ المعتزلة. ولد في البصرة، وأقام ببغداد و تردّد على سامراء و فلعج في آخر عمره، و مات و الكتاب على صدره. كان مشوّه الخلقه حتّى إنّ المتوكّل العباسي أرادّه لتأديب ولده، و لكنّه رجع عن ذلك لدماّمته و قبح صورته. ألّف في فنون من العلم و خلّف آثاراً تشهد له بذلك، غير أنّ الانحراف عن أمير المؤمنين عليه السلام يبدو واضحاً في بعض كتبه، و لعلّه فعل ذلك تقرباً إلى المنحرفين عنه ممّن رفع منزلته و كفاه مؤنّته أمثال محمّد بن عبد الملك الزيات. و لمّا فلعج عاد إلى البصرة و مات بها سنة ٢٥٠ أو ٢٥٥ ق. من كتبه: كتاب الحيوان، البيان و التبیین، كتاب المعرفة، كتاب العشمانية، كتاب العباسية، نظم القرآن، الفتيان، اللصوص، الوكلاء، الموكّلين، المعلمين، الجوّاري، البخلاء، العرجان و البرصان، أخلاق الملوك و... تاريخ بغداد، ج ١٢، ص ٢٠٨، الرقم ٦٦٦٩؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ٤٥، ص ٤٣١، الرقم ٥٣١٦؛ معجم الأدباء، ج ٥، ص ٢١٠١، الرقم ٨٧٢؛ ميزان الاعتدال، ج ٣، ص ٢٤٧؛ لسان الميزان، ج ٤، ص ٣٥٥؛ وفيات الأعيان، ج ٣، ص ٤٧٠، الرقم ٥٠٦؛ الأعلام للزركلي، ج ٥، ص ٢٣٩؛ رسائل الجاحظ (الكلامية)، ص ٣١٠ - ٤١٥، كشاف آثار الجاحظ.

٥. حيث ذهب إلى ضرورة المعارف.

٦. في المطبوع: «المشهور» بالألف و اللام.

[تَعَرُّضُ صَاحِبِ الْكِتَابِ لِهَشَامِ بْنِ الْحَكَمِ وَابْنِ الرَّائِدِيِّ]

[وَأَبِي عَيْسَى الْوَزَائِقِ]

فَأَمَّا قَوْلُهُ:

وَبَعِيدٌ فِي كَثِيرٍ مِنْهُمْ أَنْ يَعْتَقِدَ مَا يَظْهَرُ عَنْهُ فِي هَذِهِ الْعِلَلِ^١؛ لِأَنَّ
 اعْتِقَادَهَا لَا يَصِحُّ^٢ مَعَ التَّمَسُّكِ بِالذِّيَانَاتِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا، وَلِهَذِهِ الْجُمْلَةِ
 قَالَ شَيْخُنَا أَبُو عَلِيٍّ^٣: إِنَّ أَكْثَرَ مَنْ نَصَرَ هَذَا الْمَذْهَبَ كَانَ قَصْدُهُ الطَّعَنَ
 فِي الدِّينِ وَالْإِسْلَامِ، فَتَسَلَّقَ^٤ بِذَلِكَ إِلَى الْقَدَحِ فِيهِمَا؛ لِأَنَّهُ لَوْ طَعَنَ^٥
 فِيهِمَا بِإِظْهَارِ كُفْرِهِ وَإِحَادِهِ لَقَلَّ^٦ الْقَبُولُ مِنْهُ، فَجَعَلَ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ سُلَّمًا

١. فِي حَاشِيَةِ «ط»: «الْعِلَلُ: أَيِ الْاِحْتِجَاجَاتِ».

٢. فِي الْمَغْنِيِّ: «لَا يَكَادُ يَصِحُّ».

٣. أَبُو عَلِيٍّ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ سَلَامٍ بْنِ خَالِدِ بْنِ حَمْرَانَ بْنِ أَبَانَ، مَوْلَى عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ، الْمَعْرُوفِ بِالْجُبَّائِيِّ أَحَدِ أَئِمَّةِ الْمَعْتَزَلَةِ، كَانَ إِمَامًا فِي عِلْمِ الْكَلَامِ. إِلَيْهِ انْتَهَتْ رِئَاسَةُ الْبَصْرِيِّينَ مِنَ الْمَعْتَزَلَةِ فِي زَمَانِهِ لَا يَدَّافِعُ فِي ذَلِكَ. مَوْلَدُهُ سَنَةَ ٢٣٥ وَتَوَفَّى سَنَةَ ٣٠٣. وَنَقَلَ قَاضِي الْقَضَاءِ فِي شَرْحِ الْمَقَامَاتِ لِأَبِي الْقَاسِمِ الْبَلْخِيِّ: «إِنَّ أَبَا عَلِيٍّ مَا مَاتَ حَتَّى قَالَ بِتَفْضِيلِ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَأَنَّهُ أَلْفَى بِذَلِكَ إِلَيَّ وَلَدَهُ أَبِي هَاشِمٍ عِنْدَ وَفَاتِهِ». الْفَهْرَسْتُ لِابْنِ النَّدِيمِ، التَّكْمِلَةُ، ص ٦؛ وَفِيَاتِ الْأَعْيَانِ، ج ٤، ص ٢٦٧، الرِّقْمُ ٦٠٧؛ شَرْحُ نَهْجِ الْبَلَاغَةِ لِابْنِ أَبِي الْحَدِيدِ، ج ١، ص ٩.

٤. فَتَسَلَّقَ، أَيِ تَوَصَّلَ. رَاجِعُ: الصَّحَاحُ، ج ٤، ص ١٤٩٨ (سَلَقَ).

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «قَدَحٌ».

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «فَإِذَنْ يَقَلُّ» بِدَلِّ «وَالْحَادَهُ لَقَلَّ».

إلى مُرادِهِ، نَحْوُ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ^١ وَطَبَقَتِهِ، وَنَحْوُ أَبِي عَيْسَى الْوَرَّاقِ^٢
وَأَبِي حَفْصِ الْحَدَّادِ^٣ وَابْنِ الرَّوَنْدِيِّ^٤....

١. هو أبو محمد هشام بن الحكم، مولى كندة، كوفيّ تحوّل إلى بغداد من الكوفة، من أصحاب أبي عبد الله جعفر بن محمد الصادق وأبي الحسن موسى بن جعفر عليهما السلام. وهو من متكلّمي الشيعة ممّن فتق الكلام في الإمامة، كان حاذقاً بصناعة الكلام، سريع البديهة، وكانت له مباحثات كثيرة مع المخالفين في الأصول وغيرها. ذكره النجاشي في رجاله وثقّه بقوله: «كان ثقة في الروايات، حسن التحقيق بهذا الأمر» وروى الكشي روايات كثيرة في مدحه. كان له أصل، وله كتب كثيرة، منها: كتاب الإمامة، وكتاب الدلالات على حدوث الأشياء، والرد على الزنادقة، وكتاب التوحيد، وكتاب التدين. رجال النجاشي، ص ٤٣٣، الرقم ١١٦٤؛ رجال الكشي، ص ٢٥٥ - ٢٥٨، ح ٤٥٧ - ٤٨٤؛ الفهرست للطوسي، ص ٤٩٣، الرقم ٧٨٣؛ رجال الطوسي، ص ٣١٨، الرقم ٤٧٥٠؛ و ص ٣٤٥، الرقم ٥١٥٣؛ رجال البرقي، ص ٣٥ و ٤٨؛ خلاصة الأقوال، ص ١٧٨، الرقم ١؛ الفهرست لابن النديم، ص ٢٤٩؛ معجم رجال الحديث، ج ٢٠، ص ٢٩٧، الرقم ١٣٣٥٨.

٢. محمد بن هارون، أبو عيسى الورّاق، من المتكلّمين؛ له كتاب الإمامة، وكتاب السقيفة، وكتاب الحكم على سورة لم يكن، وكتاب اختلاف الشيعة والمقاتلات، وكتاب المجالس. وكانت وفاته ببغداد في الجانب الغربيّ سنة سبع وأربعين ومائتين. رجال النجاشي، ص ٣٧٢، الرقم ١٠١٦؛ مروج الذهب، ج ٤، ص ٢٣؛ الفهرست لابن النديم، ص ٢١٦ و ٤٠١.

٣. أبو حفص الحدّاد: من المعتزلة. له كتاب الجاروف في تكافؤ الأدلّة، نقضه عليه أبو عليّ الجبائي والخياط والحاتر الورّاق. عدّه الخياط من الملحدين. وهو غير أبي حفص الحدّاد الصوفي النيسابوري. الفهرست لابن النديم، ص ٢١٦؛ الانتصار للخياط المعتزلي، ص ١٤٢؛ سير أعلام النبلاء، ج ١٢، ص ٥١٠.

٤. تقدّمت ترجمته في ص ٢٠٢. وفي حاشية «م»: «هو أبو الحسين أحمد بن يحيى بن إسحاق، من أهل مرو الروذ، ونسبته إلى «راوند» قرية من قرى أصفهان. وثقل أنّه كان من متكلّمي المعتزلة ثمّ فارقههم وصار ملحداً زنديقاً، ولمّا عوتّب على ملازمته للملاحدة قال: إنّما أريد أن أعرف مذهبهم. ويقال: إنّ أباه كان يهودياً فأسلم هو، وكانت اليهود ترميه بالإلحاد ويقولون للمسلمين: لا يفسد عليك هذا كتابكم كما أفسد أبوه علينا التوراة. وقال أبو العباس الطبري: إنّّه كان لا يستقرّ على مذهب، وصنّف لليهود كتاباً لأربعمائة درهم أعطوه، ثمّ أراد نقضه فأعطوه مائتي درهم فأمسك عن النقض. وقيل: إنّ أكثر كتبه الكفرية صنّفها لأبي عيسى اليهوديّ

إلى قوله:

وَبَيَّنَ شَيْخُنَا أَبُو عَلِيٍّ أَنَّهُمْ تَجَاوَزُوا ذَلِكَ إِلَى إِبْطَالِ التَّوْحِيدِ وَالْعَدْلِ؛
لأنَّ هِشَامَ بْنَ الْحَكَمِ قَالَ بِالتَّجْسِيمِ، وَبُحْثُوثِ الْعِلْمِ، وَبَجَوَازِ الْبَدَاءِ،
إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا لَا يَصِحُّ مَعَهُ التَّوْحِيدُ. وَقَالَ بِالْجَبْرِ،^٢ وَمَا يَتَّصِلُ
بِتَكْلِيفٍ مَا لَا يُطَاقُ، وَلَا يَصِحُّ مَعَهُ التَّمَسُّكُ بِالْعَدْلِ.

٨٣/١

وَأَمَّا حَالُ ابْنِ الرَّائِدِيِّ فِي نُصْرَةِ الْإِلْحَادِ وَأَنَّهُ كَانَ يَقْصِدُ بِسَائِرِ مَا
يُؤَلِّفُهُ إِلَى التَّشْكِيكِ فظَاهِرٌ، وَرُبَّمَا^٣ كَانَ يُؤَلِّفُ لَضَرْبٍ^٤ مِنَ الشُّهُرَةِ^٥
وَالْمَنْفَعَةِ.

وَأَمَّا أَبُو عِيسَى: فَتَمَسَّكُهُ بِمَذَاهِبِ الثَّنَوِيَّةِ ظَاهِرٌ، وَأَنَّهُ كَانَ عِنْدَ الْخُلُوةِ
رُبَّمَا قَالَ: «بُلِيتُ بِنُصْرَةِ أَبْغَضِ النَّاسِ إِلَيَّ، وَأَعْظَمِهِمْ إِقْدَاماً عَلَى الْقَتْلِ؛
[لَكِنِ التَّسْتُرُ بِذَلِكَ وَالتَّحَرُّزُ بِهِ مِنَ الْقَتْلِ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ] إِلَى غَيْرِ
ذَلِكَ مِمَّا يُحْكِي عَنْهُ فِي هَذَا الْبَابِ»^٦.

«الأهوازي و هلك في منزله، عليه من القهار ما يستحقه. و نقل الجبائي: أنَّ الراوندي هرب من
السلطان إلى ابن لاوي اليهودي فصنَّف له كتاباً كفرةً. و هو الذي قال:

كم عاقلٍ عاقلٍ أعيت مذهبهُ [و جاهلٍ جاهلٍ تلقاه مرزوقاً].

١. في المغني: «وَأَنَّ».

٢. الجبر لغة: الإكراه و القهر. و في اصطلاح المتكلمين: نفي الفعل حقيقةً عن العبد و إضافته إلى
الله تعالى، أي العبد مُجَبَّرٌ عَلَى فِعْلِهِ؛ حَسَنًا كَانَ أَوْ سَيِّئًا، خَيْرًا أَوْ شَرًّا. الملل و النحل
للشهرستاني، ج ١، ص ٨٥.

٣. في المطبوع: «وَأَمَّا». و ما أثبتناه مطابق للنسخ و المغني.

٤. في المطبوع: «بضرب».

٥. في «د» و المغني: «الشهوة».

٦. المغني، ج ٢ (القسم الأول)، ص ٣٧-٣٨. و ما بين المعقوفين من المغني.

فَعُدُولٌ عَنِ النَّظَرِ وَ الْحِجَاجِ إِلَى الْقَذْفِ وَ السَّبَابِ وَ الْإِفْتِرَاءِ، وَ^١ اسْتِعْمَالُ طَرِيقَةِ جُهَالِ الْعَامَّةِ فِي التَّشْنِيعِ عَلَى الْمَذَاهِبِ وَ سَبِّ أَهْلِهَا وَ تَقْبِيحِهَا فِي النُّفُوسِ بِمَا لَوْ صَحَّ لَمْ يَكُ مُفْسِدًا^٢ لِأَصْلِ الْمَقَالَةِ، وَ لَا قَادِحًا فِي صِحَّةِ النَّحْلَةِ^٣، وَ قَلَمًا يُسْتَعْمَلُ ذَلِكَ إِلَّا عِنْدَ نَفَادِ الْحُجَّةِ وَ قِلَّةِ الْحِيلَةِ.
وَ نَحْنُ مُبَيِّنُونَ عَمَّا فِي كَلَامِهِ مِنَ الْخَطَأِ وَ التَّحَامُلِ^٤.

[أولاً: دَفَاعُ الْمُؤَلَّفِ عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ وَ دَفْعُهُ لِمَا نُسِبَ إِلَيْهِ]

[١.] فَأَمَّا مَا رَمَى بِهِ هِشَامُ بْنُ الْحَكَمِ رَحِمَهُ اللَّهُ مِنَ الْقَوْلِ^٥ بِالتَّجْسِيمِ، فَالظَاهِرُ مِنَ الْحِكَايَةِ عَنْهُ الْقَوْلُ بِ«جِسْمٍ لَا كَالْأَجْسَامِ» وَ لَا خِلَافَ فِي أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ لَيْسَ بِتَشْبِيهِ^٦، وَ لَا نَاقِضٍ لِأَصْلِهِ، وَ لَا مُعْتَرِضٍ عَلَى فِرْعٍ، وَ أَنَّهُ غَلَطَ فِي عِبَارَةٍ؛ يُرْجَعُ^٧ فِي إِثْبَاتِهَا وَ نَفْيِهَا إِلَى اللَّغَةِ.
وَ أَكْثَرُ أَصْحَابِنَا يَقُولُونَ: إِنَّهُ أوردَ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الْمُعَارَضَةِ لِلْمُعْتَزِلَةِ، فَقَالَ لَهُمْ: «إِذَا قُلْتُمْ: إِنَّ الْقَدِيمَ تَعَالَى شَيْءٌ لَا كَالْأَشْيَاءِ، فَقُولُوا: إِنَّهُ جِسْمٌ لَا كَالْأَجْسَامِ»^٨.

١. في المطبوع: «أو».

٢. في «د، ل» و المطبوع: «نقضاً».

٣. النَّحْلَةُ - بالكسر -: الدعوى. و فلانٌ انتحلَ مذهبَ كذا و قبيلة كذا: إذا انتسب إليه. الصحاح،

ج ٥، ص ١٨٢٧ - ١٨٢٩ (نحل).

٤. تحامَلُ عَلَيَّ فلانٌ: لَمْ يَعدِلْ. أساس البلاغة، ص ١٤٢ (حمل).

٥. في المطبوع: - «من القول».

٦. في المطبوع: «تشبيه» بدون الباء.

٧. في «ف» و حاشية «ج»: «ليرجع».

٨. قال الشهرستاني: «و هذا هشام بن الحكم صاحب غور في الأصول، لا يجوز أن يغفل عن إلزاماته على المعتزلة؛ فإن الرجل وراء ما يلزمه على الخصم و دون ما يظهره من التشبيه؛ و ذلك

و لَيْسَ كُلُّ مَنْ عَارَضَ بِشَيْءٍ وَ سَأَلَ عَنْهُ يَكُونُ مُعْتَقِداً لَهُ وَ مُتَدَيِّناً بِهِ. وَ قَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَصْدُهُ بِهِ إِلَى اسْتِخْرَاجِ جَوَابِهِمْ عَنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَ مَعْرِفَةِ مَا عَنْدهُمْ فِيهَا، أَوْ إِلَى أَنْ يُبَيِّنَ قُصُورَهُمْ عَنْ إِبْرَادِ الْمَرْضِيِّ^١ فِي جَوَابِهَا، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَتَسَعَّ ذِكْرُهُ.

فَأَمَّا الْحِكَايَةُ عَنْهُ أَنَّهُ ذَهَبَ فِي اللَّهِ تَعَالَى أَنَّهُ جِسْمٌ لَهُ حَقِيقَةُ الْأَجْسَامِ الْحَاضِرَةِ، وَ حَدِيثُ «الْأَشْبَارِ» الْمُدَّعَى عَلَيْهِ: فَلَيْسَ نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حِكَايَةِ الْجَاخِظِ عَنِ النَّظَامِ^٢؛ وَ مَا [هُوَ] فِيهِمَا^٣ إِلَّا مُتَّهَمٌ عَلَيْهِ، غَيْرُ مَوْثُوقٍ بِقَوْلِهِ فِي مِثْلِهِ.

٨٥/١

وَ جُمْلَةُ الْأَمْرِ: أَنَّ الْمَذَاهِبَ يَجِبُ أَنْ تَوْخَذَ مِنْ أَفْوَاهِ قَائِلِيهَا، وَ أَصْحَابِهِمُ الْمُخْتَصِّينَ بِهِمْ، وَ مَنْ هُوَ مَأْمُورٌ فِي الْحِكَايَةِ عَنْهُمْ. وَ لَا يُرْجَعُ فِيهَا إِلَى دَعَاوَى الْخُصُومِ؛ فَإِنَّهُ إِنْ رُجِعَ^٤ إِلَى ذَلِكَ فِي الْمَذَاهِبِ^٥ اتَّسَعَ الْخَرَقُ، وَ جَلَّ الْخَطْبُ، وَ لَمْ تَثِقْ بِحِكَايَةِ فِي مَذْهَبٍ وَ لَا إِسْنَادٍ^٦ مَقَالَةٍ.

«أَنَّهُ أُلْزِمَ الْعَلَّافُ فَقَالَ: إِنَّكَ تَقُولُ: الْبَارِي تَعَالَى عَالِمٌ بِعِلْمٍ، وَ عِلْمُهُ ذَاتُهُ، فَيُشَارِكُ الْمُحَدَّثَاتُ فِي أَنَّهُ عَالِمٌ بِعِلْمٍ، وَ يَبَايِنُهُ فِي أَنَّ عِلْمَهُ ذَاتُهُ، فَيَكُونُ عَالِماً لَا كَالْعَالِمِينَ، فَلِمَ لَا تَقُولُ: إِنَّهُ جِسْمٌ لَا كَالْأَجْسَامِ، وَ صُورَةٌ لَا كَالصُّورِ، وَ لَهُ قَدْرٌ لَا كَالْأَقْدَارِ؟». الْمَلِلُ وَ النَحْلُ، ج ١، ص ١٨٥.

١. فِي «د»، ل» وَ الْمَطْبُوعُ: «الْمَرْتَضَى».

٢. النَّظَامُ هُوَ: أَبُو إِسْحَاقَ، إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَيَّارِ بْنِ هَانِئِ الْبَصْرِيِّ، ابْنُ أُخْتِ أَبِي الْهَزْدِيلِ الْعَلَّافِ، شَيْخُ الْمُعْتَزَلَةِ وَ مَنْ أُنْتَهَبَ، وَ كَانَ الْجَاخِظُ مِنْ تِلَامِذَتِهِ. انْفَرَدَ بِآرَاءٍ خَاصَّةٍ، تَابَعَتْهُ فِيهَا فِرْقَةٌ مِنَ الْمُعْتَزَلَةِ سُمِّيَتْ النَّظَامِيَّةَ. قَالَ الْجَاخِظُ: مَا رَأَيْتُ أَحَدًا أَعْلَمَ بِالْكَلَامِ وَ الْفَقْهِ مِنَ النَّظَامِ، وَ قَالَ أَيْضاً: الْأَوَائِلُ يَقُولُونَ: فِي كُلِّ أَلْفِ سَنَةٍ رَجُلٌ لَا نَظِيرَ لَهُ، فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ صَحِيحاً فَهُوَ أَبُو إِسْحَاقَ النَّظَامِ. تُوَفِّي سَنَةٌ ٢٣١ هـ. الْمَقَالَاتُ وَ الْفُرُقُ، ص ١٤٣؛ طَبَقَاتُ الْمُعْتَزَلَةِ، ص ٤٩-٥٢، الطَّبَقَةُ السَّادِسَةُ.

٣. فِي «ج»، ص، ل» وَ الْمَطْبُوعُ: «فِيهَا».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «إِنْ يَرْجِعُ».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «الْمَذْهَبُ».

٦. فِي «د» وَ الْمَطْبُوعُ: «إِسْتِنَادٌ».

و لو كان يذهب هشام إلى ما يدّعوته من التجسيم، لوجب^١ أن يُعلم ذلك و يزول اللبس فيه، كما يُعلم قول الجوابي^٢ و أصحابه بذلك، و [أن] لا نجد له دافعاً كما لا نجد^٣ لمقالة الجوابي دافعاً في الجسم^٤.

و ممّا يدلّ على براءة هشام من هذا القرف^٥ و رميه^٦ على هذا الوجه^٧ الذي يدّعوته: ما روي عن الصادق عليه السلام في قوله: «لا تزال يا هشام مؤيداً بروح القدس ما نصرتنا بلسانك»^٨.

و قوله عليه السلام حين دخل عليه - و عنده مشايخ الشيعة، فرفعه على جماعتهم، و أجلسه إلى جانبه في المجلس؛ و هو إذ ذاك حدّث السن^٩ -: «هذا ناصرنا بقلبه و يده و لسانه»^{١٠}.

١. في «د» و المطبوع: «من التجسم يوجب».

٢. في جميع النسخ «الخوارزمي»، و هكذا في الموارد التالية، و الصحيح ما أثبتناه في الموردين. و الرجل هو داود الجوابي، حكى عنه أنّه قال: اعفوني عن الفرج و اللحية، و اسألوني عما وراء ذلك. الملل و النحل للشهرستاني، ج ١، ص ١٠٥؛ ميزان الاعتدال، ج ٢، ص ٢٣.

٣. في المطبوع: «كما و لا نجد».

٤. في «د» و المطبوع: - «في الجسم».

٥. القرف: التهمة. و قرفه بالشيء: اتهمه. لسان العرب، ج ٩، ص ٢٨٠ (قرف).

٦. في «د، ل» و حاشية «ط، ف»: «أو منه».

٧. في «د، ل» و المطبوع: «المعنى».

٨. الفصول المختارة، ص ٤٩. و لم نجده في سائر المصادر؛ إلّا أنّ النبي صلى الله عليه و آله قاله لحسان بن ثابت، أو قاله أبو جعفر الباقر عليه السلام للكُميت. انظر: رجال الكشي، ص ٢٠٨، ح ٣٦٦؛ الإرشاد، ج ١، ص ١٧٧؛ إعلام الوري، ص ١٣٣؛ جامع الأخبار، ص ١١؛ الطوائف، ص ٣١١.

٩. هكذا في «ص، ط» و حاشية «ج، ف». و في سائر النسخ و المطبوع: «حديث السن».

١٠. الكافي، ج ١، ص ٤١٨/٤، ضمن ح ٤٣٧ (ج ١، ص ١٧٢، ضمن ح ٤، ط. الإسلامية)؛ الإرشاد، ج ٢، ص ١٩٥؛ الفصول المختارة، ص ٥٢؛ إعلام الوري، ج ١، ص ٥٣١؛ الاحتجاج، ج ٢،

وقوله عليه السلام: «هشام بن الحَكَم رائد حَقَّنَا، و سائق قَوْلُنَا، المؤيَّد لصدِّقُنَا، والدافع لباطل أعدائنا، مَنْ تَبِعَهُ وَ تَبِعَ أَمْرَهُ تَبِعْنَا، وَ مَنْ خَالَفَهُ وَ الْخَدَفِيهِ فَقَدْ عَادَانَا وَ الْخَدَفِيْنَا»^٢.

٨٦/١

و أنه عليه السلام كَانَ يُرْشِدُ إِلَيْهِ^٣ فِي بَابِ النَّظَرِ وَ الْحِجَاجِ، وَ يَحُثُّ النَّاسَ عَلَى لِقَائِهِ وَ مُنَاطَرَتِهِ؛ فَكَيْفَ يَتَوَهَّمُ عَاقِلٌ - مَعَ مَا ذَكَرْنَاهُ - عَلَى هِشَامٍ هَذَا الْقَوْلَ بِأَنَّ رِيَّةَ سَبْعَةِ أَشْبَارٍ بِشَبْرِهِ؟! وَ هَلْ ادَّعَاءُ ذَلِكَ عَلَيْهِ - رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِ - مَعَ اخْتِصَاصِهِ الْمَعْلُومِ بِالصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ قُرْبِهِ مِنْهُ وَ أَخْذِهِ عَنْهُ، إِلَّا قَدْخٌ فِي أَمْرِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ نِسْبَةٌ^٤ لَهُ إِلَى الْمُشَارَكَةِ فِي الْإِعْتِقَادِ الَّذِي نَحْلُوهُ^٥ هِشَامًا؟ أَلَا كَيْفَ لَمْ يَظْهَرْ عَنْهُ^٦ مِنَ التَّنْكِيرِ^٧ عَلَيْهِ^٨ وَ التَّبَعِيدِ لَهُ مَا يَسْتَحِقُّهُ الْمُقَدِّمُ عَلَى هَذَا الْإِعْتِقَادِ الْمُنْكَرِ وَ الْمَذْهَبِ الشَّنِيعِ؟

«ص ٣٦٥: بحار الأنوار، ج ١٠، ص ٢٩٥، ح ٤، عن الفصول المختارة؛ و ج ٢٣، ص ٩، ح ١٢، عن الاحتجاج؛ و ج ٤٨، ص ٢٠٣، ح ٧، عن إعلام الوري.

١. في «د، ص»: «بصدقنا».

٢. معالم العلماء، ص ١٢٨، الرقم ١٦٢؛ قاموس الرجال، ج ١٠، ص ٥٣٧، الرقم ٨٢١٥؛ معجم رجال الحديث، ج ٢٠، ص ٣٠٠، الرقم ١٣٣٥٨.

٣. في المطبوع: - «إليه».

٤. في «د، ل، ف» و حاشية «ج، ط»: «و نسب».

٥. نَحَلَهُ الْقَوْلَ يَنْحَلُهُ نَحْلًا: تَسَبَّهَ إِلَيْهِ. لسان العرب، ج ١١، ص ٦٥١ (نحل).

٦. في «ل» و المطبوع: «و إلّا».

٧. أي عن الإمام الصادق عليه السلام.

٨. في المطبوع: «التنكير». و في «د، ل»: «التشكي». و «التنكير» اسم للإنكار الذي يعنى به التغير.

و «التنكير»: التغير عن حالٍ تترك إلى حالٍ تتركها. كتاب العين، ج ٥، ص ٣٥٥ (نكر).

٩. في المطبوع: «عنه».

[٢]. فأما حدوث العلم^١: فهو أيضاً من حكاياتهم المختلقة^٢، وما نعرف للرجل فيه كتاباً، ولا حكاة عنه ثقة.

[٣]. فأما الجبر^٣ وتكليف ما لا يطاق: فما^٤ لا نعرفه مذهباً له، ولعله لم يتقدم صاحب الكتاب في نسبة ذلك إليه غيره، اللهم إلا أن يكون شيخه أبو علي الجبائي، فإنه ملي^٥ بكل تحامل وعصبية؛ وقليل هذه الحكايات ككثيرها في أنها إذا لم تنقل من جهة الثقة وكان المرجع فيها إلى قول الخصوم المتهمين، لم يحفل بها^٦ ولم يلتفت إليها.

و ما قدمناه من الأخبار المروية عن الصادق عليه السلام، و ما كان يظهر من اختصاصه به و تقريره له و اجتنبائه^٧ إياه من بين صحابته، يبطل كل ذلك، و يزيّف^٨ حكاية راويه.

[٤]. وأما البداء^٩: فقول هشام وأكثر الشيعة فيه هو قول المعتزلة بعينه في النسخ

١. أي أن الله تعالى لا يعلم الأشياء إلا بعد كونها.

٢. راجع: مقالات الإسلاميين، ص ٣٧ و ٤٩٣ - ٤٩٤.

٣. في المطبوع: «مما».

٤. في المطبوع: «يعلي».

٥. حفلت بكذا: بالث به. و لم يحفل بها: لم يُبال بها. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٦٧١ (حفل).

٦. اجتنبه لنفسه: أي اختاره و اصطفاه. النهاية، ج ١، ص ٢٣٨ (جبا).

٧. زُيّف قوله أو رأيته: فُتدّه و أظهر باطله. المعجم الوسيط (زيف).

٨. في المطبوع: «روايته».

٩. البداء: هو النهي عن نفس ما وقع الأمر به أو الأمر بنفس ما حصل النهي عنه، وإنما يكون كذلك بأن يكون ما تعلق به النهي والأمر واحداً، والمأمور والمنهي واحداً، والوقت واحداً، والوجه واحداً. فإن اختلف الوقت كان نسخاً. رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ١١٦؛ الكافي لأبي الصلاح الحلبي، ص ٨٠؛ الاقتصاد للشيخ الطوسي، ص ١٦٤.

في المَعْنَى، و مُرَادُهُمْ بِهِ مُرَادُ الْمُعْتَزِلَةِ بِالنَّسخِ، وَ إِنَّمَا خَالَفُوهُمْ فِي تَلْقِيهِ^١ بِالْبَدَأِ لِأَخْبَارٍ رَوَوْهَا، وَ لَا مُعْتَبَرٌ بِالْأَلْفَاظِ^٢ وَ الْخِلَافِ فِيهَا.

[ثَانِيًا: دَفَاعُ الْمُؤَلِّفِ عَنْ ابْنِ الرَّائِدِيِّ]

فَأَمَّا ابْنُ الرَّائِدِيِّ، فَقَدْ قِيلَ: إِنَّهُ إِنَّمَا عَمِلَ الْكُتُبَ الَّتِي شُنِعَ بِهَا عَلَيْهِ مُعَارَضَةً لِلْمُعْتَزِلَةِ وَ تَحْدِيًّا لَهُمْ؛ لِأَنَّ الْقَوْمَ كَانُوا أَسَاوُوا عِشْرَتَهُ، وَ اسْتَنْقَصُوا مَعْرِفَتَهُ^٣، فَحَمَلَهُ ذَلِكَ عَلَى إِظْهَارِ هَذِهِ الْكُتُبِ؛ لِيُبَيِّنَ عِزَّهُمْ عَنْ اسْتِقْصَاءِ نَقْضِهَا، وَ تَحَامُلَهُمْ عَلَيْهِ فِي رَمِيهِ بِقُصُورِ الْفَهْمِ وَ الْعَقْلِ. وَ قَدْ كَانَ يَتَبَرَّأُ مِنْهَا تَبَرُّوًّا ظَاهِرًا، وَ يَنْتَفِي مِنْ عَمَلِهَا، وَ يُضِيفُهَا إِلَى غَيْرِهِ. وَ لَيْسَ يُشَكُّ فِي خَطئه بِتَأْلِيفِهَا؛ سَوَاءً اعْتَقَدَهَا أَمْ لَمْ يَعْتَقِدَهَا.

[تَعَرُّضُ الْمُؤَلِّفِ لَأَرَاءِ الْجَا حِظِّ وَ كُتْبِهِ]

وَ مَا صَنَعَ ابْنُ الرَّائِدِيِّ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا مَا قَدْ صَنَعَ الْجَا حِظُّ مِثْلَهُ أَوْ قَرِيبًا مِنْهُ، وَ مَنْ جَمَعَ بَيْنَ كُتْبِهِ الَّتِي هِيَ: الْعُثْمَانِيَّةُ وَ الْمَرْوَانِيَّةُ وَ الْفُتَيَّا^٤ وَ الْعَبَّاسِيَّةُ^٥ وَ الْإِمَامِيَّةُ وَ كَتَابَ

٨٨/١

١. فِي «د» وَ الْمَطْبُوعُ: «تَلْقَاهُ».

٢. فِي «ل»: «وَ اسْتَنْقَصُوا مَعْرِتَهُ» أَي مَكْرُوهُهُ.

٣. فِي «ص»: «عَنْهَا».

٤. الْعُثْمَانِيَّةُ: اسْتَدَلَّ فِيهِ الْجَا حِظُّ عَلَى إِمَامَةِ أَبِي بَكْرٍ وَ أَثْبَتَ لَهُ فُضَائِلَ، وَ رَدَّ عَلَى إِمَامَةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ أَنْكَرَ فُضَائِلَهُ. وَ قَدْ نُقِضَ عَلَيْهِ بَعْدَهُ نَقُوضٌ، مِنْهَا نَقُضُ الْعُثْمَانِيَّةِ لِلْإِسْكَافِيِّ الْمُعْتَزَلِيِّ - بَقِيَتْ مِنْهُ نَصُوصٌ نَقَلَهَا ابْنُ أَبِي الْحَدِيدِ فِي شَرْحِهِ -، وَ مِنْهَا بِنَاءُ الْمَقَالَةِ الْفَا طِمِيَّةِ فِي نَقْضِ الرِّسَالَةِ الْعُثْمَانِيَّةِ لِلسَّيِّدِ أَحْمَدَ بْنِ طَاوُوسٍ، وَ هَذَا النَّقْضُ مَطْبُوعٌ. وَ قَدْ طُبِعَ كِتَابُ الْعُثْمَانِيَّةِ بِتَحْقِيقِ عَبْدِ السَّلَامِ مُحَمَّدَ هَارُونَ، كَمَا طُبِعَ فِي ضَمَنِ رِسَائِلِ الْجَا حِظِّ (الرِّسَائِلُ السِّيَاسِيَّةُ)، ص ١٢٧.

٥. الْفُتَيَّا: الظَّاهِرُ أَنَّهُ مَفْقُودٌ، لَكِنْ بَقِيَتْ رِسَالَةٌ مُخْتَصَرَةٌ أَرْسَلَهَا الْجَا حِظُّ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي دُوَادٍ يُخْبِرُهُ فِيهَا بِكِتَابِ الْفُتَيَّا. رِسَائِلُ الْجَا حِظِّ، ج ١، ص ٢١٩.

٦. الْعَبَّاسِيَّةُ: بَقِيَتْ عِدَّةُ صَفَحَاتٍ مِنْهُ نُشِرَتْ فِي ضَمَنِ رِسَائِلِ الْجَا حِظِّ (الرِّسَائِلُ السِّيَاسِيَّةُ)، ص ٤٦٥. وَ قَدْ قَامَ الْجَا حِظُّ فِي هَذِهِ الصَّفَحَاتِ بِتَخْطِئَةِ أَبِي بَكْرٍ فِي مَنَعِهِ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ

الرافضة والزيدية^١، رأى من التضاد واختلاف القول ما يدل على شك عظيم، وإلحاد شديد، وقلة فكر^٢ في الدين.

وليس لأحد أن يقول: «إن الجاحظ لم يكن معتقداً لما في هذه الكتب المختلفة، وإنما حكى مقالات الناس وحجاجهم، وليس على الحاكي جريرة^٣، ولا يلزمه تبعه^٤؛ لأن هذا القول إن قنع به الخصوم فليقتنعوا بمثله في الاعتذار عن ابن الراوندي؛ فإن ابن الراوندي لم يقل في كتبه هذه التي شنع بها عليه: «إنني أعتقد المذاهب التي حكيتها وأذهب إلى صحتها»، بل كان يقول: «قالت الدهرية»^٥ و«قال الموحدون»^٦، و«قالت البراهمة»^٧، وقال مثبتو

«من ميراث الرسول صلى الله عليه وآله، وذكر أن ترك الصحابة التكبير عليه لا يدل على صواب فعله. و الظاهر أن هدفه من طرح هذا البحث إثبات إمامة العباس من باب الوراثة، فإن اسم كتاب العباسية يدل على ذلك.

١. الرافضة والزيدية: طبعت فصول منه نشرت في ضمن رسائل الجاحظ (الرسائل الكلامية)، ص ١٧٧ تحت عنوان: من كتاب استحقاق الإمامة، ونشرت في رسائل الجاحظ، ج ٤، ص ٣٥ (تحقيق: عيون السود) تحت عنوان: فصل من صور كتابه في مقالة الزيدية والرافضة. والنشرة الأخيرة أكثر اختصاراً من الأولى، فقد حذفت منها بعض الفصول. وقد ناقش الجاحظ في هذا الكتاب آراء الإمامية والزيدية حول الإمامية.

٢. في المطبوع: «تفكر».

٣. الجريرة: الجناية والذنب. النهاية، ج ١، ص ٢٥٨ (جرر).

٤. في المطبوع: - «عن ابن الراوندي».

٥. «الدهرية» هم القائلون ببقاء الدهر وقدم العالم ولا يؤمنون بالحياة الأخرى. وهم المشار إليهم بقوله تعالى: ﴿مَّا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ﴾ [الجاثية (٤٥): ٢٤].

و يقال لهم: «المعطلة» أيضاً، والتعطيل مذهب قوم من العرب، بعضهم أنكر الخالق والبعث، فجعلوا الجامع لهم الطبع والمهلك لهم الدهر، وبعضهم اعترف بالخالق وأنكر البعث. شرح

نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ١، ص ١١٨؛ الملل والنحل للشهرستاني، ج ٢، ص ٣٠٧.

٦. «البراهمة» هم فرقة أنكرت بعثة الأنبياء وزعموا أنه لا فائدة فيها. وإنما انتسبوا إلى رجل منهم

الرُّسُلِ^١». فَإِنْ زَالَتْ التَّبِعَةُ عَنِ الْجَاظِ - فِي سَبِّ الصَّحَابَةِ وَالْأَنْعَمَةِ وَالشَّهَادَةِ عَلَيْهِم بِالضَّلَالِ وَالْمُرُوقِ^٢ عَنِ الدِّينِ - بِإِخْرَاجِ^٣ كَلَامِهِ مَخْرَجَ الْحِكَايَةِ، فَلْتَزُولَ^٤ أَيْضاً التَّبِعَةُ عَنِ ابْنِ الرَّائِدِيِّ بِمِثْلِ ذَلِكَ.

وَبَعْدُ، فَلَيْسَ يَخْفَى كَلَامُ مَنْ قَصَدَهُ الْحِكَايَةُ وَذِكْرُ الْمَقَالَةِ، مِنْ كَلَامِ الْمُشِيدِ^٥ لَهَا الْجَاهِدِ^٦ نَفْسَهُ فِي تَصْحِيحِهَا وَتَرْتِيبِهَا. وَمَنْ وَقَفَ عَلَى كُتُبِ الْجَاظِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا عَلِمَ ضَرُورَةَ^٧ أَنْ قَصَدَهُ لَمْ يَكُنْ لِلْحِكَايَةِ^٨؛ وَكَيْفَ يَقْصِدُ إِلَى ذَلِكَ مَنْ أَوْرَدَ مِنَ الشُّبْهِ وَالطَّرْفِ^٩ مَا لَمْ يَخْطُرْ كَثِيرٌ مِنْهُ بِأَهْلِ الْمَقَالَةِ الَّتِي شَرَعَ فِي حِكَايَتِهَا؟! وَلَيْسَ يَخْفَى عَلَى الْمُتَنَصِّفِينَ مَا فِي هَذِهِ الْأُمُورِ.

٨٩/١

«يَقَالُ لَهُ «بِرَاهِمٌ» وَقَدْ مَهَّدَ لَهُمْ نَفِي النُّبُوتِ أَصْلًا. الْمَلِلُ وَالنَّحْلُ لِلشَّهْرِسْتَانِيِّ، ج ٢، ص ٦٠١ - ٦٠٢؛ قَوَاعِدُ الْمَرَامِ، ص ١٢٤.

١. فِي «د» وَالْمَطْبُوعُ: «الرَّسُولُ».

٢. الْمُرُوقُ: الْخُرُوجُ. وَبِهِ سُمِّيَتْ الْخَوَارِجُ «مَارِقَةٌ» لَخُرُوجِهِمْ عَنِ الدِّينِ، كَمَا فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَذَكَرَ الْخَوَارِجُ: «يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ» أَيْ يَجُوزُونَهُ وَيَخْرُقُونَهُ وَيَتَعَدَّوْنَهُ كَمَا يَخْرُقُ السَّهْمُ الْمَرْمِيَّ بِهِ وَيَخْرُجُ عَنْهُ. وَفِي حَدِيثِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَمَرْتُ بِقَتْلِ الْمَارِقِينَ». تَاجُ الْعُرُوسِ، ج ١٣، ص ٤٤٠ (مُرَقَّ).

٣. هَكَذَا فِي «ج». وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «بِإِخْرَاجِهِ».

٤. فِي حَاشِيَةِ «ج»، ط، ف: «فَتَزُولُ».

٥. الشَّيْنُ وَالْيَاءُ وَالدَّالُ أَصْلٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى رَفْعِ الشَّيْءِ. مَعْجَمُ مَقَائِيسِ اللُّغَةِ، ج ٣، ص ٢٣٤ (شِيد).

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «+ لَه». وَقَالَ فِي الْهَامِشِ: الضَّمِيرُ فِي «لَه» لَ «كَلَام».

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: - «ضَرُورَةٌ».

٨. فِي الْمَطْبُوعِ: «الْحِكَايَةُ».

٩. فِي أَكْثَرِ النُّسخِ: «وَالطَّرِيق».

[نفي نسبة أبي حفص الحذاد إلى الشيعة]

وَأَمَّا أَبُو حَفْصِ الْحَدَّادِ: فَلَسْنَا نَدْرِي مِنْ أَيِّ وَجْهِ أُدْخِلَ فِي جُمْلَةِ الشَّيْعَةِ؛ لِأَنَّا لَا نَعْرِفُهُ مِنْهُمْ، وَلَا مُتَّسِبًا إِلَيْهِمْ، وَلَا وَجِدْ لَهُ قَطُّ كَلَامٌ فِي الْإِمَامَةِ وَحِجَاجٍ عَنْهَا. فَلَيْسَ^١ ادِّعَاؤُهُ أَنَّهُ مِنْ جُمْلَتِهِمْ مَعَ تَبَرُّيهِمْ مِنْهُ - وَأَنَّهُ لَمْ يَظْهَرْ مِنْهُ مَا يَقْتَضِي^٢ لِحُوقِهِ بِهِمْ - إِلَّا كَادَعَانِهِمْ عَلَيْهِ أَنَّهُ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ؛ فَلَيْسَ بَعْدَهُ مِنْ أَحَدِ الْمَذْهَبَيْنِ إِلَّا كُبْعُهُ مِنْ^٣ الْآخَرِ.

[ثالثاً: دفاع المصنف عن أبي عيسى الوراق]

فَأَمَّا أَبُو عَيْسَى الْوَرَّاقُ، فَإِنَّ الثَّنِيَّةَ^٤ مِمَّا رَمَاهُ بِهَا الْمُعْتَزِلَةُ، وَتَقَدَّمَ هُمْ فِي قَذْفِهَا ابْنَ الرَّوَنْدِيَّ، لِعَدَاوَةٍ كَانَتْ بَيْنَهُمَا، وَكَانَتْ شُبْهَتُهُ فِي ذَلِكَ وَشُبْهَةُ غَيْرِهِ تَأْكِيدُ أَبِي عَيْسَى لِمَقَالَةِ الثَّنَوِيِّ فِي كِتَابِهِ الْمَعْرُوفِ بِ«الْمَقَالَاتِ»^٥ وَإِطْنَابِهِ فِي ذِكْرِ شُبْهَتِهِمْ^٦؛ وَهَذَا الْقَدْرُ إِنْ كَانَ عَنْدهُمْ دَالًّا عَلَى الْإِعْتِقَادِ، فَلَيْسَتْ عَمَلُوهُ فِي الْجَاحِظِ وَغَيْرِهِ مِمَّنْ أَكَّدَ مَقَالَاتِ الْمُبْطِلِينَ^٧ وَلَخَصَّهَا^٨ وَهَذَّبَهَا.

١. في «ج، ص، ط، ف»: «و ليس».

٢. في «ل»: «ما يفضي».

٣. في «ج، ف»: «عن».

٤. الثنية هي القول بالاثنتين الأزلين، و يقال لأصحاب هذه العقيدة: الثنوية، لأنهم يزعمون أن النور والظلمة أزليان قديمان. الملل والنحل للشهرستاني، ج ١، ص ٢٤٤.

٥. المقالات: من المصادر الرئيسية في مجال معرفة المذاهب والأديان، فقد تطرق فيه إلى عقائد فرق الشيعة كالكيسانية والزيدية، وعقائد اليهود وعرب الجاهلية كما قام بتفصيل البحث عن عقائد الثنوية، وقد قام ابن الملاحمي المعتزلي بنقل الكثير مما نقله الوراق من عقائد الثنوية وناقشها، وذلك في كتابه المعتمد. ثم إن كتاب المقالات مفقود، ولكن بقيت منه نصوص متثرة في ثنايا الكتب.

٦. في «د» و المطبوع: «شبهتهم».

٧. في المطبوع: «و مخصها».

٨. في حاشية «ج»: «و ذهبها».

فأما الكتابُ المعروفُ بـ«المَشْرِقي» وكتابُ «النوحِ على البهائم»^١ فهما مَدْفوعان عنه، وما يَبْعُدُ أن يَكُونَ بَعْضُ الثَّنَوِيَّةِ عَمَلَهُمَا عَلَى لِسَانِهِ؛ لِأَن مِّن شَأْنٍ مَّن يُقَرَّفُ^٢ بَبَعْضِ المَذَاهِبِ أن يُصَافَ إِلَيْهِ مِمَّا يَدْخُلُ فِي نُصْرَتِهَا الكَثِيرُ.

وَلَيْسَ لَنَا أن نُضِيفَ مِثْلَ هَذِهِ المَذَاهِبِ القَبِيحَةِ إِلَى مَن لَمْ يَكُن مُتَظَاهِرًا بِهَا وَلَا مُجَاهِرًا بِاعْتِقَادِهَا، وَإِنْ لَمْ يَكُن^٣ يَتَّبِعُ مِنْهَا وَيَتَّبِعُ مِنْ أَهْلِهَا؛ لِأَن الدِّينَ يَحْجُزُ عَنْ ذَلِكَ وَيَمْنَعُ مِنْهُ، وَلَا نَعْمَلُ إِلَّا عَلَى الظَّاهِرِ.

وإِنْ وَاحِدًا أَوْ اثْنَيْنِ مِمَّنْ انْتَسَبَ إِلَى التَّشْيِيعِ وَاحْتَمَى بِهِ لَوْ كَانَ فِي بَاطِنِهِ شَاكًّا أَوْ مُلْجِدًّا، أَيْ تَبِعَهُ تَلَزَمَ بِذَلِكَ نَفْسَ المَذْهَبِ وَأَهْلَهُ إِذَا كَانُوا سَاخِطِينَ لِذَلِكَ الِاعْتِقَادِ، وَمُكَفِّرِينَ لِمَعْتَقِدِهِ وَالدَّاهِبِ إِلَيْهِ؟ وَلَوْ جُعِلَ مِثْلُ هَذَا وَصْمَةً^٤ عَلَى المَذْهَبِ وَغِيًّا عَلَى أَهْلِهِ، لَكَانَتْ جَمِيعُ المَذَاهِبِ مَوْصُومَةً مَعِيَّةً؛ لِأَنهَا لَا تَخْلُو مِّنْ أَنْ يَتَنَسَّبَ^٥ إِلَيْهَا مَن لَيْسَ^٦ فِي الحَقِيقَةِ مِنْهَا.

[نَمَازِجُ مِنَ العُقَاوِدِ البَاطِلَةِ لِأَبِي الهُدَيْلِ، وَالنُّظَامِ، وَمُعَمَّرٍ، وَغَيْرِهِمْ مِنَ المُعْتَزِلَةِ]

وَأَيِّنَ المُعَيَّرُ بِمَا تَقَدَّمَ^٧ وَالقَادِحُ بِهِ، عَنْ أَقْوَالِ^٨ شُيُوخِهِ وَأَسْلَافِهِ القَبِيحَةِ،

١. المَشْرِقي - واسمه الكامل: الغريب المَشْرِقي - والنوح على البهائم: كتابان في بيان عقائد الثنوية. والظاهر أن سبب تسمية الكتاب الثاني بهذا الاسم هو أن الثنوية لا يجيزون قتل الحيوانات والبهائم. وقد كتب أبو محمد التوحيدي كتاباً نقض فيه على كتاب الغريب المَشْرِقي. فهرست ابن النديم، ص ٢١٦؛ الفهرست للطوسي، ص ٩٦.

٢. في المطبوع: «يعرف». وقرّنه بكذا: اتهمه به. النهاية، ج ٤، ص ٤٥ (قرف).

٣. في «ج»، د، ط، ف: «وإن كان» بدل «وإن لم يكن».

٤. الوَصْمَةُ: العيب والنقص، وأصلها الكسر اليسير. المغرب، ج ٢، ص ٣٥٧ (وصم).

٥. في «د» و المطبوع: «أن ينسب».

٦. في المطبوع: «من لم يكن».

٧. في «د، ل»: «بما يقدح».

٨. في المطبوع: «قول».

و مَذَاهِبِهِمُ الشَّنِيعَةُ؟ وَ كَيْفَ لَمْ يَذْكُرْ:

[١.] قَوْلُ أَبِي الْهَذِيلِ^١ بَتْنَاهِي مَقْدُورَاتِ اللَّهِ تَعَالَى وَمَعْلُومَاتِهِ، وَقَوْلُهُ: «إِنْ عَلِمَ اللَّهُ تَعَالَى هُوَ اللَّهُ»^٢، وَ هَذَا أَقْبَحُ مِنَ الْقَوْلِ الْمَحْكِيِّ عَنْ هِشَامٍ رَحِمَهُ اللَّهُ؛ لِأَنَّ أَبَا الْهَذِيلِ قَدْ قَالَ فِي تَنَاهِي الْمَعْلُومِ بِأَقْبَحٍ مِنْ قَوْلِهِ، وَأَضَافَ إِلَيْهِ تَنَاهِي^٣ الْمَقْدُورِ.

[٢.] وَقَوْلُ النَّظَّامِ^٤: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَقْدِرُ عَلَى الظُّلْمِ»^٥، وَ حَمَلَهُ ذَلِكَ عَلَى أَنْ قَالَ: «لَوْ أَنَّ طِفْلاً وَقَفَ عَلَى^٦ شَفِيرِ جَهَنَّمَ لَمْ يَوْصِفِ اللَّهُ تَعَالَى بِالْقُدْرَةِ عَلَى إِقَاتِهِ

١. هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ الْهَذِيلِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَكْحُولِ الْعَبْدِيِّ، مِنْ أَئِمَّةِ الْمَعْتَزَلَةِ، وُلِدَ فِي الْبَصْرَةِ فِي سَنَةِ (١١٣٤هـ) وَ اشْتَهَرَ بِعِلْمِ الْكَلَامِ. وَ كَانَ يُلقَّبُ بِالْعَلَّافِ لِأَنَّ دَارَهُ بِالْبَصْرَةِ كَانَتْ فِي الْعَلَّافِينَ. لَهُ كُتُبٌ، مِنْهَا: «مِیْلَاسٌ» وَ هُوَ كِتَابٌ سَمَّاهُ عَلَى اسْمِ مَجُوسِيٍّ أَسْلَمَ عَلَى يَدِهِ. مَاتَ فِي سَنَةِ (٢٣٥هـ) بِسَامَرَاءَ. مَقَالَاتُ الْإِسْلَامِيِّينَ، ص ١٦٥؛ اعتقادات فرق المسلمين و المشرکین للفخر الرازی، ص ١٢؛ وفيات الأعيان، ج ٤، ص ٢٦٥ - ٢٦٧، الرقم ٦٠٦؛ طبقات المعتزلة، ص ٤٤ - ٤٩.

و فِي حَاشِيَةِ «م»: «مُحَمَّدُ بْنُ الْهَذِيلِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَكْحُولِ الْعَبْدِيِّ، أَبُو الْهَذِيلِ الْعَلَّافِ، شَيْخُ الْمَعْتَزَلَةِ وَ مُقَدِّمُ الطَّائِفَةِ وَ مُقَرَّرُ الطَّرِيقَةِ. قَالَ: إِنَّ الْبَارِي تَعَالَى عَالِمٌ بِعِلْمٍ وَ عِلْمُهُ ذَاتُهُ، قَادِرٌ بِقُدْرَةِ وَ قُدْرَتُهُ ذَاتُهُ، حَيٌّ بِحَيَاةٍ وَ حَيَاتُهُ ذَاتُهُ. وَ إِنَّمَا اقْتَبَسَ هَذَا الرَّأْيَ مِنَ الْفَلَسَفَةِ الَّذِينَ اعْتَقَدُوا أَنَّ ذَاتَهُ وَاحِدَةٌ لَا كَثْرَةَ فِيهَا بَوْجُهُ وَ أَنَّ الصِّفَاتَ لَيْسَتْ وَرَاءَ الذَّاتِ مَعَانِي قَائِمَةٌ بِذَاتِهِ، بَلْ هِيَ ذَاتُهُ وَ تَرْجِعُ إِلَى الْأَسْلُوبِ أَوْ الْوِزَامِ. وَ الْفَرْقُ بَيْنَ قَوْلِ الْقَائِلِ: «عَالِمٌ بِذَاتِهِ لَا بِعِلْمٍ» وَ بَيْنَ قَوْلِ الْقَائِلِ: «عَالِمٌ بِعِلْمِهِ هُوَ ذَاتُهُ» أَنَّ الْأَوَّلَ نَفْيُ الصِّفَةِ، وَ الثَّانِي إثْبَاتُ ذَاتٍ هُوَ بَعِينُهُ صِفَةٌ أَوْ إِثْبَاتُ صِفَةٍ هِيَ بَعِينُهَا ذَاتٌ. وَ إِذَا أُثْبِتَ أَبُو الْهَذِيلِ هَذِهِ الصِّفَاتَ وَجُوهًا لِلذَّاتِ فَهِيَ بَعِينُهَا أَقَانِيمُ النَّصَارَى أَوْ أَحْوَالُ أَبِي هَاشِمٍ (الْمَلَلُ وَ النَحْلُ لِلشَّهْرِسْتَانِيِّ)».

٢. مَقَالَاتُ الْإِسْلَامِيِّينَ، ص ٤٨٤.

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: - «تَنَاهِي».

٤. تَقَدَّمَ تَرْجُمَتُهُ قَبْلَ قَلِيلٍ.

و فِي حَاشِيَةِ «م»: «هُوَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَيَّارِ بْنِ هَانِي النَّظَّامِ. قَالَ بَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَوْصَفُ بِالْقُدْرَةِ عَلَى الْقَبَاحِ وَ الشَّرِّ، وَ لَا يَقْدِرُ أَنْ يَفْعَلَ بِعِبَادِهِ فِي الدُّنْيَا مَا لَيْسَ فِيهِ صَلَاحُهُمْ (ح. س.)».

٥. الْفَرْقُ بَيْنَ الْفِرْقِ، ص ١١٦ وَ ١٨٦؛ الْفَضْلُ فِي الْمَلَلِ وَ الْأَهْوَاءِ وَ النَحْلِ لِابْنِ حَزْمٍ، ج ٢، ص ٢٤.

٦. فِي «د»: «وَقَفَ فِي» بَدَلَ «وَقَفَ عَلَى». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «وَقَعَ فِي».

فيها، وإن كَانَ يَجُوزُ وَصْفُ الْمَلَائِكَةِ وَ الزَّبَانِيَةِ بِذَلِكَ»^١؛ وَقَوْلُهُ بِالمُدَاخَلَةِ وَ الطُّفْرَةِ^٢، وَأَنَّهُ لَا نِهَآيَةَ لِأَجْسَامِ الْعَالَمِ فِي التَّجَزِّي، وَ تَفْيِهِ الْأَعْرَاضِ^٣؛ وَ هَذَا مَرْجُوعُ التَّعْطِيلِ وَ الْإِلْحَادِ بِالتَّجَاهُلِ وَ الْعِنَادِ^٤.

[٣]. وَ قَوْلَ مُعَمَّرٍ^٥: «مَنْ زَعَمَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ نَفْسَهُ فَقَدْ أَخْطَأَ؛ لِأَنَّ نَفْسَهُ لَيْسَتْ غَيْرُهُ، وَ الْمَعْلُومُ غَيْرُ الْعَالِمِ»^٦، وَ اعْتِقَادَهُ أَنَّ الْأَمْرَاضَ وَ الْأَسْقَامَ مِنْ فِعْلِ غَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى^٧، وَ كَذَلِكَ الْأَلْوَانُ وَ الطُّعُومُ وَ الْأَرَايِحُ الَّتِي فِي الْعَالَمِ^٨.

١. الفَرْقُ بَيْنَ الْفَرْقِ، ص ١٣٣ - ١٣٤؛ أَصُولُ الْإِيمَانِ، ص ١٩١.

٢. المَدَاخَلَةُ: الْقَوْلُ بِأَنَّ الرُّوحَ جِسْمٌ لَطِيفٌ مُشَابِكٌ لِلْبَدَنِ، مَدَاخِلٌ لِلْقَلْبِ بِأَجْزَائِهِ مَدَاخِلَةُ الدَّهْنَةِ بِالسَّمْسَمِ وَ السَّمْنَةِ بِاللَّبَنِ. وَ الطُّفْرَةُ: أَنَّ الْجِسْمَ الْوَاحِدَ قَدْ يَصِيرُ فِي الْمَكَانِ الثَّلَاثِ، دُونَ أَنْ يَمْرُ عَلَى الثَّانِي. وَ أَحَالَ أَصْحَابُ النِّظَامِ أَنْ يَصِيرَ الْجِسْمُ إِلَى مَكَانٍ دُونَ أَنْ يَمْرُ بِمَا قَبْلَهُ الْمَلَلُ وَ النَحْلُ، ج ١، ص ٥٥.

٣. فِي حَاشِيَةِ «م»: «قَالَ: إِنَّ الْجَوْهَرَ مُؤَلَّفٌ مِنْ أَعْرَاضٍ، وَ إِنَّ الْأَلْوَانَ وَ الطُّعُومَ وَ الرُّوَائِحَ أَجْسَامًا. فَتَارَةً يَقْضِي بِكَوْنِ الْأَجْسَامِ أَعْرَاضًا، وَ تَارَةً يَقْضِي بِكَوْنِ الْأَعْرَاضِ أَجْسَامًا (الْمَلَلُ وَ النَحْلُ) [ج ١، ص ٧٠]».

٤. وَ أَنْكَرَ النِّظَامَ حِجَّةَ التَّوَاتُرِ وَ الْإِجْمَاعِ. (مِنْ حَاشِيَةِ «م»).

٥. مُعَمَّرُ بْنُ عَبَّادٍ السَّلْمِيُّ، يَكْنَى أَبَا عَمْرٍو، مُعْتَزِلِيٌّ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، تَفَرَّدَ بِمَذَاهِبَ، سَكَنَ بَغْدَادَ، نَظَرَ النِّظَامَ وَ كَانَ أَعْظَمَ الْقُدْرَةِ غُلُوًّا. مِنْ تَلَامِذَتِهِ: بَشْرُ بْنُ الْمُعْتَمَرِ وَ هِشَامُ بْنُ عَمْرٍو وَ أَبُو الْحُسَيْنِ الْمَدَائِنِيِّ. تَوَفِّيَ سَنَةَ ٢١٥هـ. الْمَلَلُ وَ النَحْلُ لِلشَّهْرَسْتَانِيِّ، ج ١، ص ٧٩ - ٨٢؛ طَبَقَاتُ الْمُعْتَزِلَةِ، ص ٥٤.

٦. الْمَلَلُ وَ النَحْلُ، ج ١، ص ٦٨.

٧. مَقَالَاتُ الْإِسْلَامِيِّينَ، ص ٥٥٠.

٨. حَيْثُ حَكَى الشَّهْرَسْتَانِيُّ فِي الْمَلَلِ وَ النَحْلِ عَنْ مُعَمَّرِ بْنِ عَبَّادٍ السَّلْمِيِّ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَخْلُقْ شَيْئًا غَيْرَ الْأَجْسَامِ، فَأَمَّا الْأَعْرَاضُ فَإِنَّهَا مِنْ اخْتِرَاعَاتِ الْأَجْسَامِ؛ إِمَّا طَبْعًا كَالنَّارِ الَّتِي تَحْدُثُ الْإِحْرَاقَ، وَ الشَّمْسُ الَّتِي تَحْدُثُ الْحَرَارَةَ، وَ الْقَمَرُ الَّذِي يَحْدُثُ التَّلْوِينَ. وَ إِمَّا اخْتِيَارًا كَالْحَيَوَانَ يَحْدُثُ الْحَرَكَةَ وَ السَّكُونَ وَ الْاجْتِمَاعَ وَ الْافْتِرَاقَ». الْمَلَلُ وَ النَحْلُ، ج ١، ص ٨٠.

[٤.] أو قول هشام بن عمرو القوطي^١ بنفي دلالة الأعراض على الله تعالى^٢، واعتقاده أن حرب الجمل لم يكن عن قصد من أمير المؤمنين عليه السلام وأصحابه، ولا من عائشة وطلحة والزبير وأصحابهم، ولا برضا منهم، وأنهم^٣ إنما اجتمعوا لتقرير الأمور وترتيبها؛ حتى وقع بين نفر من الأعراب من أصحاب الجميع الحرب، والكبراء ساخطون لها^٤.

وتخطئة من زعم أن الله تعالى يعلم الأشياء قبل كونها^٥. وهذا هو القول الذي حكوه عن هشام بن الحكم رحمه الله تعالى بعينه^٦ - مع نفي أصحابه له عنه - و^٨ قد صحّحوه عن شيخهم!!

[٥.] وغلط الجاحظ^٩ قبيح في المعرفة، واعتقاده استحالة أن يقدر الله تعالى

١. هشام بن عمرو القوطي: هو شيباني من أهل البصرة. مبالغته في القدر أشد وأكثر من مبالغة أصحابه، وكان يتمتع من إطلاق إضافات أفعال إلى البارئ تعالى وإن ورد بهما التنزيل، وحرم على الناس أن يقولوا: «حسبنا الله ونعم الوكيل»! الملل والنحل للشهرستاني، ج ١، ص ٨٥؛ الباب في تهذيب الأنساب، ج ٣، ص ٣٨٩؛ طبقات المعتزلة، ص ٦١.

٢. مقالات الإسلاميين، ص ٤٩٥؛ التمهيد لقواعد التوحيد، ص ٢٣٠؛ أبحار الأفكار، ج ٥، ص ٤٦.

٣. في المطبوع: - «أنهم».

٤. الانتصار للخطأ، ص ٦٠ - ٦١؛ الفرق بين الفرق، ص ٣٥٠ - ٣٥١.

٥. أوائل المقالات، ص ٥٥؛ المنية والأمل، ص ١٧٣؛ الملل والنحل، ج ١، ص ٨٧.

٦. في المطبوع: - «هو».

٧. في المطبوع: - «بعينه».

٨. في المطبوع: - «عنه و».

٩. في حاشية «م»: «قال الجاحظ: إن ما اعتقده لازم للمكلف مما يتوقف عليه إثبات التكليف والعلم به، نحو إثبات الصانع وصفاته والنبوءات، ضروري. واستدل عليه بأنه: لو لم يكن ضرورياً لكان العبد مكلفاً بتحصيله وأنه تكليف الغافل عن المعارف. هو عمرو بن بحر الجاحظ: كان من فضلاء المعتزلة والمصنّفين لهم، وكان في أيام المعتصم والمتوكل، وانفرد

على إعدام الأجسام وإفنائها^١، وقوله: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يُحَلِّدُ كَافِرًا فِي النَّارِ وَلَا يُدْخِلُهُ إِلَيْهَا، وَإِنَّ النَّارَ هِيَ الَّتِي تُدْخِلُ الْكُفَّارَ إِلَيْهَا؛ حَتَّى حُكِّيَ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ وَقَدْ سُئِلَ عَنْ مَعْنَى هَذَا الْقَوْلِ: وَكَيْفَ صَارَتِ النَّارُ تُدْخِلُ الْكُفَّارَ نَفْسَهَا؟ فَقَالَ: لِأَنَّهُمْ عَمِلُوا أَعْمَالًا صَارَتْ أَجْسَادُهُمْ إِلَى حَالٍ لَا يَمْتَنِعُ النَّارُ إِذَا جَاوَزَتْهَا^٢ فِي الْقِيَامَةِ مِنْ اجْتِذَاذِهَا إِلَيْهَا بِطَبَائِعِهَا^٣.

[٦]. و قَوْلُ ثُمَامَةَ^٤ فِي الْمَانِيَّةِ^٥، وَ ذَهَابُهُ فِي أَنَّ الْمَعَارِفَ ضَرُورِيَّةٌ إِلَى أَقْبَحَ مِنْ مَذْهَبِ الْجَاحِظِ وَ أَغْلَظَ، وَ اعْتِقَادُهُ أَنَّهُ لَا فِعْلَ لِلْعِبَادِ إِلَّا الْإِرَادَةُ فَقَطْ، وَ مَا سِوَى

٩٣/١

» عَنْ أَصْحَابِهِ بِمَسَائِلَ؛ مِنْهَا قَوْلُهُ: إِنَّ الْمَعَارِفَ كُلَّهَا ضَرُورِيَّةٌ طَبَاعٍ وَ لَيْسَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ مِنْ أَعْمَالِ الْعِبَادِ. مِنْ كِتَابِ الْمَلَلِ وَ النَحْلِ لِلشَّهْرِسْتَانِيِّ.

١. فِي الْمَطْبُوعِ: - «وَإِفْنَائِهَا».

٢. فِي «د، ط، ف»: «جَاوَزَتْهَا».

٣. أَصُولُ الْإِيمَانِ، ص ٧٣ وَ ١٩٠ وَ ٢٦٤؛ الْفَرْقُ بَيْنَ الْفُرُقِ، ص ١٦١؛ أَبْكَارُ الْأَفْكَارِ، ج ٥، ص ٥٠.

٤. ثُمَامَةُ بْنُ أَشْرَسَ، أَبُو مَعْنٍ النَّمِيرِيُّ، أَحَدُ الْمَعْتَزِلَةِ الْبَصْرِيِّينَ، وَرَدَ بَغْدَادَ وَ اتَّصَلَ بِبَهَارُونَ الرَّشِيدِ وَ غَيْرِهِ مِنَ الْخُلَفَاءِ. وَ لَهُ أَخْبَارٌ وَ نَوَادِرٌ، يَحْكِيهَا عَنْهُ أَبُو عَثْمَانَ الْجَاحِظُ. بَلَغَ مِنَ الْمَأْمُونِ مَنَزَلَةً جَلِيلَةً وَ أَرَادَهُ عَلَى الْوِزَارَةِ فَاِمْتَنَعَ. الْفَهْرَسْتُ لِابْنِ النَّدِيمِ، التَّكْمِلَةُ، ص ٢؛ تَارِيخُ بَغْدَادَ، ج ٧، ص ١٥٥، الرِّقْمُ ٣٦٠١.

٥. الْمَانِيَّةُ: نِسْبَةٌ إِلَى مَانِي بْنِ فَاتِكٍ، الْحَكِيمِ الَّذِي ظَهَرَ فِي زَمَانِ سَابُورَ بْنِ أَرْدَشِيرَ وَ قَتْلَهُ بِهَرَامَ بْنِ هَرْمَزَ بْنِ سَابُورَ، وَ ذَلِكَ بَعْدَ عَيْسَى بْنِ مَرْيَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ. أَحْدَثَ دِينًا بَيْنَ الْمَجُوسِيَّةِ وَ النَّصْرَانِيَّةِ. زَعَمَ أَنَّ الْعَالَمَ مَصْنُوعَ مَرْكَبٍ مِنْ أَصْلَيْنِ قَدِيمَيْنِ، أَحَدُهُمَا نُورٌ وَ الْآخَرُ ظُلْمَةٌ. الْمَلَلُ وَ النَحْلُ لِلشَّهْرِسْتَانِيِّ، ج ١، ص ٢٩٠. ثُمَّ لَعَلَّ الصَّحِيحَ فِي الْمَتْنِ: «الْمَانِيَّةُ» بِدَلِ «الْمَانِيَّةِ».

وَ فِي حَاشِيَةِ «م»: «ذَهَبَ ثُمَامَةُ إِلَى أَنَّ حَشَرَاتِ الْأَرْضِ وَ الْبَرَاغِيثَ حَوَادِثَ لَا مَحْدَثَ لَهَا؛ وَ ذَلِكَ لَمَّا رَأَى اسْتِحَالَةَ حَدُوثِهَا مَتًا؛ لِتَعَذُّرِ فِعْلِ الْأَجْسَامِ وَ بَنِيَةِ الْحَيَاةِ عَلَيْنَا. وَ خَفِيَ عَلَيْهِ وَجْهُ الْحِكْمَةِ وَ الْمَصْلُحَةِ فِي صُدُورِهَا عَنِ الْحَكِيمِ تَعَالَى فَقَالَ: لَا يَصْبَحُ وَقُوعُهَا مِنْهُ تَعَالَى. وَ لَمَّا ثَبِتَ حَدُوثُهَا قَالَ: إِنَّهَا حَوَادِثُ لَا مَحْدَثَ لَهَا (ح. س).».

٦. فِي «ص، ط، ف»: «ضَرُورَةٌ».

ذَلِكَ فَهُوَ حَدَّثٌ لَا مُحَدِّثَ لَهُ^١.

[٧]. وَكَيْفَ ذَهَبَ عَنْ حِكَايَةِ الْجَا حِظِّ عَنْ وَاصِلِ بْنِ عَطَاءٍ^٢ وَعَمْرُو بْنِ عَبْدِ^٣ مَا يَطْمُ^٤ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّا تَقَدَّمَ؟
وَنَحْنُ نَحْكِي لَفْظَهُ بَعَيْنِهِ؛ قَالَ^٥:

وَكَانَ وَاصِلُ بْنُ عَطَاءٍ يَجْعَلُ عَلِيًّا وَطَلْحَةَ وَالزُّبَيْرَ بِمَنْزِلَةِ الْمُتَلَاعِنِينَ،
يَتَوَلَّى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا^٦ عَلَى حِيَالِهِ^٧، وَلَا يَتَوَلَّاهُمَا مُجْتَمِعِينَ؛ وَكَذَلِكَ
قَوْلُهُ فِي إِجَازَةِ شَهَادَتِهِمَا مُجْتَمِعِينَ وَتُفَرِّقِينَ^٨. وَكَانَ عَمْرُو بْنُ عَبْدِ لَا
يُجِيزُ شَهَادَتَهُمَا مُجْتَمِعِينَ وَلَا مُتَفَرِّقِينَ، وَكَانَ يَفْصِلُ بَيْنَ الْوَلَايَةِ

٩٤/١

١. مقالات الإسلاميين، ص ٤٧؛ المغني للقاضي، ج ٩، ص ١١؛ أصول الإيمان، ص ٣٢ و ١٢٧ و ٢٦٤؛ الفرق بين الفرق، ص ١٦٠ و ٣٢٨؛ الملل والنحل للشهرستاني، ج ١، ص ٨٨؛ كشف المراد، ص ٣١٤.

٢. أبو حذيفة، واصل بن عطاء الغزال رأس الاعتزال وأصله، كان تلميذاً للحسن البصري، يقرأ عليه العلوم والأخبار ثم اعتزل عنه وأسس مذهب الاعتزال. وُلد بالمدينة سنة ٨٠ و تُوفي سنة ١٣١ هـ. الملل والنحل للشهرستاني، ج ١، ص ٥٩ - ٦٠؛ طبقات المعتزلة، ص ٢٨.

٣. عمرو بن عبّيد بن باب. مولى لبني تميم، و يكنى أبا عثمان. معتزلي صاحب رأي، و كان كثير الحديث عن الحسن وغيره. تُوفي سنة ١٤٤، و دُفن بمرّان. الطبقات الكبرى، ج ٧، ص ٢٠١، الرقم ٣٢٥٥؛ طبقات المعتزلة، ص ٣٥.

٤. يطم، أي يدفن و يغطي. راجع: القاموس المحيط، ج ٤، ص ١٠٥ (طمم).

٥. أي الجاحظ.

٦. في المطبوع: «منهم».

٧. في المطبوع: «حاله». و «على حiale» أي بانفراده. المغرب، ج ١، ص ٢٣٧ (حيل).

٨. في حاشية «م»: «و وافقه عمرو بن عبّيد على مذهبه، و زاد عليه في تفسير أحد الفريقين لا بعينه بأن قال: لو شهد رجلان من أحد الفريقين، مثل عليّ و رجل من عسكره، أو طلحة و الزبير، لم تُقبل شهادتهما. و فيه تفسير الفريقين و كونهما من أهل النار. الملل والنحل [ج ١، ص ٦٣].»

و الشَّهَادَةِ؛ وَ كَانَ يَقُولُ: «قَدْ اتَّوَلَّى مَنْ لَا أَقْبَلَ شَهَادَتَهُ، وَ قَدْ وَجَدْتُ
 الْمُسْلِمِينَ يَتَوَلَّوْنَ كُلَّ مُسْتَوِرٍ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ^١، وَ لَوْ شَهِدَ رَجُلٌ مِنْ
 عُرُضِهِمْ^٢ عَلَى عُثْمَانَ أَوْ أَبِي بَكْرٍ^٣ أَوْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ سَأَلَ الْحَاكِمُ عَنْهُ
 السُّؤَالَ الشَّافِعِيَّ؛ فَأَنَاءُ أَتَيْتُهُمْ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِسَفْكِ تِلْكَ الدِّمَاءِ، وَ قَدْ
 أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْمُتَّهَمَ بِالدِّمَاءِ غَيْرُ جَائِزٍ الشَّهَادَةِ»^٤.

هذه ألفاظه حرفاً بحرف في كتابه المعروف بـ «فَضَائِلِ الْمُعْتَزِلَةِ»^٥. وَ لَا حِكَايَةَ
 أَصَحَّ وَأَوْلَى بِالْقَبُولِ مِنْ حِكَايَةِ الْجَا حِظِّ عَنْ هَذَيْنِ الرَّجُلَيْنِ^٦، وَ هُمَا شَيْخَا نِحْلَتِهِ،
 وَ رِئِيسَا مَقَالَتِهِ.

وَ قَدْ ذَكَرَ أَيْضاً هَذِهِ الْحِكَايَةَ^٩ الْبَلْخِيَّ^{١٠} فِي كِتَابِ «الْمَقَالَاتِ»، وَ أَسَدَهَا إِلَى

٩٥/١

١. يَعْنِي: أَنَّ النَّاسَ يَتَوَلَّوْنَ كُلَّ مُسْتَوِرٍ، وَ مَعَ ذَلِكَ لَمْ يَقْبَلُوا شَهَادَةَ كُلِّ أَحَدٍ إِلَّا بَعْدَ الْفَحْصِ
 وَ التَّفْتِيْشِ عَنْهُ؛ فَيُعْلَمُ مِنْهُ أَنَّ التَّوَلَّى لَا يَسْتَلْزِمُ قَبُولَ الشَّهَادَةِ. وَ لَا يَخْفَى أَنَّ الْأَنْسَبَ فِي التَّمْثِيلِ
 ذِكْرَ الشَّهَادَةِ عَلَى الْأَرَادِلِ لَا الْأَعَاظِمِ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى الْقَبُولِ؛ فَتَدْبُرُ. (مِنْ حَاشِيَةِ «م»).

٢. فَلَانٍ مِنْ عُرْضِ النَّاسِ: أَيُّ مِنْ سَفَلَتِهِمْ، أَوْ مِنْ الْعَامَّةِ، أَوْ مِنْ أَوْسَاطِهِمْ. رَاجِعُ: الْمَحِيطُ فِي
 اللُّغَةِ، ج ١، ص ٣١٠؛ الصَّحَاحُ، ج ٣، ص ١٠٨٩؛ كِتَابُ الْعَيْنِ، ج ١، ص ٢٧٦ (عَرْض).

٣. فِي «ج، د» وَ الْمَطْبُوعُ: «و أَبِي بَكْرٍ».

٤. فِي «ل» «فَأَنَاءِي».

٥. فِي «ص، ط، ف» «فَقَدْ».

٦. رَاجِعُ: الْمَقَالَاتُ وَ الْفُرُقُ، ص ١٠؛ فِرْقُ الشَّيْعَةِ، ص ١٢؛ أَصُولُ الْإِيمَانِ، ص ٢٢٨؛ الْفُرْقُ بَيْنَ
 الْفِرْقِ، ص ١٠٠؛ الْكُشْفُ عَنْ مَنَاجِجِ الْأَدَلَّةِ فِي عَقَائِدِ الْمَلَّةِ، ص ١٩.

٧. فَضَائِلُ الْمُعْتَزِلَةِ أَوْ فَضِيلَةُ الْمُعْتَزِلَةِ كِتَابٌ مِنْ كِتَابِ الْجَا حِظِّ، كَتَبَ الشَّيْخُ الْمَفِيدُ النَّقِضُ عَلَيْهِ.
 طَبَقَاتُ الْمُعْتَزِلَةِ، ص ٦٨.

٨. أَيُّ وَاصِلِ بْنِ عَطَاءٍ وَ عَمْرُو بْنِ عَبِيدٍ.

٩. فِي «ص، ف» «وَ قَدْ ذَكَرَ هَذِهِ الْحِكَايَةَ أَيْضاً».

١٠. أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَلْخِيَّ الْكَعْبِيَّ. مِنْ رُؤُوسِ مُعْتَزِلَةِ بَغْدَادٍ وَ هُوَ

الجاحِظُ، و قَالَ عِنْدَ انْتِهَائِهَا: «و بَعْضُ أَصْحَابِنَا يَدْفَعُ ذَلِكَ عَنْ عَمْرِو بْنِ عُبَيْدٍ، وَيَقُولُ: إِنَّ عَمْرًا لَمْ يَكُنْ بِالَّذِي يُخَالِفُ^١ وَاصِلًا وَيَرْغَبُ عَنْ مَقَالَتِهِ^٢، فَكَأَنَّهُ صَحَّحَ عَلَيْهِمَا^٣ الْمَذْهَبَ الْأَوَّلَ الَّذِي هُوَ اعْتِقَادُهُمَا^٤ أَنَّهُمَا كَالْمُتْلَاعَيْنِ، وَأَنَّ شَهَادَتَهُمَا تُقْبَلُ إِذَا كَانَا مُتَفَرِّقَيْنِ، وَلَا تُقْبَلُ إِذَا كَانَا مُجْتَمِعَيْنِ، وَلَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ فِي دَفْعِ الْمَذْهَبِ الثَّانِي أَكْثَرُ مِنْ حِكَايَتِهِ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ بِتَنْزِيهِ عَمْرِو عَنْ مُخَالَفَةِ وَاصِلٍ؛ وَهَذَا إِنْكَارٌ ضَعِيفٌ، وَ الْمُنْكَرُ لَهُ - لِلْعِلَّةِ الَّتِي حَكَاهَا - كَالْمُقَرَّرِ بِهِ، بَلْ أَقْبَحُ مِنْهُ حَالًا.

[٨].] وَ مِنْ عَجِيبِ أَمْرِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ وَ قَبِيحِ تَعْصِيهِمْ أَنَّهُمْ يُنَاقِضُونَ شَيْخَهُمْ أَبَا عُثْمَانَ الْجَاحِظَ^٥ فِي الْمَعَارِفِ وَ الطَّبَائِعِ^٦ - وَ هُمَا أَصْلَانِ مِنْ أُصُولِ الدِّينِ كَبِيرَانِ، لَيْسَ الْغَلَطُ فِيهِمَا يَسِيرًا - وَ فِي تَضْلِيلِهِ لُجُوهَ الصَّحَابَةِ وَ الشَّهَادَةِ عَلَيْهِمْ بِتَكْلُفٍ مَا لَا يَعْنِيهِمْ وَ الذَّهَابِ عَمَّا يُهَيِّمُهُمْ، ثُمَّ فِي سَلْبِهِ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَرْتَبَتَهُ فِي الْفَضْلِ، وَ دَفَعَهُ أَكْثَرَ مَا رَوَى مِنْ فَضَائِلِهِ وَ مَنَاقِبِهِ، وَ تَأْوِيلُهُ مَا اسْتَحْيَا هُوَ مِنْ دَفْعِهِ التَّأْوِيلَ^٧ الَّذِي يُخْرِجُهُ بِهِ عَنِ الشَّهَادَةِ بِالْفَضْلِ وَ الْقَضَاءِ بِالتَّقْدِيمِ؛ حَتَّى أَخْرَجَهُ ذَلِكَ

«صاحب مقالات، و كان واسع المعرفة بمذاهب الناس. اختلف إليه المتكلمون من كل فريق و ناظروه فلم يعجبه كلامهم. من كتبه: «المقالات». توفي سنة ٣١٧. وفيات الأعيان، ج ٣، ص ٤٥؛ الفند في ذكر علماء سمرقند، ص ٣٣٤، الرقم ٥٤٣؛ طبقات المعتزلة، ص ٨٨.

١. في المطبوع: «يخلف».

٣. في المطبوع: «عليها».

٤. في المطبوع: «اعتقاد».

٥. في حاشية «م»: «ذهب الجاحظ [إلى أن] للأجسام طبائع، كمال قال الطبيعيون من الفلاسفة، و أثبت لها أفعالاً مخصوصة. بها. الملل و النحل [ج ١، ص ١٨٨].»

٦. نقل القاضي عبد الجبار ذلك عن الجاحظ في مجلد النظر و المعارف من المغني، و أطال الكلام في ردّه. انظر: المغني، ج ١٢، ص ٢٣٥ و ٣٠٦ و ما بعدها.

٧. في المطبوع: «التأويل».

إلى القَدَحِ في إمامته في الكتابِ المعروفِ بـ«المَرْوَانِيَّةِ» وإقامةِ المَعَاذِيرِ لِمُعَاوِيَةَ في حَرْبِهِ وَخَلَعَ طَاعَتِهِ؛ إِلَى غَيْرِ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي لَا يُقَدِّمُ عَلَيْهَا مُسْلِمٌ، وَلَا يَتَجَسَّرُ^١ عَلَى التَّظَاهُرِ بِهَا مُؤَمِّنٌ وَلَا مُتَدَيِّنٌ، وَهُمْ فِي كُلِّ ذَلِكَ يَذْكُرُونَهُ بِأَحْسَنِ الذِّكْرِ، وَيُثْنُونَ عَلَيْهِ بِأَفْضَلِ الثَّنَاءِ، وَلَا يُجْرُونَ ذِكْرَهُ إِلَّا مَعَ مَشِيخَتِهِمْ، وَتَشْيِخَتِهِمْ^٢ لَهُ، وَرَغَبَتِهِمْ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى فِي الرِّضْوَانِ عَلَيْهِ^٣؛ حَتَّى كَانَتْهُمْ إِنَّمَا يُنَاقِضُونَهُ فِي بَعْضِ مَسَائِلِ الاجْتِهَادِ؛ كَمَسِّ^٤ الذِّكْرِ^٥، وَرَفْعِ الْيَدَيْنِ فِي التَّكْبِيرِ^٦، وَمَا جَرَى مَجْرَاهُمَا، وَلَا يَدْعُوهُمْ مَا ظَهَرَ مِنْ خِلَافِهِ الْعَظِيمِ - وَإِقْدَامِهِ عَلَى مَا إِنْ لَمْ يَوْجِبْ تَكْفِيرَهُ فَأَقْلُ أَحْوَالِهِ أَنْ يَوْجِبَ تَفْسِيقَهُ، وَيَمْنَعَ مِنْ تَعْظِيمِهِ - إِلَى الطَّعْنِ عَلَيْهِ وَالْبَرَاءَةِ مِنْهُ، أَوْ إِلَى أَنْ يُمَسَّكَ وَيُكْفَّ عَنِ الْأَمْرَيْنِ؛ وَيُرِيدُونَ^٧ مِنَّا

٩٤/١

١. في «د» والمطبوع: «و لا يتحاسن».

٢. في «ج، د، ط، ص»: «و تشيخهم». وَشَيَّخَهُ: دَعَاهُ شَيْخًا تَبْجِيلًا؛ وَهُوَ قَوْلُهُمْ عِنْد ذِكْرِهِ: «شَيْخَنَا». رَاجِعُ: الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ، ج ١، ص ٣٦٣ (شَيْخ).

٣. أَي أَنَّ الْمَعْتَزِلَةَ مَعَ مَا يَعْلَمُونَ مِنْ آرَاءِ الْجَاحِظِ وَأَقْوَالِهِ الَّتِي لَا يَقْدَمُ عَلَيْهَا مُسْلِمٌ وَلَا يَتَظَاهَرُ بِهَا، يَذْكُرُونَ الْجَاحِظَ بِأَحْسَنِ الذِّكْرِ.

٤. في «ط» والمطبوع: «كلمس».

٥. ذَهَبَ إِلَيْهِ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ كَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدُ مِنْ أَنَّ مَسَّ الذِّكْرِ بِلَا حَائِلٍ نَاقِضٌ لِلْوُضوءِ، وَالْحَقُّ بَعْضُهُمْ فَرَجَ الْمَرْأَةَ بِذَلِكَ، وَذَهَبَ الْإِمَامِيَّةُ إِلَى أَنَّهُ غَيْرُ نَاقِضٍ وَلَكِنَّهُمْ ذَهَبُوا إِلَى تَجْدِيدِ الْوُضوءِ اسْتِحْبَابًا. الْمَجْمُوعُ، ج ٢، ص ٣٠، ٣٤؛ الْمَغْنِي لِابْنِ قَدَامَةَ، ج ١، ص ١٧، ١٨٦؛ تَذْكِرَةُ الْفُقَهَاءِ، ج ١، ص ١٠٧.

٦. أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ رَفْعِ الْيَدَيْنِ عِنْدَ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ، عَلَى خِلَافِ بَيْنِ الْوُجُوبِ وَالِاسْتِحْبَابِ، وَكَوْنِهِ قَبْلُهَا أَوْ بَعْدَهَا أَوْ مَقَارِنًا لَهَا. وَاخْتَلَفُوا فِي مَشْرُوعِيَّةِ الرِّفْعِ فِيمَا عدا ذَلِكَ عِنْدَ التَّكْبِيرِ قَبْلَ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَبَعْدَهُمَا. وَمَذْهَبُ الْإِمَامِيَّةِ الْمَشْرُوعِيَّةُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ. رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ، ج ١، ص ٣٣٨؛ بِدَائِعُ الصَّنَاعِ، ج ١، ص ١٩٩؛ الْخِلَافُ، ج ١، ص ٣١٩.

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: «و يريد».

أَنْ تُرْجَعَ عَنْ وَلَاءِ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ - رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ - وَاعْتِقَادِ زَكَاتِهِ^١ لِأَجْلِ دَعْوَاهُمْ عَلَيْهِ مَا لَا حَقِيقَةَ لَهُ عِنْدَنَا، وَلَا مَرْجِعَ فِيهِ إِلَّا إِلَى أَقْوَالِهِمُ الْمُحَرَّفَةِ وَحِكَايَاتِهِمُ الْمُضَعَّفَةِ.

وَمَنْ نَظَرَ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ عَلِمَ طَرِيقَةَ الْقَوْمِ فِي عِشْقِ مَذْهَبِهِمْ، وَالتَّعَصُّبِ لِحِلَّتِهِمْ، وَأَنْ غَرَضَهُمْ تَلْزِيقُ نُصْرَتِهَا^٢ بِكُلِّ حَقٍّ وَبَاطِلٍ، وَغَثَّ^٣ وَسَمِينٍ.

[اعتمادُ الإمامية على العقل في وجوب الإمامة وأوصاف الإمام]

فَأَمَّا قَوْلُهُ:

وَأَمَّا يَخْرُجُ عَنْ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ^٤ مَنْ يَكُونُ مُقَلِّدًا مِمَّنْ يَسْلُكُ فِي الْإِمَامَةِ الْمَسْلَكَ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ. فَأَمَّا مَنْ لَا يَتَحَقَّقُ^٥ بِمَا قَدَّمَاهُ مِنَ الطَّرِيقِ^٦ فِي الْإِمَامَةِ، وَسَلَكَ^٧ طَرِيقَةً مُتَوَسِّطَةً بَيْنَ الْعَقْلِ وَالشَّرْعِ مِمَّنْ كَانَ يَتِمَسَّكُ بِالْوَحِيدِ وَالْعَدْلِ، فَهُوَ بَرِيءٌ مِمَّا نَسَبْنَاهُ إِلَى مَنْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ، كَأَبِي الْأَحْوَصِ^٨

٩٧/١

١. في «د، ط، ل»: «ذكائه».

٢. في «ج، ط» والمطبوع: «تمزيق نصرتنا» بدل «تليق نصرتها».

٣. غَثَّتِ الشَّاةُ: هَزَلَتْ. وَ مِنَ الْمَجَازِ: كَلَامٌ غَثٌّ وَ سَمِينٌ. الصَّحاح، ج ١، ص ٢٨٨ (غث): أَسَاسُ

الْبَلَاغَةِ، ص ٣٠٩ (سمن).

٤. أَي اعْتِمَادِ الْعَقْلِ فِي إِثْبَاتِ الْإِمَامَةِ.

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «لَمْ يَتَحَقَّقْ».

٦. فِي الْمَغْنِيِّ: «الطَّرَاق».

٧. فِي الْمَغْنِيِّ: «فَيْسَلَك».

٨. دَاوُدُ بْنُ أَسَدَ بْنِ أَغْفَرٍ، أَبُو الْأَحْوَصِ الْمَصْرِيُّ، شَيْخٌ جَلِيلٌ، فَقِيهٌ ثِقَةٌ مَتَكَلِّمٌ مِنْ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ، لَقِيَهُ الْحَسَنُ بْنُ مُوسَى النَّوْبَخْتِيُّ وَأَخَذَ عَنْهُ؛ لَهُ كُتُبٌ مِنْهَا: كِتَابُ فِي الْإِمَامَةِ عَلَى سَائِرِ مَنْ خَالَفَهُ مِنَ الْأُمَمِ، وَ الْآخَرُ مَجَرَّدُ الدَّلَائِلِ وَ الْبَرَاهِينِ. رِجَالُ النَّجَاشِيِّ، ص ١٥٧، الرِّقْمُ ٤١٤؛ الْفَهْرَسْتُ لِلطُّوسِيِّ، ص ٥٣٨، الرِّقْمُ ٨٧٨.

و النَّوْبُخْتِيَّةُ^١ وَ غَيْرِهِمْ؛ لِأَنَّهُمْ^٢ لَا يَسْلُكُونَ مَا قَدَّمَاهُ، وَإِنَّمَا يَتَّبِعُونَ فِي الْأَكْثَرِ طَرِيقَةَ السَّمْعِ وَ إِنْ كَانُوا رُبَّمَا تَجَاوَأُوا إِلَى طَرِيقَةِ الْعَقْلِ....^٣
فَكَلَامٌ يَنْقُضُ بَعْضُهُ بَعْضًا، وَ مَعَ أَنَّهُ كَذَلِكَ قَدْ تَضَمَّنَ غَلْطًا عَلَى الْقَوْمِ الْمَذْكُورِينَ فِي مَذَاهِبِهِمْ، وَ إِنْكَارًا لِلظَّاهِرِ^٤ مِنْ مَقَالَتِهِمْ؛ إِمَّا تَعَمُّدًا عَلَى سَبِيلِ التَّلْبِيسِ وَ الْمُغَالَطَةِ، أَوْ سَهْوًا؛ وَ كِلَاهُمَا قَبِيحٌ.

[بَيَانُ تَنَاقُضِ كَلَامِ صَاحِبِ الْكِتَابِ وَ خَطِيئِهِ فِيمَا نَسَبَهُ إِلَى أَبِي الْأَحْوَصِ وَ النَّوْبُخْتِيِّينَ]
فَأَمَّا وَجْهُ الْمُنَاقَضَةِ؛ فَإِنَّ صَاحِبَ الْكِتَابِ إِنَّمَا نَسَبَ إِلَى مَنْ تَقَدَّمَ الْإِلْحَادَ وَ قَرَفَهُمْ^٥ بِهِ وَ بَيَّطَالِ^٦ الشَّرَائِعِ وَ نَقَضَ الْأُصُولِ؛ مِنْ حَيْثُ ذَهَبُوا إِلَى وَجُوبِ الْإِمَامَةِ مِنْ طَرِيقِ الْعُقُولِ، وَ أَنَّ الْإِمَامَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَعَصُومًا مُنْزَهًا كَامِلًا وَافِرًا عَالِمًا فَاضِلًا، ثُمَّ بَرَأَ^٧ أَبَا الْأَحْوَصِ وَ النَّوْبُخْتِيَّةَ مِمَّا قَدَفَ بِهِ مَنْ تَقَدَّمَ، وَ ادَّعَى عَلَيْهِمْ أَنَّهُمْ لَا يَقُولُونَ بِمِثْلِ قَوْلِهِمْ؛ يَعْنِي فِي الرُّجُوعِ إِلَى الْعُقُولِ فِي بَابِ الْإِمَامَةِ.

٩٨/١

١. النوبختية: هذه النسبة إلى نوبخت، و هو اسم لبعض أجداد أبي محمد الحسن بن الحسين بن علي بن العباس بن إسماعيل بن أبي سهل بن نوبخت، الكاتب النوبختي، من أهل بغداد. و آل نوبخت معروفون بولاية أمير المؤمنين و ولده عليهم السلام. الفهرست لابن النديم، ص ٢٥١؛ الأنساب للسمعاني، ج ١٣، ص ١٨٩ - ١٩٠، الرقم ٥٠٦٥.

٢. في المغني: «فإنهم».

٣. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٣٨.

٤. في المطبوع: «و إنكار اللطف»، و هو سهو.

٥. في «ج، ص، ف»: «و قدفهم». و فلان يُقَرَفُ بكذا، أي يُتَّهَمُ به. و فلان يُقَرَفُ بالسوء: أي يُرى به و يُظَنُّ به. أساس البلاغة، ص ٥٠٣؛ كتاب العين، ج ٥، ص ١٤٦ (قرف).

٦. في «د، ل»: «و يبطلاله».

٧. في «د، ل»: «ببرأ».

ثُمَّ قَالَ فِي آخِرِ الْفَصْلِ: «وَإِنْ كَانُوا رُبَّمَا تَجَاوَزُوا إِلَى طَرِيقَةِ الْعَقْلِ» فَأَدْخَلَهُمْ بِهَذَا الْقَوْلِ فِي جُمْلَةٍ مِّنْ تَقَدَّمَ، وَأَوْجَبَ فِيهِمْ كُلَّ مَا وَصَفَ بِهِ الْمُتَقَدِّمِينَ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ؛ لِإِضَافَتِهِ إِلَيْهِمُ الْإِلْتِجَاءَ إِلَى الطَّرِيقَةِ الَّتِي هِيَ عِنْدَهُ سَبَبُ تَهْمَةٍ مِّنْ ذَكَرَهُ فَقَدَفَهُ. وَهَذَا تَنَاقُضٌ ظَاهِرٌ.

فَأَمَّا غَلَطُهُ عَلَى الْقَوْمِ فَبَيِّنٌ؛ لِأَنَّ الْمَعْلُومَ مِنْهُمْ اعْتِقَادُ وَجُوبِ الْإِمَامَةِ وَأَوْصَافِ الْإِمَامِ مِنْ طَرِيقِ الْعُقُولِ، وَالْاعْتِمَادُ عَلَيْهَا فِي جَمِيعِ ذَلِكَ، وَإِنْ كَانُوا رُبَّمَا اسْتَدَلُّوا بِالسَّمْعِ اسْتَظْهَارًا وَتَصَرُّفًا فِي الْأَدَلَّةِ. وَلَيْسَ كُلُّ مَنْ اسْتَدَلَّ عَلَى شَيْءٍ بِالسَّمْعِ فَقَدْ نَفَى دَلَالََةَ الْعَقْلِ عَلَيْهِ؛ وَهَذِهِ كُتِبَ أَبُو مُحَمَّدٍ^١ وَأَبِي سَهْلٍ^٢ - رَحِمَهُمَا اللَّهُ - فِي الْإِمَامَةِ تَشْهَدُ بِمَا ذَكَرْنَاهُ، وَتَتَضَمَّنُ نُصْرَةَ جَمِيعِ مَا ذَكَرَهُ أَبُو عِيْسَى الْوَرَّاقُ وَابْنُ الرَّائِدِ فِي كُتُبِهِمَا فِي الْإِمَامَةِ؛ بَلْ قَدْ اعْتَمَدَا عَلَى أَكْثَرِ مَا ذَكَرَاهُ مِنَ الْأَدَلَّةِ، وَسَلَكَا فِي نُصْرَةِ أَصُولِ الْإِمَامَةِ تِلْكَ الطَّرِيقَ بَعَيْنِهَا. وَمَنْ خَفِيَ عَلَيْهِ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ قَوْلِهِمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ بِالْعُرْضِ لِلْكَلامِ فِي الْإِمَامَةِ.

١. أبو محمد الحسن بن موسى النوبختي: ابن أخت أبي سهل بن نوبخت، متكلم فيلسوف، كان يجتمع إليه جماعة من نقلة كتب الفلسفة مثل أبي عثمان الدمشقي وإسحاق و ثابت وغيرهم، وكانت المعتزلة تدعيه والشيعة تدعيه. من كتبه: الآراء والديانات، الرد على أصحاب التناسخ، التوحيد وحدث العلل، نقض كتاب أبي عيسى في الغريب المشرق؛ وغيرها. الفهرست لابن النديم، ص ٢٥١: الفهرست للطوسي، ص ١٢١، الرقم ١٦١.

٢. أبو سهل إسماعيل بن علي بن نوبخت، من كبار الشيعة، وكان فاضلاً له مجلس يحضره المتكلمون، وكان عالماً متكلماً كاتباً شاعراً بليغاً راوية للأخبار، روى عنه أبو بكر الصولي وأبو علي الكوكبي. مولده سنة ٢٣٧، وتوفي سنة ٣١١. من كتبه: الاستيفاء في الإمامة، التنبيه في الإمامة، الرد على الغلاة، الخواطر، المجالس، وغيرها. الفهرست لابن النديم، ص ٢٥١: الوافي بالوفيات، ج ٩، ص ١٧١ - ١٧٢، الرقم ٤٠٨٣.

[بيان أن بعض وجوه الحاجة إلى الإمام تتعلق بواجبات العقل]

فأما قوله:

وَأَحَدُ مَا يُدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِمَامَةَ لَا تَجِبُ مِنْ جِهَةِ الْعَقْلِ: أَنَّ الْإِمَامَ إِنَّمَا يُرَادُّ لِأُمُورٍ سَمْعِيَّةٍ، كإِقَامَةِ الْحُدُودِ وَتَنْفِيزِ الْأَحْكَامِ وَمَا شَاكَلَهَا؛ وَإِذَا كَانَ مَا يُرَادُّ لَهُ الْإِمَامُ لَا مَدْخَلَ لِلْعَقْلِ فِيهِ، فَبِأَنَّ لَا يَكُونُ لَهُ مَدْخَلٌ فِي إِبْثَاتِ الْإِمَامِ^١ أَوْلَى....^٢

٩٩/١

فَقَدْ تَقَدَّمَ مِنْ كَلَامِنَا فِي إِبْطَالِهِ مَا يُغْنِي؛ وَبَيَّنَّا أَنَّ مَا يُرَادُّ لَهُ الْإِمَامُ أَمْرٌ يَتَعَلَّقُ بِوَاجِبَاتِ الْعَقْلِ، وَأَنَّ الْحَاجَةَ إِلَيْهِ وَاجِبَةٌ؛ سَوَاءٌ وَرَدَّتِ الْعِبَادَةُ بِالسَّمْعِ أَوْ لَمْ تَرِدْ، وَلَيْسَ إِذَا كَانَ أَحَدٌ مَا يُرَادُّ الْإِمَامُ لَهُ مَا جَاءَ بِهِ السَّمْعُ - كإِقَامَةِ الْحُدُودِ وَمَا أَشْبَهَهَا - يَجِبُ أَنْ تَبْطُلَ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ. وَإِنَّمَا كَانَ فِي هَذَا الْكَلَامِ شُبْهَةٌ لَوْ كَانَتْ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ فِي الْأُمُورِ السَّمْعِيَّةِ تُنَافِي الْحَاجَةَ فِي الْأُمُورِ الْعَقْلِيَّةِ، فَأَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ فَلَا طَائِلَ فِيمَا ذَكَرَهُ.

فأما قوله:

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الْإِمَامَ يُرَادُّ لِمَا ذَكَرْتُمُوهُ فَقَطْ - وَقَوْلُهُ -: فَطَرِيقُ الْكَلَامِ مَعَهُمْ أَنْ يُقَالَ: لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ قِيَمًا بِأَمْرٍ مَا؛ إِمَّا أَنْ يَكُونَ بِمَا ذَكَرْنَاهُ^٣، أَوْ يَكُونَ حُجَّةً، وَقَدْ أَبْطَلْنَا ذَلِكَ....^٤

١. هكذا في النسخ والمغني. وفي المطبوع: «الإمامة».

٢. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٣٩.

٣. في المغني: «لا بد من أن يكون لأمرٍ ما؛ فإما أن يكون لما ذكرناه».

٤. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٣٩.

فَقَدْ سَلَفَ الْكَلَامُ عَلَى مَا ظَنَّ^١ صَاحِبُ الْكِتَابِ أَنَّهُ أَبْطَلَ بِهِ^٢ كَوْنَهُ حُجَّةً، وَدَلَّلْنَا عَلَى أَنَّهُ لَطَفَ فِي الدِّينِ وَحُجَّةٌ بِمَا لَا شُبْهَةَ فِي مِثْلِهِ.

[بعض وجوه الحاجة إلى الإمام]

[١. أداء الشريعة، و عدم الاستغناء بالتواتر والإجماع]

فَأَمَّا قَوْلُهُ:

فَإِنْ قَالُوا: يُحْتَاجُ^٣ إِلَيْهِ لِيُؤَدِّيَ عَنِ الرَّسُولِ الشَّرِيعَةَ - وَ قَوْلُهُ -: فَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ التَّوَاتُرَ يُغْنِي عَنْ ذَلِكَ، وَ كَذَلِكَ الْإِجْمَاعُ^٤.

فَقَدْ مَضَى فِي التَّوَاتُرِ مَا يَكْفِي^٥.

فَأَمَّا الْإِجْمَاعُ: فَإِنَّا وَ إِن دَهَبْنَا إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَنْعَقِدَ عَلَى بَاطِلٍ؛ مِنْ حَيْثُ اسْتَقَرَّ عِنْدَنَا أَنَّ فِي جُمْلَةِ الْمُجْمَعِينَ مَعْصُومًا، فَلَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يُجْعَلَ^٦ الْإِجْمَاعُ^٧ حُجَّةً قَبْلَ ثُبُوتِ وَجُودِ الْمَعْصُومِ، وَ كَوْنِهِ فِي جُمْلَةِ الْمُجْمَعِينَ؛ فَمِنْ هَاهُنَا قُلْنَا: إِنَّ الْإِجْمَاعَ لَا يُسْتَعْنَى بِهِ عَنِ الْإِمَامِ.

فَكَيْفَ يَتَوَهَّمُ عَاقِلُ الْاسْتِغْنَاءِ بِالتَّوَاتُرِ وَ الْإِجْمَاعِ عَنْ مَوْدِّ الشَّرِيعَةِ بَعْدَ الرِّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سَلَّمَ، وَ تِسْعَةُ أَعْشَارٍ مَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ لَا إِجْمَاعَ فِيهِ

١. في «د» و المطبوع: + «به».

٢. في المطبوع: - «به».

٣. في المطبوع: «ألا يحتاج». و في المغني: «نحتاج».

٤. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٣٩.

٥. تقدّم في ص ٢٧٦ و ما بعدها.

٦. في «ج»: «نجعل».

٧. في «د» و المطبوع: «الإمام»، و هو سهو.

و لا تَوَاتَرُ به؟ و لو عُوِّلَ بما في الشريعةِ عَلَى التَوَاتُرِ و الإجماعِ لَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ ما لَمْ يُجْمَعْ عليه و لَمْ يَتَوَاتَرَ الْخَبَرُ به لَيْسَ مِنَ الشريعةِ، أو لا حُجَّةَ عَلَيْنَا فيه. و كِلا الأمرَيْنِ فاسِدٌ.

[بيان أن فائدة التواتر إثبات أعيان الأئمة، لا ضرورة وجودهم في الجملة]

فأما قوله:

فإن قالوا بجَوَازِ^١ الْخَطَا عَلَيْهِما،^٢ فَقَدْ بَيَّنَّا فَسَادَ ذَلِكَ، و بَيَّنَّا أَيْضاً أَنَّ
إِثْبَاتَ الإِمَامِ لا يَصِحُّ إِلَّا بِإِثْبَاتِ التَوَاتُرِ، فهو كالْفَرَعِ عَلَى صَحَّتِهِ، و لا
يَصِحُّ مع بُطْلَانِهِ الْقَوْلُ بِإِثْبَاتِ الإِمَامَةِ^٣.

فَلَيْسَ الْأَمْرُ كما تَوَهَّم؛ لِأَنَّ التَوَاتُرَ^٤ عِنْدَنَا لَيْسَ بِطَرِيقٍ إِلَى إِثْبَاتِ^٥ الْأئِمَّةِ فِي
الْجُمْلَةِ و وجوبِ وجودِهِم فِي الْأَعْصَارِ، بَلِ الطَّرِيقُ إِلَى ذَلِكَ^٦ هُوَ الْعَقْلُ وَ حُجَّتُهُ،
وَ إِنَّمَا التَوَاتُرُ طَرِيقٌ إِلَى إِثْبَاتِ أَعْيَانِ الْأئِمَّةِ، وَ لِكُونِ^٧ الإِمَامِ فَلاناً دُونَ غَيْرِهِ، وَ إِنْ
كَانَ إِلَى ذَلِكَ أَيْضاً طَرِيقٌ آخَرٌ وَ هُوَ الْمُعْجِزُ؛ فَكَيْفَ يَظُنُّ أَنَّهُ لا يَصِحُّ الْقَوْلُ بِالْإِمَامَةِ
مع بُطْلَانِهِ؟!

١. في «د، ل»: «يجوز».

٢. «عليهما» يعني الإجماع و التواتر. و في «د، ص، ط، ف»: «عليهم». و في «ج» و حاشية «ف»:
«علينا».

٣. المغني. ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٣٩.

٤. في «د» و الحجري: «المتواتر».

٥. في المطبوع و الحجري: «+ أعيان».

٦. في المطبوع: «بل طريق ذلك».

٧. في «ج، د، ص، ل»: «و يكون».

على أن ذلك مبني على توهّمه أنا نبطل التواتر، وقد قدّمنا أن الأمر بخلافه^١،
و أنا وإن جَوَزنا أن يُعرَضَ المتواترون عن النقل لأجل^٢ ما ذكرناه، فغير مجوّزين
على المتواترين الكذب فيما يتواترون به.

[٢. رفع السهو والخطأ]

فأمّا قوله:

و متى قالوا: «يحتاج إليه^٣ لإزالة السهو والخطأ، إلى غير ذلك» فقد بيّنا
أنّ ذلك يزول من دون الإمام إذا عُرِفَ أن الإمام لا يحتاج إليه في
ذلك^٤، و أنّ السهو لا يقع في نقل الأخبار على طريق التواتر، و لا يصحّ
على جميع الأمة^٥.

فقد تقدّم أن ما يكون الإمام لطفاً فيه و في ارتفاعه - من ضروب الخطأ - لا يقوم
فيه غيره مقامه.

و قوله: «إن السهو لا يقع في نقل الأخبار على طريق التواتر، و لا يصحّ على
جميع الأمة» فهب أن الأمر كما ادّعى في السهو؛ فمن أين نأمن عليهم تعمّد الخطأ -
يعني فيما تجتمع الأمة عليه -^٦ و إذا كان ما يُفزع إليه في امتناع السهو عليهم من

١. تقدّم في ص ٢٨٢.

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «لأحد».

٣. أي إلى الإمام.

٤. في المغني: - «أن الإمام لا يحتاج إليه في ذلك».

٥. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٣٩.

٦. إذ لم يُعتبر في مفهوم الإجماع عدم إمكان تواطؤ المجمعين على الكذب، بخلاف التواتر؛
ولذا سبق منه رحمه الله أن الخبر المتواتر مأمون عندنا أيضاً؛ فتأمل. (من حاشية «م»).

العادة لا يُنافي تَعَمُّدُ الْخَطَا، فَقَدْ ثَبَّتَ الْحَاجَةُ إِلَى الْأُثْمَةِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَبَطَلَ^١ مَا يَدْعَى مِنَ الْاسْتِغْنَاءِ عَنْهُمْ.

[٣. رفع الاختلاف في الديانات، وبيان وجوه الاختلاف في ذلك]

فَأَمَّا قَوْلُهُ:

فَإِنْ قَالُوا: «يُحْتَاجُ^٢ إِلَيْهِ لِإِزَالَةِ مَا اخْتَلَفَ النَّاسُ فِيهِ مِنَ الدِّيَانَاتِ» فَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ مَعَ بَيَانِ^٣ الْإِمَامِ الْخِلَافَ قَائِمٌ، فَوْجُودُهُ كَعَدَمِهِ فِي هَذَا الْبَابِ.^٤ فَإِنْ كَانَ يُحْتَاجُ إِلَيْهِ - عِنْدَهُمْ - لِيُزِيلَ الْخِلَافَ، فَقَدْ بَيَّنَّا فُسَادَهُ. وَإِنْ كَانَ يُحْتَاجُ إِلَيْهِ لِصِحَّةِ زَوَالِ الْخِلَافِ بَيَانَهُ^٥، فَأَدَّلَهُ الْعَقْلُ وَالشَّرْعُ تُغْنِي عَنْ ذَلِكَ....^٦

فَمَا يَخْتَلِفُ النَّاسُ فِيهِ مِنَ الدِّيَانَاتِ عَلَى ضَرْبَيْنِ: عَقْلِيٍّ، وَسَمْعِيٍّ.
فَأَمَّا الْعَقْلِيُّ: فَمِنْ حَيْثُ كَانَتْ الْحُجَّةُ بِهِ قَائِمَةً، وَالطَّرِيقُ إِلَى الْوُصُولِ إِلَيْهِ مُمَكِّنًا لِكُلِّ مُتَكَامِلِ الشُّرُوطِ^٧، لَمْ يُحْتَاجْ إِلَى الْإِمَامِ فِيهِ إِلَّا مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي قَدَّمْنَاهُ؛ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ مُوَكَّدًا، وَإِنْ كَانَ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ لَتَنْبِيهِهِ وَتَذَكِيرِهِ بِالنَّظَرِ مِنَ الْحَظِّ مَا لَيْسَ لغيره.

١٠٢/١

١. في «د» والمطبوع: «فبطل».

٢. في «ط» والمغني: «تحتاج».

٣. في «ج، ص، ف»: «إثبات». وفي «ط»: «ثبات».

٤. العبارة في المغني هكذا: «فقد علمنا مع ثبات الإمام عبده - وقال المحقق في الهامش: لعلها عندهم» - أَنَّ الْخِلَافَ قَائِمٌ، فَوْجُودُهُ تَقْدُمُهُ فِي هَذَا الْبَابِ وَهِيَ مَغْلُوطَةٌ.

٥. في المغني: «بتبَيَّانه».

٦. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٤٠.

٧. في «ج»: «الشرائط».

وَأَمَّا السَّمْعِيُّ: فَعَلَى صَرَبَيْنِ: مِنْهُ مَا قَدْ وَرَدَ بِهِ التَّوَاتُرُ عَلَى حَدِّ يَقْطَعُ الْعُذْرَ
وَيُزِيلُ الشُّكَّ وَالرَّيْبَ، وَمِنْهُ مَا لَيْسَ كَذَلِكَ.

فَأَمَّا الَّذِي لَمْ يَتَوَاتَرَ بِهِ الْخَبَرُ، فَالْحَاجَةُ إِلَى الْإِمَامِ فِيهِ ظَاهِرَةٌ؛ لِأَنَّ الْخِلَافَ إِذَا
وَقَعَ فِيهِ وَلَمْ يَكُنْ لَنَا مَفْرُغٌ إِلَّا إِلَى قَوْلِهِ وَبَيَانِهِ، فَكَانَ حُجَّةً فِي قَطْعِ الْخِلَافِ.

وَلَيْسَ مَعْنَى قَوْلِنَا «إِنَّهُ حُجَّةٌ فِي ذَلِكَ» مَا ظَنَّهُ صَاحِبُ الْكِتَابِ مِنْ أَنَّ وَجُودَهُ
يَرْفَعُ الْخِلَافَ جُمْلَةً؛ وَإِنَّمَا أَرَدْنَا أَنَّ قَوْلَهُ يَكُونُ الْمَفْرُغَ وَالْحُجَّةَ عِنْدَ الْخِلَافِ.
وَأَنَّهُ لَوْلَا مَكَانُهُ لَمْ يَكُنْ لِلَّهِ تَعَالَى عَلَى الْمُخْتَلِفِينَ فِي الشَّيْءِ الَّذِي بَيَّنَّاهُ حُجَّةً.

مَعَ أَنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ^٢ الْخِلَافُ عِنْدَ وَجُودِ الْأُئِمَّةِ فِي الدِّينِ كَالْخِلَافِ عِنْدَ
فَقْدِهِمْ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ لَوْجُودِهِمْ فِي رَفْعِ ذَلِكَ مَزِيَّةً ظَاهِرَةً؛ وَهَذَا يُبَيِّنُ أَنَّ
الْخِلَافَ قَدْ يَزُولُ بِهِمْ، وَإِنْ كَانَ رُبَّمَا لَمْ يَزُلْ كُلُّ الْخِلَافِ.

فَأَمَّا مَا وَرَدَ^٣ بِهِ التَّوَاتُرُ مِنَ السَّمْعِيَّاتِ، فَالْحَاجَةُ إِلَيْهِ مَاسَّةٌ؛ لِأَنَّهُ يُبَيِّنُهُ وَيُؤَكِّدُهُ،
وَلِأَنَّ^٤ التَّوَاتُرَيْنِ - أَيْضاً - لَا يَوْمُنُ مِنْهُمُ الرُّجُوعُ عَنِ التَّوَاتُرِ؛ فَيُلْحَقُ^٥ هَذَا الْقِسْمُ
بِالْآخَرِ، فَيَكُونُ الْحُجَّةُ حِينَئِذٍ فِي الْجَمِيعِ قَوْلُ الْإِمَامِ وَبَيَانُهُ.

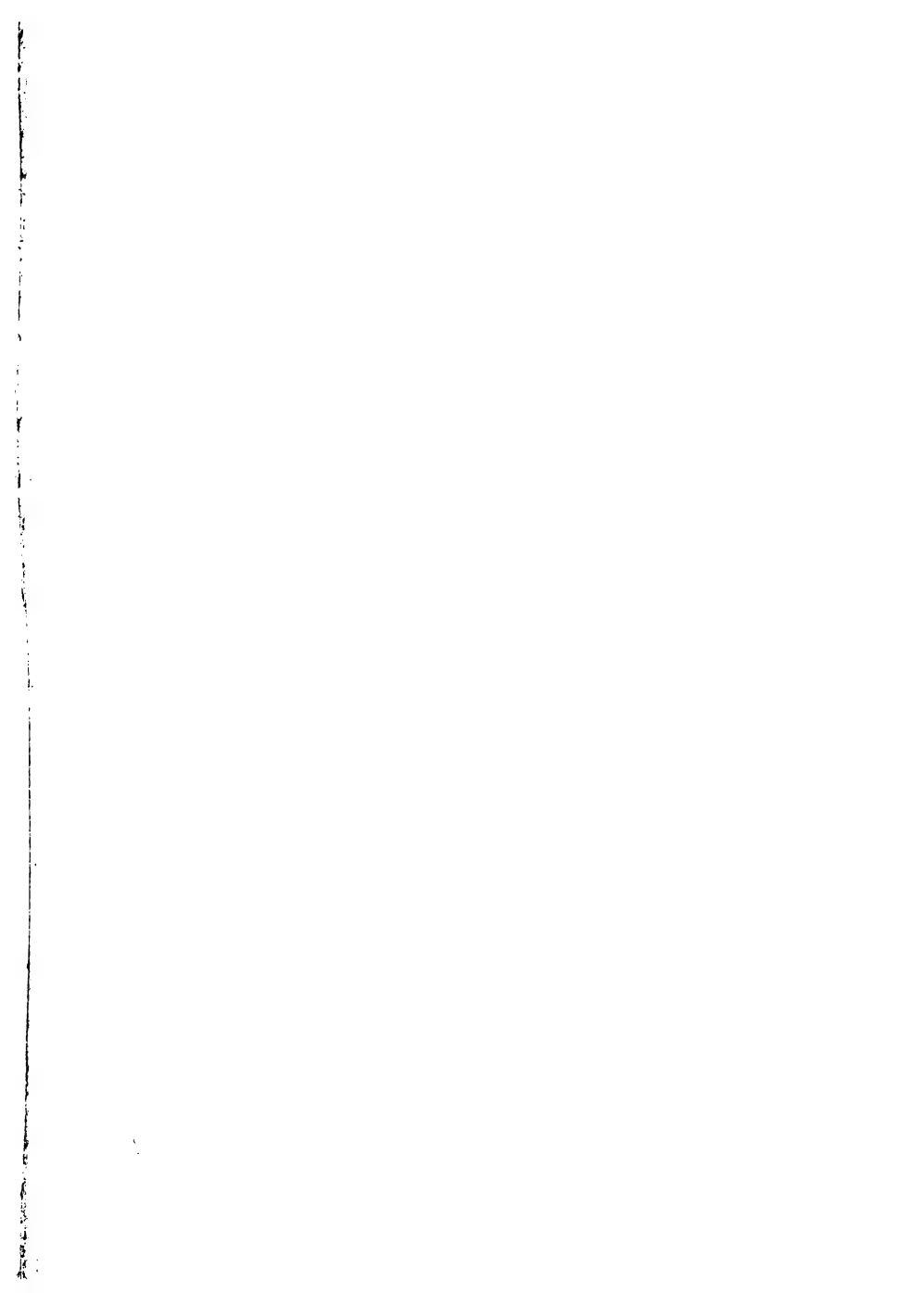
١. في «د، ف» والمطبوع: «يرفع».

٢. في المطبوع: - «يكون».

٣. في «ج»: «ما وقع».

٤. في المطبوع والحجري: + «من».

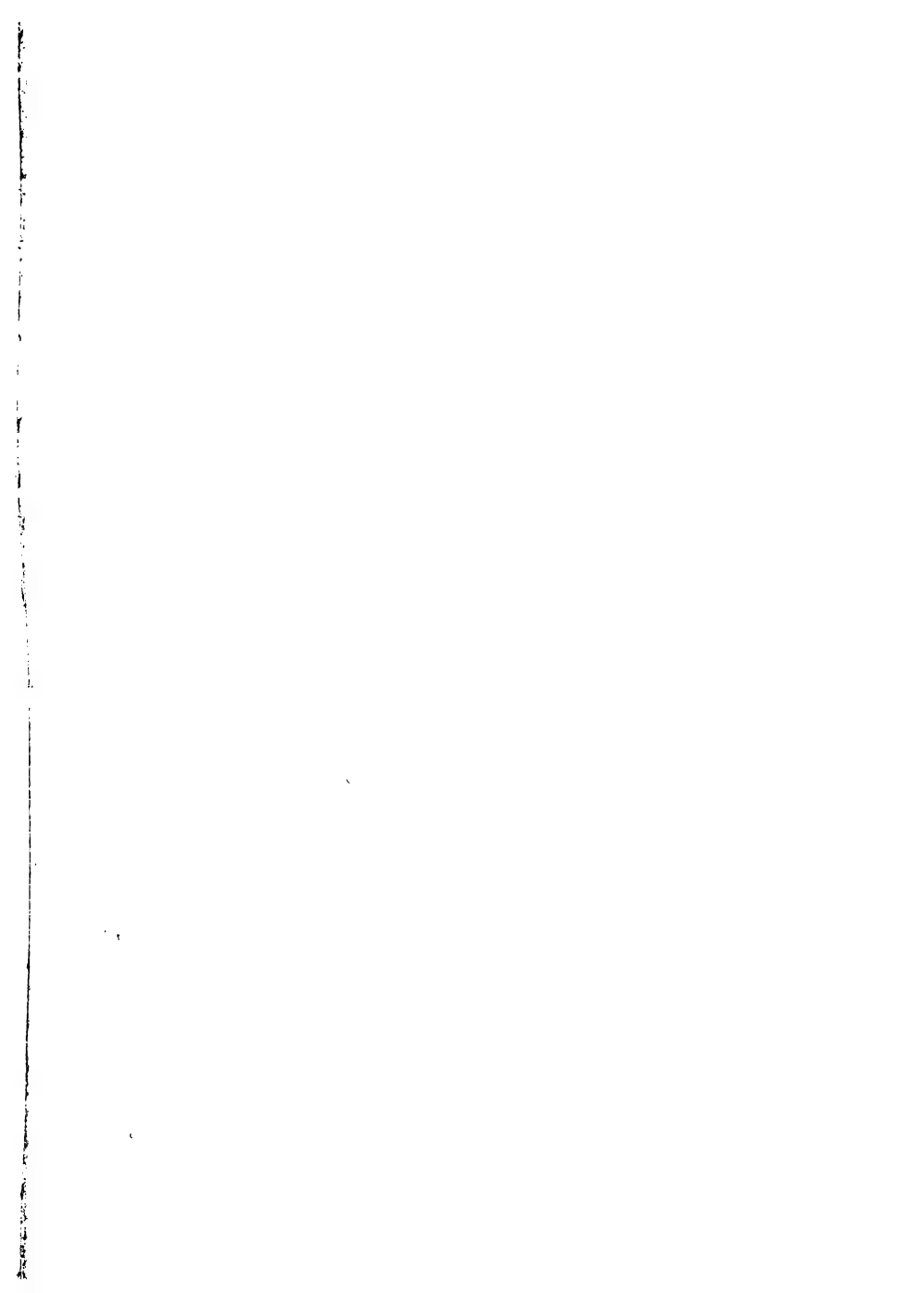
٥. في المطبوع: «فيلحق».



[٢]

فصلٌ في تَتَبُّعِ كَلامِهِ في الاسْتِدْلالِ
على وجوبِ الإمامَةِ مِنْ جِهَةِ السَّمْعِ^١

١. يناقش المصنّف رحمه الله في هذا الفصل الأدلة السمعية التي أقامها صاحب المغني على وجوب الإمامة.



[الدليل الأول]

[وجوب إقامة الحدود على الإمام]

قال صاحبُ الكتاب:

قد اعتمدَ شيخنا^١ في ذلك ما وردَ به الكتابُ من إقامةِ الحدودِ، كقوله تعالى: «وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا»^٢ وكقوله: «الرَّانِيَةُ وَالرَّانِي فَاجْلِدُوا...»^٣ وقد ثبتَ أنَّ ذلكَ من واجباتِ الإمامِ دونَ سائرِ الناسِ، فلا بُدَّ من إمامٍ يقومُ به^٤؛ فإذا لم يُمكنْ كَوْنُ الإمامِ إلا بإقامةِ

١. يريد بهما أبا عليّ وابنه أبا هاشم الجبائين.

٢. المائدة (٥): ٣٨.

٣. النور (٢٤): ٢.

٤. في حاشية «م»: «لا يخفى أنَّ إقامة الحدود واجبة على الإمام من حيث الإمامة، كما اعترف به وتقرّر في مقرّه، ووجوب المقدّمة إنّما هو على من وجب عليه ذو المقدّمة؛ فالإلزام وجوب النصب على الإمام نفسه، وهو فاسد؛ لتوقّعه على الإمامة. فإن قلت: لعلّه واجب على الإمام السابق. قلت: هذا - مع مخالفته لمطلوبه من وجوبه على الرعيّة ومنافاته لما يدّعي هو وأهل مقاتله ونظراؤهم من عدم نصّ النبيّ صلى الله عليه وآله على الإمام بعده ودعواهم إجماع مرددة الصحابة على إمارة لصوص الخلافة - باطل؛ إذ الإمام إنّما تجب عليه إقامة الحدود الكائنة في زمانه لا ما يكون بعد زمانه، وهذا ظاهر، وبعد ما تفتّنت به وجدته في تعليقات العلامة - طاب ثراه - على أصول المعالم (ح. س).»

اللَّهِ تَعَالَى وَرَسُولِهِ، أَوْ بِإِقَامَتِنَا بَعْدَ مَعْرِفَةِ الصِّفَةِ، فَلَا بُدَّ مِنْ حُصُولِهِ
بِبَعْضِ هَذِهِ الْوُجُوهِ، فَإِذَا فُقِدَ النَّصُّ فَلَيْسَ إِلَّا وَجُوبُ إِقَامَتِنَا^١
ثُمَّ قَالَ:

فَإِنْ قِيلَ: هَلَّا قُلْتُمْ: «إِنَّ إِقَامَةَ الْخُدُودِ^٢ تَجِبُ بِشَرْطِ حُصُولِ الْإِمَامِ، كَمَا
تَجِبُ الزَّكَاةُ بِشَرْطِ حُصُولِ النَّصَابِ»؟ فَكَمَا لَا يَدُلُّ وَجُوبُ الزَّكَاةِ عَلَى
وَجُوبِ اكْتِسَابِ الْمَالِ، فَكَذَلِكَ لَا يَدُلُّ^٣ وَجُوبُ إِقَامَةِ الْحَدِّ عَلَى
وَجُوبِ [مَا لَا يَتِمُّ إِلَّا بِهِ مِنْ] إِقَامَةِ الْإِمَامِ.

قِيلَ لَهُ: إِنَّمَا يُمَكِّنُ مَا ذَكَرْتَهُ، مَتَى تَبَتَّ فِي وَجُوبِ الشَّيْءِ أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ^٤
بِشَرْطٍ، فَأَمَّا إِذَا لَمْ يَنْبُتْ فِيهِ ذَلِكَ، فَوَجُوبُهُ يَقْتَضِي وَجُوبَ مَا لَا يَتِمُّ إِلَّا
بِهِ، وَ لَا يَمْتَنِعُ مِنْ أَنْ نَصَفَ ذَلِكَ^٥ بِأَنَّهُ شَرْطٌ، لَكِنَّهُ مَعَ كَوْنِهِ شَرْطًا
يَصِيرُ^٦ وَاجِبًا؛ مِنْ حَيْثُ تَضَمَّنَ وَجُوبُ ذَلِكَ الْأَمْرِ وَجُوبَهُ. وَ هَذَا الَّذِي
تَقْتَضِيهِ [قَضِيَّةٌ]^٧ الْعَقْلِ مِنْ أَنَّ وَجُوبَ الشَّيْءِ يَقْتَضِي وَجُوبَ مَا لَا يَتِمُّ
إِلَّا بِهِ، إِلَّا أَنْ يَمْنَعَ مِنْهُ^٨ مَانِعٌ بِأَنْ نَعْلَمَ أَنَّهُ إِنَّمَا يَجِبُ عِنْدَ ذَلِكَ، وَ لَوْلَاهُ

١. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٤١.

٢. في المغني: «الحد».

٣. في المطبوع: «على». وَ هُوَ سَهْوٌ وَاضِحٌ.

٤. في «ج، ص»: «الحدود».

٥. ما بين المعقوفين من المغني.

٦. في «ج، ص، ط» وَ حَاشِيَةُ «ف»: «يتعلق».

٧. أي مَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ.

٨. هكذا فِي النسخ وَ المغني. وَ فِي المطبوع وَ الحجرِي: «فلا يصير».

٩. ما بين المعقوفين من المغني.

١٠. فِي «ج، ص» وَ المطبوع: «- مِنْهُ».

كَانَ لَا يَجِبُ^١

[إبطال الاستدلال بوجوب إقامة الحدود على وجوب الإمامة]

فَيُقَالُ لَهُ^٢: أَمَّا قَطْعُ السُّرَاقِ وَ جَلْدُ الزُّنَاةِ فَهُمَا مِنْ فُرُوضِ الْكِفَايَاتِ^٣ عَلَى الْأَثْمَةِ^٤، وَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَا مَشْرُوطَيْنِ بِحُصُولِ الْمُخَاطَبِ إِمَاماً^٥؛ كَمَا أَنَّ الزَّكَاةَ تَجِبُ عَلَى مَالِكِ النَّصَابِ، وَ الْحَجَّ يَجِبُ عَلَى وَاجِدِ الزَّادِ وَ الرَّاحِلَةِ، وَ التَّكْلِيفُ فِيهِمَا مَشْرُوطٌ بِحُصُولِ النَّصَابِ وَ وَجُودِ الزَّادِ وَ الرَّاحِلَةِ؛ فَكَمَا لَا يَجِبُ التَّوَصُّلُ إِلَى مِلْكِ^٦ النَّصَابِ وَ تَحْصِيلِ الزَّادِ وَ الرَّاحِلَةِ لِيَلْزَمَ الزَّكَاةُ وَ الْحَجُّ، فَكَذَلِكَ لَا يَجِبُ التَّوَصُّلُ إِلَى إِمَامَةِ الْإِمَامِ لِيَجِبَ عَلَيْهِ إِقَامَةُ الْحُدُودِ.

فَأَمَّا دَعْوَاهُ «أَنَّ الَّذِي يَقْتَضِيهِ الْعَقْلُ مِنْ أَنَّ وَجُوبَ الشَّيْءِ يَقْتَضِي وَجُوبَ مَا لَا يَتِمُّ إِلَّا بِهِ، إِلَّا أَنْ يَمْنَعَ مَانِعٌ» فَلَا فَصْلَ بَيْنَهُ وَ بَيْنَ مَنْ عَكَسَ قَوْلَهُ وَ قَالَ: إِنَّ الْأَصْلَ فِيمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ الْعَقْلُ مِنْ هَذَا الْبَابِ: أَنَّ الْفِعْلَ الْمَوْجِبَ إِذَا كَانَ مَشْرُوطاً بِصِفَةٍ، فَيُغَيَّرُ وَاجِبٌ تَحْصِيلُ تِلْكَ الصِّفَةِ وَ التَّوَصُّلُ إِلَيْهَا، بَلِ الْوَاجِبُ التَّزَامُ الْفِعْلِ عِنْدَ حُصُولِ

١. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٤١.

٢. في حاشية «م»: «غرضه - رضي الله عنه - إثبات الاشتراط أولاً، ثم منع وجوب الشرط بوجوب المشروط؛ فتدبر».

٣. فرض الكفاية هو ما لو قام به بعض المكلفين سقط عن الآخرين.

٤. في حاشية «م»: «على الأئمة من حيث هم أئمة».

٥. في حاشية «م»: «قد يقال: لعله - رضي الله عنه - منع أولاً توجه الخطاب بإقامة الحدود إلى غير الإمام حتى يجب عليهم التوصل إليه، ثم تنزل عن ذلك و سلم توجه الخطاب فيها إليهم لكن منع وجوب مقدمة الواجب. و لا يخفى بعده عن العبارة، و [كان] المناسب حينئذ أن يقال: «فكماً لا يجب تمليك رجل لأخر النصاب و الزاد و الراحلة ليجب عليه الزكاة و الحج، فكذلك لا يجب... إلى آخره» و يأتي عنه كلامه الآتي (ح. س).»

٦. في المطبوع و الحجري: «تملك».

الشرط، إلا أن يَمْنَعَ مانع، أو يَدُلَّ دليلٌ على أنَّ التَّوَصُّلَ إلى حُصُولِ الشرط واجبٌ فيُقَالُ به، وإلا فالواجب ما ذَكَرناه.

و يَجِبُ على هذا القول أن يَكُونَ لو خُلِينَا والظاهر لم نوجِبْ على المُحَدِّث الصَّلَاةَ، وإِنَّمَا أَوْجَبْنَاهَا وأَوْجَبْنَا عليه تحصيلَ شرطها - مِنْ وضوءٍ وغيره - لدليلٍ دَلَّ على ذلك، وإلا كَانَتْ تَلَحُّقُ بوجوبِ الزكاةِ والحجِّ.

[عدم دلالة اشتراط الإيجاب بصفة، على وجوب تحصيل تلك الصفة أو عدم ذلك]

فإن قال: فكَيْفَ الصحيحُ عندكم في هذا؟ وهل ظاهرُ إيجابِ الفعلِ إذا كانَ مشروطاً بحُصولِ غيره يَتَقَضَى تحصيلَ شرطه، أم لا يَتَقَضَى ذلك؛ بَلْ يَلْزَمُ الفعلُ عندَ حُصولِ الشرط، ولا يَلْزَمُ التَّوَصُّلُ إليه؟

قيل له: الذي حَكَيْنَاهُ إِنَّمَا ذَكَرْنَاهُ على سَبِيلِ المُعَارَضَةِ، ومُقَابِلَةِ الدَّعْوَى الباطلةِ بِمِثْلِهَا. والصحيحُ عندنا أنَّ ظاهرَ الإيجابِ إذا كانَ مشروطاً بِحُصولِ صفةٍ مِنْ الصفاتِ، لا يَتَقَضَى تحصيلَ تلك الصفةِ، وكما^١ أَنَّهُ لا يوجِبُ تحصيلَها فهو أيضاً غيرُ موجبٍ بظاهره القَطْعَ على أنَّ تحصيلَها غيرُ واجبٍ؛ بَلْ فَرَضُ المُخَاطَبِ عندنا الوقْفُ^٢، و تجويزُ ورودِ البيانِ بِالزَّامِهِ^٣ تحصيلَ الصفةِ، أو ورودِهِ بِأَنَّ تحصيلَها غيرُ لازمٍ.

ثُمَّ يُقَالُ له^٤: إذا كَانَ ما لا يَتِمُّ الشَّيْءُ إِلَّا به على صَرِيحَيْنِ عندَكَ - أَحَدُهُما: لا

١٠٦/١

١. في «ج، ص، ط، ف»: «فكما».

٢. أي الوقف على الدليل وتعليق الحكم به. وفي «د» والمطبوع: «الوقوف».

٣. في «د، ل» والمطبوع: «بالتزامه».

٤. في حاشية «م»: «كَأَنَّهُ تفصيل وتأكيد لما سبق، وتنبه على تقرير الاعتراض بعد تحقيق الحق».

يَجِبُ، كتحصيل النصاب والزيادة والراجلة؛ والآخر: يَجِبُ، كالوضوء وما يجري مجراه - فَمِنْ أَيْنَ لَكَ أَنَّ إيجاب الحدود من القسم الذي يوجب^١ ما لا يتم إلا به؟ فإن قال: لأن ظاهر الإيجاب يقتضي وجوب ما لا يتم إلا به، وإنما فرقت^٢ بين الزكاة وبين غيرها في هذا الباب لأن^٣ الإجماع حاصل على أن تحصيل النصاب غير واجب، ولولا الدليل لأوجب^٤ تحصيل النصاب.

قيل له: ما الفصل بينك وبين من قال: بل ظاهر الإيجاب المشروط يقتضي وجوب الفعل عند حصول شرطه، ولا يوجب التوصل إلى الشرط^٥؟ وإنما قلنا بوجوب الصلاة على المحدث وإن لم يتكامل شرطه لأن الإجماع حاصل على لزوم الصلاة له، ووجوب تحصيل شرطها عليه. ولولا ذلك لأجرينا الصلاة مجرى الزكاة والحج.

ثم ذكر بعد ما حكيناه سؤالاً أطالَه جداً لا يسأل عن أكثره؛ ابتداءه^٦:
فإن قالوا: إنما يصح ذلك إذا كان كلا الأمرين يجب على مكلف واحد

١. في «ج، ص»: «يوجب».

٢. في «ج، ط»: «فرقت».

٣. في «د» والمطبوع: «فإن».

٤. في «ج، ص، ط، ف»: «لأوجب».

٥. في حاشية «م»: «هذا محل تأمل؛ إذ من الظاهر أن الأمر بشيء يقتضي إيجابه مطلقاً ما لم يعلم التقييد؛ مثلاً: لو أمر السيد عبده بأن يسقيه فلم يطعه وبخه العقلاء، وليس له الاعتذار بأن من شرائط الإتيان بالمأمور به المشي نحو الماء، والكلام لما احتمل التقييد بالشرط فلا يفيد وجوب الشرط، ولذلك ما مشيت ولا سقيت» ولولا ظهور الإطلاق لم يتوجه التوبيخ لما كان الاعتذار بما ذكرناه: فتأمل جداً (مولانا ميرزا).

٦. بل لا يجب على أحد الشيء؛ لتوقف الإتيان به على تعلق إرادته به، فهو مشروط به.

٦. في المطبوع: «ابتداء به».

وَيَصْحَاحُ مِنْهُ، فَوْجُوبُ أَحَدِهِمَا يَتَضَمَّنُ وَجُوبَ الْآخَرِ إِذَا لَمْ يَتِمَّ إِلَّا بِهِ....^١

وَأَجَابَ عَنْهُ بِمَا جُمِلَتْهُ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ وَجُوبَ الشَّيْءِ يَقْتَضِي وَجُوبَ مَا لَا يَتِمُّ إِلَّا بِهِ.^٢

وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ ذَلِكَ يَنْقَسِمُ^٣، وَضَرَبْنَا لَهُ أَمْثَالاً بِالزَّكَاةِ وَالْحَجِّ، وَذَلَّلْنَا عَلَى أَنَّ الظَّاهِرَ مِنْ إيجابِ الشَّيْءِ إِذَا كَانَ مَشْرُوطاً بِصِفَةٍ، لَا يَقْتَضِي تَحْصِيلَ الصِّفَةِ، وَكَمَا^٤ لَا يَقْتَضِي ذَلِكَ فَهُوَ غَيْرُ مُقْتَضٍ أَيْضاً لِلْقَطْعِ عَلَى أَنَّهَا غَيْرُ وَاجِبَةٍ وَأَنَّ الْفِعْلَ يَلْزَمُ عِنْدَ حُصُولِ الصِّفَةِ؛ بَلِ الْوَاجِبُ أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ فِيهِ مَوْقُوفاً عَلَى الدَّلِيلِ.

[بيان الفرق بين إيجاب السبب، وإيجاب إقامة الحدود]

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: فَيَجِبُ فِيمَا ذَكَرْتُمُوهُ^٥ أَنْ يَكُونَ إيجابُ الْمُسَبَّبِ لَيْسَ بِإِيجابٍ لِلْسَبَبِ^٦، وَهَذَا إِنْ ارْتَكَبْتُمُوهُ بَأَن فُسَادُ قَوْلِكُمْ لِكُلِّ أَحَدٍ، وَإِنْ مَنَعْتُمْ مِنْهُ وَكَانَ وَجُوبُ السَّبَبِ لِأَجْلِ إيجابِ الْمُسَبَّبِ إِنَّمَا هُوَ مِنْ حَيْثُ كَانَ لَا يَتِمُّ الْمُسَبَّبُ

١٠٧/١

١. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٤٢.

٢. في حاشية «م»: «الظاهر أن يكون صاحب الكتاب حصل مقدمة يصح وقوعها من الإمام وهي قبوله بمنصب الإمامة وتحمله لها، واستدل بوجوب إقامة الحدود على وجوب قبول الإمامة، ثم لما توقف القبول على نصب القوم له وتحميلهم لها عليه أوجبه عليهم، وغفل عن أن هذا السؤال باق بعينه فيه، وغفل عن أن ذلك لا يوجب النصب على الأمة؛ فتدبر (ح. س).»

٣. تقدم أنفاً عند قوله: «ثم يقال له: إذا كان ما لا يتم الشيء إلا به على ضربين عندك...».

٤. تقدم هذا قبل قليل في ص ٣٢٣.

٥. في «د» والمطبوع: «فكما».

٦. في المطبوع: - «فيما ذكرتموه».

٧. في «ج، ف»: «السبب».

إلا به، فهذا قائمٌ فيما ذَكَرْتُمُوهُ وَ دَفَعْتُمُوهُ^١ مِنْ إيجابِ الحُدُودِ؛ لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ أَنَّ إقامتها لا يُمكنُ إِلَّا بالأئمة.

وذلك: أنَّ بَيْنَ السَّبَبِ وإيجابِهِ لأجلِ وجوبِ المسبَّبِ، وَ بَيْنَ إقامةِ الحُدُودِ وما أشَبَّهها، فَرَقاً وَاضِحاً؛ وَ الْأَصْلُ فِيهِ: أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِغَيْرِهِ وَ كانَ إيجابُهُ دُونَ إيجابِ الغيرِ الَّذِي لَا يَتِمُّ إِلَّا بِهِ جائِزاً، لَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ^٢ ما دَلَّ عَلَى وجوبِهِ وَ لُزُومِهِ دالّاً عَلَى وجوبِ ذَلِكَ الغيرِ. وَ إِنْ كانَ الشَّيْءُ الَّذِي لَا يَتِمُّ إِلَّا بِغَيْرِهِ مِمَّا^٣ لَا يَجُوزُ إيجابُهُ دُونَ إيجابِ الغيرِ، كانَ إيجابُهُ دالّاً عَلَى إيجابِ ذَلِكَ الغيرِ.

فَمِثَالُ الْأَوَّلِ: ما ذَكَرْنَاهُ مِنْ^٤ الزَّكَاةِ وَ الْحَجِّ؛ لِأَنَّهُمَا لَا يَتِمَّانِ إِلَّا بِوُجُودِ النَّصَابِ وَ الزَّادِ وَ الرَّاحِلَةِ، وَ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ أَنْ يَوْجِبَا مِنْ غَيْرِ إيجابِ تحصيلِ الزَّادِ وَ الرَّاحِلَةِ وَ النَّصَابِ. وَ إقامةِ الحُدُودِ لِاحْتِقاقِ بِهذا الوجهِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ أَنْ يَوْجِبَ عَلَى الْأئمةِ وَ إِنْ لَمْ يَجِبِ التَّوَصُّلُ إِلَى جَعْلِهِمْ أئمةً.

وَ مِثَالُ الثَّانِي: السَّبَبُ وَ الْمُسَبَّبُ^٥؛ لِأَنَّهُ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَوْجِبَ الْمُسَبَّبُ بِشَرطِ حُصُولِ السَّبَبِ؛ لِأَنَّ السَّبَبَ إِذَا حَصَلَ كانَ الْمُسَبَّبُ فِي حُكْمِ الْمَوْجُودِ إِلَّا أَنْ يَمْنَعَ مانِعٌ، وَ مُحالٌ أَنْ يَوْجِبَ عَلَى الْمُكَلَّفِ إيجاباً ما هو موجودٌ، وَ لَا بُدَّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ أَنْ يَكُونَ فِي إيجابِهِ إيجابُ الْمُسَبَّبِ^٦؛ لِأَنَّهُ لَا يُمكنُ فِيهِ غَيْرُ ما ذَكَرْنَاهُ.

١. في «ط» و المطبوع و الحجري: «دفعتموه».

٢. في «د» و المطبوع و الحجري: - «يكون».

٣. في المطبوع: - «مما».

٤. في المطبوع: - «من».

٥. كضرب السيف، فإنه لا يتخلف عنه حرز الرقبة إلا من باب خرق العادة. و الأظهر أن يقال: إنَّ التكليف بالمسبَّب يرجع إلى التكليف بالسبب؛ إذ لا يتمكن المكلف من فعله إلا بفعل السبب؛ فتدبر «ح س». (من حاشية «م»).

٦. في المطبوع: «السبب».

[بيان الفرق بين إيجاب العبادات، وإيجاب شروطها]

فَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ مِنَ الْعِبَادَاتِ الشَّرْعِيَّةِ وَوَجوبِهَا لِكَوْنِهَا أَلْفَافاً فِي الْعَقَلِيَّاتِ^١،
فَمُقَارَفٌ^٢ أَيْضاً لِمَا تَقَدَّمَ مِمَّا يَجُوزُ أَنْ يَجِبَ وَلَا يَجِبُ^٣؛ لِأَنَّ الْعِبَادَاتِ الشَّرْعِيَّةَ: إِذَا
تَبَيَّنَ كَوْنُهَا أَلْفَافاً فِي غَيْرِهَا، بَجَرَتْ مَجْرَى مَا هِيَ لُطْفٌ فِيهِ؛ فِي وَجوبٍ وَغَيْرِهِ^٤.
وَلَيْسَ كَذَلِكَ شُرُوطُ الْعِبَادَاتِ الشَّرْعِيَّةِ؛ لِأَنَّ فِيهَا مَا لَا يَجِبُ بِوَجوبٍ^٥ نَفْسِ
الْعِبَادَةِ؛ كَشُرُوطِ الزَّكَاةِ وَالْحَجِّ، وَفِيهَا مَا يَجِبُ؛ كَشُرُوطِ الصَّلَاةِ وَمَا مِثْلُهَا.

١٠٨/١

[مُنَاقَشَةُ دَعْوَى صَاحِبِ الْمَغْنِي مِنْ أَنَّ الْإِمَامَةَ إِنْ لَمْ تُكُنْ وَاجِبَةً فَقَبُولُ الْعَقْدِ لَيْسَ بِوَاجِبٍ]
فَأَمَّا قَوْلُهُ:

فَإِنْ قِيلَ: ^٦إِنَّ مَنْ يَصِلُحُ لِلْإِمَامَةِ لَيْسَ يَلْزَمُهُ غَيْرُ قَبُولِ الْعَقْدِ^٧
عَلَى قَوْلِكُمْ، وَ لَا يَلْزَمُهُ التَّوَصُّلُ إِلَى نَصْبِ إِمَامٍ^٨، فَكَيْفَ يَصِحُّ^٩

١. فكما أَنَّ الْعِبَادَاتِ الشَّرْعِيَّةَ تَجِبُ لِكَوْنِهَا أَلْفَافاً فِي الْعَقَلِيَّاتِ تَقِفُ عَلَيْهَا، فَكَذَا شُرُوطُ الْعِبَادَاتِ تَجِبُ لِكَوْنِهَا مِمَّا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الْوَاجِبُ «ح س». (من حاشية «م»).
٢. هكذا في «د، ف، ل» وحاشية «ج». وفي «ج، ص» والمطبوع: «فمعارض». وفي هامش المطبوع عن نسخة: «فمقارَف» ونسخة «ط» تشبهه.
٣. أي من الشروط والمقدمات التي تحتل الوجوب وعدمه. (من حاشية «م»).
٤. فَإِنْ كَانَ مَا هِيَ لُطْفٌ فِيهِ وَاجِباً وَجِبَتْ، وَإِنْ كَانَ نَدْباً اسْتَحَبَّتْ. (من حاشية «م»).
٥. هكذا في «ج، ص، ف». وفي «د» والمطبوع: «لوجوب». وفي «ط»: «كوجوب».
٦. لَعَلَّ الْقَائِلَ فَرَضَ فِي الْمَسْأَلَةِ صُورَةً يُسْتَشْكَلُ بِهَا، وَهُوَ مَا لَوْ صَلَحَتِ الْجَمَاعَةُ بِأَجْمَعِهِمْ لِلْإِمَامَةِ، فَلَمَّا لَمْ يَجِبْ عَلَى صَالِحِ الْإِمَامَةِ غَيْرِ الْقَبُولِ، يَلْزَمُ حِينَئِذٍ سَقُوطُ وَجوبِ التَّوَصُّلِ. وَلَا يَخْفَى أَنَّ مَرَجِعَ الْجَوَابِ الْأَوَّلِ، وَالْعِلَاوَةَ حِينَئِذٍ إِلَى وَاحِدٍ؛ فَتَأَمَّلْ. (من حاشية «م»).
٧. فِي الْمَغْنِيِّ: «إِنَّمَا يَلْزَمُهُ قَبُولُ الْعَقْدِ».
٨. فِي «ج، ص، ط، ف»: «الْإِمَام» بِدَلْ «إِمَام». وَفِي حَاشِيَةِ «م»: «وَحِينَئِذٍ يَلْزَمُ سَقُوطُ لَزُومِ التَّوَصُّلِ إِلَى ذَلِكَ بِصَلَاحِيَةِ الْجَمَاعَةِ لِلْإِمَامَةِ».
٩. لِاتِّقَاضِهِ بِمَنْ ذَكَرَ. (من حاشية «م»).

ما ذَكَّرْتُمْ؟^١

قيل له: إن لم تَكُنْ الإمامة^٢ واجبةً فقبولُ القَدْرِ لَيْسَ بواجبٍ، فإذا صَحَّ بما ذَكَّرناه وجوبُ القبولِ، ثَبَّتَ وجوبُ إقامة الإمامِ على غيره؛ لأنَّه إن صَحَّ مِنَ الْغَيْرِ تَرْكُ الْإِمَامَةِ وَلَمْ يَلْزَمْهُ ذَلِكَ، صَحَّ مِنْهُ تَرْكُ الْقَبُولِ^٣؛ لِأَنَّ وَجوبَ أَحَدِهِمَا مُتَعَلِّقٌ بِوَجوبِ الْآخَرِ. على أَنَّ الْأَمْرَ بِخِلَافِ مَا قَدَّرَهُ السَّائِلُ؛ لِأَنَّ الْجَمَاعَةَ إِذَا صَلَحَتْ^٤ لِلْإِمَامَةِ فواجبٌ على كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ الْإِمَامَةُ وَالْقَبُولُ^٥ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يَصِحُّ وَجوبُهُ عَلَيْهِ

إِلَى آخِرِ كَلَامِهِ.^٦

فإِنَّا لَا نَسْأَلُهُ أَيْضاً عَنْ هَذَا السُّؤَالِ^٧؛ لِأَنَّا نَعْرِفُ مَذْهَبَهُ فِي وَجوبِ إِمَامَةِ الْإِمَامِ، وَأَنَّهُ فَرَضَ لَزِمَ لِلْجَمَاعَةِ وَإِنْ كَانَ عَلَى حَدِّ الْكِفَايَةِ.

١. يعني أَنَّ صاحب الكتاب لما جعل المقدمة الواجبة هي القبول، فإنما يلزم من وجوب مقدمة الواجب وجوبه، لا وجوب الإمامة والنصب الذي هو المطلوب؛ فكيف تدعون وجوبه؟ والجواب: أمَّا أَوَّلُ فَيَأْتِي وَجوب القبول يستلزم وجوب نصب الإمام؛ لأنَّه فرعُه، ولا يخفى أَنَّهُ حِينَئِذٍ يَعُودُ السُّؤَالُ السَّابِقُ الْمَذْكُورُ فِي كَلَامِ صَاحِبِ الْكِتَابِ بِقَوْلِهِ: «فَإِنْ قَالُوا: إِنَّمَا يَصِحُّ ذَلِكَ إِذَا وَجِبَ كِلَاهُمَا عَلَى مَكْلُفٍ وَاحِدٍ» فَتَأَمَّلْ. وَأمَّا ثَانِيًا فَيَأْتِي قَوْلُهُ: «لَا يَجِبُ عَلَيْهِ غَيْرُ الْقَبُولِ» مَمْنُوعٌ؛ إِذْ قَدْ يَجِبُ عَلَيْهِ التَّوَصُّلُ إِلَى نَصْبِ الْإِمَامِ مَعَ وَجوبِ الْقَبُولِ، كَمَا لَا يَخْفَى. (من حاشية «م»).

٢. في «ج، ص»: «الإمامة».

٣. في المغني: «+ ولا يلزمه ذلك».

٤. أي إِذْ لَوْ فَرَضَ صَلُوحُ الْجَمَاعَةِ. (من حاشية «م»).

٥. يعني أَنَّ وجوب القبول منوط بإقامة الباقيين له و اتِّفَاقِهِمْ عَلَيْهِ؛ فَتَدَبَّرْ. (من حاشية «م»).

٦. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٤٣ - ٤٤.

٧. لا يخفى أَنَّ السُّؤَالَ عَلَى أَحَدِ التَّحْقِيرَيْنِ اللَّذَيْنِ ذَكَرْنَاهُمَا وَارِدَ لَا مَدْفَعَ لَهُ، وَجَوَابُهُ الَّذِي ذَكَرَهُ

عَدُولُ إِلَى مَا اسْتَشْكَلَهُ سَابِقاً؛ فَتَدَبَّرْ تَفْهَم. (من حاشية «م»)

غَيْرَ أَنْ الَّذِي قَدَّمَهُ فِي صَدْرِ جَوَابِهِ غَيْرُ صَحِيحٍ وَلَا مُبْطِلٌ لِمَا^١ الزَّمَهُ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ أَنْ يَجِبَ عَلَى الْإِمَامِ عِنْدَ الْعَقْدِ الْقَبُولُ وَإِنْ كَانَ الْعَقْدُ فِي الْأَصْلِ غَيْرَ وَاجِبٍ؛ لِأَنَّ أَحَدَ الْأَمْرَيْنِ مُنْفَصِلٌ^٢ عَنِ الْآخَرِ، فَلَا يَمْتَنِعُ وَجُوبُهُ دُونَهُ، وَلَيْسَ مِنْ حَيْثُ^٣ كَانَ أَحَدُهُمَا كَالْأَصْلِ وَالْآخَرُ كَالْفَرْعِ بِحَسَبِ مَا ظَنَّنَاهُ؛ لِأَنَّا نَعْلَمُ أَنَّ التَّكْلِيفَ كَالْأَصْلِ لَوْجُوبِ الْأَطَافِ وَأَنَّهُ مُتَقَدِّمٌ لَهُ، وَمَعَ هَذَا فَإِنَّ التَّكْلِيفَ تَفْضُلٌ، وَالْأَطَافُ^٥ بَعْدَ التَّكْلِيفِ وَاجِبَةٌ.

وَنَظَائِرُ مَا ذَكَرْنَاهُ كَثِيرَةٌ جِدًّا^٦ فِي الْعَقْلِيَّاتِ وَالشَّرْعِيَّاتِ مَعًا؛ لِأَنَّ قَبُولَ الْوَدِيعَةِ غَيْرُ وَاجِبٍ، وَقَدْ يَلْزَمُ بَعْدَ قَبُولِهَا الرَّدُّ عِنْدَ الْمُطَالَبَةِ، وَإِنْ كَانَ الْقَبُولُ كَالْأَصْلِ مِنْ حَيْثُ كَانَ لَوْلَاهُ لَمْ يَلْزَمْ الرَّدُّ. وَكَذَلِكَ عَقْدُ النِّكَاحِ غَيْرُ وَاجِبٍ فِي الْأَصْلِ، وَإِذَا وَقَعَ وَجَبَ الْمَهْرُ عِنْدَ حُصُولِ شَرْطِهِ، وَإِنْ كَانَ لَوْلَا الْعَقْدُ الْمُتَقَدِّمُ الَّذِي^٧ لَمْ يَكُنْ وَاجِبًا لَمَا وَجَبَ.

فَإِذَا صَحَّ مَا ذَكَرْنَاهُ، لَمْ يَكُنْ مُنْكَرًا أَنْ يُتَعَبَّدَ الْإِمَامُ بِقَبُولِ الْعَقْدِ، وَإِنْ كَانَ مَنْ يَخْتَارُهُ لِلْإِمَامَةِ مُخَيَّرًا فِي اخْتِيَارِهِ لَهُ.

١. فِي الْمَطْبُوعِ: «كَمَا»، وَهُوَ سَهْوٌ.

٢. فِي الْمَطْبُوعِ وَالْحَجَرِيِّ: «يَنْفَصِلُ».

٣. فِي حَاشِيَةِ «ص»: «أَيَّ وَلَيْسَ وَجُوبُهُ مِنْ حَيْثُ ...».

٤. فِي «د» وَالْمَطْبُوعِ: «لَأَنَّا لَا نَعْلَمُ».

٥. فِي حَاشِيَةِ «ص»: «يَعْنِي إِقْدَارَ الْعَبْدِ وَتَمَكِينَهُ عَلَى الْفِعْلِ مِثْلًا».

٦. فِي تِلْكَ الْأَمْثَلَةِ كَانَ الْمَكْلُفُ بِالْأَمْرَيْنِ وَاحِدًا، وَالْمُطَابِقُ لِمَا أَلْزَمَهُ صَاحِبُ الْكِتَابِ اسْتِحْبَابَ

السَّلَامِ وَالتَّسْمِيَةِ وَوَجُوبَ رَدِّهِمَا؛ فَتَدْبِيرُ «ح س» (مِنْ حَاشِيَةِ «م»).

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: «يَجِبُ».

[مُناقشةُ دَعْوَى صاحبِ المَغْنِي في أَنَّ الإمامَ قَبْلَ أَنْ يَصِيرَ إماماً مُخاطَبُ بِإقامةِ الحُدُودِ]
فأما قوله:

فإن قيل: إنَّه قَبْلَ أَنْ يَصِيرَ إماماً لَيْسَ بِمُخاطَبٍ^١ بِإقامةِ الحُدُودِ إلَّا بِشَرَطِ أَنْ يَصِيرَ إماماً. و له أن يَقُولَ: لا أَصِيرُ نَفْسِي^٢ إماماً لِكَي أُقِيمَ الحُدُودُ، وإِنَّمَا يَلْزَمُنِي ذَلِكَ مَتَى^٣ صِرْتُ إماماً؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى كَانَهُ قَالَ: «وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوهُ» أَيُّهَا الْأَئِمَّةُ «أُذِيهِمَا»^٤، فَمَنْ لَا يَكُونُ بِهذهِ الصِّفَةِ لَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْخِطَابِ.

قيلَ له: لَيْسَ الْأَمْرُ كَمَا قَدَّرْتَهُ؛ لِأَنَّ الْأَئِمَّةَ يَتَجَدَّدُ كَوْنُهُمْ أئِمَّةً وَ الْخِطَابُ لَا يَتَجَدَّدُ، فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ الْخِطَابُ^٥ مُتَنَاوِلاً لِجَمِيعِهِمْ قَبْلَ أَنْ يَصِيرُوا أئِمَّةً^٦، فَإِذَا صَحَّ ذَلِكَ فَمَنْ يَصْلُحُ لِلْإِمَامَةِ إِذَا كَانَ الْمَعْلُومُ أَنَّهُ يَصِيرُ إماماً قَدْ تَنَاوَلَهُ الْخِطَابُ، فَيَلْزَمُهُ التَّوَصُّلُ إِلَى ذَلِكَ وَإِنْ كَانَ فِي الْوَقْتِ لَا يَحِلُّ لَهُ إِقامَةُ الْحَدِّ، كَمَا أَنَّ الْمُحَدِّثَ قَدْ خُوِطِبَ بِالصَّلَاةِ وَ يَلْزَمُهُ التَّوَصُّلُ إِلَى إِزَالَةِ حَدِّهِ وَإِنْ كَانَ فِي الْوَقْتِ لَا يُمْكِنُهُ الْأَدَاءُ؛

١١٠/١

١. في «د، ل»: «ليس مخاطب».

٢. في المغني: «فله» بدل «وله»، و «بنفسي» بدل «نفسي».

٣. في المطبوع: «إذا».

٤. المائدة (٥): ٣٨.

٥. في المغني: - «الخطاب».

٦. في حاشية «م»: «هذا ما اختاره جماعة في الشرائع بالنظر إلى الموجودين بعد زمن التكليف: أن شمول التكليف لهم بالتبع، و للموجودين الحاضرين حال الخطاب بالذات. و قيل: يُعْلَمُ حال غيرهم بالمقايسة عليهم، أو بقوله عليه السلام: «حُكْمِي عَلَى الْوَاحِدِ حُكْمِي عَلَى الْجَمَاعَةِ». و الأظهر كما اختاره المحققون أن الخطاب يتعلّق بهم بعد كمالهم (ح. س)».

فَكَمَا لَيْسَ لِلْمُحَدِّثِ أَنْ يَقُولَ: لَمْ أَخَاطَبْ بِذَلِكَ مِنْ حَيْثُ لَا يُمَكِّنُنِي
الْأَدَاءُ وَأَنَا عَلَى مَا أَنَا عَلَيْهِ، فَكَذَلِكَ لَيْسَ لِمَنْ يَصْلُحُ لِلْإِمَامَةِ أَنْ يَقُولَ
مَا سَأَلْتُ عَنْهُ.^١

فَظَاهِرُ الْبُطْلَانِ: لِأَنَّ مِلْكَ النَّصَابِ وَالزَّادِ وَالرَّاحِلَةَ أَيْضاً يَتَجَدَّدُ كَوْنُهُ كَذَلِكَ
وَالْخِطَابُ لَا يَتَجَدَّدُ: فَإِنْ جَعَلَ كُلُّ مَنْ الْمَعْلُومُ أَنَّهُ يَصِيرُ مَالِكاً لِلنَّصَابِ وَالزَّادِ
وَالرَّاحِلَةَ مُخَاطَباً بِالزَّكَاةِ وَالْحَجِّ، فَيَجِبُ أَنْ يُوَجِّبَ عَلَيْهِ اكْتِسَابَ الْمَالِ كَمَا أَوْجَبَ
عَلَى أَهْلِ الْإِخْتِيَارِ إِقَامَةَ الْإِمَامِ^٢. وَإِنْ جَعَلَهُ مُخَاطَباً وَلَمْ يُوَجِّبْ^٣ ذَلِكَ عَلَيْهِ -
لِأَنَّ الْخِطَابَ تَعَلَّقَ^٤ بِشَرْطِ حَصُولِ الصِّفَةِ - قِيلَ لَهُ فِي الْإِمَامَةِ مِثْلُهُ. وَإِنْ لَمْ
يَجْعَلْهُ مُخَاطَباً قَبْلَ مِلْكِ النَّصَابِ ثُمَّ صَارَ مُخَاطَباً عِنْدَ حُصُولِهِ - وَإِنْ لَمْ يَكُنِ
الْخِطَابُ مُتَجَدِّداً، بَلْ لِحَقِّهِ^٥ حُكْمُهُ -، فَمِثْلُ ذَلِكَ يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ فِي الْإِمَامِ، خَذَوْ
النَّعْلَ بِالنَّعْلِ.

وَمَا جَعَلَهُ مِثْلاً لِأَمْرِ الْإِمَامَةِ - مِنْ حَالِ الْمُحَدِّثِ وَ^٦ وَجُوبِ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ - لَيْسَ
هُوَ بَأَنْ يَجْعَلَهُ مِثْلاً لِلْإِمَامَةِ أَوَّلَى مِنَّا^٧ إِذَا جَعَلْنَا مِثَالاً^٨ الْإِمَامَةِ وَوَجُوبِ إِقَامَةِ

١. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٤٤ - ٤٥.

٢. في حاشية «م»: «الظاهر أن يقال: «كما أَوْجَبَ عَلَى مَنْ يَصْلُحُ لِلْإِمَامَةِ إِذَا كَانَ الْمَعْلُومُ أَنَّهُ بَصِيرٌ
إِمَاماً إِقَامَةَ الْحُدُودِ الشَّرْعِيَّةِ وَالتَّوَصُّلَ إِلَيْهَا»، وَكَأَنَّهُ أَشَارَ إِلَى جَرَيَانِ مِثْلِ السُّؤَالِ فِيْمَا أَوْجَبَهُ
صَاحِبُ الْكِتَابِ عَلَى الْأُمَّةِ؛ فَتَدْبِيرُ (ح. س).»

٣. في «د» و«المطبوع»: «وَلَمْ يُوَجِّبَ».

٤. في «د» و«المطبوع» والحجري: «يَتَعَلَّقُ».

٥. في «د، ط، ف» و«المطبوع»: «أَلْحَقَهُ».

٦. في «المطبوع»: - «و»، وَهُوَ سَهْوٌ.

٧. هَكَذَا فِي النُّسخ. وَفِي الْمَطْبُوعِ وَالْحَجَرِيِّ: «مِنْهَا».

٨. فِي الْمَطْبُوعِ: «مِثْلُ».

الحدودِ على مَنْ حَصَلَ^١ إماماً ما ذَكَرناه^٢ مِنَ الزكاةِ والحجِّ.
فإن عاذَ إلى أن يَقُولَ: «الأصلُ في الكلِّ ما ذَكَرته في الصلاة، وإنما أُخْرِجَتْ
الزكاةُ والحجُّ بِدَلِيلٍ»، فقد مضى^٣ ما يُفْسِدُ هذا مُسْتَقْصَى^٤.

١١١/١

وقوله: «فَمَنْ^٥ يَصْلُحُ للإمامةِ إذا كَانَ المَعْلُومُ أَنَّهُ يَصِيرُ إماماً قد تَنَاولَهُ^٦
الخطابُ» تصريحٌ بأنَّ مَنْ لا يَعْلَمُ مِنْ حَالِهِ أَنَّهُ^٧ يَصِيرُ إماماً لَمْ يَتَنَاولَهُ الخطابُ. و
هذا نَقْضٌ لأصلِ البابِ الذي شَرَعَ في نُصْرَتِهِ والاستِدلالِ عليه، بَلْ لأَكْثَرِ
الأُصولِ^٨؛ لَأَنَّهُ يوجِبُ عليه: لَوْ عَلِمَ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ حَالِ أَهْلِ الْعَقْدِ وَمَنْ يَصْلُحُ
لِلإمامةِ أَنَّهُمْ^٩ لا يُقِيمُونَ إماماً ولا يَخْتَارُونَ أَحَدًا للإمامةِ، أن يَكُونُوا مَعْذُورِينَ

١. في «ج، ص، ط»: «جعل».

٢. في المطبوع: «ما ذكرناه».

٣. تقدّم في بداية الفصل.

٤. من عدم وجوب الشرط والتوصل إليه إلا بدليل. (من حاشية «ص»). وفي حاشية «م»: «من جواز أن يُعكس ذلك».

٥. في المطبوع: «فيمن»، وهو سهو.

٦. في «د» و المطبوع والحجري: «قد يتناوله».

٧. في المطبوع: «أن».

٨. في حاشية «م»: «و حاصل الكلام: أن الأمر بإقامة الحدود لم يتعلّق بمن له صلوح الإمامة، بل بمن كان إماماً، و غاية الأمر تعلّقه بمن يصير إماماً؛ فلا بدّ في العلم بالوجوب من العلم بأنّه ممّن سيصير إماماً؛ وإلّا فتعلّق الخطاب به غير ظاهر. فإذا لم يقبل الإمامة - وإن انحصر الصالح لها فيه - يظهر منه أنّه غير مخاطب بها؛ لأنّ عدم قبوله لها كاشف عن مكنون علمه سبحانه، ففيه شبه دُور. وكذا إذا كان الصالح لها كثيراً. لا يقال: يجب عليهم كفاية قبوله حينئذ. لأنّا نقول: إنّما يجب إذا عُلِمَ صيرورة واحد منهم إماماً، و أمّا إذا لم يقبلوا جميعاً فيظهر منه أنّ أحداً منهم غير مخاطب بها. والحاصل: أنّ المعتبر على ما ذكره هو ما قبل الإمامة قبليةً تتعقّب صيرورته إماماً، و لم يُعلم ذلك: فتأمّل».

٩. في المطبوع: «بأنّهم».

في تَرْك الإمامة مِنْ حَيْثُ لَمْ يَكُونُوا مُخَاطَبِينَ بِهَا؛ لِأَنَّهُمْ إِنَّمَا يَلْزَمُهُمُ الْحَرَجُ بِتَرْكِ الْإِخْتِيَارِ إِذَا كَانُوا مُخَاطَبِينَ بِإِقَامَةِ الْحُدُودِ وَالتَّوَصُّلِ^١ إِلَى إِقَامَتِهَا. وَصَاحِبُ الْكِتَابِ لَمْ يَزَلْ يَجْهَدُ نَفْسَهُ حَتَّى صَرَّحَ بِمَا يَوْجِبُ سَقُوطَ الْإِمَامَةِ، وَ يَبْسُطُ عُذَرَ مَنْ تَرَكَ إِقَامَتَهَا وَ عَدَلَ عَنِ الْإِهْتِمَامِ بِهَا.

وَيَجِبُ عَلَيْهِ أَيْضًا: أَنْ يَكُونَ كُلُّ مَنْ عَلِمَ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ^٢ حَالِهِ أَنَّهُ لَا يَفْعَلُ بَعْضَ الْعِبَادَاتِ، غَيْرَ مُخَاطَبٍ بِهَا وَ لَا مُكَلَّفٍ بِفِعْلِهَا.^٣ وَ فِي هَذَا مِنْ هَدْمِ الدِّينِ مَا فِيهِ.^٤

[حرمة تضييع الحدود على الإمام دون الأمة]

فَأَمَّا قَوْلُهُ:

عَلَى أَنَّهُ لَا خِلَافَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ أَنَّ مَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِفِعْلِهِ - مِنْ إِقَامَةِ الْحُدُودِ وَ مَا يَجْرِي مَجْرَاهَا - لَا يَجُوزُ تَضْيِيعُهُ مَا أَمَكَنَ، وَ إِنَّمَا اخْتَلَفُوا فِي أَنَّهُ يَحْرُمُ^٥ تَضْيِيعُهُ عَلَى أَيِّ وَجْهِ؟ فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: «يَحْرُمُ^٦ ذَلِكَ إِذَا حَصَلَ الْإِمَامُ»، وَ مِنْهُمْ مَنْ قَالَ: «يَحْرُمُ قَبْلَ حُصُولِهِ». فَإِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الْحَالَيْنِ^٧ فَرْقٌ فِي أَنَّ التَضْيِيعَ وَ تَرْكَ التَضْيِيعِ مُمَكِّنٌ، فَيَجِبُ أَنْ يَحْرَمَ التَضْيِيعُ مَتَى أَمَكَنَ الْعُدُولُ عَنْهُ.^٨

١. في «ص، ط»: «بالتوصل».

٢. في «د» و المطبوع: - «من». و في المطبوع: - «الله».

٣. في «ج، ص، ف»: «فعلها». و في المطبوع: - «يفعلها».

٤. في حاشية «م»: «هذا إِنَّمَا يَلْزَمُ إِذَا كَانَ الْخُطَابُ بِهِ مُتَوَجِّهًا إِلَى مُرْتَكِبِ ذَلِكَ الْفِعْلِ، وَ أَمَّا إِذَا كَانَ الْخُطَابُ إِلَى الْبَالِغِ الْعَاقِلِ الْمُتِمَكِّنِ فَلَا. وَ أَمَّا الْخُطَابُ بِإِقَامَةِ الْحُدُودِ فَمُتَوَجِّهٌ إِلَى الْإِمَامِ عَلَى رَأْيِ صَاحِبِ الْكِتَابِ؛ فَتَدَبَّرْ (ح. س).»

٥ و ٦. في المغني: «يجوز»، و الظاهر أَنَّ الصَّحِيحَ: «لَا يَجُوز».

٧. في المغني: «الحالتين».

٨. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٤٥.

فما زاد على أن ادَّعى أَنَّهُ لا فَرْقَ بَيْنَ الْحَالَيْنِ؛ وَ لَوْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا فَرْقٌ إِلَّا أَنَّ
الإِجْمَاعَ حَاصِلٌ عَلَى تَحْرِيمِ تَضْيِيعِهِ عِنْدَ حُصُولِ الإِمَامِ، وَ الْخِلَافَ وَاقِعٌ فِيهِ قَبْلَ
حُصُولِ الإِمَامِ، لَكَفَى فِي بُطْلَانِ قَوْلِهِ.

١١٢/١

عَلَى أَنَّ إِقَامَةَ الْحُدُودِ مِنْ فُرُوضِ الإِمَامِ وَ عِبَادَاتِهِ، وَ لِذَلِكَ^١ مَا^٢ حَرَّمَ تَضْيِيعَ
إِقَامَتِهَا عَلَيْهِ مَعَ الإِمْكَانِ. وَ لَيْسَ إِقَامَةُ الإِمَامِ وَ اخْتِيَارُهُ مِنْ فُرُوضِنَا^٣ فَيَلْزَمُنَا إِقَامَتَهُ.
وَ لَا نَحْنُ الْمُخَاطَبُونَ بِإِقَامَةِ الْحُدُودِ فَيَلْزَمُنَا الذَّمُّ بِتَضْيِيعِهَا؛ لِأَنَّهُ إِنْ^٤ ادَّعى ذَلِكَ كَانَ
مُدَّعِيًا نَفْسَ الْمَسْأَلَةِ.

و بَعْدُ، فَإِنَّهُ إِنَّمَا تُطْلَقُ لَفْظَةُ^٥ «التَضْيِيعِ» فِيمَا قَدْ دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى وَجُوبِهِ وَ لُزُومِهِ.
دُونَ مَا هُوَ غَيْرُ وَاجِبٍ، وَ لَيْسَ فِي إِجْمَاعِ الْأُمَّةِ^٦ عَلَى تَحْرِيمِ إِضَاعَةِ الْحُدُودِ دَلَالَةٌ
عَلَى مَا يُرِيدُهُ؛ لِأَنَّ لِلْخَصْمِ أَنْ يَقُولَ لَهُ: دُلَّ عَلَى أَنَّ: «إِقَامَةُ الإِمَامِ^٧ وَاجِبَةٌ عَلَيْنَا»، أَوْ
«نَحْنُ الْمُخَاطَبُونَ بِإِقَامَةِ الْحُدُودِ» أَوَّلًا؛ حَتَّى يَسُوعَ لَكَ إِجْرَاءُ لَفْظِ «التَضْيِيعِ» عَلَى
مَا يَرْتَفِعُ مِنَ الْحُدُودِ عِنْدَ عَدَمِ الإِمَامِ. وَ إِذَا^٨ كُنْتَ لَمْ تَقُلْ ذَلِكَ لَمْ يَسْتَقِمْ كَلَامُكَ.
وَ لَمْ يَكُنْ فِي الإِجْمَاعِ عَلَى تَحْرِيمِ إِضَاعَةِ^٩ الْحُدُودِ^{١٠} مُتَعَلِّقٌ لَكَ.

١. في «د» و المطبوع: «و كذلك».

٢. كذا في النسخ المعتمدة، و الظاهر زيادة «ما». و في حاشية «م»: «موصولة أو مصدرية، و على
نسخة الأم تحتمل الزيادة».

٣. في حاشية «م»: «أي عندنا، و أما عند صاحب الكتاب فليس الكلام إلا فيه».

٤. في «ج، ص، ط»: «إذا».

٥. في المطبوع و الحجري: «يُطْلَقُ لَفْظُ».

٦. في المطبوع: «الْأُمَّةُ»، وَ هُوَ سَهْوٌ.

٧. في المطبوع: «الإِمَامَةُ».

٨. في «د، ص، ف»: «و إذا».

٩. في المطبوع: «إِقَامَةُ».

١٠. في «ج، ص، ط، ف»: «الْحَدُّ».

و قوله: «و فيهم مَنْ قَالَ: يَحْرُمُ تَضْيِيعُهَا إِذَا حَصَلَ الْإِمَامُ» تمويه^١ طَرِيفُ^٢ و إيهامُ أَنْ فِيهِ خِلَافًا بَيْنَ الْأُمَّةِ، وَ لَا خِلَافَ بَيْنَهُمْ فِي أَنَّ إِقَامَةَ الْحُدُودِ لَا تَسْوَغُ إِضَاعَتَهَا عِنْدَ حُصُولِ الْإِمَامِ مَعَ الْإِمْكَانِ؛ لِأَنَّهَا مِنْ فُرُوضِ الْإِمَامِ وَ عِبَادَتِهِ، وَ إِنَّمَا الْخِلَافُ فِيهَا قَبْلَ إِقَامَةِ الْإِمَامِ؛ فَهَاهُنَا يَحْسُنُ أَنْ يُقَالَ: «و مِنْهُمْ مَنْ قَالَ: يَحْرُمُ تَضْيِيعُهَا قَبْلَ إِقَامَتِهِ»، وَ لَا يَحْسُنُ فِي الْأَوَّلِ^٣؛ لِأَنَّهُ لَا خِلَافَ فِيهِ.

[دليل وجوب إزالة الغلبة عن الإمام على الأمة]

فَأَمَّا قَوْلُهُ:

و قد صَحَّ أَنَّهُ لَوْ كَانَ فِي الزَّمَانِ إِمَامٌ وَ هُوَ مَعَ ذَلِكَ مَغْلُوبٌ، أَنَّ الْوَاجِبَ التَّوَصُّلُ إِلَى إِزَالَةِ الْعَلَبَةِ عَنْهُ وَ الْمَنْعُ؛ لِكَيْ يَقُومَ بِالْحُدُودِ^٤ الْوَاجِبَةُ عَلَيْهِ، فَلِذَلِكَ^٥ تَجِبُ إِقَامَتُهُ. وَ لَوْ لَمْ تَجِبِ الْإِقَامَةُ لَمْ يَجِبِ التَّوَصُّلُ إِلَى إِزَالَةِ الْعَلَبَةِ عَنْهُ [وَ الْإِسْتِنْقَازِ مِنَ الْأَسْرِ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ]^٦؛ لِأَنَّ جَمِيعَ ذَلِكَ إِنَّمَا يَجِبُ لِلتَّوَصُّلِ إِلَى مَا ذَكَرْنَاهُ^٧.

١١٣/١

١. التَّمْوِيهِ: التَّلْبِيسُ وَ الْمَخَادَعَةُ. وَ قد مَوَّهَ فَلَانٌ بَاطِلُهُ: إِذَا زَيَّنَهُ وَ أَرَاهُ فِي صُورَةِ الْحَقِّ. رَاجِع: الصَّحَاحُ، ج ٦، ص ٢٢٥١؛ لِسَانِ الْعَرَبِ، ج ١٣، ص ٥٤٤ (مَوْه).
٢. الطَّرِيفُ: الْغَرِيبُ وَ الْمُسْتَحْدَثُ. رَاجِع: الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ، ج ٣، ص ٢٢٦؛ الصَّحَاحُ، ج ٤، ص ١٣٩٤ (طَرَف).
٣. لَكِنَّهُ لَمَّا قَصِدَ دَعْوَى الْمَسَاوَةِ بَيْنَ الْحَالِيِّينَ سَاقَ الْكَلَامِ عَلَى نَهْجٍ لَا يُشْعِرُ بِالِاتِّفَاقِ عَلَى الْأَوَّلِ وَ الْاِخْتِلَافِ فِي الثَّانِي؛ وَ ذَلِكَ مِنْ فِرْطِ تَلْبِيسِهِ «ح. س.» (مِنْ حَاشِيَةِ «م»).
٤. فِي «د» وَ الْمَطْبُوعُ: «لِكَيْ يَقِيمَ الْحُدُودَ».
٥. فِي الْمَغْنِيِّ: «وَ كَذَلِكَ».
٦. مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ مِنَ الْمَغْنِيِّ.
٧. الْمَغْنِيُّ، ج ٢٠ (الْقِسْمُ الْأَوَّلُ)، ص ٤٥.

فَغَيْرُ مُسْلَمٍ لَهُ - أَوَّلًا - أَنَّ^١ وَجُوبَ إِزَالَةِ الْعَلْبَةِ عَنِ الْإِمَامِ إِنَّمَا كَانَ لِمَا ذَكَرَهُ، بَلْ قَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ وَاجِبًا^٢ لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ. وَيَجُوزُ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ وَجُوبُهُ لِعَلَّةٍ لَا نَعْرِفُهَا، وَإِنْ كُنَّا نَعْرِفُ فِي الْجُمْلَةِ أَنَّهُ مِنْ مَصَالِحِنَا^٣ وَالَّذِي يُبَيِّنُ أَنَّ الْأَمْرَ بِخِلَافِ مَا ظَنَّهُ^٤؛ أَنَّ إِزَالَةَ الْعَلْبَةِ وَالْأَسْرِ وَالْقَهْرِ وَمَا جَرَى^٥ مَجْرَى هَذِهِ الْأُمُورِ قَدْ يَجِبُ عَلَيْنَا فِي غَيْرِ الْإِمَامِ مِنَ الصَّالِحِينَ^٦ وَمِنْ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ؛ أَلَا تَرَى أَنَّا لَوْ عَرَفْنَا أَنَّ بَعْضَ الصَّالِحِينَ مَغْلُوبٌ مَأْسُورٌ فِي يَدِ بَعْضِ الْأَعْدَاءِ، لَوَجِبَ عَلَيْنَا تَخْلِيصُهُ مَعَ الْإِمْكَانِ، وَإِنْ كَانَ مِمَّنْ لَا تَعْلُقُ لِإِقَامَةِ^٧ الْحُدُودِ بِهِ؟

وَقَدْ يَجِبُ أَيْضًا عَلَيْنَا^٨ مِثْلُ هَذَا فِي الْإِمَامِ نَفْسِهِ، وَإِنْ بَلَغَ إِلَى حَدٍّ مِنَ الضَّعْفِ

١. هكذا في جميع النسخ والحجري. وفي المطبوع: «لَا لِأَنَّ» بدل «أَوَّلًا أَنْ».

٢. في «ج، ص، ف»: «وَجِبَ».

٣. في حاشية «م»: «وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْمَخَاطَبَ بِهَا إِنَّمَا هِيَ الْإِمَامُ الْمُتَمَكِّنُ لَا الْإِمَامُ الْمَحْبُوسُ وَالْمَأْسُورُ أَيْضًا، فَإِذَا كَانَ مَحْبُوسًا عَلِمَ أَنَّهُ غَيْرُ مَخَاطَبٍ بِهَا؛ لِعَدَمِ تَمَكُّنِهِ مِنْهَا، كَمَا فِي الْعِبَادَاتِ لِمَنْ لَا يَقْدِرُ عَلَيْهَا؛ فَتَأَمَّلْ. وَهَذَا هُوَ الْوَجْهُ الثَّانِي مِنَ الْإِعْتِرَاضِ الَّذِي أَوْمَأَ إِلَيْهِ أَوَّلًا بِلَفْظَةِ «أَوَّلًا»؛ وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ بَعْدَ تَسْلِيمِ أَنَّ إِزَالَةَ الْعَلْبَةِ عَنْهُ لِأَنَّهُ يَقُومُ بِالْحُدُودِ. وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْحَالِينَ ظَاهِرٌ؛ إِذِ الْمَكْلَفُ بِإِقَامَةِ الْحُدُودِ فِي أَحَدَاهُمَا مَوْجُودٌ، وَإِنَّمَا مَنَعَهُ الْأَعْدَاءُ عَنِ الْإِقَامَةِ [كَذَا، وَالصَّوَابُ: الْقِيَامُ] بِمَا أَمَرَ بِهِ، فَكَانَ كَالْمَنْعُوعِ ظُلْمًا عَنِ إِقَامَةِ الْفَرَائِضِ الْيَوْمِيَّةِ يَجِبُ التَّوَصُّلُ إِلَى دَفْعِ الْأَعْدَاءِ عَنْهُ لِيَتِمَكَّنَ مِنَ الْإِقَامَةِ [كَذَا، وَالصَّوَابُ: الْقِيَامُ] بِمَا افْتَرَضَ عَلَيْهِ. بِخِلَافِ الثَّانِيَةِ؛ إِذِ الْخُطَابُ لَمَّا تَوَجَّهَ إِلَى الْأُتَمَّةِ وَلَيْسَ هُنَاكَ إِمَامٌ، فَالْمَكْلَفُ بِإِقَامَةِ الْحُدُودِ مَفْقُودٌ، فَلَا يَجِبُ التَّوَصُّلُ إِلَيْهَا عَلَى أَحَدٍ؛ فَتَدَبَّرْ (ح. س.).»

٤. في حاشية «م»: «بَلْ مِنْ بَابِ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ».

٥. في «ط» وحاشية «ج»: «يَجْرِي».

٦. في «ص»: «الْمُصْلِحِينَ».

٧. في المطبوع: «مِمَّا لَا تَعْلُقُ لِإِقَامَتِهِ».

٨. في المطبوع والحجري: «عَلَيْنَا أَيْضًا».

و الكِبَرِ يَعِجْزُ معه عن القيام بأمر الإمامة وإقامة الحدود. فَلَوْ كَانَتْ الْعِلَّةُ مَا ذَكَرَهُ،
لَوَجِبَ سُقُوطُ^١ إِزَالَةِ الْعَلَّةِ عَنِ الْإِمَامِ - إِذَا بَلَغَ إِلَى هَذِهِ الْحَالِ - عَنَّا.^٢

[عدم وجوب نصب الأمراء على الأمة لأجل إقامة الحدود]
فَأَمَّا قَوْلُهُ:

و لهذه الْعِلَّةِ قُلْنَا: إِنَّ الْإِمَامَ إِذَا كَانَ مَغْلُوبًا لَا يُمَكِّنُ اسْتِنْقَاذَهُ، يَجِبُ
عَلَى النَّاسِ إِقَامَةُ أَمِيرٍ يَقُومُ^٣ بِهَذِهِ الْأُمُورِ؛ لِأَنَّ إِقَامَتَهُ مِنْ قِبَلِهِ قَدْ
تَعَذَّرَ [ت]^٤ فَيَلْزَمُهُمْ إِقَامَتُهُ لِيَقُومَ بِالْحُدُودِ^٥ [و غَيْرَهَا]^٦؛ لِأَنَّ مَنْ يَقُومُ
بِالْأَصْلِ يَجُوزُ أَنْ يَقُومَ بِمَا يَجْرِي مَجْرَى الْفَرْعِ^٧....^٨

فَبِنَاءً عَلَى أَصْلِهِ وَ حِكَايَةً لِقَوْلِهِ^٩، وَ مَنْ يُخَالِفُهُ فِي وَجُوبِ الْإِمَامَةِ يُنَازِعُهُ فِي
هَذَا وَ يَقُولُ: «لَيْسَ يَجِبُ عَلَيْنَا إِقَامَةُ الْأَمْرَاءِ إِذَا كَانَ الْإِمَامُ مَغْلُوبًا، كَمَا لَا يَجِبُ عَلَيْنَا
إِقَامَةُ الْإِمَامِ فِي الْأَصْلِ»؛ فَإِنْ فِي النَّاسِ مَنْ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ إِقَامَةَ الْأَمْرَاءِ لَا تَسْوِغُ لَنَا

١١٤/١

١. في المطبوع: «فإن كانت العلة ما ذكره لسقط عتاً».

٢. في المطبوع: - «عتاً».

٣. في المطبوع: «ليقوم».

٤. أي لأن إقامة الأمير من قبل الإمام قد تعذرت.

٥. في المغني: «بالحقوق».

٦. ما بين المعقوفين من المغني.

٧. المراد بالأصل الإمام، وبالفرع الأمير، ومن يقوم بتعيينهم ونصبهم - حسب رأي صاحب الكتاب - هو الأمة. وفي حاشية «م»: «يعني أن الإمامة لما جاز لها نصب الأئمة جاز لها نصب الأمراء [لأنه] من توابع نصب الأئمة (ح. س.)».

٨. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٤٥.

٩. من أن إقامة الإمام بيد الأمة.

جُمْلَةً؛ لَأَنَّهُ [مِنْ] فُرُوضِ الْأُئِمَّةِ وَ عِبَادَاتِهِمُ الَّتِي يَخْتَصُّونَ^١ بِهَا، كَمَا أَنَّ [إِقَامَةَ] الحدودِ مِنْ فُرُوضِهِمُ الَّتِي تَخْتَصُّ بِهِمْ، وَ يَقُولُونَ: «لَوْ سَاعَ لَنَا إِقَامَةُ الْأُمَرَاءِ لَسَاعَ لَنَا إِقَامَةُ الْحُدُودِ». فَأَمَّا قَوْلُهُ:

على أَنَّهُ لَا خِلَافَ أَنَّ الْإِمَامَ إِذَا حَصَلَ، فَوَاجِبٌ^٢ عَلَيْهِ نَصَبُ الْأُمَرَاءِ وَ الْحُكَّامِ فِي الْبِلَادِ الَّتِي لَا يُمَكِّنُ فِيهَا النَّظَرَ بِنَفْسِهِ، وَ قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يَجِبُ لِلتَّوَصُّلِ إِلَى هَذِهِ الْأُمُورِ، وَ^٣ كَمَا يَجِبُ عَلَيْهِ التَّوَصُّلُ بِالتَّوَلِّيَةِ، فَكَذَلِكَ يُمَكِّنُ أَهْلَ الْحَلِّ وَ الْعَقْدِ التَّوَصُّلَ إِلَى إِقَامَةِ إِمَامٍ لِيَقُومَ بِهِذِهِ الْأُمُورِ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ وَاجِبًا؛ لَأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّمَا لَزِمَ الْإِمَامَ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ وَاجِبَاتِهِ، فَيَلْزِمُهُ^٥ إِذَا لَمْ يَفْعَلْ بِنَفْسِهِ أَنْ يَفْعَلَ بغيرِهِ^٦؛ وَ ذَلِكَ أَنَّهُ^٧ لَا يَجُوزُ أَنْ يَلْزِمَهُ بِنَفْسِهِ مَا لَا يُمَكِّنُهُ^٨ الْوَفَاءُ بِهِ^٩؛ فَلْيَسْتَ الْعِلَّةُ^{١٠} إِلَّا مَا قَدَّمْنَا ذِكْرَهُ....^{١١}

١. في «ص»: «يَخْتَصُّونَ - تَخْتَصُّونَ» معاً.

٢. في «ص» و حاشية «ف»: «فوجب».

٣. في المطبوع: - «و».

٤. في «د، ص، ل»: - «يجب».

٥. في المغني: «فلزمه».

٦. في المغني: «غيره».

٧. في المطبوع: - «أنه».

٨. في المطبوع: «لا يمكن».

٩. فإنه لا يمكنه النظر فيها بنفسه. (من حاشية «م»).

١٠. أي علة وجوب نصب الأمراء على الإمام.

١١. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٤٦.

فَلِيَخْصِمَهُ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ^١ إِمَامَةَ الْأُمَرَاءِ وَنَصَبَ^٢ الْحُكَّامِ مِنْ فُرُوضِ الْإِمَامِ^٣ و عِبَادَاتِهِ الَّتِي يَخْتَصُّ بِهَا، وَ لَيْسَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ لَهُ عِلَّةٌ مَعْرُوفَةٌ سِوَى مَا نَعْلَمُهُ مِنْ كَوْنِهِ مَصْلَحَةً فِي الْجُمْلَةِ، وَ قَدْ يَجُوزُ أَنْ تَقْتَضِيَ الْمَصْلَحَةُ تَوَلَّى الْإِمَامَ ذَلِكَ، وَ إِيْجَابُهُ عَلَيْهِ لَا يَقْتَضِي مِثْلَهُ فِينَا.

وَ لَوْ سَأَغَ لِصَاحِبِ الْكِتَابِ سُلُوكُ مِثْلِ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ، لَسَأَغَ لغيرِهِ أَنْ يَقُولَ أَيْضاً: «قَدْ ثَبَّتَ وَجُوبُ الزَّكَاةِ عَلَى مَالِكِ النَّصَابِ، وَ لَمْ أَجِدْ فِي وَجُوبِهَا عِلَّةً إِلَّا كَوْنَهَا نَفْعاً لِلْفُقَرَاءِ، وَ هَذِهِ الْعِلَّةُ حَاصِلَةٌ فِيمَنْ لَا نِصَابَ مَعَهُ، وَ هُوَ مُتَمَكِّنٌ مِنَ الْاِكْتِسَابِ وَ تَحْصِيلِ النَّصَابِ»، وَ يُوْجِبُ بِهَذَا الْاِعْتِبَارِ اِكْتِسَابَ الْمَالِ لِتَتَوَصَّلَ بِهِ إِلَى نَفْعِ الْفُقَرَاءِ، كَمَا أَوْجَبَ صَاحِبُ الْكِتَابِ^٤ عَلَى الْإِمَامِ إِمَامَةَ الْأُمَرَاءِ مِنْ حَيْثُ ظَنَّ أَنَّ الْعِلَّةَ فِيهِ التَّوَصُّلُ إِلَى إِمَامَةِ الْحُدُودِ.

١١٥/١

فَلَيْسَ^٥ لَهُ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ الْاِجْمَاعَ مُنْعَقِدٌ عَلَى نَفْيِ وَجُوبِ اِكْتِسَابِ الْمَالِ، فَلِهَذَا فَرَّقْتُ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ.

وَ ذَلِكَ: أَنَّ الْاِجْمَاعَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَقْتَضِيَ الْمُنَاقَضَةَ، بَلْ حُصُولُهُ يَدُلُّنَا عَلَى^٦ أَنَّ الزَّكَاةَ لَمْ تَجِبْ عَلَى مَالِكِ النَّصَابِ مِنْ حَيْثُ كَانَتْ نَفْعاً لِلْفُقَرَاءِ فَقَطَّ، بَلْ لِأَمْرِ زَائِدٍ. وَ إِذَا صَحَّ هَذَا فَكَذَلِكَ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ أَنْ يَكُونَ إِمَامَةُ الْأُمَرَاءِ لَمْ يَلْزِمِ الْإِمَامَ لِأَجْلِ

١. في المطبوع: - «إِنَّ».

٢. في «ج، د، ف»: «و نصبه».

٣. في حاشية «م»: «كما أَنَّ إِمَامَةَ الْحُدُودِ فِيمَا تَصِلُ إِلَيْهِ يَدُهُ مِنْ فُرُوضِهِ».

٤. في حاشية «م»: «الْأَظْهَرُ أَنْ يَقُولَ: كَمَا أَوْجَبَ صَاحِبُ الْكِتَابِ عَلَى أَهْلِ الْحَلِّ وَ الْعَقْدِ التَّوَصُّلَ إِلَى إِمَامَةِ الْحُدُودِ بِإِمَامَةِ الْإِمَامِ؛ فَتَدْبِرُ (ح.س.)».

٥. في «ج»: «و ليس».

٦. في المطبوع: - «عَلَى».

التَّوَصَّلِ الْمُطْلَقِ إِلَى إِقَامَةِ الْحُدُودِ، بَلْ لِأَمْرِ يَخُصُّ الْإِمَامَ، وَ لَا يَجِبُ أَنْ يُحْمَلَ حَالُنَا فِيهِ عَلَى حَالِهِ.

و قوله: «لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ وَاجِبَاتِهِ مَا لَا يُمَكِّنُ الْوَفَاءَ بِهِ» لَيْسَ الْمَعْنَى فِيهِ مَا قَدَّرَهُ؛ لِأَنَّهُ ظَنٌّ أَنَّ ذَلِكَ يَلْزَمُهُ فِي كُلِّ بَلَدٍ عَلَى سَبِيلِ الْجَمْعِ، وَ لَيْسَ الْمُرَادُ هَذَا، وَ إِنَّمَا هُوَ أَنَّ الْإِمَامَ مُكَلَّفٌ بِهَذِهِ الْأُمُورِ: أَنَّهُ لَا يَتَوَلَّاهَا بِنَفْسِهِ، أَوْ يَسْتَخْلِفُ فِيهَا عَلَى سَبِيلِ الْبَدْلِ.^٢ وَ لَيْسَ يَجِبُ^٣ - إِذَا تَعَذَّرَ عَلَيْهِ تَوَلَّى الْكُلَّ بِنَفْسِهِ - أَنْ يَخْرُجَ الْكُلُّ مِنْ وَجُوبِهِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي رَتَّبْنَاهُ؛ لِأَنَّهُ لَا بَلَدَ مِنَ الْبُلْدَانِ وَلَّى الْإِمَامَ فِيهِ أُمَرَاءَ وَ حُكَّامًا إِلَّا وَ قَدْ كَانَ يَجُوزُ أَنْ يَتَوَلَّى مَا وَلَّاهُمْ إِيَّاهُ بِنَفْسِهِ. فَالَّذِي^٥ تَوَهَّمَهُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ فَهُوَ غَيْرُ صَحِيحٍ.

[عدم التلازم بين وجوب قبول الإمامة و وجوب الثبات عليها]

فَأَمَّا قَوْلُهُ:

و بَعْدُ، فَلَوْ كَانَ إِقَامَةُ الرَّئِيسِ غَيْرَ وَاجِبَةٍ^٦ لَكَانَ مَنْ يَصْلُحُ لِلْإِمَامَةِ - إِذَا اخْتِيرَ لِذَلِكَ - لَا يَلْزَمُهُ الْقَبُولُ^٧.

١. في المطبوع: «وَأَنَّهُ».

٢. في حاشية «م»: «و على هذا فالقياس يقتضي أَنَّ اللازم على أهل الحلِّ والعقد أحد الأمرين: إمَّا القيام بإقامة الحدود، أو إقامة من يقيمها؛ وإذا امتنع منهم الأول فليمتنع الثاني؛ فتدبَّر (ح. س)».

٣. في «ج»: «+ عليه».

٤. في حاشية «ج»: «بَيَّنَّاهُ».

٥. في «ط»: «فَمَا الَّذِي».

٦. في المغني: «إقامة الإمام غير واجب».

٧. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٤٦.

فَقَدْ مَضَى بَيَانُنَا أَنَّ أَحَدَ الْأَمْرَيْنِ مُنْفَصِلٌ^١ عَنِ الْآخَرِ، وَأَنَّهُ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ أَنْ يَلْزِمَهُ الْقَبُولُ^٢ وَإِنْ كَانَتْ إِقَامَتُهُ غَيْرَ لَازِمَةٍ، وَضَرَبْنَا لَذَلِكَ أَمْثَالاً، فَلَا طَائِلَ^٣ فِي إِعَادَةِ مَا ذَكَرْنَاهُ.^٤

فَأَمَّا قَوْلُهُ:

وَلَوْ كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ^٥، لَكَانَ بَعْدَ دَخُولِهِ فِيهِ لَا يَلْزِمُهُ الثَّبَاتُ^٦ عَلَى الْإِمَامَةِ، بَلْ كَانَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُخَيَّرًا كَمَا كَانَ مِنْ قَبْلُ مُخَيَّرًا^٧ فِي قَبُولِ الْعَقْدِ.^٨

فَلَيْسَ الْأَمْرُ كَمَا تَوَهَّمَهُ، وَغَيْرُ مُمْتَنِعٍ أَنْ يَكُونَ الْقَبُولُ غَيْرَ لَازِمٍ لَهُ وَإِنْ كَانَ الثَّبَاتُ بَعْدَ الْقَبُولِ لَازِمًا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لِأَحَدِهِمَا بِالْآخَرِ مِنَ التَّعَلُّقِ مَا يَقْتَضِي وَجُوبَ اشْتِرَاكِهِمَا فِيمَا ذَكَرَهُ. وَلَوْ كَانَ مَا اعْتَلَّ بِهِ صَحِيحًا لَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْمُتَبَايَعَانِ بَعْدَ قَبُولِهِمَا عَقْدَ الْبَيْعِ وَتَفَرُّقَهُمَا وَحُصُولِ جَمِيعِ الشَّرَائِطِ يَسُوعُ لَهُمَا الرُّجُوعُ فِي

١. في المطبوع والحجري: «بنفصل».

٢. في حاشية «م»: «هذا على التنزل، وإلا فيمكن منع بطلان التالي».

٣. في «ج، ص، ط، ف»: «ولا طائل».

٤. راجع: ص ٣٢٨ - ٣٣٠.

٥. أي إذا لم يجب قبول الإمامة على من يصلح لها. وهذه الفقرة من المعني هي في الحقيقة استمرار لما قبلها.

٦. في حاشية «م»: «يمكن أن يقال: إذا وجب الثبات عليه حرم الإقالة من الناصبين له أيضاً، وإلا لجاز له أيضاً إقالة عقد الإمامة بنصب غيره. وإذا ثبت أن عزله عن منصب الإمامة غير جائز من غيره أيضاً، فقول الأول من الثلاثة: «أقولوني» أمر بالقبیح وتكليف بالمعصية وحث عليها؛ فهو من أهل هذه الآية: «يَأْمُرُونَ بِالْمُنْكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَغَيْرِ الْمَعْرُوفِ وَيَقْبِضُونَ أَيْدِيَهُمْ نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ» الآية؛ فتأمل».

٧. في المعني: «كما كان مخيَّراً». وفي المطبوع والحجري: - «كما كان من قبل مخيَّراً».

٨. المعني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٤٦.

الْبَيْع^١ مِنْ غَيْرِ عَيْبٍ؛ مِنْ حَيْثُ كَانَ قَبُولُ الْبَيْعِ وَعَقْدُهُ فِي الْأَصْلِ غَيْرَ وَاجِبٍ. وَكَذَلِكَ كَانَ يَجِبُ لِلْمَرْأَةِ أَنْ يَحِلَّ لَهَا بَعْدَ قَبُولِهَا عَقْدَ النِّكَاحِ وَدُخُولِهَا فِيهِ الْخُرُوجُ مِنْهُ، وَلَا يُلْزِمُهَا الثَّبَاتُ عَلَيْهِ لَمَّا لَمْ يَكُنْ الْقَبُولُ وَاجِباً عَلَيْهَا. وَإِذَا فَسَدَ كُلُّ هَذَا، ثَبَّتَ أَنَّ الَّذِي اعْتَلَّ بِهِ - مِنْ أَنَّ الْقَبُولَ لَازِمٌ مِنْ حَيْثُ لَزِمَ الثَّبَاتُ - ظَاهِرُ الْبُطْلَانِ.

فَأَمَّا قَوْلُهُ:

يُبَيِّنُ صِحَّةَ ذَلِكَ^٢ أَنَّ الْإِمَامَ إِذَا كَانَ^٣ مُخَيَّرًا فِي الْعُدُولِ عَنْ إِقَامَةِ أَمِيرٍ إِلَى نَفْسِهِ^٤، وَ عَنْ تَوَلَّيِهِ^٥ بِنَفْسِهِ إِلَى إِقَامَةِ أَمِيرٍ، وَ عَنْ أَمِيرٍ^٦ إِلَى أَمِيرٍ، كَانَ لِلْأَمِيرِ أَنْ يَخْتَارَ الْخُرُوجَ عَنِ الْإِمَارَةِ^٧ مَا^٨ لَمْ يُلْزِمْهُ^٩ الْإِمَامُ صِفَةً

١. في «د، ص، ل»: «المبيع».

٢. وهو أنه إذا كانت إقامة الإمام غير واجبة على الأمة، لم يجب على الإمام قبولها، ولو قبلها لم يجب عليه الثبات عليها.

٣. في المغني: «لَمَّا كَانَ».

٤. في المغني: «لِنَفْسِهِ»، بدل «إِلَى نَفْسِهِ». ومعنى العبارة: أَنَّ الْإِمَامَ مُخَيَّرٌ فِي الْعُدُولِ عَنْ إِقَامَةِ أَمِيرٍ إِلَى تَوَلَّيِ الْأَمْرِ بِنَفْسِهِ.

٥. في «د» والمطبوع: «تَوَلَّيْتَهُ».

٦. في المغني: «و غَيْرِ أَمِيرٍ» بدل «و عَنْ أَمِيرٍ».

٧. يعني أَنَّ الْأَمِيرَ يَجُوزُ لَهُ الْفَسْخُ وَالْإِقَالَةُ، وَ مَا ذَلِكَ إِلَّا لَكُونَ إِقَامَتِهِ عَلَى سَبِيلِ التَّخْيِيرِ وَ كَذَا قَبُولِهِ لَهَا؛ وَ يُلْزَمُ مِنْهُ أَنَّ مَنْ كَانَ قَبُولُهُ وَاجِباً وَ إِقَالَتُهُ مُحَرَّمَةً يَجِبُ إِقَامَتُهُ أَيْضاً عَلَى النَّاسِ. (من حاشية «م»).

٨. معناه عَلَى نَسْخَةِ الْأَصْلِ [التي] لَا يَوْجَدُ فِيهَا الْغَاءُ: أَنَّ لِلْأَمِيرِ أَنْ يَخْرُجَ عَنِ الْإِمَارَةِ مَا لَمْ يُلْزِمْهُ الْإِمَامُ صِفَةً زَائِدَةً عَلَى مَجَرَّدِ الْإِمَارَةِ مَانِعَةً عَنِ الْخُرُوجِ عَنْهَا، وَقَوْلُهُ: «كَذَلِكَ...» إِلَى آخِرِهِ ابْتِدَاءُ قِيَاسِ حَالِ الْإِمَامِ عَلَى حَالِ الْأَمِيرِ. وَعَلَى نَسْخَةِ الْغَاءِ فَمَنْ هُنَا ابْتِدَاءُ الْقِيَاسِ، وَالْمَعْنَى: أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ لِلْإِمَامَةِ صِفَةٌ زَائِدَةٌ عَلَى الْإِمَارَةِ لَجَازَ لَهُ مَا يَجُوزُ لِلْأَمِيرِ. وَالصِّفَةُ: عَلَى الْأَوَّلِ إلْزَامُ الثَّبَاتِ، وَ عَلَى الثَّانِي الْوَجُوبُ: فَتَدْبُرُ «ح س». (من حاشية «م»).

٩. هَكَذَا فِي «م». وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ وَ الْمَغْنِيِّ: «مَا لَمْ يُلْزَمْ». وَ فِي بَعْضِ النُّسخِ: «فَمَا» بَدَلُ «مَا».

زائدةً على إقامته أميراً؛ فكذلك كان يجب في الإمام لو لم تكن إقامته واجبة^٢....^٣

فمُتَقَضُّ أيضاً بما ذكرناه في البيع^٤؛ لأنَّ للمُتَبَايِعِينَ أن يعدلوا عن مبيع إلى مبيع، ولهما أن لا يتبايعا جملةً؛ لأنَّهما مُخَيَّرَانِ في ذلك وليس بواجب عليهما، ومع ذلك^٥ فليس لهما ولا لكل واحدٍ منهما بعد عقد البيع وقبوله وتكامل شرائطه الخروج عنه وفسخه. وكما لا يدلُّ هذا على أنَّ البيع في الأصل واجب، فكذلك لا يدلُّ تحريم الخروج عن الإمامة بعد الدخول فيها على أنَّها واجبة ولازم قبولها.

على أن ما ذكره مُتَقَضُّ من وجه آخر، وهو أنه جائز عنده أن يكون في العصر جماعة قد تكاملت شروط الإمامة فيهم، وعلم من حال كل واحدٍ منهم^٦ صلاحه لها واضطلاعه^٧ بها، من غير أن يكون لأحدهم على الآخر مزية في معنى الصلاح للإمامة. وإن لم يجوز^٨ أن يكون جماعة بهذه الصفة، فليس يمكن أن يدفع وجود

١. أي كان يجب أن يكون مخيراً بين البقاء في منصب الإمامة أو الخروج منه.

٢. وجاء في المغني بعد ذلك: «و بطلان ذلك يبين صحة ما قدمناه». فكلماً لم تجب الإقامة لم يجب الثبات، وبحكم عكس النقيض يحصل ما أراده. والجواب بمنع صدق الكليّة الأولى وإبطالها. (من حاشية «م»).

٣. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٤٦ - ٤٧.

٤. تقدّم آنفاً.

٥. في «د، ص، ف»: «هذا».

٦. في المطبوع والحجري: - «حال».

٧. في المطبوع: - «منهم».

٨. الاضطلاع من الضلالة، وهي القوة. واضطلع بهذا الأمر، أي قدر عليه، كأنه قويت عليه ضلوعه بحمله. ومنه: مُضْطَلَعٌ بالإمامة. مجمع البحرين، ج ٤، ص ٣٦٦ (ضلع).

٩. في «د، ل» و حاشية «ف»: «لم يجز».

اِثْنَيْنِ يَصْلُحَانِ لَهَا عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ^١.

و نَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّهُ إِذَا اتَّفَقَ هَذَا، كَانَ أَهْلُ الْإِخْتِيَارِ مُخْتِيرِينَ فِي اخْتِيَارِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَ عَرَضَ الْأَمْرِ عَلَيْهِ، وَ لَا يَكُونُ الَّذِي يُخْتَارُ وَ يُعْرَضُ الْأَمْرُ عَلَيْهِ مُخْتِيراً فِي الْقَبُولِ وَ الرَّدِّ، وَ لَا فِي الثَّبَاتِ بَعْدَ الْقَبُولِ، بَلْ عِنْدَهُمْ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ الْقَبُولُ، وَ كَذَلِكَ يَلْزَمُهُ الثَّبَاتُ.

فَبَطَلَ^٢ أَنْ يَكُونَ الْعِلَّةُ فِي جَوَازِ خُرُوجِ الْأَمِيرِ عَنِ الْإِمَارَةِ مَا ذَكَرَهُ مِنْ كَوْنِ الْإِمَامِ مُخْتِيراً فِي اخْتِيَارِهِ وَ إِقَامَتِهِ أَمِيراً؛ لِأَنَّ الْعِلَّةَ لَوْ كَانَتْ هَذِهِ، لَوَجِبَ فِي الْإِثْنَيْنِ اللَّذَيْنِ ذَكَرْنَا حَالَهُمَا جَوَازَ خُرُوجِهِمَا عَنِ الْإِمَامَةِ بَعْدَ قَبُولِهِمَا؛ مِنْ حَيْثُ كَانَ مَنْ يَخْتَارُهُمَا مُخْتِيراً بَيْنَهُمَا.

[الوجوه التي تجب لها الإمامة، و بطلان قياس الإمامة على الأمر بالمعروف]
فَأَمَّا قَوْلُهُ:

و بَعْدُ، فَقَدْ^٣ ثَبَتَ بِالْشَّرْعِ^٤ أَنَّ الَّذِي لِأَجَلِهِ يُقَامُ الْإِمَامُ هُوَ مَا يَقُومُ بِمَصْلَحَةِ الدُّنْيَا أَوْ الدِّينِ^٥، مِنْ اجْتِلَابِ الْمَنَافِعِ وَ دَفْعِ الْمَضَارِّ، مِنْ غَيْرِ تَخْصِيصٍ بَعِيْنٍ^٦، بَلْ لَا أَحَدَ^٧ مِنْهُمْ إِلَّا وَ لَهُ فِي ذَلِكَ حَظٌّ حَاصِلٌ أَوْ مُجَوِّزٌ^٨.

١. من تكامل شروط الإمامة فيهما، و صلاحهما لها، من دون مزنة لأحدهما على الآخر في معنى الصلاح للإمامة.

٢. في «د» و المطبوع: «فيبطل».

٣. في المغني: «فإنه قد».

٤. في المطبوع: «في الشرع».

٥. في «ج» و «ص» ط: «بمعين». و في حاشية «م»: «أي تلك المنافع لا تخص بواحد من الرعية

دون واحد، و كذا دفع المضار».

٦. في «ج» و المطبوع و الحجري: «بل و لا أحد».

٧. في «ج» و «ص» ط: «بمعين». و في حاشية «م»: «أي تلك المنافع لا تخص بواحد من الرعية

دون واحد، و كذا دفع المضار».

و قد عَلِمْنَا أَنَّ ما هذا حاله يَلَزُمُ التَّوَصُّلُ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ تَوَصَّلَ إِلَى دَفْعِ
الْمَضَارِّ الْمَظْنُونَةِ أَوْ الْمَعْلُومَةِ، وَ قد بَيَّنَّا مِنْ قَبْلُ أَنَّ الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ
و النَّهْيَ عَنِ الْمُنْكَرِ يَجِبَانِ عَلَى الْوُجُودِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا، وَ ما يَقُومُ بِهِ
الْإِمَامُ إِنْ لَمْ يَزِدْ حاله عَلَى حَالِهِمَا لَمْ يَنْقُصْ، فَيَجِبُ التَّوَصُّلُ إِلَيْهِ.^١

فَلَيْسَ يَخْلُو حَالُ الْإِمَامَةِ عِنْدَهُ مِنْ وَجْهِهِ:

إِمَّا أَنْ تَجِبَ^٢ لِمَصَالِحِ الدِّينِ، أَوْ لِمَصَالِحِ الدُّنْيَا، أَوْ لِهَما.

فَإِنْ وَجِبَتْ^٣ لِأَنَّهَا مِنْ مَصَالِحِ الدِّينِ، وَجِبَتْ الْإِمَامَةُ مِنْ طَرِيقِ الْعُقُولِ، وَ لَمْ
يُفْتَقَرْ فِيهَا إِلَى السَّمْعِ وَ الشَّرْعِ، كَمَا يَجِبُ نَظَائِرُهَا مِنْ مَصَالِحِ الدِّينِ بِالْعُقُولِ^٤.
وَ هذا إِنْ أَرَادَهُ فَهُوَ دَخُولٌ فِي مَذْهَبِنَا وَ لِحُوقِ بِنَا.

وَ إِنْ وَجِبَتْ لِلْأَمْرَيْنِ، أَيْضاً وَجِبَ ما ذَكَرْنَاهُ؛ لِأَنَّ هَذَا الْقِسْمَ مُشْتَمِلٌ عَلَى الْقِسْمِ
الْأَوَّلِ وَ زَائِدٌ عَلَيْهِ.

وَ إِنْ وَجِبَتْ مِنْ حَيْثُ مَصَالِحِ الدُّنْيَا وَ لاجْتِلَابِ الْمَنَافِعِ وَ دَفْعِ الْمَضَارِّ
الدُّنْيَاوِيَّةِ^٥، لَمْ يَخْلُ مِنْ أَنْ يَكُونَ تِلْكَ الْمَنَافِعُ وَ الْمَضَارُّ مِمَّا يَجِبُ^٦ اجْتِلَابُهَا
وَ التَّحَرُّزُ مِنْهَا، أَوْ لَا يَجِبُ.

فَإِنْ كَانَ مِمَّا يَجِبُ ما ذَكَرْنَاهُ^٧ فِيهَا، وَجِبَتْ الْإِمَامَةُ أَيْضاً مِنْ طَرِيقِ الْعُقُولِ؛ لِأَنَّ

١١٩/١

١. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٤٧.

٢. في «د، ط» و المطبوع: «أن يجب».

٣. في «د» و المطبوع: «وجب».

٤. في «ج، ص»: - «بالعقول».

٥. في «ف» و المطبوع: «الدنيوية».

٦. أي يستقل العقل بإدراك وجوبها و التحرز عنها، أو يكون وجوبها مطلقاً غير مقيد بحصول

مقدمة؛ فتدبر «ح.س». (من حاشية «م»).

٧. من الاجتلاب و التحرز. (من حاشية «م»).

اجتلاب المنافع و دفع المضار - التي تجب في كل حال، ولا يجوز أن تكون غير واجبة - يجب فيها الاجتلاب و التحرّز بالعقل.

و إن كانت مما يجوز أن يجب و أن لا يجب، فالواجب على صاحب الكتاب أن يورد في إثبات وجوبها دليلاً سمعياً يخصّها و يدلّ على وجوبها؛ لأنه إذا كان وجوبها مجوّزاً حصّوله و سقوطه من طريق العقل، لزم من أثبتّه سمعاً^١ إيراد دليل سمعيّ فيه. و تعلقه بالأمر بالمعروف و النهي عن المنكر لا يغني عنه شيئاً؛ لأنّ لمن يخالفه أن يقول: إنني^٢ أثبتّ ذلك بالسمع المخصوص و لإجماع الأمة عليه، و الإمامة خارجة عنه؛ لأنه لا إجماع فيها و لا سمع يقتضي وجوبها على التخصيص، و من ادعى لحوقها بالأمر بالمعروف و النهي عن المنكر وجب عليه أن يدلّ^٣ على دعواه، و يبيّن وجه دخولها في باب الأمر بالمعروف.^٤

و ليس لأحد أن يقول: إن الإمامة تجب^٥ لمصالح الدين و إن لم تجب من طريق العقول، كالصلاة و غيرها مما يكشف السمع عن كونه مصلحة في الدين. لأنّا قد بيّنا أنّ الوجه في وجوبها معلوم في العقول و مستدرّك قبل ورود السمع. و لو تجاوزنا عن^٦ ذلك، لم يجب لحوقها بالصلاة من حيث علم بالسمع أنّ فيها مصلحة؛ لأنه غير ممتنع أن تثبت المصلحة فيها على وجه لا يقتضي الاستمرار،

١. في «د، ف، ل»: «سمعياً».

٢. في «ص» و حاشية «ف»: «إنّي».

٣. في «د» و المطبوع: «أن يستدل».

٤. مع أن بعض المعارف مندوبة، فكذا الأمر بها؛ فإن ثبت وجوب الإمامة ثبت أن إقامة الإمام من قبيل الأمر بالمعروف الواجب لا المندوب، و إلّا فلا. (من حاشية «م»).

٥. في «ج»: «وجبت».

٦. في المطبوع: «عن».

وإنِ اقْتَضَى الاستمرارَ لَمْ يَقْتَضِ الوجوبُ؛ فَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ لَنَا فِي جَمِيعِ النَوَافِلِ مَصَالِحَ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ وَاجِبَةً، فَلَيْسَ يَجِبُ إِذَا عَلِمَ بِالسَّمْعِ ثُبُوتُ^١ الْمَصْلَحَةِ الرَّاجِعَةِ إِلَى الدِّينِ فِي الْإِمَامَةِ أَنْ تَكُونَ وَاجِبَةً، فَيَلْزَمُهُ^٢ إِذَا ادَّعَى وَجُوبَهَا وَلُحُوقَهَا بِالْوُجُوبَاتِ^٣ مِنَ الْعِبَادَاتِ - كَالصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا - أَنْ يَدُلَّ عَلَى مُوجِبٍ دَعَا، وَيَنْفَصِلَ مِنْ خَصْمِهِ إِذَا الْحَقَّهَا بِالنَوَافِلِ الشَّرْعِيَّةِ الَّتِي فِيهَا مَصَالِحُ دِينِيَّةٌ وَهِيَ مَعَ ذَلِكَ غَيْرُ وَاجِبَةٍ.

[الدليل الثاني]

[إجماع الصحابة]

فَأَمَّا قَوْلُهُ:

١٢٠/١

وَقَدْ اعْتَمَدَا^٤ وَغَيْرُهُمَا عَلَى مَا ثَبَتَ مِنْ إِجْمَاعِ^٥ الصَّحَابَةِ^٦؛ لِأَنَّهُمْ بَعْدَ وَفَاةِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ^٧ - فَرَعُوا إِلَى إِقَامَةِ إِمَامٍ عَلَى وَجْهِ يَقْتَضِي أَنْ لَا بُدَّ مِنْهُ. وَمَا نُقِلَ مِنَ الْأَخْبَارِ وَتَوَاتَرَ فِي ذَلِكَ يَدُلُّ

١. في المطبوع: «بثبوت».

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «و يلزمه».

٣. في «ج، ص، ط، ف»: «بالواجب».

٤. يريد بهما أبا علي وابنه أبا هاشم الجبائين.

٥. في «ج، د، ص، ط، ف»: «اجتماع».

٦. في حاشية «م»: «فإن لصوص الخلافة استبدلوا الجبور بالثبور، حتى إنهم أعرضوا عن تجهيز النبي صلى الله عليه وآله ولم ينتظروا حضور بني هاشم ولم يحتفلوا بهم، بل انتهزوا الفرصة باشتغالهم بأمر النبي صلى الله عليه وآله و تراكم همومهم، و شهرها سيوفاً كانت في زمن النبي صلى الله عليه وآله في أغمادها و دعوا الناس إلى البيعة وإن كانوا كارهين، و أوقدوا نيراناً أطفأها الله تعالى ببراهين إمامة أمير المؤمنين عليه السلام (ح. س).»

٧. في المغني: «صلى الله عليه»، و يبدو أن ما في المتن من إضافات تُسَاخ الشافعي.

على ما قلناه؛ من حالتهم^١ عند العقد لأبي بكر يوم السَّقِيفَةِ، ثُمَّ بَعْدَهُ
لِعَمْرٍ، ثُمَّ بَعْدَهُ فِي قِصَّةِ^٢ الشورى و ما جَرى فِيهِ [ـا]، و بَعْدَهُ^٣ لِأَمِيرِ
المؤمنين عليه السلام.

و قد عَلِمْنَا أَنَّ التَّشَدُّدَ فِي ذَلِكَ عَلَى الوجوه التي جَرَتْ مِنْهُمْ حَالاً بَعْدَ
حَالٍ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْأَمْرِ الْوَاجِبِ الَّذِي لَا بُدَّ مِنْهُ.^٤

[عدم دلالة سلوك الصحابة على وجوب الإمامة]

فالذي ذَكَرَهُ يَدُلُّ - إِنْ كَانَ دَالًّا - عَلَى حُسْنِ إِمَامَةِ الْإِمَامِ وَ جَوَازِ نَصْبِهِ، وَ لَا يَدُلُّ
عَلَى وَجوبِ ذَلِكَ فِي كُلِّ عَصْرِ وَ زَمَانٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ الْعَاقِدُونَ لِأَبِي بَكْرٍ
و الْمُجْتَمِعُونَ لِلشورى إِنَّمَا بَادَرُوا إِلَى مَا بَادَرُوا إِلَيْهِ وَ حَرَصُوا عَلَيْهِ لِأَنَّ الْحَالَ
اقتَضَتْهُ، وَ لِأَنَّهُ غَلَبَ فِي ظُنُونِهِمْ أَنَّ إِهْمَالَ الْعَقْدِ فِيهِ فَسَادٌ وَ انْتِشَارٌ.^٥

و لَيْسَ فِيمَنْ يُخَالِفُ فِي وَجوبِ الْإِمَامَةِ - عَلَى كُلِّ حَالٍ - مَنْ يَنْفِي حُسْنَهَا وَ يَدْفَعُ
أَنْ يَقْتَضِيَ بَعْضُ الْأَحْوَالِ الْفَرَعَ إِلَيْهَا، فَيَكُونُ^٦ مَا ذَكَرَهُ حِجَاجاً^٧ لَهُ؛ بَلْ مِنْ قَوْلِهِمْ^٨: إِنْ

١. في المعنى: «حالهم».

٢. في «ص»: «قِصَّة».

٣. في المعنى: «ثم بعده».

٤. المعنى، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٤٧.

٥. في حاشية «م»: «و لا يخفى أَنَّهُ حينئذ يكون من الواجبات العقلية، فلا ينفع صاحب الكتاب؛ فتدبر».

٦. قوله: «فيكون» متفرع على قوله: «و ليس». أي ليس فيمن يخالف في وجوب الإمامة مَنْ يَنْفِي حُسْنَهَا، حَتَّى يَكُونَ مَا ذَكَرَهُ دَلِيلًا لِمُدْعَاهُ (من حاشية «ص»).

٧. في «ج»: «جواباً». و في «ل» و «الحجري»: «نجاحاً». و في حاشية «ف»: «محتاجاً».

٨. أي بل من جملة قول من يخالف في وجوب الإمامة.

الإمام قد يجوزُ أن يُستغنى عنه في بعض الأحوال التي تغلب في الظنُّ أن الناس فيها يلزمون^١ الصَّلاحَ والسَّدادَ في الأكثرِ، وإن كانَ غيرَ مُستغنى عنه في الأحوال التي تغلب في الظنُّ أن الفسادَ يَقَعُ عندَ إهمالِ نَصَبِهِ.

و سائرُ ما ذَكَرَهُ مِنَ التَّشَدُّدِ والجَرِصِ لا يَدُلُّ على وجوبِ الإمامَةِ في كُلِّ حالٍ؛ لأنَّ الذي ذَكَرناه مِنَ اقْتِضاءِ الحالِ لها، يُستعملُ فيه مِنَ التَّشَدُّدِ والمُبَادَرَةِ مِثْلُ ما اسْتَعْمَلَهُ العاقِدُونَ لأبي بكرٍ وأكثرُ.

١٢١/١

فأما قَوْلُهُ:

و ممَّا يُبَيِّنُ صِحَّةَ الإجماعِ في ذلكَ أنَّ كُلَّ مَنْ خالَفَ فيه لا يُعَدُّ في الإجماعِ؛ لأنَّه إنَّما خالَفَ في ذلكَ بعضُ الخَوارِجِ، وقد ثَبَّتَ أَنَّهُمْ لا يُعَدُّونَ في الإجماعِ. فأما^٢ ضَرارُ^٣ فأبَعَدُ مِنْ أن يُعَدَّ في الإجماعِ، وأما الأصمُّ^٤ فَقَدْ سَبَقَهُ الإجماعُ، وإن كانَ شَيْخُنَا أبو عَلِيٍّ قد حَكى عنه ما

١. في حاشية «ص»: «يلتزمون».

٢. في المغني: «و أمّا».

٣. ضرار بن عمرو المعتزلي، إليه تُنسبُ الفِرقةُ الضَّراريةُ مِنَ المَعْتَزِلَةِ، كان يقول: يمكن أن يكونَ جميعُ مَنْ في الأرضِ مِمَّنْ يَظْهَرُ الإسلامَ كافرًا. وقال: الحِجَّةُ بعدَ رسولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عليه وآله في الإجماعِ فقط. وزعم أنَّ الإمامَةَ تصلحُ في غيرِ قَريشٍ. وكان يذهبُ إلى أنَّ أفعالَ العبادِ مخلوقةٌ للباري حَقِيقَةٌ، وأنَّ لِلَّهِ تعالى ما هَيَّةُ لا يَعْلَمُها إلَّا هو، وأنَّ لِلإنسانِ حاسَةً سادسةً يرى بها الباري تعالى في الجَنَّةِ، وأنَّه لا يَجبُ على اللَّهِ تعالى شيءٌ بِحُكْمِ العقلِ. توفِّي في حدودِ سنة ٢٣٠. الفَرَقُ بينَ الفِرَقِ، ص ٢٠١ - ٢٠٢؛ الملل والنحل للشهرستاني، ج ١، ص ١٠٢ - ١٠٤؛ الوافي بالوفيات، ج ١٦، ص ٣٦٥، الرقم ٣٩٧؛ طبقات المعتزلة، ص ٧٢.

٤. أبو بكر عبد الرحمن بن كيسان الأصمُّ؛ كان مِنَ المَعْتَزِلَةِ، وله مقالات في الأصول. وهو من طبقة أبي الهذيل العلاف. كان يخطي أمير المؤمنين عليه السلام في كثير من أفعاله و يصوّب معاوية في بعض أفعاله، وله تفسير. المنيّة والأمل، ص ٥٢؛ طبقات المعتزلة، ص ٥٦ - ٥٨؛ لسان الميزان، ج ٣، ص ٤٢٧.

يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ غَيْرُ مُخَالِفٍ فِي ذَلِكَ، وَ أَنَّهُ إِنَّمَا قَالَ: «لَوْ أَنْصَفَ النَّاسُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا وَ زَالَ التَّظَالُمُ وَ مَا يُوْجِبُ إِقَامَةَ الْحَدِّ، لَاسْتَعْنَى النَّاسُ عَنْ إِمَامٍ» وَ الْمَعْلُومُ مِنْ حَالِ النَّاسِ خِلَافُ ذَلِكَ، فَإِذَنْ يَلْزَمُ^١ مِنْ قَوْلِهِ أَنَّ إِقَامَةَ الْإِمَامِ وَاجِبَةٌ....^٢

[مناقشة وجود إجماع على وجوب الإمامة]

فَلَيْسَ يَخْلُو ادِّعَاؤُهُ الْإِجْمَاعَ مِنْ أَنْ يَكُونَ فِي^٣ فِعْلِ الصَّحَابَةِ مَا حَكَاهُ مِنَ الْمُبَادَرَةِ إِلَى الْعَقْدِ وَ التَّشَدُّدِ فِيهِ، أَوْ يَكُونَ^٤ أَنَّ الْإِمَامَةَ وَاجِبَةٌ فِي كُلِّ حَالٍ. فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ فَذَلِكَ مِمَّا لَا يُخَالَفُ فِيهِ عَاقِلٌ؛ لَا خَارِجِيٌّ وَلَا غَيْرُهُ، وَ لَيْسَ فِي ثُبُوتِهِ دَلَالَةٌ عَلَى مَا قَصَدَهُ؛ لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا مَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ التَّشَدُّدُ مِنْ أَجْلِهِ وَ أَوْضَحْنَاهُ^٥. وَ مَا نَظَنُّهُ أَرَادَ هَذَا الْوَجْهَ، بَلْ لَمْ يُرِدْهُ؛ لِأَنَّ كَلَامَهُ يَدُلُّ عَلَى الثَّانِي.

فَإِنْ كَانَ أَرَادَهُ فَمَا كَانَتْ بِهِ حَاجَةً إِلَى أَنْ يَتِمَّحَلَ^٦ الْأَدْلَةُ عَلَى وَجوبِ الْإِمَامَةِ مِنَ أَوَّلِ الْبَابِ إِلَى هَاهُنَا، وَ يَسْتَعْمَلُ صُرُوبَ الطَّرِيقِ: فَتَارَةً يَتَعَلَّقُ بِالْقُرْآنِ، وَ تَارَةً بِأَفْعَالِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سَلَّمَ، وَ أُخْرَى بِقِيَاسِ الْإِمَامَةِ عَلَى الْإِمَارَةِ وَ اسْتِخْرَاجِ عِلَّةٍ وَ جَوْبِ إِقَامَةِ الْأُمَرَاءِ عَلَى الْأُئِمَّةِ وَ نَقْلِهَا إِلَى وَجوبِ الْإِمَامَةِ. وَ مَا فِيهِ إِجْمَاعٌ لَا يُحْتَاجُ فِي تَثْبِيْتِهِ إِلَى شَيْءٍ مِمَّا تَكَلَّفَهُ.

١. في المغني: - «يلزم». وَ قَالَ مُحَقِّقُ الْمَغْنِيِّ فِي الْهَامِشِ: لَعَلَّ كَلِمَةَ «عَلِمَ» سَاقِطَةٌ مِنْ بَعْدِ قَوْلِهِ: «فَإِذَنْ».

٢. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٤٧ - ٤٨.

٣. في حاشية «ج، ف»: «من».

٤. في «د، ل»: «من».

٥. تقدم آنفاً.

٦. في المطبوع: «فإذا».

٧. تمحلّه: طلبه بحيلة وَ تكلّف. المغرب، ج ٢، ص ٢٦٠ (محل).

فصاحبُ الكتابِ بَيْنَ امرَيْنِ: إمَّا أَنْ يَكُونَ ما ادَّعاهُ مِنَ الإجماعِ حَقًّا وَالمُخالفُ فيه شاذًّا لَا يُعَدُّ خِلافَهُ خِلافًا، أَوْ أَنْ يَكُونَ لَا إجماعَ^١ فيما ادَّعاهُ.

فإن كان الأولُ بَطْلًا أَنْ يَكُونَ فيما تَكَلَّفَهُ مِنَ الكلامِ وَالاستدلالِ عَلَى المسألةِ غرضٌ صحيحٌ، وَجَرى جميعُ ما أوردَهُ مَجَرى العَبَثِ، وَقامَ فيه مَقامُ المُسْتَدِلِّ بِدَقِيقِ الأدلَّةِ وَضُرُوبِ الطُّرُقِ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ بِصَلَوَاتٍ خَمْسٍ، وَدَعَا إِلَى حَجِّ الكَعْبَةِ.

وَإِنْ كَانَ الأمرُ عَلَى الوجهِ الثاني، فَقَيِّحْ بِمِثْلِهِ أَنْ يَدَّعِيَ الإجماعَ فِي مَوْضِعٍ لَا إجماعَ فيه.

عَلَى أَنَّ ما تَوَهَّمَهُ مِنَ الإجماعِ غَيْرُ ثابتٍ؛ لِأَنَّ الخَوارجَ - وَهِيَ فِرْقَةٌ مِنَ فِرَقِ الأُمَّةِ الَّتِي إِذَا عَدَدْنَا فِرَقَ الأُمَّةِ لَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنْ إلحاقِهِم بِها، وَعدَّ فِرَقَهُمْ^٢ فِي جُمْلَةِ الفِرَقِ - يُخالفُ فِي ذلكَ وَيَذْهَبُ^٣ إِلَى خِلافِ مَذْهَبِهِ.

وَليْسَ قَوْلُهُ: «إِنِّي لَا أعُدُّهُمْ فِي الإجماعِ» بِحُجَّةٍ؛ لِأَنَّ للخَوارجَ أَنْ يَقولُوا لَهُ مِثْلَ قَوْلِهِ بِحُدُوثِ^٤ فِرَقَتِهِمْ^٥، وَزمانَ حُدُوثِهِمْ وَابتداءَ أَصلِ مِقاتِلِهِمْ^٦ معروفٌ، كما أَنَّ ذلكَ معروفٌ فِي مِقالَةِ الخَوارجِ.

فأما ضِرارُ وَالأَصَمُّ: فَإِخراجُهُما أَيْضًا مِنَ الإجماعِ - مَعَ كَثْرَةِ مَنْ يَذْهَبُ إِلَى مَذْهَبِهِما فِي ذلكَ - لَا مَعْنَى لَهُ. وَيَطْرُقُ^٧ قَوْلُهُ: «إِنَّ الإجماعَ قَدْ سَبَقَهُما»،

١٢٣/١

١. فِي «د، ل» وَالمطبوع وَالحجري: «الإجماع» بدل «لا إجماع».

٢. فِي «ط»: «فرقتهم».

٣. هَكَذا فِي جميعِ النسخِ وَالحجري. وَفِي المطبوعِ: «تخالف - تذهب».

٤. فِي «ط» وَحاشية «ف»: «لحدوث».

٥. أَيِ المَعْتَزِلَةِ.

٦. فِي حاشية «م»: «مِقاتِلَهُمْ، أَيِ مِقالَةِ المَعْتَزِلَةِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ مُستَحْدَثاتِ واصلِ بْنِ عطاءٍ، كما سَبَقَ».

٧. هَكَذا فِي «ج، ص». وَفِي سائِرِ النسخِ وَالمطبوعِ: «يُطْرَقُ».

و يَرِدُ^١ عليه أشياء كثيرة نحن أغنياء عن ذكرها؛ فليس في شيوخه الأذنين والأقصىن إلا من ذهب إلى قول قد سبَّقه الإجماع إلى خلافه^٢.

فإن قال: أليس قد احتج أكثر أصحابكم^٣ في وجوب الإمامة بالإجماع، مع علمه بخلاف الخوارج والأصم وغيرهم؟ فكيف طعنتم على الاحتجاج بهذه الطريقة؟ قيل له: ليس يصح^٤ قبل ثبوت وجود المعصوم الاستدلال بالإجماع على وجوب الإمامة ولا على غيرها، وإنما صح استدلال بعض أصحابنا بالإجماع في وجوب الإمامة - ولم يحفل^٥ بخلاف من خالف في وجوبها - بعد أن ثبت له وجود إمام معصوم^٦ في جملة الفرقة المحقة التي هي الإمامية، وأمين بذلك من اجتماعها على الخطأ. فلو لم يقل بوجوبها إلا فرقة الإمامية وخالفها سائر الفرق، لكانت الحجة ثابتة بقولها من الوجه الذي ذكرناه^٧، وليس يمكن الخصوم مثل هذا في مذاهبهم. فمن هاهنا دفعناهم عن الاحتجاج بما ذكره، وأوجبنا عليهم الاعتبار لمن^٨ خالفهم^٩ في وجوب الإمامة.

١. هكذا في «ج، ص». وفي سائر النسخ: - «و يرد».

٢. في حاشية «م»: «فكل منهم قد خالف أحداً من الجماعات، وبذلك خرج عن أن يعتد بشأنه و يعتنى بأقواله وأفعاله».

٣. في المطبوع: «كثير من أصحابكم».

٤. في «د» والمطبوع: «الاستدلال»، وهو سهو.

٥. الحفل: المبالاة، وما أخفل: ما أبالي. كتاب العين، ج ٣، ص ٢٣٥ (حفل).

٦. في حاشية «م»: «إذ حجة الإجماع عندنا إنما هو لدخول المعصوم في جملة المجمعين».

٧. وهو وجود الإمام المعصوم في جملة هذه الفرقة؛ فإن هذه الخصوصية تجعل إجماع الإمامية حجة، دون إجماع سائر الفرق.

٨. في «ج، ص» وحاشية «ف»: «بمن».

٩. في حاشية «م»: «إذ الإجماع عندهم اتفاق أهل الحل والعقد، و ينتقض ذلك بمخالفة واحد منهم، كما لا يخفى».

فَأَمَّا مَا حَكَاهُ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ - مِنْ تَأْوِيلِهِ قَوْلَ الْأَصَمِّ وَظَنَّهُ أَنْ قَوْلَهُ مُوَافِقٌ لِقَوْلِهِمْ فِي بَابِ الْإِمَامَةِ - فَغَيْرُ مُجَدِّ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْأَصَمَّ يَقُولُ:

إِنَّهُ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ أَنْ يَغْلِبَ فِي ظَنِّ النَّاسِ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ زَوَالُ التَّظَالُمِ، وَاسْتِعْمَالُ طَرِيقَةِ الْإِنْصَافِ، فَيَسْتَعْنُونَ عَنْ إِمَامٍ، وَإِنْ ذَلِكَ مِمَّا يَجُوزُ حُصُولُهُ فِي كُلِّ حَالٍ يُشَارُ إِلَيْهَا.^١

وَهَذَا تَصْرِيحٌ بِخِلَافِ الْقَوْمِ الذَّاهِبِينَ إِلَى وَجوبِ إِقَامَةِ الْإِمَامِ فِي كُلِّ حَالٍ ١٢٤/١
وَأَوَانٍ، وَالْجَاعِلِينَ الْأَحْوَالَ كُلَّهَا مُتَسَاوِيَةً فِي الْحَاجَةِ إِلَيْهِ.

[الدليل الثالث]

[خبر: «الأئمة من قریش»]^٢

فَأَمَّا قَوْلُهُ:

وَلَا يُمَكِّنُ الْإِعْتِمَادُ فِي ذَلِكَ^٣ عَلَى قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «الْأَئِمَّةُ^٤ مِنْ قُرَيْشٍ»^٥،

١. حكاه عنه ابن أبي الحديد باختصارٍ في شرح نهج البلاغة، ج ٢، ص ٣٠٨.

٢. لم يأت صاحب الكتاب بهذا الدليل والذي يليه للاستدلال بهما على وجوب الإمامة، وإنما جاء بهما للردّ عليهما.

٣. أي إثبات وجوب إقامة الإمام بالسمع. ثم إن القاضي عبد الجبار قد تعرّض قبل ذلك إلى استدلال البعض على وجوب إقامة الإمام بوجوب صلاة الجمعة، وأنها لا تُقام إلا بحضور الإمام، لكنّه لم يرتض هذا الاستدلال و ردّه. ولم يتعرّض المصنّف رحمه الله إلى ذلك، ولعلّه يعود إلى موافقته على رأي القاضي.

٤. في المطبوع والحجري: «إن الأئمة».

٥. الكافي، ج ١٥، ص ٧٥٩، ضمن ح ١٥٣٥٦/٥٤١، حديث إسلام علي عليه السلام (ج ٨،

ص ٣٤٣، ضمن ح ٥٤١ ط. الإسلامية)؛ عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج ٢، ص ٦٣، الباب ٣١،

وأنه^١ إذا أوجبَ فيها هذه الصفةَ دَلَّ على وجوبها^٢. ذلك^٣ لأنَّه عليه السلام قد بيَّن الصفةَ التي لا تصحُّ^٤ العبادةُ إلَّا معها، ويكونُ نقلاً لما قد تبيَّن^٥ كونها واجبةً؛ فمن أين أنه أرادَ الإمامةَ الواجبةَ من قريشٍ دون غيرهم^٦، دون أن يُريدَ أن الإمامةَ المُستَحَبَّةَ^٧، أو التي تُدبِتُم إليها، أو التي تلزُمُكم^٨ في حالٍ دون حالٍ [من قريشٍ؟]...^٩

[جوابُ نقضِي للمصنّف]

فقد استعملَ صاحبُ الكتابِ في الردِّ على مَنْ تعلَّقَ بالطريقةِ التي ذَكَرَها مثلاً ما استعملناه في الردِّ على طريقتهِ التي ابتدأ بها هذا البابُ^{١٠}، وقامَ في دفعِها مقامنا في دفعِ ما اعتمدَ؛ لأنَّا نَعْلَمُ أنَّ قوله: «الأئمةُ من قريشٍ» وإن كانَ بصورةِ الخبرِ فهو^{١١}

﴿ح ٢٧٢؛ كمال الدين، ج ١، ص ٢٧٤، الباب ٢٤، ضمن ح ٢٥؛ نهج البلاغة، ص ٢٠١، الخطبة ١٤٤؛ مسند أحمد، ج ٣، ص ١٢٩، ح ١٢٣٣٢؛ و ص ١٨٣، ح ١٢٩٣١؛ و ج ٤، ص ٤٢١، ح ٢٠٠١٥؛ المعجم الكبير، ج ١، ص ٢٥٢، ح ٧٢٥.

١. في المغني: «فإنه».

٢. أي وجوب الإقامة.

٣. أي عدم إمكان الاعتماد في إثبات وجوب إقامة الإمام على الأمة على هذا الخبر.

٤. في «ص» و حاشية «ف»: «لا يقع».

٥. في المغني: «و تكون نقلاً، كما قد بيَّن» بدل «و يكون نقلاً لما قد تبيَّن». و في المطبوع و الحجري: «قد يتبيَّن» بدل «قد تبيَّن».

٦. في المغني: - «دون غيرهم».

٧. في المغني: «دون أن يريد الإمامة المستحبة».

٨. هكذا في «ج» و المغني. و في سائر النسخ و المطبوع: «يلزكم».

٩. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٤٨، و ما بين المعقوفين من المصدر.

١٠. راجع ص ١٠٥.

١١. في حاشية «ص»: «فإنه».

أمر، و تقدير الكلام: اختاروا من قريش، أو: إذا اخترتم إماماً فليكن من قريش.
و لو لم يكن بمعنى الأمر - وإن كان له لفظ الخبر - لما ساء الاحتجاج
به على الأنصار^١، و لا تكون^٢ الحجة ثابتة عليهم إلا إذا كان أمراً في الحقيقة أو له
معنى الأمر.

فإذا لم يمتنع عنده أن يريد بذلك: «إذا أقمتم إماماً فليكن من قريش» فيكون
الخبر مفيداً لصفة الإمام الذي هم مخيرون في إقامته، غير مقتضى لجوب إقامته؛
فكذلك قوله تعالى: «و السارق و السارقة فاقطعوا أيديهما»^٣، و توجيهه تعالى
هذا الخطاب إلى الأئمة دون غيرهم، لا يقتضي وجوب إقامة الأئمة، بل هو خطاب
لمن كان إماماً بقطع السارق، و يكون تقدير الكلام: و السارق و السارقة فليقطع
أيديهما من كان إماماً.

١٢٥/١

و قوله: «من أين أن الإمامة الواجبة من قريش، دون المستحبة أو التي ندبتم
إليها؟» فكذلك يقال: من أين أن خطابته تعالى بقطع السارق^٤ متوجه إلى الأئمة
الذين تجب إقامتهم، دون الذين^٥ ندب إلى إقامتهم أو دل على استحبابها؟ و هذا
ما لا فصل فيه.

١. في حاشية «م»: «يمكن الاحتجاج بالخبر عليهم بأن النبي الكريم عليه السلام أخبر بأن الأئمة
يكونون من قريش، فلا يستتب الأمر لغيرهم؛ فيفيد الكلام أن يئأس الأنصار من التسلق إليه
بإخبار الصادق المصدق صلى الله عليه وآله (ح. س).»

٢. في «ج، ص، ف» و المطبوع: «و لا يكون».

٣. المائدة (٥): ٣٨.

٤. في «د، ل» و المطبوع و الحجري: «السارق».

٥. في المطبوع: «الذي».

[الدليل الرابع]

[تأشير خالد بن الوليد يوم مؤتة]

فأما قوله:

و لا يُمكنُ الاعتمادُ في ذلكَ على ما كان^١ من استِصوابِ النبيّ صَلَّى
اللهُ عليه و آله و سلَّم^٢ في إقامتهم خالد بن الوليد يوم مؤتة أميراً.^٣
و ذلكَ أنَّ الكلامَ هو في وجوبه، لا في كونه صواباً، و لأنَّ الرجوعَ في
الإمامةِ إلى طريقِ القياسِ لا يَصَحُّ.^٥

١. في المغني: «بما كان» بدل «على ما كان».

٢. في المغني: «صلى الله عليه و سلم»، و الظاهر أنَّ اضافة «و آله» من زيادات نسخ الشافعي، فلا حاجة إلى التنبيه على ذلك في الموارد القادمة.

٣. كان رسول الله صلى الله عليه و آله قد سمى لإمارة الجيش الذي بعثه إلى مؤتة جعفر بن أبي طالب و زيد بن حارثة و عبد الله بن رواحة، و قال صلوات الله عليه و آله: «فإن أصيب ابن رواحة فليترضى المسلمون من بينهم رجلاً فليجعلوه عليهم». فلما قُتل عبد الله بن رواحة - و هو آخر من سَماهم - انهزم المسلمون في كل وجه، ثم تراجعوا، فأخذ ثابت بن أرقم اللواء و دفعه إلى خالد، فحمل به ساعة فانحاز بالمسلمين و انكشفوا راجعين، و ليس فيما رواه علماء السيرة استصواب النبي صلى الله عليه و آله لإمارته، إلا أنه لما رجع بالناس إلى المدينة استقبلهم أهلها باللوم و التشريب و عيروهم بالفرار حتّى جلس الكبراء منهم في بيوتهم استحياء من الناس، فأراد رسول الله صلى الله عليه و آله أن يخفف عنهم و يكف الناس عن لومهم فقال: «ليسوا بالفرار و لكنهم كزار إن شاء الله». نقل ذلك ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة، ج ١٥، ص ٧٠ عن مغازي الواقدي، و كذلك هو في سيرة ابن هشام، ج ٤، ص ٢٤.

٤. في المغني: «لأن».

٥. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٤٨.

[اعتماد صاحب الكتاب في كلامه على طريقة القياس]

فهو إنكار لما قد استعمله و عَوَّلَ عليه؛ لأنه قد سَلَكَ طريقة القياس في إثبات وجوب الإمامة، و استخراج عِلَّةِ إزالة الغلبة عن الإمام، و هي ^١ - على ظَنِّه - لِأَنَّهُ يَتِمَكَّنُ مِنْ إِقَامَةِ الْحُدُودِ، وَ تَقْلَعُهَا إِلَى أَهْلِ الْعَقْدِ، وَ أَوْجَبَ عَلَيْهِمْ اخْتِيَارَ مَنْ يَقُومُ بِالْحُدُودِ كَمَا أَوْجَبَ عَلَيْهِمْ إِزَالََةَ الْغَلْبَةِ عَمَّنْ يَقُومُ بِذَلِكَ.

١٢٦/١

و استعمل أيضاً فيها القياس من وجهٍ آخر؛ لأنه استخرج عِلَّةً وجوب إقامة الأمراء و القضاة و الحكام على الأمة، و أوجب بمثلها اختيار الأئمة في الأصل ليتوصلوا ^٢ إلى ما ينصب الأمير ^٣ و الحاكم من أجله.

و كُلُّ هَذَا سُلُوكٌ طَرِيقَةُ الْقِيَاسِ؛ فَكَيْفَ يُنَكِّرُ صَاحِبُ الْكِتَابِ أَنَّ يُسْتَعْمَلَ فِي الْإِمَامَةِ مَا هُوَ الْمُسْتَعْمَلُ لَهُ وَ الْمُتَعَلِّقُ بِهِ؟!

[الدليل الخامس]

[خبر: «إن وليتم أبا بكر...»]

فأما قوله:

و قد ذَكَرَ شَيْخَانَا أَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ فِي الْمَجْمَعِينَ^٥ عَلَى إِقَامَةِ الْإِمَامِ أَنَّهُمْ رَجَعُوا إِلَى دَلِيلٍ^٦؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ لِهَذَا الْإِجْمَاعِ مِنْ أَصْلٍ وَ دَلِيلٍ. وَ رُبَّمَا

١. في حاشية «ص، ف»: «و بنى».

٢. في «د، ل» و المطبوع و الحجري: «فيتوصلوا».

٣. في المطبوع: «الأمر».

٤. هما أبو علي الجبائي و ابنه أبو هاشم، كما تقدّم.

٥. في «ف، ل»: «المجتمعين».

٦. في المغني: «أنهم راجعون إلى ذلك».

قالا: إِنَّهُمْ رَجَعُوا^١ فِي ذَلِكَ إِلَى مَا رُويَ مِنْ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنْ وَلَّيْتُمْ أَبَا بَكْرٍ تَجِدُوهُ قَوِيًّا فِي دِينِ اللَّهِ ضَعِيفًا فِي بَدَنِهِ، وَإِنْ وَلَّيْتُمْ عُصْمَرَ وَجَدْتُمُوهُ قَوِيًّا فِي دِينِ اللَّهِ قَوِيًّا فِي بَدَنِهِ، وَإِنْ وَلَّيْتُمْ عَلِيًّا وَجَدْتُمُوهُ هَادِيًّا مَهْدِيًّا يَحْمِلُكُمْ عَلَى الْحَقِّ»^٢... الْخَبَرِ.^٣

[عدم دلالة الحديث المذكور على وجوب الإمامة]

فَلَيْسَ فِي الْخَبَرِ الَّذِي أوردَهُ - وَحَكَى أَنَّ شَيْخِيهِ ادَّعَى أَنَّ الْمُجْمِعِينَ^٤ عَلَى وَجوبِ الإمامَةِ وإقامة الإمامِ رَجَعُوا إِلَيْهِ وَعَوَّلُوا عَلَيْهِ، لَوْ كَانَ صَحِيحًا، وَلَيْسَ فِي الْحَقِيقَةِ صَحِيحًا^٥ - دَلَالَةٌ عَلَى وَجوبِ الإمامَةِ؛ لِأَنَّ لَفْظَهُ يَقْتَضِي التَّخْيِيرَ لَا الْإِيجَابَ، وَلَيْسَ فِي التَّصْرِيحِ بِالتَّخْيِيرِ لَفْظٌ إِلَّا وَهُوَ جَارٍ مَجْرَى لَفْظِ هَذَا الْخَبَرِ. وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ التَّخْيِيرَ إِنَّمَا هُوَ فِي أَعْيَانِ الْمُؤَلِّينَ لِلْإمامَةِ^٦، وَلَيْسَ فِي أَصْلِ الْوِلَايَةِ وَوَجوبِ إمامَةِ الإمامِ تَخْيِيرٌ فِي لَفْظِ الْخَبَرِ.

لأنَّهُ وَإِنْ كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا ذَكَرَهُ، فَلَيْسَ أَيْضًا فِي لَفْظِ الْخَبَرِ - مَعَ التَّخْيِيرِ فِي أَعْيَانِ مَنْ يُؤَلَّى - الْإِيجَابُ لِلْوِلَايَةِ وَفَرَضُ الإمامَةِ، وَأَقْلُّ الْأَحْوَالِ - إِذَا لَمْ يَكُنْ

١. في المغني: «راجعون».

٢. السقيفة وفذك، ص ٧٤؛ المستدرك على الصحيحين، ج ٣، ص ٧٤، ح ٤٤٣٥؛ الصراط المستقيم، ج ١، ص ٧٤؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ٦، ص ٥٢. ومن قوله: «وإن ولَّيْتُمْ عمر...» إلى هنا لم يرد في المغني.

٣. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٤٩.

٤. في «د، ص» والمطبوع: «المجتمعين».

٥. في «د، ل» والمطبوع والحجري: - «صحيحاً».

٦. في «د، ل» والمطبوع والحجري: «الإمامة».

٧. في العبارة شيء، والأولى ترك لفظ الوجوب. (من حاشية «م»).

الْخَبَرُ مُوجِباً لِلتَّخْيِيرِ فِي الْأَمْرَيْنِ، وَ لَا فِيهِ إِجْبَابٌ لِأَصْلِ الْوِلَايَةِ - أُنَّ لَا يَكُونُ فِيهِ دَلَالَةٌ لِمَنْ ذَهَبَ إِلَى وَجوبِ إِمَامَةِ الْإِمَامِ؛ لِأَنَّ الدَّلَالََةَ عَلَى صِحَّةِ مَذْهَبِهِ مِنْ هَذَا يَفْتَقِرُ إِلَى أَنْ يَكُونَ مُوجِباً بِصَرِيحِهِ أَوْ بِفَحْوَاهُ إِمَامَةَ الْإِمَامِ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ فَلَا دَلَالَةَ فِيهِ.

فَأَمَّا قَوْلُهُ:

وَالَّذِي يَجِبُ أَنْ يَحْصَلَ فِي هَذَا الْبَابِ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الْقَوْلِ بِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ دَلٌّ فِي الْجُمْلَةِ^١ عَلَى مَا يَقُومُ بِهِ الْإِمَامُ وَ يَتَمَيَّزُ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ، وَ عَلَى صِفَاتِ الْإِمَامِ.

وَلَا يَجُوزُ اسْتِدْرَاكُ ذَلِكَ مِنْ جِهَةِ الْقِيَاسِ، وَلَوْ صَحَّ ذَلِكَ كَانَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُسْتَدْرَكَ^٢ بِقِيَاسِ الْإِمَامَةِ^٣ عَلَى الْإِمَارَةِ وَ هُوَ فَرْعٌ لَهَا؛ لِأَنَّ إِبْنَاتِ الْأَصْلِ بِالْفَرْعِ لَا يُمَكِّنُ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنْ^٥ وَلَّيْتُمْ أَبَا بَكْرٍ» وَ لَمْ يَتَقَدَّمْ مِنْهُ مَعْنَى هَذِهِ التَّوَلِّيَةِ وَ النَّعْزُضُ^٦ لَهَا^٧؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَجْرِي مَجْرَى التَّنْبِيهِ عَلَى عَهْدِ مُتَقَدِّمٍ فِي الْبَيَانِ. وَ قَدْ^٨ ثَبَتَ أَيْضاً بِالْأَخْبَارِ أَنَّهُمْ فِي حَيَاتِهِ سَأَلُوهُ

١. «دَلٌّ» أَي هَدَى. وَ «فِي الْجُمْلَةِ» أَي بِالْقَوْلِ أَوْ الْفِعْلِ، كَمَا سَيَجِيءُ. (مِنْ حَاشِيَةِ «م»).

٢. فِي الْمَغْنِيِّ: «أَنْ يُسْتَدْلَ».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِيِّ: «لِلْإِمَامَةِ».

٤. أَي الْإِمَارَةُ، وَ لِذَلِكَ فَالْأَنْسَبُ أَنْ يُقَالَ: «وَهِيَ».

٥. هَكَذَا فِي الْمَغْنِيِّ. وَ فِي النِّسْخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «فَإِنْ».

٦. فِي الْمَغْنِيِّ: «وَالْفَرَضُ».

٧. فِي «د»، ط، وَ الْمَطْبُوعِ: «بِهَا».

٨. هَكَذَا فِي الْمَغْنِيِّ. وَ فِي النِّسْخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «فَقَدْ».

عَمَّنْ يَقُومُ بِالْأَمْرِ مِنْ^١ بَعْدِهِ، وَ لَا يَصِحُّ ذَلِكَ إِلَّا وَ قَدْ بَيَّنَّ^٢ لَهُمُ الْإِمَامَةَ عَلَى الْجُمْلَةِ^٣ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا. وَ كُلُّ ذَلِكَ يُبَيِّنُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ نَصِّ قَاطِعٍ مِنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْإِمَامِ وَ صِفَتِهِ وَ مَا يَقُومُ بِهِ فِي^٤ الْجُمْلَةِ^٥.

[بيان عدم الحاجة إلى النص على وجوب الإمامة و معرفة صفات الإمام]

١٢٨/١

فَعِنْدَنَا أَنَّ بَيَانَ ذَلِكَ غَيْرُ مُحْتَاجٍ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْعُقُولَ تَدُلُّ عَلَى وَجُوبِ الْإِمَامَةِ وَ عَلَى صِفَاتِ الْإِمَامِ وَ مَا يُحْتَاجُ فِيهِ إِلَيْهِ، وَ مَا يَدُلُّ الْعُقُولَ عَلَيْهِ لَيْسَ يَجِبُ بَيَانُهُ مِنْ طَرِيقِ السَّمْعِ.

وَ لَوْ لَمْ يُعْلَمْ ذَلِكَ مِنْ طَرِيقِ الْعُقُولِ لَمَا احتِجَّ فِيهِ إِلَى نَصِّ قَاطِعٍ مِنَ الرُّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سَلَّمَ، كَمَا ادَّعَى أَنَّ الْأُمَّةَ قَدْ عَلِمَتْ مَا كَانَ يَتَوَلَّاهُ الرُّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سَلَّمَ مِنْ أُمُورِهِمْ: كِسِيَاسَتِهِ لَهُمْ وَ تَعْلِيمِهِ وَ تَوْفِيقِهِ^٦، وَ إِقَامَةِ الْحُدُودِ عَلَى مُسْتَحَقِّهَا^٧، وَ تَأْدِيبِ الْجُنَاةِ، وَ تَقْوِيمِ الْبُعَاةِ، وَ إِنْصَافِ الْمَظْلُومِ مِنَ الظَّالِمِ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَطُولُ تَعْدَادُهُ؛ وَ هُوَ مَعْلُومٌ مَعْرُوفٌ^٨ لِمَنْ عَاصَرَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ، وَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَيْضاً فِي زَمَانِهِ؛ فَإِنَّا وَ مَنْ كَانَ قَبْلَنَا مِمَّنْ لَمْ يَلْحَقْ^٩

١. في المغني: - «من».

٢. في «ج، ط»: «يُبَيِّن».

٣. في حاشية «ف»: «الجهة».

٤. في المغني: «على».

٥. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٤٩.

٦. أي ما وقفهم عليه من الأحكام.

٧. في «ص، ط»: «مستحقها».

٨. في المطبوع: «معروف معلوم».

٩. في «د» و المطبوع: «ممن يلحق».

بِتِلْكَ الْحَالِ نَعْلَمُ^١ مَا كَانَ يَتَوَلَّاهُ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ مِنْ أُمُورِ أُمَّتِهِ
عِلْمًا لَا يَتَخَالَجُنَا فِيهِ الشُّكُّ. وَإِذَنْ كَانَ^٢ مَا ذَكَرْنَاهُ مَعْلُومًا لِلْقَوْمِ.

وَكَانُوا أَيْضًا يَعْلَمُونَ أَنَّ الْخَلِيفَةَ لغيرِهِ بِالْإِطْلَاقِ هُوَ الْقَائِمُ مَقَامَهُ فِيمَا يَتَوَلَّاهُ
وَيُرَاعِيهِ وَيُدَبِّرُهُ، وَإِنَّمَا تَخْتَصُّ^٣ الْخِلَافَةُ بَعْضُ مَا يَنْظُرُ فِيهِ الْمُسْتَخْلِفُ لِأَمْرِ
يَخْصُهَا^٤ وَيَقْصُرُهَا عَلَى بَعْضٍ دُونَ بَعْضٍ.

وَهَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ فِي مَعْنَى الْإِسْتِخْلَافِ وَالْخِلَافَةِ^٥ مَعْلُومٌ بِالْعَادَةِ لَنَا وَلِلْجَمِيعِ
الْعُقَلَاءِ^٦ الَّذِينَ قَدْ شَاهَدُوا الْمُلُوكَ وَالْأُمَرَاءَ وَالْوُلَاةَ، وَعَلِمُوا كَيْفِيَّةَ إِسْتِخْلَافِهِمْ
لِمَنْ يَسْتَخْلِفُونَهُ، بَلْ لِكُلِّ مَنْ عَرَفَ مُسْتَخْلِفًا وَمُسْتَخْلَفًا.

أَلَا تَرَى أَنَّ رَعِيَّةَ الْمَلِكِ إِذَا هَمَّ بِسَفَرٍ أَوْ^٧ انْتَهَتْ بِهِ الْعِلَّةُ وَالْمَرَضُ إِلَى حَالٍ
يُؤَيِّسُ مَعَهَا مِنْ حَيَاتِهِ، تَسْأَلُهُ عَمَّنْ يَسْتَخْلِفُ عَلَيْهِمْ؛ إِمَّا بَعْدَ مَوْتِهِ، وَإِمَّا بَعْدَ بُعْدِهِ
بِالسَّفَرِ عَنْهُمْ.

فَإِذَا قَالَ لَهُمْ: خَلِيفَتِي فُلَانٌ أَوْ فُلَانٌ، لَمْ يَحْسُنْ مِنْهُمْ أَنْ يَقُولُوا لَهُ: بَيِّنْ لَنَا مَنْ
يَتَوَلَّانا وَمَا يَتَوَلَّاهُ خَلِيفَتُكَ فِينَا وَمَا يُحْتَاجُ^٨ إِلَى خَلِيفَتِكَ فِيهِ مِنْ أُمُورِنَا؛ لِأَنَّهُمْ إِذَا

١. في «ج، ص، ط، ف، ل»: «يعلم».

٢. في المطبوع: «وكان».

٣. في أكثر النسخ: «يختص».

٤. أي لا يكون اقتصار الخليفة على بعض ما يتولاه المستخلف إلا لأمر خارج عن الإطلاق. (من حاشية «م»).

٥. في المطبوع والحجري: - «و الخليفة».

٦. في «د، ل» و المطبوع والحجري: «الفضلاء».

٧. في المطبوع: «و».

٨. في «ج، د»: «نحتاج».

كانوا عارفين بما يتولاه ذلك الملك المستخلف من أمورهم، فهم عالمون بأن خليفته القائم مقامه يتولى من أمورهم ما كان يتولاه مستخلفه، إلا أن يخص بعض الولايات المستخلف بنص صريح، فيخرج من جملة ما ينظر فيه خليفته، ولهذا يحسن أن يقول لهم: خليفتي عليكم في كذا وكذا فلان. فأما إذا استخلف بالإطلاق و سئل عن خليفته في الجملة، لم يكن المفهوم إلا ما قدمناه.

فليس في سؤال القوم للنبي صلى الله عليه وآله وسلم من يقوم بالأمر بعده؟ - لو كانوا سأله حسب ما ادَّعاه - دلالة على ما توهمه من وقوع بيان متقدم منه^١ - عليه وعلى آله السلام - لأن ما ذكرناه - من معرفتهم بما كان يقوم به النبي صلى الله عليه وآله، وبأن الخليفة لغيره هو القائم بما كان يقوم به، المتولي لما^٢ كان يتولاه^٣ - يُغني عن بيان منه عليه السلام، وليس يقتضي سؤالهم إلا للشك في عين القائم بالأمر بعده، دون الشك في الشيء الذي يقوم به.

وكذلك ما ادَّعى من قوله: «إن وليتم أبا بكر» لا يقتضي وقوع بيان منه لمعنى الولاية والغرض بها؛ لأن ما ذكرناه من المعرفة الحاصلة لهم أقوى من كل بيان بالقول و أكد من كل لفظ.

وإنما حمل صاحب الكتاب على ادِّعاء بيان متقدم ذهابه^٤ عن التفصيل الذي أوردناه، ولأنه رأى سؤالهم له عن من يقوم بالأمر بعده يقتضي تقدم معنى الولاية

١. في «د» و المطبوع و الحجري: «فيه».

٢. «ما» في «لما» مصدرية، أي لمكان توليته. (من حاشية «م»).

٣. أي لولايته و من أجلها، لا ما يتولاه من غير تلك الجهة. (من حاشية «م»).

٤. أي غفلته. (من حاشية «م»).

٥. في المطبوع و الحجري: «سؤالهم من يقوم» بدل «سؤالهم له عن من يقوم».

و الغرض بها في نفوسهم، ولا شك^١ في أن ذلك كان مقدّره^٢ عندهم؛ لكن^٣ من الوجه الذي بيّناه، لا من حيث ظنّ صاحب الكتاب.

فأمّا إنكاره للقياس في الإمامة، فقد بيّنا أنّه قد استعمله واعتّمده^٤، بل قد استعمل نفسه ما أنكره من حمل الإمامة على الإمارة و لم يمنعه منه كون الإمامة فرعاً والإمامة أصلاً؛ فكأنّه بهذا الإنكار منكّر على^٥ نفسه!!

و ليس له أن يقول: إنّما حملت الإمامة على الإمارة في إثبات وجوب الإمامة، والذي أنكرت حمل الإمامة على الإمارة في إثبات صفات الإمام وما يقوم به. لأنّه: إن جاز له أن يحمل الإمامة على الإمارة في إثبات وجوبها و لم يمنعه من ذلك كون هذه أصلاً وهذه فرعاً، ليُجوز^٦ لغيره أن يحملها عليها في إثبات صفات الإمام وما يقوم به، و يستخرج من الإمارة علّة ينقلها إلى الإمامة في باب ما يقوم به الإمام و صفاته، كما فعل في إثبات وجوب إقامته.

[عدم جواز خفاء النص على صفات الإمام على الأنصار]

فأمّا قوله:

لكنّ ذلك النصّ ممّا لا يجب نقله إذا كان الإجماع و الكتاب قد أغنيا^٧ عنه، كما لا يجب نقل خبر في أصول الصلاة و الزكاة [الواجبة]^٨ إذا

١. في «ج، ص، ط، ف»: «فلا شك».

٢. في «ج، ص، ط»: «مقداره». و لعلّ الأصح: «مقدماً» أو «متقدماً».

٣. في المطبوع: «و لكن».

٤. تقدّم في ص ٣٥٨.

٥. في «د، ل»: «- على».

٦. في «د، ل» و المطبوع و الحجري: «و مجيزون».

٧. في «ل»: «قد أغنيا».

٨. ما بين المعقوفين من المغني.

كَانَ الْإِجْمَاعُ قَدْ أَغْنَى عَنْهُ؛ لِأَنَّ تَقْلَ الدَّلِيلِ إِنَّمَا يَجِبُ لِأُمُورٍ كُلِّهَا مَفْقُودَةٌ فِي ذَلِكَ. فَهَذِهِ الطَّرِيقَةُ هِيَ الْوَاجِبَةُ،^١ دُونَ مَا حَكَّيْنَاهُ^٢ عَنْ شُيُوخِنَا؛ مِنْ قَبْلِ^٣ أَنَّ الدَّلِيلَ^٤ الْقَاطِعَ فِي ذَلِكَ^٥ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بِقَوْلٍ مِنْهُ، وَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بِمَا^٦ تَكَرَّرَ مِنْهُ مِنَ الْبَيَانِ بِالْفِعْلِ فِيمَا كَانَ يُؤَلِّهِ مِنَ الْأُمَرَاءِ وَالْحُكَّامِ فَفَهُمْ^٧ مِنْ قَصْدِهِ أَنَّهُ إِنَّمَا يَقَعْلُ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ^٨ وَاجِبٍ....^٩

فَنَاقِضٌ لِكَثِيرٍ مِنْ أَصُولِهِ وَمُعْتَمَدٍ أَصْحَابِهِ فِي الْإِمَامَةِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَدْ نَصَّ عَلَى وَجوبِ الْإِمَامَةِ وَصِفَاتِ الْإِمَامِ وَمَا يَتَوَلَّاهُ وَبَيَّنَّ جَمِيعَ ذَلِكَ لِأُمَّتِهِ، فَمَا بَالُ الْأَنْصَارِ اجْتَمَعَتْ بَعْدَ وَفَاةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عَلَى أَنْ يَعْقِدُوا لِأَحَدِهِمُ الْأَمْرَ، حَتَّى جَرَى بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْمُهَاجِرِينَ مَا هُوَ مَذْكُورٌ؟ وَكَيْفَ ذَهَبَ عَلَيْهِمْ بَيَانُ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لِصِفَاتِ^{١٠} الْإِمَامِ الَّتِي مِنْ جُمْلَتِهَا أَنْ يَكُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ، وَظَنُّوا أَنَّ الْأَمْرَ يَصْلُحُ فِيهِمْ وَلَهُمْ؟

١. من قوله: «إذا كان الإجماع قد أغنى عنه...» إلى هنا ساقط من المغني.

٢. في «د، ط، ف، ل»: «ما حكاها».

٣. تعليل للمغني ظاهراً، لا أنه بيان للمغني. (من حاشية «م»).

٤. في المغني: «والدليل» بدل «أنّ الدليل».

٥. يعني أنه هناك نصّ أغنانا الإجماع عن نقله. (من حاشية «م»).

٦. في المغني: «لما».

٧. في المغني: «ففيهم».

٨. في «ج»: «بوجه» بدل «على وجه».

٩. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٤٩.

١٠. في «د» والمطبوع: «بصفات».

لَيْسَ يَخْلُو حَالَهُمْ مِنْ وَجْهَيْنِ: إِمَّا أَنْ يَكُونُوا^١ تَعَمَّدُوا دَفَعَ ذَلِكَ الْبَيَانَ الْوَاقِعَ مِنَ الرُّسُولِ^٢ وَالْعَمَلُ بِخِلَافِهِ وَإِظْهَارُ الْجَحْدِ لَهُ، أَوْ سَهْوًا عَنْهُ وَتَسْوًا كَيْفَ جَرَتْ الْحَالُ فِيهِ. وَأَيُّ الْوَجْهَيْنِ كَانَ، انْتَقَضَ بِهِ أُصُولُ خُصُومِنَا.

لأنه^٣ إِنْ كَانُوا^٤ تَعَمَّدُوا الْجَحْدَ لِمَا ذَكَرْنَاهُ، فَقَدْ جَازَ مِثْلُ ذَلِكَ^٥ عَلَى الْأَنْصَارِ - فِي كَثَرَةِ عَدَدِهَا، وَمَنْزِلَتِهَا مِنَ الدِّينِ وَالْفَضْلِ، وَالِاخْتِصَاصِ بِالرُّسُولِ، وَصِدْقِ الْمَوَازَرَةِ^٦ وَالتَّابَعَةِ^٧ - جَحْدُ^٨ مَا وَقَفَهُمْ عَلَيْهِ الرُّسُولُ وَأَظْهَرَهُ لَهُمْ وَأَلْزَمَهُمُ الْعَمَلُ^٩ بِهِ، وَدُونَ عَدَدِ الْأَنْصَارِ لَا يُجَوِّزُ خُصُومَنَا عَلَيْهِ مِثْلَ هَذَا.

وَإِنْ كَانُوا ذَهَبُوا عَنْهُ سَهْوًا وَنِسْيَانًا، فَذَلِكَ أَيْضًا مِمَّا لَا يُجَوِّزُهُ الْخُصُومُ عَلَى مِثْلِ الْأَنْصَارِ وَلَا عَلَى^{١٠} فِرْقَةٍ مِنْ فِرَقِهِمْ وَجَمَاعَةٍ مِنْ جَمَاعَاتِهِمْ، وَيَعْتَقِدُونَ أَنَّهُ فِي حُكْمِ الْمُسْتَحِيلِ بِالْعَادَةِ.

عَلَى أَنَّهُ إِنْ جَازَ عَلَى الْأَنْصَارِ - مَعَ كَوْنِهِمْ عَلَى هَذِهِ الصِّفَاتِ الَّتِي قَدَّمْنَاهَا - جَحْدُ مَا وَقَعَ مِنْ بَيَانِ الرُّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لِصِفَاتِ^{١١} الْإِمَامِ أَوْ

١. في المطبوع: «يكون».

٢. في «ج»: «عليهم».

٣. في «ج»: «لأنهم».

٤. أي الأنصار. (من حاشية «م»).

٥. أي فقد لزمكم الاعتراف بجواز التعمد عليه منهم، وقد أنكرتموه. (من حاشية «م»).

٦. في المطبوع: «الموازاة».

٧. في «ج، ط، ف، ل»: «والمشايعة».

٨. بدل قوله: «مثل ذلك». (من حاشية «م»).

٩. في «د، ل»: «بالعمل».

١٠. في «د، ل» والمطبوع والحجري: «على».

١١. في «د» والمطبوع: «في صفات».

السَّهْوُ^١ عنه، جازَ عَلَيْهِمْ و على جَمَاعَةِ الْمُهَاجِرِينَ^٢ جَحَدُ النَّصِّ^٣ على أمير المؤمنين عليه السلام على الوجه الذي تَذَهَّبُ^٤ إليه الشيعة، أو السَّهْوُ^٥ عنه والنِّسْيَانُ له. وكُلُّ ما يُشْنَعُ^٦ به الخُصُومُ في تجويزِ مِثْلِ ما ذَكَرناه عَلَيْهِمْ في النَّصِّ لازمٌ لهم في تجويزِ مِثْلِهِ عَلَيْهِمْ فيما بَيَّنَّه الرسولُ عِنْدَهُمْ مِنْ صِفَاتِ الإِمَامِ، فَأَعْرَضُوا عنه و رَامُوا الْعَمَلَ بِخِلَافِهِ.

و لَيْسَ يُمَكِّنُ أَحَدًا مِنْهُمْ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ الْأَنْصَارَ لَمْ تَسْمَعْ بَيَانَ صِفَاتِ الإِمَامِ^٧ مِنَ الرِّسُولِ، وَ لَا وَقَفْتَ عَلَيْهَا مِنْ جِهَتِهِ، فَلِذَلِكَ حَسَبَ مِنْهُمْ أَنْ يَرَوْا الْعَقْدَ لِأَحَدِهِمْ؛ وَلِهَذَا لَمَّا رَوَى لَهُمْ أَبُو بَكْرٍ الْخَبَرَ الْمُقْتَضِي لِحُصُولِ الإِمَامِ فِي الْمُهَاجِرِينَ أَحْسَنُوا الظَّنَّ بِهِ، وَ صَدَّقُوهُ، وَ عَدَّلُوا عَمَّا كَانُوا هُمُّوا بِهِ.

لَأَنَّ الْأَنْصَارَ مِنْ أَهْلِ الْحَلِّ وَالْعَقْدِ وَ مَنْ^٨ كَانَ قَدْ كُلِّفَ اخْتِيَارَ الإِمَامِ وَالْعَقْدَ لَهُ عِنْدَ خُصُومِنَا، وَ لَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يُكَلِّفَهُمُ الرِّسُولُ اخْتِيَارَ مَنْ لَا يَوْفِقُهُمْ عَلَى صِفَتِهِ؛

١. في «د، ل» و المطبوع: «و السهو».

٢. أي الذين ارتكبوا ما ارتكبوا. (من حاشية «م»).

٣. في حاشية «م»: «تجويز الجحد: إما على ما سيجيء من [منع] امتناع الإجماع على الخطأ قبل ثبوت المعصوم، أو على منع تحقق الإجماع بذلك لخروج جماعات منهم؛ و كلاهما حق (ح. س)».

٤. في «ج، ص، ف»: «يذهب».

٥. في «د، ل»: «و السهو».

٦. في «ج، ص، ط، ف»: «شنع».

٧. في حاشية «م»: «و جاز أيضاً أن يكون النص على أمير المؤمنين عليه السلام ممّا لم يسمعه المهاجرون و لا الأنصار، بل إنّما ذكره النبي صلى الله عليه و آله لعلي عليه السلام فقط، أو لبني هاشم دون غيرهم، كما سيجيء عن قريب؛ فتدبر».

٨. في المطبوع: «و ممن» و «من» عطف على «أهل الحلّ و العقد» لا على «من أهل الحلّ و العقد».

لأنه إن جازَ ذلكَ في الأنصارِ، جازَ فيها وفي المهاجرين^١، وبطلَ ما عَوَّلَ عليه صاحبُ الكتابِ وأحوَجَه إلى هذا الكلامِ الذي نَحْنُ في نَقْضِهِ.

وكَيْفَ يَنْسَى^٢ خُصُومُنَا في هذا المَوْضِعِ ما لا يَزَالُونَ يَقُولُونَهُ لَنَا^٣ وَيَعْتَمِدُونَهُ فِي تَقْبِيحِ قَوْلِنَا وَالتَّشْنِيعِ عَلَى مَذْهَبِنَا مِنْ تَعْظِيمِهِمْ لِأَمْرِ الْإِمَامَةِ، وَتَفْخِيمِهِمْ لَشَأْنِ النَّصِّ عَلَيْهَا، وَأَنَّ النُّصُوصَ فِيهَا يَجِبُ أَنْ تَكُونَ أَظْهَرُ وَأَشْهَرُ^٤ مِنَ النُّصُوصِ عَلَى سَائِرِ الْفَرَائِضِ وَالْعِبَادَاتِ؛ لِأَنَّهَا أَصْلُ الدِّينِ وَقُطْبُهُ وَالْمَنْزِلَةُ التَّالِيَةُ^٥ لِلنُّبُوَّةِ، وَلِأَنَّ الْعِبَادَةَ^٦ بِمَعْرِفَتِهَا عَامَّةٌ وَبكَثِيرٍ مِنَ^٧ الْعِبَادَاتِ خَاصَّةٌ، إِلَى غَيْرِ مَا ذَكَرْنَاهُ مِمَّا يُطْنَبُونَ^٨ فِيهِ وَ يُسَهَّبُونَ^٩، فَيُوجِبُونَ بِهِ عَلَيْنَا أَنْ يَكُونَ الْخَلْقُ مُشْتَرِكِينَ فِي مَعْرِفَةِ النَّصِّ الْوَارِدِ فِيهَا، وَأَنْ يَكُونَ الْعِلْمُ بِهَا عَامًّا غَيْرَ خَاصٍّ، وَ شَائِعًا^{١٠} غَيْرَ خَافٍ^{١١}.

١. في حاشية «م»: «على أنَّ الأولى بيانه للأنصار دون المهاجرين؛ ليقطع به أطماع الأنصار عن أمر الإمامة، وأما بيان الدعوى للمدعي فمما لا نفع فيه كثيراً».

٢. في «د، ل»: «نسينا».

٣. في «د، ل» والمطبوع والحجري: - «لنا».

٤. في «ج»: «أشهر وأظهر».

٥. في «د، ل» والمطبوع والحجري: «الثالثة».

٦. أي التكليف.

٧. في «د، ل» والمطبوع والحجري: - «من».

٨. في «د، ل» والمطبوع: «يظنون».

٩. أسهب الرجل: إذا أكثر من الكلام. الصحاح، ج ١، ص ١٥٠ (سهب).

١٠. في «د، ط»: «و شائعاً».

١١. في حاشية «م»: «و مما يُقضى منه العجب أنَّ الأنصار اكتفوا في مثل هذا الخطب الملم برواية رواها أحد المدعين ليرجع اللوم عليهم فيه؛ وكان الأليق بنبي الرحمة صلى الله عليه وآله أن يُلقَى هذه الأوصاف إلى الأنصار - لو كان للاكتفاء بإحدى الفرقتين وجه - دون المهاجرين، وسيما من تسلق إلى الإمارة ونصب نفسه لها (ح. س)».

وما ذكره^١ من النَّصِّ على صفات الإمام وما يتولاه والمُختارين له وما هذه سبيله في وجوب الظهور والاشتراك في المعرفة به، لا يجوز أن يخفى على الأنصار ولا يتصل بهم، حتى يسمعه من واحد في مجلس الخصومة والنزاع، فيقلدوه ويحسنوا الظن به.

١٣٣/١

فإن جَوَزَ خُصُومُنَا - مع جميع ما حكيناه عنهم من وصفهم للنصوص الواردة في الإمامة مما^٢ يقتضي ظهورها وشياعها ووقوف الكل عليها - أن يكون الأنصار لم يَفْقُوا^٣ على نص النبي صلى الله عليه وآله وسلم على صفة الإمام، جاز أيضاً فيهم وفي أمثالهم أن لا يَفْقُوا على نصه على أمير المؤمنين عليه السلام وإجابه إمامته بعده؛ ولا شيء يتعاطى^٥ في إبطال ما نذهب^٦ إليه في النص إلا ويمكن إبطال ما ادَّعاه صاحب الكتاب من النص على صفة الإمام بمثله.

[عدم دلالة القرآن على صفات الإمام وما يتولاه]

وقوله: «إذا كان الإجماع والكتاب قد أغنيا^٧ عنه» طريف؛ لأن ما ادَّعاه في الإجماع مفهوم^٨ وإن كان غير صحيح. فأما الكتاب: فما يُعلم فيه شيء يدل على

١. في «د، ل» والحجري: «ذكرناه». وفي المطبوع: «ذكرنا».

٢. كذا في النسخ والمطبوع، والأصح: «بما».

٣. هكذا في «ج». وفي سائر النسخ والحجري: «لم يقف».

٤. في «ج»: «صفات».

٥. فلان يتعاطى كذا، أي يخوض فيه. الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٣١ (عطا).

٦. في «د» والمطبوع: «ما نذهب». وفي «ط»: «ما يذهب».

٧. في «ج، ص، ل»: «قد أغنيانا».

٨. أي مما يمكن أن يثبت له معنى وإن لم يكن صحيحاً، بخلاف الكتاب؛ إذ لا معنى للاستناد به أصلاً؛ فتدبر. (من حاشية «م»).

صفات الإمام وما يقوم به ويتولاه، وقد كان يجب أن يُشير إلى ذلك لئلا يشاركه في علمه. وإذا كان في الكتاب ما ادّعاه، فما الذي أحوَج إلى بيان الرسول بالنص القاطع لذلك؟ وأي شيء أكدّ ممّا يدُلُّ الكتاب عليه ويُرشِدُ إليه؟

ولئن جاز أيضاً أن لا يُنقل النص الذي يدُلُّ عليه لأن الكتاب قد أغنى عنه، جاز لخصوصه من أهل الإمامة أن يقولوا: «إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد نصّ على أمير المؤمنين عليه السلام بالإمامة، وأوجب له فرض الطاعة بعده، ولم يجب نقل ذلك لأن الكتاب قد أغنى عنه؛ فإن فيه ما يدُلُّ على إمامته عليه السلام، مثل قوله: «إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا»^١ إلى غير ما تلوّناه ممّا هو معروف»، فيكونوا بهذا القول أعذر من صاحب الكتاب؛ لأنهم أحالوا على مواضع من الكتاب تدلُّ على مذهبهم، وهي وإن لم تدلُّ عند صاحب الكتاب، ففيها شبهة تدخل مثلها على العقلاء، وهو لم يُشير لنا إلى ما ادّعاه أنه يدُلُّ من الكتاب على صفات الإمام وما يتولاه، ولا إلى ما يمكن أن يكون شبهة لمن ذهب إلى مذهبه.

١٣٤/١

[بيان أن أصول الصلاة والزكاة ثابتة بالاضطرار، لا بالأخبار]

فأمّا ما مضى في أثناء كلامه من أن الصلاة والزكاة لم يُنقل في أصولهما أخباراً - من الوجه الذي توهمه - فباطل؛ لأننا لا نذهب إلى «أن في أصول الصلاة والزكاة أخباراً ظهرت في الأصل واستفاضت ولم يجب نقلها فيما بعد» لما ذكره من الإجماع؛ لأنه غير مُمتنع عندنا أن يكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يرِدْ من جهته في الصلاة والزكاة إلّا ما قد نُقل و اتّصل بنا من جهة الأحاد، وليس المُعزّل

في^١ أمر الصلاة وما أشبهها على أخبار مخصوصة ترد بصيغ متفقة ويتواتر النقل بها^٢، بل المَعوَّلُ عندنا فيها^٣ على اضطراب الرسول عليه السلام من كان في عصره^٤ من أسلافنا إلى وجوبها، وعلِمهم من قصده ضرورة إيجابها على الوجه الذي وجبت عليه، واضطراب من كان في ذلك العصر من ولّيتهم من الأخلاف إلى مثل ما اضطروا إليه، ثم على هذا التدرّج حتى يتصل الأمر بنا، فنكون مضطربين إلى أن من شاهدناه من أسلافنا ادّعى أن سلفه اضطره إلى أن الرسول أوجب هذه العبادات، وأفهم حاضريه من قصده ضرورة وجوبها.

فهذا الوجه يُعلم وجوب^٥ هذه العبادات، ويستغنى عن أخبار متواترة لها ألفاظ مخصوصة وصيغ معروفة، كما يستغنى بمثل هذه الطريقة في العلم بأحوال النبي صلى الله عليه وآله الظاهرة؛ كتحدّيه بالقرآن، وهجرته، وحجّته، وغزواته^٦ المشهورة. وبمثلها أيضاً يُعلم^٧ أحوال الملوك والبلدان.

فشتان^٨ بين قولنا هذا الذي حكيناه وقول صاحب الكتاب أن هناك نصاً قاطعاً سُمِعَ من النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعُرف، ثم لم يُنقل.

١. في «د» والمطبوع: «من».

٢. في «د» والمطبوع: «بهذا».

٣. لعل صاحب الكتاب يكتفي فيها أيضاً بالفعل المتكرر المفيد، فيرتفع الخلاف «ح.س.» (من حاشية «م»).

٤. في المطبوع: - «في عصره».

٥. في «د» والمطبوع: «نعلم وجود».

٦. في المطبوع: - «الظاهرة كتحدّيه ... وغزواته».

٧. في «د» والمطبوع: «نعلم».

٨. شتان ما بينهما، أي بُعد ما بينهما. لسان العرب، ج ٢، ص ٤٩ (شتت).

وَلَوْلَا أَنَّ الْمَرَجَّعَ فِي مَعْرِفَةِ هَذِهِ الْأُمُورِ إِلَى مَا اعْتَبَرْنَاهُ دُونَ الْإِجْمَاعِ، لَوَجَبَ^١ أَنْ يَكُونَ مَنْ هُوَ غَيْرُ مُعْتَرِفٍ^٢ بِصَحَّةِ الْإِجْمَاعِ - مِنَ الْمُسْلِمِينَ، ثُمَّ مِنْ طَوَائِفِ أَهْلِ الْمِلَلِ وَالْبَرَاهِمَةِ^٣ وَالْمُلْجِدِينَ - لَا يَعْلَمُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ دَعَا إِلَى صَلَوَاتٍ مَخْصُوصَةٍ وَأَوْجَبَ زَكَاةَ مُعَيَّنَةٍ. وَفِي عِلْمِنَا بِمَعْرِفَةِ^٤ مَنْ عَدَدْنَا بِالْعِبَادَاتِ الظَّاهِرَةِ - وَأَنَّ صَاحِبَ الشَّرِيعَةِ دَعَا إِلَيْهَا وَكَانَ مِنْ دِينِهِ اتِّخَاذُهَا - دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمَعْرِفَةَ بِهَا غَيْرُ مَوْقُوفَةٍ عَلَى الْإِجْمَاعِ.

وَلَيْسَ يُمَكِّنُهُ أَنْ يَدَّعَى الْضَرُورَةَ فِي صِفَاتِ الْإِمَامِ وَجُوبِ إِقَامَتِهِ لِمَا ادَّعَيْنَا نَحْنُ مِنْ ذَلِكَ فِي الصَّلَوَاتِ^٥ وَمَا أَشَبَّهَا؛ لِأَنَّ ثُبُوتَ^٦ الْخِلَافِ فِي وَجُوبِ الْإِمَامَةِ وَصِفَاتِ الْإِمَامِ مِمَّنْ لَا يَجُوزُ^٧ عَلَيْهِ دَفْعُ الْضَرُورَةِ^٨، يُبْطِلُ^٩ أَنْ يَكُونَ الْعِلْمُ بِهِ ضَرُورَةً.

[تناقض كلام صاحب الكتاب]

ثُمَّ يُقَالُ لَهُ: إِنَّكَ قَدْ دَخَلْتَ - بِمَا أوردته من الكلام في هذا الأصل - في أَكْبَرَ^{١٠} وَأَقْبَحَ مِمَّا يَعْيبُهُ أَصْحَابُكَ عَلَيْنَا وَ يُعَيِّرُونَا بِاعْتِقَادِهِ وَ انْتِحَالِهِ^{١١}؛ لِأَنَّهُمْ عَابُوا عَلَيْنَا

١. في المطبوع: «أوجب».

٢. في «د، ص، ط، ف، ل»: «غير معروف».

٣. مرّت ترجمتها في ص ٨٨.

٤. في «د، ط»: «بعموم» وفي المطبوع: «في عموم» بدل «بمعرفة».

٥. في المطبوع: «الصلاة».

٦. في «ص، ط» و حاشية «ف»: «سوق».

٧. في «د، ص، ف، ل»: «ممن يجوز».

٨. أي الضروري من الدين (من حاشية «م»).

٩. هكذا في «م». وفي سائر النسخ والمطبوع: «فبطل».

١٠. في «ج، ص، ط، ف»: «أكثر».

١١. الانتحال: ادعاء ما لا أصل له، أو ادعاء ما لغيره. تاج العروس، ج ١٥، ص ٧٢٢ (نحل).

القول بالنص من حيث لم ينقله^١ الأمة بأمرها ولم يروه طوائف المخالفين، وإن كان فرقة مشهورة، كثيرة العدد، نابهة^٢ الذكر قد قامت بنقله، وتدين برأيه؛ وأنت قد صرحت في قولك بأن النبي صلى الله عليه وآله نص على صفات الإمام وما يتولاه ويقوم به، وبين ذلك لأمتيه، وإن كان لم ينقله واحد منها، ولم يروه صغير من جملتها ولا كبير؛ وهذه مناقضة ظاهرة يحمل عليها عشق المذهب، والمحبة لتشيعه^٣ وترفيعه^٤ بالجيد والردى.

وما ذكره صاحب الكتاب من بعد هذا الفصل إلى آخر كلامه - وهو آخر الباب - لا يحتاج^٥ إلى مناقضته^٦ فيه؛ لأنه بين زيادة أوردها على نفسه في وجوب الإمامة وأجاب عنها بما لا شبهة فيها ولا متعلق^٧ بمثلها، وبين تفرع على صحة الاختيار وبناء على أصول الداهيين إليه. وسيجيء الكلام في فساد الاختيار^٨ مستقصى فيما بعد^٩ إن شاء الله، بمشيئته وحسن توفيقه.

١. هكذا في جميع النسخ والحجري. وفي المطبوع: «لم نقله».

٢. بنة الرجل: شرف واشتهر، بنة نباهة، فهو نبية وناية، وهو خلاف الخامل. (الصالح، ج ٦، ص ٢٢٥٢) (نبه).

٣. التشييد هنا ليس بمعنى إحكام البناء ولا بمعنى الرفع والإعلاء، بل بمعنى الطلبي بالشيد وهو كل ما طلي به الحائط من جص أو بلاط. لسان العرب، ج ٣، ص ٢٤٤ (شيد).

٤. في «د، ص، ل»: «وترفيعه».

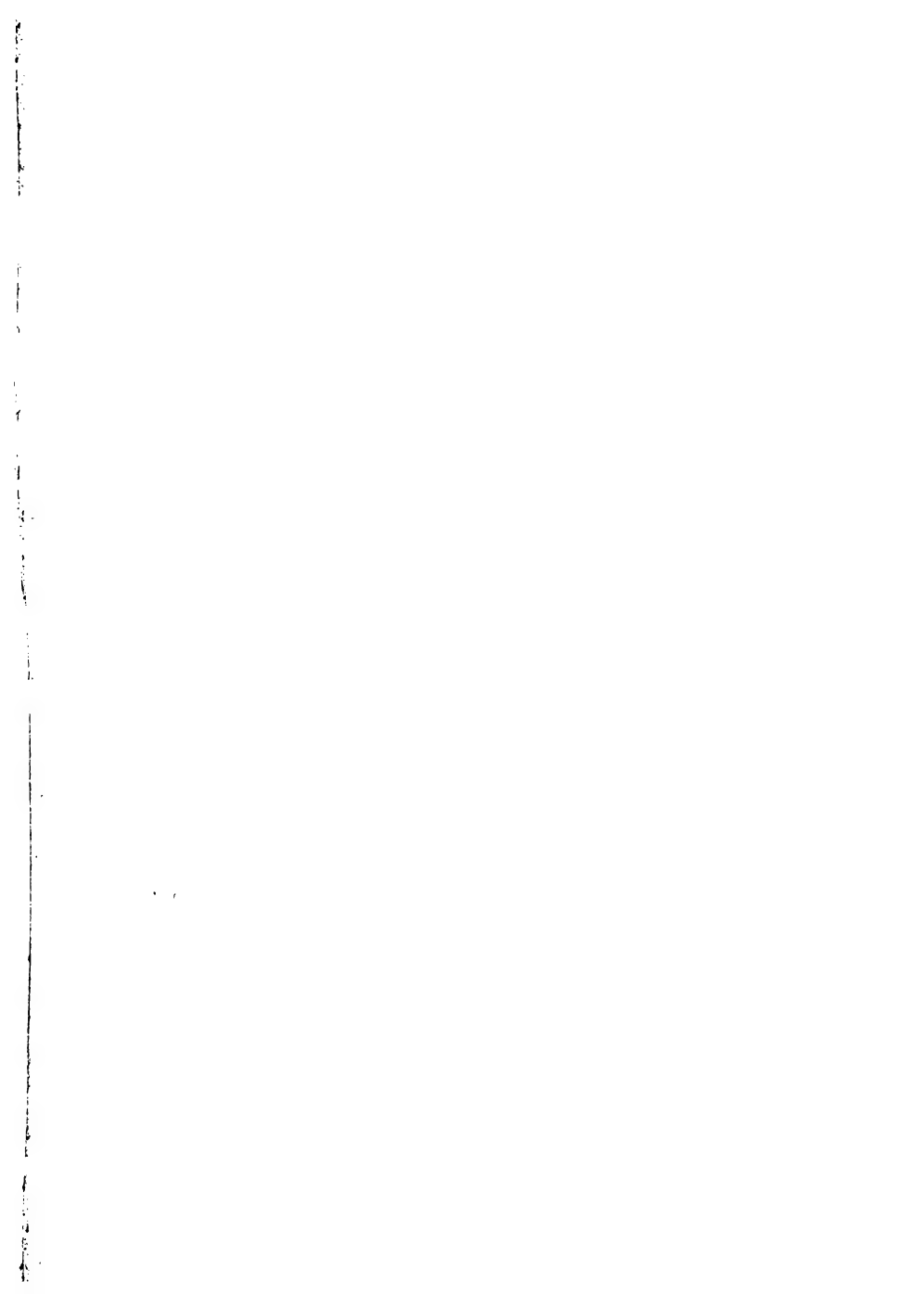
٥. في المطبوع: «لا تحتاج».

٦. في «ص، ف، ل»: «مناقضة».

٧. في «ص، ف»: «ولا يتعلق».

٨. يأتي في ج ٤، ص ٢٢٧ - ٢٣٤.

٩. في «د، ل» والمطبوع والحجري: - «فيما بعد».

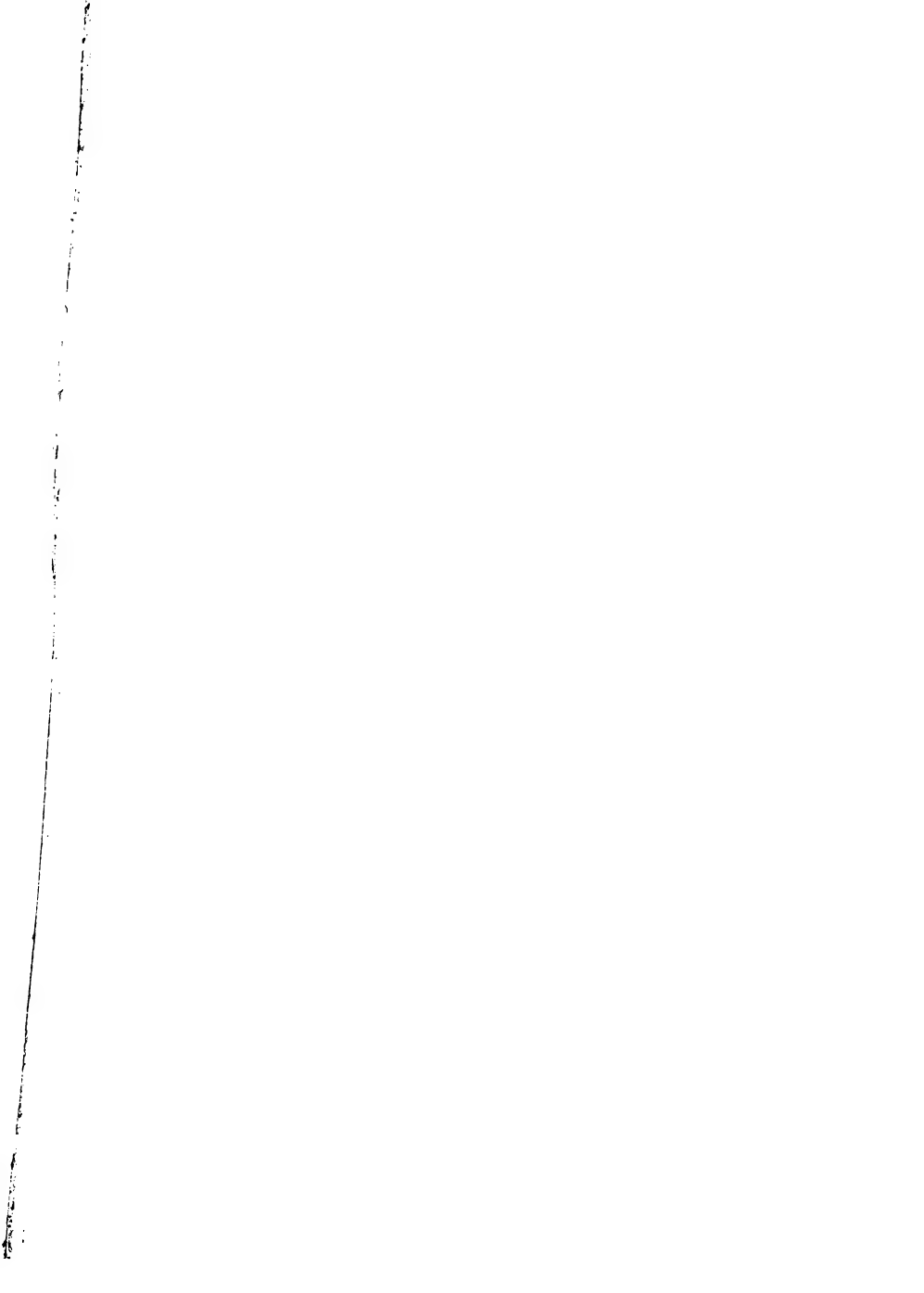


[٣]

**فَصْلٌ فِي الْكَلَامِ عَلَى اعْتِرَاضِهِ عَلَى^١ مَا حَكَاهُ
مِنْ أَدَلَّتِنَا فِي وَجُوبِ الْإِمَامَةِ وَالْعَصْمَةِ^٢**

١. في «ج، د، ص، ط، ف»: - «على».

٢. استعرض صاحب الكتاب في هذا الفصل أربعة عشر دليلاً، معظمها أدلة على الإمامة وبعضها على العصمة، وسمّى هذه الأدلة: شبهات.



[الدليل الأول]

[عموم النقص بين الناس]

قال صاحبُ الكتابِ حكايةً عَنَّا:

شُبْهَةٌ لَهُمْ؛ قَالُوا: «وَجَدْنَا النَّقْصَ قَدْ عَمَّ النَّاسَ، وَ قَدْ كُفُّوا مَعَ ذَلِكَ الصَّوَابِ فِي الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ»^١، فَلَا بُدَّ فِي الْمُكَلَّفِ الْحَكِيمِ أَنْ يُرْسِلَ رَسُولًا أَوْ يَنْصِبَ^٢ حُجَّةً لِيُرِيَلَ نَقْصَهُمْ». وَرُبَّمَا فَسَّرُوا هَذَا النَّقْصَ بِذِكْرِ الشَّهْوِ وَالْغَفْلَةِ وَ جَوَازِهِمَا عَلَى جَمِيعِهِمْ، فَلَا بُدَّ مِنْ مُنْبِّهِ مُزِيلٍ^٣ لِهَذَا الْأَمْرِ عَنْهُمْ. وَرُبَّمَا فَسَّرُوا ذَلِكَ بِاتِّبَاعِ الشَّهَوَاتِ وَ جَوَازِ الشُّبْهِ^٤، وَ يَقُولُونَ: «فَلَا بُدَّ مِنْ مَعْصُومٍ يَعْدِلُ بِهِمْ فِيمَا كُفِّفُوهُ عَنْ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ»....^٥

[بيان التقرير الصحيح لدليل اللطف على وجوب الإمامة]

فَيُقَالُ لَهُ: لَسْنَا نَرْضَى - فِيمَا حَكَيْتَهُ عَنَّا مِنَ الْاِسْتِدْلَالِ - لَفْظَكَ وَ لَا تَرْتِيكَ

١. فِي «ج، د، ص، ف، ل»: «فِي الْعَمَلِ وَالْعِلْمِ».

٢. فِي «د، ل» وَ الْمَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِيِّ: «و يَنْصِبُ».

٣. فِي «د» وَ حَاشِيَةِ «ف»: «يُزِيلُ».

٤. فِي «د، ط» وَ الْمَطْبُوعِ: «الشُّبْهَةُ».

٥. الْمَغْنِي، ج ٢٠ (الْقِسْمُ الْأَوَّلُ)، ص ٥٦.

ولا تفسيرك؛ ودليلنا على وجوب الإمامة وجه وجوبها من طريق العقل وبعد التعبد بالشريعة^١ بآناه، ودلنا على كون الإمامة لطفاً في فعل الواجبات والطاعات، وتجنب المقبحات، وارتفاع الفساد، وانتظام أمر الخلق^٢.

وأشرنا أيضاً إلى ما يوجب الحاجة إليه من الشرائع بأن قلنا: إنه يُفسر مجملها، ويبيّن محتملها^٣، ويوضح عن الأغراض الملتبسة فيها، ويكون المفرغ في الخلاف الواقع فيما أدلة الشرعية عليه كالمتكافئة إليه، ويكون وراء الناقلين؛ فمتى وقع منهم ما هو جائز عليهم من الإعراض عن الثقل بين^٤ ذلك، وكان قوله الحجة فيه.

١٣٨/١

فأما ما حكاها من التعلق بلفظ «التقص» وعمومه للخلق، فمراد من تعلق أصحابنا به^٥ ارتفاع العصمة عنهم، وجواز مقارفة^٦ القبيح عليهم؛ ويقولون: إذا كانوا بهذه الصفة افتقروا إلى رئيس يجمع شملهم، وينظم أمرهم؛ ليرتفع بوجوده من الفساد ما يكون واقعاً عند فقده. فهذا مراد من استعمل اللفظة التي حكاها.

[عدم دلالة جواز السهو على الحاجة إلى الإمام، على تفصيل في ذلك]

فأما جواز السهو فليس مما يوجب من أجله الحاجة إلى الإمام^٧؛ لأن السهو أولاً

١. في «ج، ص»: «فقد».

٢. تقدم في ص ٢٢٢.

٣. المحتمل: الأمر الذي يفسر بعدة وجوه.

٤. في «د» والمطبوع: «يبين».

٥. في المطبوع: «فالمراد من تعلق أصحابنا به».

٦. في «ج»: «مقارنة». وقارّف فلان الخطيئة: خالطها. معجم مقاييس اللغة، ج ٥، ص ٧٥ (قرف).

٧. في حاشية «م»: «لما استشتم من كلام صاحب الكتاب أنه أسند إلينا الحاجة إلى الإمام من جهة

غير جائز عندنا عليهم في كل شيء، والأشياء التي يجوز فيها السهو لا يجوز من جميعهم أن يسهوا عنها، ولا في الجماعات الكثيرة.

وإن تعلق متعلق بالسهو فليس يجوز أن يوجب^٢ من أجل جوازه الحاجة إلى الإمام فيما لا يبطّل السهو عنه قيام الحجة به وثبوتها، وإنما يوجب^٣ جواز السهو الحاجة إلى الإمام في الموضع الذي يكون السهو موجباً لبطلان الحجة وانسداد طريق الاستدلال على المكلف.

فمثال الأول:^٤ العقلات وأدلتها؛ لأن السهو عنها لا يبطّل دلالتها، ولا يخرج المكلفين عن التمكن من إصابة الحق إذا قصدوه واستدلوا عليه.

ومثال الثاني:^٥ الشرعيات التي طريق العمل بها الأخبار؛ لأن الناقلين متى سهوا عن النقل وأعرضوا عنه^٦ بطلت الحجة به، ولم يكن للمكلف طريق^٧ إلى العمل بالشيء الذي عدلوا عن نقله.

﴿دفع السهو والتقويم لزيغ الساهين أجاب عنه بنفيه. ولا ينافية ما سيذكره في آخر كلامه - رحمه الله عليه - من أن السهو الناشئ عن البعض علة محوجة إلى الإمام لأنه يوجب عدم التواتر. وذلك لأن الحاجة حينئذ ليست من جهة دفع السهو، بل لاستلزام السهو ما هو يورث الحاجة إليه عليه السلام؛ فلا تنافي بين أول الكلام وآخره. ولا يخفى أنه يمكن حمل كلام صاحب الكتاب أيضاً على ذلك؛ فتأمل.﴾ وفي حاشية أخرى: «فإن انتفاء العصمة محوج إلى الإمام مطلقاً، وجواز السهو إنما يحوج إليه في السمعيات خاصة. وفي كلامه تشويش لا يخفى (ح س)».

١. في «ج، ص، ط، ف»: - «من».

٢. في «د» والمطبوع: «أن نوجب».

٣. في «د»: «نوجب».

٤. في المطبوع: + «في».

٥. في «ج»: + «في».

٦. في المطبوع والحجري: - «عنه».

٧. في المطبوع: - «إلى».

و هَبَّ أَنْ الْجَمَاعَةُ الْمُتَوَاتِرِينَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَلْحَقَ جَمِيعُهُمُ السَّهْوُ عَمَّا نَقَلُوهُ، إِذَا جَازَ ذَلِكَ عَلَى الْآحَادِ مِنْهُمْ لَمْ يَلْحَقْهُمْ^١ السَّهْوُ عَنِ الْمَنْقُولِ فَيَتْرُكُوا نَقْلَهُ، وَهُمْ إِذَا نَقَلُوهُ مَعَ غَيْرِهِمْ كَانَ الْخَبَرُ مُتَوَاتِرًا وَجَبَتْ الْحُجَّةُ بِهِ، وَإِذَا خَلَّوْا^٢ بِنَقْلِهِ خَرَجَ عَنْ حَدِّ التَّوَاتُرِ وَ عَنْ كَوْنِهِ حُجَّةً؛ فَقَدْ عَادَ الْأَمْرُ إِلَى أَنْ^٣ جَوَّازَ السَّهْوِ عَلَى التَّرْتِيبِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ^٤ يُحْجِجُ إِلَى الْحُجَّةِ.

[معنى «اتِّبَاعُ الشَّهْوَاتِ» فِي دَلِيلِ وَجُوبِ الْإِمَامَةِ]

فَأَمَّا اتِّبَاعُ الشَّهْوَاتِ: فَإِنْ أُريدَ بِهِ مَا قَدَّمَاهُ مِنْ مَوَاقِعِ الْخَطَا وَ فِعْلِ الْقَبِيحِ لِحَقِّ بَطْرِيقَتِنَا، وَإِنْ^٥ لَمْ يَزِدْ ذَلِكَ فَلَا مَعْنَى لَهُ.

[التقرير الصحيح للاستدلال بجواز الشبهة على وجوب الإمامة]

فَأَمَّا جَوَّازُ الشُّبْهِ، فَمَا نَعْرِفُ^٦ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِنَا تَعَلَّقَ بِهِ، لَا سِيَّامَا عَلَى هَذَا الْإِطْلَاقِ وَ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ؛ لِأَنَّ مَا دَلَّاهُ ثَابِتَةٌ مِنَ الْعَقْلِيَّاتِ وَ الشَّرْعِيَّاتِ لَا يُخْلُ دُخُولُ الشُّبْهِهِ عَلَى مَنْ تَدَخَّلَ عَلَيْهِ بِإِمْكَانِ التَّوَصُّلِ إِلَيْهِ وَ مَعْرِفَةِ الْحَقِّ مِنْهُ، وَإِنَّمَا تُخْلُ الشُّبْهُهُ بِالْحُجَّةِ وَ يُفْتَقَرُ إِلَى الْإِمَامِ إِذَا دَخَلَتْ عَلَى نَاقِلِي^٧ الْأَخْبَارِ وَ أُوجِبَتْ

١. فِي «ج، ف» وَ الْمَطْبُوعِ: «ثُمَّ يَلْحَقُهُمْ» بَدَلِ «لَمْ يَلْحَقْهُمْ». وَ فِي حَاشِيَةِ «م»: «أَمَّا عَلَى نَسْخَةِ «ثُمَّ» فَالْضَّمِيرُ فِي «يَلْحَقُهُمْ» لِلْآحَادِ، وَ عَلَى نَسْخَةِ «لَمْ» فَالْضَّمِيرُ لِلْجَمَاعَةِ الْمُتَوَاتِرِينَ؛ وَ يَتَعَاكَسُ الْمَقْصُودُ مِنَ الضَّمَائِرِ وَ لَفْظِ «الْغَيْرِ» فِيمَا بَعْدَ (ح. س).».

٢. فِي «ج، ص» وَ الْمَطْبُوعِ: «أَخْلَوْا».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: - «أَنَّ».

٤. أَيِ التَّفْصِيلِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ بَيْنَ الْعَقْلِيَّاتِ وَ الشَّرْعِيَّاتِ.

٥. فِي «ج، ل»: «وَ إِذَا».

٦. فِي «د» وَ الْمَطْبُوعِ: «فَأَمَّا جَوَّازُ الشُّبْهِهِ فَلَمْ نَعْرِفْ».

٧. فِي الْمَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِيِّ: «بَاقِي».

عُدُولِهِمْ عَنِ الثَّقَلِ وَ سُقُوطِ الْحُجَّةِ بِهِ. فَمِنْ هَذَا الْوَجْهِ يَسْتَقِيمُ التَّعَلُّقُ بِدُخُولِ الشُّبْهَةِ، لَا مِنْ الْوَجْهِ الَّذِي تَوَهَّمَهُ صَاحِبُ الْكِتَابِ وَ عَنَاهُ.

قال صاحب الكتاب - بعد فصل لا يقتضي نقضاً - ١:

فَيُقَالُ ٢ لَهُمْ فِيمَا ادَّعَوْهُ مِنَ «النَّقْصِ» ٣: أَيْ يُمَكِّنُكُمْ ٤ مَعَ ثَبَاتِهِ ٥ الْقِيَامُ بِمَا كُفِّتُمُوهُ؟ ٦ فَإِنْ قَالُوا: نَعَمْ، فَلَا حَاجَةَ بِهِمْ ٧ إِلَى الْإِمَامِ ٨ وَإِنْ كَانَ النَّقْصُ قَائِمًا؛ لِأَنَّ النَّقْصَ فِي هَذَا الْوَجْهِ بِمَنْزِلَةِ وَصْفِهِمْ بِأَنَّهُمْ أَجْسَامٌ وَ مُحَدَّثُونَ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا لَا يُوْثِّرُ فِي هَذَا الْبَابِ ٩.

[استلزام وجود النقص بين الناس حاجتهم إلى الإمام، على تفصيل في ذلك]

١٤٠/١ فَيُقَالُ لَهُ: قَدْ بَيَّنَّا الْمُرَادَ بِلَفْظَةِ ١٠ «النَّقْصِ» ١١؛ فَإِنْ أَرَدْتَ بِسُؤَالِكَ عَنْ تَمَكُّنِهِمْ مِنَ الْقِيَامِ بِمَا كُفِّفُوهُ مَعَ ثَبَاتِهِ ١٢: أَنَّ ذَلِكَ مَقْدُورٌ لَهُمْ وَ أَنَّهُ لَا ١٣ حَائِلَ بَيْنَهُمْ وَ بَيْنَهُ، فَهُمْ كَذَلِكَ.

١. الفصل المشار إليه يشكل نصف صفحة فقط من كتاب المغني، و لذا فالمقصود بالفصل هنا: «جزء من الكلام»، لا المعنى المصطلح للفصل.

٢. في «د» و المطبوع و الحجري: «يقال».

٣. في المطبوع: «النقص».

٤. في «ط، ل»: «بيانه».

٥. في المغني: «أمكنهم».

٦. في «د، ل» و المغني: «بما كفؤه».

٧. في المطبوع و الحجري: «لهم».

٨. لا يخفى انتقاض أكثر ما ذكره من الطاعات ببعث الرسول و النبي و إنزال الكتب، و الجواب مشترك بيننا و بينه. و هذا ممَّا لا يخفى على ذي لب؛ فلا تغفل. (من حاشية «م»).

٩. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٥٦ - ٥٧.

١٠. في المطبوع و الحجري: «بلفظ».

١١. تقدَّم آنفاً في ص ٣٧٨.

١٢. في المطبوع و الحجري: «بيانه».

١٣. في المطبوع: - «لا».

وإن أزدت أن حالهم مع ثبوت هذا النقص وفقد الإمام كحالهم مع وجود الإمام في القرب من الصلاح والبعد من الفساد وفي كل ما يرجع إلى إزاحة العلة، فليس هم كذلك؛ لأننا قد دللنا على أن وجود الإمام لطّف فيما عدّناه^١، فليس^٢ يجوز أن يكون حال المُكلّفين مع فقده مُساوية لحالهم مع وجوده، وإن كانوا في الحالين قادرين على فعل ما كُلّفوا به ومُجانبته ما نُها عنه.

وهذا بخلاف ظنك أن وصفهم بالنقص بمنزلة وصفهم بأنهم أجسام ومُحدثون؛ لأن^٣ وصفهم بما ذكرته لا تأثير له فيما قُصدناه، و وصفهم بالنقص مؤثّر على الوجه الذي فضّلنا الكلام فيه.

[عدم اقتضاء كون الإمام لطفاً نفي القدرة عن الله تعالى]

قال صاحب الكتاب:

ثم يُقال لهم: يصحّ منه تعالى رفع هذا النقص بغير إمام ورسول [أم لا]؟^٤
 فإن قالوا: لا، فقد جعلوا للإمام من القدرة ما لم يجعلوه لله تعالى...^٥
 فيُقال له: ما أبين فساد هذا الكلام وأقبح صورة^٦ المتعلّق به^٧؛ لأنك ظننت أن

١. في المطبوع: «إزالة».

٢. تقدّم في ص ٢٢٢.

٣. في «ج، ص، ط، ف»: «وليس».

٤. في المطبوع: «لكن».

٥. ما بين المعقوفين من المغني.

٦. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٥٧.

٧. في «ج، ط» والمطبوع: «صور».

٨. في حاشية «م»: «والحاصل: أن طريق رفعه نصب الإمام ليرتفع به؛ فلا يلزم نفي القدرة عنه

النقص إذا لم يرتفع إلا بإمام^١ ولم يَقم فيه مقامه غيره، أن ذلك وصف له بالقدرة على ما لا يقدر الله تعالى عليه!!^٢ وكيف تَظُنُّ^٣ ذلك مع مذهبك المعروف في اللطف، وأنه غير ممتنع عندك أن يعلم الله تعالى أن شيئاً يصلح المكلف عنده لا يقوم غيره من جميع الأشياء في مصلحته^٤ مقامه؟!

فلو قال لك قائل في معرفة الله تعالى - وهي أحد الألفاظ عندك^٥ -: «إذا قلت: إن غير المعرفة من جميع الأشياء لا يقوم في مصلحة المكلف مقام المعرفة، فقد جعلت للمعرفة من الحظ والقدرة في صلاح المكلف ما لم تجعله لله تعالى»^٦، ما

« سبحانه، بل يؤكد. لا يقال: يجوز له سبحانه أن يجعلهم معصومين فيرتفع النقص حينئذ من غير افتقار وحاجة إلى نصب الإمام. لأننا نقول: فحينئذ يخرج المكلف عن حد التكليف؛ لأن العصمة إنما تمكن مع الجبر على الطاعات والحفظ عن اجتناب المقبحات، لا مع بقاء الاختيار لهم وتفويض الأمر إلى آرائهم؛ فتأمل. على أن «النقص» عنده لما كان مشتقاً على جواز الشبه والجهل بالمعارف الدينية، فلا طريق إلى رفعها سوى نصب الإمام العالم بجميع المعارف. وأما جواز الإلهام فلا يصير؛ إذ لعل المقصود أن يسعى المكلف في تحصيل المعارف ويشقى في كسبها. و فوق هذا كلام لا يخفى على المتأمل».

١. في «د» والمطبوع: «بالإمام».

٢. في حاشية «م»: «و العجب أن النظام من المعتزلة نفى قدرته تعالى على القبيح، و الجبائيان قالا: «لا يقدر على عين فعل العبد» و أبو القاسم البلخي قال: «لا يقدر على مثل فعل العبد» و مع هذه الآراء الفاسدة من مشايخ صاحب الكتاب، لو أمسك عن مثل هذا الإلزام الواهي لكان خيراً له (ح.س)».

٣. في «د، ط»: «نظن».

٤. في المطبوع: «مصلحة».

٥. راجع: المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٢٣.

٦. في المطبوع و الحجري: «مقام المعرفة من الحظ والقدرة (في المطبوع: و القدر) في صلاح المكلف، فقد جعلت للمعرفة ما لم تجعله لله تعالى».

كَانَ يَكُونُ جَوَابُكَ؟ وَ مَا نَظْنُ^١ إِنْ قَالَ^٢ قَائِلٌ^٣ هَذَا لَكَ يَسْتَحِقُّ عَلَيْكَ جَوَابًا، بَلْ يَكُونُ مَكَانَ جَوَابِهِ التَّعَجُّبُ مِنْ غَفْلَتِهِ، وَ حَمْدُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى التَّنْزِيهِ عَنْ مَنَزِلَتِهِ.

[بيان دقيق في كيفية الاستدلال بالنقص على وجوب الإمام]

عَلَى أَنَّ مَنْ تَعَلَّقَ بِلَفْظِ «النَّقْصِ» وَ أَرَادَ بِهِ مَا فَسَّرْنَاهُ مِنْ ارْتِفَاعِ الْعِصْمَةِ وَ جَوَازِ فِعْلِ الْقَبِيحِ^٤ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَوْجِبَ الْإِمَامَ لِيَرْفَعَ النَّقْصَ؛ لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ أَنَّ وَجُودَهُ لَيْسَ يُدْخِلُهُمْ فِي الْعِصْمَةِ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَجْعَلَ وَجُودَهُ رَافِعًا لِمَقْتَضَى النَّقْصِ وَ هُوَ فِعْلُ الْقَبَائِحِ، وَ يَكُونُ قَوْلُهُ: «إِنَّهُ يَرْتَفِعُ النَّقْصُ» إِشَارَةً إِلَى مَقْتَضَاهُ؛ فَيَصِحُّ الْكَلَامُ وَ الْغَرَضُ. أَوْ يُرِيدُ بِالنَّقْصِ فِي الْأَصْلِ فِعْلَ الْقَبِيحِ الَّذِي هُوَ غَيْرُ مَأْمُونٍ مَعَ فَقْدِ الرُّؤْسَاءِ، وَ مَعْلُومٌ أَنَّ وَجُودَهُمْ يَرْفَعُهُ أَوْ يُقَلِّلُهُ؛ فَيَصِحُّ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ الْقَوْلُ بِأَنَّ وَجُودَهُ يَرْفَعُ النَّقْصَ، وَ إِنْ كَانَ الْمَعْنَى الْأَوَّلُ أَشْبَهَ وَ أَقْرَبَ.

قال صاحب الكتاب:

ثُمَّ يُقَالُ لَهُمْ: أَعَلَمُونَ كَوْنَ الْإِمَامِ حُجَّةً بَاضْطِرَارٍ أَوْ بَاسْتِدْلَالٍ؟
فَإِنْ قَالُوا: بَاضْطِرَارٍ وَ نَقْصُهُمْ لَا يُوَثِّرُ فِي ذَلِكَ،^٥ قِيلَ لَهُمْ: فَجَوَّزُوا فِي سَائِرِ أُمُورِ الدِّينِ أَنْ تَعَلَّمُوهُ بَاضْطِرَارٍ وَ لَا يَقْدَحَ^٦ النَّقْصُ فِيهِ.^٧

١. في المطبوع والحجري: «و ما تظن».

٢. هكذا في المطبوع والحجري. و في النسخ: - «قال».

٣. في «ف»: «قابل».

٤. تقدّم في ص ٣٧٨.

٥. في المغني: «فنقصهم لا يؤثر».

٦. أي لا ينافي العلم به ضرورة (من حاشية «م»).

٧. في حاشية «م»: «هذا الكلام من قبيل أن يقال: إذا جَوَّزْتُمْ أَنْ يَكُونَ امْتِنَاعُ اجْتِمَاعِ السُّلْبِ وَ

وإن^١ قالوا: باستدلالٍ، قيلَ لهم: فنَقْصُهُمْ يَمْنَعُ مِنْ قِيَامِهِمْ بما كَلَّفُوهُ مِنْ الاستدلالِ على كَوْنِهِ حُجَّةً؟

فإن^٢ قالوا: نَعَمْ، لَزِمَتْ^٣ الحاجةُ إلى إمامٍ آخَرَ، ثُمَّ الكَلَامُ فيه كالكَلَامِ في هذا الإمام، و يوجبُ ذلك إثباتَ أئمةٍ لا أَوَّلَ لهم، مع أنَّهم لا يؤثِّرونَ كما لا يؤثِّرُ الواحدُ. فلا بُدَّ مِنَ القَوْلِ مِنْ^٤ أَنَّهُ^٥ يُمَكِّنُهُمْ معرفةَ الحُجَّةِ والقيامُ بِنُصْرَتِهِ^٦ مِنْ غيرِ حُجَّةٍ.

قيلَ لهم^٧: فجوَّزوا مثْلَ ذلك في سائرِ ما كَلَّفُوهُ^٨ وإن كانَ النقصُ قائماً^٩.

﴿الإيجاب ضرورياً، فليجوز ضرورة أدق مسائل الهيئة والحكمة (ح. س)﴾. و في حاشية أخرى: «فيه منع؛ لأنه لا يلزم من قبح النقص في بعض المعارف أن يُقَدَّح في الضروريات. وجوب الإمام وإن كان نظرياً، إلا أنَّ المقدمات المثبتة له ضرورية، فلا يقَدَّح النقص في إقامة الدليل. و قد اعترفتم بأنَّ الجَهِل قد عمَّ الناس حتَّى خلفاءكم، مع أَنَّهُ غير قاذح في المعرفة؛ كيف؟ و لو كان كذلك لقليل مثله في كلِّ نظري؛ لأنَّ الجَهِل القاذح في العلم بالنتيجة قاذح في الاستدلال، فلا طريق إلى النظر! و في الضروريات أَنَّهُا لو كانت ضرورية [لارتفع الجَهِل بها] و فسادها ظاهر. فحينئذ ارتفع العلم و انتفى بقسميه، كما لا يخفى».

١. في المغني: «فإن».

٢. في المغني: «وإن».

٣. في المغني: «لزمه».

٤. في المطبوع: «من».

٥. في المغني: «من القول بأنَّه».

٦. في المغني: «بتصديقه».

٧. هذا جواب لقوله: «فلا بدَّ من القول...».

٨. في «د» و المطبوع: «ما كَلَّفْتُمُوهُ».

٩. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٥٧.

[عدم المنافاة بين العلم الضروريّ بأُمور الدين، والحاجة إلى الإمام]

فَيُقَالُ لَهُ: كَلَامُكَ هَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى مَوْضِعَيْنِ:

١٤٢/١

أَحَدُهُمَا: تَوْهُمُكَ عَلَيْنَا إِجْبَابَ الْحَاجَةِ إِلَى الْإِمَامِ لِنَعْلَمَ عِنْدَ وَجُودِهِ مَا لَا نَعْلَمُهُ^١ عِنْدَ فَقْدِهِ، فَقَدْ بَيَّنَّا كَيْفَ قَوْلُنَا فِي هَذَا وَفَصَّلْنَاهُ، وَكَشَفْنَا عَنْ غَرَضٍ مَنِ أَطْلَقَهُ وَأَنَّ التَّقْيِيدَ وَاجِبٌ فِيهِ^٢. وَالَّذِي يُدَلُّ أَنَّكَ أَرَدْتَ مَا حَكَيْنَاهُ قَوْلُكَ: «فَجَوَّزُوا فِي سَائِرِ أُمُورِ الدِّينِ أَنْ تَعْلَمُوهُ بِاضْطِرَارٍ وَلَا يَقْدَحَ النِّقْصُ فِيهِ»، وَلَوْ عَلِمْنَا سَائِرَ أُمُورِ الدِّينِ بِاضْطِرَارٍ - كَمَا أَلْزَمْتَ - لَكَانَتْ الْحَاجَةُ إِلَى الْإِمَامِ ثَابِتَةً مِنْ^٣ وَجْهِ كَوْنِهِ لُطْفًا فِي مُجَابَنَةِ الْقَبِيحِ وَفِعْلِ الْوَاجِبِ، وَلَيْسَ يَصِحُّ الاسْتِغْنَاءُ عَنْهُ وَإِنْ عَلِمْنَا سَائِرَ الدِّينِ بِاضْطِرَارٍ؛ لِأَنَّ الْإِحْلَالَ بِمَا عَلِمْنَا اضْطِرَارًا مَتَوَقَّعٌ مَنَا عِنْدَ فَقْدِ الْإِمَامِ، وَلَا يَمْنَعُ^٤ كَوْنُنَا مُضْطَرِّينَ إِلَى الْعِلْمِ بِوَجُوبِ الْفِعْلِ مِنَ الْإِحْلَالِ بِهِ، وَكَوْنُنَا مُضْطَرِّينَ إِلَى عِلْمِ قُبْحِهِ مِنَ الْإِقْدَامِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ مَنْ يُقَدِّمُ عَلَى الظُّلْمِ وَمَا جَانَسَهُ مِنَ الْقَبَائِحِ يُقَدِّمُ عَلَيْهِ مَعَ الْعِلْمِ بِقُبْحِهِ.

[اختلاف أنواع الألفاف من حيث الخصوص والعموم]

وَالْمَوْضِعُ الْآخَرُ: ظَنُّكَ أَنَّ مَا كَانَ لُطْفًا فِي بَعْضِ التَّكَالِيفِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ لُطْفًا فِي جَمِيعِهَا، وَهَذَا مِمَّا قَدْ كَشَفْنَا عَنْهُ وَعَنْ فَسَادِهِ فِيمَا تَقَدَّمَ^٥، وَدَلَّلْنَا عَلَى أَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ فِي الْأَلْفَافِ الْخُصُوصُ وَالْعُمُومُ، وَالْخُصُوصُ مِنَ وَجْهِ وَالْعُمُومُ مِنَ وَجْهِ

١. فِي «ج، ف»: «مَا لَمْ نَعْلَمَهُ».

٢. تَقَدَّمَ فِي ص ٣٧٨ - ٣٨٠.

٣. فِي «د» وَالْمَطْبُوعُ وَالْحَجَرِي: «فِي».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ وَالْحَجَرِي: «وَلَا نَمْنَعُ».

٥. تَقَدَّمَ فِي ص ٢٢٣ - ٢٢٦.

آخَرُ؛ فَلَيْسَ يَجِبُ إِذَا كَانَ الْإِمَامُ لُطْفًا فِي ارْتِفَاعِ الظُّلْمِ وَ الْبَغْيِ وَ لَزُومِ الْإِنْصَافِ وَ الْعَدْلِ، أَنْ يَكُونَ لُطْفًا فِي كُلِّ تَكْلِيفٍ؛ حَتَّى يَكُونَ لُطْفًا فِي مَعْرِفَةِ^١ نَفْسِهِ^٢.

[استحالة توقف معرفة جميع الأئمة على معرفة الإمام]

ثُمَّ يُقَالُ لَهُ: أَلَيْسَ مَعْرِفَةُ الثَّوَابِ وَ الْعِقَابِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي وَجَبَا عَلَيْهِ لُطْفًا فِي جَمِيعِ فِعْلِ الْوَاجِبَاتِ^٣ وَ الْامْتِنَاعِ مِنْ سَائِرِ الْمُقْبَحَاتِ، فَلِذَلِكَ أَوْجِبْتُمُ الْمَعْرِفَةَ بِاللَّهِ مِنْ حَيْثُ لَا يَتِمُّ مَعْرِفَةُ الثَّوَابِ وَ الْعِقَابِ إِلَّا بِهَا؟

فَإِذَا قَالَ: نَعَمْ، قِيلَ لَهُ: أَفَتَقُولُ إِنَّ هَذِهِ الْمَعْرِفَةَ الَّتِي أَشَرْنَا إِلَيْهَا لُطْفٌ فِي نَفْسِهَا، حَتَّى يَكُونَ الْمُكَلَّفُ لَا يَصِحُّ إِجَابُهَا عَلَيْهِ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَتَقَدَّمَ^٤ مَعْرِفَتُهُ بِالثَّوَابِ وَ الْعِقَابِ؟

فَإِنْ قَالَ: نَعَمْ، فَفَسَادُ ذَلِكَ ظَاهِرٌ، وَ إِنْ قَالَ: لَا، قِيلَ لَهُ: إِذَا جَازَ أَنْ يَسْتَعْنِيَ بَعْضُ التَّكْلِيفِ^٥ عَنْ هَذِهِ الْمَعْرِفَةِ وَ كَوْنِهَا لُطْفًا فِيهِ، فَأَلَا جَازَ الْاسْتِغْنَاءُ عَنْهَا فِي سَائِرِ التَّكْلِيفِ؟

فَإِنْ قَالَ: الْمَعْرِفَةُ بِالثَّوَابِ وَ الْعِقَابِ وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ^٦ لُطْفًا فِي نَفْسِهَا - مِنْ حَيْثُ لَمْ يَصِحَّ ذَلِكَ فِيهَا - فَهَنَّاكَ مَا يَقْرُومُ مَقَامَهَا، وَ هُوَ الظَّنُّ بِهِمَا، فَلَمْ يَعْرِ^٧ الْمُكَلَّفُ مِنْ

١. في «ط»، «معرفة».

٢. كما في الرسول و غيره من الألفاظ. (من حاشية «م»).

٣. كذا، و الظاهر أن الصحيح: «في فعل جميع الواجبات».

٤. كذا في النسخ و الحجري. و في المطبوع: «أن تتقدم».

٥. في المطبوع و الحجري: «التكليف».

٦. كذا في النسخ و الحجري. و في المطبوع: «لم تكن».

٧. من العري، و المراد أنه لا يخلو من اللطف.

لُطْفٍ فِي تَكْلِيفِهِ الْمَعْرِفَةَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُمَازِلًا لِلُطْفِ فِي سَائِرِ التَّكْلِيفِ^١.
 قِيلَ لَهُ: فَاقْنَعْ مِنَّا^٢ بِمِثْلِ مَا اقْتَنَعْنَا^٣ بِهِ؛ فَإِنَّا نَقُولُ لَكَ: إِنَّ مَعْرِفَةَ كُلِّ الْأَنْمَةِ
 يَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ اللَّطْفُ فِيهَا مَعْرِفَةَ الْإِمَامِ؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ فِي أَوَّلِ الْأَنْمَةِ مِنْ أَنْ يَكُونَ
 مَعْرِفَتُهُ وَاجِبَةً وَإِنْ لَمْ يَتَقَدَّمْ لِلْمَكْلُفِ مَعْرِفَةٌ^٤ بِإِمَامٍ غَيْرِهِ، وَإِذَا اسْتَحَالَ ذَلِكَ جَازَ
 أَنْ يَقُومَ مَقَامَ الْمَعْرِفَةِ بِالْإِمَامِ فِي هَذَا التَّكْلِيفِ غَيْرُهَا. وَلَا يَجِبُ أَنْ يَعْمَ هَذَا الْوَجْهَ
 سَائِرُ الْمَكْلُفِينَ وَالتَّكْلِيفِ، كَمَا لَمْ يَجِبْ^٥ أَنْ يَعْمَ اللَّطْفُ الْحَاصِلُ لِلْمَكْلُفِ فِي
 اسْتِدْلَالِهِ عَلَى مَعْرِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَ مَعْرِفَةِ ثَوَابِهِ وَعِقَابِهِ سَائِرِ التَّكْلِيفِ.

[عدم تساوي وجود الإمام و عدمه في معرفة الناس التكليف و قيامهم بها]

قال صاحبُ الكتاب:

ثُمَّ يُقَالُ لَهُمْ: قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ الْإِمَامَ لَا يَصِحُّ أَنْ يُعَيَّرَ حَالَهُمْ فِي الْقُدْرَةِ وَالْآلَةِ
 وَالْعَقْلِ وَ سَائِرِ وَجُوهِ التَّمَكُّنِ، فَلَا بُدَّ مِنْ كَوْنِهَا حَاصِلَةً^٦، وَكَذَلِكَ
 فَالْأَدْلَةُ عَلَى مَا كُلُّفُوهُ مَنْصُوبَةٌ مَعَ فَقْدِ الْحُجَّةِ؛ إِذَا صَحَّ ذَلِكَ فَمَا الَّذِي
 يَمْنَعُ مِنْ أَنْ يَسْتَدِلُّوا بِهَا فَيَعْلَمُوا مَا كُلُّفُوهُ وَ يَقُومُوا بِهِ مَعَ فَقْدِ الْإِمَامِ^٧؟

١٤٤/١

١. في «ف»: «التكليفات».

٢. في «د» و المطبوع: «عنا».

٣. في «ج، ص» و حاشية «ف»: «ما قنعنا».

٤. في «د» و المطبوع: «معرفة».

٥. في المطبوع: «لا يجب».

٦. في «د» و المطبوع: «يسائر».

٧. أي لا يكفي أن يكون بدلها شيء آخر، ولا يغني عنها شيء (من حاشية «م»). و في «ج، د،

ص، ف» و المطبوع: «خاصة». و ما أثبتناه من «ط» و المغني.

٨. في حاشية «م»: «هذا الكلام في غاية السخافة؛ لأن كفاية التفكير إنما يلزم أن لو كان المجهول

و هَلَّا كَانَ حَالُهُمْ مَعَ فَقْدِهِ كَحَالِهِمْ مَعَ وجودِهِ؟ لَأَنَّهُ مَعَ وجودِهِ^١ إِنَّمَا^٢
يَسْتَفِيدُونَ بِالنَّظَرِ فِي الْأَدَلَّةِ، وَ ذَلِكَ مُمَكِّنٌ مَعَ عَدَمِهِ....^٣

فَيُقَالُ لَهُ: هَذَا تَوَهُّمٌ مِنْكَ عَلَيْنَا «إِجَابَ الْإِمَامَةِ وَ وجودَ الْإِمَامِ فِي كُلِّ زَمَانٍ؛
لِيُعْلَمَ عِنْدَ وجودِهِ مَا لَا يَصِحُّ أَنْ يُعْلَمَ عِنْدَ فَقْدِهِ، وَ إِنْ كَانَتْ الْأَدَلَّةُ عَلَى الْمَعْلُومِ
مَوْجُودَةً فِي الْحَالِينَ». وَ قَدْ تَقَدَّمَ أَنَا لَا نَذْهَبُ إِلَى ذَلِكَ وَ لَا نَعْتَمِدُهُ، وَ بَيْنَا كَيْفَ
الْقَوْلُ فِيهِ^٤.

فَأَمَّا قَوْلُكَ: «فَمَا الَّذِي يَمْنَعُ مِنْ أَنْ يَسْتَدِلُّوا وَ يَعْلَمُوا وَ يَقُومُوا بِمَا كُلُّوهُ؟» فَقَدْ
ذَكَرْنَا مَا فِي الْعِلْمِ. فَأَمَّا الْقِيَامُ بِجَمِيعِ مَا كُلُّوهُ، فَهُوَ وَ إِنْ كَانَ مُقْدُورًا - عَلَى مَا ذَكَرْتَ
- فَلَا إِمَامَ لُطْفٍ فِي وَقْعِهِ عَلَى مَا دَلَّلْنَا عَلَيْهِ^٥، وَ مُحَالٌ إِذَا كَانَ لُطْفًا أَنْ^٦ يَكُونَ
حَالُهُمْ مَعَ وجودِهِ كَحَالِهِمْ مَعَ فَقْدِهِ فِي الْقِيَامِ بِمَا كُلُّوهُ مِنَ الْعِبَادَاتِ الَّتِي بَيْنَا أَنْ
وجودَ الْإِمَامِ لُطْفٌ فِي وَقْعِهَا وَ فَقْدَهُ دَاعٍ إِلَى ارْتِفَاعِهَا.

ثُمَّ يُقَالُ لَهُ: هَكَذَا يَقُولُ لَكَ نَافِي اللَّطْفِ^٧: قَدْ عَرَفْنَا أَنَّ جَمِيعَ الْأَلْطَافِ لَا تُعَيَّرُ^٨

«من المسائل التي طريق معرفتها العقل مع العلم بمقدّماتها، فأما مع الجهل بها رأساً أو كون
المجهول من المعارف الدينية التي لا يفيد التفكير فيها شيئاً فلا وجه لما ذكره، فيحتاج فيها إلى
رسول أو إمام يتحمّل أعباءها».

١. هكذا في النسخ. و في المطبوع و الحجري و المغني: - «لأنه مع وجوده».

٢. في المغني: «وإنما».

٣. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٥٧.

٤. تقدّم في ص ٣٧٧ - ٣٨٠.

٥. في المطبوع: «كلّفوه».

٦. تقدّم في ص ٢٢٢.

٧. في المطبوع و الحجري: - «أن».

٨. من المعرفة و نصب الرسول و غيرها. (من حاشية «م»).

٩. في «ج، ط، ف، ل»: «لا يغير».

حال المكلّف في قدرة و آلة إلى سائر وجوه التمكين؛ لأنّ المكلّف متمكّن من الفعل مع عدم اللطّف كما أنّه متمكّن منه مع وجوده، فالأجل جاز الاستغناء عن الألفاظ و الاقتصاد بالمكلّفين على قدرهم و تمكّينهم؟ و جميع ما يبطل به هذا القول و يوجب^١ - مع القدرة و التمكّن - الحاجة إلى الألفاظ، بمثله يبطل قولك.

[إشكال لصاحب «المغني» حول غيبة الإمام، و ردّه]

قال صاحب الكتاب:

ثمّ يُقال لهم: فيجب على زعمكم إذا لم يظهر الإمام حتى يزول^٢ النقص به، أن يكون الحال فيه كالحال و لا حجة في الزمان^٣؛ لأنّ النقص لا يزول بوجود الإمام، وإنّما يزول بما يظهر منه و يُعلم من قبله. و هذا يوجب عليهم في هذا الزمان و في كثير من الأزمنة أن يكون المكلّف معذوراً، أو التكليف^٥ ساقطاً....^٦

١٤٥/١

[بيان الفرق بين عدم ظهور الإمام و عدم عينه]

فيقال له: ليس يجب إذا لم يظهر الإمام ففات النفع به أن يكون الحال عند عدم

١. في المطبوع: «يوجب» بدون الواو.

٢. قوله: «حتى يزول» متعلّق بالمنفي، لا النفي. (من حاشية «م»).

٣. في حاشية «م»: «فيه بحث ظاهر؛ لأنّ الإمام حينئذ كالشمس المستتر دون الغيوم، يستفاد منه المكلّفون كثيراً؛ لأنّ وجوده عليه السلام أيضاً يؤثر في فعل الواجبات و ترك المقبّحات؛ لأنّه عالم بأفعال العباد فيستحيون منه، إلى غير ذلك من المنافع المذكورة في كتب أصحابنا - رضوان الله عليهم - فتدبر».

٤. في المغني: «لوجود».

٥. هكذا في النسخ، و يؤيده ما بعده. و في المطبوع و الحجري و المغني: «و التكليف».

٦. المغني، ج ٢٠ (القسم الأوّل)، ص ٥٨.

ظهوره كالحال عند عدم عيِّنه^١؛ لأنه إذا لم يَظْهَرْ لإخافة الظالمين له ولأنهم أحوجوه إلى الغيبة والاستتار، كانت الحُجَّةُ في قوتِ المَصْلَحةِ به عليهم، فكانوا^٢ هم المانعين أنفسهم من الانتفاع به، وإذا عُدِمَتْ عَيْنُ الإمامِ ففاتَ المكلفين الانتفاعُ به، كانت الحُجَّةُ في ذلك على مَنْ قَوَّتْهُمْ النفعُ به وهو القديمُ تعالى، وإذا أُوجِبَتْ^٣ إزاحةُ عِلَلِ المكلفين عليه تعالى، عَلِمْنَا أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَوْجِدَ الإمامُ^٤ ويأمرَ بطاعته والانتقادَ له؛ سواءً عَلِمَ وقوعُ الطاعةِ مِنَ المكلفين، أو عَلِمَ أَنَّهُمْ يُخِفُونَهُ وَيُلْجِئُونَهُ إِلَى الغيبةِ. وهذا بخلافِ ما ظَنَّهُ مِنْ كَوْنِ المكلفين معذورين، أو سقوطِ التكليفِ عنهم.

فإن قال: إن كَانَ المكلفونَ غيرَ معذورينَ وقد أخافوا الإمامَ على دعواكم، وأحوجوه^٥ إلى الكَوْنِ بِحَيْثُ لَا يَسْتَنْفِعُونَ به، ولا يَصِلُونَ إلى مَصَالِحِهِمْ مِنْ جهته، فَيَجِبُ أَنْ يَسْقُطَ عنهم التكليفُ الذي أَمَرَ الإمامُ^٦ ونهيَهُ وتَصَرُّفَهُ لُطْفَ فيه؛ لأنَّهم بما فَعَلُوهُ قد مُنِعُوا^٧ مِنْ هذا اللُّطْفِ^٨، وَجَرَّوْا فِي هذا الوجهِ مَجْرَى مَنْ قَطَعَ رَجُلٌ نَفْسَهُ فِي أَنْ تَكْلِفَهُ بِالصَّلَاةِ قَائِمًا لَا يَلْزَمُهُ وَيَجِبُ سَقُوطُهُ عنه. ولا

١. عين الشيء: نفسه، والمراد: عند عدم وجوده.

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «وكانوا».

٣. في المطبوع والحجري: «وجب».

٤. في المطبوع: «إمام».

٥. في «ج، ف»: «أحوجوا».

٦. في «د» والمطبوع والحجري: «السكوت».

٧. في المطبوع: «+ به».

٨. هكذا في «د»، وفي سائر النسخ والمطبوع: «لأنَّهم ما فعلوه وقد منعوا».

٩. يعني: أن تركهم لذلك التكليف إنَّما وقع في حال فقدانهم اللطف فيه. (من حاشية «م»).

يَفْتَرِقُ^١ فِي سَقُوطِ التَّكْلِيفِ عَنْهُ^٢ حَالُ قَطْعِهِ لِرَجُلٍ نَفْسِهِ، وَقَطْعِ اللَّهِ تَعَالَى لَهَا.
 قِيلَ لَهُ: لَيْسَ يُسَبِّهُ^٣ حَالُ الْمُكَلَّفَيْنِ الْمَانِعَيْنِ لِلْإِمَامِ مِنَ الظُّهُورِ وَالْقِيَامِ بِأَمْرِ
 الْإِمَامَةِ بِحَالِ الْقَاطِعِ لِرَجُلٍ نَفْسِهِ فِي سَقُوطِ تَكْلِيفِ الصَّلَاةِ مَعَ الْقِيَامِ عَنْهُ؛ لِأَنَّ مَنْ
 قَطَعَ رَجُلٌ نَفْسَهُ قَدْ أَخْرَجَ نَفْسَهُ عَنِ التَّمَكُّنِ^٥ مِنَ الصَّلَاةِ قَائِمًا؛ لِأَنَّهُ لَا وَصُولَ لَهُ^٦
 إِلَى هَذِهِ الصَّلَاةِ بِشَيْءٍ مِنْ أَعْمَالِهِ وَمَقْدُورَاتِهِ^٧. وَ لَيْسَ كَذَلِكَ حَالُ الظَّالِمِينَ
 الْمُخِيفِينَ^٨ لِلْإِمَامِ؛ لِأَنَّهُمْ قَادِرُونَ وَتَمَكُّنُونَ مِنْ إِزَالَةِ إِخَافَتِهِ وَ مَا أَحْوَجَهُ إِلَى
 الْغَيْبَةِ، وَيَجْرُونَ فِي هَذَا الْوَجْهِ مَجْرَى مَنْ شَدَّ رَجُلٌ نَفْسَهُ فِي أَنْ تَكْلِفَهُ لِلصَّلَاةِ^٩
 قَائِمًا لَا يَسْقُطُ عَنْهُ وَإِنْ كَانَ فِي حَالِ شَدِّهَا غَيْرَ تَمَكُّنٍ مِنَ الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى
 إِزَالَةِ^{١٠} الشَّدِّ، فَيَصِحُّ مِنْهُ فِعْلُ الصَّلَاةِ.

[بيان المانع الحقيقي من ظهور الإمام]

فَإِنْ قَالُوا: فَمَا^{١١} هَذَا الْأَمْرُ الَّذِي فَعَلَهُ الظَّالِمُونَ فَمَنَعُوا بِهِ^{١٢} الْإِمَامَ مِنَ الظُّهُورِ؟

١. فِي «د» وَ الْمَطْبُوعُ: «و لَا يَفْرُق».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: - «عَنْ».

٣. فِي «ج، ط، ف» وَ حَاشِيَةُ الْحَجَرِيِّ: «لَيْسَ يَسْتَبْه».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «بِأَنَّ».

٥. فِي «د، ط»: «التَّمَكُّن».

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: - «لَهُ».

٧. فِي «ط»: «أَوْ مَقْدُورَاتِهِ».

٨. فِي الْمَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِيِّ: «وَالْمُخِيفِينَ».

٩. فِي «د، ص، ط» وَ حَاشِيَةُ «ج، ف»: «الصَّلَاة».

١٠. فِي «ص»: «إِزَالَتَهُ».

١١. فِي «د» وَ الْمَطْبُوعُ: «مَا».

١٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «مِنْهُ».

يَبْنُوهُ لِنَعْلَمَ^١ صَحَّةَ مَا ادَّعَيْتُمُوهُ مِنْ تَمَكُّنِهِمْ^٢ مِنْ إِزَالَتِهِ وَ الْإِنْصِرَافِ عَنْهُ.

قِيلَ لَهُ: الْمَانِعُ فِي الْحَقِيقَةِ عِنْدَنَا مِنْ ظَهْوَرِهِ هُوَ: إِعْلَامُ اللَّهِ تَعَالَى لَهُ^٣ أَنَّ الظَّالِمِينَ مَتَى ظَهَرَ أَقْدَمُوا عَلَى قَتْلِهِ وَ سَفَكِ دَمِهِ، فَبَطَلَ^٤ الْحُجَّةُ بِمَكَانِهِ. وَ لَيْسَ^٥ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَانِعُ مِنَ الظَّهْوَرِ إِلَّا مَا ذَكَرْنَاهُ؛ لِأَنَّ مَجَرَّدَ الْخَوْفِ مِنَ الضَّرَرِ وَ مَا يَجْرِي مَجْرَى الضَّرَرِ - مِمَّا لَا يَبْلُغُ إِلَى تَلَفِ النَّفْسِ - لَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَانِعاً^٦؛ لِأَنَّا قَدْ رَأَيْنَا مِنَ الْأُئِمَّةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ [مِمَّنْ] تَقَدَّمَ^٧ ظَهَرَ مَعَ جَمِيعِ ذَلِكَ.

وَ لَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يُجْعَلَ الْمَانِعُ مِنَ الظَّهْوَرِ عِلْمُ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ حَالِ بَعْضِ الْمَكْلُفِينَ أَوْ أَكْثَرِهِمْ أَنَّهُمْ يَفْسُدُونَ عِنْدَ ظَهْوَرِهِ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ؛ لِأَنَّهُ إِنْ قِيلَ^٨ أَنَّهُ يَعْلَمُ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ يَكُونُ ظَهْوَرُهُ مُؤَثِّراً فِيهِ^٩، وَجَبَ سَقُوطُ مَا عَوَّلْنَا عَلَيْهِ فِي أَصْلِ الْإِمَامَةِ مِنْ كَوْنِهَا لُطْفاً فِي الْوَاجِبَاتِ وَ ارْتِفَاعِ الْمُقَبِّحَاتِ، وَ لَزِمَ فِيهَا مَا نَابَاهُ مِنْ كَوْنِهَا اسْتِفْسَاداً فِي حَالِ مِنَ الْأَحْوَالِ. وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ ظَهْوَرُهُ مُؤَثِّراً فِيمَا يَقَعُ^{١٠} مِنَ الْفَسَادِ، لَمْ يَلْزَمْ الْاسْتِثْنَاءُ^{١١} لِأَجْلِهِ، كَمَا لَمْ يَلْزَمْ اسْتِثْنَاءُ مَنْ تَقَدَّمَ^{١٢} مِنَ الْأُئِمَّةِ

١. في «ج، ص، ط، ف»: «لنعلم».

٢. في «ج، ف»: «تمكينهم».

٣. في المطبوع: - «له».

٤. في «ج» و حاشية «ص»: «فيبطل».

٥. في «ف»: «فليس».

٦. في المطبوع: «قائلاً».

٧. أي من تقدم على الإمام الغائب.

٨. في «د، ل، +»: «له».

٩. أي في فساد بعض المكلفين أو أكثرهم.

١٠. في المطبوع و الحجري: «يتبع».

١١. في المطبوع و الحجري: - «لم يلزم الاستثناء».

١٢. في «ج، ص، ف»: «تقدم».

عليهم السلام ولا تترك بعثة كثير من الرُّسُل لأجل ما وَقَعَ مِنْ بعضِ المكلفين من الفساد في حال الإمامة لهؤلاء والنبوة لأولئك. وهذا يبين أن الوجه الصحيح الذي ذكّرناه، دون غيره.

فإن قال: إذا كان المانع هو ما ذكرتموه، فيجب في كل من كان في المعلوم أن رعيته تقتله من إمام أو نبي أن يوجب الله تعالى عليه الاستتار والغيبه، ويحظر^١ عليه الظهور، وإلا فإن جاز أن يسيح الله تعالى لبعض^٢ من يعلم أنه يقتل من حجب الظهور، جاز مثل ذلك في كل إمام؛ فبطل^٣ أن يكون المانع ما ذكرتموه. قيل له: إنما أوجبنا أن يكون ما بيناه مانعاً بشرط أن يكون مصلحة المكلفين مقصورة على ذلك الإمام بعينه، ويكون في معلوم الله تعالى أن أحداً من البشر لا يقوم في مصلحة الخلق بإمامته مقامه، ومن أباحه^٤ الله تعالى الصبر على القتل من حجبته وأنبأه لم يبحه^٥ ذلك إلا مع العلم بأنه إذا قتل قام مقامه غيره من الحجج. وهذا^٦ واضح لمن تأمله.

[بيان الفرق بين علة الاستتار من الأعداء ومن الأولياء]

فإن قال: إذا كان المانع للإمام من الظهور ما بينتموه مما^٨ هو معلوم أن الظالمين

١. الحظر: الحجر، وهو خلاف الإباحة. الصحاح، ج ٢، ص ٦٣٤ (حظر).

٢. في «ف، ل»: «بعض».

٣. في «ص، ط»: «فيبطل».

٤. في «د، ل»: «أباح».

٥. في «د» والمطبوع: «التصبر».

٦. في المطبوع: «لم يتجه».

٧. في المطبوع والحجري: «فهذا».

٨. في المطبوع والحجري: «فما».

هُمُ الْمَخْصُوصُونَ بِهِ، فَمَا قَوْلُكُمْ فِي أَوْلِيَائِهِ وَ مَعْتَقِدِي إِمَامَتِهِ وَ هُمْ مُمَيَّزُونَ مِنْ أَعْدَائِهِ فِي الْمَنْعِ الَّذِي ذَكَرْتُمُوهُ؟ فَيَجِبُ عَلَيْكُمْ أَحَدُ أُمُورٍ: إِمَّا^١ أَنْ تَقُولُوا أَنَّ التَّكْلِيفَ الَّذِي الْإِمَامُ لُطِّفَ فِيهِ سَاقِطٌ عَنْهُمْ^٢، وَ هَذَا خُرُوجٌ عَنِ الدِّينِ. أَوْ تَرْتَكِبُوا^٣ الْقَوْلَ بِظُهُورِ الْإِمَامِ لَهُمْ^٤، وَ تَدَّعُونَ مَا تَعْلَمُونَ أَنْتُمْ وَ كُلُّ أَحَدٍ خِلَافَهُ. أَوْ تُشْرِكُوا بَيْنَهُمْ^٥ وَ بَيْنَ الْأَعْدَاءِ فِي الْمَنْعِ الَّذِي ادَّعَيْتُمُوهُ، فَيُلْزَمُكُمْ مَسَاوَاتُهُمْ لِحَالِهِمْ^٦ وَ خُرُوجُهُمْ مِنْ جُمْلَةِ الْوَلَايَةِ إِلَى الْعَدَاوَةِ؛ وَ قَدْ عَلِمْنَا وَ عَلِمْتُمْ أَنَّ جَمِيعَ النَّاسِ لَيْسَ بِأَعْدَاءٍ لِلْإِمَامِ^٧ الَّذِي تَدَّعُونَهُ، بَلْ فِيهِمْ مَنْ يَعْتَقِدُ إِمَامَتَهُ وَ يَنْتَظِرُ ظَهْرَهُ.

قِيلَ لَهُ: قَدْ أَجَابَ أَصْحَابُنَا عَنْ هَذَا السُّؤَالِ بِأَنْ قَالُوا: إِنَّ الْعِلَّةَ فِي اسْتِثْنَاءِ الْإِمَامِ فِي غَيْبَتِهِ عَنْ أَوْلِيَائِهِ غَيْرُ الْعِلَّةِ فِي اسْتِثْنَاءِهِ عَنْ^٨ أَعْدَائِهِ؛ وَ هِيَ^٩ خَوْفُهُ مِنَ الظُّهُورِ

١. فِي الْمَطْبُوعِ: - «إِمَّا».

٢. فِي حَاشِيَةِ «م»: «هَذَا إِنَّمَا يُلْزَمُ إِذَا لَمْ يَتِمَّ كُنُوهُ مِنْ ذَلِكَ الْفِعْلِ بِدُونِ ذَلِكَ اللَّطْفِ، وَ مَعَ كَوْنِ ظُهُورِ الْإِمَامِ لَطْفًا فِي طَاعَتِهِ وَ مَقْرَبًا مِنْهَا يُمْكِنُ بِدُونِهِ أَدَاؤُهَا بِمَشَقَّةٍ، وَ التَّبَعَةُ فِي ذَلِكَ عَلَى مَنْ أَلْجَأَهُ إِلَى الْإِسْتِثْنَاءِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ تَسَلُّطَ الْمَخَالَفِينَ عَلَى مَكَّةَ وَ الْمَشَاهِدِ الْمُقَدَّسَةِ أَوْجَبَ مَشَقَّةَ التَّقِيَّةِ عَلَى الْحَجَّاجِ وَ الزَّائِرِينَ، وَ لَا يَسْقُطُ بِهَا عَنْهُمْ الْحَجُّ وَ رَجْحَانُ الزِّيَارَةِ، بَلْ يَتَضَاعَفُ بِذَلِكَ أَجْرُهُمْ؟! فَتَدْبُرُ (ح. س).»

٣. فِي «ط، ل»: «تَرْتَكِبُوا».

٤. فِي حَاشِيَةِ «م»: «قَدْ وَرَدَ أَنَّ الْإِمَامَ فِي غَيْبَتِهِ كَالشَّمْسِ يَوْمَ الْغَيْمِ؛ وَ حَاصِلُهُ: أَنَّ نَفْعَهُ لَا يَنْقَطِعُ عَنِ الْأُمَّةِ وَ الْأَوْلِيَاءِ؛ كَيْفَ؟ وَ هُمْ لَا يَعْتَقَادُهُمْ وَ جُودَهُ وَ تَجْوِيزُهُمْ ظَهْرَهُ فِي كُلِّ وَقْتٍ، وَ لِعَرَضِ الْأَعْمَالِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي كُلِّ غَدُوٍّ وَ رَوَاحٍ، يَخَافُونَ مِنْهُ وَ مِنْ تَأْذِيهِ، فَيَكُونُ ذَلِكَ لَطْفًا لَهُمْ (ح. س).»

٥. فِي «ج، ص، ط، ف»: «بَيْنَهُ».

٦. فِي «د» وَ الْمَطْبُوعِ: «بِحَالِهِمْ».

٧. فِي «د، ص، ل»: «الْإِمَامُ».

٨. فِي «ج، ص، ط، ف»: «مِنْ».

٩. فِي الْمَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِيِّ: «وَ هُوَ».

لهم^١ لئلا ينشروا^٢ خبره و يُجروا ذكره، فيسمع به الأعداء و يظهروا عليه، فيؤول^٣ الأمر إلى الغاية الموجبة للاستتار من الأعداء؛ و هذا قريب.

و مما يمكن أن يُجاب به عن هذا السؤال^٤، أن يقال: قد علمنا أن الإمام إذا ظهر لجميع رعيته أو لبعضهم و ليس يعلم صدقه في ادعائه أنه الإمام بنفس دعواه، بل لا بُد من آية يظهرها تدل على صدقه، و ما يظهروه من الآيات ليس يعلم ضرورة كونه آية و دلالة، بل يعلم ذلك بضروب الاستدلال التي تدخل في طرقها

١. في حاشية «م»: «و هذا كما ترى أن بعض الشيعة لا يجتهد في التقيّة في بلاد المخالفين، و لا يتحمل أعباءها، فتصدر عنه أفعال و أقوال تُطير الرؤوس و تذهب بالنفوس؛ و قد يصدر مثل ذلك من غير تعمّد و لا تقصير، بل لسبق اللسان و الجوارح إلى ما يثمر ذلك، مع جدّه و اجتهاده في التستر و الاقواء من الأعداء (ح. س).»

٢. في «ج، ف، ل»: «لئلا تنشروا».

٣. في حاشية «ص»: «فيؤدي».

٤. في حاشية «م»: «و أجاب المفيد - رحمه الله عليه - عن هذا السؤال: تارة بالقلب باستتار النبي صلى الله عليه و آله في الغار فلم يعرف مكانه غير أبي بكر من أصحابه المؤمنين، و الجواب الجواب. و تارة بأن أولياءه عليه السلام فرقان: فرقة تؤمن عن الارتداد فيكون في خفائه عليه السلام عنهم زيادة في ثبوتهم و علو منزلة لاكتسابهم الأعمال بالمشاقّ الشديدة، و فرقة يعتقدون الديانة على ظاهر القول بالتقليد و الاسترسال دون النظر في الأدلة فليسوا بمؤمنين لو ظهر عليهم الإمام أو عرفوا مكانه من أن يدعوهم حبّهم للعاجلة إلى الإغراء به و السعي عليه - كما عاند قوم موسى إمامهم هارون و ارتدّوا و اتّبّعوا السامريّ - ففي خفائه عنهم صيانة لنفسه و دينهم؛ فتبسّر. فإن قلت: فحينئذ يجب دوام استتاره لئلا ينتقص أجر المخلصين. قلنا: يمكن أن يعلم الله من حال كثير من أوليائه في بعض الأعصار ارتكاب فسوق يستحقّون بها من العقاب ما لا يفي به أضعاف ما يفوتهم من الثواب فيقتضي اللطف ظهوره، أو يعلم من حال كثير من أعدائه أنهم يؤمنون به عند ظهوره و يعترفون بالحقّ عند مشاهدته فيظهره لعموم الصلاح؛ فتبيّت. و السيّد - طاب ثراه - لا يرضى بهذا التفصيل، كما مرّ آنفاً (ح. س).»

٥. في «د»: «نعلم».

٦. في «د» و المطبوع و الحجري: «يدخل».

الشكوك و الشبهات، و إذا صحَّ هذا فَمَنْ لَمْ يَظْهَرْ له الإمام من أوليائه لا يَمْتَنِعُ أن يَكُونَ المعلوم من حاله أن ما يُظْهَرُه الإمام من المَعْجَزِ يَدْخُلُ^١ عليه في طريقه الشُّبُهَات، فلا يَصِلُ إلى العِلْم بكونه آية مُعْجِزَة، و إذا لَمْ يَصِلْ إلى ما ذَكَرناه و اعتَقَدَ في المَظْهَرِ له ما يَعتَقَدُ في المُحتالين^٢ المُخْرَفِينَ^٣، لَمْ يَمْتَنِعْ^٤ أن يَكُونَ في المعلوم مِنْه أن يُقَدِّم مع هذا الاعتقادِ على سَفَكِ دَمِهِ أو فِعْلِ ما يُوَدِّي إلى ذلك من تنبيه بعضهم عليه - أعني^٥ بَعْضُ الأعداء - فيؤوُلُ الحالُ إلى العِلَّة التي مَنَعنا لها من ظهوره لأعدائه.

و إن كَانَ بَيْنَ الأعداء و الأولياءِ فَرَقٌ من وجهٍ آخَرَ؛ لأنَّ الأعداءَ قَبْلَ ظهوره معْتَقِدُونَ أَنَّهُ لا إمامَ في العالمِ، و أنْ مَنْ ادَّعَى الإمامةَ مُبْطِلٌ كاذِبٌ، فَهُم عندَ ظهورِ مَنْ يَدَّعي الإمامةَ على الوجه الذي نَذَهَبُ^٦ إليه لا يَنْظُرُونَ فيما يُظْهَرُه مِمَّا يَدَّعي أَنَّهُ آيةٌ؛ لَتَقَدُّمِ اعتقادِهِمْ أنْ كُلَّ ما يَدَّعيهِ من نَسَبِ^٧ الإمامةِ المخصوصةِ إلى نَفْسِهِ مِنَ الآياتِ باطلٌ لا دَلالةَ فيه، فيَقْدِمُونَ لهذه الاعتقاداتِ^٨ على المكروهِ فيه. و لَيْسَ كَذَلِكَ حَالُ الأولياءِ؛ لأنَّهُمْ يَسْتَنْظِرُونَ ظهورَ الإمام الذي يَدَّعي هذا النَسَبَ

١٤٩/١

١. في «ج»: - «لم».

٢. في «د» و المطبوع: «من المعجزات دخل» بدل «من المعجز يدخل».

٣. المحتال: مَنْ طَلَبَ الحيلة. المصباح المنير، ص ١٥٧ (حول).

٤. في «ج» و حاشية «ص، ف»: «المنحرفين». و المنحرفين من الخرافة، و المخرف: الذي يأتي بما يُستلجم و لا يصدِّق عليه. راجع: النهاية، ج ٢، ص ٢٥؛ لسان العرب، ج ٩، ص ٦٦ (خرف).

٥. في «د» و المطبوع: «لم يمنع».

٦. في حاشية «ج، ف»: «يعني».

٧. في «ج، د، ص، ط، ف، ل»: «يذهب».

٨. في «ل» و حاشية «د»: «سبب».

٩. في المطبوع: «لهذا الاعتقاد».

المخصوص، فهُمْ يَنْظُرُونَ فيما يُظْهِرُهُ^١ مِنْ آيَةٍ، [وَأِنَّمَا يَسْتَحِلُّ بَعْضُهُمْ فِيهِ
الْمَحْرَمَ لِدُخُولِ الشُّبْهَةِ عَلَيْهِ فيما يُظْهِرُهُ حَتَّى يَعْتَقِدَ أَنَّهُ لَيْسَ بِآيَةٍ وَلَا مُعْجَزَةٍ.
وَعَلَى الْجَوَابَيْنِ جَمِيعاً لَسْنَا نَقْطَعُ عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ لَا يَظْهَرُ لِبَعْضِ أَوْلِيَائِهِ
وَشِيعَتِهِ، بَلْ يَجُوزُ ذَلِكَ، وَيَجُوزُ أَيْضاً أَنْ لَا يَكُونَ ظَاهِراً لِأَحَدٍ مِنْهُمْ، وَلَيْسَ
يَعْرِفُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَّا إِلَّا حَالَ نَفْسِهِ، فَأَمَّا حَالُ غَيْرِهِ فَعَبْرُ مَعْلُومَةٍ لَهُ؛ وَلِأَجْلِ تَجْوِيزِنَا
أَنْ لَا يَظْهَرَ لِبَعْضِهِمْ أَوْ لَجَمِيعِهِمْ مَا ذَكَرْنَا الْعِلَّةَ الْمَانِعَةَ مِنَ الظُّهْرِ.

[عدم لزوم كون الإمام في كل بلد وجمع]

وقال صاحب الكتاب:

وَقَدْ بَيَّنَّا مِنْ قَبْلُ^٢ أَنَّهُ^٣ يَلْزَمُهُمْ كَوْنُ الْإِمَامِ وَالْحُجَّةِ فِي كُلِّ وَقْتٍ وَفِي
كُلِّ بَلَدٍ وَعِنْدَ كُلِّ جَمْعٍ؛ لِيَصِحَّ مِنْهُ تَعَالَى تَكْلِيفُ الْمَكْلُوفِينَ مَعَ النِّقْصِ^٤.
وَمَتَى جَوَّزُوا خِلَافَ ذَلِكَ فَقَدْ نَقَضُوا قَوْلَهُمْ....^٥

فَيُقَالُ لَهُ: أَمَّا كَوْنُ الْإِمَامِ فِي كُلِّ وَقْتٍ فَهُوَ وَاجِبٌ مَعَ قِيَامِ التَّكْلِيفِ، وَأَمَّا فِي كُلِّ
بَلَدٍ وَكُلِّ جَمْعٍ فَعَبْرُ لَازِمٍ؛ لِأَنَّا قَدْ^٦ بَيَّنَّا - فيما تَقَدَّمَ - الْقَوْلَ فِي هَذَا^٧؛ وَجُمْلَتُهُ: أَنَّهُ
مَتَى تَعَلَّقَتِ الْمَصْلَحَةُ بِوُجُودِ أُمَّةٍ فِي الْبُلْدَانِ وَسَائِرِ الْأَقْطَارِ، فَعَلَّ اللَّهُ تَعَالَى

١. في المطبوع: «فهم فيما يُظْهِرُهُم» بدل «فهم ينظرون فيما يظهره».

٢. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٢٥.

٣. في «ج، ص، ط، ف»: «أنهم».

٤. في حاشية «م»: «يرد مثله في بعث الأنبياء، و يلزم منه إنكار الرسل المبعوثة على أزيد من في قراهم؛ فتأمل».

٥. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٥٨.

٦. في المطبوع: - «قد».

٧. تقدّم في ص ٢٤٤ - ٢٤٥.

ما يَعْلَمُ أَنَّ فِيهِ المصلحة. و قد يَجُوزُ أَنْ لَا يَعْلَمَ ذَلِكَ^١، فَيَكُونُ الْأَمْرَاءُ وَ الْحُكَّامُ وَ الْخُلَفَاءُ مِنْ قِبَلِ الْإِمَامِ فِي الْبُلْدَانِ وَ الْأَمْصَارِ يَقُومُونَ مَقَامَهُ.
و لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الرُّؤَسَاءُ لِلنَّاسِ وَ الْأَئِمَّةُ بِجَمِيعِهِمْ عَلَى صِفَةِ الْأَمْرَاءِ^٢؛ مِنْ حَيْثُ قُلْنَا: إِنَّ وَجُودَ الْأَمْرَاءِ فِي الْبُلْدَانِ يَقُومُ مَقَامَ وَجُودِ الْأَئِمَّةِ.
لَأَنَّ هَذَا الْكَلَامَ^٣ فِي صِفَاتِ الرَّئِيسِ، لَا فِي وَجُوبِ وَجُودِهِ. وَ مِنْ حَيْثُ وَجَبَتِ الرِّئَاسَةُ فِي الْجُمْلَةِ لَا يُعْلَمُ^٤ صِفَةُ الرَّئِيسِ، وَ إِنَّمَا يُعْلَمُ صِفَتُهُ وَ أَحْوَالُهُ وَ مَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ بِاسْتِثْنَائِهِ نَظَرٌ وَ اسْتِدْلَالٌ.

عَلَى أَنَّ رِئَاسَةَ الْأَمْرَاءِ وَ الْحُكَّامِ فِي الْبُلْدَانِ إِنَّمَا قَامَتْ فِي اللَّطْفِ وَ الْمَصْلَحَةِ مَقَامَ كَوْنِ الْإِمَامِ فِي تِلْكَ الْمَوَاضِعِ؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ مِنْ وَرَائِهِمْ، وَ لِأَنَّهُمْ مَسْؤُولُونَ بِسِيَاسَتِهِ، وَ مُتَدَبِّرُونَ^٥ بِتَدْبِيرِهِ، وَ مُنْهَوُونَ^٦ إِلَيْهِ أُمُورَهُمْ، وَ كُلُّ ذَلِكَ مَفْقُودٌ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْعَالَمِ إِمَامٌ. وَ إِذَا كَانَتْ الْمَصْلَحَةُ فِي رِئَاسَةِ هَؤُلَاءِ إِنَّمَا تَيَّمُ^٧ بِالْإِمَامِ وَ كَوْنِهِ مِنْ وَرَاءِ مُرَاعَاتِهِمْ، فَكَيْفَ يُظَنُّ^٨ الْاسْتِغْنَاءُ بِهِمْ عَنِ الْإِمَامِ؟

١. يعني: و يجوز أن يعلم تعالى بعدم وجود المصلحة. و هذا التعبير في المتن مثل قول أمير المؤمنين عليه السلام في نهج البلاغة من جملة كتابه إلى معاوية: «إِلَّا أَنْ يَدْعِيَ مُدْعٍ مَا لَا أَعْرِفُهُ وَ لَا أَظُنُّ اللَّهَ يَعْرِفُهُ» يعني أنه لا يعرف لأنه غير موجود. راجع: نهج البلاغة، (صبحي الصالح)، ص ٣٦٩، الكتاب ٩.

٢. يعني تتعدد الأئمة في أن واحد كما تعددت الأمراء من قبل الإمام الواحد. و في حاشية «م»: «أَي فَلَاحِ يَلْزَمُ فِيهِمْ مَزِيَّةٌ عَلَى مَا يَلْزَمُ فِي الْأَمْرَاءِ».

٣. في «ل»: «هَذَا كَلَامٌ». و في حاشية «ف»: «هُوَ كَلَامٌ».

٤. في «ط، ل»: «لَا نَعْلَمُ».

٥. في «ل»: «مُدَبِّرُونَ».

٦. الإنهاء: إبلاغك الشيء. أنهيت إليه السهم، أي أوصلته إليه. كتاب العين، ج ٤، ص ٩٣؛ لسان العرب، ج ١٥، ص ٣٤٣ (نهي).

٧. في «د، ص، ف، ل»: «يَتِمُّ».

٨. في «د»: «نَظَنُّ».

قال صاحبُ الكتاب:

تُمْ نَعُودُ إِلَى مَا ذَكَرُوهُ مِنَ التَّفْصِيلِ^١، وَهُوَ قَوْلُهُمْ: إِنَّ السَّهْوَ يَعْمُ الْجَمِيعَ،
فَلَا بُدَّ مِنْ حُجَّةٍ.

فَنَقُولُ لَهُمْ: جَوَازُ السَّهْوِ عَلَيْهِمْ لَا يَمْنَعُ مِنْ صَحَّةِ قِيَامِهِمْ بِمَا كَلَّفُوهُ.

إِلَى قَوْلِهِ:

وَيَمْنَعُ^٢ مِنَ التَّكْلِيفِ فِي وَقْتٍ لَا يُمَكِّنُ الْوَصُولَ إِلَى الْحُجَّةِ^٣،

وَيُوجِبُ^٤ فِي نَفْسِ الْحُجَّةِ أَنَّهُ^٥ لَا يُمَكِّنُهُ الْقِيَامُ بِمَا كُلِّفَ إِلَّا بِحُجَّةٍ...^٦

فَنَقُولُ لَهُ: كَلَامُكَ فِي هَذَا الْفَصْلِ مَبْنِيٌّ عَلَى تَوْهْمِكَ عَلَيْنَا إِيْجَابَ الْحُجَّةِ لِأَجْلِ
جَوَازِ السَّهْوِ عَلَى الْخَلْقِ فِي طَرِيقِ النَّظَرِ وَالِاسْتِدْلَالِ وَالتَّوَصُّلِ إِلَى الْمَعَارِفِ، وَقَدْ
بَيَّنَّا أَنَّ الْأَمْرَ بِخِلَافِ مَا ظَنَنْتَهُ، وَرَتَّبْنَا التَّعَلُّقَ بِالسَّهْوِ فِي وَجوبِ الْحَاجَةِ إِلَى الْإِمَامِ^٨.

١٥١/١

[تَمَكُّنُ الْمَكْلُوفِينَ مِنْ أَدَاءِ التَّكْلِيفِ فِي زَمَنِ الْغَيْبَةِ]

فَأَمَّا تَكْلِيفُ الْمَكْلُوفِينَ فِي وَقْتٍ لَا يَتِمَكَّنُونَ فِيهِ مِنَ الْوَصُولِ إِلَى الْحُجَّةِ، فَإِنَّمَا
كَانَ يَقْبَحُ لَوْ امْتَنَعَ وَصُولُهُمْ إِلَيْهِ لَشَيْءٍ يَرْجِعُ إِلَى الْمَكْلُوفِ - جَلَّتْ عَظَمَتُهُ - أَوْ كَانُوا^٩

١. فِي الْمَغْنِيِّ: «الْفَضْل»، وَلَا وَجْهَ لَهُ.

٢. أَيِ جَوَازِ السَّهْوِ.

٣. كَمَا فِي زَمَانِ الْغَيْبَةِ (مِنْ حَاشِيَةِ «م»).

٤. فِي الْمَغْنِيِّ: «فِي وَجوب».

٥. فِي الْمَغْنِيِّ: «أَنْ».

٦. الْمَغْنِيُّ، ج ٢٠ (الْقِسْمُ الْأَوَّلُ)، ص ٥٨ - ٥٩.

٧. فِي «د»، ص، ط، ف: «فِي قَالَهُ».

٨. تَقَدَّمَ فِي ص ٣٧٨ - ٣٨٠.

٩. فِي «ج، ط، ف»: «وَكَانُوا».

في الأحوال التي لا يصلون إليه فيها غير متمكّنين من أفعالٍ إذا وَقَعَتْ مِنْهُمْ وَصَلُوا إليها لا محالة، و قد بيّنّا أنّهم متمكّنون ممّا إذا فَعَلُوهُ زَالَتْ تَقِيَّةُ الإمام و خَوْفُهُ وَ وَجَبَ عليه الظهور^١.

[نفي السهو عن الإمام]

فأما قولك: «و يَجِبُ في نَفْسِ الْحُجَّةِ أَنْ لَا يُمَكِّنَهُ الْقِيَامُ^٢ بِمَا كُلَّفَ إِلَّا بِحُجَّةٍ» فَطَرِيفٌ^٣؛ لِأَنَّ الْحُجَّةَ عِنْدَ خُصُومِكَ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ السَّهْوُ وَلَا شَيْءٌ مِمَّا احتاجت الأمة من أجله إليه؛ فكيف تَظُنُّ^٤ أَنَّهُ يَلْزَمُ خُصُومَكَ إِذَا أَوْجَبُوا حَاجَةَ الْخَلْقِ إِلَى الإمام لأجل جواز السَّهْوِ عَلَيْهِمْ لِرَمَهُم حَاجَةَ الإمام نَفْسِهِ إِلَى إمام، و هو عندهم لَا يَجُوزُ عليه السَّهْوُ؟!

[جواز عدول الناقلين للأخبار عن النقل]

قال صاحبُ الكتاب:

و بعدُ، فإن كانَ الْحُجَّةُ بَيِّنٌ لَنَا^٥ مَا لَوْلَاهُ لَمْ يَسْتَبَيِّهْ^٦ الْمَكْلَفُ؛ فَمِنْ أَيْنَ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْهُ^٧ فِي كُلِّ زَمَانٍ؟ وَ هَلَّا جَازَ أَنْ يَسْتَغْنِيَ الْمَكْلَفُونَ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَعْصَارِ بِمَا يَتَوَاتَرُ عَنِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سَلَّمَ

١. تقدّم في ص ٣٩٢.

٢. في المطبوع و الحجري: «لا يمكن».

٣. الطريف: الغريب و المستحدث. راجع: القاموس المحيط، ج ٣، ص ٢٢٦؛ الصحاح، ج ٤، ص ١٣٩٤ (طرف).

٤. في «ص، ف»: «يظن».

٥. في المغني: «بالحجة بيّن» بدل «الحجة بيّن لنا».

٦. في المغني: «لم ينتبه». و في المطبوع و الحجري: «لم يتبينه».

٧. في المغني: «منه».

و الْحُجَّةُ^١ و الإمام؟ فإن^٢ امتنعوا من ارتفاع النقص و السَّهْو بالتواتر مع
أنَّه يوجبُ العِلْمَ الضَّروريَّ^٣، لَزِمَهُمْ أن لا يَرْتَفِعَا بِالْحُجَّةِ الذي غايَةُ ما
يأتيه هو البيان^٤ الذي لا يَسْتَقِلُّ بِنَفْسِهِ، و يُحْتَاجُ معه إلى النظرِ
و الاستدلالِ....^٥

فَيَقَالُ له: هَبْ أَنْ التَّوَاتُرُ يوجبُ العِلْمَ الضَّروريَّ على ما اقترَحْتَ، أ لَيْسَ إِنَّمَا
يَجِبُ العِلْمُ الضَّروريُّ عِنْدَ ما يُنْقَلُ^٦ و يُتَوَاتَرُ بِهِ مِنَ الْأَخْبَارِ؟
فَإِذَا قَالَ: بَلَى، قِيلَ له: فَإِذَا جازَ عَلَى النَّاقلِ العُدُولُ عَنِ النِّقْلِ لِسَهْوٍ أَوْ غَيْرِهِ -
عَلَى ما بَيَّنَّاهُ فيما تَقَدَّمَ^٧ - لَمْ يَنْفَعْنَا حُصُولُ العِلْمِ الضَّروريِّ لَنَا بِما نُقِلَ، وَ وَجَبَ أَنْ
لا نَكُونَ واثقينَ بِأَنَّ جميعَ الشَّرِيعِ قد تَضَمَّنَهُ النِّقْلُ^٨، وَ لَزِمَتْ الْحَاجَةُ إِلَى الإِمَامِ.
ثُمَّ يُقَالُ له: لَوْ سَلَّمْتُ^٩ لَكَ أَيْضاً أَنَّ النَّاقلِينَ لا يَجوزُ أَنْ يَعدِلُوا عَنِ النِّقْلِ
و لا [أَنْ] يُخْلَوْا بِهِ، مُضَافاً إِلَى أَنْ تَسْلِمَنا أَنَّ نَقْلَهُمْ يوجبُ العِلْمَ الضَّروريَّ،

١. في المغني: «عن الرسول المتقدم» بدل «عن الرسول... و الحجّة».

٢. في المغني: «و متى».

٣. في حاشية «م»: «لا يخفى ما فيه من الخط؛ إذ التواتر إنما يفيد العلم الضروري ببيان الرسول و الحجّة، و إذا لم يستقلَّ البيان بل يفقر إلى النظر و الاستدلال كان الافتقار باقياً مع التواتر أيضاً؛ و هذا مع تواتر البيان، لا إذا تواتر المبيّن. و في افتقار البيان مطلقاً إلى النظر نظر؛ فتدبر (ح. س)».

٤. في المغني: - «البيان».

٥. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٥٩ - ٦٠.

٦. في الحجري: «عندنا ينقل». و في المطبوع: «عندنا [بما] ينقل».

٧. تقدّم في ص ٢٧٦ و ٢٨١ - ٢٨٢.

٨. في حاشية «م»: «و لا ريب أن العمل بجميع التكاليف واجب، فيجب تحصيل العلم بها، كما سيجيء. فلا يرد أن الوثوق غير واجب؛ إذ ليس لنا إلا العمل بما وصل إلينا و وثقنا به؛ إذ لا تكليف بما لا نعلمه. و ذلك أنا مكلفون بكل ما أتى به الرسول؛ فتأمل».

٩. في المطبوع: «سلمنا».

لَمْ يَجِبْ مَا تَوَهَّمَتْهُ مِنَ الاستغناء عن الإمام؛ لأنَّا قد بيَّنَّا فيما تَقَدَّمَ أَنَّ وجود الإمام لُطْفٌ فِي فِعْلٍ^١ كَثِيرٍ مِنَ الْوَاجِبَاتِ وَارْتِفَاعٍ كَثِيرٍ مِنَ الْمُقَبِّحَاتِ^٢، وَ مَا هَذِهِ حَالُهُ تَلَزُّمٌ^٣ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ. وَإِنْ كَانَ الْأَمْرُ فِي النِّقْلِ عَلَى مَا تَدَّعِيهِ وَتَقْتَرِحُهُ^٤، فَكَيْفَ يَصِحُّ إِطْلَاقُكَ أَنَّ التَّوَاتُرَ إِذَا أَوْجَبَ الْعِلْمَ الصَّرُورِيَّ ارْتَفَعَتِ الْحَاجَةُ إِلَى الْحُجَّةِ فِي كُلِّ زَمَانٍ؟

[عدم التلازم بين سقوط التكليف عن الناقل إذا سها، وبين سقوطه عن الآخرين]

ثُمَّ أَوْرَدَ صَاحِبُ الْكِتَابِ كَلَامًا فِي السَّهْوِ يَجْرِي مَجْرَى مَا تَقَدَّمَ فِي بِنَائِهِ^٥ عَلَى التَّوَهُّمِ عَلَيْنَا إِيْجَابَ وَجُودِ الْإِمَامِ لِحُجُوزِ^٦ السَّهْوِ فِي طُرُقِ الْمَعَارِفِ^٧، إِلَى أَنْ قَالَ: وَبَعْدُ، فَإِنَّا نَقُولُ: إِنَّ السَّهْوَ إِذَا لَحِقَ الْمَكْلَفَ فِيمَا كُفِّلَ، فَلَا بُدَّ - إِنْ لَمْ يَتَذَكَّرْ مِنْ ذِي قِبَلٍ^٨ وَ لَا حَصَلَ هُنَاكَ مَنَبَّةٌ - أَنْ يُخْطِرَ اللَّهُ تَعَالَى بِبَالِهِ مَا يَزُولُ مَعَهُ السَّهْوُ، وَإِلَّا قَبِحَ^٩ تَكْلِيفُهُ، فَكَيْفَ يَحْتَاجُ^{١٠} إِلَى

١. في المطبوع: - «فعل».

٢. راجع: ص ٤٧.

٣. في «د» والمطبوع: «يلزم».

٤. في «د، ص، ط، ف»: «ما يدَّعيه ويقترحه».

٥. في المطبوع والحجري: «بيانه».

٦. في «ج، ص، ط» والمطبوع والحجري: «بحجواز».

٧. تقدّم في ص ٣٧٧ - ٣٨٠.

٨. في القاموس: «وَأَلَا أَكَلُمُكَ إِلَى عَشْرِ مِنْ ذِي قِبَلٍ - كَعَيْنٍ وَجَبَلٍ - أَي: فِيمَا أَسْتَأْنِفُ، أَوْ مَعْنَى الْمَحْزَكَةِ: إِلَى عَشْرِ تَسْتَقْبِلُهَا، وَمَعْنَى الْمَكْسُورَةِ الْقَافِ: إِلَى عَشْرِ مِمَّا تَشَاهِدُهُ الْأَيَّامُ». الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ، ج ٣، ص ٥٩٦ (قبل).

٩. في المغني: «فمع» بدل «قبح».

١٠. في المغني: «نحتاج».

وجود الحجة مع ذلك؟^٢

فَيُقَالُ له^٣: اِعْمَلْ عَلَى^٤ أَنْ تَكْلِفَ مَنْ سَهَا وَلَمْ يُخْطِرِ اللَّهُ تَعَالَى بِإِلَهِ مَا يَزُولُ
مَعَهُ السُّهُو [سَاقِطٌ عَنْهُ] وَإِلَّا قَبَّحَ تَكْلِيفُهُ؛ فَكَيْفَ يَكُونُ مَا ذَكَرْتَهُ قَادِحاً فِي كَلَامِنَا
وَمُعْتَرِضاً عَلَيْنَا؟ وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ تَكْلِيفَ النُّقْلِ^٥ عَمَّنْ^٦ سَهَا عَنْهُ لَوْ سَقَطَ حَسَبَ مَا
ادَّعَيْتَ، لَمْ يَسْقُطْ وَجُوبُ مَعْرِفَةِ الشَّيْءِ الْمَنْقُولِ عَنْ غَيْرِهِ مِنَ الْمَكْلُوفِينَ الَّذِينَ لَمْ
يَلْحَقْهُمْ سُهُوٌ، وَلَا طَرِيقَ لَهُمْ مَعَ وَقُوعِ السُّهُوِ عَنِ النُّقْلِ إِلَى مَعْرِفَةِ مَا تَضَمَّنَهُ النُّقْلُ
إِلَّا قَوْلُ الْإِمَامِ وَبَيَانُهُ، وَهَذَا يَبَيِّنُ أَنَّ مَا تَكَلَّفْتَهُ - مِنْ ادِّعَاءِ وَجُوبِ أَنْ يُخْطِرَ اللَّهُ
تَعَالَى عَلَى^٧ بَالِ^٨ الْمَكْلُوفِ مَا سَهَا عَنْهُ أَوْ سَقُوطِ^٩ تَكْلِيفِهِ - لَا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئاً فِي
لُزُومِ الْحَاجَةِ إِلَى الْإِمَامِ.

١. في «ج» و«المغني»: «وجوب».

٢. «المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٦٠. وفيه «في» بدل «مع».

٣. في حاشية «م»: «الأولى أن يُجَابَ بِأَنَّ كَلَامَنَا فِيهَا إِذَا كَانَتِ الْخِلَاقُ عَلَى مَا هُمْ عَلَيْهِ مِنْ وَقُوعِ
السُّهُوِ مِنْهُمْ كَثِيراً، وَأَمَّا إِذَا أزالَ اللَّهُ عَنْهُمْ تِلْكَ الطَّبِيعَةَ بِقُدْرَتِهِ فَلَا نَسْلُكَ فِي إِثْبَاتِ مَا نَحْنُ
بِصَدَدِهِ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ؛ فَتَدَبَّرْ (ح. س).»

و فِي حَاشِيَةِ أُخْرَى: «و نَظِيرُ مَا ذَكَرَهُ هُنَا أَنْ يُقَالَ: لَا نَحْتَاجُ إِلَى الْإِمَامِ فِي الْحَثِّ عَلَى الطَّاعَةِ وَ
الزَّجْرِ عَنِ الْمَعْصِيَةِ؛ إِذْ يَجِبُ عَلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ رَدُّعُهُمْ عَنْهَا وَتَرْغِيْبُهُمْ إِلَى الطَّاعَاتِ؛ إِذْ يُمْكِنُهُ
سُبْحَانَهُ أَنْ يَجْعَلَ النَّاسَ أَرْبَاراً أَتَقِيَاءَ يَجْتَنِبُونَ عَنِ الْمَعَاصِي. بَلْ يُقَالَ: لَا حَاجَةَ إِلَى الرَّسُولِ
أَيْضاً؛ لِجَوَازِ الْإِمَامِ الْمَعَارِفَ وَإِلْقَائِهَا عَلَى الْخِلَاقِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَى بَعْثِ أَحَدٍ إِلَيْهِمْ، وَلَا
تَكُونُ الْمَعْرِفَةُ أَيْضاً لَطْفاً وَاجِباً، كَمَا لَا يَخْفَى. وَالحَلُّ مَا ذَكَرَهُ - مَدَّ ظِلَّهُ - فَلَا تَنْخَبِطُ وَتَأْمُلُ».

٤. اعمل على كذا: ابن علي كذا.

٥. أي نقل الخبر.

٦. في «ص»: «ممن».

٧. في «ص»: «ببال» بدل «على بال».

٨. في «ج، د، ف، ل»: «أو سقوط».

اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَدْعِيَ أَيْضاً أَنَّ السَّهْوَ إِذَا لَحِقَ النَّاqِلِينَ فَأَعْرَضُوا عَنِ النُّقْلِ وَ سَقَطَ عَنْهُمْ تَكْلِيفُهُ، فَقَدْ سَقَطَ أَيْضاً تَكْلِيفُ مَعْرِفَةِ الشَّيْءِ الْمُنْقُولِ عَنْ غَيْرِهِمْ.

و هذا قول ظاهر الفساد، وفي إجماع الأمة - على [أن] ما فرضه الله تعالى على لسان نبيه صلى الله عليه وآله^١ و تعبد به و بينه لمن كان في زمانه لازم لنا و واجب علينا التوصل إلى معرفته و العمل به - دلالة على بطلان دعوى من ادعى سقوط التكليف الشرعي عن بعض الأمة من حيث سها بعضها عن النقل، و لم يتم بما وجب عليه فيه.

[وجه دلالة جواز دخول الشبهة على الحاجة إلى الإمام]

قال صاحب الكتاب:

فَأَمَّا تَعَلُّقُهُمْ بِجَوَازِ الشُّبْهِ^٢ فَهُوَ أَبْعَدُ مِمَّا قُلْنَا؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَصِحُّ أَنْ لَا تَعْتَرِيَهُمْ كَمَا يَصِحُّ تَطَرُّقُهَا^٣ عَلَيْهِمْ أَوْ عَلَى بَعْضِهِمْ؛ فَكَيْفَ يُقَالُ: «إِنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ حُجَّةٍ» لِأَجْلِ أَمْرٍ قَدْ يَصِحُّ زَوَالُهُ وَ التَّكْلِيفُ ثَابِتٌ؟ [و متى صحَّ زَوَالُهُ فَيَجِبُ أَنْ يُسْتَعْنَى عَنِ الْحُجَّةِ].^٤

فَيُقَالُ لَهُ: قَدْ بَيَّنَّا فِيمَا سَلَفَ وَجْهَ التَّعَلُّقِ بِجَوَازِ الشُّبْهِ^٥ فِي الْحَاجَةِ إِلَى الْإِمَامِ^٦ وَ هُوَ عَلَى خِلَافٍ مَا تَظُنُّهُ^٧ عَلَيْنَا؛ لِأَنَّا لَمْ نَوْجِبِ الْإِمَامَةَ لِجَوَازِ الشُّبْهِ^٨ فِي طُرُقِ

١. في أكثر النسخ: «عليه السلام».

٢. في «د، ل»: «الشبهة». و في المغني: «التنبية»، و هو تصحيف.

٣. في المغني: «طروها».

٤. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٦١. و ما بين المعقوفين من المصدر.

٥. في «د، ف»: «الشبهة».

٦. تقدّم في ص ٣٨٠ - ٣٨١.

٧. في «د، ص، ط، ف، ل»: «ما يظنه».

٨. في «ص» و المطبوع و الحجري: «الشبه».

الأدلة الثابتة التي لا يَمَنَعُ دخولُ الشبهة^١ فيها من استدراكِ الحقِّ فيها؛^٢ لأنَّ الشبهة^٣ وإن دَخَلَتْ فيما هذا^٤ حُكْمُهُ، فالمكلفُ متمكِّنٌ من إصابةِ الحقِّ، وإنَّما يَعْدِلُ عن إصابته بتقصيرٍ^٥ من جهته، وإنَّما أَوْجَبْنَا الحاجةَ إلى الإمامِ في هذا الوجهِ لأجلِ جوازِ دخولِ الشبهة^٦ على الناقلينَ حتَّى يَعْدِلُوا عن النقلِ، فلا يُمكنُ الوصولُ مع عدولهم عنه^٧ إلى معرفةِ الشيءِ المنقولِ.

فأما قولُك: «إِنَّ الشُّبْهَةَ يَصِحُّ أَنْ تَعْرِضَ وَأَنْ لَا تَعْرِضَ»^٨ فهو كذلك، غيرَ أنَّ الوضعَ الذي حَصَلْنَاهُ وَأَوْجَبْنَا مِنْهُ^٩ الحاجةَ إلى الإمامِ لَا يَفْتَقِرُ^{١٠} إِلَى الْقَطْعِ عَلَى وَجوبِ دُخُولِ الشُّبْهِ، بل التجويزُ لدُخُولِهَا كافٍ؛ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْصُلِ^{١١} الثَّغَةُ بِأَنَّ جَمِيعَ مَا يُحْتَاجُ^{١٢} إِلَيْهِ وَقد كُفِّلْنَا معرفته قد نُقِلَ إلَيْنَا^{١٣} مع الجوازِ كما لَا يَحْصُلُ مع الوجوبِ؛ فَمَا ظَنُّهُ مِنَ الْفَرْقِ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ غَيْرُ صَحِيحٍ.

١٥٥/١

١. في «ص، ف» والمطبوع والحجري: «الشبه».

٢. في «د، ص، ط، ف»: «منها».

٣. في «ج، د، ل»: «الشبهة».

٤. في «ص، ط» وحاشية «ج، ف»: «هكذا».

٥. في «ج، ص، ط، ف»: «لتقصير».

٦. في «ط، ل»: «الشبهة».

٧. في المطبوع: «عنه».

٨. في الحجري: «يَصِحُّ أَنْ يَعْترَضَ». وفي المطبوع: «يَصِحُّ أَنْ تَعْرِضَ».

٩. في المطبوع: «وَأَوْجَبْنَا فِيهِ».

١٠. في حاشية «د»: «لَا يَفْضِي».

١١. في «ص، ط، ف»: «لَمْ تَحْصُلْ».

١٢. في «ل»: «مَا نَحْتَاجُ».

١٣. وَلَمْ نَعْتَمِدْ بِمَا رَوَاهُ إِلَيْنَا؛ لَجَوَازِ السُّهْرِ وَالْخَطَا فِي النُّقْلِ، فَيَرْتَفِعُ بِهِ الْوُثُوقُ عَلَى الْمَنْقُولِ

أَيْضاً. (من حاشية «م»).

قال صاحب الكتاب:

و بعدُ، فإنَّ الشُّبْهَةَ^١ مِنْ قِبَلِهِمْ^٢ قد يَصِحُّ مِنْهُمْ حُلُّهَا بِالنَّظَرِ [كَمَا يَصِحُّ أَنْ يَتَوَصَّلُوا إِلَى الْعِلْمِ بِمَا كُفِّلُوا بِالنَّظَرِ، فَإِذَا كَانُوا بِتَمَكُّنِهِمْ مِنْ ذَلِكَ يَسْتَغْنَوْنَ بِهِ عَنِ الْحُجَّةِ فَكَذَلِكَ فِي حَلِّ الشُّبْهَةِ [...]]^٣.

فيقال له: هذا تَوْهَمٌ مِنْكَ عَلَيْنَا إِيْجَابَ الْإِمَامِ و وجوده لدفعِ الشُّبْهَةِ^٤ و المنعِ مِنْ وقوعِها، و هو شبيهٌ بما تَقَدَّمَ مِنْ ظَنِّكَ عَلَيْنَا فِي السَّهْوِ و جوازِ دخوله عَلَى الْخَلْقِ، و قد مضى^٥ كَيْفَ قَوْلُنَا فِي الْأَمْرَيْنِ و الوجهُ الصَّحِيحُ فِي تَرْتِيبِ الاسْتِدْلَالِ بِهِمَا^٦.

قال صاحب الكتاب:

عَلَى أَنَّ الشُّبْهَةَ قد تَجَوَّزُ^٧ فِي الْعِلْمِ بِنَفْسِ الْحُجَّةِ، فَتَجِبُ^٨ الْحَاجَةُ إِلَى آخَرٍ، وَ يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ مَا قَدَّمْنَاهُ^٩.

فيقال له: الشُّبْهَةُ و إنْ جَاوَزَتْ فِي الْعِلْمِ بِنَفْسِ الْحُجَّةِ، فَهِيَ غَيْرُ مَانِعَةٍ مِنْ إِمْكَانِ الْوُصُولِ إِلَى الْحَقِّ، وَ لَا دَافِعَةٍ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْحُجَّةِ. وَ لَيْسَ كَذَلِكَ حُكْمُ الشُّبْهَةِ إِذَا

١. في «ج، ل»: «الشبهة».

٢. أي من قبل المكلفين.

٣. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٦١. و ما بين المعقوفين أضفناه من المصدر.

٤. في «ج»: «الشبهة».

٥. تقدّم في ص ٣٧٧ - ٣٨٠.

٦. و هو انتفاء الوثوق عن غير الناقلين؛ لاحتمال طريان الشبهة و السهو على الناقلين فلم ينقلوا لذلك؛ فتدبر. (من حاشية «م»).

٧. في جميع النسخ: «يجوز».

٨. في «ف»: «+ له».

٩. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٦١.

دَخَلَتْ عَلَى النَّاqِلِينَ المتواترينَ أو على بعضهم، فَخَرَجَ الخَبَرُ مِنْ أَنْ يَكُونَ متواتراً؛ لِأَنَّهَا إِذَا دَخَلَتْ فِي هَذَا المَوْضِعِ ارْتَفَعَ الطَّرِيقُ إِلَى المَعْرِفَةِ بِمَا تَضَمَّنَتْهُ النُّقْلُ، وَإِذَا دَخَلَتْ هُنَاكَ لَمْ تُخَلِّ بِإِمكَانِ المَعْرِفَةِ، وَلَا رَفَعَتْ الطَّرِيقَ إِلَى إدراكِ الحقِّ وإصابته.

قالَ صاحبُ الكتابِ:

على أَنَّ الشُّبْهَةَ^١ تَجُوزُ عَلَى الحُجَّةِ، وَإِنَّمَا يَخْتَارُ خِلَافُهَا أَوْ يُزِيلُهَا بِمَا آتَاهُ اللَّهُ مِنَ الدَّلَالَةِ^٢، وَحَالٌ غَيْرُهُ كحَالِهِ وَإِنْ كَانَ قَدْ يَقْصُرُ؛ فَمَا الْحَاجَةُ إِلَى الحُجَّةِ؟ وَلَا يُمَكِّنُهُمْ أَنْ يَجْعَلُوا الحُجَّةَ مَعْصُومًا، بِمَعْنَى المنعِ مِنَ الإِقْدَامِ عَلَى هَذِهِ الأُمُورِ^٣؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُوْجِبُ زَوَالَ التَّكْلِيفِ. فَإِنْ ثَبَّتَ فِيهِ العِصْمَةَ^٤ فَمَعْنَاهَا أَنَّ المَعْلُومَ أَنَّهُ لَا يَخْتَارُ ذَلِكَ، وَذَلِكَ مُمَكِّنٌ فِي غَيْرِهِ عَلَى مَا قَدَّمْنَاهُ^٥.

فَيَقَالُ لَهُ: إِنْ أَرَدْتَ بِقَوْلِكَ: «إِنَّ الشُّبْهَةَ تَجُوزُ عَلَى نَفْسِ الحُجَّةِ» بِمَعْنَى القُدْرَةِ^٦، فَنَعَمْ؛ الحُجَّةُ قَادِرَةٌ عَلَى الشُّبْهَةِ، كَمَا أَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى ضُرُوبِ الأَفْعَالِ. وَإِنْ أَرَدْتَ بِالْجَوَازِ مَعْنَى الشُّكِّ، فَلَا؛ لِأَنَّا قَدْ قَطَعْنَا عَلَى أَنَّهُ لَا يَخْتَارُ ذَلِكَ بِالأَدَلَّةِ^٧ الدَّالَّةِ عَلَى عِصْمَتِهِ؛ فَكَيْفَ يَكُونُ حَالٌ غَيْرُهُ مِمَّنْ لَا يُؤَمِّنُ مِنْهُ ذَلِكَ كحَالِهِ؟

١. في «د» و المطبوع و الحجري: «الشبه».

٢. في المغني: «الآلة».

٣. أي امتناع صدور مثل هذه الأمور منه. (من حاشية «م»).

٤. في المغني: «فإن ثبتت العصمة فيه».

٥. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٦١.

٦. أي إنه يجوز بمعنى القدرة. (من حاشية «م»).

٧. في المطبوع و الحجري: «بالدلالة».

فَأَمَّا قَوْلُكَ: «و ذَلِكَ مُمَكِّنٌ فِي غَيْرِهِ» إِنْ أَرَدْتَ أَنَّهُ مُمَكِّنٌ أَنْ يَكُونَ مَعْصُومًا، بِمَعْنَى أَنَّهُ لَا يَخْتَارُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، فَذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُمَكِّنًا، وَإِذَنْ كَانَ لَمْ يَحْتَاجَ هَذَا الْمَعْصُومُ إِلَى إِمَامٍ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ^٢. وَإِنْ أَرَدْتَ بِقَوْلِكَ: «إِنَّهُ مُمَكِّنٌ فِي غَيْرِهِ» أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَخْتَارَ وَأَنْ لَا يَخْتَارَ، فَلَأَجْلِ هَذَا الْجَوَازِ وَعَدَمِ الْأَمَانِ وَالثَّقَةِ احْتِجَّ حِينَئِذٍ إِلَى الْإِمَامِ.

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ:

و لَا يَجِبُ إِذَا قَصَرَ^٣ أَنْ يَنْصِبَ اللَّهُ تَعَالَى حُجَّةً؛ لِأَنَّ الْحُجَّةَ لَا يُزِيلُ التَّقْصِيرُ؛ إِذَا الْمَعْلُومُ أَنَّ مَعَ وجودِهِ قَدْ يَقْصُرُ الْمَكْلُفُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُضْطَرُّ إِلَى فِعْلِ مَا كُفِّهُ، وَإِنَّمَا يُدَلُّ وَيُنَبَّهُ....^٤

فَيَقَالُ لَهُ: وَ هَذَا أَيْضًا مَبْنِيٌّ عَلَى تَوْهُمِكَ الْأَوَّلِ^٥، وَ قَدْ مَضَى مَا فِيهِ كِفَايَةٌ. وَجُمْلَةُ مَا نَقُولُهُ^٦: إِنَّهُ لَيْسَ لِأَجْلِ تَقْصِيرِ الْمَكْلُفِ الَّذِي دَخَلَتْ عَلَيْهِ الشُّبْهَةُ أَوْجَبْنَا الْحَاجَةَ إِلَى الْإِمَامِ لِيُنَبِّهَهُ عَلَى تَقْصِيرِهِ، وَلَكِنْ تَقْصِيرُهُ إِذَا وَقَعَ وَتَعَدَّى إِلَى غَيْرِهِ مِنْ حَيْثُ سُدَّ عَلَيْهِ بَابُ الْعِلْمِ مِنْ جِهَةِ النُّقْلِ، احْتِجَّ إِلَى إِمَامٍ لِيُبَيِّنَ مَا لَا يَعْلَمُهُ الْمَكْلُفُ لَوْلَا بَيَانُهُ.

١. في المطبوع والحجري: - «كان».

٢. لا من جميع الوجوه، فكيف من غيره! (من حاشية «م»).

٣. أي المكلف.

٤. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٦١.

٥. وهو أن إيجاب الإمام لأجل دفع الشبهة؛ وقد تقدم هذا التوهم في ص ١٥٥، وقبله في ص ١٣٩.

٦. في «ص» والمطبوع والحجري: «ما نقول».

[وجه دلالة اتباع الشهوات على الحاجة إلى الإمام]

قال صاحب الكتاب:

فأما^١ الشهوة والهوى والتعلق بهما فبعيد^٢؛ لأن مع وجود الحجة لا بد من ثباتهما حتى يصح التكليف، وإنما يكون في التعلق بذلك فائدة لو كان عند وجود الإمام يزول ذلك ويتغير.

ومتى قالوا: إنها وإن كانت حاصلة مع وجود الإمام، فإنه ببيانه وتحذيره يصدف^٣ المكلف عن اتباع شهوته.

قيل لهم^٤: إنما يصدف بالتنبيه والتحذير دون الاضطرار، وذلك ممكن من غيره ومنه وإن لم يكن حجة^٥، ويمكن^٥ المكلف من ذي قبل، فيجب الغنى عن الإمام^٦.

فيقال له: قد بينا فيما مضى وجه التعلق في الحاجة إلى الإمام بالشهوة والهوى^٧، وهو بخلاف ما ظننته من أن وجوده يزيل الشهوات أو يغيرها، وكشفنا عن أن وجود الإمام إنما يؤثر في مقتضى الشهوات، فيقلل وقوع ما لولا وجوده لوقع من الخلق^٨ لمكان شهواتهم.

١. في المغني: «وأما».

٢. في المغني: «فالتعلق بهما بعيد».

٣. في المغني: «يصرف» في الموضعين. والمعنى واحد.

٤. في جميع النسخ: «قيل له».

٥. في المغني: «أو تمكن».

٦. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٦٢. وفيه: «عن الإقدام» بدل «عن الإمام».

٧. تقدم في ص ٣٨٠.

٨. في المطبوع: «الخلف».

فَأَمَّا قَوْلُكَ: «إِنَّ ذَلِكَ مُمَكِّنٌ مِنْ غَيْرِهِمْ» فهو مُمَكِّنٌ كَمَا قُلْتُ، غَيْرُ أَنَّهُ لَا يُؤَثِّرُ تَأْثِيرَ فِعْلِ الْأَنْمَةِ الْمُطَاعِينَ الَّذِينَ قَامَتْ هَيْبَتُهُمْ فِي النَفُوسِ؛ لِأَنَّا نَعْلَمُ ضَرُورَةَ أَنَّ زَجَرَ الْأَنْمَةِ الْمَهْيِسِينَ^١ الْمُتَسَلِّطِينَ وَأَمْرَهُمْ وَنَهْيَهُمْ لَهُ مِنَ التَّأْثِيرِ فِي ارْتِفَاعِ كَثِيرٍ مِمَّا يَمِيلُ^٢ إِلَيْهِ شَهَوَاتُ رَعَايَاهُمْ مَا لَيْسَ لَزَجَرِ غَيْرِهِمْ مَعْنٍ لَا طَاعَةَ لَهُ وَلَا سُلْطَانَ وَلَا نُفُوذَ أَمْرٍ، وَمَنْ دَفَعَ هَذَا كَانَ مُكَابِرًا.

وَأَمَّا قَوْلُكَ: «وَيُمَكِّنُ الْمُكَلَّفَ مِنْ ذِي قِبَلٍ» فهو يُمَكِّنُهُ، غَيْرُ أَنَّهُ مَعْلُومٌ أَنَّهُ عِنْدَ وَجُودِ الرُّؤَسَاءِ وَالْأَنْمَةِ وَذَوِي^٣ السُّلْطَانِ وَالْبَسْطِ^٤ يَكُونُ أَقْرَبَ إِلَى تَجَنُّبِهِ، وَعِنْدَ عَدَمِهِمْ أَقْرَبَ إِلَى مُوَاقَعَتِهِ. وَمَا تَقَدَّمَ مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّ وَجُودَ الرُّؤَسَاءِ لُطْفٌ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ^٥ يَبْطُلُ كُلُّ هَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ.

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ:

وَبَعْدُ، فَإِنَّ ذَلِكَ قَائِمٌ فِي النَّظَرِ فِي كَوْنِهِ حُجَّةً؛ لِأَنَّ مُقْتَضَى الشَّهْوَةِ الْعُدُولَ عَنْ ذَلِكَ لِمَا فِيهِ مِنَ الرَّاحَةِ، وَلِمَا قَدْ يَعْتَرِي الْمُكَلَّفَ مِنَ الشُّبْهِ^٦، فَتَجِبُ الْحَاجَةُ إِلَى حُجَّةٍ قَبْلَ الْإِمَامِ، [وَذَلِكَ يُوَدِّي إِلَى مَا قَدَّمْنَاهُ مِنَ الْفَسَادِ].^٧

فَيُقَالُ لَهُ: إِنَّمَا يَلْزَمُ مَا ذَكَرْتَهُ مَنْ يَوْجِبُ كَوْنَ الْإِمَامِ لُطْفًا فِي ارْتِفَاعِ كُلِّ مَا تَدْعُو

١. في «ل» و حاشية «د»: «المرتئسين».

٢. هكذا في النسخ و الحجري. و في المطبوع: «تميل».

٣. في «د»: «ذي». و في «ط، ف» و المطبوع و الحجري: «و ذي».

٤. في «ل» و حاشية «ف»: «و القسط».

٥. تقدم في ص ٢٢٢.

٦. في «د، ل»: «من الشبهة». و في المغني: «و لما قد يعدى المكلف عن التنبيه».

٧. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٦٢. و ما بين المعقوفين من المصدر.

إليه الشهواتُ و تَمِيلُ إليه النفوسُ، حَتَّى يَجْعَلَهُ لُطْفًا فِي جَمِيعِ مَا يَلْزَمُ مِنَ النَظَرِ
و الاستدلالِ و غيرهما. و قد بَيَّنَّا أَنَّ الصَّحِيحَ خِلَافَ ذَلِكَ^١، و لَيْسَ إِذَا قُضَّتِ
العاداتُ بِكَوْنِ الْأَنَمَةِ و الرُّؤْسَاءِ لُطْفًا فِي وَقْعِ كَثِيرٍ مِنَ الْوَاجِبَاتِ و الامتناعِ مِنْ
ضُرُوبِ الْمُقْبَحَاتِ، وَجَبَ أَنْ يُقَطَعَ عَلَى كَوْنِهِمْ لُطْفًا فِي كُلِّ وَاجِبٍ.

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ:

و لَوْ كَانَ الْحُجَّةُ يُؤَثَّرُ^٢ فِي الشَّهْوَةِ، لَكَانَ يَجِبُ الْغِنَى عَنْهُ بِأَنْ لَا يَفْعَلَ
اللَّهُ تَعَالَى الشَّهْوَةَ^٣ أَوْ يُزِيلَهَا^٤ عَنِ الْمُكَلَّفِ و التَّكْلِيفُ قَائِمٌ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى
عَلَى ذَلِكَ أَقْدَرُ^٥.

١٥٩/١

فَيُقَالُ لَهُ: لَوْ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَزَالَ الشَّهْوَةَ أَوْ لَمْ يَفْعَلْهَا فِي الْإِبْتِدَاءِ^٦ لَقَبِحَ التَّكْلِيفُ؛
لَأَنَّ فَقْدَهَا مُخِلٌّ بِشَرْطِهِ^٧. و لَوْ سَقَطَ التَّكْلِيفُ لَمْ يُحْتَجْ إِلَى الْإِمَامِ؛ لِأَنَّ الْحَاجَةَ إِلَيْهِ^٨
مَقْرُونَةٌ بِهِ^٩ و باستمراره.

١. تقدّم في ص ٢٢٣ - ٢٢٦ و ٣٨٦ - ٣٨٧.

٢. في «ج، ص، ف»: «تؤثر».

٣. في المغني: «بأن لا يفعلها الله تعالى».

٤. في أكثر النسخ: «و يزيلها».

٥. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٦٢. و في حاشية «م»: «لعلّ مثله لازم في بعث الرسل؛ إذ
يمكنه سبحانه أن يجعل كلّ أحد عالماً بما يحتاج إلى الرسول له؛ فتدبر».

٦. في المطبوع: «و لم يفعلها بالابتداء».

٧. و هو كون المكلف متردّد الدواعي فيما كُلف به تركاً و إتياناً بأن يعلم قبحه أو وجوبه أو ندبه
فيدعوه الداعي إلى تركه و إتيانه، و أن يكون له صارف عنه لعلمه بمشقة الترك أو الإتيان «ح»
س. (من حاشية «م»).

٨. في «ج»: «إلى الإمام».

٩. أي بالتكليف بالشرائع، لا مطلقاً. (من حاشية «م»).

على أن في قولك: «يُزيلُها» و أنتَ تعني الشهوة، و «التكليف قائم»، مناقضة ظاهرة^١؛ لأنك قبل هذا الفصل قلت: «إن الشهوة والهوى لا بُدَّ من ثباتهما^٢ حتى يصحَّ التكليف»^٣ فكيف أنسي^٤ هذا هاهنا، و ألزمت أن لا يفعلها الله تعالى مع ثبوت التكليف؟

فإن قلت: إنما أردت أنه^٥ يُزيلُها كما يُزيلُها الإمام. قلنا لك: الإمام ليس يُزيلُها، وإنما هو لطف في ارتفاع مقتضاها. فإن قلت: فالأرفع^٦ مقتضاها بغير إمام؟ قلنا لك: هذا مما قد بينّا فساده بالدلالة على أن الإمام لطف، وأن غيره لا يقوم مقامه فيمن كان لطفاً لهم.

قال صاحب الكتاب:

و تعلقهم بكلّ ذلك يبطل؛ لأنّه يوجب أن لا يقتصرُوا على حُجّةٍ واحدة^٨

١. في حاشية «م»: «لعلّ غرض صاحب الكتاب ليس جواز ذلك حتّى يلزم التناقض، بل المراد أن ذلك لو جاز من الإمام لجاز منه سبحانه لأنّه أقدر، وإن لم يجر في الحقيقة إزالة الشهوة منه سبحانه كما لا يجوز من الإمام؛ فالكلام منه جدلي».

و في حاشية أخرى: «الظاهر أن غرض صاحب الكتاب بعد التنزّل عن فساد إزالة الشهوة أن يقول: إن ما ترتّب على وجود الإمام من زوالها لو جاز، جاز أن يكون بتأثير الله سبحانه بغير واسطة؛ فتدبر (ح. س)».

٢. في المطبوع: «إثباتهما».

٣. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٦١.

٤. في المطبوع و الحجري: «نسي».

٥. في «د»: «أنا».

٦. في المطبوع و الحجري: «أن».

٧. في «ج، د، ص»: «يرفع».

٨. في النسخ: «على الحجّة الواحدة». و ما أثبتناه من المطبوع و الحجري و المغني.

[و يَلْزَمُهُمْ أَنْ لَا يُجَوِّزُوا الْغَيْبَةَ عَلَيْهِ وَ خَفَاءَ الْمَوْضِعِ وَ الشَّخْصِ،
 و] ^١ يَلْزَمُهُمْ أَنْ يَكُونَ كُلُّ مَكْلَفٍ مَتَمَكِّنًا مِنْهُ فِي كُلِّ وَقْتٍ.... ^٢
 فَيُقَالُ لَهُ: أَمَّا الْإِزَامُكَ أَنْ لَا يُقْتَصَرَ عَلَى حُجَّةٍ وَاحِدَةٍ، فَقَدْ مَضَى مَا فِيهِ مَكْرَرًا.
 فَأَمَّا الْغَيْبَةُ: فَإِنَّا لَمْ نُجَوِّزْهَا مَعَ الْاِخْتِيَارِ، بَلْ مَعَ الْإِلْجَاءِ وَ الْاضْطِرَارِ، وَ الْحُجَّةُ
 فِيهَا ^٣ عَلَى الظَّالِمِينَ الَّذِينَ أَخَافُوا الْإِمَامَ وَ أَحْوَجُوهُ إِلَى الْاِسْتِتَارِ وَ الْغَيْبَةِ، وَ لَا حُجَّةَ
 فِيهَا ^٤ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى وَ لَا عَلَى الْإِمَامِ عَلَيْهِ السَّلَامُ.
 فَأَمَّا تَمَكُّنُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْوُصُولِ إِلَيْهِ: فَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ مُمَكِّنٌ؛ مِنْ حَيْثُ تَمَكَّنُوا
 مِنْ مُفَارَقَةِ مَا أَحْوَجَ الْإِمَامَ إِلَى الْاِسْتِتَارِ ^٥.

١٦٠/١

١. ما بين المعقوفين من المغني.

٢. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٦٢.

٣. في المطبوع: - «فيها».

٤. في المطبوع و الحجري: «فيه».

٥. تقدّم في ص ٣٩٢.

[الدليل الثاني]

[جواز السهو والغفلة و الشبهة و التقصير على المكلفين]

قال صاحبُ الكتاب:

شُبْهَةٌ لَهُمْ أُخْرَى: وَ رُبَّمَا سَلَكَوا مَا يُقَارِبُ^١ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ عَلَى وَجْهِ آخَرٍ؛
بأن يَقُولُوا: إِذَا كَانَ السَّهْوُ وَ الْغَفْلَةُ وَ الْغَلَطُ^٢ لَا تَتَّبَعُ الشَّهْوَةَ وَ الشُّبْهَةَ
جَائِزَةٌ^٣ عَلَى الْمُكَلَّفِينَ وَ كَذَلِكَ النِّقْصُ وَ التَّقْصِيرُ، وَ كَانَ الْأَقْرَبُ فِي
زَوَالِ ذَلِكَ أَوْ زَوَالِ تَأْثِيرِهِ^٤ وَجُودَ حُجَّةٍ فِي الزَّمَانِ؛ لِأَنَّ عِنْدَهُ لَا شَكَّ
يَكُونُونَ أَقْرَبَ إِلَى الْعُدُولِ عَنْ ذَلِكَ إِلَى الْقِيَامِ بِمَا كُفِّوهُ، فَلَا بُدَّ فِي
الْمُكَلَّفِ - إِذَا كَانَ حَسَنَ^٥ النَّظَرِ لِلْمُكَلَّفِينَ^٦ - أَنْ يُقِيمَ لَهُمْ فِي الزَّمَانِ^٧

١. في المغني: «ما يعاون». و علّق محقق الكتاب عليها بقوله: يمكن أن تكون «يقارن». و لو أنه عارض نسخته من المغني بما نقله المصنّف رحمه الله منه في الشافي لكُفّي مؤونة التوجيه، و لظهرت له معانٍ كثيرة قد التبتت عليه.

٢. في المغني: - «و الغلط».

٣. هكذا في «ج» و المطبوع و المغني. و في سائر النسخ: «جائزين».

٤. في المطبوع: «تأثير».

٥. في المطبوع: «أحسن» و في «ج، ص»: «جيد».

٦. في المغني: «إلى المكلفين».

٧. في المغني: «في كل زمان».

حُجَّةٌ مِنْ رَسُولٍ أَوْ إِمَامٍ، كَمَا لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يُلَطَّفَ لَهُمْ^١.

قال:

و هَذَا يَسْقُطُ بِوَجْهِ^٢:

منها: مَا قَدَّمَاهُ مِنْ أَنَّهُ لَا وَجَّةَ يُقْطَعُ^٣ بِهِ عَلَى أَنْ ذَلِكَ أَقْرَبُ إِلَى قِيَامِهِمْ بِمَا كُفِّوهُ؛ لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا مُفَارَقَتَهُ لَكَوْنِ الْمَعْرِفَةِ لُطْفًا لَهُمْ^٤ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَ بَيَّنَّا أَنَّ لُطْفَ الْمَكْلَفِ قَدْ يَكُونُ بَأَنْ^٥ يُخْلَى سِرُّهُ^٦ وَ يُوَكَّلَ إِلَى نَفْسِهِ^٧، وَ قَدْ^٨ يَكُونُ عِنْدَ ذَلِكَ أَقْرَبَ إِلَى الطَّاعَةِ مِنْ أَنْ يُلْزَمَ اتِّبَاعَ غَيْرِهِ^٩.

[إشارات إلى مسألة كون الإمامة لطفاً]

فَيُقَالُ لَهُ: قَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُنَا لِلْوَجْهِ^{١٠} الَّذِي يُقْطَعُ^{١١} بِهِ عَلَى أَنْ وَجُودَ الْأُئِمَّةِ

١٦١/١

١. في «د، ل»: «بهم».

٢. في «ج»: «لوجه».

٣. في «ج، ف» و المطبوع: «نقطع».

٤. في المغني: - «لهم».

٥. في المغني: «في أن».

٦. السَّرْبُ وَ السَّرَبُ - بالفتح -: الطريق، يقال: خَلَّ سِرَّهُ، أي طريقه يذهب حيث يشاء. وَ السَّرَبُ

- بالكسر -: النفس، يقال: آمِنَ فِي سِرِّهِ، أي آمِنَ فِي نَفْسِهِ. راجع: معجم مقاييس اللغة، ج ٣،

ص ١٥٥؛ الصحاح، ج ١، ص ١٤٦ (سرب).

٧. راجع: المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٢٥؛ الشافعي، ج ١، ص ٥٥.

٨. في «د» و المطبوع: «فقد».

٩. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٦٣.

١٠. في المطبوع و الحجري: «في الوجه».

١١. في «ج»: «نقطع».

و الرؤساء لُطِفَ للمكلفين، و دَلَّلْنَا على أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونُوا عِنْدَ وَجُودِهِمْ أَقْرَبَ إِلَى الصَّلَاحِ وَأَبْعَدَ مِنَ الْفَسَادِ.^١ و مَا ظَنَنْتَ أَنَّهُ يُغْسِدُ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ وَ أَحَلَّتْ فِي كَلَامِكَ هَذَا عَلَيْهِ، فَقَدْ أَفْسَدَنَاهُ وَ دَلَّلْنَا على بُطْلَانِهِ وَ بُعْدِهِ مِنَ الصَّوَابِ.^٢

فَأَمَّا مُفَارَقَةُ الْإِمَامَةِ لِلْمَعْرِفَةِ فِي عُمُومِ اللَّطْفِ بِهَا فَقَدْ قُلْنَا: إِنَّهَا عَامَّةٌ^٣ فِي الْأَحْوَالِ وَ مُسَاوِيَةٌ لِلْمَعْرِفَةِ فِي ذَلِكَ، وَ إِنْ لَمْ يَجِبِ الْقَطْعُ على أَنَّهَا لُطِفَ فِي كُلِّ تَكْلِيفٍ كَالْمَعْرِفَةِ، وَ لَا فِي كُلِّ مَكْلَفٍ حَتَّى يَتَعَدَّى إِلَى الْمَعْصُومِينَ. وَ قَدْ تَقَدَّمَ مِنْ^٤ ذِكْرِ الْخُصُوصِ وَ الْعُمُومِ فِي الْأَلْطَافِ - وَ أَنَّهَا قَدْ تَنَفَّقُ فِي ذَلِكَ وَ تَخْتَلِفُ - مَا لَا يَحْتَاجُ إِلَى إِعَادَتِهِ.^٥

و مِنْ عَجِيبِ الْأُمُورِ تَصْرِيحُهُ بِأَنَّ الصَّلَاحَ قَدْ يَكُونُ فِي الْإِهْمَالِ بِقَوْلِهِ: «إِنَّ لُطْفَ الْمَكْلَفِ قَدْ يَكُونُ فِي أَنْ^٦ يَخْلَى سِرُّهُ وَ يُوَكَّلَ إِلَى نَفْسِهِ» وَ هَذِهِ حَالَةٌ يَعْلَمُ كُلُّ الْعُقَلَاءِ مَا تُثْمِرُهُ مِنَ الْفَسَادِ، وَ يَيَاسُونَ [عِنْدَهَا] مِنْ وَقُوعِ شَيْءٍ مِنَ الصَّلَاحِ، حَتَّى إِذَا بَلَغُوا الْغَايَةَ فِي التَّعَوُّذِ مِنَ الْمَكَارِهِ رَغَبُوا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى فِي أَنْ لَا يَكْلَهُمْ إِلَى نَفْسِهِمْ.^٧

١. تَقَدَّمَ فِي ص ٢٢.

٢. رَاجِع: ص ٢٢٢ وَ ٢٣٣ وَ ٢٤١.

٣. فِي «ج، ص» وَ حَاشِيَةِ «د»: «ثَابِتَةٌ».

٤. إِنْ كَانَ مِثَالًا لِلنَّفْسِ، وَ إِلَّا فَيَجِبُ اسْتِثْنَاءُ نَفْسِ الْمَعْرِفَةِ مِنْ بَيْنِ التَّكْلِيفِ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ لُطْفًا فِي نَفْسِهَا. (مِنْ حَاشِيَةِ «م»).

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: - «مِنْ».

٦. تَقَدَّمَ فِي ص ٢٢٣.

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: «فِي أَنْ يَكُونَ بِأَنْ» بَدَلَ «قَدْ يَكُونُ فِي أَنْ».

٨. فِي حَاشِيَةِ «م»: «قَدْ مَضَى الْكَلَامُ فِيهِ قَبْلَ هَذَا بِثَلَاثِينَ وَرَقَةً، وَ لَكِنْ فِيمَا زَادَهُ هُنَا خَفَاءٌ [كَذَا]

و المناظرة في الضروريات لا معنى لها، وأكثر ما يُستعمل فيها التنبية الذي استقصيناه و تناهينا في استعماله.

قال صاحب الكتاب:

و منها: أنه لا يخلو من أن يكون ذلك لطفاً في كل أمر كلفوه، أو في بعضه^٢ دون بعض.

فإن جعلوه [لطفاً]^٣ في كله، لزم الحاجة إلى حجة في النظر المؤدي إلى العلم بأن الحجة حجة، و يؤدي إلى ما ذكرناه من الفساد، و يلزم حضور الحجة في كل وقت عند كل مكلف، أو يلزم إثبات حجاج ليصح ذلك فيهم، إلى سائر ما قدمناه.

فإن قالوا: هو لطف في بعض ذلك.

﴿لرغبتهم إليه تعالى في أن لا يكلهم إلى أحد من الناس أيضاً؛ و المقصود التضرع إلى الله سبحانه في إنجاح المطالب و تيسير ما يُخاف عسره و دفع المكاره؛ فتدبر (ح. س)﴾.

و في حاشية أخرى: «قال السيد السجاد - عليه الصلاة و السلام - في بعض أدعيته: «فإنك إن وكلتني إلى نفسي عجزت عنها و لم أقم ما فيه مصلحتها، و إن وكلتني إلى الناس تجهموني، و إن ألجأتني إلى قرابتي حرموني... الدعاء» و يظهر منه و من أمثاله: أن وجه فساد الكلة إلى نفسه العجز، و أما الاستعاذة من الوكلة إلى الناس فلخوف التجهم و نحوه، فهو مخصوص بمن يجوز في شأنه ذلك. و أما الوكلة إلى المعصوم و الإمام المنصوص من قبله سبحانه فهو خال عن الفساد، بل هو في منزلة الكلة إليه سبحانه؛ لأنه منصوب من جهة الله تعالى؛ فتدبر».

١. أي إقامة الإمام.
٢. في المطبوع: «أو بعض» بدل «أو في بعضه».
٣. ما بين المعقوفين من المصدر.
٤. في «ج»: «لزمت».
٥. في «ص، ط، ف»: «فيلزم».
٦. هكذا في «د» و المغني. و في سائر النسخ و المطبوع: «و إن».

قيل لهم: إذا كان حال الكلّ سَوَاءً، فَمِنْ أَيْنَ أَنَّهُ لُطْفٌ فِي الْبَعْضِ دُونَ بَعْضٍ؟^١

[عدم وجوب كون الإمام لطفاً في كل تكليف]

فَيُقَالُ لَهُ: قَدْ بَيَّنَّا مَا تَقْتَضِي^٢ الْعَادَاتُ بِكَوْنِ^٣ الْإِمَامِ لُطْفًا فِيهِ، وَفَصَّلْنَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ بِمَا لَا يَجِبُ الْقَطْعُ عَلَى مِثْلِ ذَلِكَ فِيهِ، وَقُلْنَا فِي الْاِعْتِقَادَاتِ وَ مَا يَرْجِعُ إِلَى أَفْعَالِ الْقُلُوبِ كَالنَّظَرِ وَ غَيْرِهِ أَنَّهُ لَيْسَ بِوَاجِبٍ أَنْ يَكُونَ الْإِمَامُ لُطْفًا فِي وَقْعِهِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَمْتَنِعٍ أَنْ يَعْلَمَ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ حَالِ الْمَكْلُفِينَ أَنَّهُمْ يُؤَدُّونَ الْوَاجِبَ عَلَيْهِمْ فِيمَا عَدَدْنَاهُ مَعَ فَقْدِ الْإِمَامِ، وَ يَقُومُ مَقَامَ تَنْبِيهِهِ لَهُمْ تَنْبِيهُ غَيْرِهِ مِنْ خَاطِرٍ أَوْ غَيْرِ خَاطِرٍ^٥.
فَأَمَّا قَوْلُكَ^٦: «إِنْ حَالُ الْكُلِّ سَوَاءً» فَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ كُلَّ عَاقِلٍ يَعْلَمُ ضَرُورَةَ مَا بَيَّنَّ^٧ حَالِ الرُّؤَسَاءِ وَ الْأَئِمَّةِ مِنْ^٨ لُزُومِ السَّدَادِ، وَ طَرِيقَةِ الْعَدْلِ وَ الْإِنصَافِ، وَ مُفَازَةِ الظُّلْمِ وَ الْبَغْيِ وَ كَثِيرٍ مِنْ ضُرُوبِ الْفَسَادِ، وَ لَيْسَ بِمَعْلُومٍ مِثْلُ ذَلِكَ فِي كُلِّ الْوَاجِبَاتِ. فَأَمَّا حُضُورُ الْحُجَّةِ فِي كُلِّ وَقْتٍ وَ إِثْبَاتُ حُجَجٍ، فَقَدْ مَضَى مَا فِيهِ مَكْرَرًا^٩.

١. المعني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٦٣.

٢. في «ص» و المطبوع: «ما يقتضي».

٣. في المطبوع و الحجري: «أن يكون».

٤. كما أن المعرفة ليست لطفاً في نفسها، و إلا لزم التسلسل أيضاً، فحال كحال المعرفة بعينها؛ فتدبر. (من حاشية «م»).

٥. تقدّم في ص ٢١٣.

٦. في «ج، ص، ف»: «فأما قوله».

٧. في حاشية المطبوع و الحجري: «ضرورة تأثير».

٨. في المطبوع: «في».

٩. تقدّم في ص ٤٥، ٥٧، ١٤٩.

[الفرق بين وجوب كون الإمام لطفاً في كل تكليف و جواز ذلك]

فإن قال: إذا كنتم لا تَقْطَعُونَ على أن الإمام ليس بلُطْفٍ في كل الواجبات، بل تُجَوِّزُونَ كونه لُطْفاً في جميعها، وإنما امتنعتم من القطع على وجوب كونه لُطْفاً في الجميع، فقد جاز على ما صرّحتم به أن يكون لُطْفاً في الكل؛ فكيف الجواب مع هذا التجويز عما ألزمناكموه؟

قيل له: حُكْمُ الجوازِ يخالفُ حُكْمَ الوجوبِ في هذا الموضع؛ لأن الوجوبَ يَقْضِي إثبات ما لا نهاية له من الحجج، و الجوازُ ليس كذلك.

فإن قال: لا شك أن بين الجواز والوجوب الفرق الذي ذكرتموه، غير أنه إذا كان جائزاً أن يكون الإمامة لُطْفاً في كل واجبٍ ومعرفةً بإمامٍ وغيره وعلى كل وجهٍ، فلو علم الله تعالى هذا الجائز، ما الذي كان يجب على قولكم؟

قيل له: إن علم ما ذكرته لم يحسن تكليفنا؛ لتعلقه بوجود ما لا نهاية له.

وبيان هذه الجملة: أنه تعالى إذا كلفنا فعل^٢ الواجبات والامتناع عن المُقْبَحَات، وكُنَّا^٣ عالمين بأن الإمامة لُطْفٌ في فعل كثيرٍ ممَّا وَجَبَ عَلَيْنَا و الامتناع من كثيرٍ ممَّا كُرِهَ مِنَّا، فلو علم تعالى أن معرفتنا بالإمام - الذي في إقامته^٥ لُطْفٌ لنا - يحتاج في معنى اللُطْفِ إلى مثل ما احتاجت إليه الأفعال التي ذكرناها، حتى يكون وجودُ إمامٍ آخرٍ لُطْفاً فيها كما كانت هي لُطْفاً في غيرها، وكان القول^٦

١. في المطبوع: «كون».

٢. في المطبوع: «بفعل».

٣. في المطبوع: «كُنَّا».

٤. في المطبوع والحجري: «مما يوجب».

٥. هكذا في «ج، د، ص». وفي سائر النسخ والمطبوع: «إمامته».

٦. في «د»: «فكان».

في ذلك الإمام كالقول في هذا، لَأَنْصَلَ لُطْفُنَا^١ بما لا نهاية له، ولو كان ما قَدَرناه في المعلوم^٢ لَقَبِحَ تَكْلِيفُنَا بما^٣ وجود الإمام لُطْفَ فيه. وفي عِلْمِنَا بأننا مَكْلُفُونَ بذلك^٤ دلالة على أن التقدير الذي قَدَرناه لَيْسَ في المعلوم.

و العُمْدَةُ هي الفصل بَيْنَ الوجوبِ والجوازِ؛ لأنَّ الوجوبَ مع ثبوتِ التكليفِ يَقْتَضِي وجودَ ما لا نهايةَ له، والجوازَ لا يَقْتَضِي ذلك؛ بل يكونُ ثبوتُ التكليفِ مُؤَمَّنًا مِنْ أَنْ يَكُونَ في المعلومِ ما يَقْتَضِي فِعْلَ ما لا يَتَنَاهَى، وما كانَ مِنْهُ يَنْتَهِي إلى حَدٍّ فهو مجزؤٌ؛ لأنَّ ثبوتَ التكليفِ لا يُنافِيهِ، وإنَّما يُنافِي ما لا يَتَنَاهَى.

[هل يوجب اللطف في الإمامة كون الناس ملجئين إلى الطاعة؟]

فإن قال: جملة ما ذكّرتموه يوجب أن الإمام لُطْفَ فيما يُخَافُ فيه من أدبه وعقابه، وهذا يوجب أن الناس عند وجود الإمام كالمُلَجَّئِينَ إلى فِعْلِ الواجبِ والامتناعِ مِنَ القبيحِ، فلا يَسْتَحِقُّونَ ثواباً.

قيل له: لَيْسَ يَبْلُغُ خَوْفُ الناسِ مِنْ أَدَبِ الإمامِ وَرَهْبَتُهُمْ لَهُ إلى حَدِّ الإلْجَاءِ؛ لأنَّنا نَرَى بَعْضَهُمْ قد يَواقِعُ القَبِيحَ مع وجودِ الأئِمَّةِ وانسباطِ أيديهم وقوةِ سُلْطَانِهِمْ. ولأنَّنا نَجِدُ مَنْ يَمْتَنِعُ مِنْهُ^٦ في حالِ وجودِ الأئِمَّةِ يَسْتَحِقُّ المَدْحَ، وَلَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يُسْتَحَقَّ المَدْحُ فيما الإنسانُ^٧ مُلْجَأٌ إليه.

١. في المطبوع: «لطفاً».

٢. أي لو كان ما قَدَرناه معلوماً لله تعالى.

٣. في «ط، ف» و المطبوع والحجري: «ما».

٤. في «ط» و حاشية «ف»: «لذلك».

٥. في «ج، ص، ط، ف» - «أدب».

٦. أي مِنَ القبيحِ.

٧. في «ج، ص، ط، ف»: «هو».

و لو لَزِمْنَا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ أَنْ يَكُونَ الْمَكْلُفُونَ مُلْجِئِينَ إِلَى فِعْلِ الْوَاجِبِ لِأَجْلِ الْخَوْفِ مِنَ الْإِمَامِ، لَزِمَكَ إِذَا قُلْتَ: «إِنَّ الْمَعْرِفَةَ بِاسْتِحْقَاقِ الْعِقَابِ لُطْفٌ فِي التَّكْلِيفِ، وَإِنَّ الْمَكْلُفِينَ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونُوا عِنْدَ هَذِهِ الْمَعْرِفَةِ أَقْرَبَ إِلَى اجْتِنَابِ الْقَبِيحِ» أَنْ يَكُونُوا مُلْجِئِينَ وَغَيْرَ مُسْتَحْقِّينَ لِلثَّوَابِ^١.

فَإِنْ قُلْتَ: لَيْسَ يَمْتَنِعُ أَنْ يَتْرُكَ الْمَكْلُفُونَ - عِنْدَ الْمَعْرِفَةِ بِاسْتِحْقَاقِ الْعِقَابِ - الْفِعْلَ لِقُبْحِهِ، وَ يَكُونَ^٢ هَذِهِ الْمَعْرِفَةُ دَاعِيَةً لَهُمْ إِلَى ذَلِكَ^٣.

قِيلَ لَكَ: وَكَذَلِكَ لَيْسَ يَمْتَنِعُ أَنْ يَتْرُكَ النَّاسُ الْقَبَائِحَ^٤ عِنْدَ وَجُودِ الْأَثْمَةِ وَانْبِسَاطِ أَيْدِيهِمْ^٥ لِلْوَجْهِ الَّذِي وَجَبَ عَلَيْهِمْ تَرْكُهَا مِنْهُ، وَ يَكُونَ وَجُودُ الْأَثْمَةِ دَاعِيًا وَمُسَهِّلًا. قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ:

و بَعْدُ، فَإِنَّ ذَلِكَ^٦ يَوْجِبُ جَوَازَ أَنْ لَا يَكُونَ لُطْفًا فِي الْبَعْضِ الَّذِي ذَكَرُوهُ، وَ فِي ذَلِكَ الْاسْتِغْنَاءُ عَنِ الْحُجَّةِ فِي بَعْضِ الْمَكْلُفِينَ وَ فِي بَعْضِ الْأَعْصَارِ، [و مَا أَوْجَبَ ذَلِكَ أَوْجَبَ جَوَازَ الْاسْتِغْنَاءِ عَنْهُ فِي كُلِّ زَمَانٍ]^٧.

فَيُقَالُ لَهُ: الَّذِي يُبْطِلُ قَوْلَكَ مَا قَدَّمْنَاهُ مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَى كَوْنِ الْإِمَامِ لُطْفًا فِي أَحَدٍ

١٦٥/١

١. في «ج، ص»: «للعقاب».

٢. هكذا في النسخ والحجري. وفي المطبوع: «و تكون».

٣. يعني أنَّ اجتنابهم عن القبائح مع هذه المعرفة إنما هو لقبحها، و تلك المعرفة مسهلة للاجتناب؛ فهم يستحقون الثواب لذلك. فأجاب بأن مثله جارٍ في الإمامة «ح. س». (من حاشية «م»).

٤. في «ج، ص، ط، ف»: «أن يكون الناس يتركون القبائح».

٥. في «ج، ص، ط، ف»: «و انبساطهم».

٦. أي كون الإمام لطفًا في بعض التكليف دون بعض.

٧. المعني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٦٣. و ما بين المعقوفين من المصدر.

الأمرين^١، وأنه لا وجه يقطعُ منه على^٢ كونه لطفاً في الآخر. وليسَ يَجِبُ إذا لم يكن لطفاً في شيء أن لا يكون لطفاً في غيره^٣؛ لأن هذا لو وجب للزمك إخراج كثيرٍ من الألفاظ عن كونها لطفاً؛^٤ لأنه لو قيل لك: أقطعُ على أن الصلاة لطفٌ في كُلِّ تكليفٍ؟ لم يُمكنك ادعاء ذلك فيها؛ لأنك إن ادعيتَه طوليت بالبرهان، ولا بُرهان يقطعُ به على عموم كونها لطفاً في جميع^٥ التكليف، وإذا جاوزت اختصاصها قيل لك: ما تُنكرُ أن يكون جواز أن لا يكون^٦ لطفاً في بعض التكليف كجواز ذلك في الكل؟ فوجب^٧ أن تُخرجها^٨ من أن تكون لطفاً جملةً، وهذا إذا ألزمت^٩ لم يكن جوابك عنه إلا مثل^{١٠} جوابنا لك؛ فتأمل.

[عدم قيام غير الإمام مقامه فيما هو لطف فيه]

قال صاحبُ الكتاب:

ومنها: أن اللطف في ذلك لا يجوز أن يكون وجود عَيْن^{١١} الإمام،

١. أي بعض التكليف دون بعض.

٢. في المطبوع والحجري: - «على».

٣. وبمثل ما ذكره يمكن نفي العلّة عن كل علّة: بأنها لما لم تكن علّة لغير معلولها، فجاز أن لا تكون علّة لمعلولها؛ فتدبر «ح. س.» (من حاشية «م»).

٤. في «د» والحجري: «ألطافاً».

٥. في «ج، د، ص، ف»: «لجميع». وفي «ط»: «بجميع».

٦. في المطبوع والحجري: «أن يكون».

٧. في «ج، ص، ط، ف»: «فيجب».

٨. في «ص، ط، ف»: «أن يخرجها».

٩. في المطبوع: «إن لزمته» بدل «إذا ألزمته».

١٠. في «ج، ص، ط، ف»: «بمثل».

١١. في المغني: «غير». وهو تصحيف واضح.

وإنما هو بَيَانُهُ و ما يَكُونُ مِنْ قِبَلِهِ، فَيَجِبُ أَنْ يَقُومَ بَيَانُ غَيْرِهِ مَقَامَ بَيَانِهِ، و تَنْبِيهُُ الْعُلَمَاءِ يَقُومُ مَقَامَ تَنْبِيهِهِ...^١

فَيُقَالُ لَهُ: إِنْ أُرِدْتَ أَنْ بَيَانَ غَيْرِهِ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَ تَنْبِيهِهِ يَقُومَ مَقَامَ بَيَانِ الْإِمَامِ وَ تَنْبِيهِهِ فِيمَا دَلَّلْنَا عَلَى أَنَّ وَجُودَ الْإِمَامِ لُطْفٌ فِيهِ مِنَ الْأَفْعَالِ، فَلَا؛ لِأَنَّ الْعُقُلَاءَ يَعْلَمُونَ أَنَّ غَيْرَ الرُّؤَسَاءِ وَ الْأَئِمَّةِ لَا يَقُومُونَ فِي هَذَا الْوَجْهِ مَقَامَهُمْ. وَ إِنْ أُرِدْتَ بِهِ^٢ غَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْإِعْتِقَادَاتِ وَ التَّنْبِيهِ عَلَى النَّظَرِ وَ الْإِسْتِدْلَالِ، فَمَا ذَكَرْتَهُ جَائِزٌ، إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ بِقَادِحٍ فِي طَرِيقَتِنَا.

[عدم استغناء المكلفين عن الإمام فيما هو لطف فيه]

قال صاحبُ الكتاب:

و مِنْهَا: أَنَّ نَفْسَ الْحُجَّةِ إِذَا اسْتَعْنَى فِي قِيَامِهِ بِمَا كُفِّلَ عَنْ^٤ حُجَّةٍ أُخْرَى،^٥ فَمَا الَّذِي يَمْنَعُ مِنْ مِثْلِهِ فِي الْمَكْلُفِينَ؟...^٦

١٦٦/١

فَيُقَالُ لَهُ: إِنَّمَا وَجَبَ فِي الْحُجَّةِ الْإِسْتِغْنَاءُ عَنْ حُجَّةٍ أُخْرَى^٧ - يَكُونُ لُطْفًا لَهُ

١. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٦٣ - ٦٤.

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «في» بدل «به».

٣. في المطبوع و الحجري: «فيما».

٤. في المغني: «من».

٥. في «ص، ط، ف» و المغني: «حجة آخر».

٦. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٦٤. و قد أورد صاحب الكتاب بعد ذلك إشكالاً خامساً على الدليل الثاني المتقدم الذي عبّر عنه بـ «الشبهة»، و الإشكال هو أَنَّ وجود إمام و حجة في كُلِّ بلد أبلغ، فيجب أن يقولوا بوجوده. و لم يتعرض المصنّف رحمه الله لهذا الإشكال و جوابه، و قد يرجع ذلك إلى تعرضه سابقاً للجواب عنه. راجع: ص ٣٩٨.

٧. في المطبوع: «عن الحجة الأخرى».

في الامتناع من القبيح و أداء الواجب - لعصمته و كماله، و ما وَجَدْنَا^١ في غيره ذلك؛ لأنه لو كانت^٢ حال غيره من المكلفين كحالنا لاسْتَعْنَى عن إمام^٣ كما اسْتَعْنَى هو.

فإن قال: إذا جاز أن يقوم في الحُجَجِ والأئمة - في باب اللطف و الامتناع من القَبَائِح - غير الإمام^٤ مقام الإمام، فلم لا يجوزُ مثْلُ ذلك في غيرِ الحُجَجِ والأئمة؟ و ألا جاز أن يَعْلَمَ اللهُ تعالى ذلك في سائرِ المكلفين أو أكثرهم، فَيَسْتَعْنَى عن الأئمة كما اسْتَعْنَتْ الأئمة؟

قيل له: ليسَ يَمْتَنِعُ أن يَعْلَمَ اللهُ تعالى من حالِ بعضِ المكلفين مِمَّنْ ليسَ بإمامٍ أنه لا يَخْتَارُ شيئاً من القبيح عند بعض الألفاظ التي ليست بإمامة، فَيَفْعَلُ به^٥ ذلك، و يَكُونُ معصوماً لا يَحْتَاجُ إلى إمامٍ من هذا الوجه.

غير أن الذي لا نُجَوِّزُهُ هو أن يكون في المعلوم أن غير وجود الأئمة و الرؤساء يقوم - في لطف من^٦ جاز عليه من المكلفين فعل القبيح و لم يؤمن منه الفساد و الافتتان^٧ - مقام وجودهم؛ حتى يكونوا عنده^٨ أقرب إلى فعل الواجب و أبعد من

١. في «د، ط، ف»: «فأوجبنا» بدل «و ما وجدنا».

٢. في «د»: «لو كان».

٣. في «ج، ص، ط، ف»: «إمامة».

٤. و هو العصمة و الكمال المشار إليهما آنفاً.

٥. في المطبوع: - «به».

٦. في «ج، ص»: «لطفه ممن».

٧. الافتتان: الوقوع في الفتنة. و الفتنة تطلق على الضلال و الإثم و الكفر و العذاب و غير ذلك، و لعل هذه المعاني هي المرادة هنا. راجع: القاموس المحيط، ج ٤، ص ٢٥٤؛ المحكم و المحيط الأعظم، ج ٩، ص ٥٠١ (فتن).

٨. أي عند لطف آخر غير وجود الأئمة.

فَعَلِ الْقَبِيحَ، كَمَا يَكُونُونَ^١ كَذَلِكَ عِنْدَ وَجُودِ الْأَثْمَةِ.
وَالَّذِي يَمْنَعُ مِنْ هَذَا^٢ عَلِمْنَا أَنَّ النَّاسَ عَلَى طَرِيقَةٍ وَاحِدَةٍ يَفْسُدُونَ وَيُفْتَنُونَ
عِنْدَ فَقْدِ الْأَثْمَةِ وَالرُّؤَسَاءِ^٣، وَيَصْلُحُونَ وَيَسْتَقِيمُونَ عِنْدَ وَجُودِهِمْ.
وَلَوْ كَانَ مَا أَلْزَمَنَاهُ جَائِزًا، لَمْ يَكُنِ الْعِلْمُ الَّذِي ذَكَّرْنَاهُ حَاصِلًا عَلَى الْحَدِّ الَّذِي
هُوَ عَلَيْهِ، بَلْ كَانَ يَجِبُ أَنْ يَجُوزَ^٤ كَوْنُ النَّاسِ مَعَ فَقْدِ الْأَثْمَةِ عَلَى حَالِ السَّدَادِ
وَالصَّلَاحِ، وَمَعَ وَجُودِهِمْ عَلَى حَالِ الْفَسَادِ وَالاضْطِرَابِ^٥، وَفِي الْقَطْعِ عَلَى
بُطْلَانِ هَذَا دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْجَائِزِ أَنْ يَقُومَ مَقَامُ الْأَثْمَةِ فِيمَا ذَكَّرْنَاهُ غَيْرُهُمْ.

١٦٧/١

١. في «د» والحجري: «كما يكون». وفي المطبوع: «كما يكونوا».

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «من ذلك».

٣. في «د» والمطبوع والحجري: - «والرؤساء».

٤. في «د»: «أن تجوز». وفي المطبوع والحجري: «تجوز» بدل «أن يجوز».

٥. في «ج»: «الاضطرار».

[الدليل الثالث]

[قطع الاختلاف في المذاهب]

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ:

شُبْهَةٌ أُخْرَى لَهُمْ: ^١

قالوا: قد عَلِمْنَا مِنْ حَالِ الْمَكْلَفِينَ أَنَّهُمْ يَجُوزُ عَلَيْهِمُ الْاِخْتِلَافُ فِيمَا كُفِّوا عَنْهُ مِنَ الْمَذَاهِبِ، فَكَمَا يَجُوزُ عَلَيْهِمْ ذَلِكَ فَجَائِزٌ عَلَيْهِمُ الْاِخْتِلَافُ فِي الْأَدْلَةِ، وَ الْاِخْتِلَافُ فِي كَيْفِيَّةِ الْاِسْتِدْلَالِ بِهَا وَ النَظَرِ فِيهَا. [وَ إِذَا كَانَ كُلُّ ذَلِكَ جَائِزًا] فَلَا بُدَّ مِنْ قَاطِعٍ لِلْخِلَافِ [يُفَارِقُ حَالَهُ - فِي أَنَّ الْخَطَأَ مَأْمُونٌ مِنْهُ - حَالَهُمْ، وَ هُوَ الْحِجَّةُ الَّتِي ذَكَرْنَاهُ. وَ فِي هَذَا وَجُوبُ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ فِي كُلِّ عَصْرِ]... ^٢

ثُمَّ تَكَلَّمَ فِي رَدِّ ذَلِكَ بِكَلَامٍ طَوِيلٍ ^٣ بَعْضُهُ صَحِيحٌ مُسْتَمِرٌّ وَ بَعْضُهُ غَيْرُ صَحِيحٍ. وَ هَذِهِ الطَّرِيقَةُ الَّتِي حَكَاهَا ^٤ غَيْرُ مُعْتَمَدَةٍ عِنْدَنَا، وَ لَا اعْتَمَدَهَا أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِنَا

١. فِي «ج، ص، ط، ف»: «شُبْهَةٌ لَهُمْ أُخْرَى».

٢. الْمَغْنِي، ج ٢٠ (الْقِسْمُ الْأَوَّلُ)، ص ٦٤. وَ مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ مِنَ الْمَصْدَرِ.

٣. يَبْلُغُ مَقْدَارَ صَفْحَتَيْنِ كَامِلَتَيْنِ مِنَ الْمَغْنِي.

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «مُتَمَرٌّ».

٥. يَعْنِي الَّتِي حَكَاهَا تَحْتَ عُنْوَانِ «شُبْهَةٌ أُخْرَى لَهُمْ».

المتقدمين ولا المتأخرين.^١ والذي يتعلّقون به في باب الاختلاف في المذاهب هو على خلاف هذا الوجه؛ لأنّهم يذكّرون ذلك في بعض السمعيّات^٢ والشرعيّات^٣ ممّا^٤ يكون الحجج فيه^٥ كالمتكافئة، والأدلة القاطعة مفقودة، وستكلم في تصحيح هذه الطريقة، فقد ذكرها صاحب الكتاب تالية لهذا الفصل. وقد كان يجب عليه أن لا يورد في الحكاية عنّا هذه الشبهة الضعيفة التي لا يخفى بطلانها على متكلم؛ اللهم إلا أن يكون أصابها في كتاب لنا مشهور، أو سمعها من متكلم من أصحابنا^٦ حاذق، فيضيفها إلى الكتاب أو المتكلم، وإلا فقد أقام نفسه مقام المتّهم بإيراد ما يسهل^٧ عليه نقضه، ويمكنه دفعه.

١. في «ج، ص، ط، ف»: «المتأخرين ولا المتقدمين».

٢. السمعيّات ما يُلقَى سمعاً، كنصوص الكتاب والسنة.

٣. الشرعيّات هي ما بين الشارع حكمها وحدد موضوعها.

٤. في «ج، ص، ط، ف»: «فيما».

٥. في المطبوع والحجري: «فيه الحجج».

٦. في «ج، ص، ط، ف»: «من متكلم لنا» بدل «من متكلم من أصحابنا».

٧. في المطبوع والحجري: «ما سهل».

[الدليل الرابع]

[قطع الاختلاف في الفقه و الاجتهاد]

قال صاحبُ الكتاب:

شبهة لهم أخرى: و رُبَّما تَعَلَّقُوا باختلافِ الأُمَّةِ^١ في الفقه و الاجتهادِ^٢،
و قالوا^٣: لا بُدَّ من حُجَّةٍ لِيَقْطَعَ^٤ هذا الخِلافَ؛ لأنَّه لا يُمكنُ^٥ إثباتُ
حُجَّةٍ قاطعةٍ في الكتابِ و السُّنَّةِ، و لا بُدَّ من أن يكونَ عِلْمُ ذلكَ مُستَوْدَعاً
في الإمامِ. - قالَ: - و هذا يَبْطُلُ بما دَلَّلنا عليه من إثباتِ الاجتهادِ....^٦
فَيُقَالُ له: قد تَعَلَّقَ أكثرُ أصحابنا بهذه الطريقةِ و اعْتَمَدوها في الحاجةِ إلى إمامٍ^٧
بَعْدَ النَّبِيِّ. و ما حَكَيْتَه مِن نَفْيِ حُجَّةٍ قاطعةٍ في الكتابِ و السُّنَّةِ باطلٌ لا يُطْلَقُ

١. في المطبوع: «الأئمة» يعني أئمة و أعلام الفقه و الاجتهاد.

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «الاجتهادات». و في «د» و الحجري: «الاجتهادات». و ما أثبتناه موافق
للمغني و المطبوع.

٣. في المغني: «بأن قالوا».

٤. في «ط»: «لتقطع».

٥. في «ج، ص، ط»: «و لا يمكن» بدل «لأنَّه لا يمكن».

٦. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٦٧.

٧. في «ج، ص» و حاشية «ف»: «الإمام».

القومُ المُستَدَلُّونَ بهذه الطريقة.

و وَجْهُ ترتيبِ الاستدلالِ بها أن يُقالَ: قد عَلِمنا أَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ ما تَمَسُّ^١ الحاجةُ إليه مِنَ الشريعةِ، عليه حُجَّةٌ قاطعةٌ مِنْ كتابٍ، أو تواترٍ، أو إجماعٍ، أو ما جَرى مَجْرَى ذلك؛^٢ بل الأدلَّةُ في كثيرٍ مِنْ ذلك كالمتكافئةِ، أو هي متكافئةٌ، و لولا ما ذَكَرناه ما فَرَعَ خُصُومُنا إلى غلبةِ الظَّنِّ و الاستحسانِ و غيرِهما ممَّا يُسَمُّونَه اجتِهاداً. و إذا ثَبَتَ ذلك و كُنَّا مَكْلَفِينَ لِلْعِلْمِ بالشريعةِ و العملِ بها، وَجَبَ أن يكونَ لنا مَفْزَعٌ نَصِلُ مِنْ جِهَتِهِ إلى ما اِخْتَلَفَتْ^٣ أقوالُ الأُمَّةِ فيه.

١٦٩/١

[إبطال صحة الاجتهاد بمعنى طلب غلبة الظن فيما لا دليل عليه]

فأَمَّا قولُكَ: «و هذا يَبْطُلُ بما دَلَّلنا عليه مِنْ صَحَّةِ الاجتهادِ» فَقَدْ دَلَّتْ الأدلَّةُ الواضحةُ عِنْدنا على إبطالِ ما تُسمِّيهِ اجتِهاداً؛ و أَحَدُ ما يَدُلُّ على ذلك: أَنَّ الاجتهادَ في الشريعةِ عِنْدَكُم هو: «طَلَبُ غلبةِ الظَّنِّ فيما لا دَلِيلَ عليه»، و الظَّنُّ مُحالٌ أن يكونَ له مَجالٌ في الشريعةِ، و لا يَصِحُّ أن يَغْلِبَ الظَّنُّ في تَحْريمِ^٤ شيءٍ مِنْها أو تحليلِهِ؛^٥ لَأَنَّ الشريعةَ مَبْنِيَّةٌ على ما يَعْلَمُهُ اللهُ تَعَالَى مِنْ مَصالِحِنَا^٦ التي لا عَهْدَ لنا فيها و لا عادةً و لا تَجَرِبَةً.

١. في «ج، ط، ف»: «ما يمس».

٢. في «د» و المطبوع و الحجري: «أو ما يجري مجراهما».

٣. في «ج، د»: «ما اختلف».

٤. في «د» و المطبوع و الحجري: «و الظن لا مجال له في الشريعة».

٥. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع: «أن يغلب في الظن تحريم».

٦. في «ج، ص، ط، ف»: «و تحليله» بدل «أو تحليله».

٧. في «ط»: «في مصلحتنا».

ألا ترى أنه تعالى قد حرّم شيئاً وأباح مثله و ما هو من جنسه، وأباح شيئاً و حظر مثله و ما صفاته كصفاته؛ فكيف يُمكن أن يُستدرك بالظنّ الحلال و الحرام من هذه الشريعة، و ما يوجب الظنّ و يقتضيه مفقود فيها؟

و ما يذكره خصوصاً عند ورود هذا الكلام عليهم من قولهم: «إن الظنّ يغلب في الشريعة و إن لم يكن له طريق معلوم مقطوع عليه^١، كما يغلب ظنّ أخذنا أنه إذا أراد التجارة خسر أو ربح، و إذا سلك بعض الطريق^٢ عطب^٣ أو سليم، إلى غير ما ذكرناه ممّا يغلب ظنّ بعض العقلاء فيه، و إن لم يمكن الإشارة إلى ما اقتضى الظنّ بعينه؛ فذلك لا ينكره^٤ أن يغلب ظنّ العلماء في الشريعة بما يوجب إلحاق المحرّم بالمحرّم و المَحَلّ بالمَحَلّ» لا يُغني عنهم في دفع كلامنا شيئاً؛ لأن سائر ما يذكرونه إنّما يغلب ظنّ العقلاء فيه لتقدّم عادة لهم في أمثاله، أو تجربة، أو سماع خبر من^٥ له فيه عادة أو تجربة^٦، و لو عروا من^٧ جميع ذلك لم يجز أن يغلب ظنّهم في شيء منه. يبيّن^٨ هذا: أن من لم يسافر قط، و لم يسلك طريقاً من الطُّرُق، و لا سمع بأخبار المسافرين و أحوال الطُّرُق المسلوكة، لا يجوز^٩ أن يظنّ

١. في «ج، ص، ط، ف»: «و إن لم يكن لنا طريق مقطوع عليه».

٢. في «ط، ف»: «الطرق».

٣. عَطِبَ الشيء يَعْطَبُ عَطْباً، أي هَلَكَ. كتاب العين، ج ٢، ص ٢٠ (عطب).

٤. في «د» و المطبوع و الحجري: - «بعض».

٥. في «ج، ص»: «لا ننكر».

٦. في «ج، د، ص» و حاشية «ط»: «ممن».

٧. في المطبوع: «و تجربة».

٨. في «ص»: «عن».

٩. في المطبوع و الحجري: «يتبين». و في «ف»: «و يبين» بالواو.

١٠. في «د» و المطبوع و الحجري: «فلا يجوز».

الْعَطَبُ أَوْ النَجَاةَ فِي بَعْضِ الْأَسْفَارِ، وَ^١ فِي سُلُوكِ بَعْضِ الطُّرُقِ. وَكَذَلِكَ مَنْ لَمْ يَتَّجِرْ قَطُّ، وَلَا انْتَصَلَ بِهِ خَبِيرُ التِّجَارَاتِ^٢ وَأَحْوَالِ التِّجَارَةِ^٣، لَا يَجُوزُ أَنْ يَظُنَّ فِي شَيْءٍ مِنْهَا رِبْحًا وَلَا خُسْرَانًا^٤.

وَإِذَا صَحَّ مَا ذَكَرْنَاهُ - وَكَانَتْ الظُّنُونُ الَّتِي تَعَلَّقَ بِهَا مُخَالَفُونَا إِنَّمَا غَلَبَتْ لَاسْتِنَادَهَا إِلَى طُرُقٍ مَعْلُومَةٍ، وَ لَوْ قَدَّرْنَا زَوَالَهَا لَمْ تَحْصُلْ تِلْكَ الظُّنُونُ، وَكَانَتْ جَمِيعُ الطُّرُقِ الَّتِي تَغْلِبُ^٥ فِيهَا^٦ الظُّنُونُ مَفْقُودَةٌ فِي الشَّرِيعَةِ - بَطَلَّ دُخُولُ الظَّنِّ فِيهَا. فَإِنْ قَالَ: هَذَا يُؤَدِّي إِلَى أَنَّ جَمِيعَ الْمَصْحُوحِينَ لِلِاجْتِهَادِ - مِنَ الْفُقَهَاءِ وَغَيْرِهِمْ - كَاذِبُونَ فِيمَا يُخْبِرُونَ بِهِ مِنْ غَلْبَةِ ظُنُونِهِمْ فِي الشَّرِيعَةِ، وَمِثْلُ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِمْ - مَعَ كَثَرَتِهِمْ وَتَدَيُّنِهِمْ بِمَذَاهِبِهِمْ.

فَقِيلَ لَهُ: لَيْسَ الْقَوْمُ الَّذِينَ ذَكَرْتَهُمْ كَاذِبِينَ فِي وَجْدَانِهِمْ أَنْفُسَهُمْ^٧ عَلَى اعْتِقَادِ مَا^٨، وَإِنَّمَا هُمْ مَبْطُلُونَ^٩ فِي إِخْبَارِهِمْ بِأَنَّهُ غَلْبَةُ ظَنٍّ، وَ الْعِلْمُ بِالْفَرْقِ بَيْنَ الْعَقْدِ الْمُبْتَدَأِ وَالظَّنِّ^{١٠} وَالْعِلْمُ لَيْسَ بِضَرُورِيٍّ، وَلَا مِمَّا يَجِبُ أَنْ يَعْرِفَهُ كُلُّ أَحَدٍ مِنْ نَفْسِهِ.

١. فِي «ج، ص، ف»: - «و».

٢. فِي «ط»: «التَّجَارَةُ».

٣. فِي «د»: «التَّجَارَ».

٤. فِي «ج، ص، ط، ف»: «رِبْحًا أَوْ خُسْرَانًا».

٥. فِي «ج، د، ط» وَ الْحَجَرِي: «يَغْلِبُ».

٦. فِي «ص، ط، ف»: «مِنْهَا».

٧. «أَنْفُسَهُمْ» مَفْعُولٌ لَوْجَدَانِ، أَيْ أَنَّهُمْ لَمْ يَكْذِبُوا فِيمَا وَجَدُوا عَلَيْهِ أَنْفُسَهُمْ مِنَ الْعَقْدِ.

٨. فِي تَلْخِيصِ الشَّافِيِّ: «عَلَى اعْتِقَادِهَا».

٩. فِي «ص»: «يَبْطُلُونَ».

١٠. أَرَادَ بِ«الْعَقْدِ الْمُبْتَدَأِ»: الَّذِي لَا مَنشَأَ لَهُ بِحَسَبِ الْوَاقِعِ، بَلْ هُوَ مِنْ بَابِ التَّخِيلَاتِ الْفَاسِدَةِ؛

ثُمَّ يُقَالُ لَهُ: لَيْسَ مَا نَقُولُهُ - مِنْ أَنَّ الْفُقَهَاءَ وَ غَيْرَهُمْ مِنْ أَصْحَابِ الاجْتِهَادِ غَيْرُ ظَاهِرِينَ فِي الشَّرِيعَةِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يَدَّعُونَهُ^١ - بِأَعَجَبَ مِنْ قَوْلِكَ: إِنَّ جَمِيعَ مَنْ خَالَفَكَ مِمَّنْ يَرَى أَنَّ الْحَقَّ فِي وَاحِدٍ^٢ مِنْ أَهْلِ الاجْتِهَادِ غَيْرُ عَالِمٍ فِي الْحَقِيقَةِ بِمَا يَدَّعِي أَنَّهُ عَالِمٌ بِهِ، وَ أَنَّهُمْ جَمِيعاً كَاذِبُونَ فِي قَوْلِهِمْ بِأَنَّهُمْ^٣ عَالِمُونَ؛ وَ قَوْلِكَ^٤ أَيْضاً: إِنَّ جَمِيعَ مُخَالَفِكَ فِي أُصُولِ الدِّيَانَاتِ الَّتِي طَرِيقُهَا الْأَدْلَةُ وَ الْعِلْمُ كَاذِبُونَ فِيمَا يَدَّعُونَهُ مِنَ الْعِلْمِ بِمَذَاهِبِهِمْ^٥ الَّتِي يُخَالِفُونَكَ فِيهَا.

فَإِنْ قُلْتَ: إِنَّ هَؤُلَاءِ لَمْ يَكْذِبُوا فِيمَا يَجِدُونَ أَنْفُسَهُمْ عَلَيْهِ مِنَ الْإِعْتِقَادِ، وَ إِنَّمَا غَلِطُوا فِي ادِّعَاءِ كَوْنِهِ عِلْماً، وَ لَيْسَ كَوْنُ الْعِلْمِ عِلْماً مِمَّا^٦ يَجِدُهُ الْإِنْسَانُ مِنْ نَفْسِهِ ضَرُورَةً.

قِيلَ لَكَ: وَ الْفُقَهَاءُ أَيْضاً لَمْ يَكْذِبُوا فِي أَنَّهُمْ يَجِدُونَ أَنْفُسَهُمْ عَلَى^٧ أَمْرِ مَا، وَ إِنَّمَا غَلِطُوا فِي تَسْمِيَّتِهِ بِأَنَّهُ غَلْبَةُ ظَنٍّ، وَ هُوَ^٨ فِي الْحَقِيقَةِ إِعْتِقَادٌ مُبْتَدَأٌ لَا تَأْثِيرَ لَهُ.

«كما يكون للتخيل بالميت ونحوه. و «الظن»: المستند إلى ما يقتضيه، كتجربة و عادة و نحوهما؛ فتدبر «ح. س.» (من حاشية «م»).

١. في «د» و المطبوع: «تدعونه».

٢. في «ص. ط. ف»: «في أحد».

٣. في «ج. ص. ط. ف»: «أنهم».

٤. في المطبوع و الحجري: «و قولهم».

٥. في «ص. ط. ف»: «بمذاهبك».

٦. في المطبوع: «بما».

٧. في المطبوع: «في».

٨. في «ج. ص. ط. ف»: «و هي».

[عدم وجود أدلة قاطعة على كل الشريعة]

قال صاحب الكتاب:

و بعدُ، فلو كان الحق في واحدٍ لكان لا بُدَّ من أن يكون عليه دليلٌ،
كالمذاهب في التوحيد و العدل. فكما يُستغنى عن الإمام فيهما لِمَا
قَدَّمناه من قَبْلُ^٢، فكذلك كان يَجِبُ الاستغناء عنه في هذه المسائل^٣،
و أن يُقال: إنَّ من خالف الحقَّ إنّما أتى^٤ من قِبَلِ نفسه بأن قَصَرَ في
النظر و الاستدلال^٥ الذي يُمكنه أن يَفْعَلَه على الوجه الذي لَزِمَا
و وَجَبَا^٦، و في ذلك أيضاً^٧ الاستغناء^٨ عن الإمام^٩.

١٧٢/١

فَيُقالُ له: إنّما كان ما ذَكَرْتَه سائغاً لو كان كُلُّ حقٍّ في^{١٠} الشريعة عليه دليلٌ قائمٌ
كأدلة التوحيد و العدل، و قد عَلِمنا خلاف ذلك ضرورة؛ لأنَّه لو كانت الشريعةُ

١. في «ج، ص، ط، ف»: «كما».

٢. في «ط»: «+ ذلك».

٣. في المغني: «المسألة»، أي مسألة الاختلاف في الفقه و الاجتهاد. و إذا قرأناها: «المسائل» فالمراد المسائل التي وقع فيها الاختلاف.

٤. في المغني: «أبى». و أتى من جهة كذا: أتاه الضرر من تلك الجهة. بحار الأنوار، ج ٣٣، ص ٦١٤. و راجع: المصباح المنير، ج ١، ص ٣ (أتي).

٥. في المغني: «فالاستدلال».

٦. أي النظر و الاستدلال. و قد حذف محقق المغني ألف التثنية من الكلمتين في المتن بعد أن صرح بوجودهما في نسخته.

٧. في المغني: «إبطال» بدل «أيضاً»، و لا شك أنَّه تضييف لـ «أيضاً». و في «ط»: «+ نجد».

٨. في المطبوع: «يمكن الاستغناء».

٩. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٦٧.

١٠. في «د» و المطبوع و الحجري: «من».

بهذه الصفة لما^١ تكلف الناس في التوصل^٢ إليها طرق الاجتهاد والاستحسان^٣. كما لم يتكفلوا مثل هذا في التوحيد والعدل. والأمر فيما ذكرناه^٤ أوضح من أن يخفى على أحد. ومن اعترض^٥ مذاهب مخالفتنا في الفروع^٦ لم يصب على غيرها أدلة قاطعة كأدلة التوحيد والعدل، بل وجد المعول في جميعها أو أكثرها على الاجتهاد والظن^٧ وما أشبههما مما^٨ هو خارج عن طريقة العلم.

فإن قال: ما ذكرتموه يؤدي إلى الحيرة، وإلى أن الناس قد كلّفوا إصابة الحق من غير دليل يصلون إليه من جهته.

قيل له: ما كلف الله تعالى إلا ما مكن^٨ من الوصول إليه من شريعة وغيرها، فما نُقِلَ من الشريعة عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم نقلاً يقطع العذر كلّفنا فيه الرجوع إلى الثقل، وما لم يكن فيه نقل ولا ما يقوم مقامه من الحجج السمعية - إما لأن الناس عدلوا عن نقله، أو لأنهم لم يخاطبوا به وعول بهم على قول الإمام القائم مقام الرسول عليه السلام - كلّفنا فيه الرجوع إلى أقوال الأئمة عليهم السلام المستخلفين بعد الرسول، ولهذا نجد الحكم في جميع ما يحتاج

١. في «ص»: «لم».

٢. في «د» والمطبوع والحجري: «التوصل».

٣. في «ج، ص، ط، ف»: «الاستحسان والاجتهاد».

٤. في المطبوع: «فيما ذكرناه».

٥. يقال: اعترض الجند على قائدهم واعترضهم القائد: إذا عرضهم واحداً واحداً. والمراد

الوقوف عليها. راجع: تهذيب اللغة، ج ١، ص ٢٤٩ (عرض).

٦. في المطبوع والحجري: «الفرع».

٧. في «ص»: «و ما أشبهها بما».

٨. في «د»: «ما يمكن».

إليه في^١ الحوادثِ موجوداً فيما يَنْقُلُهُ الشيعةُ عن أئمتِّهم^٢ عليهم السلام، و كُلُّ ما تَكَلَّفَ^٣ خصوصاً فيه^٤ القياسَ والاجتهادَ وطُرُقُ^٥ الظَّنِّ، عندَ الشيعةِ فيه نَصٌّ؛ إمّا مُجْمَلٌ أو مُفَصَّلٌ.

[عدم بطلان فتاوى الشيعة و عدم استغنائهم عن إمام يكون من ورائهم]

قال صاحبُ الكتاب:

و يَلْزَمُهُمْ عَلَى هذه الْعِلَّةِ^٦ وجودُ الإمامِ و ظُهُورُهُ و التَّمَكُّنُ مِنْ مُلَاقَاتِهِ لِإِزَالَةِ هذا الاختلافِ، و يَلْزَمُهُمْ وجودُ الْحُجَّةِ فِي كُلِّ بَلَدٍ و عِنْدَ كُلِّ فَرِيقٍ، و يَلْزَمُهُمْ إِبْطَالُ الْفَتَاوَى مِنَ الْعُلَمَاءِ؛ لَجَوَازِ الْعَلَطِ عَلَيْهِمْ أو عَلَى كَثِيرٍ مِنْهُمْ، و أَنْ يَوْجِبُوا أَنْ لَا يُقِيمَ الْحُدُودَ^٧ إِلَّا الْإِمَامُ، و لَا يَحْكُمُ إِلَّا هُوَ. و فِي ذَلِكَ خُرُوجٌ عَنْ^٨ دِينِ الْمُسْلِمِينَ.^٩

١٧٣/١

فَيَقَالُ لَهُ: أَمَّا وجودُ الإمامِ و ظُهُورُهُ فِي كُلِّ بَلَدٍ، فَقَدْ مَضَى الْكَلَامُ فِيهِ دُفْعَةً بَعْدَ أُخْرَى.^{١٠}

فَأَمَّا الْفَتَاوَى فَلَا تَبْطُلُ كَمَا ادَّعَيْتَ بَلْ يَتَوَلَّاهَا مَنْ اسْتَوْدَعَ حُكْمَ الْحَوَادِثِ، وَ هُمْ

١. فِي «ج، ف» وَ حَاشِيَةِ «ط»: «مَنْ».

٢. فِي «ج، ص، ط، ف»: «أَنْتَمْتَهَا».

٣. فِي «ف»: «مَا يَتَكَلَّفُ».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «فِيهِ خُصُومَنَا».

٥. فِي «ف» وَ حَاشِيَةِ «ط»: «طَرِيقٌ».

٦. وَ هِيَ وَجُوبُ قَطْعِ الْاِخْتِلَافِ بِوِاسِطَةِ الْإِمَامِ.

٧. فِي الْمَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِيِّ وَ الْمَغْنِيِّ: «أَنْ لَا يَفْتِيَ» بَدَلُ «أَنْ لَا يُقِيمَ الْحُدُودَ».

٨. فِي الْمَغْنِيِّ: «مَنْ».

٩. الْمَغْنِيُّ، ج ٢٠ (الْقِسْمُ الْأَوَّلُ)، ص ٦٧.

١٠. تَقَدَّمَ فِي ص ٢٤٤ وَ ٣٩٨.

الشيعة بما نقلوه عن^١ أنمتهم عليهم السلام، ومن عدل عن هذا المعدن الذي بيناه لم يكن له أن يقتني؛ لأنه لا يقتني في الأكثر إلا بما هو عامل فيه على الظن^٢ والترجيم^٣. فإن قال: هذا تصريح منكم باستغناء الشيعة بما علمته عن إمام الزمان عليه السلام؛ لأنها إذا كانت قد استفادت علم الحوادث ممن تقدم ظهوره من الأئمة عليهم السلام، فأني حاجة بها إلى هذا الإمام؟

قيل له: إنما كان^٤ يجب ما ظننته لو كان ما استفادته^٥ من هذه العلوم وثقت به لا يفتقر إلى كون الإمام من ورائهم، وقد علمنا خلاف ذلك؛ لأنه لولا وجود الإمام مع جواز ترك الثقل على الشيعة والعدول^٦ عنه، لم نأمن أن يكون ما أدوه إلينا بعض ما سمعوه، وليس نأمن وقوع^٧ ما هو جائز عليهم مما أشرنا إليه إلا بالقطع على وجود معصوم من ورائهم.

قال صاحب الكتاب:

وبعد، فقد علمنا أن من يعترف بالإمام^٨ والحجة قد^٩ اختلفوا في

١. في «ف»: «من».

٢. في المطبوع: «بالظن».

٣. «الترجيم» تفعيل من الرجم. ومن المجاز: رجمه؛ أي قذفه و شتمه. و رجم بالظن و رجم به: رمى به، ثم كثر حتى وضعوا الرجم و الترجيم موضع الظن، فقالوا: قال ذلك رجماً؛ أي ظناً. و حديث مَرْجَم؛ أي مظلون. راجع: أساس البلاغة، ص ٢٢٣ (رجم).

٤. في المطبوع: - «كان».

٥. في المطبوع: «ما استفادته».

٦. في «ج، ص، ط، ف»: - «و العدول».

٧. في «ط»: «من وقوع».

٨. في «٥» و المغني: «من يعرف الإمام».

٩. في «ج، ص، ط، ف»: «فقد».

مَذَاهِبٌ^١، فَيَلْزَمُهُمُ^٢ الْحَاجَةُ إِلَى إِمَامٍ آخَرَ يَقْطَعُ اخْتِلَافَهُمْ، وَ مَا يَوْجِبُ
الْغِنَى عَنْ ذَلِكَ فِي اخْتِلَافِهِمْ يَنْقُضُ مَا ذَكَرُوهُ مِنْ عَلَيْهِمْ^٣.

يُقَالُ لَهُ: لَيْسَ نُكْرُءُ اخْتِلَافَ مَنْ اعْتَرَفَ بِالْحُجَّةِ فِي مَذَاهِبٍ، إِلَّا أَنَّهُمْ لَمْ
يَخْتَلِفُوا إِلَّا فِيمَا عَلَيْهِ دَلِيلٌ ذَهَبَ عَنْ طَرِيقِهِ بَعْضٌ وَ وَصَلَ إِلَيْهِ بَعْضٌ^٤، وَ لَيْسَ
كَذَلِكَ اخْتِلَافُ مَخَالِفِهِمْ فِيمَا لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ مِنَ الشَّرْعِيَّاتِ، وَ مَنْ شَكَّ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ
كَانَتْ الْمِحْنَةُ^٥ بَيْنَنَا وَ بَيْنَهُ فِي ذَلِكَ^٦.

[مَنْعُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ مِنَ الاجْتِهَادِ وَ الْاِخْتِلَافِ]

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ:

عَلَى أَنَّ مَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَالِ مَنْ تَقَدَّمَ مِنَ الْأَثَمَةِ يَمْنَعُ مِنْ هَذَا الْقَوْلِ؛
لَأَنَّهُمْ كَانُوا لَا يَمْنَعُونَ مِنَ الْاِخْتِلَافِ وَ الْاجْتِهَادِ^٧، وَ الثَّابِتُ^٨ عَنْ أَمِيرِ

١. أي في الأحكام.

٢. هذا إنما يلزم لو كان الإمام مبسوط اليد، نافذ الأمر، و مع ذلك لا يرتفع الخلاف عنهم. و ليس
كذلك؛ إذ الخلاف إنما نشأ من الاستتار و غلبة الفجار، و التبعة عليهم؛ فتدبر «ح. س». (من
حاشية «م»).

٣. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٦٧.

٤. في المطبوع و الحجري: «ليس ينكر».

٥. في «ج. ص. ط. ف»: «ذهب عن طريقه بعضهم و وصل إليه بعضهم».

٦. المحنة: الخبرة. و امتحنته: اختبرته. و امتحن القول: نظر فيه و دبره. لسان العرب، ج ١٣،
ص ٤٠١ (محن).

٧. في «د» و المطبوع و الحجري: - «في ذلك».

٨. كما اختلفوا في مجاميع لم يُنزل؛ فقال الأنصار: الماء من الماء، و قال أمير المؤمنين عليه
السلام: «أ توجبون عليه الرجم و الحد، و لا توجبون عليه صاعاً من ماء؟». «ح. س». (من حاشية
«م»).

٩. في المغني: «فالثابت».

المؤمنين عليه السلام أنه كان لا يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ، بل كان يُجِيزُ لِمَنْ يُخَالِفُهُ فِي الْمَذَاهِبِ^١ أَنْ يَحْكُمَ وَيُفْتِيَ، وَيُولِّيهِ الْأُمُورَ، وَكَانَ يَرْجِعُ^٢ مِنْ اجْتِهَادٍ إِلَى اجْتِهَادٍ، وَتَخْتَلِفُ^٣ مَذَاهِبُهُ عَلَى مَا ظَهَرَتْ الرِّوَايَةُ بِهِ، وَكُلُّ ذَلِكَ يَبِينُ فَسَادَ هَذَا الْجَنَسِ مِنَ التَّعْلِيلِ.^٤

فَيُقَالُ لَهُ: هَذَا كَلَامٌ فِي نُصْرَةِ الْاجْتِهَادِ، وَقَدْ جَعَلْنَا لَاسْتِقْصَائِهِ مَوْضِعًا غَيْرَ هَذَا،^٥ غَيْرَ أَنَّا لَا نُخْلِي هَذَا الْمَوْضِعَ مِنْ كَلَامٍ فِيهِ وَرَدٌّ لِمَا اعْتَمَدَهُ^٦

أَمَّا قَوْلُكَ أَنَّ^٧ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَغَيْرَهُ مِنَ الْأَئِمَّةِ عِنْدَكَ كَانُوا لَا يَمْنَعُونَ مِنَ الْاجْتِهَادِ وَالْاِخْتِلَافِ^٨، فَالْمَعْلُومُ مِنْ حَالِهِمْ خِلَافُ مَا ادَّعَيْتَهُ؛ لِأَنَّ الثَّابِتَ عَنْهُمْ وَعَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ خَاصَّةً مَنَظَرَةَ الْمُخَالِفِينَ وَمَطَالِبَتَهُمْ بِالرَّجُوعِ إِلَى الْحَقِّ، وَلَيْسَ يَجِبُ أَنْ يُسْتَعْمَلَ مِنَ الْمَنْعِ أَكْثَرُ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ؛ لِأَنَّ الْمَنْعَ بِالْقَهْرِ أَوْ الضَّرْبِ وَالسَّبِّ^٩ إِذَا كَانَ مِمَّا لَا يَحْسُنُ اسْتِعْمَالُهُ مَعَ الْمُخَالِفِينَ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَصُولِ فَأَوْلَى أَنْ لَا يُسْتَعْمَلَ مَعَ الْمُخَالِفِ فِي الْفُرُوعِ، فَمَنْ ادَّعَى أَنَّهُمْ سَوَّغُوا الْاجْتِهَادَ - مِنْ حَيْثُ لَمْ يَظْهَرْ مِنْهُمْ فِي الْمَنْعِ مِنْهُ^{١٠} أَكْثَرُ مِنَ الْمَنَظَرَةِ وَالْمُحَاجَةِ

١. في المغني: «المذهب».

٢. في المطبوع: «ينتقل».

٣. في النسخ والحجري: «و يختلف».

٤. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٦٧ - ٦٨.

٥. في «د» و المطبوع و الحجري: «فللاستقصاء به موضع غير هذا» بدل «و قد جعلنا لاستقصائه موضعاً غير هذا».

٦. في المطبوع والحجري: «لما اعتمدته».

٧. في المطبوع: «عن».

٨. في «ج، ص، ط» - «و الاختلاف».

٩. في «ف» - «أو السب».

١٠. في «د» و المطبوع: «عنه».

و الدُّعاءِ و الترغيبِ - كَمَنْ ادَّعى أَنَّهُمْ سَوَّغُوا الخِلافَ في الأصولِ لأنَّهُمْ لَمْ يَتَعَدَّوا في كثيرٍ منها هذه الطريقة.

و ممَّا يؤيِّدُ ما ذَكَرناه مِنْ إنكارِ القومِ على مَنْ خالفَهُمْ^١ ما تَظاهَرَتْ به الروايةُ عن ابنِ عَبَّاسٍ: مِنْ قولِهِ: «مَنْ شاءَ باهَلْتُهُ^٢ في بابِ العولِ^٣»^٤ و قولِهِ: «أَلَا يَتَقَيَّ اللَّهُ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ: يَجْعَلُ ابْنَ الْإِبْنِ ابْنًا، وَ لَا يَجْعَلُ أبا الْأَبِ أَبًا^٥!!»^٦.

١. في «ج، ص، ط، ف»: «على مخالفتهم».

٢. المباهلة: الملاعبة، و معنى المباهلة أن يجتمع القوم إذا اختلفوا في شيء، فيقولوا: لعنة الله على الظالم منا. لسان العرب، ج ١١، ص ٧٣ (بهل).

٣. العول: أن تُجمع السهام كلها، و تُقسَمَ الفريضة عليها؛ ليدخل النقص على كل واحد. و أول مسألة وقع فيها العول في الإسلام في زمن عمر، حين ماتت امرأة في عهده عن زوج و أختين، فجمع الصحابة و قال لهم: فرض الله تعالى للزوج النصف و للأختين الثلثين، فإن بدأت بالزوج لم يبق للأختين الثلثان، و إن بدأت بهما لم يبق له حقه. فاتفق رأي أكثرهم على العول، ثم أظهر ابن عباس الخلاف و بالغ فيه؛ و اتفقت الإمامية على عدمه، و أن الزوجين يأخذان تمام حقهما، و كذا الأبوان، و يدخل النقص على غيرهم «ح. س». (من حاشية «م»). و راجع: الكافي، ج ١٣، ص ٥٢٤ - ٥٣١، باب في إبطال العول (ج ٧، ص ٧٩، ط. الإسلامية)؛ وسائل الشيعة، ج ٢٦، ص ٧٢ - ٧٦، باب بطلان العول.

٤. حكاه عنه أكثر من تعرَّض لهذه المسألة من الفريقين، منها: غنية النزوع، ص ٣١٧؛ السرائر، ج ٣، ص ٢٥٣؛ المسالك، ج ١٣، ص ١١٣؛ الروضة البهية، ج ٨، ص ٨٨؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٦، ص ٢٥٣، ح ١٢٢٣٧؛ المغني لابن قدامة، ج ٧، ص ٢٦؛ الشرح الكبير لابن قدامة، ج ٧، ص ٦٩؛ المجموع للنووي، ج ١٦، ص ٩٣؛ روضة الطالبين للنووي، ج ٥، ص ٨٦.

٥. يعني يجعل ابن الابن الذي توفي أبوه في حياة جدّه مشاركاً لأخوة أبيه في ميراثهم من أبيهم، و لا يجعل جدّه مشاركاً له في ميراث أبيه. و في حاشية «م»: «ذهب أبو حنيفة إلى أن الجدّ يحجب الإخوة و الأخوات، و هو رأي أبي بكر و جماعة من الصحابة؛ نظراً إلى أن الجدّ قائم مقام الأب؛ قال الله سبحانه: «كُنَّا أَخْرَجَ أَبَوَيْكُم مِّنَ الْجَنَّةِ» [الأعراف (٧): ٢٧] و لهذا يستحقّ ما يستحقّه الأب إلا أنه أبعد من الأب، كابن الابن. ثم هم يُحجبون بابن الابن، فكذا باب الأب (ح. س).

٦. الإيضاح للفضل بن شاذان، ص ٥٢٠؛ العدة في أصول الفقه، ج ٢٠، ص ٦٧٧؛ معارج الأصول

و لهذه الأخبار أمثال كثيرة معروفة.

و أما^١ تولية أمير المؤمنين عليه السلام المخالفين له في المذهب: فما نعرف من ولاته من يقطع^٢ على خلافه له، و لو ثبت ذلك لم يمتنع^٣ أن يفعله عليه السلام على وجه الاستصلاح و التألف؛ فالظاهر من أحواله عليه السلام أنه في حال ولايته الأمر لم يكن متمكناً من جميع مراداته.

و قد صرح بذلك في قوله^٤ عليه السلام: «أما والله لو ثني^٥ الوسادة لي لحكمت بين أهل التوراة بتوراتهم، و بين أهل الإنجيل بإنجيلهم، و بين أهل الزبور بزبورهم^٦، و بين أهل الفرقان بقرانهم^٧ حتى يزهر^٨ كل كتاب من هذه الكتب فيقول^٩: يا رب،

١٧٦/١

» للمحقق الحلي، ص ١٩٠؛ المسوط للسرخسي، ج ٢٩، ص ١٨٢؛ أصول السرخسي، ج ٢، ص ١٨٨؛ المستصفى للغزالي، ص ٢٨٩؛ بداية المجتهد لابن رشد، ج ٢، ص ٢٨٢؛ التفسير الكبير للرازي، ج ٤، ص ٨٥؛ المحصول للرازي، ج ٥، ص ٥٥؛ المغني لابن قدامة، ج ٧، ص ٦٦؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ٢٠، ص ٢٧.

١. في «د» و المطبوع: «فأما».

٢. في «ج، ص، ف»: «نقطع».

٣. في «ج، ص، ف»: «لم يمنع». و في «ط»: «لم نمنع».

٤. في المطبوع: «بقوله».

٥. هكذا في النسخ. و في أكثر المصادر: «لو ثنيت».

٦. في حاشية «م»: «طعن أبو هاشم في الحكم بالكتب المتقدمة بأنه منسوخ لا يجوز الحكم بها. قلنا: لعل المراد علمه بأحكامها و علمه بالأحكام الواردة في القرآن الناسخ لها، و أنه يعرف ما حُرّف منها فيقضي بينهم بغيره، أو يمكنه استخراج النصوص الواردة في حق النبي و أهل بيته منها (ح. س)».

٧. في «ج، ص، ط»: «و بين أهل القرآن بقرآنهم».

٨. يزهر، أي يضيء و يتلأأ. راجع: لسان العرب، ج ٤، ص ٣٣٢ (زهر).

٩. في «ج، ص، ط، ف»: «و يقول».

إِنْ عَلِيًّا قَدْ قَضَى بِقَضَائِكَ»^١.

وقوله عليه السلام، و قد سأله قُضائُه عما يَقْضُونَ به، فقال^٢: «أَقْضُوا كما كُنْتُمْ تَقْضُونَ؛ حَتَّى يَكُونَ النَّاسُ جَمَاعَةً، أو أَمُوتَ كما مَاتَ أَصْحَابِي»^٣ يَعْنِي مَنْ تَقَدَّمَ مَوْتُهُ لِحالٍ وَلَا يَتِيهِ مِنْ أَوْلِيائِهِ وَ شِيعَتِهِ الَّذِينَ قَبَضَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى إِلَيْهِ^٤ وَ هُمْ^٥ عَلَى حاله^٦ التَّمَسُّكِ بِالتَّقِيَّةِ^٧.

فأما الرجوعُ مِنْ اجْتِهَادٍ إِلَى غَيْرِهِ: فغَيْرُ معلومٍ مِنْهُ صلواتُ اللَّهِ عليه،^٨ وَ أَكْثَرُ

١. هي من خطبة خطبها بعد بيعة الناس له بالخلافة. راجع: الإرشاد، ج ١، ص ٣٤ - ٣٥: المسائل العكبرية، ص ١٢٣؛ مناقب آل أبي طالب لابن شهر آشوب، ج ٢، ص ٣٨؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ٢٠، ص ٢٨٤، وفيه: «حَتَّى تَزْهَرَ تِلْكَ الْقَضَايَا إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ...»؛ كَشَفَ الْمُحَجَّةَ، ص ١١٠ - ١١١؛ عوالي اللآلئ، ج ٤، ص ١٢٨، ح ٢١٩، وفيه: «حَتَّى يَنْطِقَ كُلُّ كِتَابٍ بِأَنَّكَ قَدْ حَكَمْتَ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِي»؛ تَأْوِيلُ الْآيَاتِ الظَّاهِرَةِ لِلْإِسْتِرْأَادِي، ص ٣٣٧، وفيه: «حَتَّى تَنْطِقَ الْكُتُبُ وَ تَقُولَ: صَدَقَ عَلِيٌّ»؛ بحار الأنوار، ج ٤٠، ص ١٤٤، ح ٥١، عن الإرشاد.

٢. في المطبوع والحجري: - «فقال».

٣. تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ٢٥٩، ذيل الحديث ٩٧٠: المسائل العكبرية، ص ١٢٣؛ تنزيه الأنبياء، والأئمة، ص ١٤٤؛ الصوارم المهرقة، ص ١١٥ و ١٦٣؛ الاقتصاد للطوسي، ص ٢١٤؛ صحيح البخاري، ج ٣، ص ١٣٥٩، ح ٣٥٠٤؛ عمدة القاري، ج ١٦، ص ٢١٨، ح ٧٠٧٣؛ مسند ابن الجعد، ص ١٨١؛ تاريخ بغداد، ج ٨، ص ٤٢.

٤. في المطبوع والحجري: - «إليه».

٥. في «د» و المطبوع والحجري: «فهم».

٦. في «ج»، ص، ط، ف: «حيلة».

٧. في المطبوع والحجري: «بالتقية».

٨. في حاشية «م»: «و الدليل على أنه عليه السلام لم يكن يرجع عن اجتهاد إلى اجتهاد، مع قطع النظر عن إمامته وعصمته؛ ما عليه أجمع الخاص والعام عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: «عليّ أقضاكم» و أقضى القوم لا يختلف قوله في الأحكام. و قال صلى الله عليه وآله: «عليّ مع الحق، و الحق مع عليّ، يدور حيث ما دار» و من كان الحق معه بشهادة الرسول صلى الله عليه وآله

ما يدَّعيه المخالفون من ذلك: ما روي من قول عبدة^١ السلماني^٢ و قد سأله عن بيع أمهات الأولاد، فقال: «كان رأيي ورأي عمر أن لا يُبعن، ورأيي الآن أن يُبعن» و قول عبدة: «رأيك في الجماعة أحب إلينا من رأيك في الفرقة^٣».

«و آله لا يرتكب الضلال. و قول أمير المؤمنين عليه السلام: «بعثني رسول الله إلى اليمن قاضياً بين أهله، فقلت له: أبعث بي و أنا شاب، و لا علم لي بكثير من القضاء؟ فضرب بيده على صدري و قال: اللهم اهد قلبي، و ثبت لسانه؛ فما شككت في قضاء بين اثنين» و هذا القول يضاد الحكاية عنه أنه كان يقول بالرأي؛ لأن القول بالرأي يوجب الشك في الأحكام و قد نفى عن نفسه ذلك. و قوله عليه السلام: «لو ثني لي الوسادة... الحديث» و من هذا شأنه لا تجوز عليه الأحكام المختلفة؛ فتدبر. و قال صلى الله عليه و آله: «أنا مدينة العلم، و علي بابها؛ فمن أراد المدينة فليأت الباب» (ح. س).

١. في «ج، ص، ط، ف» و أكثر ما يدَّعيه المخالفون حديث عبدة.
٢. عبدة السلماني المرادي الهمداني، قيل: إنه عبادة بن قيس، و قيل: عبدة بن عمرو، و قيل: عبدة بن قيس بن عمرو. يكتنأ أبا مسلم، و يقال: أبا عمرو. أسلم قبل وفاة رسول الله صلى الله عليه و آله بستين أيام الفتح و لم يلقه. هاجر إلى المدينة أيام عمر بن الخطاب، و سمع منه، و حضر كثيراً من الوقائع الإسلامية. كان عريف قومه و رأسهم و صاحب الرأي فيهم. روى الحديث عن كثير من الصحابة كالإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، و ابن مسعود، و ابن الزبير، و اشتهر بصحبته لأمر المومنين عليه السلام بالخصوص، و لذلك عد من التابعين و إن كان من الصحابة. و كان كثير الاطلاع في الفقه و الحديث حتى روى عنه عدد غفير، كعبد الله بن سلمة المرادي، و إبراهيم النخعي، و أبي إسحاق السبيعي، و محمد بن سيرين، و أبي إسحاق الأعرج، و أبي البخري الطائر، و عامر الشعبي و غيرهم. قال الشعبي: كان شريح أعلمهم بالقضاء، و كان عبدة يوازيه. و قال الأشعث عن محمد بن سيرين: أدركت الكوفة و بها أربعة ممن يعد بالفقه؛ فمن بدأ بالحارث ثنى بعبدة أو بالعكس، ثم علقمة الثالث، و شريح الرابع. تاريخ بغداد، ج ١١، ص ١١٩ - ١٢٢، الرقم ٥٨١٤؛ المعارف لابن قتيبة، ص ٤٢٥؛ الكامل لابن الأثير، ج ٥، ص ١٢٣.

٣. في المطبوع و الحجري: «إلى آخر الخبر» بدل «و قول عبدة: رأيك في الجماعة...».
٤. المصنف لعبد الرزاق، ج ٧، ص ٢٩١، ح ١٣٢٢٤؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ١٠، ص ٣٤٨؛ مغني المحتاج، ج ٤، ص ٥٤٢.

و هذا خبرٌ واحدٌ، و قد رَدَّه أَكْثَرُ النَّاسِ^١، و طَعَنُوا فِي طَرِيقِهِ^٢، و لَوْ صَحَّ لَمْ يَكُنْ مُصَحِّحاً لِلْاجْتِهَادِ الَّذِي يَدَّعِيهِ الْمُخَالَفُونَ^٣؛ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ - عَلَى مَذَاهِبِنَا^٤ فِي حُسْنِ التَّقْيَةِ، بَلْ^٥ و جَوِّهِهَا فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ - أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَظْهَرَ مُوَافَقَةً عُمَرُ لِمَا عَلَّمَهُ فِي ذَلِكَ مِنَ الْإِسْتِصْلَاحِ^٦، و لَمَّا زَالَ مَا أَوْجَبَ إِظْهَارَ الْمَوَافَقَةِ أَظْهَرَ الْمُخَالَفَةَ.

و لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: فَقَدْ كَانَ يَجِبُ أَنْ لَا يُخَالَفَ عُمَرَ فِي شَيْءٍ مِنْ مَذَاهِبِهِ، و قد رأينا^٨ خَالَفَهُ فِي كَثِيرٍ مِنْهَا.

١. في حاشية «م»: «قال المفيد - طاب ثراه -: و من الشواهد على كذب الرواية أنَّ عبيدة السلماني كان في زمنه عليه السلام صغير السن صغير القدر، فكيف يُقدِّم من هذا شأنه بكلام على مثل أمير المؤمنين الذي كان أعظم قدراً في نفوس المهاجرين والأنصار من أن يتجاسر عليه كبار الصحابة بمثله؟ و لا سيما في حال بسطة يده! و قد روي عن ابن عباس أنه كان يقول: كان أمير المؤمنين عليه السلام يجلس بيننا كأحدنا و يداعبنا و يقول: «والله ما ملأتُ طرفي منه قطَّ هيبةً له». و بعد، فإن من خالفه عليه السلام و حاربه لم يحتجَّ عليه بأنَّه لا فضل لك في العلم لأنك تتناقض في الأحكام و تختلف آراؤك، و زيد أفحملك، و عثمان أسكتك، و أنك تحكم و تندم. و إنما كان بعضهم يتعلَّق عليه بإيوائه قتلة عثمان و هم أهل البصرة و الشام، و بعضهم بقضية التحكيم و هم أهل النهران، و آخرون بقتل أهل القبلة و هم المتخلفون عن نصرته القاعدون عن الحرب. و لم يُحفظ عن أحد من بني أمية و آل مروان - مع هلعهما على تنفير العامة من ولايته - دعوى نقصه في العلم و جهله بالأحكام (ح. س).»

٢. مع أنَّ شدة مهابته مانع أن يجترئ عليه أحد بمثل هذا القول. (من حاشية «م»).

٣. في «ج»، ص، ط، ف: «خصوصتنا».

٤. في المطبوع: «مذهبننا».

٥. في المطبوع: «+ على».

٦. بل كان الحكم يومئذ لِمَكَانِ التَّقْيَةِ و لزومها أن لا يُبْعَن، و إذا أزال المانع و ارتفعت التَّقْيَةُ انقلب الحكم؛ فتدبر. (من حاشية «م»).

٧. في «ج»، ص، ط، ف: «قد».

٨. في المطبوع و الحجري: «رأينا».

لأنه لا يمتنع أن يكون الخلاف في بعض المذاهب يُثْمِرُ مِنَ الْعَدَاوَةِ وَالْفَسَادِ مَا لَا يُثْمِرُهُ^١ غَيْرُهُ، وَإِنْ كَانَ فِي الظَّاهِرِ حَالُهُ كَحَالِهِ^٢. وَهَذِهِ أُمُورٌ تَدُلُّ عَلَيْهَا الْأَحْوَالُ^٣؛ فَيَكُونُ لِبَعْضِهَا مَزِيَّةٌ عَلَى بَعْضٍ عِنْدَ مَنْ شَاهَدَ الْحَالَ، وَإِنْ كَانَتْ عِنْدَ غَيْرِهِ مِمَّنْ لَمْ يُشَاهِدْهَا^٤ مُتَسَاوِيَةٌ.

عَلَى أَنَّا لَوْ عَدَلْنَا عَنْ هَذَا الْجَوَابِ - وَإِنْ كَانَ ظَاهِرُهُ الصَّحَّةُ، وَبَيَّنَّ الْاسْتِمْرَارَ - لَمْ يَكُنْ فِيمَا يُدَّعَى مِنَ الْخَبَرِ دَلَالَةٌ عَلَى صَحَّةِ الْجَهْدِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُنْكِرُ أَنْ يَرْجَعَ مِنْ قَوْلٍ إِلَى قَوْلٍ بِدَلِيلٍ قَاطِعٍ^٦، وَإِنَّمَا كَانَ يَكُونُ^٧ فِي الْخَبَرِ مُتَعَلِّقٌ لَوْ تَبَيَّنَ أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ^٨ يَرْجَعَ مِنْ قَوْلٍ إِلَى قَوْلٍ إِلَّا بِالْجَهْدِ، فَأَمَّا إِذَا كَانَ مُمَكِّنًا فَلَا فَائِدَةَ فِي التَّعَلُّقِ بِهِ.

و هَذَا الْجَوَابُ وَإِنْ كَانَ غَيْرَ صَحِيحٍ عِنْدَنَا - لِأَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَخْفَى عَلَيْهِ الْحَقُّ الْمَعْلُومُ بِالْدَلِيلِ فِي وَقْتٍ، حَتَّى يَرْجَعَ إِلَيْهِ فِي وَقْتٍ آخَرَ - فَإِنَّمَا^٩ ذَكَرْنَاهُ لِأَنَّ أَصُولَ مَنْ تَعَلَّقَ بِهَذَا الْخَبَرِ فِي صَحَّةِ الْجَهْدِ لَا

١. في «ج، ص، ط، ف»: «لا يثمر».

٢. في المطبوع: «كحاله حاله».

٣. و أيضاً فِكْرَةُ الْمُخَالَفَةِ يورثُ الْبُغْضَاءَ وَ يثيرُ الْفِتْنَ. وَلَعَلَّهُ كَانَ فِي عَقِيبِ مُخَالَفَةِ، فَلَزِمَ الْمَوَافَقَةُ؛ لِثَلَاثِ تَتَابِعِ الْمَخَالَفَاتِ؛ فَتَدْبُرُ «ح. س». (من حاشية «م»).

٤. في «د» و المطبوع و الحجري: «لم يشهدا».

٥. في «ج، ص، ف»: «ظاهرة».

٦. في حاشية «م»: «لا يخفى أنه يبقى الكلام في الرأي المعدول عنه، فإنه لا يجوز أن يكون عن قاطع إذا كان المعدول إليه كذلك؛ فتدبر». و في حاشية أخرى: «يمكن أن يكون ذلك لعدم الاطلاع على الناسخ، فيكونان قاطعين. و هذا على رأي المخالفين من قصور علم الأنمة (ح. س)».

٧. في المطبوع: - «يكون».

٨. في «ص»: «بأن».

٩. في «ص، ف»: «وإنما».

تُنافيه^١، وإذا كانت أصولهم يَقْتَضِي^٢ جواز ما ذَكَرناه بَطَلَ تَعَلُّقُهُمْ بِهِ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ أَنْ يَسْتَدِلُّوا بِمَا أُصُولُهُمْ يَقْتَضِي أَنْ لَا دَلَالَهَ فِيهِ.

١. في النسخ و الحجري: «لا ينافيه».

٢. في النسخ: «يقتضي».

[الدليل الخامس]

[معرفة ما يتصل بمصالح أبدان المكلفين و معاشهم]

قال صاحب الكتاب:

شبهة أخرى لهم:

و رُبَّما قالوا: لا بُدَّ في صحَّةِ ثَبَاتِ التَّكْلِيفِ عَلَى المَكْلُفِينَ فِي كُلِّ زَمَانٍ أَنْ يَعْرِفُوا مَا لَا يَصِحُّ لَهُمْ غِنَى عَنْ الأَثْمَةِ فِيهِ مِمَّا يَتَّصِلُ بِمَصَالِحِ أَبْدَانِهِمْ وَ مَعَاشِهِمْ^٢ وَ مَكَاسِبِهِمْ^٣، وَ الأُمُورُ كُلُّهَا عَلَى الحَظَرِ^٤ [لَكُونِهَا مِلْكاً لَهُ تَعَالَى، فَلَا يُعْلَمُ الْمَبَاحُ مِنْهَا إِلَّا سَمْعاً؛ فَلَا بُدَّ مِنْ حُجَّةٍ فِي كُلِّ زَمَانٍ يُعَرَّفُ المَكْلُفِينَ مَا يَحِلُّ لَهُمْ مِنْ هَذِهِ الأُمُورِ، وَ لَا بُدَّ مِنْ كَوْنِهِ مَعْصُوماً يَوْمَنْ غَلَطَهُ] إِلَى آخِرِ كَلَامِهِ^٥.

١. في النسخ: «في كل زمان على المكلفين».

٢. في المغني: «إلى أن يعرفوا ما اتضح لهم مما يتصل بمصالح أبدانهم و معاشهم».

٣. في النسخ: - «و مكاسبهم».

٤. في المغني: «الخطأ». و الحظر: المنع، و المحذور: الحرام. النهاية، ج ١، ص ٤٠٥ (حظر). و في حاشية «م»: «اختلفوا في حكم الأفعال قبل الشرع: فكثير من البغداديين من المعتزلة و طائفة من الإمامية على الحظر. و أكثر المتكلمين من أهل البصرة على الإباحة. و هو مختار السيد المرتضى و العلامة الحلّي و كثير من الإمامية. و آخرون منا و منهم توقفوا (ح. س)».

٥. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٦٨. و ما بين المعقوفين من المصدر.

فَيَقَالُ لَهُ^١: قَدْ بَيَّنَّا^٢ فِيمَا تَقَدَّمَ مِنْ كَلَامِنَا أَنَّ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ غَيْرُ مَعْتَمَدَةٍ، وَلَا دَالَّةٍ^٣ عَلَى وَجوبِ الإِمَامَةِ فِي كُلِّ زَمَانٍ،^٤ وَإِنْ كَانَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا قَدْ تَعَلَّقَ بِهَا. وَقُلْنَا: إِنَّهُ لَوْ صَحَّ^٥ الْاِفْتِقَارُ فِي هَذِهِ الطَّرِيقَةِ الْمَذْكُورَةِ إِلَى السَّمْعِ، لَمَا وَجَبَتِ الْحَاجَةُ إِلَى إِمَامٍ فِي كُلِّ زَمَانٍ، بَلْ كَانَ التَّوَاتُرُ بِمَا بَيَّنَّهَ الْإِمَامُ الْمُتَقَدِّمُ يُغْنِي عَنْ وَجُودِ الْإِمَامِ^٦ فِي كُلِّ عَصْرٍ، وَفَصَّلْنَا بَيِّنَ مَا يَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ مِنَ الْأَغْذِيَةِ وَمَا لَا تَقُومُ^٧ أَبْدَانُهُمْ إِلَّا بِهِ وَبَيَّنَّ الْعِبَادَاتِ فِي أَنَّ الْأَوَّلَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَعْدَلَ النَّاسُ عَنْ نَقْلِهِ، وَالثَّانِي جَائِزٌ عَلَيْهِمْ تَرْكُ نَقْلِهِ لِعِنَادٍ أَوْ شُبْهَةٍ، وَأَنَّ دَوَاعِيَ الْعُدُولِ عَنِ النَّقْلِ يَصِحُّ دُخُولُهَا فِي الثَّانِي دُونَ الْأَوَّلِ، وَلَا حَاجَةَ بِنَا إِلَى إِعَادَةِ مَا مَضَى.

١. فِي «ص، ط، ف»: «يَقَالُ لَهُ».

٢. فِي «ج، ص، ط»: «قَدْ بَدَأَ».

٣. فِي «د» وَالمَطْبُوعُ وَالحَجَرِيُّ: «وَلَا دَلَالَةَ».

٤. تَقَدَّمَ فِي ص ٢٧٧ - ٢٧٨.

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «لَوْ قَدْ صَحَّ».

٦. فِي الْمَطْبُوعِ وَالحَجَرِيُّ: «يُغْنِي عَنْ إِمَامٍ».

٧. فِي «ج، ف»: «لَا يَقُومُ».

[الدليل السادس]

[قيام الإمام مقام الرسول في حفظ الشريعة]

قال صاحب الكتاب:

شبهة أخرى لهم:

و رُبَّمَا سَأَلُوا فَقَالُوا: مَا يُوْجِبُ الْحَاجَّةَ إِلَى الرَّسُولِ وَالنَّبِيِّ - مِنْ بَيَانِ الشَّرَائِعِ وَالذُّعَاءِ إِلَى الطَّاعَةِ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ - يُوْجِبُ الْحَاجَّةَ إِلَى مَنْ يَقُومُ مَقَامَهُ فِي حِفْظِ شَرِيعَتِهِ، وَيُسَدُّ مَسَدَّهُ؛ لَأَنَّا قَدْ عَلِمْنَا أَنَّهُ لَا أَحَدٌ مِنْ أُمَّتِهِ إِلَّا وَقَدْ يَجُوزُ^١ أَنْ لَا يَحْفَظَ الْبَعْضُ أَوْ الْكُلُّ، وَحَالُ جَمِيعِهِمْ كَحَالِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ، فَلَا بُدَّ مِمَّنْ يَقُومُ بِحِفْظِ ذَلِكَ، وَأَنْ يَكُونَ مَعْصُومًا يَوْمَ مَنْ مِنْهُ^٢ الْغَلَطُ وَالسَّهْوُ وَالْكِتْمَانُ؛ لِأَنَّ تَجْوِيزَ ذَلِكَ عَلَيْهِ يَنْقُضُ الْقَوْلَ بِأَنَّ الشَّرِيعَةَ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ تَكُونَ^٣ مُحْفُوظَةً. وَفِي ذَلِكَ إِثْبَاتُ الْحَاجَّةِ إِلَى إِمَامٍ فِي كُلِّ زَمَانٍ؛ إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَ^٤ وَجُوبِ

١. في المطبوع: «+ عليه».

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «من قبله».

٣. في «ج، د، ط، ف»: «أن يكون».

٤. في المطبوع: «ما بين».

حِفْظُ^١ الشريعةِ حتَّى لا تَنْدَرَسَ وَ بَيِّنَ وَجُوبَ مَوْرِدِهَا^٢ أَوَّلًا. فَإِذَا لَمْ يَمَّ حِفْظُ ذَلِكَ إِلَّا بِوُجُودِ إِمَامٍ مَعْصُومٍ، فَلَا بُدَّ مِنَ الْقَوْلِ بِهِ.

قال:

وَاعْلَمْ أَنَّ التَّعَلُّقَ بِذَلِكَ فِي أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ حُجَّةٍ فِي كُلِّ زَمَانٍ لَا يَصِحُّ؛
لأنَّه قد يَجُوزُ عِنْدَنَا أَنْ يَخْلُوَ التَّكْلِيفُ^٣ الْعَقْلِيُّ مِنَ الشَّرْعِيِّ عَلَى مَا
يَتَّاهُ مِنْ قَبْلُ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ شَرْعٌ لَمْ تَجِبْ^٤ الْحَاجَةُ إِلَى حُجَّةٍ فِي الزَّمَانِ.
وَإِنَّمَا يُمَكِّنُ التَّعَلُّقُ بِذَلِكَ فِي أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ حُجَّةٍ بَعْدَ وَجُودِ الرُّسُلِ،
وَهَذَا أَيْضًا لَا يَصِحُّ^٥؛ لِأَنَّ فِي الرُّسُلِ مَنْ يَجُوزُ أَنْ يُكَلِّفَ أَدَاءَ الشَّرِيعَةِ
إِلَى مَنْ شَاهَدَهُ^٦ وَ لَا تَكُونُ^٧ شَرِيعَتُهُ مُؤَبَّدَةً، بَلْ تَكُونُ^٨ مَخْصُوصَةً
بِزَمَانِهِ وَ قَوْمِهِ [فَمِنْ أَيْنَ بَعْدَ الرُّسُلِ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ إِمَامٍ وَ حُجَّةٍ؟] ... إِلَى
آخِرِ كَلَامِهِ^٩.

١٧٩/١

يُقَالُ لَهُ: مَا نَرَاكَ تَخْرُجُ فِيمَا تَحْكِيهِ مِنْ طَرُقِنَا وَ أَدَلَّتِنَا عَنْ إِيرَادِ مَا لَا
نَعْتَمِدُهُ جُمْلَةً وَ لَا نَرْتَضِيهِ دَلَالَةً وَ طَرِيقَةً، أَوْ إِيرَادِ^{١٠} مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ بَعْضُنَا وَ لَا

١. في المطبوع: - «حفظ».

٢. في المطبوع و حاشية الحجرى: «مؤدبها».

٣. في المغني: «عندنا خلقو التكليف».

٤. في «ج، ص، ط، ف»: «لم يجب».

٥. في «ج، ص، ط، ف»: «و هذا لا يصح أيضاً».

٦. في «د» و المطبوع و الحجرى: «بشاهده».

٧. في النسخ و الحجرى: «و لا يكون».

٨. في «ج، د، ص، ف»: «يكون».

٩. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٦٩ - ٧٠.

١٠. في المطبوع و الحجرى: «و إيراد».

يَرْتَضِيهِ^١ أَكْثَرُنَا وَلَا^٢ الْمُحَقِّقُونَ مِنَّا، أَوْ تَحْرِيفِ الْمُعْتَمِدِ^٣ وَتَنْحِيهِ وَإِزَالَتِهِ عَنْ نَظْمِهِ وَتَرْبِيهِ، أَوْ حِكَايَةِ لَفْظٍ رُبَّمَا عَبَّرَ بِهِ بَعْضُ أَصْحَابِنَا وَتَفْسِيرِهِ عَلَى خِلَافِ الْمُرَادِ وَضِدِّ الْغَرَضِ.

[تقرير المصنف للدليل السادس على الإمامة]

فأما هذه الطريقة التي حَكَيْتَهَا أَنفَاءً، فترتيب الاستدلال بها على خلاف ما رَتَّبْتَهُ؛ وَهُوَ أَنْ يُقَالَ: قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ شَرِيعَةَ نَبِيِّنَا عَلَيْهِ السَّلَامُ^٤ مُؤَيَّدَةٌ غَيْرُ مَنْسُوخَةٍ، وَمُسْتَمِرَّةٌ غَيْرُ مَنْقُطِعَةٍ، وَأَنَّ^٥ التَّعَبُّدَ بِهَا غَيْرُ مَنْقُطِعٍ^٦ لَازِمٌ لِلْمُكَلَّفِينَ إِلَى أَوَانِ قِيَامِ السَّاعَةِ، وَلَا بُدَّ لَهَا مِنْ حَافِظٍ؛ لِأَنَّ تَرْكَهَا بِغَيْرِ حَافِظٍ إِهْمَالٌ لَأَمْرِهَا، وَتَكْلِيفٌ لِمَنْ تُعَبَّدُ بِهَا مَا لَا يُطِيقُ^٧.

وَلَيْسَ^٨ يَخْلُو أَنْ يَكُونَ الْحَافِظُ مَعْصُومًا، أَوْ غَيْرَ مَعْصُومٍ^٩.
فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعْصُومًا لَمْ يُمْضِ^{١٠} تَغْيِيرُهُ^{١١} وَتَبْدِيلُهُ^{١٢}، وَفِي جَوَازِ ذَلِكَ عَلَيْهِ -

١. في المطبوع والحجري: «فلا يرتضيه». وفي «د»: «فلا يرتضيه».

٢. في المطبوع والحجري: - «لا».

٣. في المطبوع: «المعتمد».

٤. في «ج، ص، ط، ف»: «أَنَّ شَرِيعَتَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ».

٥. في المطبوع والحجري: «فَإِنَّ».

٦. في «د» والمطبوع والحجري: - «بها غير منقطع».

٧. في المطبوع: «ما لا يطاق».

٨. في «ج، ص، ط، ف»: «فليس».

٩. في «ج»: «أَنَّ يَكُونَ الْحَافِظُ غَيْرَ مَعْصُومٍ أَوْ يَكُونَ مَعْصُومًا».

١٠. في «ط»: «لم يضمن».

١١. في المطبوع: «من تغييره».

١٢. أي تغيير الشريعة وتبديل الأحكام.

و هو الحافظ لها^١ - رُجوعٌ إلى أنها غيرُ محفوظةٍ في الحقيقة؛ لأنه لا فرقَ بين أن تُحفظَ^٢ بمن جائزٌ^٣ عليه التغييرُ والتبديلُ والزَّلُّ والخطأُ، وبين أن لا تُحفظَ^٤ جملةً إذا كان ما يؤدي إليه القولُ بتجويرِ تركِ حفظها يؤدي إليه حفظُها بمن ليسَ بمعصومٍ.

١٨٠/١

و إذا ثَبَتَ أن الحافظَ لا بُدَّ أن يكونَ معصوماً، استحالَ أن تكونَ^٥ محفوظةً بالأمّةِ وهي غيرُ معصومةٍ، والخطأُ جائزٌ على أحاديها وجماعاتها^٦. وإذا بطلَ أن يكونَ الحافظُ هو الأمّةُ، فلا بُدَّ من إمامٍ معصومٍ حافظٍ لها. وهذا على^٧ خلافٍ ما ظنّه صاحبُ الكتاب؛ لأنَّ من أحسنَ الظَّنِّ بأصحابنا لا يجوزُ أن يتوهمَ عليهم الاستدلالَ بهذه الطريقة - مع تصريحهم في إثباتها بما يوجبُ الاختصاصَ بشريعتنا هذه - على وجوبِ الإمامةِ في كُلِّ عصرٍ وأوانٍ وقَبْلَ ورودِ الشرعِ.

فإن قال: وأيُّ فائدةٍ في الاستدلالِ على وجوبِ الإمامةِ بعدَ نبينا صلى الله عليه وآله وسلم ونَحْنُ متفقونَ على وجوبها بعده؟
قيلَ له: ليس الاتفاقُ بيننا وبينك يوجبُ رفعَ^٨ الخلافِ من جميعِ فِرَقِ الأمّةِ،

١. في «ج، ص، ط، ف»: - «لها».

٢. في النسخ و الحجري: «يحفظ»، و ما أثبتناه مطابق للمطبوع.

٣. في «ج، ف»: «جاز».

٤. في النسخ و الحجري: «لا يحفظ»، و ما أثبتناه مطابق للمطبوع.

٥. في النسخ و الحجري: «أن يكون»، و ما أثبتناه مطابق للمطبوع.

٦. في «د»: «و جماعاتها».

٧. في «ج، ص، ط، ف»: - «على».

٨. في المطبوع: «دفع».

و قد عَلِمْنَا أَنَّ فِي الْأُمَّةِ مَنْ يُخَالِفُ فِي وَجوبِ الْإِمَامَةِ بَعْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ^١؛ فَلَيْسَ يَمْتَنِعُ أَنْ تُحَاجَّهُ^٢ بِمَا ذَكَرْنَاهُ.

و بَعْدُ، فَلَوْ كَانَ الْوِفاقُ مِنْ^٣ جَمِيعِ الْأُمَّةِ ثَابِتاً فِي وَجوبِ الْإِمَامَةِ، لَمْ يَكُنْ وَفاقاً^٤ عَلَى طَرِيقَتِنَا الَّتِي ذَكَرْنَاهَا؛ لِأَنَّا نَوْجِبُ الْإِمَامَةَ بِهَذِهِ الطَّرِيقَةِ مِنْ جِهَةِ حِفْظِ الشَّرِيعَةِ، وَ هَذَا يُخَالِفُنَا فِيهِ الْكُلُّ^٥.

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ:

فَعِنْدَ ذَلِكَ يُقَالُ لَهُمْ: إِنَّ شَرِيعَةَ النَّبِيِّ^٦ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ^٧ وَ سَلَّمَ وَ إِنْ كَانَ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ تَكُونَ مَحْفُوظَةً؛ فَمِنْ أَيْنَ أَتَاهَا لَا تَحْصُلُ مَحْفُوظَةً إِلَّا بِالْإِمَامِ الْمَعْصُومِ؟ وَ هَلْ عَوَّلْتُمْ فِي ذَلِكَ إِلَّا عَلَى دَعْوَى فِيهَا تُخَالَفُونَ؟ وَ يُقَالُ لَهُمْ: هَلَّا^٨ جَوَّزْتُمْ أَنْ تَصِيرَ مَحْفُوظَةً بِالتَّوَاتُرِ، كَمَا صَارَتْ وَاصِلَةً^٩ إِلَى مَنْ غَابَ عَنِ الرَّسُولِ فِي زَمَنِهِ بِطَرِيقِ التَّوَاتُرِ؟ فَإِنْ مَنَعُوا

١٨١/١

١. كَأَبِي بَكْرٍ الْأَصَمِّ مِنَ الْمُعْتَزَلَةِ وَ الْخَوَارِجِ، فَقَدْ كَانُوا يَقُولُونَ بِذَلِكَ وَ يَذْهَبُونَ إِلَى أَنَّهُ لَا حَاجَةَ إِلَى الْإِمَامِ، وَ جَعَلُوا شُعَارَهُمْ «لَا حُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ» وَ مَرَادُهُمْ: لَا إِمْرَةَ إِلَّا لِلَّهِ، فَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «كَلِمَةٌ حَقٌّ يَرَادُ بِهَا بَاطِلٌ، نَعَمْ إِنَّهُ لَا حُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ، وَ لَكِنْ هَؤُلَاءِ يَقُولُونَ: لَا إِمْرَةَ إِلَّا لِلَّهِ...». رَاجِعْ: نَهْجُ الْبَلَاغَةِ، ص ٨٢، الْخُطْبَةُ ٤٠؛ أَصُولُ الْإِيمَانِ، ص ٢٢٧؛ تَلْخِصُ الْمُحَصَّلِ، ص ٤٠٦؛ شَرْحُ الْمَوَاقِفِ لِلإِيضِيِّ، ج ٨، ص ٣٤٥؛ اللُّوَامِعُ الْإِلَهِيَّةُ لِلْفَاضِلِ الْمُقَدَّادِ، ص ٣٢١.

٢. فِي «د، ف»: «أَنْ يُحَاجَّهُ».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «مَعَ».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِيِّ: «وَفاقنا».

٥. حَتَّى أَصْحَابُ صَاحِبِ الْكِتَابِ. (مِنْ حَاشِيَةِ «م»).

٦. فِي «ج، ص، ط، ف»: «نَبِيِّنَا».

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَ آلِهِ».

٨. فِي الْمَغْنِيِّ: «هَلَّا».

٩. فِي الْمَغْنِيِّ: «كَمَا كَانَ وَاصِلاً» بِدَلِّ «كَمَا صَارَتْ وَاصِلَةً».

مِنْ ذَلِكَ، لَزِمَهُمْ إِبْثَابُ حُجَّةٍ وَهُوَ عَلَيْهِ السَّلَامُ حَيٌّ كَمَا يَقُولُونَ بِإِثْبَاتِهِ
بَعْدَ وَفَاتِهِ؛ إِذِ الْعِلَّةُ وَاحِدَةٌ. وَمَتَى قَالُوا فِي حَالِ حَيَاتِهِ: إِنَّهُ يَصِلُ^١ إِلَى
مَنْ غَابَ عَنْهُ بِالتَّوَاتُرِ، فَكَذَلِكَ مِنْ بَعْدُ^٢ [وَمَتَى طَعَنُوا فِي التَّوَاتُرِ، بَطَلَ
عِلَّتُهُمْ فِي ذَلِكَ فِي الْوَجْهَيْنِ]^٣.

يُقَالُ لَهُ: أَمَّا قَوْلُكَ: «وَهَلْ عَوَّلْتُمْ إِلَّا عَلَى دَعْوَى فِيهَا تُخَالَفُونَ؟» فَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ
الْحَافِظَ لَيْسَ يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ الْأُמَّةُ أَوْ الْإِمَامَ، وَابْطَلْنَا أَنْ تَكُونَ الْأُمَّةُ هِيَ
الْحَافِظَةُ^٤، فَلَا بُدَّ مِنْ ثُبُوتِ الْحِفْظِ بِالْإِمَامِ^٥، وَإِلَّا وَجَبَ أَنْ تَكُونَ الشَّرِيعَةُ مُهْمَلَةً.

[ضُرُورَةُ وَجُودِ حُجَّةٍ يَقِفُ مِنْ وَرَاءِ النَّاقِلِينَ]

فَأَمَّا الْإِزَامُكُ لَنَا^٦ تَجْوِيزَ حِفْظِهَا بِالتَّوَاتُرِ، عَلَى حَدِّ مَا كَانَتْ تَصِلُ الْأَخْبَارُ فِي حَيَاةِ
الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ إِلَى مَنْ غَابَ عَنْهُ، فَقَدْ رَضِينَا بِذَلِكَ، وَقِنَعْنَا بِأَنْ نَوْجِبَ
فِي وَصُولِ الشَّرِيعَةِ إِلَيْنَا بَعْدَ وَفَاةِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مَا نَوْجِبُهُ فِي وَصُولِهَا^٧
إِلَى مَنْ غَابَ عَنْهُ فِي^٨ حَيَاتِهِ؛ لِأَنَّا نَعْلَمُ أَنَّهَا كَانَتْ تَصِلُ إِلَى مَنْ بَعْدَ عَنْهُ صَلَوَاتُ اللَّهِ
عَلَيْهِ وَآلِهِ بِتَقْلٍ هُوَ^٩ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ وَرَائِهِ، وَقَانِمٌ بِمُرَاعَاتِهِ، وَتَلَاوِيٍّ مَا تَلِمَ^{١٠} فِيهِ مِنْ

١. في المغني: «نقل».

٢. في المطبوع والحجري: «من بعده».

٣. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٧٠. وما بين المعقوفين من المصدر.

٤. تقدّم أنفاً في ص ٤٥١ - ٤٥٢.

٥. في «د» والمطبوع والحجري: «لِلْإِمَامِ».

٦. في المطبوع: - «لَنَا».

٧. في «د» والمطبوع والحجري: «وَصُولِهِ».

٨. في المطبوع: «حَالٍ» بدل «فِي».

٩. في المطبوع والحجري: «وَهُوَ».

١٠. في «ف»: «مَا يَتَمَّ».

غَلَطَ وَزَلَّ وَ تَرَكَ الْوَاجِبَ^١، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ مِنْ وَرَاءِ مَا يُنْقَلُ إِلَيْنَا بَعْدَ وَفَاتِهِ عَلَيْهِ
السلام مِنْ شَرِيعَتِهِ مَعْصُومٌ يَتَلَفَّى مَا يَجْرِي فِي الشَّرِيعَةِ مِنْ زَلَلٍ وَ تَرَكَ الْوَاجِبَ^٢،
كَمَا كَانَ ذَلِكَ فِي حَيَاتِهِ، وَإِلَّا فَقَدْ^٣ اِخْتَلَفَتْ^٤ الْحَالَانِ^٥، وَ بَطَلَ حَمْلُكَ إِحْدَاهُمَا^٦
عَلَى الْأُخْرَى.

فَأَمَّا قَوْلُكَ: «لَزِمَهُمْ إِبْثَابُ حُجَّةٍ وَهُوَ عَلَيْهِ السَّلَامُ حَيٌّ» فَعَجِيبٌ؛ وَأَيُّ حُجَّةٍ هُوَ
أَكْبَرُ مِنَ النَّبِيِّ الْمَعْصُومِ الْمُؤَيَّدِ بِالْمَلَائِكَةِ وَالْوَحْيِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ؟
وَ كَيْفَ تَقْطُ^٧ أَنَا إِذَا^٨ أَوْجَبْنَا أَنْ يَكُونَ وَرَاءَ الْمَتَوَاتِرِينَ حُجَّةً، أَنْ^٩ لَا نَكْتَفِي
بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَهُوَ سَيِّدُ الْحُجَجِ فِي ذَلِكَ؟!^{١٠}

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ:

ثُمَّ يُقَالُ لَهُمْ: خَبَرْنَا عَنْ الْحُجَّةِ وَ الْإِمَامِ الَّذِي يَحْفَظُ الشَّرْعَ؛ أَيُؤَدِّيهِ^{١١}

١. في «ج»: «و ترك واجب».

٢. في «ط»: «و ترك واجب».

٣. في «ج، د، ط»: «قد».

٤. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: «اختلف».

٥. في المطبوع: «الحال».

٦. في المطبوع: «أحدهما».

٧. في «ج»: «كيف يظن».

٨. في «ج، ص، ط»: «إذا».

٩. في «ص، ط»: «و أن».

١٠. في حاشية «م»: «نعل كلام صاحب الكتاب فيمن غاب عنه صلى الله عليه وآله، وأنه يلزم وجود
حجة آخر لهم في زمن حياته صلى الله عليه وآله؛ إذ لا يحفظ التواتر للغيب من الأمة، والجواب
عنه ما ذكره السيد - رضي الله عنه - مراراً وأشار إليه هنا؛ بأن التواتر إنما يحفظ إذا كان المعصوم من
وراء الناقلين، فهو محفوظ للغائبين ولا حاجة لهم إلى إمام آخر، بخلاف ما نحن فيه؛ فتدبر».

١١. في المغني: «ليؤديه».

كُلَّهُ^١ إِلَى الْكُلِّ أَوْ إِلَى الْبَعْضِ؟ وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَلْقَاهُ الْكُلُّ، فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يُوَدِّيَ إِلَى الْبَعْضِ.

قِيلَ لَهُمْ: أَفَلَيْسَ الشَّرْعُ يَصِلُ إِلَى الْبَاقِينَ^٢ بِالتَّوَاتُرِ؟ فَهَلَّا جَوَّزْتُمْ وَصُولَ شَرْعِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَيْنَا بِمِثْلِ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ، وَ يُسْتَغْنَى^٣ عَنْ الْحُجَّةِ كَمَا يُسْتَغْنَى عَنْ حُجَجٍ يَنْقُلُونَ الشَّرْعَ عَنْ الْحُجَّةِ؟^٤

يُقَالُ لَهُ: الْإِمَامُ عِنْدَنَا مُؤَدِّ الشَّرْعِ إِلَى الْكُلِّ؛ فَبَعْضُهُ^٥ مَشَافَهَةٌ، وَ بَعْضُهُ بِالنَّقْلِ الَّذِي هُوَ مِنْ وَرَائِهِ، فَتَمَّتْ لَمْ يُوَدَّ وَ وَقَعَ تَقْرِيطٌ فِيهِ مِنْ النَّاqِلِينَ تَلَاqَاهُ بِنَفْسِهِ أَوْ بِنَاقِلٍ سِوَاهُمْ، فَإِنْ أَلَزَمْتُ^٦ فِي نَقْلِ الشَّرِيعَةِ مِثْلَ هَذَا فَمَا نَأْبَاهُ، بَلْ هُوَ الَّذِي نَدْعُو^٧ إِلَيْهِ وَ نَحْدُو^٨ عَلَى اعْتِقَادِهِ، وَ هُوَ أَنْ تَكُونَ^٩ الشَّرِيعَةُ مَنقُولَةً، وَ وَرَاءَ النَّاqِلِينَ^{١٠} حَافِظٌ لَهَا، وَ مُرَاعٍ لِمَا يَعْرِضُ فِيهَا، وَ مُتَلَاqٍ لِمَا يُقَرِّطُ^{١١} فِيهِ النَّاqِلُونَ وَ يَعْدِلُونَ عَنْ الْوَاجِبِ عَلَيْهِمْ فِي^{١٢} أَدَائِهِ.

١. في المغني و المطبوع: - «كُلَّهُ».

٢. في المغني: «إِلَى النَّاسِ».

٣. في «د»: «نَسْتَعْنِي» فِي الْمَوْرِدِينَ.

٤. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٧٠ - ٧١.

٥. في «ج، ص، ط»: «لِبَعْضِهِ».

٦. في «ج، ص، ط»: «الْتَزَمْتُ».

٧. في «ج، ص، ط»: - «بَلْ».

٨. في «ج»: «تَدْعُو». وَ فِي «ص»: «يَدْعُو».

٩. نَحْدُو، أَيْ نَحْتُ، كَأَنَّهُ مَأْخُوذٌ مِنْ حَدْوِ الْإِبِلِ، أَيْ سَوْقِهَا وَ الْغَنَاءُ لَهَا وَ زَجَرُهَا خَلْفَهَا. رَاجِعُ:

لسان العرب، ج ١٤، ص ١٦٨ (حدأ).

١٠. في «ج، د، ص، ف»: «يَكُونُ».

١١. في «د»: «وَ فِي وَرَاءِ النَّاqِلِينَ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِيِّ: «وَ فِي النَّاqِلِينَ».

١٢. في «ج، ص، ف»: «تَقَرِّطُ».

١٣. في «د»: - «فِي».

[وجوب معرفة الإمام لأجل معرفة الشرع]

قال صاحب الكتاب:

ثُمَّ يُقَالُ لَهُمْ: يَلْزُمُكُمْ عَلَى هَذِهِ الْعِلَّةِ فَيَمَنُ لَا يَعْرِفُ الْإِمَامَ أَنْ لَا يَعْلَمَ شَيْئاً مِنَ الشَّرْعِ. فَإِذَا صَحَّ أَنْ يَعْرِفَ بِالتَّوَاتُرِ أَرْكَانَ الشَّرْعِ كَالصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا، وَيَسْتَعْنِي فِي ذَلِكَ عَنِ الْإِمَامِ، فَهَلَّا جَارَ مِثْلُهُ فِي سَائِرِهَا؟^١

يُقَالُ لَهُ: أَمَّا مَنْ لَا يَعْرِفُ الْإِمَامَ فِي الْحَقِيقَةِ بَعْدَ الرُّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَمَنْ كَانَ بَعْدَهُ مِنْ أَبْنَائِهِ الْأُئِمَّةِ الرَّاشِدِينَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وَلَمْ يَرْجِعْ فِي الشَّرْعِ إِلَى مَا نُقِلَ عَنْهُمْ وَأُخِذَ مِنْ جِهَتِهِمْ، فَإِنَّهُ لَا يَعْرِفُ كَثِيراً مِنَ الشَّرْعِ.^٢ وَلَمْ يَدُلَّ عَلَى ذَلِكَ إِلَّا فَرَعٌ خُصُومِنَا إِلَى الظَّنِّ وَالِاسْتِحْسَانِ فِي أَكْثَرِ الشَّرَائِعِ وَالْحَوَادِثِ، وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ مَا فَرَعُوا إِلَيْهِ لَا يُوْجِبُ مَعْرِفَةً، وَلَا يُثْمِرُ عِلْماً.

فَأَمَّا أَرْكَانُ الشَّرْعِ كَالصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا فَلَيْسَ يَمْتَنِعُ أَنْ يَعْرِفَهُ^٣ الْخُصُومُ بِالتَّوَاتُرِ، وَلَمْ نُقَلْ: إِنَّ الْإِمَامَ يُحْتَاجُ إِلَيْهِ لَتُعَرَفَ صَحَّةُ ذَلَالَةِ التَّوَاتُرِ، بَلْ لَتَتَيَّنَّ^٤ بِأَنَّهُ لَمْ يَنْكُتْ مِنْ أُمُورِ الدِّينِ كُلِّهَا.^٥

١. في المغني: «أو كان»، وهو تصحيف واضح.

٢. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٧١.

٣. في «د» والمطبوع والحجري: «الشرائع».

٤. في «ج، ص، ط، ف» والحجري: «و لو لم يدل»، وبناءً على هذه النسخ جواب الشرط محذوف، أي: لكفى.

٥. في «د» والحجري: «أن يعرف»، والأصح: «أن يعرفها».

٦. على أن ما يُعرف بالتواتر أيضاً يجوز فيه إعراض الناقلين بعد هذا عن نقله، فيجب أن يكون من ورائهم حجة يتدارك ما يفرضون فيه «ج، س». (من حاشية «م»).

٧. في «ج، ط»: «لنتق»، وفي «ص»: «نتق»، وفي «د»: «ليثق».

٨. في «د» والحجري والمطبوع: «كلها».

[بيان الطريق إلى معرفة الإمام، و عدم الاستغناء بالتواتر عنه]

قال صاحب الكتاب:

ثُمَّ يُقَالُ لَهُمْ: مِنْ جُمْلَةِ الشَّرِيعَةِ الْإِيمَانُ بِالْإِمَامِ وَ الْمَعْرِفَةُ بِهِ وَ بِأَحْوَالِهِ،
فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يُعْلَمَ^١؛ لِأَنَّهُ مِنْ أَعْظَمِ أَمْرِ الدِّينِ عِنْدَهُمْ.
فَيُقَالُ^٢ لَهُمْ: أَيْعَلَمُ ذَلِكَ بِالتَّوَاتُرِ، أَمْ^٣ مِنْ جِهَةِ الْإِمَامِ؟
فَإِنْ قَالُوا: مِنْ جِهَةِ الْإِمَامِ.

قِيلَ لَهُمْ: كَيْفَ يُعْلَمُ^٤ مِنْ جِهَتِهِ كَوْنُهُ إِمَامًا، وَ إِنَّمَا يُعْلَمُ^٥ صِدْقُهُ بَعْدَ
الْعِلْمِ بِأَنَّهُ إِمَامٌ؟ فَلَا بُدَّ مِنَ الرَّجُوعِ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ يُعْلَمُ بِالتَّوَاتُرِ.
فَيُقَالُ لَهُمْ: فَإِذَا اسْتُغْنِيَ بِهِ^٦ عَنِ الْإِمَامِ فِي هَذَا مِنْ^٧ الشَّرِيعَةِ^٨، فَهَلَّا^٩
جَارَ أَنْ يُسْتَغْنَى بِهِ فِي سَائِرِهَا؟^{١٠}

١٨٤/١

يُقَالُ لَهُ: أَمَّا الْمَعْرِفَةُ بِوُجُودِ إِمَامٍ^{١١} فِي الْجُمْلَةِ وَ صِفَاتِهِ الْمَخْصُوصَةِ فَطَرِيقُنَا

١. في «د»: «أَنْ نَعْلَمَ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِيِّ وَ الْمَغْنِيِّ: «نَعَمْ» بَدَلُ «أَنْ يَعْلَمَ». وَ جَاءَ فِي
هَامِشِ الْمَطْبُوعِ فِي تَوْجِيهِهِ: أَيْ لَا بُدَّ مِنَ الْجَوَابِ بِـ «نَعَمْ».

٢. فِي «ج»: «يُقَالُ». وَ فِي «د» وَ الْمَطْبُوعِ: «قِيلَ».

٣. فِي «ص»: «أَوْ».

٤. فِي «د» وَ الْمَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِيِّ: «كَفَيْفَ».

٥. فِي الْمَغْنِيِّ: «نَعْلَمَ».

٦. فِي الْمَغْنِيِّ: «نَعْلَمَ».

٧. أَيْ بِالتَّوَاتُرِ.

٨. فِي الْمَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِيِّ: «عَنِ».

٩. فِي الْمَغْنِيِّ: «فِي هَذِهِ الطَّرِيقَةِ» بَدَلُ «فِي هَذَا مِنَ الشَّرِيعَةِ».

١٠. فِي «ج»: «فَهَذِهِ».

١١. الْمَغْنِيُّ، ج ٢٠ (الْقِسْمُ الْأَوَّلُ)، ص ٧١.

١٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «الْإِمَامِ».

فيه^١ العقل، وليس يُفْتَقَرُ فيه^٢ إلى تواتر^٣، ولا إلى قول إمام^٤، وقد مضى طَرَفٌ مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَى هَذَا.^٥

وَأَمَّا الْعِلْمُ بِأَنَّ الْإِمَامَ فَلَا تَدُونَ غَيْرَهُ فَيَحْصُلُ بِالتَّوَاتُرِ، وَبِقَوْلِ الْإِمَامِ أَيْضاً مَعَ الْمُعْجَزِ؛ لِأَنَّ الْمُعْجَزَ إِذَا دَلَّ عَلَى صِدْقِهِ، وَأَمَّنْ مِنْ كَذِبِهِ، وَادَّعَى^٦ أَنَّهُ الْإِمَامُ الَّذِي احْتَجَّ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ عَلَى الْخَلْقِ، وَجَبَ تَصْدِيقُهُ وَالتَّسْلِيمُ لِقَوْلِهِ، كَمَا أَنَّ الْمُعْجَزَ إِذَا دَلَّ عَلَى صِدْقِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَجَبَ التَّسْلِيمُ لِكُلِّ مَا يَدَّعِيهِ وَيُؤَدِّيهِ، وَالْقَطْعُ عَلَى صِدْقِهِ فِيهِ.

وَهَذَا بِخِلَافِ مَا ظَنَّنَتْهُ مِنْ أَنَّ كَوْنَهُ إِمَاماً لَا يَصِحُّ أَنْ يُعْلَمَ^٧ مِنْ جِهَتِهِ^٨ مِنْ حَيْثُ تَوَهَّمَتْ أَنْ صِدْقَهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مَعْلوماً قَبْلَ إِمَامَتِهِ.

فَأَمَّا قَوْلُكَ: فَإِذَا اسْتُغْنِيَ بِهِ عَنِ الْإِمَامِ - وَأَنْتَ تَعْنِي التَّوَاتُرَ - فَهَلَا جَاوَزَ أَنْ يُسْتُغْنِيَ بِهِ فِي سَائِرِ الشَّرِيعَةِ؟ فَمَا اسْتُغْنِيَ قَطُّ فِي التَّوَاتُرِ عَنِ الْإِمَامِ، بَلْ وَجْهُ الْحَاجَةِ فِيهِ إِلَيْهِ^٩ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا^{١٠} أَنَّ الْمُتَوَاتِرَيْنِ كَأَنَّ يَجُوزُ أَنْ

١. في «د» و المطبوع و الحجري: «فطريقه» بدل «فطريقنا فيه».

٢. في «ط»: «و ليس نفتقر».

٣. في «د» و المطبوع و الحجري: «التواتر».

٤. في «د» و المطبوع و الحجري: «الإمام».

٥. تقدّم في ص ٣١٤ - ٣١٥.

٦. في المطبوع: «و ادّعائه».

٧. في «ص. ط»: «نعلمه».

٨. و هذا مبني على توهمه أن استفادة معرفة الإمام ممتنعة من الإمام نفسه. و قد عرفت أنها ممكنة إذا صدّفته المعجزة: فتدبر «ح. س». (من حاشية «م»).

٩. الضمير في «فيه» للتواتر. و في «إليه» للإمام؛ و وجه الحاجة إلى الإمام أنه يكون من وراء المتواترين.

١٠. تقدّم في ص ٢٧٦ و ٤٠٢.

لَا يَنْقُلُوا^١ ذَلِكَ، فَلَا نَعْلَمَهُ^٢ مِنْ جِهَةِ النُّقْلِ، وَبَعْدَ أَنْ نَقْلُوهُ يَجُوزُ أَيْضاً أَنْ يَعْدِلُوا
عَنْ نَقْلِهِ فَتَسْقُطُ^٣ الْحُجَّةُ بِهِ^٤ فِي الْمُسْتَقْبَلِ؛ فَكَيْفَ تَوَهَّمْتَ الاسْتِغْنَاءَ عَنِ الْإِمَامِ
فِيمَا نُقِلَ؟^٥

عَلَى أَنَّهُ لَوْ سُلِّمَ لَكَ - اسْتَظْهَاراً وَإِجَاباً لِإِقَامَةِ الْحُجَّةِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ - أَنَّ التَّوَاتُرَ
بِالنَّصِّ عَلَى الْإِمَامِ يُسْتَعْنَى^٦ عَنْهُ فِيهِ، وَكَذَلِكَ^٧ كُلُّ مَا كَانَ حُكْمُهُ حُكْمَ النَّصِّ عَلَيْهِ
مِنْ الشَّرِيعَةِ الَّتِي تَوَاتَرَ بِهَا النُّقْلُ وَتَظَاهَرَ، لَمْ يَكُنْ مَا ذَكَرْتَهُ قَادِحاً فِي الطَّرِيقَةِ الَّتِي
اسْتَدَلَّلْنَا بِهَا عَلَى وَجُوبِ وَجُودِ الْإِمَامِ بَعْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لِحِفْظِ
شَرِيعَتِهِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ جَمِيعَ^٨ الشَّرِيعَةِ - الَّتِي كَلَامُنَا فِيهَا - لَيْسَ بِمَتَوَاتِرٍ بِهِ^٩، بَلْ أَكْثَرُهَا
مَفْقُودٌ فِيهِ التَّوَاتُرُ عَنْ صَاحِبِ الشَّرِيعَةِ^{١٠} صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، فَالْحَاجَةُ إِلَى الْإِمَامِ
فِي الشَّرِيعَةِ إِذَنْ قَائِمَةٌ مِنْ حَيْثُ بَيَّنَّا، وَإِنْ سُلِّمَ أَنَّ مَا وَرَدَ بِهِ التَّوَاتُرُ مِنْهَا يُسْتَعْنَى^{١١}

١٨٥/١

١. فِي «ط، ف»: «لَا يَفْعَلُوا».

٢. فِي «ج»: «فَلَا يَعْلَمُ». وَفِي «ط، ف»: «فَلَا يَعْلَمُهُ».

٣. هَكَذَا فِي «د». وَفِي سَائِرِ النُّسَخِ وَالْمَطْبُوعِ: «فَإِذَا تَسْقُطُ» بَدَلِ «فَتَسْقُطُ».

٤. فِي «ج»: - «بِهِ».

٥. فِي «ج، ص، ط»: «نَقْلَتَهُ».

٦. فِي «د»: «مُسْتَعْنَى».

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَكَذَا».

٨. فِي «ص، ط»: - «جَمِيعَ».

٩. فِي «ج»: «لَيْسَتْ بِمَتَوَاتِرَةٍ»، وَفِي «ص»: «لَيْسَ بِمَتَوَاتِرَةٍ» كِلَاهُمَا بَدَلِ «لَيْسَ بِمَتَوَاتِرٍ بِهِ». وَفِي
حَاشِيَةِ «م»: «أَيُّ عِنْدَ صَاحِبِ الْكِتَابِ، وَأَمَّا السَّيِّدُ - قُدَّسَ سِرُّهُ - فَادَّعَى فِي الذَّرِيعَةِ وَغَيْرِهِ أَنَّ
الْمَسَائِلَ عِنْدَنَا إِمَّا مَتَوَاتِرَةٌ أَوْ إِجْمَاعِيَّةٌ لَيْسَ غَيْرُهُمَا، وَبِهِ تَفَضُّي عَنْ اعْتِرَاضٍ مَنْ يَعْمَلُ بِخَبَرِ
الْأَحَادِ؛ فَتَدْبِيرٌ وَفَقَّكَ اللَّهُ».

١٠. فِي «ج، ص، ط، ف»: «الشَّرْعُ».

١١. فِي «ط» وَالْمَطْبُوعِ وَالْحَجَرِيِّ: «مُسْتَعْنَى».

فيه عن الإمام^١.

[عدم الاستغناء عن الإمام في معرفة الشريعة]

قال صاحب الكتاب:

ثُمَّ يُقَالُ لَهُمْ: يَجِبُ عَلَى هَذِهِ الْعِلَّةِ^٢ فِي هَذَا الزَّمَانِ - وَالْإِمَامُ مَفْقُودٌ أَوْ غَائِبٌ - أَنْ لَا نَعْرِفَ^٣ الشَّرِيعَةَ. ثُمَّ لَا يَخْلُو حَالُنَا مِنْ وَجْهَيْنِ: إِمَّا أَنْ نَكُونَ مَعْذُورِينَ^٤ وَغَيْرَ مَكْلَفِينَ لَذَلِكَ، فَإِنْ جَازَ ذَلِكَ فِينَا لِيَجُوزَ^٥ فِي كُلِّ عَصْرِ بَعْدَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، وَذَلِكَ يُغْنِي عَنِ الْإِمَامِ وَيُطِيلُ^٦ عَلَيْهِمْ^٧.

وإن قالوا: بل نعرف الشريعة لا من قبل الإمام.

قِيلَ لَهُمْ: فَبِأَيِّ وَجْهِ يَصِحُّ أَنْ نَعْرِفَهَا^٨، يَجِبُ جَوَازُ مِثْلِهِ فِي سَائِرِ الْأَعْصَارِ، وَفِي ذَلِكَ الْغِنَى عَنِ الْإِمَامِ فِي كُلِّ عَصْرٍ [وَلَا يُمَكِّنُهُمُ الْقَوْلُ بَأَنَّا لَا نَعْرِفُ الشَّرْعَ وَلَا يُمَكِّنُنَا مَعْرِفَتُهُ وَمَعَ ذَلِكَ لَا نُعْذَرُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَجْرِي مَجْرَى تَكْلِيفٍ مَا لَا يُطَاقُ]^٩.

١. في «ص، ف»: «إمام».

٢. وهي حفظ الشريعة بوجود الإمام.

٣. في «ج، د، ط، ف» والحجري: «لا يعرف».

٤. في «د، ص»: «أو».

٥. في «ص، ط، ف»: «فليجوز».

٦. في «ص، ط، ف» والمطبوع: «و تبطل».

٧. في المغني: «عليهم»، وهو تصحيف واضح.

٨. في «د»: «يعرفها».

٩. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٧١. وما بين المعقوفين من المصادر.

يُقَالُ له: قد بَيَّنَّا أَنَّ الْفِرْقَةَ الْمُحَقَّقةَ الْقَائِلَةَ^١ بوجودِ الإمامِ الحافظِ^٢ للشرعية هي عارفةٌ بما نُقِلَ مِنَ الشَّرِيعَةِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، وَمَا لَمْ يُنْقَلْ عَنْهُ فَبِمَا نُقِلَ عَنِ الْأَنْمَةِ الْقَائِمِينَ بِالْأَمْرِ بَعْدَهُ - صَلَّواتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ - وَوَاتِقَةً بِأَنَّ شَيْئاً مِنَ الشَّرِيعَةِ يَجِبُ مَعْرِفَتُهُ^٣ لَمْ يُحْلَلْ بِهِ؛ مِنْ أَجْلِ كَوْنِ الْإِمَامِ مِنْ وَرَائِهَا. وَبَيَّنَّا أَنَّ مَنْ خَالَفَ الْحَقَّ وَضَلَّ عَنِ دِينِ اللَّهِ تَعَالَى الَّذِي ارْتَضَاهُ لَا يَعْرِفُ أَكْثَرَ الشَّرِيعَةِ؛ لَعْدُولِهِ^٤ عَنِ الطَّرِيقِ الَّذِي يَوْصِلُ إِلَى الْعِلْمِ بِهَا، وَلَا يَثْبُقُ بِأَنَّ شَيْئاً مِمَّا يَلْزَمُهُ مَعْرِفَتُهُ لَمْ يَنْطَوِ عَنْهُ وَإِنْ أَظْهَرَ الثَّقَّةَ مِنَ نَفْسِهِ، وَلَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مِنْ هَذَا حُكْمُهُ مَعْدُوراً؛ لَتَمَكُّنِهِ مِنَ الرَّجُوعِ إِلَى الْحَقِّ.^٥

١٨٤/١

فَأَمَّا قَوْلُكَ: «إِنْ قَالُوا: بَلْ نَعْرِفُهَا لَا مِنْ قَبْلِ الْإِمَامِ» فَإِنْ أَرَدْتَ إِمَامَ زَمَانِنَا، فَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ قَدْ عَرَفْنَا أَكْثَرَ الشَّرِيعَةِ^٦ بَيَّانٍ مِّن تَقَدَّمَ مِنْ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ،^٧ غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَقْتَضِي^٨ الْغِنَى عَنْهُ^٩ فِي الشَّرِيعَةِ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي قَدْ تَرَدَّدَ فِي كَلَامِنَا مِرَاراً. وَإِنْ أَرَدْتَ أَنَّ نَعْرِفَ^{١١} الشَّرِيعَةَ لَا مِنْ قَبْلِ إِمَامٍ فِي الْجُمْلَةِ بَعْدَ الرَّسُولِ

١. في «د، ط، ف»: «العالمية».

٢. في المطبوع والحجري: «إمام حافظ» بدل «الإمام الحافظ».

٣. في المطبوع والحجري: «لمن».

٤. في «د»: «بعدوله».

٥. راجع: ص ٤٣٥.

٦. في «ج، ص، ط، ف»: «الشرع».

٧. راجع: ص ٤٣٦ - ٤٣٧.

٨. في المطبوع والحجري: «لا نقضي».

٩. في المطبوع: «- عنه».

١٠. في المطبوع والحجري: «- قد».

١١. في المطبوع: «أن نعرف» بدل «أنا نعرف».

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، فَقَدْ دَلَّلْنَا عَلَى بُطْلَانِ ذَلِكَ. وَتَقَدَّمَ أَنَّ أَكْثَرَ مَا اخْتَلَفَ فِيهِ مِنَ الشَّرِيعَةِ لَوْلَا مَا نُقِلَ عَنِ الْأُئِمَّةِ مِنْ آلِ الرُّسُولِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَعَلَيْهِمْ فِيهِ مِنَ الْبَيَانِ لَمَا عُرِفَ الْحَقُّ مِنْهُ^٢، وَأَنَّ مَنْ عَوَّلَ فِي الشَّرِيعَةِ عَلَى الظَّنِّ فَقَدْ خَبَطَ^٣ وَضَلَّ عَنِ الْقَصْدِ. وَبَيَّنَّا أَيْضاً أَنَّ جَمِيعَ الشَّرِيعَةِ لَوْ كَانَ مَنْقُولاً عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَلَمْ يَقِفْ مِنْهَا شَيْءٌ عَلَى بَيَانِ الْأُئِمَّةِ^٤ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ لَغَيْرِهِ^٥، لَكَانَتْ الْحَاجَةُ إِلَيْهِمْ فِيهَا قَائِمَةً؛ مِنْ حَيْثُ كَانَ يَجُوزُ عَلَى مَنْ نَقَلَهَا فَعَلِمْنَاهَا أَنَّ لَا يَنْقُلُهَا، وَبَعْدَ أَنْ نَقَلَهَا أَنْ يَعِدَلَ عَنْ نَقْلِهَا فَلَا يُعْلَمُ^٦ فِي الْمُسْتَقْبَلِ^٧.

وَقَدْ^٨ تَكَرَّرَ هَذَا الْمَعْنَى مِنَّا^٩ دَفْعَةً بَعْدَ أُخْرَى^{١٠}، وَالْعُذْرُ فِيهِ لَنَا مَا اسْتَعْمَلَهُ^{١١} صَاحِبُ الْكِتَابِ مِنْ تَرْدَادِ التَّعْلُقِ بِالشَّيْءِ الْوَاحِدِ وَتَكَرَّارِهِ مِرَاراً^{١٢}.

١. في المطبوع: «و بعده وإن تقدم» بدل «و تقدم أن».

٢. في المطبوع والحجري: - «منه».

٣. خَبَطَ، أَي سَارَ عَلَى غَيْرِ هُدًى، وَمِنْهُ قِيلَ: خَبَطَ عَشَوَاءَ، وَهِيَ النَّاقَةُ الَّتِي فِي بَصَرِهَا ضَعْفٌ إِذَا مَشَتْ لَا تَتَوَقَّى شَيْئاً. رَاجِعُ: الصَّحَاحُ، ج ٣، ص ١١٢١؛ لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ١٠، ص ٢٢٩ (خبط).

٤. في «د» والمطبوع: + «بعده».

٥. في المطبوع والحجري: - «لغيره».

٦. في «ص»: «فلا نعلم».

٧. أَي وَ يَجُوزُ عَدُولُهُ عَنِ النُّقْلِ بَعْدَ ذَلِكَ، فَلَا يَعْلَمُ ذَلِكَ الْمَنْقُولُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ.

٨. في «د»: «فقد».

٩. في المطبوع والحجري: - «منّا».

١٠. رَاجِعُ: ص ٢٧٦ وَ ٤٠٢ وَ ٤٥٩ - ٤٦٠.

١١. في «ج، د، ص، ط، ف»: «استعمال» بدل «ما استعمله».

١٢. في «د» والمطبوع والحجري: - «مراراً».

[إبطال ما ادعاه صاحب الكتاب من أدلة تُغني عن الإمام]

١٨٧/١ قال صاحب الكتاب:

فإن قالوا: ليس كل ما شرَّعه النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ثابتاً بالتواتر، فكيف يصح ما تعلَّقتُم به؟^١
 قيل لهم: إننا أردنا أن نبين أن حفظ ذلك ممكن بالتواتر، وأن ذلك يُسقط عِلَّتَهُمْ؛ لأن قولهم بالحاجة إلى الإمام إنما يمكن متى ثبت لهم أن حفظ الشريعة لا يمكن إلا به، فإذا أريناهم أنه يمكن بغيره فقد بطلت العلة.
 فأما أن نقول في جميع الشريعة^٢ أنه محفوظ بالتواتر، فبعيد^٣، بل فيها ما نُقل بالتواتر، وفيها ما تلقَّته الأمة بالقبول^٤ و أجمعت عليه، وقد علمنا بالدليل أنهم لا يجتمعون^٥ على خطأ، وفيها ما يثبت^٦ بالكتاب المنقول بالتواتر، وفيها ما يثبت بخبر يعلم صحته باستدلال^٧ على ما يبيِّناه^٨ من قبل، وفيها ما يثبت بطريقة^٩ الاجتهاد من قياس و خبر

١. في المطبوع: «شرع».

٢. وهو الاستغناء عن الإمام بالتواتر.

٣. في «ج، ص، ط، ف» و المغني: «الشرع».

٤. في المغني: «فلا» بدل «فبعيد».

٥. في المغني: «فيه». وهكذا أيضاً في الموارد الآتية في العبارة.

٦. في المغني: «و فيه ما نقلته الأمة» بدل «و فيها ما تلقَّته الأمة بالقبول».

٧. في «د» و المطبوع و الحجري: «لا يجتمعون».

٨. في المغني: «و فيه ما ثبت». وهكذا أيضاً في الموارد الآتية.

٩. في المغني: «بخبر تقام صحته بالاستدلال و اكتساب» بدل «بخبر يعلم صحته باستدلال». و

قال محقق المغني في الهامش: «لعلها: و الاكتساب». و في «ج»: «بالاستدلال» بدل «بالاستدلال».

١٠. في «ج»: «بيِّناه». و في «د» و المطبوع و الحجري: «قدَّمناه».

١١. في «ص»: «بطريق».

واحد. وكُلُّ ذَلِكَ يُسْتَعْنَى فِيهِ عَنِ الْإِمَامِ^١.

يُقَالُ لَهُ: لَيْسَ يَنْفَعُكَ إِمَّاكَانُ التَّوَاتُرِ بِجَمِيعِ الشَّرِيعَةِ إِذَا أَقَرَّتْ بِأَنْ أَكْثَرَهَا أَوْ^٢ بَعْضَهَا لَا تَوَاتُرَ فِيهِ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ مَعْتَرِضاً لِلطَّرِيقَةِ الَّتِي نَحْنُ فِي نُصْرَتِهَا وَأَنْتَ فِي نَقْضِهَا، وَلَا قَادِحاً فِي اسْتِمْرَارِهَا؛ لِأَنَّا فِي الْاسْتِدْلَالِ بِهَذِهِ الطَّرِيقَةِ أَوْجِبْنَا الْحَاجَةَ إِلَى الْإِمَامِ فِي الشَّرِيعَةِ لِأَمْرِ يَخْصُهَا، وَلِأَحْوَالِ هِيَ عَلَيْهَا، تَقْتَضِي^٣ الْحَاجَةَ إِلَيْهِ فِيهَا، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ جَمِيعُ مَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ^٤ مِنْهَا مُتَوَاتِراً فَقَدْ ثَبَّتَ^٥ الْحَاجَةَ إِلَى حُجَّةٍ^٦، وَلَا اعْتِبَارَ بِإِمَّاكَانِ التَّوَاتُرِ فِي جَمِيعِهَا. عَلَى أَنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ التَّوَاتُرَ لَا يَجُوزُ أَنْ تُحْفَظَ^٧ بِهِ الشَّرِيعَةُ، وَاسْتَفْصِيَانَاهُ وَأَحْكَمْنَاهُ^٨.

فَأَمَّا الْإِجْمَاعُ: فَلَا حُجَّةَ فِيهِ إِذَا لَمْ يَقْطَعْ^٩ عَلَى أَنْ فِي جُمْلَةِ الْمُجْمَعِينَ مَعْصوماً يَوْمَنْ غَلَطَهُ وَزَلَّاهُ^{١٠}؛ لِأَنَّ الْخَطَأَ يَجُوزُ عَلَى أَحَادِ الْأُمَّةِ وَجَمَاعَاتِهَا، وَلَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ اجْتِمَاعُهَا^{١١} عَاصِماً لَهَا، وَلَا مُؤَمِّناً مِنْ وَقُوعِ الْخَطَأِ مِنْهَا، وَمَنْ هَذِهِ حَالُهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَحْفَظَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ شَرْعاً.

١. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٧٢.

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «بأن».

٣. في «ج، د، ص، ف» و «الحجري»: «يقتضي».

٤. في «ج، ص، ف»: «إليها» بدل «إليه فيها».

٥. في المطبوع و «الحجري»: «فيه» بدل «إليه».

٦. في «ج، ص» و «المطبوع»: «ثبت».

٧. في «ج»: «الحجة».

٨. في «ج، د، ص، ف» و «الحجري»: «يحفظ».

٩. راجع ص ٧٣ وما بعدها.

١٠. في «ج، ص، ف»: «لم تقطع».

١١. في المطبوع: «زلزله» و هو سهو واضح.

١٢. في «د»: «إجماعها».

فَأَمَّا الْكِتَابُ: فَلَيْسَ يَجُوزُ الْاِقْتِصَارُ عَلَيْهِ فِي حِفْظِ الشَّرْعِ^١؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ الشَّرَائِعِ^٢ لَيْسَ فِي صَرِيحِهِ بَيَانُهَا عَلَى التَّفْصِيلِ وَالتَّحْدِيدِ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ لَا يُتَرَجَّمُ^٣ عَنْ نَفْسِهِ، وَلَا يُبْنَى عَنْ مَعْنَاهُ^٤ وَتَأْوِيلِهِ، وَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ مُتَرَجِّمٍ وَمُبَيِّنٍ؛ فَإِنْ قِيلَ: إِنَّهُ الرُّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، لَمْ يُدْفَعْ^٥ ذَلِكَ، إِلَّا أَنَّهُ لَا بُدَّ لِمَنْ لَمْ يُشَاهِدِ^٦ الرُّسُولَ مِنْ أَنْ يَتَّصِلَ ذَلِكَ بِهِ، وَيَكُونَ لَهُ طَرِيقٌ إِلَى مَعْرِفَتِهِ؛ فَإِنْ كَانَ الطَّرِيقُ هُوَ التَّوَاتُرُ أَوْ الْإِجْمَاعُ^٧ فَقَدْ مَضَى مَا فِيهِمَا، وَهَذَا يُوْجِبُ الرُّجُوعَ إِلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ حُجَّةٍ مُبْلَغٍ لِمَا يَقَعُ مِنْ بَيَانِ الرُّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لِلْكِتَابِ.

فَأَمَّا^٨ الْاجْتِهَادُ وَالْقِيَاسُ: فَقَدْ دَلَّلْنَا عَلَى بُطْلَانِهِمَا فِي الشَّرِيعَةِ وَأَنْتَهُمَا^٩ لَا يُنْتِجَانِ عِلْمًا وَلَا فَائِدَةً، فَضْلًا عَنْ أَنْ يُحْفَظَ بِهِمَا^{١٠} الشَّرِيعَةُ^{١١}.^{١٢}

١. في حاشية «م»: «أَلَا تَرَى أَنَّ الثَّانِي - مَعَ مَنَعِهِ عَنْ إِحْضَارِ الدَّوَاءِ وَالتَّكْتِفِ بِحَضْرَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، مَخَافَةَ كِتَابَتِهِ النَّصَّ عَلَى الْوَصِيِّ، مُعْتَذِرًا بِكَفَايَةِ كِتَابِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ - كَانَ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْوَحَاثِ مُتَحِيرًا؛ إِمَّا سَائِلًا وَإِمَّا مُخْتَرَعًا؟ وَاسْتِمَالِ الْكِتَابِ لِكُلِّ حَكْمٍ مِنَ الْأَحْكَامِ لَا يَنَافِي ذَلِكَ؛ فَتَدَبَّرْ (ح. س).»

٢. يَرِيدُ الْأَحْكَامَ.

٣. يَتَرَجَّمُ: يَبَيِّنُ. وَتَرَجَّمَ فَلَانُ كَلَامَهُ: إِذَا بَيَّنَّهُ وَأَوْضَحَهُ. الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ، ص ٧٤ (تَرْجَمَ).

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: + «وَتَفْصِيلِهِ». ٥. فِي «ص»: «فَلَا بُدَّ».

٦. هَكَذَا فِي «ج، د، ف»، وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «لَا نَدْفَعُ». وَفِي حَاشِيَةِ «م»: «لَا يَدْفَعُ، عَلَى بِنَاءِ الْمَجْهُولِ، وَقَوْلُهُ: «إِلَّا أَنَّهُ» كَلَامٌ مُسْتَأْنَفٌ؛ أَيُ: لَكُنْهُ لَا بُدَّ لِخ. أَوْ هُوَ عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَعْلُومِ، وَقَوْلُهُ: «إِلَّا أَنَّهُ الْخ» الْمُسْتَثْنَى فِيهِ بَدَلٌ عَنِ الْفَاعِلِ؛ أَيُ: لَمْ يُبْطَلْهُ شَيْءٌ إِلَّا ذَلِكَ الْكَلَامُ؛ فَتَدَبَّرْ».

٧. فِي الْمَطْبُوعِ وَالحَجَرِيِّ: + «زَمَن».

٨. فِي «د» وَالْمَطْبُوعِ وَالحَجَرِيِّ: «وَالْإِجْمَاع».

٩. فِي «د» وَالْمَطْبُوعِ: «وَأَمَّا».

١٠. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَأَنْتَهُمْ» وَهُوَ سَهْوٌ.

١١. فِي «د» وَالْمَطْبُوعِ وَالحَجَرِيِّ: «أَنْ يُحْفَظَ» بَدَلُ «أَنْ يُحْفَظَ بِهِمَا».

١٢. تَقْدِمُ فِي ص ٤٣٠.

وحال أخبار الآحاد في فساد حفظ الشريعة بها أظهر من كثير مما تقدّم^١؛ لأنها^٢ لا توجب علماً. وهي أيضاً متكافئة متقابلة، و^٣ واردة بالمخالف من الأحكام والمتضاد. وما يُعتمد في قرائنها إما أن يكون على طريقة خصومنا الإجماع أو القياس، وليس مطابقة شيء من ذلك لها بموجب^٤ لصحتها والقطع عليها.

١٨٩/١

قال صاحب الكتاب:

فإن قالوا: إن أهل التواتر وإن كانوا حجة، فقد يصحّ عليهم السهو عما ينقلون في بعض الأحوال، أو في كل حال؛ فلا بُدَّ من حافظ يُزِيل سهوهم، وينبّه على كتمانهم، ولا يجوزُ عليه ما يجوزُ عليهم.

قيل لهم: إن [الذي ينقله]^٥ أهل التواتر علمهم به ضروري لا يزول بفعلهم، بل القديم تعالى يفعلُه فيهم، وكمال العقل في الجمع العظيم يقتضي أن لا ينسوا^٦ ما حلَّ^٧ هذا محلّ. ولو جاز السهو في ذلك لم نأمن^٨ من حصول السهو^٩ في علمهم بالمُشاهدات، وهذا

١. هذا الكلام منه - قدس سره - مبني على ظنه عدم حجّة أخبار الآحاد. ولعله في زمانه - رضي الله عنه - كما ذكره - لإمكان تحصيل القرائن المعاضدة، وكثرة التواتر والإجماع وشيوعهما. وأما في زماننا فلا يعمل إلا بأخبار الآحاد؛ لعدم نيل ما يفيد العلم. وتفصيله مذكور في كتب أصحابنا الأصولية. (من حاشية «م»).

٢. في «ص، ط»: «و لأنها». ٣. في «ج، ص، ط، ف»: «و».

٤. في «ج»: «يوجب».

٥. ما بين المعقوفين من المغني.

٦. في «ج»: «أن لا يسهوا ولا ينسوا».

٧. في «ج»: «ما يحلّ».

٨. في «ج، ص، ط»: «لم يأمن». وفي المغني: «لم يؤمن» ولم ترد فيه كلمة «من» بعده.

٩. في «ج، ص، ط، ف»: «+ عليهم».

يُحِيلُ^١ معرفتنا بالبلدان والمُلوك، وفساد ذلك يُبطلُ^٢ ما قالوه. و يجب أن لا يؤمنَ يَمَنَ لا يعرفُ الإمامَ أن لا يعرف الصلاة والصيام والأُمُور الظاهرة في الشريعة. بل كانَ يجبُ تجويزُ^٣ الإخلال في نقل القرآن، و نقل كون الرسول في الدنيا وثبوت أعلامه. [و بطلان ذلك يبينُ فساد هذا القول].^٤

[جواز سهو العقلاء عن بعض العلوم الضرورية]

يُقالُ له: ليسَ كُلُّ ما عِلِمَ ضرورةً لا يصحُّ أن يسهُى عنه، وإنما يُستبعدُ سهوُ العاقلِ و^٥ العقلاء في العلوم التي هي من^٦ كمالِ عقولهم، كالعلم بأن الاثنين أكثر من الواحدِ،^٧ وأن الشبر لا يطابق الذراع، والموجود لا يخلو من^٨ أن يكون قديماً أو مُحدثاً، إلى ما شاكل هذه^٩ العلوم وهي كثيرة، أو فيما تَكَرَّرَ^{١٠} عِلْمُهُم به و مشاهدتهم له من جُملة المشاهدات، كامتناع سهوِ العاقلِ عن اسمه^{١١}، و ما

١٩٠/١

١. في الحجري: «و هذا يختل». وفي المطبوع: «فتختل». وفي المغني: «فتحيل».

٢. في المطبوع والحجري: - «يبطل».

٣. في المطبوع والحجري: «يجوز» بدل «يجب تجويز».

٤. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٧٢. و الزيادة من المصدر.

٥. في «د»: - «العاقل و».

٦. في «د» و الحجري و المطبوع: + «جملة».

٧. في «د» و المطبوع و الحجري: «من واحد».

٨. في «ج»: «إمّا». وفي المطبوع: - «من».

٩. في حاشية «ط»: «ما شابهه من». وفي «ف»: «ما شابه هذه». وفي «ج»: «ما شاهده من» كلها

بدل «ما شاكل هذه».

١٠. في «ج، د، ص، ط، ف»: «فيما يكون». و ما أثبتناه مطابق للمطبوع والحجري.

١١. في «ص»: «عن أبويه».

يَتَكَرَّرُ عِلْمُهُ بِهِ وَإِدْرَاكُهُ لَهُ مِنْ لِبَاسِهِ وَأَعْضَائِهِ.

و لَيْسَ بِمُنْكَرٍ أَنْ يَسْهُوَ الْعَاقِلُ فِي أَشْيَاءٍ مَخْصُوصَةٍ وَإِنْ عَلِمَهَا ضَرُورَةً إِذَا كَانَتْ خَارِجَةً عَمَّا ذَكَرْنَاهُ؛ لِأَنَّا نَعْلَمُ أَنَّ الْإِنْسَانَ قَدْ يَسْهُو عَمَّا أَكَلَهُ فِي أَمْسِهِ، وَصَنَعَهُ فِي عُمُرِهِ، وَإِنْ كَانَ عِلْمُهُ بِذَلِكَ عِنْدَ حُصُولِهِ ضَرُورِيًّا؛ فَكَيْفَ أَحَلَّتْ^١ عَلَى أَهْلِ التَّوَاتُرِ السَّهْوَ مِنْ حَيْثُ عَلِمُوا مَا تَوَاتَرُوا بِهِ ضَرُورَةً؟!

فَإِنْ عَنَيْتَ بِمَا ذَكَرْتَهُ إِحَالَةَ السَّهْوِ عَلَى جَمِيعِهِمْ أَوْ عَلَى الْجَمْعِ الْعَظِيمِ مِنْهُمْ، فَهُوَ مِمَّا لَا نَابَاهُ وَلَا يَنْفَعُكَ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي كَلَامِنَا أَنَّ الْعَادَاتِ قَاضِيَةً بِامْتِنَاعِ السَّهْوِ عَلَى الْأُمَمِ الْعَظِيمَةِ فِي الشَّيْءِ الْوَاحِدِ فِي الْوَقْتِ الْوَاحِدِ^٢، غَيْرَ أَنَّ ذَلِكَ وَإِنْ كَانَ بَاطِلًا لَمْ يُسْقِطْ عَنْكَ مَا بَيَّنَّا لُزُومَهُ؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ امْتَنَعَ السَّهْوُ عَلَى الْمُتَوَاتِرِينَ جَمِيعًا فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ عَمَّا نَقْلُوهُ، فَغَيْرُ مُمْتَنِعٍ أَنْ يَسْهُوَ بَعْضُهُمْ عَنْهُ فِي حَالٍ، وَبَعْضٌ فِي حَالٍ أُخْرَى، إِلَى أَنْ يَخْرُجَ الْخَبْرُ مِنْ أَنْ يَكُونَ مُتَوَاتِرًا، وَهَذَا أَيْضًا مِمَّا قَدْ تَقَدَّمَ.

و هَبْ أَنْ السَّهْوَ لَا يَجُوزُ عَلَى الْمُتَوَاتِرِينَ فِي جَمَاعَاتِهِمْ^٣ وَلَا فِي أَحَادِهِمْ^٤ - حَسَبَ مَا^٥ ادَّعَيْتَ - مَا الْمَانِعُ مِنْ عُذُولِهِمْ عَنِ النُّقْلِ تَعَمُّدًا لِبَعْضِ الْأَغْرَاضِ وَالدَّوَاعِي؟ وَ قَدْ بَيَّنَّا فِيمَا سَلَفَ مِنْ كِتَابِنَا جَوَازَ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ^٦، وَأَنَّ فِي جَوَازِهِ بُطْلَانًا كَوْنِهِمْ حُجَّةً، وَصِحَّةً مَا نَذْهَبُ إِلَيْهِ مِنْ وَجُودِ إِمَامٍ حَافِظٍ لِلشَّرِيعَةِ.

١. أي جعلته محالاً.

٢. راجع: ص ٣٧٨، ٣٨٠.

٣. في «٥»: «جماعاتهم».

٤. في «ج، ص، ط، ف»: «في أحادهم ولا في جماعاتهم».

٥. في المطبوع والحجري: «حيث ما».

٦. تقدّم ص ٢٧٦.

[بيان ما يجوز كتمانُه والسهُو عنه من الأمور المتواترة، وما لا يجوز]

فأما المعرفة بالبلدان والمُلوكِ فمخالفةٌ لما ذَكَرناه، وإِزامُكُ لنا الشُّكَّ في أمرِها لا يَلزَمُنَا.

١٩١/١

أما السُّهُو عن البلدان والظاهر الشائع من أخبار المُلوكِ، فإنَّنا^١ لا نُجيزُه؛ لما قَدَّمناه في كلامنا آنفاً من استحالة السُّهُو على^٢ العقلاء فيما تَكَرَّرَ عِلْمُهُم به وإدراكُهم له. وَلَحَقَّ هذا القِسْمُ - مِنْ حَيْثُ تَكَرَّرَ الْعِلْمُ بِهِ^٣ - بالقِسْمِ الَّذِي أَحَلَّنَا سَهُوَ الْعُقَلَاءِ عَنْهُ.

وَأما تَعَمُّدُ الْعُقَلَاءِ كِتْمَانَ أَمْرِ الْبُلْدَانِ - قِياساً على جَوَازِ كِتْمَانِ الْعِبَادَاتِ وَالشَّرَائِعِ عَلَى الْأُمَّةِ - فَيَسْتَحِيلُ؛ لِأَنَّهُ لَا دَاعِيَ لِلْعُقَلَاءِ - إِلَى كِتْمَانِ أَمْرِ الْبُلْدَانِ وَمَا أَشْبَهَهَا - يُعْرِفُ وَلَا غَرَضُ^٥، بَلْ كُلُّ دَاعٍ مَعْقُولٍ يَدْعُو إِلَى نَقْلِهَا وَنَشْرِ خَبَرِهَا؛ لِأَنَّ تَصَرُّفَ النَّاسِ فِي تِجَارَاتِهِمْ وَأَسْفَارِهِمْ وَكَثِيرٍ مِنْ مَعَاشِهِمْ يَقْتَضِي نَقْلَ^٦ ذَلِكَ، وَيُوجِبُ أَنْ يَهْمَ^٧ إِلَيْهِ^٨ أَمَسَّ حَاجَةً^٩، وَمَا كَانَتْ^{١٠} دَوَاعِي الْإِذَاعَةِ فِيهِ قَائِمَةً وَعِلْمَ اسْتِمْرَارِهَا^{١١}

١. في «د»: «فإنما».

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «عن».

٣. في المطبوع والحجري: «فيه».

٤. في «ج، ص، ط، ف»: «- أمر».

٥. أي ليس هناك داعٍ ولا غرض يُعْرِفُ للعُقَلَاءِ فِي تَعَمُّدِ الْكِتْمَانِ.

٦. في المطبوع والحجري: «- نقل».

٧. في «د»: «لهم». وفي «ج»: «يهم».

٨. في «ج، ص»: «- إليه».

٩. في المطبوع: «الحاجة».

١٠. في «ص، ط، ف»: «و مكان» بدل «و ما كانت».

١١. في «ص، ط، ف»: «+ به».

في كُلِّ زَمَانٍ لَا يَجُوزُ كِتْمَانُهُ؛ لِأَنَّ الْكِتْمَانَ لَا يَقَعُ إِلَّا بِدَاعٍ قَوِيٍّ^٣ وَغَرَضٍ ظَاهِرٍ، وَكُلُّ ذَلِكَ مَفْقُودٌ فِي أَمْرِ الْبُلْدَانِ، مَعَ مَا بَيَّنَّاهُ مِنْ ثُبُوتِ الدَّوَاعِي إِلَى نَقْلِ خَبَرِهَا^٤ وَإِشَاعَتِهِ.

فَأَمَّا مَا نُقِلَ مِنْ^٥ كَوْنِ الرِّسُولِ فِي الدُّنْيَا^٦؛ فَهُوَ جَارٍ مَجْرَى مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَحْوَالِ الْبُلْدَانِ مِنْ وَجْهِ؛ لِأَنَّهُ لَا غَرَضَ لِعَاقِلٍ^٧ فِي كِتْمَانِ دُعَاءٍ^٨ دَاعٍ إِلَى نَفْسِهِ عَلَى وَجْهِ الظُّهُورِ، يَجُوزُ^٩ أَنْ يَكُونَ مُحِقًّا وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُبْطِلًا، وَلِأَنَّ مَنْ اعْتَقَدَ تَكْذِيبَهُ لَا يَمْنَعُهُ هَذَا الْاِعْتِقَادُ مِنْ نَقْلِ خَبَرِهِ؛ لِأَنَّ الْعُقَلَاءَ قَدْ يُخْبِرُونَ عَنْ حَالِ الصَّادِقِ وَالْكَاذِبِ، وَالْمُحِقِّ وَالْمُبْطِلِ.

فَأَمَّا نَقْلُ الْقُرْآنِ، وَنَقْلُ وَجُودِ الْأَعْلَامِ^{١١} سِوَى الْقُرْآنِ؛ فَهُوَ مِمَّا لَا يَمْتَنِعُ حُصُولُ الدَّوَاعِي^{١٢} إِلَى كِتْمَانِهِ، وَقَدْ كَانَ^{١٣} يَجُوزُ مِنْ طَرِيقِ الْإِمْكَانِ وَقَوُّعُ الْإِخْلَالِ بِهِ^{١٤}

١. في المطبوع والحجري: «لا يقطع».

٢. في «ص»: «لداع».

٣. في «ج، ص، ف»: «يقوي».

٤. في «ط، ف»: «وأتساعه». وفي «ص»: «وإفشائه غيره».

٥. في «د»: «- ما نقل من». وفي «ص، ف»: «فقد» بدله. وفي «ط»: «نقل» بدله.

٦. أي الإخبار عن كون الرسول صلى الله عليه وآله كان موجوداً في هذه الدنيا. وقد تقدم هذا الكلام في نهاية عبارة المغني الأخيرة.

٧. في «ج، ص، ط، ف»: «لناقل».

٨. في المطبوع: «دعاه».

٩. في المطبوع: «و يجوز». وفي «د»: «بجواز».

١٠. في «ج، ص، ط، ف»: «- عن حال».

١١. أي معجزات الرسول صلى الله عليه وآله.

١٢. في «د» والحجري: «الداعي».

١٣. في المطبوع: «- كان».

١٤. أي بالنقل.

لَيْسَ^١ عَلَى أَنْ يُقَدَّرَ أَنَّ الْحَالَ فِي الْمَصْدُقِينَ بِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي الْكَثْرَةِ وَالظُّهُورِ هَذِهِ، بَلْ بَأَنْ يُقَدَّرَ أَنَّ الْمُصَدَّقَ لِلدَّعْوَةِ^٢ كَانَ فِي الْأَصْلِ وَاحِدًا أَوْ اثْنَيْنِ وَكَانَ مَنْ عَدَاهُ مُكَذِّبًا مُعَادِيًا، فَلَا يَمْتَنِعُ مَعَ هَذَا التَّقْدِيرِ الْإِخْلَالُ بِثَقُلِ الْأَعْلَامِ بِأَنْ يَدْعُوَ الْمَكْذِبِينَ دَوَاعِي الْكِتْمَانِ إِلَيْهِ، وَ يُعْرِضُ^٣ الْمَصْدُقُونَ لَضَعْفِ أَمْرِهِمْ. غَيْرَ أَنَّ هَذَا مِمَّا يَوْمَنُ^٤ وَقَوْعُهُ؛ لِقِيَامِ الدَّلَالَةِ عِنْدَنَا عَلَى أَنَّ لِلَّهِ تَعَالَى حُجَّةً فِي كُلِّ زَمَانٍ، حَافِظًا لِدِينِهِ، مُبَيِّنًا لَهُ، مُتَلَفِيًا لِمَا يَجْرِي فِيهِ مِنْ زَلَلٍ وَغَلَطٍ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَسْتَدْرِكَهُ غَيْرُهُ^٥.

فَأَمَّا الصَّلَاةُ وَالصِّيَامُ وَالْأُمُورُ الظَّاهِرَةُ فِي الشَّرِيعَةِ: فَلَيْسَ يَلْزَمُ عَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ أَنْ لَا يَعْرِفَهَا إِلَّا مَنْ عَرَفَ الْإِمَامَ، وَإِلْزَامُ صَاحِبِ الْكِتَابِ ذَاكَ ظُلْمٌ أَوْ سَهْوٌ؛ لِأَنَّهُ لَا عِلَّةَ لَهُ^٦ تَوَجُّبُهُ.

وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَعْرِفَ الصَّلَاةَ وَالصِّيَامَ وَمَا أَشَبَّهُهُمَا^٧ بِالتَّوَاتُرِ مَنْ لَا يَعْرِفُ الْإِمَامَ، غَيْرَ أَنَّهُ وَإِنْ عَرَفَ ذَلِكَ لَا يَكُونُ وَاثِقًا بِأَنْ شَيْئًا مِمَّا يَجْرِي مَجْرَى هَذِهِ الْعِبَادَةِ مِنَ الْعِبَادَاتِ لَمْ يَنْطَوِ عَنْهُ، وَأَنَّهُ وَإِنْ أَظْهَرَ الثَّقَّةَ بِذَلِكَ فَهُوَ غَيْرُ وَاثِقٍ فِي الْحَقِيقَةِ وَلَا مَتَيِّقٍ^٨.

١. في المطبوع: «و ليس».

٢. هكذا في «د» و المطبوع و الحجري. و في سائر النسخ: «في الدعوة».

٣. في «د» و المطبوع و الحجري: «و ينفر».

٤. في «ف» و الحجري: «مما يأمن».

٥. في «ج، ص، ف»: «أن يستدرك» بدل «أن يستدركه غيره».

٦. في المطبوع و الحجري: «لنا».

٧. في «د» و المطبوع و الحجري: «و ما أشبهها».

٨. راجع: ص ٤٥٤ - ٤٦٣.

[عدم جواز كتمان معارضة القرآن]

فَأَمَّا مَا لَا يَزَالُ يُعَارِضُنَا بِهِ الْخُصُومُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ مِنْ قَوْلِهِمْ: «جَوَّزُوا أَنْ يَكُونَ الْقُرْآنُ قَدْ عَوِرَضَ بِمَعَارِضَةٍ هِيَ^١ أَبْلَغُ مِنْهُ وَأَفْصَحُ، فَكَتَمَ^٢ ذَلِكَ الْمُسْلِمُونَ؛ لَغَلَبَتِهِمْ وَقُوَّتِهِمْ، وَخَوْفِ الْمَخَالِفِينَ مِنْهُمْ»^٣.

فهو ساقطٌ بما أَصْلَنَاهُ فِي كَلَامِنَا؛ لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ مَا دَوَّاعِي النَّقْلِ فِيهِ ثَابِتَةٌ لَا يَلْزَمُنَا تَجْوِيزُ كِتْمَانِهِ، وَ قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ لِكُلِّ مَنْ خَالَفَ الْمِلَّةَ مِنَ الدَّوَّاعِي إِلَى نَقْلِ مَعَارِضَةِ الْقُرْآنِ - لَوْ كَانَتْ^٤ - مَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَقَعْدَ مَعَهُ^٥ عَنْ نَقْلِهَا لَخَوْفٍ أَوْ لَغَيْرِهِ، وَلِأَنَّ فِيهِمْ مَنْ لَا يَخَافُ جُمْلَةً؛ لِحُصُولِهِ فِي بِلَادِ عِزِّهِ^٦ وَ مَمْلَكَتِهِ كَالرُّومِ وَمَنْ جَرَى مَجْرَاهُمْ، وَلِأَنَّ الْخَوْفَ أَيْضًا لَا يَمْنَعُ مِنَ النَّقْلِ كَمَا لَمْ يَمْنَعْهُمْ مِنْ نَقْلِ كَثِيرٍ مِمَّا يُسْخِطُ الْمُسْلِمِينَ وَيُغْضِبُهُمْ، مِنْ سَبِّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ قَذْفِهِ وَ هِجَائِهِ، وَلِأَنَّ الْخَوْفَ إِنَّمَا يَمْنَعُ - إِنْ مَنَعَ - مِنَ التَّظَاهُرِ بِالنَّقْلِ، وَ لَا يَمْنَعُ^٧ مِنَ الْاسْتِسْرَارِ بِهِ، وَ فِي نَقْلِهِ عَلَى جِهَةِ الْاسْتِسْرَارِ مَا يَوْجِبُ اتِّصَالَهُ بِنَا.

و فِي إِفْسَادِ هَذِهِ الْمَعَارِضَةِ وَ إِبْطَالِهَا وَ جَوَّةَ كَثِيرَةٍ، وَ لَعَلَّنَا^٨ نَسْتَقْصِيهَا فِيمَا يَأْتِي

١. فِي «ج، ص، ط، ف»: - «هِيَ».

٢. فِي «ج، ص، ط، ف»: «وَكَتَمَ».

٣. رَاجِعُ: الْمَوْضِعُ عَنْ جِهَةِ إِعْجَازِ الْقُرْآنِ (الصَّرْفَةُ)، ص ٨٩ - ٩٠؛ الصَّوَاعِقُ الْمَحْرَقَةُ، ص ١٩١ وَ ١٩٥.

٤. وَ لَوْ كَانَتْ لَذَكَرْهَا مَخَالِفُونَا مِنَ الْيَهُودِ وَ النَّصَارَى فِي كُتُبِهِمْ، وَ لَاشْتَهَرُ فِيهِمْ وَ فِي أَهْلِ الْإِفْرَنْجِ؛ وَ لَيْسَ، فَلَيْسَ؛ فَتَدَبَّرْ. (مِنْ حَاشِيَةِ «م»).

٥. فِي الْمَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِيِّ: «مِمَّا لَا يَجُوزُ أَنْ يَقْعُدُوا مَعَهُ».

٦. فِي «ج، د، ص، ط»: «بِلَادِ عِدُونَا».

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَلَا يَمْنَعُهُمْ».

٨. فِي الْمَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِيِّ: «أَنَّ».

مِنَ الْكِتَابِ عِنْدَ الْكَلَامِ فِي النَّصِّ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ.
وَجُمْلَةٌ مَا يُعَقَّدُ عَلَيْهِ هَذَا الْبَابُ: أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ كَانَتْ الدَّوَاعِي إِلَى تَقْلِيدِهِ لِلْعُقَلَاءِ أَوْ
لِبَعْضِهِمْ ثَابِتَةً مَعْلُومَةً لَمْ يَجْزِ كَيْتِمَانُهُ، وَكُلُّ شَيْءٍ جَازٍ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ دَوَاعِي التَّقْلِ
وَدَوَاعِي الْكِتْمَانِ^٢ مَعًا جَوَزْنَا فِيهِ الْكِتْمَانَ، فَاعْتَبِرْ كُلُّ مَا يَرُدُّ عَلَيْكَ مِنْ أَعْيَانِ
الْمَسَائِلِ هَذَا الْإِعْتِبَارَ؛ فَمَا لَحِقَ بِمَا يَسُوعُ فِيهِ دَوَاعِي الْكِتْمَانِ أَجْزَتْهُ، وَمَا لَمْ يَسُغْ
فِيهِ^٣ أَخْلَتْهُ.

إِلَّا أَنَّ مَا يَسُوعُ فِيهِ الْكِتْمَانُ وَحُصُولُ الدَّوَاعِي إِلَيْهِ عَلَى ضَرَبَيْنِ:
مِنْهُ مَا يَجِبُ إِذَا كُتِمَ أَنْ يُبَيِّنَهُ إِمَامُ الزَّمَانِ وَيُظْهِرَهُ لَتَقُومَ الْحُجَّةُ بِهِ؛ وَهُوَ مَا كَانَ
مِنْ قَبِيلِ الْعِبَادَاتِ وَالْفَرَائِضِ، وَمَا يَجِبُ عَلَى الْمَكْلُفِينَ الْعِلْمُ بِهِ.
وَمِنْهُ مَا لَا يَجِبُ فِيهِ ذَلِكَ وَإِنْ كُتِمَ، كَأَكْثَرِ الْحَوَادِثِ الَّتِي تَجْرِي مِنَ النَّاسِ فِي
مُتَصَرِّفَاتِهِمُ الَّتِي لَا تَعْلُقُ لَهَا بِشَرْعٍ وَلَا دِينٍ.

[عدم الاستغناء بالإجماع عن الإمام في حفظ الشريعة]

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ:

فَأَمَّا مَا يَصِيرُ مُحْفُوظًا بِالْإِجْمَاعِ، فَقَدْ عَلِمْنَا بِالدَّلِيلِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ عَلَى
الْأُمَّةِ فِيهِ الْخَطَأُ، وَلَا يَجُوزُ عَلَيْهِمُ الذَّهَابُ عَنِ الْحَقِّ، وَلَا بُدَّ مِنْ كَوْنِ
الْحَقِّ مُحْفُوظًا فِيهِمْ حَتَّى لَا يَخْلُوَ الزَّمَانُ مِمَّنْ يَحْفَظُ الشَّرْعَ وَالْحَقَّ؛

١. في المطبوع والحجري: «في».

٢. في «ص، ف، ط»: «دواعي الكتمان والنقل». وفي «ج»: «دواعي الكتمان أو النقل» كلاهما بدل
«دواعي النقل و دواعي الكتمان».

٣. في «د» والمطبوع والحجري: «فيه».

٤. في «ج، د، ص، ط، ف»: «إذن».

فإِذَا أَنْ يَكُونَ وَاحِدًا بَعِيْنَهُ أَوْ جَمَاعَةً، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ كُلُّ ذَلِكَ فِي
وَاحِدٍ أَوْ جَمِيعِ الشَّرْعِ فِي الْجَمَاعَةِ^٢، فَإِذَا ذَهَبَ بَعْضُهُمْ عَنْهُ أَمَكَّنَهُمْ
مَعْرِفَتُهُ مِمَّنْ يَحْفَظُهُ، وَيُنَبِّئُهُ عَلَى ذَلِكَ^٦ مَنْ هُوَ حَافِظٌ لَهُ، وَكَذَلِكَ
الْقَوْلُ فِي سَائِرِ الْأَدْلَةِ؛ فَمِنْ أَيْنَ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الْحَاجَةِ إِلَى الْإِمَامِ^٧؟ [وَقَدْ
بَيَّنَّا أَنَّ مَا طَرِيقَهُ الْاجْتِهَادُ يَصِيرُ مُحْفُوظًا بِمَا أَقَامَهُ اللَّهُ مِنَ الدَّلَالَةِ،
وَبِمَا يَثْبُتُ مِنَ الْأُمَارَاتِ، وَيُسْتَعْنَى عَنِ الْإِمَامِ^٨.
فَيَقَالُ لَهُ: لَيْسَ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْأُمَّةُ حَافِظَةً لِلشَّرْعِ؛ لِأَنَّ الْغَلَطَ جَائِزٌ^٩ عَلَى
أَحَادِهَا وَجَمَاعَاتِهَا، عَلَى مَا^{١٠} بَيَّنَّاهُ فِيمَا تَقَدَّمَ^{١١}.

١. في «ط» وحاشية «د»: «نظير».

٢. يعني: على تقدير حفظ الجماعة له إِمَّا أَنْ تَكُونَ كُلُّ مَسْأَلَةٍ مُحْفُوظَةٌ عِنْدَ وَاحِدٍ مِنْهُمْ بِأَنْ يَعْلَمَ
كُلُّ مِنْهُمْ مَسْأَلَةَ دُونِ مَا عِلْمُهُ الْآخَرُ، أَوْ تَكُونَ جَمِيعُ مَسَائِلِ الشَّرْعِ مُحْفُوظَةٌ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ.
وَقَوْلُهُ: «فَإِذَا ذَهَبَ» مِنْ تَمَتُّةِ الشَّقِّ الْآخِرِ، أَي: إِذَا كَانَ كُلُّ أَحَدٍ حَافِظًا لِجَمِيعِ الشَّرْعِ فَإِذَا ذَهَبَ
إِلَيْهِ، وَإِلَّا فَعَلَى تَقْدِيرِ حِفْظِ وَاحِدٍ بَعِيْنَهُ لَهُ أَوْ حِفْظِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مَسْأَلَةً مِنَ الْمَسَائِلِ لَا يُمْكِنُ
الْمَعْرِفَةُ بِمَنْ يَحْفَظُهُ بَعْدَ اعْتِبَارِ ذَهَابِهِ عَنِ الْبَعْضِ الْحَافِظِ لَهُ. وَمَجْرَدُ احْتِمَالِ هَذَا الْقِسْمِ كَافٍ
فِي نَفْيِ الْحَاجَةِ إِلَى الْإِمَامِ، فَلَا يَرِدُ النِّقْضُ بِالشَّقِّينِ الْأَوَّلَيْنِ؛ تَأْمَلْ. (من حاشية «م»).

٣. في «د» والمطبوع والحجري: «وإذا».

٤. في «ج، ط، ف» وحاشية «ص»: «بِمَنْ».

٥. في «د» والمطبوع والحجري والمغني: «وَيُنَبِّئُهُ».

٦. في «ج، ص، ط، ف»: «عليه» بدل «على ذلك».

٧. في «ط، ف»: «إلى إمام».

٨. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٧٣. وما بين المعقوفين من المصدر.

٩. في «ط»: «جائز».

١٠. في المطبوع: «كما» بدل «على ما».

١١. في «ج، ص، ط، ف»: «بَيَّنَّا فِيمَا سَلَفَ» بدل «بَيَّنَّاهُ فِيمَا تَقَدَّمَ». وَقد تَقَدَّمَ الْمَطْلَبُ الْمَشَارُ إِلَيْهِ

و لَيْسَ يَرْجِعُ خُصُومُنَا فِي الاسْتِدْلَالِ عَلَى أَنَّهُمْ لَا يُجْمَعُونَ عَلَى خَطَأٍ - وَ إِنْ كَانَ الْعَقْلُ مُجَوِّزاً اجْتِمَاعَهُمْ عَلَيْهِ - إِلَّا إِلَىٰ خَبَرٍ وَاحِدٍ يَجْعَلُونَ إِجْمَاعَهُمْ وَ إِسْمَاكَهُمْ عَنِ التَّنْكِيرِ عَلَىٰ رَاوِيهِ دَلِيلًا عَلَىٰ صِحَّتِهِ!! وَ لَمْ يَتَّبِعْ أَنَّهُمْ أَجْمَعُوا عَلَيْهِ فِي الْحَقِيقَةِ حَسَبَ مَا ادَّعَوْهُ، وَ لَوْ ثَبَتَ لَمْ يَصِحَّ الاسْتِدْلَالُ عَلَىٰ الْإِجْمَاعِ وَ صِحَّتِهِ بِأَمْرِ لَا يُعْلَمُ أَنَّهُ دَلِيلٌ إِلَّا بَعْدَ صِحَّةِ الْإِجْمَاعِ؛ لِأَنَّهُ لِيُخَصِّمَهُمْ أَنْ يَقُولَ: جَوِّزُوا أَنْ يَكُونَ إِجْمَاعُهُمْ عَلَىٰ تَصْدِيقِ هَذَا الْخَبَرِ وَ تَرْكِ التَّنْكِيرِ عَلَىٰ رَاوِيهِ^٢ مِنْ جُمْلَةِ الْبُخَطَاءِ الَّذِي يَجَوِّزُ اجْتِمَاعَهُمْ^٣ عَلَيْهِ؛ فَكَأَنَّ الدَّاهِبَ إِلَىٰ صِحَّةِ الْإِجْمَاعِ وَ الْمُسْتَدِلَّ عَلَيْهِ بِهَذِهِ الطَّرِيقَةِ يَقُولُ: الدَّلِيلُ عَلَىٰ صِحَّةِ الْإِجْمَاعِ نَفْسُ الْإِجْمَاعِ!!

وَ يَرْجِعُونَ إِلَىٰ ظَاهِرِ آيَاتٍ لَا دَلَالَهَ فِي ظَاهِرِهَا وَ لَا فُحْوَاهَا عَلَىٰ صِحَّةِ إِجْمَاعِ الْأُمَّةِ، بَلْ أَكْثَرُهَا يَتَضَمَّنُ أَوْصَافاً مِنَ الْمَدْحِ أَكْثَرُ الْأُمَّةِ لَا تَسْتَجِئُهُ، وَ لَا يَسْتَجِيزُ عَاقِلٌ وَ صَفَّهُمْ بِهِ. وَ قَدْ بَيَّنَّ الْكَلَامُ فِي هَذِهِ الْآيَاتِ وَ الصَّحِيحِ فِي^٥ تَأْوِيلِهَا فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ.

وَ لَمْ يَسْتَعْمِلْ صَاحِبُ الْكِتَابِ فِي مَا ادَّعَاهُ مِنْ صِحَّةِ الْإِجْمَاعِ شَيْئاً مِنَ الْحِجَاجِ فَتَنَقُّضِهِ^٦ عَلَيْهِ، بَلْ اقْتَصَرَ عَلَىٰ الدَّعْوَى^٧ وَ أَحَالَ عَلَىٰ مَا ادَّعَىٰ أَنَّهُ ذَكَرَهُ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ؛ فَلِهَذَا لَمْ نَسْتَقْصِ الْكَلَامَ، وَ اقْتَصَرْنَا عَلَىٰ هَذِهِ الْجُمْلَةِ، وَ هِيَ كَافِيَةٌ.

١. فِي الْمَطْبُوعِ: - «إِلَّا».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِيِّ: «رَوَاتِهِ».

٣. فِي «ج، د، ص»: «إِجْمَاعَهُمْ».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: + «فِي».

٥. فِي «ج، ص، ط، ف»: «مِنْ».

٦. فِي «د»: «فَنَقُضُ».

٧. فِي «ج، ص، ط، ف» وَ حَاشِيَةِ الْحَجَرِيِّ: «بَلْ اقْتَنَعَ بِالدَّعْوَى».

على أَنَّا لو سَلَّمْنَا له ^١ «أَنَّ الْأُمَّةَ لَا تَجْتَمِعُ^٢ عَلَى خَطَا^٣» لَمْ يُغْنِ ذَلِكَ عَنْهُ ^٤ شَيْئاً
 فيما ادَّعَاهُ مِنْ كَوْنِهَا حَافِظَةً لِلشَّرْعِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ اعْتَرَفَ فِي كَلَامِهِ بِأَنَّهُ قَدْ يَجُوزُ عَلَى
 بَعْضِهَا الذَّهَابُ عَنِ الْحَقِّ فِي الشَّرْعِ حَتَّى يَبْقَى الْحَقُّ فِي جَمَاعَةٍ مِنْ جُمْلَتِهَا.
 وَ لَا بُدَّ لَهُ مِنَ الاعْتِرَافِ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ مَا يَدَّعِيهِ مِنْ ^٥ صِحَّةِ إِجْمَاعِهَا^٦ لَوْ صَحَّ لَكَانَ
 دَالاً عَلَى أَنَّهَا لَا تَجْتَمِعُ عَلَى الْخَطَا، فَأَمَّا أَنْ يَكُونَ دَالاً عَلَى أَنَّ كُلَّ حَقٍّ فَلَا بُدَّ مِنْ
 اجْتِمَاعِهَا عَلَيْهِ فَلَيْسَ مِمَّا يُمَكِّنُ أَنْ يُدْعَى. وَ قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ بَعْضَهَا إِذَا ذَهَبَ عَنِ
 الْحَقِّ، وَ بَقِيَ الْحَقُّ فِي بَعْضٍ آخَرَ، فَإِنَّ الْبَعْضَ الَّذِي تَبَيَّنَ ^٧ الْحَقُّ فِيهِ لَيْسَ
 بِإِجْمَاعٍ، وَ لَا يَكُونُ قَوْلُهُمْ حُجَّةً عَلَى مَنْ ذَهَبَ عَنِ الْحَقِّ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِكُلِّ الْأُمَّةِ
 الَّذِي يُدْعَى أَنَّ الْخَطَا لَا يَجُوزُ عَلَيْهَا إِذَا مَا اجْتَمَعَتْ^٨.

فَإِنْ قِيلَ: يَكُونُ قَوْلُ الْبَعْضِ حُجَّةً بِدَلِيلِ سِوَى الْإِجْمَاعِ؛ إِمَّا بِالتَّوَاتُرِ أَوْ غَيْرِهِ.
 قُلْنَا: لَيْسَ هَذَا هُوَ الَّذِي نَحْنُ فِيهِ؛ لِأَنَّ كَلَامَنَا عَلَى أَنَّ الشَّرْعَ هَلْ يَصِحُّ حِفْظُهُ
 بِالْإِجْمَاعِ أَمْ لَا؟ وَ إِذَا كَانَ عَلَى الْقَوْلِ دَلِيلٌ ثَابِتٌ وَجَبَ الرَّجُوعُ إِلَيْهِ مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارٍ

١. في «ج، ص، ط، ف»: - «له».

٢. في «د»: «لا تجمع».

٣. في «ج، ص»: «عنه ذلك» بدل «ذلك عنه».

٤. في المطبوع والحجري: «ما يدعى في» بدل «ما يدعيه من».

٥. في «ج، ص»: «اجتماعها».

٦. في «ج، ص، ط، ف»: «في بعضها» بدل «في بعض آخر».

٧. في «ط»: «يثبت».

٨. في «د» والمطبوع: «إذا اجتمعت». وفي حاشية «م»: «يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ «ما» مُصَدِّرَةً، فَهُوَ
 مُتَعَلِّقٌ بِالنَّفْيِ؛ كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ. وَ يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ نَافِيَةً، وَ الْجُمْلَةُ مُرْتَبِطَةٌ بِالنَّفْيِ؛ أَي: لَا يَكُونُ
 ذَلِكَ إِذَا لَمْ يَقَعْ اجْتِمَاعُ الْأُمَّةِ؛ فَتُدَبَّرُ».

الإجماع فيه أو الخلاف، وقد مضى في التواتر وأنه مما لا يصح أن يحفظ الشرع^١ به ما فيه كفاية^٢.

قال صاحب الكتاب:

و لا بُدَّ لهم من التعلُّق بمثل ذلك^٣ في نقل الخبر الذي به يُعلم كَوْنُ الإمام، و صفته، و النَّصُّ على كَوْنِهِ إماماً، إلى غير ذلك؛ فإذا استغني في كُلِّ ذلك عن الإمام، و قيلَ فيه: إِنَّ السَّهْوَ و الْكِتْمَانَ لا يَقَعُ فيه، فكذلك القول فيما عداه من الشرع. و لا يُمكنُهم أن يقولوا: إِنَّهُ يُعلمُ إماماً بالمُعْجَزِ؛ لأنَّه قد دَلَّلنا مِن قَبْلُ على أنَّ ظَهْرَهُ على غير الأنبياء لا يَصِحُّ. و لأنَّ المُعْجَزَ لا بُدَّ مِن نَقْلِهِ، فإذا جَعَلُوهُ محفوظاً بالتواتر، و مَنَعُوا فيه السَّهْوَ و الْكِتْمَانَ، لَزِمَ مثله في سائر ما ذَكَرناه^٤.

[بيان الطريق إلى معرفة عين الإمام]

فَيُقَالُ^٥ له: أَمَّا وجودُ الإمام و صفاته المخصوصة، فَلَيْسَ يُحْتَاجُ في العِلْمِ بها إلى خبرٍ، بل العقلُ يَدُلُّنا على ذلك على ما بيَّناه^٦.

١. في «د» و الحجري و المطبوع: «حفظ الشرع» بدل «أن يحفظ الشرع».

٢. في «د» و الحجري و المطبوع: «ما مضى» بدل «ما فيه كفاية». و قد تقدَّم المطلب المشار إليه في ص ٧٣ و ما بعدها، و ٩٩.

٣. أي بما ثبت من الأمارات كالإجماع و التواتر.

٤. في «ج» ص، ط، ف: - «في».

٥. في «ج» ص، ط، ف: «لأنه».

٦. في المغني: «و إذا».

* ٧. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٧٣.

٨. في «ج» ص، ط، ف: «يقال».

٩. تقدَّم في ص ١٠٠.

فَأَمَّا النَّصُّ عَلَى عَيْنِ الْإِمَامِ وَاسْمِهِ، فَتَعَلَّمَهُ مِنْ طَرِيقِ الْخَبَرِ، وَ يَجُوزُ فِيهِ الْكِتْمَانُ، وَ لَوْ وَقَعَ لَظَهَرَ الْإِمَامُ وَ دَلَّ عَلَى نَفْسِهِ بِالْمُعْجَزِ وَ بَيَّنَّ عَنِ الْكِتْمَانِ، فَكَانَ^١ النَّاطِظُ فِي النَّصِّ عَلَى الْإِمَامِ بَعِيْنَهُ لَمْ يَكْلُفْ مَا ذَكَرْنَاهُ إِلَّا بَعْدَ أَنْ قَطَعَ اللَّهُ تَعَالَى عِذْرَهُ بِعَقْلِهِ^٢ فِي وَجُودِ إِمَامٍ مَعْصُومٍ فِي كُلِّ زَمَانٍ، وَ أَنَّهُ لَوْ كُتِمَ النَّصُّ عَلَى اسْمِهِ بَعِيْنَهُ لَوَجَبَ عَلَيْهِ الْبَيَانُ عَنْهُ، وَ إِقَامَةُ الْحُجَّةِ فِيهِ.

وَ لَيْسَ جِهْلُهُ بِأَنَّ الْإِمَامَ فَلَانٌ دُونَ غَيْرِهِ بِقَادِحٍ^٣ فِي يَقْتِنُهُ^٤ بِمَا بَيَّنَّاهُ؛ لِأَنَّهُ وَ إِنْ جَهَلَ كَوْنَهُ فَلَانًا فَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّ لِلَّهِ تَعَالَى فِي أَرْضِهِ حُجَّةً حَافِظًا لِدِينِهِ، فَمِنْ هَذَا الْوَجْهِ يَثْبُقُ وَ يَسْكُنُ^٥.

وَ إِنَّمَا غَلِطَ صَاحِبُ الْكِتَابِ مِنْ حَيْثُ ظَنَّ أَنَّ بِالتَّوَاتُرِ يُعْلَمُ كَوْنُ الْإِمَامِ وَ صِفَتُهُ، وَ لَوْ فَطِنَ لِمَا اعْتَمَدَنَاهُ لَعَلِمَ سَلَامَةَ مَذْهَبِنَا مِنَ الْخَلَلِ.

[بحث مفضل حول جواز ظهور المعجزات على يد غير الأنبياء]

فَأَمَّا نَفْيُهُ إِظْهَارَ الْمُعْجَزِ عَلَى الْإِمَامِ، فَمَا اعْتَمَدَ فِيهِ^٦ إِلَّا عَلَى الْحَوَالَةِ عَلَى مَا قَدَّمَهُ فِي كِتَابِهِ، وَ لَوْ اقْتَصَرْنَا عَلَى مِثْلِ فِعْلِهِ وَ أَحَلَّنَا عَلَى مَا فِي كُتُبِنَا وَ مَا سَطَّرَهُ أَصْحَابُنَا - رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ^٧ - فِي جَوَازِ مَا أَحَالَهُ لَكَفَّانَا، غَيْرَ أَنَّا نَجْرِي عَلَى عَادَتِنَا فِي عَقْدِ كُلِّ مَا يَمْضِي فِي كَلَامِنَا مِنْ دَعْوَى بِدَلِيلٍ يُمَكِّنُ إِصَابَةَ الْحَقِّ مِنْهُ.

١. في «د» و المطبوع و الحجري: «و كان».

٢. في «ج، ص» و حاشية «د، ف»: «يفعله».

٣. في الحجري و المطبوع: «يقدح».

٤. في «د، ف»: «نفيه» أي نفي العذر.

٥. في «ج، ص، ط، ف»: «نثق و نسكن».

٦. في «ج، ص، ط، ف»: - «فيه».

٧. في «ج، ط، ف»: «رحمهم الله».

و الذي يَدُلُّ على جَوازِ إظهارِ المُعْجِزاتِ على يَدِ مَنْ لَيْسَ بِنَبِيِّ: أَنَّ المُعْجِزَ هو الدالُّ على صِدْقِ مَنْ يَظْهَرُ على يَدِهِ^١ فيما يَدَّعيه أو يَكُونُ كالمُدَّعي^٢ له؛ لأنَّه يَقَعُ مَوَاقِعُ التَّصْديقِ، و يَجْري مَجْرى قولِ اللَّهِ تَعَالَى له^٣: «صَدَقْتَ فيما تَدَّعيه عَلَيَّ». و إذا كَانَ هذا^٤ حُكْمَ المُعْجِزِ لَمْ يَمْتَنِعْ أَنْ يُظْهَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى على يَدِ مَنْ يَدَّعي الإمامةَ لِيَدُلَّ به على عَصْمَتِهِ و وجوبِ طاعَتِهِ و الانقيادِ له، كما لا يَمْتَنِعُ أَنْ يُظْهَرَهُ على يَدِ^٥ مَنْ يَدَّعي بُتُوته.

فأَمَّا امْتِناعُ خُصُومِنَا مِنْ إظهارِ المُعْجِزاتِ على يَدِ غَيْرِ الأنبياءِ مِنْ حَيْثُ ظَنُّوا أَنَّها تَدُلُّ على النُّبُوَّةِ مِنْ جِهَةِ الإِبْيانَةِ و التَّخْصِصِ^٦، و أَنَّ دَلالَتَها مُخالِفَةٌ لساوِرِ الدَّلالاتِ، و أَنَّها إذا دَلَّتْ^٧ مِنْ جِهَةِ الإِبْيانَةِ اسْتَحَالَ ظُهُورُها على يَدِ^٨ مَنْ لَيْسَ بِنَبِيِّ، كما أَنَّ ما أَبَانَ

١٩٧/١

١. في «ج، ص، ط، ف»: «من ظهر عليه». و في التلخيص: «من ظهر على يده».

٢. هو إمَّا بصيغة اسم الفاعل أو المفعول؛ فالضمير في «يكون» إمَّا للموصول أو للدعوى. (من حاشية «م»).

٣. في «ج، ص، ط، ف»: - «له».

٤. في المطبوع و الحجري: + «هو، هو». و في «د»: + «هو».

٥. في «ج، ط، ف»: - «يد».

٦. في حاشية «م»: «قال أبو هاشم: إنَّ المعجز يدلُّ على النُّبُوَّةِ على سبيل الإِبْيانَةِ و التَّخْصِصِ؛ و فُسِّرَ بوجوه ثلاثة: أحدها: أَنَّ المعجز هو المميِّز للنبيِّ من غيره، و إمَّا يكون مميِّزاً إذا لم يجز ظهوره على غيره. و الثاني: أَنَّ ظهور المعجز لأمرٍ مدار لذلك الأمر و جوداً و عدماً [و كتب عليه: فيه بحث ظاهر] كالصدق في دعوى النُّبُوَّةِ؛ فلو جاز ظهوره على الصالحين لكان مداراً لصلاحه و جوداً و عدماً؛ و ليس كذلك [و كتب عليه: فيه منع ظاهر]. الثالث: أَنَّ المعجز متى جاز ظهوره و جب [و كتب عليه: فيه بحث؛ لأنَّه كَلِيَّةٌ ممنوعة، و إمَّا يَسَلِّمُ مثله في الأنبياء من غير ملازمة؛ تدبَّر (هـ)] كما في حقِّ الأنبياء، و لا يجب في حقِّ الأولياء فلا يجوز (ح. س) [و كتب بعده: لو تمَّ ذلك لجرى في كرامات الأولياء أيضاً، و يلزم منه عدم جوازها؛ تأمل].»

٧. في المطبوع و الحجري: «دخلت».

٨. في «ج، ص، ط، ف» و التلخيص: - «يد».

السَّوَادُ وَالْجَوْهَرُ مِنْ سَائِرِ الْأَجْنَاسِ يَسْتَحِيلُ ثُبُوتُهُ لِمَا لَيْسَ بِجَوْهَرٍ وَلَا سَوَادٍ.
فَبَاطِلٌ؛ لِأَنَّهُ شُبِّهَتْهُمْ فِي اعْتِقَادِهِمْ أَنَّ الْمُعْجَزَاتِ تَدُلُّ مِنْ جِهَةِ الْإِبَانَةِ وَأَنَّهَا
تُخَالِفُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ سَائِرَ الْأَدَلَّةِ: أَنَّهُمْ وَجَدُوهَا مِمَّا يَجِبُ ظُهُورُهَا وَحُصُولُهَا^١،
وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ مِثْلُ ذَلِكَ فِي سَائِرِ الْأَدَلَّةِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُنْكَرٍ أَنْ يَثْبُتَ كَوْنُ بَعْضِ
الْقَادِرِينَ قَادِرًا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَقُومَ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ كَذَلِكَ، وَلَيْسَ يَسُوعُ مِثْلُ هَذَا^٢ فِي
دَلَالَةِ الْمُعْجَزَاتِ؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ ظُهُورِهَا عَلَى يَدِ النَّبِيِّ^٣. أَوْ لِأَنَّهُمْ^٤ رَأَوْا سَائِرَ الْأَدَلَّةِ
لَا يُخْرِجُهَا^٥ كَثَرَتُهَا مِنْ كَوْنِهَا دَالَّةً عَلَى مَدْلُولَاتِهَا؛ لِأَنَّ مَا دَلَّ عَلَى أَنَّ الْفَاعِلَ^٦ قَادِرٌ
لَوْ تَكَرَّرَ وَتَوَالَى لَمْ يَخْرُجْ مِنْ أَنْ يَكُونَ دَالًّا، وَلَيْسَ هَذَا حُكْمَ الْمُعْجَزَاتِ؛ لِأَنَّهُ
كَثَرَتْهَا تَخْرِجُهَا^٧ مِنْ كَوْنِهَا دَالَّةً عَلَى النُّبُوَّةِ^٨.
وَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِمَّا ذَكَرُوهُ مَا يَوْجِبُ كَوْنَ الْمُعْجَزَاتِ دَالَّةً عَلَى جِهَةِ الْإِبَانَةِ
وَالْتَخْصِصِ:

١. في «ط»: - «و حصولها».
٢. في «ج، ص، ط، ف»: «ذلك».
٣. في «ج، ص، ط، ف»: - «يد».
٤. في حاشية «م»: «لا يخفى أَنَّ ظهور المعجزة على يد النبي إِنَّمَا يلزم إذا لم يكن نبوته بعينه منصوباً عليه من نبي آخر. وكذلك الإمام، فَإِنَّ ولايته من الله سبحانه، وهي منوطة بما لا تدركه عقولنا؛ فَإِنَّ العصمة أمر لا يطلع عليه إِلَّا بتوقيف من الله تعالى؛ إِمَّا بِنَصِّ من النبي أو الإمام السابق أو بالمعجزة. فظهورها على يد الإمام أيضاً لازم كلزوم ظهوره على يد النبي؛ فتدبر (ح. س).»
٥. في «ج، ص، ط، ف» والتلخيص: «و لأنهم».
٦. في «ط» والتلخيص: «لم تخرجها».
٧. في «ج، ص، ط»: «فعل» بدل «أَنَّ الْفَاعِلَ».
٨. في «د، ص» والمطبوع والحجري: «يخرجها».
٩. لصيرورتها من الأمور المعتادة. (من حاشية «م»).

أما وجوبُ حصولِها وظهورِها على يدِ النبيِّ ومخالفتُها في ذلك لسانِ الأدلة: فليسَ بمقتضى لما ذكرناه؛ لأنه إنَّما وجبَ ذلك فيها من حيث كانت مَصَالِحُنَا متعلِّقةً بالنبيِّ، وكانَ مؤدياً إلينا ومبيناً لنا من مَصَالِحِنَا ما لا يصحُّ^١ أن نقفَ عليه إلا من جهته. وإذا وجبَ على القديمِ تعالى تعريفُنا مَصَالِحِنَا، ولم يُمْكِنْ^٢ أن نعرفَها من جهةٍ من لا يقطعُ^٣ على صدقِه، وجبَ أن يُظهرَ المعجزةَ على يدِ النبيِّ لهذا الوجه. وليسَ يَجِبُ هذا في سائرِ الأدلة؛ لأنه ليسَ يَجِبُ أن نعرفَ^٤ أحوالَ كُلِّ قادرٍ في العالمِ، ولا تتعلَّقُ^٥ هذه المعرفةُ بشيءٍ من مَصَالِحِنَا. على أن في الأمورِ العقليةِ ما يَجِبُ قيامُ الدلالةِ عليه، ولا يقتضي ذلك من حالِه^٦ مخالفتَه^٧ لسانِ الأدلة، ووجوبُ كونه دالاً من جهةِ الإبانة.

فأما ما حكيناه^٨ ثانياً: فإنه أيضاً^٩ غيرُ صحيح؛ لأنَّ كثرةَ المعجزاتِ وتواترَ وقوعِها يُخرِجُها^{١٠} من أن تكونَ^{١١} واقعةً على الوجه الذي تدلُّ^{١٢} عليه؛ لأنَّ أحدَ

١٩٨/١

١. في «ج»: «لا يصلح».

٢. في «د»: «و لم يكن». وفي التلخيص: «و لم نتمكن».

٣. في «ف»: «لا يقطع».

٤. في «ص، ط، ف»: «بهذا».

٥. في «د» و المطبوع و الحجري: «أن يعرف».

٦. في «د، ج، ص، ط، ف» و الحجري: «و لا يتعلّق».

٧. في «د، ف» و التلخيص: «حالة».

٨. في «ص، ط، ف»: «مخالفة».

٩. في «د» و المطبوع و الحجري: «حكاة».

١٠. في «د» و المطبوع و الحجري: «أيضاً».

١١. في التلخيص: «تخرجها».

١٢. في النسخ و الحجري: «يكون». و ما أثبتناه من المطبوع و التلخيص.

١٣. هكذا في «ج، ص، ط، ف» و التلخيص. و في «د» و المطبوع: «بدل».

الشروط في دلائلها كونها ناقضة للعادة، ومتى توالى وجودها وكثُر^١ حَصَلَتْ معتادة، وبطل فيها انتقاض العادة، فلم تدل^٢ من هذا الوجه.

وليس كذلك حكم سائر الأدلة؛ لأن^٣ تواترها وتوالي وجودها لا يؤثر في وجه دلائلها؛ ألا ترى أن ما دل على أن الحي ميتا قادر، لا تتغير دلالته بكثرة وتواليه؛ من حيث لم تكن الكثرة مؤثرة في وجه الدلالة؟!

وكما أنه غير ممتنع أن يدل قدر من الأفعال المحكمة على كون فاعله عالماً ولا يدل^٤ ما هو أنقص منه - ويخالف من هذا الوجه ما يدل على أن الحي قادر في أن يسيره وكثيره دال، ولم يوجب مع ذلك مخالفته له ولسائر الأدلة في معنى الإبانة، بل كانت دالة الجميع على حد واحد، وإن كان بينهما^٥ الاختلاف الذي ذكرناه - فكذلك غير ممتنع أن تدل^٦ المعجزات^٧ على النبوة إذا لم تبلغ حداً من الكثرة، وإن كانت لو كثرت لخرجت من كونها دالة، ولا يجب فيها^٨ أن تكون^٩ مخالفة لسائر الأدلة في معنى الإبانة.

١. كفلق الحب والنوى، وخلق الحيوان من النطف. (من حاشية «م»).

٢. في «د» والحجري: «فلم يدل».

٣. في «ج، ص، ط، ف»: «فإن».

٤. في المطبوع والحجري: «يؤثر» بدل «لا يؤثر».

٥. في «د، ج، ص، ط، ف» والحجري: «لا يتغير».

٦. في التلخيص: «+ على».

٧. في «ج، ص، ط، ف»: «بينها».

٨. في «د» والمطبوع والحجري: «يدل».

٩. في التلخيص: «+ وإن كان بينها الاختلاف الذي ذكرناه».

١٠. في «د» والمطبوع والحجري: «فيها».

١١. في «ج، ص، ط، ف»: «أن يكون».

فَأَمَّا مَا يَقُولُهُ بَعْضُهُمْ: مِنْ أَنَّ الْمُعْجَزَاتِ لَوْ ظَهَرَتْ عَلَى يَدِ غَيْرِ الْأَنْبِيَاءِ،
لَا قَتَضَى تَجْوِيزُ^١ ظُهُورِهَا عَلَى غَيْرِهِمْ التَّنْفِيرَ عَنِ النَّظَرِ فِيهَا إِذَا ظَهَرَتْ
عَلَى أَيْدِيهِمْ؛

وَقَوْلُهُمْ: إِنَّ النَّظَرَ فِيهَا إِنَّمَا وَجَبَ^٢ مِنْ جِهَةِ الْخَوْفِ لِأَنَّ تَكُونَ لَنَا مَصَالِحُ
لَا نَقْفُ عَلَيْهَا إِلَّا مِنْ جِهَتِهِمْ، فَإِذَا^٣ جَوَّزْنَا ظُهُورَهَا عَلَى يَدَيَّ^٤ مَنْ لَيْسَ
بَنَبِيٍّ، ارْتَفَعَتْ^٥ جِهَةُ الْخَوْفِ، وَكَانَ هَذَا سَبَبًا قَوِيًّا فِي النَّفْوَازِ عَنِ النَّظَرِ،
وَالْإِضْرَابِ عَنِ تَكْلُفِهِ^٦.

فَشَبَّهَ^٧ فِي الْبَطْلَانِ بِمَا تَقَدَّمَ؛ لِأَنَّ مَنْ ظَهَرَ^٨ لَهُ الْعَلَمُ^٩ الْمُعْجِزُ^{١٠} وَدُعِيَ إِلَى
النَّظَرِ فِيهِ، يَلْزَمُهُ النَّظَرُ وَإِنْ كَانَ مُجَوِّزًا^{١١} أَنْ يَكُونَ مَنْ ظَهَرَ عَلَيْهِ لَيْسَ بَنَبِيٍّ؛ لِأَنَّهُ

١. في «ص، ط، ف»: - «تجوز».

٢. في التلخيص: «أوجب».

٣. في «د» و«المطبوع والحجري»: «وإذا».

٤. في «ج، ص، ط، ف»: «يد».

٥. في التلخيص: «وجب أن تتغير» بدل «ارتفعت». وفي «ج، ص»: «ارتفع».

٦. في حاشية «م»: «تقرير الشبهة: أن جواز ظهور العلم على يد من ليس نبياً يوجب جواز ظهوره على يد من لا يكون متحملاً لمصالحنا، وجواز ذلك يوجب التنفير. والسيد - رضي الله عنه - أجاب أولاً بمنع الملازمة الثانية من غير تعرض للفرق بين ما يظهر على يد الصالحاء وغيره، وثانياً بالفرق بينهما. وأدرج في جوابه الإشعار بأن الحامل لمصالحنا لا ينحصر في النبي؛ وهو ظاهر (ح. س)».

٧. في «ج، ص، ط، ف»: «فهو شبيه».

٨. في المطبوع والحجري: - «ظهر».

٩. أي الآية والعلامة (من حاشية «م»).

١٠. في «ج، ص»: «بالمعجز».

١١. في التلخيص: «لأن».

وإن جَوَزَ ذلك، فهو غيرُ آمِنٍ من أن يكونَ^١ له مَصَالِحٌ لا يَقِفُ^٢ عَلَيْهَا إِلَّا مِنْ جِهَتِهِ، فَيَجِبُ عَلَيْهِ النَّظَرُ فِي الْمُعْجِزِ؛ لِتَعْلَمَ صِدْقَ الْمُدَّعِي، وَيَرْجِعَ إِلَى قَوْلِهِ فِي كَوْنِهِ نَبِيًّا أَوْ إِمَامًا، أَوْ لَيْسَ بِنَبِيٍّ وَلَا إِمَامٍ. وَلَوْ لَزِمَ التَّفَوُّزُ عَنِ النَّظَرِ لِأَجْلِ تَجْوِيزِ النَّاطِرِ أَنْ يَكُونَ مَنْ ظَهَرَ عَلَى يَدِهِ الْعِلْمُ^٣ لَيْسَ بِنَبِيٍّ، لِلزِّمِّ^٤ مِثْلُهُ فِي ذَلِكَ مِنْ^٥ التَّفَوُّزِ إِذَا كَانَ النَّاطِرُ قَبْلَ نَظَرِهِ فِي الْمُعْجِزِ مُجَوِّزًا أَنْ يَكُونَ شَعْبَةً^٦ وَمَخْرَقَةً^٧ وَغَيْرَ دَالٍّ^٨ عَلَى^٩ الصَّدَقِ، وَالنَّاطِرُ لَا بُدَّ قَبْلَ نَظَرِهِ مِنْ أَنْ يَكُونَ مُجَوِّزًا لِمَا ذَكَرْنَاهُ، فَإِنْ لَزِمَهُ النَّظَرُ مَعَ هَذَا التَّجْوِيزِ وَلَمْ يَكُنْ^{١٠} مُنْفَرًّا لَهُ وَلَا مُسْقِطًا لَوْجُوبِ النَّظَرِ عَلَيْهِ، فَالتَّجْوِيزُ^{١١} أَيْضًا فَيَمْنُ ظَهَرَ عَلَيْهِ الْعِلْمُ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ نَبِيٍّ^{١٢} غَيْرُ مُنْفَرٍّ، وَلَا مُسْقِطٍ^{١٣} لَوْجُوبِ النَّظَرِ عَلَيْهِ^{١٤}.

١. في التلخيص: «أن تكون».

٢. في «ص، ط، ف»: «لا تقف». وفي «ج»: «لا نفق».

٣. في «ج، ص»: «من ظهر العلم على يده» بدل «من ظهر على يده العلم».

٤. في المطبوع: «+ من».

٥. في الحجري: «من»، وفي التلخيص: «في» كلاهما بدل «في ذلك من». وفي المطبوع: «في ذلك من».

٦. الشعبذة: الحركات السريعة التي تجعل الرأي يتخيل الأشياء على غير حقيقتها. راجع الفروق في اللغة، ص ٢٥١.

٧. في «د، ص» والمطبوع والحجري والتلخيص: «مخرقة» بالفاء. وفي البحار: «المخرقة: الشعبذة والسحر كما يظهر من استعمالهم وإن لم نجد في اللغة، ولعلها من الخرق بمعنى السفه والكذب، أو من المخراق الذي يضرب به». والخرف: فساد العقل، والمخرقة - على مفعلة - اسم لذلك المعنى وإن لم يستعمل. راجع: بحار الأنوار، ج ٤٩، ص ١٨٥، ذيل ح ١٦؛ شمس العلوم، ج ٣، ص ١٧٥٥ (المخرقة)؛ المصباح المنيّر، ص ١٦٧ (خرف).

٨. في «د» والمطبوع والحجري: «غير دالة». ٩. في التلخيص: «+ علم».

١٠. في «ج، ص، ط، ف»: «لم يك». ١١. في «د»: «فالتجوز».

١٢. في التلخيص: «أن لا يكون نبياً».

١٣. في المطبوع والحجري: «و لا مسقطاً».

١٤. في المطبوع والحجري: «- عليه».

على أن من ظَهَرَ الْعَلَمُ على يده لا يَخْلُو من أن يَكُونَ مِمَّنْ يَتَعَلَّقُ^١ مَصَالِحُنَا به و بمعرفته كالنبي^٢ والإمام، أو لا يَكُونَ كذلك كالصالحين الذين^٣ يَجُوزُ أن تَظْهَرُ عَلَيْهِمُ الْمُعْجِزَاتُ.

فإن كَانَ عَلَى^٥ الوجه الأول: فلا بُدَّ من أن يَدْعُونَا إلى النظرِ في عِلْمِهِ و يُخَوِّفُنَا من تَرْكِ النظرِ فيه بِقُوَّةِ مَصَالِحِنَا، و لا بُدَّ من أن يَلْزِمَنَا النظرُ مع الخَوْفِ، فإن^٦ جَوَزْنَا قَبْلَ النظرِ في مُعْجِزِهِ كَوْنَهُ كَاذِبًا، كَانَ^٧ هذا التجويزُ عِنْدَ الْجَمِيعِ غَيْرَ مُؤَثِّرٍ في وجوبِ النظرِ.

وإن كَانَ عَلَى^٨ الوجه الثاني: لَمْ يَدْعُنَا إلى النظرِ في عِلْمِهِ، و لَمْ يَلْزِمْنَا النظرَ فيه. فَقَدْ زَالَ الِاتِّبَاسُ الَّذِي تَعَلَّقَ بِهِ الْقَوْمُ، و التَّنْفِيرُ؛ لِأَنَّ مَنْ يَدْعُونَا^٩ إلى النظرِ في عِلْمِهِ و يُخَوِّفُنَا بِقُوَّةِ مَصَالِحِنَا، لا يَجُوزُ أن يَكُونَ صَادِقًا و لا مَصْلَحَةً لَنَا معه؛ بَلْ لا يَخْلُو عِنْدَنَا مِنْ أن يَكُونَ كَاذِبًا مُخْرِقًا^{١٠}، أو صَادِقًا مُتَحَمِّلًا لِمَصَالِحِنَا، فَيَلْزِمُ النظرَ في أمرِهِ على كُلِّ حَالٍ.

١. كذا في النسخ. و في المطبوع: «تعلق».

٢. في التلخيص: «أو».

٣. في المطبوع: «الذي».

٤. هكذا في «ط، ف» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «أن يظهر».

٥. في «ج، ص، ط، ف» و التلخيص: - «على».

٦. في «د، ط» و التلخيص: «وإن».

٧. في «ط» و التلخيص: «لأن».

٨. في «ج، ص، ط، ف» - «على».

٩. في التلخيص: «لا يدعوننا».

١٠. في «د» و التلخيص: «مخرفاً». و في «ط»: «مخرفاً». و في «ص»: «متخرفاً». و التخریق:

التمزيق و كثرة الكذب. القاموس المحيط، ج ٣، ص ٣٠٧ (خرق).

و قد زالَ الإِشْتِبَاهُ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ بَيْنَ حَالٍ مَنْ يَجُوزُ كَوْنُهُ^١ مُتَحَمِّلاً لِمَصَالِحِنَا،
و بَيْنَ حَالِ الصَّالِحِ؛ فَأَيْنَ التَّنْفِيرُ عَنِ النَّظَرِ فِي الْأَعْلَامِ لَوْلَا ذَهَابُ الْقَوْمِ عَنِ
الصَّوَابِ فِي ذَلِكَ؟^٢

٢٠٠/١ و لإستقصاء الكلام في جواز إظهار المعجزات على غير الأنبياء موضع غير
هذا، و لعلنا أن نقرّ له مسألة خاصة^٣ بمشيئة الله تعالى^٤.

[نفي أن يكون العلم بأكثر الشرع أظهر من النص على الإمام]

قال صاحبُ الكتاب:

و بَعْدُ، فَإِنَّا تَبَعْنَا حَالَ^٥ أَكْثَرِ الشَّرْعِ، فَوَجَدْنَا النِّقْلَ فِيهِ وَ الْأَدْلَةَ عَلَيْهِ
أَظْهَرَ مِنَ النَّصِّ عَلَى الْإِمَامِ، بَلْ مِنْ كَوْنِ^٦ الْإِمَامِ فِي بَعْضِ الْأَعْصَارِ^٧
وَ سَائِرِ صِفَاتِهِ^٨، فَكَيْفَ يَصِحُّ أَنْ يُجْعَلَ^٩ الْعِلْمُ بِكُلِّ^{١٠} ذَلِكَ فَرَعاً عَلَى
الْإِمَامِ وَ الْمَعْرِفَةِ بِكَوْنِهِ إِمَاماً؟^{١١}

١. في التلخيص: «من يكون» بدل «من يجوز كونه».

٢. في «د» و المطبوع و الحجري: - «في ذلك».

٣. في «د» و المطبوع و الحجري: - «خاصة».

٤. يبدو أن المصنف لم يقدّر بتأليف رسالة خاصة بهذا الموضوع، لكنه تعرّض له في بعض كتبه.
راجع: الذخيرة، ص ٣٣٢.

٥. في «ج، ص، ط، ف»: - «حال».

٦. في المغني: «من تجوز» بدل «من كون». و في «ص»: «و المعرفة بكونه» بدل «بل من كون».

٧. في المطبوع و المغني: «الاعتبار».

٨. أي صفات الإمام.

٩. في المغني: «يحفل»، و هو تصحيف.

١٠. في «د»: «لكل».

١١. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٧٣.

فَيَقَالُ له: أَمَا كَوْنُ الْإِمَامِ وَوَجُودُهُ فِي كُلِّ عَصْرِ فطريقُهُ الْعَقْلُ، وَقد بَيَّنَّاهُ، وَلا نَسْبَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْعِلْمِ بِأَكْثَرِ الشَّرْعِ الَّذِي يَعْتَمِدُ فِيهِ الْخُصُومُ عَلَى الْجَهْدِ وَطُرُقِ الظُّنُونِ. فَأَمَّا النَّصُّ عَلَى عَيْنِ الْإِمَامِ وَاسْمِهِ، فَهُوَ^٢ أَيْضاً أَظْهَرُ مِنْ أَكْثَرِ الشَّرْعِ وَانْتَبَتْ؛ لِأَنَّا نَرْجِعُ فِي تَصْحِيحِهِ إِلَى أَخْبَارٍ قَدْ أَجْمَعَ عَلَيْهَا الْمُخْتَلِفُونَ مِنَ الْأُمَّةِ، وَنُبَيِّنُ مِنْ فَحْوَاهَا الدَّلَالَهَ عَلَى النَّصِّ، أَوْ إِلَى^٣ أَخْبَارٍ قَدْ تَوَاتَرَتْ بِهَا فِرْقَةٌ كَثِيرَةٌ الْعَدَدِ، مَشْهُورَةٌ الْمَكَانِ وَالْإِعْتِقَادِ، وَلَيْسَ فِي أَكْثَرِ الشَّرْعِ أَخْبَارٌ مُتَوَاتِرَةٌ. وَلَوْلَا أَنَّ الْأَمْرَ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ، لَمْ يَفْزَعْ خُصُومُنَا فِي أَكْثَرِهِ إِلَى الظُّنُونِ وَإِلَى^٥ الْإِسْتِحْسَانِ؛ لِأَنَّ مَا يَوْجَدُ فِيهِ أَخْبَارٌ مُتَوَاتِرَةٌ لَا يَفْتَقَرُ فِي تَصْحِيحِهِ إِلَى غَيْرِهَا مِنْ ظَنٍّ وَاجْتِهَادٍ.

عَلَى أَنَّا لَمْ نَجْعَلِ الْعِلْمَ بِالشَّرْعِ وَالثِّقَةَ بِمَا أَدَّى إِلَيْنَا مِنْهُ فَرَعاً عَلَى مَعْرِفَةِ الْإِمَامِ^٦ بَعِيْنِهِ، بَلْ جَعَلْنَاهُ مُسْتَنْدَ^٧ إِلَى مَا يُعْلَمُ بِالْعُقُولِ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى، وَهُوَ^٨ وَجُودُ إِمَامٍ مَعْصُومٍ فِي كُلِّ عَصْرِ عَلَى طَرِيقِ^٩ الْجُمْلَةِ لِحِفْظِ^{١٠} الشَّرِيعَةِ^{١١}، فَلَوْ كَانَ الْعِلْمُ بِأَكْثَرِ

٢٠١/١

١. فِي «د، ط، ف»: «يَقَالُ».

٢. فِي «د» وَالْمَطْبُوعُ: «وَهُوَ».

٣. فِي «ط»: «عَلَى».

٤. فِي «د»: «الْإِمَامُ».

٥. فِي «د» وَالْمَطْبُوعُ: «إِلَى».

٦. فِي «د» وَالْمَطْبُوعُ: «إِمَام».

٧. فِي «د» وَالْمَطْبُوعُ: «مُسْتَنْدَأ».

٨. فِي الْمَطْبُوعِ: «جِهَةٌ أُخْرَى وَهُوَ».

٩. فِي «ج»: «طَرِيقَةٌ».

١٠. فِي الْمَطْبُوعِ: «يَحْفَظُ».

١١. يَعْنِي: أَنَّ هُنَا مَطْلَبَيْنِ؛ أَحَدُهُمَا: الْاضْطِرَارُّ إِلَى وَجُودِ إِمَامٍ فِي الْجُمْلَةِ فِي جَمِيعِ الْأَعْصَارِ؛ وَهُوَ ثَابِتٌ بِقَوَاطِعِ الْعُقُولِ، وَعَلَيْهِ نَعْتَمِدُ فِي وَصُولِ جَمِيعِ الشَّرْعِ الْيَنَاءِ، كَمَا مَرَّ مُرَاراً. وَالْآخَرُ: تَعْيِينُ

الشرع أظهر من النص على الإمام - كما ظننت - لم يقدح في طريقتنا^١ على هذا الوجه إذن^٢.

[شبهة لصاحب المغني في رجوع الإمام أمير المؤمنين في معرفة بعض الشرائع إلى غيره من الصحابة، و ردّها]

قال صاحب الكتاب:

على أن المتعالم من حال أمير المؤمنين عليه السلام - وهو الإمام الأول^٣ - أنه كان يرجع في معرفة بعض الشرائع إلى غيره من الصحابة، و قد كان يرجع من رأي إلى رأي، فكيف يمكن ادعاء ما ذكره من أن الشريعة لا تصير محفوظة إلا بالإمام، و المتعالم من حاله أنه كان يجوز لغيره مخالفته في الفتاوى و الأحكام، و كان لا ينكر على من لا يتبع قوله كما ينكر على من لا يتبع قول الرسول صلى الله عليه و آله و سلم؟ [كل ذلك يبطل ما تعلقوا به، و يبين طريقة الكلام في هذا الباب]^٥.

يقال له: ما رأينا أعجب من إقدامك على ادعاء رجوع أمير المؤمنين عليه السلام إلى غيره في معرفة الشرائع، مع ظهور بطلان هذه الدعوى لكل عاقل سمع

« شخصه واحداً بعد واحد؛ و لا نفتقر في العلم بالشرع إلى الاعتماد عليه. فلو كان العلم إلخ » ح. س. (من حاشية «م»).

١. هكذا في «ج، د، ط». و في سائر النسخ و المطبوع: «طريقنا».

٢. في «د» و المطبوع: - «إذن».

٣. يعني في اعتقاد الإمامية.

٤. في المغني: «أنه قد كان يرجع». و في المطبوع: «أنه كان قد يرجع».

٥. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٧٣. و ما بين المعقوفين من المصدر.

الأخبار^١! وأكبر^٢ ما يدُلُّ على بُطْلانِها أَنَّكَ لَمْ تُشِرْ إِلَى شَيْءٍ رَجَعَ فِيهِ إِلَى غَيْرِهِ مِنَ الأحكام، وأرسلت القول به إرسالاً، فَعَلَ مَنْ لَا خِلَافَ عَلَيْهِ^٣ وَلَا نِزَاعَ فِي قَوْلِهِ. وَكَيْفَ يَسْتَجِيزُ مُنْصِفٌ مِثْلَ هَذِهِ الدَّعْوَى؟! مع ما قد تَظَاهَرَتْ بِهِ الرِوَايَةُ وَأُطْبِقَ عَلَيْهِ الْوَلِيُّ وَالْعَدُوُّ مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «أَنَا مَدِينَةُ الْعِلْمِ وَعَلِيٌّ بَابُهَا»^٥.

وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَقْضَاكُمْ عَلِيٌّ»^٦.

٢٠٢/١

وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «عَلِيٌّ مَعَ الْحَقِّ، وَالْحَقُّ مَعَ عَلِيٍّ؛ يَدُورُ حَيْثُمَا دَارَ»^٧.
وَقَوْلِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ إِلَى الْيَمَنِ، فَقُلْتُ: أَتَبَعْتُ

١. وقوله عليه السلام: «سلوني» لا يجترئ عليه عاقل حكيم إلا بعد الوثوق من نفسه على الإحاطة بالأحكام الشرعية، بل بأحوال الكائنات قاطبة؛ وهذا ظاهر، لاسيما مع وفور الأعداء والمعاندين «ح. س.» (من حاشية «م»).

٢. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: «و أكثر».

٣. في «ص»: «عليه».

٤. في «ج، ص، ط، ف»: «قد».

٥. التوحيد للصدوق، ص ٣٠٧، الباب ٤٣، ح ١؛ الأمالي للصدوق، ص ٣٤٥، المجلس ٥٥، ح ١، و ص ٥٦١، المجلس ٨٣، ح ٢؛ عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج ١، ص ٧٢، ح ٢٩٨؛ الإرشاد للمفيد، ج ١، ص ٣٣؛ المعجم الكبير، ج ١١، ص ٦٥، ح ١٠٦١؛ المستدرك على الصحيحين، ج ٣، ص ١٣٧-١٣٨، ح ٤٦٣٧-٤٦٣٩؛ كنز العمال، ج ١١، ص ٦١٤، ح ٣٢٩٧٩.

٦. الكافي، ج ١٤، ص ٦٤٣، ح ١٤٦٠٣/٥ و ص ٦٩٣، ح ١٣/١٤٦٦١ (ج ٧، ص ٤٠٨، ح ٥، و ص ٤٢٩، ح ١٣، ط. الإسلامية؛ الخصال، ج ٢، ص ٥٥١، ح ٣٠؛ عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج ١، ص ٨٣، الباب ٧، ح ٩، مع اختلاف يسير.

٧. الأمالي للصدوق، ص ٨٩، المجلس ٢٠، ح ١؛ الخصال، ج ٢، ص ٤٩٦، ح ٥، و ص ٥٥٩، ح ٣١؛ الفصول المختارة، ص ٩٧ و ١٣٥ و ٢١١ و ٢٢٤ و ٣٣٩؛ رجال الكشي، ج ١، ص ٢١١؛ الأمالي للطوسي، ص ٤٧٩، المجلس ١٧، ح ١٠٤٦؛ الجامع الصحيح، ج ٥، ص ٦٣٣، ح ٣٧١٤؛ المستدرك على الصحيحين، ج ٣، ص ١٣٤، ح ٤٦٢٩؛ مجمع الزوائد، ج ٩، ص ١٠٠؛ تاريخ ابن عساکر، ج ١، ص ١٤٢، ح ١٧٦.

بي^١ وأنا شاب^٢ ولا أعلم لي بكثير من الأحكام؟ فضرَبَ بيده على صدرِي وقال: اللَّهُمَّ اهْدِ قَلْبَهُ، وَبَيَّنَّ لِسَانَهُ. فما شككتُ في قضاءِ بَيْنِ اثْنَيْنِ^٣.

و لَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَقْضَى الْأُمَّةِ، وَ مِنْ الْحَقِّ مَعَهُ فِي كُلِّ حَالٍ، وَ مَنْ هُوَ بَابُ^٤ الْعِلْمِ وَ الْحِكْمَةِ يَرْجِعُ إِلَى غَيْرِهِ فِي الْأَحْكَامِ. وَ لَيْسَ يَرْجِعُ فِي الْأَحْكَامِ إِلَى غَيْرِهِ^٥ إِلَّا مَنْ ذَهَبَ عَنْهُ بَعْضُهَا، وَ افْتَقَرَ إِلَى مَعْرِفَةِ غَيْرِهِ فِيهَا، وَ مَنْ هَذَا حُكْمُهُ^٦ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَقْضَى الْأُمَّةِ؛ لِأَنَّهُ أَقْضَاها لَا يَجُوزُ أَنْ يَعْزُبَ^٧ عَنْهُ عِلْمُ شَيْءٍ^٨ مِنَ الْقَضَايَا وَ الْأَحْكَامِ^٩.

وَ الظَّاهِرُ الْمَعْلُومُ خِلَافُ مَا ادَّعَاهُ صَاحِبُ الْكِتَابِ؛ لِأَنَّهُ^{١٠} لَا اخْتِلَافَ بَيْنَ أَهْلِ النُّقْلِ فِي رَجُوعِ مَنْ تَوَلَّى الْأَمْرَ بَعْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ فِي مُعْضَلَاتِ الْأَحْكَامِ

١. في «ط»: «أَتَبَعْنِي».

٢. في المطبوع: - «و».

٣. دعائم الإسلام، ج ٢، ص ٥٢٩، ح ١٨٨٠؛ عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج ٢، ص ٦٠ - ٦١، الباب ٣١، ح ٢٤٠؛ الفصول المختارة، ص ١٣٥؛ الإرشاد، ج ١، ص ١٩٥؛ الخرائج والجرائح، ج ١، ص ٥٣، ح ٨٣؛ المناقب لابن شهر آشوب، ج ١، ص ٧٤؛ مسند أحمد، ج ١، ص ١٣٦؛ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ٧٧٤؛ الطبقات الكبرى، ج ٢، ص ٣٣٧. وَ فِي الثَّلَاثَةِ الْأَخِيرَةِ مَعَ اخْتِلَافٍ فِي اللَّفْظِ.

٤. في «ج، ص، ط، ف»: + «إِلَى».

٥. في «ج، ص، ط، ف»: «و لَيْسَ يَرْجِعُ إِلَى غَيْرِهِ فِي الْأَحْكَامِ».

٦. يَعْنِي فِي الْحَاجَةِ إِلَى غَيْرِهِ.

٧. يَعْزُبُ، أَيْ يَغِيبُ وَ يَبْعُدُ. وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «يَغْرُبُ». وَ الْمَعْنَى وَاحِدٌ. رَاجِعُ الصَّحَاحِ، ج ١، ص ١٨١ (عزب).

٨. في «ج، ص، ط، ف»: «عَنْ يَعْزُبُ عَنْهُ شَيْءٌ عِلْمٌ مِنْ شَيْءٍ».

٩. لِأَنَّ إِطْلَاقَ «الْأَقْضَى» يَقْتَضِي كَوْنَهُ عَالِمًا بِحُكْمِ اللَّهِ تَعَالَى فِي كُلِّ مَا يَرُدُّ عَلَيْهِ، وَ إِلَّا لَكَانَ غَيْرَهُ أَقْضَى مِنْهُ فِي ذَلِكَ؛ فَتَدْبُرُ «ح. س». (مَنْ حَاشِيَةُ «م»).

١٠. فِي الْمَطْبُوعِ: «أَنَّهُ».

و مُسْتَهْدُونَ الْأُمُور إِلَيْهِ، وَ أَتَهُمْ كَانُوا يَسْتَضِيئونَ بِرَأْيِهِ، وَ يَسْتَمْدُونَ^١ مِنْ عِلْمِهِ.
 وَ قَوْلُ عُمَرَ: «لَا عِشْتُ لِمُعْضِلَةٍ لَا يَكُونُ لَهَا أَبُو حَسَنِ^٢»، وَ قَوْلُهُ: «لَوْلَا عَلِيٌّ
 لَهْلَكَ عُمَرُ»^٣ معروف ظاهر^٤.

فَكَيْفَ يَسُوغُ لِصَاحِبِ الْكِتَابِ أَنْ يَعْكِسَ الْأَمْرَ وَ يَقْلِبَهُ، وَ يَجْعَلَ مَا هُوَ ظَاهِرٌ
 مِنْ الْإِفْتِقَارِ إِلَيْهِ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - وَ الرَّجُوعَ إِلَى فِتَاوِيهِ وَ أَحْكَامِهِ رَجُوعاً مِنْهُ
 إِلَى غَيْرِهِ؟ وَ هَذِهِ مَكَابِرَةٌ لَا تَخْفَى عَلَى أَحَدٍ^٥.

فَأَمَّا الرَّجُوعُ مِنْ رَأْيٍ إِلَى رَأْيٍ^٦ آخَرَ، فَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ بَاطِلٌ، وَ أَنَّ أَكْثَرَ مَا يُتَعَلَّقُ بِهِ

٢٠٤/١

١. في «ط»: «و يستهدون».

٢. في حاشية «م»: «و يظهر من هذا الكلام أن عمر كان معتقداً أن أمير المؤمنين عليه السلام
 حلال المعصلات طراً و هو يكفي عن غيره و لا يكفي غيره عنه، و لو جاز عنده أن تتحقق
 معضلة لا يكون علمها عنده عليه السلام بل عند غيره لم يصح هذا الكلام (ح. س)».

٣. الطبقات الكبرى، ج ٢، ص ٢٥٨؛ فضائل الصحابة، ج ٢، ص ٨٠٣؛ الاستيعاب، ج ٣، ص ١١٠٣،
 الرقم ١٨٥٥؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ٢٥، ص ٣٦٩، الرقم ٣٠٤٧؛ ج ٤٢، ص ٤٠٦، الرقم
 ٤٩٣٣؛ فتح الباري، ج ١٣، ص ٣٤٣؛ كنز العمال، ج ١٠، ص ٣٠٠، ح ٢٩٥٠٩؛ ذخائر العقبى، ج ١،
 ص ٣٩٥؛ تذكرة الخواص، ص ١٣٤، مع اختلاف في الألفاظ.

٤. الكافي، ج ١٤، ص ٦٨٢، ح ١٤٦٥٤/٦ (ج ٧، ص ٤٢٤، ح ٦، ط. الإسلامية)؛ كتاب من لا
 يحضره الفقيه، ج ٤، ص ٣٤، ح ٥٠٢٥؛ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٣٠٦، ح ٨٤٩؛ الرياض النضرة،
 ج ٣، ص ١٦١؛ كفاية الطالب، ص ٢٢٧ و ٣٣٤؛ المناقب لابن مردويه، ص ٨٨، ح ٨٣؛ تذكرة
 الخواص، ص ١٣٧؛ جواهر العقدين، ج ١، ص ١٢٣؛ المناقب للخوارزمي، ص ٨١، ح ٦٥؛ الوافي
 بالوفيات، ج ٢١، ص ٢٧٢، الرقم ١٨٥؛ مطالب السؤل، ص ٧١؛ ينابيع المودة، ج ١، ص ٢١٦ -
 ٢١٧؛ ج ٢، ص ١٧٢؛ ج ٣، ص ١٤٧؛ الاستيعاب، ج ٣، ص ١١٠٣، الرقم ١٨٥٥؛ الحدائق
 الوردية، ج ١، ص ٥٢، إضافة إلى الكثير من المصادر الأخرى.

٥. في المطبوع: - «ظاهر».

٦. في «ج»: «أحدنا».

٧. في «د» و المطبوع: - «رأي».

خبر^١ عبدة السلماني، و قد قلنا ما عندنا فيه^٢.
 و لو أن صاحب الكتاب ذكر شيئاً^٣ يمكن أن يكون شبهة في الرجوع عن^٤
 المذهب، و التنقل^٥ في الآراء، لبيّنّا كيف القول فيه.
 فأما^٦ تركه عليه السلام الإنكار على من لا يتبع قوله، فقد بيّنّا أن التّكير على
 ضروب، و أنه عليه السلام كان^٧ يستعمل مع مخالفيه في الأحكام ما يجب
 استعماله في مثلها من^٨ المناظرة و الدّعاء^٩.
 و ليس يجب أن يجري كل خلاف مجرى الخلاف في اتباع قول الرسول صلى
 الله عليه و آله^{١٠}، إن أريد بالخلاف أيضاً^{١١} الواقع على طريق الشك في ثبوته. و إن
 أريد ما يقع من^{١٢} الخلاف على طريق دخول الشبهة في مراده أو في^{١٣} ثبوت أمره
 بالشيء أو نهي عنه، فقد يجوز أن يستعمل في هذا الضرب من الخلاف - يعني
 الثاني - المناظرة و الدّعاء الجميل، دون غيره.

١. في «ج، ص، ط، ف»: «حديث».

٢. تقدّم في ص ٤٤٢ - ٤٤٦.

٣. في «د» و المطبوع: «و لو ذكر صاحب الكتاب شيئاً».

٤. في «ج، ص، ط، ف»: «إلى».

٥. في «ج، ص، ط»: «و النقل».

٦. في المطبوع: «و أمّا».

٧. في «ج، ص، ط، ف»: «و أنه كان عليه السلام».

٨. في «ط»: «في».

٩. أي الدعوة إلى الله تعالى.

١٠. في «ج، ص، ف»: «عليه السلام».

١١. في «د» مشطوب عليه.

١٢. في «ج»: «- من».

١٣. في «ج، ص، ط، ف»: «- في».

بَلْ عِنْدَنَا أَنْ كُلَّ مَنْ خَالَفَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ^١ فِي الْأَحْكَامِ هَذِهِ صَوْرَتُهُ فِي أَنَّهُ رَادٌّ
لِقَوْلِ النَّبِيِّ^٢ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُ.

١. في «ص، ف»: «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ».

٢. في «ج، ص، ط»: «رَسُولَ اللَّهِ».

[الدليل السابع]

[إقامة الحدود و...]

قال صاحب الكتاب:

شبهة أخرى لهم^١: قالوا: قد ثبت أنه لا بُدَّ من إمامٍ^٢ يقوم بإقامة الحدود، وتنفيذ الأحكام، وقسمة الفيء، وحفظ البيضة، إلى غير ذلك، وأن قيامه بذلك لا بُدَّ منه وإن لم نقل أنه يحفظ الشرع، ومعلوم من هذه الأمور أنها لا يجوز^٣ أن توكل إلى من يجوز عليه فيها الغلط؛ لأنها من باب الدين، فتجوز الغلط فيها كتجوز الغلط في سائر الشرائع، وذلك لا يصح إلا بأن يكون معصوماً يؤمن سهوه وغلطه^٤. وليس بعض الأئمة^٥ بذلك أولى من بعض؛ لأن العلة واحدة، وفي ذلك إثبات إمام

١. في «ج، ص، ط، ف»: «شبهة لهم أخرى».

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «معصوم».

٣. في «ط، ف» والمغني: «لا تجوز».

٤. هكذا في «د» والمطبوع. وفي المغني: «فيه الغلط». وفي سائر النسخ: «الغلط فيها».

٥. في «ج، ص، ط، ف»: «يؤمن السهو والغلط».

٦. في «ج، ص، ط، ف»: «الأئمة».

معصوم في كل زمان، على ما نقوله^١.

[رفض المصنف لدلالة الدليل السابع على وجوب الإمامة]

يُقال^٢ له: وهذه الطريقة أيضاً مما لا نَعْتَمِدُها، وقد بيَّنَّا أنَّ التعلُّقَ بإقامة الحدودِ في وجوبِ الإمامة^٣ غيرُ مُسْتَمِرٍّ؛ لأنَّ العقلَ يُجَوِّزُ أن لا يُتَعَبَّدَ بذلك أصلاً، و يُجَوِّزُ أن يُنْسَخَ عَنَّا بَعْدَ التَّعَبُّدِ به، و الزَّمَنَّا - مَن تَعَلَّقَ بوجوبِ إمامةِ الحدودِ في الدَّلالةِ على أنَّ الإمامةَ واجبةٌ مِن طريقِ^٥ السَّمْعِ - أن يَكُونَ الخِطَابُ بإقامةِ الحدودِ مُتَوَجِّهاً إلى الأئمةِ في حالِ إمامَتِهِمْ، فلا يَجِبُ^٦ إقامَتُهُمْ و التَّوَصُّلُ إلى كَوْنِهِمْ أئمةً بذلك^٧، و عَارِضُنَا بِالزَّكَاةِ و غيرها.

و فَسَادُ هذه الطريقةِ التي حَكَيْتُهَا على الترتيبِ الذي رَبَّيْتُهُ أَظْهَرَ مِن أن يَخْفَى، و إن كَانَ أَكْثَرُ ما تَكَلَّمْتُ به عَلَيْهَا^٨ و اسْتَعْمَلْتَهُ في رَدِّهَا فَاسِداً أيضاً غيرُ^٩ مُسْتَمِرٍّ، و نَحْنُ نُبَيِّنُ عَنْهُ.

[إمكان الاستدلال بالدليل السابع على عصمة الإمام]

و يُمَكِّنُ أن يُتَعَلَّقَ بِمعْنَى هذه الطريقةِ، على ضَرْبٍ مِن الترتيبِ، في الدَّلالةِ

١. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٧٤.

٢. في «ص»: «فيقال».

٣. في «د»: «الإمام».

٤. تقدَّم في ص ٣٢٣.

٥. في المطبوع: «طرق».

٦. في المطبوع: «فلا تجب».

٧. في «د، ف»: - «بذلك».

٨. في المطبوع: «علينا».

٩. في «ج، ص، ط، ف»: «و غير».

على وجوب عصمة الإمام، فيقال: قد ثَبَّتَ عندنا وعند مخالفتنا أنه لا بُدَّ من إمام في الشريعة يقوم بالحدود وتنفيذ الأحكام، وإن اختلفنا^١ في علة وجوب الإمامة، واعتمدنا في وجوبها على طريقة، واعتمدوا على أخرى؛ وإذا ثَبَّتَ ذلك وَجَبَتْ^٢ عصمته؛ لأنه لو لم يَكُنْ معصوماً - وهو إمام فيما قام به من الدين الذي من جملته إقامة الحدود وغيرها، واجب علينا الاقتداء به من حيث قال وفعل - لجاز وقوع الخطأ منه في الدين، وكُنَّا إذا وَقَعَ منه ذلك مأمورين باتباعه فيه والاقتداء به في فعله، وهذا يؤدي إلى أن نكون مأمورين بالقبيح على وجه من الوجوه. وإذا فَسَدَ أن نكون مأمورين بالقبيح، وَجَبَ عصمة من أمرنا باتباعه والاقتداء به في الدين. وليس لأحد أن يقول: إنما أمرنا باتباع الإمام^٣ والاقتداء به فيما عَلِمْنَا صوابه من جهة^٤ غيره، فنحن نتبعه في الذي نعلمه صواباً، وإذا أخطأ في بعض الدين لم نتبعه فيه^٥.

لأن هذا لو كان صحيحاً لَوَجَبَ أن لا يكون بين الإمام وبين رعيته مزية في معنى الاقتداء به والائتمام، بل اليهود والنصارى والزنادقة؛ لأن رعية الإمام قد

١. في «ج، ص، ط، ف»: «اختلف».

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «وجب».

٣. في «ج، ص، ط، ف»: «إنما أمرنا باتباع الإمام في الاتباع له».

٤. في «ج، ص»: «جملة».

٥. في «د» والمطبوع: - «فيه».

٦. زنادقة و زناديق جمع زنديق. و الزنديق من الثنوية، أو القائل بالنور والظلمة، أو من لا يؤمن بالآخرة، أو منكر الربوبية، أو من يظن الكفر و يظهر الإيمان، أو هو معرّب «زَن دين» أي من كان دينه دين المرأة في الضعف، أو معرّب «زند» أي من يقول بدوام الدهر، أو معرّب «زُندي» منسوب إلى زِنْد، كتاب زردشت الذي أظهره مزدك. انظر: القاموس المحيط، ج ٣، ص ٣٢٨ (زنديق)؛ الوافي، ج ١، ص ٣١١؛ مرآة العقول، ج ١، ص ٢٣٦.

يُوافِقُ^١ بَعْضُهُمْ بَعْضاً فِي الْمَذَاهِبِ، لَا مِنْ حَيْثُ ذَهَبَ إِلَيْهِ^٢ ذَلِكَ الْبَعْضُ الْمُوَافِقُ، بَلْ مِنْ حَيْثُ عُلِمَ بِالْدَّلِيلِ صَحَّتُهُ^٣. وَكَذَلِكَ قَدْ يُوافِقُ الْمُسْلِمُونَ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى فِي الْقَوْلِ بِنُبُوَّةِ مُوسَى وَعِيسَى عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، وَتَعْظِيمِهِمَا وَتَفْضِيلِهِمَا، لَا مِنْ حَيْثُ ذَهَبَتْ^٤ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى إِلَى ذَلِكَ. وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّهُ لَا إِمَامَةَ لِكُلِّ هَؤُلَاءِ مِنْ حَيْثُ الْمُوَافَقَةُ، وَإِنَّمَا يَكُونُ^٥ لَهُمْ إِمَامَةٌ لَوْ اتَّبَعَتْ أَقْوَالُهُمْ وَلَزِمَتْ مُوَافَقَتُهَا مِنْ حَيْثُ قَالُوها وَذَهَبُوا إِلَيْها. وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّ لِلْإِمَامِ مَرْيَّةً فِي مَعْنَى الْإِقْتِدَاءِ بِهِ وَالِاتِّمَامِ عَلَى كُلِّ مَنْ لَيْسَ بِإِمَامٍ، ثَبَتَ أَنَّ الْإِقْتِدَاءَ بِهِ وَاجِبٌ مِنْ حَيْثُ قَالَ وَفَعَلَ، حَتَّى يَكُونَ قَوْلُهُ^٦ وَفِعْلُهُ حُجَّةً فِي صَوَابِ ذَلِكَ الْفِعْلِ.

[تناقض كلام صاحب الكتاب]

قال صاحب الكتاب:

يُقَالُ^٧ لَهُمْ: إِنَّ هَذِهِ الْحُدُودَ وَالْأَحْكَامَ إِنَّمَا تَجِبُ^٨ إِقَامَتُهَا إِذَا كَانَ إِمَامٌ^٩، فَأَمَّا إِذَا^{١٠} لَمْ يَكُنْ فَلَا تَجِبُ^{١١} إِقَامَةُ ذَلِكَ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ سُقُوطِ الْحُدُودِ كَمَا

١. في «ط»: «قد توافق».

٢. في المطبوع: «إلى».

٣. في «ج، ص، ط، ف»: «بل من حيث علم أنه بالدليل صحيح».

٤. في «ج، ص، ف»: «ذهب».

٥. في المطبوع: «تكون».

٦. في «د» و المطبوع: «أو».

٧. في المغني: «قيل».

٨. في «ج، د، ص، ط، ف»: «يجب».

٩. في «ج، ص، ف»: «الإمام».

١٠. في «د» و المطبوع: «فإذا» بدل «فأما إذا».

١١. في «ج، ص، ط، ف» و المغني: «فلا يجب».

تَسْقُطُ بِالشُّبُهَاتِ، وَ مِنْ الْعُدُولِ فِي بَابِ الْأَحْكَامِ إِلَى صُلْحٍ وَ تَرَاضٍ
و غير ذلك؛ فَمِنْ أَيْنَ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ إِمَامٍ مَعَ إِمْكَانٍ ذَلِكَ؟
فَبِإِنْ قَالُوا: نَقُولُ فِي ذَلِكَ كَمَا نَقُولُونَ^١.

٢٠٧/١

قِيلَ لَهُمْ: إِنَّا نَقُولُ: إِنَّ إِمَامَةَ الْإِمَامِ وَاجِبَةٌ، وَ لَسْنَا نَقُولُ: إِنَّ كَوْنَ الْإِمَامِ^٢
فِي كُلِّ زَمَانٍ وَاجِبٌ^٣ لَا بُدَّ مِنْهُ، وَ طَرِيقَتُنَا فِي ذَلِكَ مُخَالِفَةٌ لَطَرِيقَتِكُمْ،
وَ إِنَّمَا وَجَّهْنَا الْإِلْزَامَ عَلَى عِلَّتِكُمْ، وَ نَحْنُ مُخَالِفُونَ لَكُمْ فِيهَا^٤.

يُقَالُ لَهُ: مَا ذَكَرْتَهُ فِي هَذَا الْفَصْلِ يَنْقُضُ مَا كُنْتَ اعْتَمَدْتَهُ فِي الْإِسْتِدْلَالِ عَلَى
وَجُوبِ الْإِمَامَةِ مِنْ طَرِيقِ السَّمْعِ؛ لِأَنَّكَ تَعَلَّقْتَ بِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى بِإِقَامَةِ الْحُدُودِ،
وَ قُلْتَ: إِنَّهَا إِذَا كَانَتْ مِنْ فُرُوضِ الْإِمَامِ وَجَبَتْ^٥ عَلَيْنَا إِقَامَتُهُ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ بِالشَّيْءِ أَمْرٌ
بِمَا لَا يَنْبَغُ إِلَّا بِهِ^٦، وَ أَنْتَ الْآنَ قَدْ أَلْزَمْتَ عَلَى الطَّرِيقَةِ الَّتِي حَكَيْتَهَا مَا هُوَ لَا زَمٌ لَكَ؛
لِأَنَّكَ أَلْزَمْتَ أَنْ تَكُونَ^٧ الْحُدُودُ وَ الْأَحْكَامُ تَجِبُ^٨ إِقَامَتُهَا عِنْدَ حُصُولِ الْإِمَامِ، وَ لَا
تَجِبُ^٩ إِقَامَتُهُ لِيَقُومَ بِهَا، وَ هَذَا بِعَيْنِهِ لَا زَمٌ لَكَ.

وَ لَيْسَ يَفْتَرِقُ الْأَمْرَانِ مِنْ حَيْثُ كَانَ خُصُومُكَ يَوْجِبُونَ إِمَامَةَ الْإِمَامِ عَلَى اللَّهِ

١. يعني: إِنَّهُ لَا زَمَ عَلَيْكُمْ فِي اعْتِلَالِكُمْ؛ فَمَا هُوَ جَوَابُكُمْ فَهُوَ جَوَابُنَا. (من حاشية «م»).

٢. في المطبوع والمغني: «إمام».

٣. «واجب» خبر «إن»، و في المغني: «واجباً» بالنصب، و أشار محقق المغني في الهامش إلى أَنَّهَا
فِي الْأَصْلِ «واجب» و لعلَّه نصبها على التمييز، و إِلَّا فكونها خبراً لـ «كون» بعيد.

٤. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٧٤.

٥. هكذا في «د». و في سائر النسخ والمطبوع: «وجب».

٦. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٤١؛ الشافعي، ج ١، ص ١٠٣ - ١٠٤.

٧. في «ج، د، ص، ط، ف»: «يكون».

٨. هكذا في «د». و في سائر النسخ والمطبوع: «يجب».

٩. هكذا في «د». و في سائر النسخ والمطبوع: «فلا يجب».

تَعَالَى وَتَوَجَّهَ أَنْتَ عَلَى الْعِبَادِ؛ لِأَنَّ لِقَائِلَ أَنْ يَقُولَ لَكَ^١: إِذَا كَانَ اللَّهُ تَعَالَى قَدْ أَمَرَ بِإِقَامَةِ الْحُدُودِ وَالْأَحْكَامِ، وَعَلِمْنَا أَنَّهُ لَا يَقُومُ بِهِمَا^٢ إِلَّا الْإِمَامُ، وَجَبَ عَلَيْهِ تَعَالَى إِقَامَتُهُ؛ لِأَنَّ مَا أَمَرَ بِهِ مِنْ إِقَامَةِ الْحُدُودِ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِإِقَامَةِ الْإِمَامِ مِنْ جِهَتِهِ؛ لِأَنَّ اخْتِيَارَهُ وَهُوَ مَعْصُومٌ - عَلَى مَا رَتَّبَتْ^٣ فِي الطَّرِيقَةِ الَّتِي نَاقَضَتْهَا - لَا يُمَكِّنُ، فَإِنْ جَازَ أَنْ يَأْمُرَ بِإِقَامَةِ الْحُدُودِ^٤ - وَيَكُونَ الْأَمْرُ مُتَوَجِّهًا إِلَى الْأُتَمَّةِ مَتَى أَقَامَهُمْ، وَلَا تَجِبُ^٥ عَلَيْهِ إِقَامَتُهُمْ وَإِنْ كَانَتْ إِقَامَةُ الْحُدُودِ لَا تَتِمُّ إِلَّا بِذَلِكَ - جَازَ أَيْضًا^٦ أَنْ يَأْمُرَ بِإِقَامَةِ الْحُدُودِ الْأُتَمَّةِ فِي حَالِ إِمَامَتِهِمْ، وَلَا يَكُونُ الْخِطَابُ مُتَوَجِّهًا إِلَيْهِمْ قَبْلَ أَنْ يَكُونُوا أُتَمَّةً فَيَلْزَمَهُمْ مَعَ غَيْرِهِمُ التَّوَصُّلُ إِلَى إِقَامَةِ الْإِمَامِ، وَإِنْ كَانَتْ إِقَامَةُ الْحُدُودِ لَا يُمَكِّنُ إِلَّا بِإِقَامَةِ الْإِمَامِ^٧. وَلَا فَصْلَ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ.

٢٠٨/١

[حَالُ الْحُدُودِ فِي زَمَنِ الْغَيْبَةِ]

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ:

تُمْ يُقَالُ لَهُمْ: خَبِّرُونَا عَنْ هَذِهِ الْحُدُودِ وَالْأَحْكَامِ فِي هَذِهِ الْأَزْمِنَةِ^١، مَا

١. فِي «ص»: - «لَكَ».

٢. فِي «ج»، ص، ط، ف: «بِهَا».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «رَتَّبَتْهُ».

٤. فِي «ج»، ص، ط، ف: «يَأْمُرْنَا».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: + «جَازَ أَيْضًا أَنْ يَأْمُرَ بِإِقَامَةِ الْحُدُودِ». وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ تَصْحِيفٌ، وَلَمْ تَوْجَدْ هَذِهِ الزِّيَادَةُ فِي نَسْخَةِ أُخْرَى.

٦. هَكَذَا فِي «د»، ط. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «وَلَا يَجِبُ».

٧. فِي «ج»، د، ص، ط، ف: «لَا يَتِمُّ».

٨. فِي الْمَطْبُوعِ: - «أَيْضًا».

٩. فِي «د» وَالْمَطْبُوعِ: «إِلَّا بِإِقَامَتِهِ» بِدَلِّ «إِلَّا بِإِقَامَةِ الْإِمَامِ».

١٠. فِي الْمَطْبُوعِ وَالْمَغْنِيِّ: «فِي هَذَا الزَّمَانِ».

حَالَهُمَا^١ و لَسْنَا^٢ نَجِدُ إِمَاماً ظَاهِراً يَقُومُ بِذَلِكَ و^٣ يُمَكِّنُ الرُّجُوعَ إِلَيْهِ؟

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّهُمَا يَسْقُطَانِ، وَ يُرْجَعُ فِيهِمَا إِلَى مَا ذَكَرْنَاهُ^٥.

قِيلَ لَهُمْ: جَوَّزُوا مِثْلَهُ فِي سَائِرِ الْأَزْمَانِ؛ [فَمِنْ أَيْنَ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ إِمَامٍ؟]^٦

يُقَالُ لَهُ: لَيْسَ تَسْقُطُ^٧ الْحُدُودُ فِي الزَّمَانِ الَّذِي لَا يَتِمُّكُنَّ الْإِمَامُ فِيهِ مِنَ الظُّهُورِ

و إِقَامَتِهَا، بَلْ هِيَ ثَابِتَةٌ فِي جُنُوبِ^٨ مُسْتَحَقِّيْهَا، فَإِنْ أَدْرَكَهُمْ ظُهُورُهُ أَقَامَتُهَا عَلَيْهِمْ^٩، وَ

إِنْ لَمْ يُدْرِكْهُمْ ظُهُورُهُ فَإِنَّ^{١٠} اللَّهَ تَعَالَى الْمُتَوَلَّى فِي الْقِيَامَةِ الْجَزَاءَ بِهَا^{١١} أَوِ الْعَفْوَ^{١٢}

عَنْهَا، وَ الْإِثْمُ فِي تَأْخِيرِ إِقَامَتِهَا^{١٣} وَ الْمَنْعِ مِنْ اسْتِعْمَالِ الْوَاجِبِ فِيهَا لِأَنَّهُ لَمْ يَأْخَفَ

الْإِمَامَ وَ أَلْجَأَهُ إِلَى الْغِيَةِ وَ الْاسْتِتَارِ^{١٤}.

١. في «ج، ف»: «حالتهما». و في «ط»: «حالتها». و في المغني: «حالتها».

٢. في المغني: «فلسنا».

٣. في المطبوع: «أو».

٤. في المغني: «و نرجع».

٥. في المطبوع: «ما ذكرنا». و المراد بما ذكرناه، ما تقدّم في عبارة المغني السابقة من العدول في باب الأحكام إلى الصلح و التراضي عند سقوط الحدود.

٦. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٧٤. و ما بين المعقوفين من المصدر.

٧. في «ج، د، ص، ط، ف»: «ليس يسقط».

٨. «جنوب» جمع «جانب» و كأنّه مأخوذ من القول المعروف: «كُلُّ ذَنْبِهِ فِي جَنْبِهِ».

٩. في «د»: «فإن أدركهم ظهور الإمام أقامتها عليهم». و في المطبوع: «فإن أدركهم ظهور الإمام و أقامتها عليهم» و هو تصحيف واضح.

١٠. في «د» و المطبوع: «كان».

١١. في «ج»: «لها».

١٢. في «ج، ف»: «و العفو» بدل «أو العفو».

١٣. في «ج، ص، ط، ف»: «في تأخيرها» بدل «في تأخير إقامتها».

١٤. في «ص، ف»: «و الاستتار».

وَلَيْسَ ١ يَلْزَمُ قِيَاساً عَلَى هَذَا أَنْ لَا يُقِيمَ اللَّهُ تَعَالَى إِمَاماً؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يُقِمْنِهِ وَسَقَطَتِ
 الْحُدُودُ الَّتِي تَقْتَضِيهَا ٢ الْمَصْلَحَةُ، كَانَ تَعَالَى هُوَ الْمَانِعُ لِلْعِبَادِ مَا فِيهِ الْمَصْلَحَةُ.
 ثُمَّ يُقَالُ لَهُ: خَبَرْنَا ٣ عَنْ الْحُدُودِ فِي هَذِهِ الْأَحْوَالِ الَّتِي لَا يَتِمَكَّنُونَ ٤ فِيهَا مَعَشَرُ
 أَهْلِ الْإِخْتِيَارِ مِنَ الْإِخْتِيَارِ؛ مَا الْقَوْلُ فِيهَا؟ أَوْ تَسْقُطُ أَمْ هِيَ ثَابِتَةٌ؟
 فَإِنْ قَالَ: هِيَ ثَابِتَةٌ عَلَى مُسْتَحَقِّهَا ٥، وَالْإِثْمُ فِي تَأْخِيرِ إِقَامَتِهَا عَلَى مَنْ مَنَعَ أَهْلَ
 الْإِخْتِيَارِ مِنْ إِقَامَةِ الْإِمَامِ، فَمَتَى تَمَكَّنُوا مِنْ إِقَامَتِهِ وَقَامَتِ عِنْدَهُ الْبَيِّنَةُ بِشَيْءٍ تَقْدَمُ
 مِمَّا يُسْتَحَقُّ عَلَيْهِ الْحُدُودُ أَقَامَهَا ٦ عَلَى مُسْتَحَقِّهَا، وَإِلَّا كَانَ أَمْرُهَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى.
 قِيلَ لَهُ: بِمِثْلِ هَذَا ٧ أَجَبْنَا.

٢٠٩/١

وَأِنْ قَالَ: إِنَّ الْحُدُودَ تَسْقُطُ إِذَا لَمْ يَكُنْ إِمَامٌ يُقِيمُهَا، كَمَا تَسْقُطُ ٨ بِالشُّبُهَاتِ.
 قِيلَ لَهُ: أَوْ فَيَلْزَمُ عَلَى ذَلِكَ سُقُوطُهَا فِي كُلِّ حَالٍ وَمَعَ التَّمَكُّنِ؟
 فَإِنْ قَالَ: لَا؛ لِأَنَّهَا إِنَّمَا سَقَطَتْ فِي الْأَحْوَالِ الَّتِي لَا يَتِمَكَّنُ الْعَاقِدُونَ فِيهَا ٩ مِنَ الْعَقْدِ.
 قِيلَ لَهُ: فَمَا الْمَانِعُ لَنَا مِنْ جَوَابِكَ هَذَا، وَأَنْ نَقُولَ: إِنَّ الْحُدُودَ تَسْقُطُ فِي غَيْبَةِ
 الْإِمَامِ كَمَا تَسْقُطُ بِالشُّبُهَاتِ؛ لِأَنَّ حَالَ الْغَيْبَةِ حَالٌ ضَرُورَةٌ، وَلَا يَجِبُ أَنْ تَسْقُطَ فِي
 كُلِّ حَالٍ حَتَّى يَلْزَمَنَا تَجْوِيزُ خُلُوقِ الزَّمَانِ مِنْ إِمَامٍ يُقِيمُ الْحُدُودَ جُمْلَةً؛ قِيَاساً عَلَى مَا

١. فِي «ص، ف»: «فَلَيْسَ».

٢. فِي «د، ص، ط، ف»: «يَقْتَضِيهَا».

٣. فِي «ج، ط»: «خَبَرْنَا».

٤. فِي «ط»: «لَا يَتِمَكَّنُونَ».

٥. فِي «ج»: «مُسْتَحَقَّهَا».

٦. فِي «ج، ف»: «أَقَامَهَا».

٧. هَكَذَا فِي «د». وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «الْإِخْتِيَارِ».

٨. فِي «ص، ف»: «- إِذَا لَمْ يَكُنْ إِمَامٌ يُقِيمُهَا كَمَا تَسْقُطُ».

٩. فِي الْمَطْبُوعِ: «فِيهَا».

فَاتَ مِنْ إِقَامَتِهَا فِي حَالِ غَيْبَتِهِ. فَكُلُّ شَيْءٍ يَفْصِلُ بِهِ^١ خُصُومُنَا بَيْنَ أَحْوَالِ التَّمَكُّنِ مِنْ عَقْدِ الْإِمَامَةِ وَ اخْتِيَارِ الْإِمَامِ وَ أَحْوَالِ التَّعَذُّرِ فِي مَعْنَى سُقُوطِ الْحُدُودِ وَ ثُبُوتِهَا، هُوَ مَا فَصَّلْنَا^٢ بَعَيْنِهِ بَيْنَ^٣ حَالِ غَيْبَةِ الْإِمَامِ وَ حَالِ فَقْدِهِ^٤.

[إشارة إلى الفرق بين عدم إقامة الحدود من قِبَل الظلمة، و من قِبَله تعالى]

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ:

ثُمَّ يُقَالُ لَهُمْ: إِنْ وَقَعَ الشَّيْءُ عَلَى وَجْهِ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَطَأً وَ فَاسِداً فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالَّذِينَ لَيْسَ بِأَكْثَرَ مِنْ عَدَمِهِ، فَإِذَا جَوَزْتُمْ أَنْ لَا تُقَامَ^٥ الْحُدُودُ فِي هَذَا الزَّمَانِ وَ فِي غَيْرِهِ مِنَ الْأَزْمِنَةِ الَّتِي لَمْ يَظْهَرْ فِيهَا الْإِمَامُ لَوْ كَانَ مَعْلُوماً وَ لَا يُوْجِبُ ذَلِكَ فَسَاداً فِي الدِّينِ، فَمَا الَّذِي يَمْنَعُ مِنْ إِثْبَاتِ إِمَامٍ غَيْرِ مَعْصُومٍ جَمِيلِ الظَّاهِرِ، يَجُوزُ عَلَيْهِ الْخَطَأُ فِيمَا يُقِيمُهُ مِنَ الْحُدُودِ وَ الْأَحْكَامِ [و لَا يُوْجِبُ ذَلِكَ فَسَاداً فِي الدِّينِ؟]^٦.

يُقَالُ^٧ لَهُ: قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ عَدَمَ إِقَامَةِ^٨ الْحُدُودِ فِي هَذَا الزَّمَانِ اللَّوْمُ فِيهِ عَلَى الظَّالِمِينَ

١. في المطبوع: «فيه».

٢. في «المطبوع» و حاشية «ج»: «ما فصلناه».

٣. في «ص»، ط، ف: «في».

٤. في «ص»: «و حال ظهوره». و في حاشية «م»: «فكما قلتم: إنَّه لَا يلزم من سقوط الحدود حال تعذر إقامة الإمام سقوطها حال التمكن من إقامته، فكذا نقول: لَا يلزم من سقوطها حال غيبة الإمام و إخافة الظالمين له سقوطها حال عدم الإمام و فقده، فوجب عليه تعالى نصبه توسلاً إلى ما أوجبه من إقامة الحدود و تنفيذ الأحكام؛ فتدبر (ح. س)».

٥. في «ج»، د، ص، ط، ف، و الحبري: «لَا يقام»، و ما أثبتناه من المطبوع و المغني.

٦. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٧٤ - ٧٥. و ما بين المعقوفين من المصدر.

٧. في «ط»، ف: «فيقال».

٨. في «ص»، ف: «عدم الإقامة في».

المُخِيفِينَ لِلإِمَامِ^١، وَ لَيْسَ^٢ يَلْزَمُ - قِيَاساً عَلَى عَدَمِهَا مِنْ قِبَلِ الظُّلْمَةِ - أَنْ تُعَدَّمَ، أَوْ تَقَعَّ^٣ عَلَى وَجْهِ يَوْجِبُ فَسَاداً فِي الدِّينِ مِنْ قِبَلِ اللَّهِ تَعَالَى. وَ الْفَصْلُ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ الْحُجَّةَ فِي أَحَدِهِمَا لِلَّهِ تَعَالَى، لَا عَلَيْهِ، وَ فِي الْآخَرِ عَلَيْهِ، لَا لَهُ؛ تَعَالَى عَنْ ذَلِكَ غُلُوءاً كَبِيراً^٤.

[عدم لزوم عصمة الأمراء المنصوبين من قبل الإمام]

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ:

ثُمَّ يُقَالُ لَهُمْ^٥: خَبِّرُونَا عَنْ الْحُدُودِ وَ الْأَحْكَامِ؛ أَيْتَوَلَّى الْإِمَامُ جَمِيعَهَا فِي الْعَالَمِ، أَوْ يَتَوَلَّى بَعْضَ ذَلِكَ، وَ مَا عَدَاهُ يَتَوَلَّاهُ^٦ حُكَّامُهُ وَ أُمَرَاؤُهُ؟ فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَقُولُوا بِالْوَجْهِ الثَّانِي؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ فِي بَعْضِ ذَلِكَ مِنْ^٧ أَنْ يَتَوَلَّاهُ الْأُمَرَاءُ وَ الْحُكَّامُ.

قِيلَ لَهُمْ^٨: فَيَجِبُ أَنْ يَكُونُوا مَعْصُومِينَ لِلْعِلَّةِ الَّتِي ذَكَرْتُمُوهَا؛ لِأَنَّهَا مَوْجُودَةٌ فِي كُلِّ مَنْ يَقُومُ بِالْحُدُودِ وَ الْأَحْكَامِ. [فَإِنْ قَالُوا بِعَصْمَتِهِمْ، لَزِمَهُمُ الْقَوْلُ بِعَصْمَةِ كُلِّ مَنْ يَسْتَعِينُ بِهِ الْإِمَامُ أَوْ أُمَرَاؤُهُ فِي كُلِّ أَمْرٍ

١. تَقَدَّمَ أُنْفَاءً فِي ص ٥٠١.

٢. فِي «ج، ص، ط، ف»: «فَلَيْسَ».

٣. فِي «ج، د، ص، ط، ف»: «أَنْ يُعَدَّمَ أَوْ يَقَعَّ».

٤. فِي «د»: «كَثِيراً».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِيِّ: - «لَهُمْ».

٦. فِي «ص»: «يَتَوَلَّى».

٧. فِي «ص، ف»: - «مَنْ».

٨. الْعِبَارَةُ فِي الْمَغْنِيِّ هَكَذَا: «... وَ مَا عَدَاهُ يَتَوَلَّاهُ حُكَّامُهُ وَ أُمَرَاؤُهُ، فَلَا بُدَّ مِنْ أَعْوَانٍ لَهُ؟ فَإِنْ قَالُوا: إِنَّهُ لَا بُدَّ فِي بَعْضِ ذَلِكَ مِنْ أَنْ يَتَوَلَّاهُ الْأُمَرَاءُ وَ الْحُكَّامُ، قِيلَ لَهُمْ...». وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ مُطَابِقٌ لِجَمِيعِ نَسَخِ الشَّافِعِيِّ بِإِلَاخْتِلَافٍ فِيهَا.

يَتَّصِلُ بِالَّذِينَ؛ مِنْ وَكَيْلٍ وَوَصِيٍّ وَحَارِسٍ وَشَاهِدٍ. وَيَبْطُلُ ذَلِكَ أَيْضاً
بِمَا عَلِمْنَاهُ مِنْ حَالِ أُمَرَاءِ الرُّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَإِقْدَامِ بَعْضِهِمْ عَلَى مَا لَا
يَجُوزُ، وَأُمَرَاءِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَإِقْدَامِهِمْ عَلَى مَا لَا يَحِلُّ...^١.
يُقَالُ لَهُ: قَدْ عَلِمْنَا أَنَّكَ إِنَّمَا رَتَّبْتَ مَا حَكَيْتَهُ عَنَّا مِنَ الطَّرِيقَةِ الَّتِي كَلَامُكَ الْآنَ
عَلَيْهَا عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي رَتَّبْتَهُ؛ لِتُلْزِمَ^٢ هَذَا الْإِلْزَامَ وَتُورِدَ^٣ هَذَا النِّقْضَ. وَلَوْ أَوْرَدْتَهَا
عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، لَمْ يَسْغُ لَكَ إِيرَادُ هَذَا الْإِلْزَامِ؛ لِأَنَّ^٤ مَنْ ذَكَرْتَهُ مِنَ الْأُمَرَاءِ
وَالْحُكَّامِ وَسَائِرِ مَنْ يَتَوَلَّى عَمَلَهُ مِنْ قِبَلِ الْإِمَامِ، لَا يُلْزَمُ الْاِقْتِدَاءُ بِهِمْ مِنْ حَيْثُ
قَالُوا وَفَعَلُوا، بَلِ الْاِقْتِدَاءُ بِالْإِمَامِ وَاجِبٌ عَلَيْهِمْ فِي جُمْلَةِ الْخَلْقِ^٥، فَكَيْفَ يُلْزَمُ
عَصَمَتُهُمْ؟! وَمَا أَوْجَبْنَا بِهِ عَصْمَةَ الْإِمَامِ فِي هَذَا الْوَجْهِ - مِنْ وَجوبِ الْاِقْتِدَاءِ بِهِ
عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ^٦ - غَيْرُ ثَابِتٍ فِيهِمْ.

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ - بَعْدَ فَصْلِ لَا طَائِلَ فِيهِ^٨ :-

وَمَتَى قَالُوا: إِنَّ الْأَمِيرَ إِذَا أَخْطَأَ فِي ذَلِكَ^٩ فَلَا إِمَامَ يَأْخُذُ عَلَيْهِ يَدِهِ، كَانَ

١. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٧٥. وما بين المعقوفين من المصدر.

٢. في «ص، ط، ف»: «اليلزم». وفي المطبوع: «النلزم».

٣. في «ص»: «يورد». وفي المطبوع: «نورد».

٤. في «ج، د، ص، ط، ف»: «ما». وما أثبتناه مطابق للمطبوع والحجري.

٥. في «د» والمطبوع والحجري: «الأعمال».

٦. في «ف»: «في الجملة». وفي «ج، ص»: «في الجماعة». وفي حاشية «ج»: «في جملة الخلائق».

٧. أي من حيث قال وفعل. (من حاشية «م»).

٨. مقدار هذا الفاصل أكثر بقليل من نصف صفحة من صفحات المغني.

٩. أي في إقامة الحدود وتنفيذ الأحكام.

هذا القول منهم فصلاً مع وجود العلة^١؛ لأننا إنما ألزمناهم عصمة الأمراء على علتهم، فالفصل الذي قالوه لا يُنجيهم^٢. على أن من^٣ قولنا: إن الإمام إذا أخطأ فعلماء الأمة تأخذ على يده؛ لأننا لا نجوز على جميعهم الخطأ. [و لأن ما يخطئ الأمراء فيه قد يخفى على الإمام، فالمسألة قائمة]^٥.

يقال له: لا شك في^٦ أن الفصل بما ذكرته مع إطلاق القول في أصل الاستدلال على الوجه الذي حكيتَه نقض ظاهر، غير أن من يفصل بهذا الفصل^٧ من أصحابنا بين الإمام^٨ وخلفائه لا يرتضي ما أطلقته في الاستدلال، بل يقول في الأصل: لا يجوز أن يوكل^٩ هذه الأحكام إلى من يخطئ فيها خطأ يثمر فساداً في الدين وليس وراءه من يتلافى خطئه ويستدرك غلطه، فلا يلزم^{١٠} عصمة الأمراء والحكام. وأما^{١١} قولك: «إن الإمام إذا أخطأ أخذ على يده علماء الأمة» فتصريح^{١٢}

١. و هي أنه لا يجوز أن توكل الحدود والأحكام لمن يجوز عليه الخطأ.

٢. في «ج، د، ص»: «لا ينفعهم».

٣. في «ج، د، ص، ف»: «من».

٤. في المغني: «يأخذون». و قال المحقق في الهامش بأن في الأصل: «يأخذ».

٥. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٧٦. و ما بين المعقوفين من المصدر.

٦. في «ج، ص، ط، ف»: «في».

٧. في «ف»: «هذا الفصل». و في المطبوع و الحجري: «بهذا الفصل».

٨. في المطبوع: «من يفصل بين أصحابنا وبين الإمام»، و هو تصحيف واضح.

٩. في المطبوع: «توكل».

١٠. في «ف»: «+ منه».

١١. في «ج، ص، ط، ف»: «فأما».

١٢. في «ج، ص، ط، ف»: «فصريح».

بأن الأمة أنعمة للإمام، وإيجاب لفرض طاعتها عليه، وهذا - مع ما فيه من الخروج عن أقوال الأمة - تناقض ظاهر؛ لأنه يستحيل أن يقول قائل: ^١ «لزيد على عمرو طاعة وإمرة»، فيما له فيه بعينه طاعة وإمرة، فيكون ذلك صحيحاً ^٢. والإمام إمام في جميع الدين، فليس يجوز أن يكون لبعض رعيته عليه في بعض الدين طاعة ولا إمامة.

قال صاحب الكتاب:

و لا ^٣ يمكنهم أن يقولوا: «إن الإمام يعلم كل ذلك»؛ لأن الإمام لا يزيد على الرسول، فإذا كان ^٤ قد يخفى عليه خطأ عماله وأمرائه، وإنما كان يعرف ما ينتهي خبره إليه ^٥، فكذلك القول في الإمام. ^٦ لأن الأمر في ذلك ظاهر في حال أمير المؤمنين عليه السلام مع عماله، وإذا لم يعلم الإمام الخطأ من الأمراء ^٧ فكيف يستدرِك ذلك؟ ^٨ [و هذا يوجب على عليّهم وقوع الفساد في الدين لا محالة، و لا يمكنهم التخلص من ذلك إلا بما يتناه من الأمر الذي يمنع من العصمة في الإمام...]. ^٩

١. في المطبوع: «+ (لا بد)» و لم نجد هذه الزيادة في نسخة أخرى حتى النسخة الحجرية.

٢. في الحجري: - «فيكون ذلك صحيحاً».

٣. في المغني: «فلا».

٤. في «ج، ص، ط، ف» + «الرسول».

٥. في «ص»: «إليه خبره».

٦. في «ص، ف» - «و».

٧. في «ص»: «الأمير».

٨. في المغني: «فكيف يستدل بذلك».

٩. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٧٦.

يُقَالُ لَهُ: مَنْ فَصَّلَ مِنْ أَصْحَابِنَا بَيْنَ الْإِمَامِ وَحُكَّامِهِ فِي الْعَصْمَةِ بِالْفَصْلِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ مِنْ أَمْرَائِهِ وَخُلَفَائِهِ^١ - وَإِنْ بَعُدَتْ دَارُهُ مِنْ دَارِهِمْ - خَطَأً يَقْتَضِي^٢ فُسَاداً فِي الدِّينِ فَيَخْفَى عَلَيْهِ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَتَّصِلَ بِهِ ذَلِكَ حَتَّى يَسْتَدْرِكَهُ وَيَتَلَفَاهُ.

فَأَمَّا^٣ قَوْلُكَ: «إِنَّ الْإِمَامَ لَا يَزِيدُ عَلَى الرَّسُولِ، وَ قَدْ خَفِيَ عَلَيْهِ خَطَأُ عَمَالِهِ وَأَمْرَائِهِ»، فَلَا إِشْكَالَ فِي أَنَّ الْإِمَامَ لَا يَزِيدُ عَلَى الرَّسُولِ، وَلَكِنْ مِنْ أَيْنَ لَكَ أَنَّهُ قَدْ خَفِيَ عَلَى الرَّسُولِ خَطَأُ عَمَالِهِ وَأَمْرَائِهِ؟ وَلَمْ تَتَعَلَّقْ فِي ذَلِكَ شُبْهَةً^٤ فَتَحُلُّهَا، بَلْ عَوَّلْتَ عَلَى الدَّعْوَى وَإِسَالِهَا حَتَّى كَأَنَّهُ لَا مُخَالَفَ لَكَ^٥ فِيمَا حَكَمْتَ بِهِ! وَالْقَوْلُ فِي أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَالْقَوْلِ فِي الرَّسُولِ^٦ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَخْفَى عَلَيْهِ مِنْ خَطَأِ عَمَالِهِ وَخُلَفَائِهِ مَا يَقْتَضِي الْفُسَادَ فِي الدِّينِ^٧. وَلَيْسَ يَجِبُ أَنْ يُسْتَبْعَدَ ذَلِكَ وَنَحْنُ نَجِدُ حَزْمَةً^٨ الْمُلُوكِ وَذَوِي الْقُدْرَةِ وَالسُّلْطَانِ مِنْهُمْ

١. فِي «ج، ص، ط، ف»: «خُلَفَائِهِ وَأَمْرَائِهِ».

٢. فِي «ج، ص، ط، ف»: «يُوجِبُ».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَأَمَّا».

٤. فِي «ج، ص، ط، ف»: «فَقَدْ».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَلَمْ يَتَعَلَّقْ بِذَلِكَ فِي شُبْهَةٍ».

٦. فِي «د» وَالْمَطْبُوعُ وَالْحَجَرِي: «لَكَ».

٧. فِي «ج، ص، ط، ف»: «النَّبِيِّ».

٨. وَلَوْ لَمْ يَعْلَمْ بِالْعِلْمِ الْإِلَهِيِّ الْبَاطِنِيِّ، فَإِنَّهُ لَا يَفُوتُ عَنْهُمْ الْاسْتِدْرَاكُ وَالتَّلَافِي، فَيَرْتَفِعُ الْفُسَادُ (مِنْ حَاشِيَةِ «م»).

٩. الْحَزْمَةُ: جَمْعُ حَازِمٍ، وَهُوَ الْعَاقِلُ الْمُمَيِّزُ ذُو الْحُنْكَةِ. وَالْحُنْكَةُ: السِّنُّ وَالتَّجَرُّبَةُ وَالبَصَرُ بِالْأُمُورِ. وَالْحَزْمُ أَيْضاً: ضَبْطُ الرَّجُلِ أَمْرَهُ وَأَخْذُهُ فِيهِ بِالثِّقَةِ. رَاجِعٌ: تَهْذِيبُ اللُّغَةِ، ج ٤، ص ٢١٨؛ الْمُحِيطُ فِي اللُّغَةِ، ج ٣، ص ١٧؛ الصَّحَاحُ، ج ٥، ص ١٨٩٨ (حَزْمٌ).

يُرَاعُونَ مِنْ أحوالِ خُلَفَائِهِمْ وَأَمْرَائِهِمْ^١ وَ عُمَالِهِمْ فِي الْبِلَادِ - وَإِنْ بَعُدَتْ - مَا يَتَنَهَوْنَ فِيهِ إِلَى حَدٍّ لَا يَخْفَى عَلَيْهِمْ مَعَهُ شَيْءٌ مِنْ أحوالِهِمِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِسُلْطَانِهِمْ وَ تَدْبِيرِهِمْ وَ مَا يَحْتَاجُونَ إِلَى مَعْرِفَتِهِ، وَ قَدْ عَرَفْنَا هَذَا مِنْ أحوالِ كَثِيرٍ مِنَ الْمُلُوكِ الْمُتَقَدِّمِينَ، وَ^٢ شَاهِدُنَاهُ مِنْ عَاصِرِنَاهُ أَيْضاً^٣، وَ كَانَ بِالْصِّفَةِ الَّتِي قَدَّمْنَاهَا. وَإِذَا تَمَّ مِثْلُ مَا ذَكَرْنَاهُ لِمَنْ لَيْسَ بِحُجَّةٍ لِلَّهِ تَعَالَى عَلَى خَلْقِهِ، وَ لَا حَافِظٍ لِشَرِيعَتِهِ وَ دِينِهِ، وَ لَا مَادَّةَ بَيْنَهُ وَ بَيْنَهُ تَعَالَى، وَ لَا سَبَبَ وَ لَا وُصْلَةَ، لَمْ تُنْكَرْ^٤ تَمَامُهُ وَ انْتِظَامُهُ لِمَنْ كَانَ عَلَى جَمِيعِ هَذِهِ الصِّفَاتِ الَّتِي نَفَيْنَاهَا عَنْ هَؤُلَاءِ.

ثُمَّ أَوْرَدَ صَاحِبُ الْكِتَابِ فُصُولاً^٥ لَا حَاجَةَ بِنَا إِلَى نَقْضِهَا؛ لِأَنَّهُ سَأَلَ نَفْسَهُ فِي بَعْضِهَا عَمَّا لَا نَسْأَلُهُ عَنْهُ، وَ بَنَى بَعْضَهَا عَلَى مَذَاهِبَ قَدْ تَقَدَّمَ إِفْسَادُهَا؛ إِلَى أَنْ قَالَ:

عَلَى أَنَّهُ يَلْزَمُهُمْ أَنْ يَكُونَ الشَّاهِدُ الَّذِي يَشْهَدُ عَلَى الزَّانَا وَ السَّرِيقِ^٦ مَعْصُوماً، وَ إِلَّا أَدَّى إِلَى الْفَسَادِ فِي الدِّينِ؛ بِأَنْ يُقِيمَ الْحَدَّ عَلَى مَنْ لَا يَسْتَحِقُّهُ [إِذَا غَلِطَ فِي الشَّهَادَةِ أَوْ زَوَّرَ فِيهَا، وَ هَذَا يَوْجِبُ عَصْمَةَ الشُّهُودِ، بَلْ يَوْجِبُ عَصْمَةَ السَّارِقِ إِذَا أَقَامُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ بِإِقْرَارِهِ؛ وَ كُلُّ ذَلِكَ يُبْطِلُ تَعَلُّقَهُمْ بِهَذِهِ الطَّرِيقَةِ، وَ يُبَيِّنُ طَرِيقَةَ الْكَلَامِ فِي هَذِهِ الشَّهَادَةِ وَ مَا جَانَسَهَا].^٧

١. في «د» و المطبوع و الحجري: - «و أمرائهم».

٢. في «ج، ص، ط، ف»: + «قد».

٣. في المطبوع و الحجري: «و شاهدناه أيضاً ممن عاصرناه».

٤. في «ج، ص، ط»: «لم ينكر». و في «د»: «لمن ينكر».

٥. يبلغ حجمها مقدار صفحة و شيء من صفحات المغني.

٦. في «ج، ص، ط، ف»: «السرقة و الزنا». و في المغني: «السرقة و الربا و غيرهما».

٧. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٧٧. و ما بين المعقوفين من المصدر.

[عدم لزوم عصمة الشاهد]

فَيَقَالُ لَهُ: أَمَّا الْفَصْلُ بَيْنَ الشَّاهِدِ وَالْإِمَامِ عَلَى الطَّرِيقَةِ الَّتِي رَتَّبْنَاهَا فَوَاضِحٌ^١؛ لِأَنَّ غَلَطَ الشَّاهِدِ لَا يَتَعَدَّى إِلَى غَيْرِهِ، مِنْ حَيْثُ لَا يَجِبُ الْاِقْتِدَاءُ بِهِ وَالِاتِّبَاعُ لِقَوْلِهِ وَفِعْلِهِ، وَالْإِمَامُ مُقْتَدَى بِهِ، مُتَّبَعٌ فِي أَقْوَالِهِ وَأَفْعَالِهِ، فَجَوَازُ الْغَلَطِ عَلَى أَحَدِهِمَا يُخَالِفُ جَوَازَهُ عَلَى الْآخَرِ^٢.

عَلَى أَنَّ فِي أَصْحَابِنَا مَنْ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ لِلْإِمَامِ أَمَارَةً نَصَبَهَا اللَّهُ تَعَالَى^٣ عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ يُفَرِّقُ بَيْنَ الصَّادِقِ مِنَ الشُّهُودِ وَالْكَاذِبِ، فَمَتَى شَهِدَ عِنْدَهُ كَاذِبٌ^٤ رَدَّ شَهَادَتَهُ وَلَمْ يُمَضِّهَا وَإِنْ كَانَ فِي الظَّاهِرِ عَدْلًا^٥. وَمَنْ سَلَكَ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ لَمْ يَلْزِمَهُ مَا أَلْزَمَتْهُ^٦ أَيْضاً مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

١. في «ج، ص، ط، ف»: «فظاهر».

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «فجواز الغلط عليه يخالف جواز الغلط على الشاهد». وفي حاشية «م»: «فَلَمَّا كُنَّا مَأْمُورِينَ بِمُتَابَعَةِ الْإِمَامِ وَالْاِقْتِدَاءُ بِهِ لَمْ يَجْزِ لَنَا التَّسْوِيفُ وَالتَّرْوِي وَالْمَعَارَضَةُ فِيمَا أَمَرَ بِهِ، بِخِلَافِ الشَّاهِدِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ جَرَحُهُ وَمَعَارَضَتُهُ وَنَحْوُ ذَلِكَ؛ فَتَدَبَّرْ (ح. س).»

٣. في حاشية «ط» + «له».

٤. في المطبوع: «الكاذب».

٥. في حاشية «م»: «وَقَدْ صَحَّ عِنْدَنَا أَنَّ الْأَثْمَةَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ كَانُوا مُحَدِّثِينَ؛ فَتَدَبَّرْ (ح. س).» وَفِيهِ فِي الْحَاشِيَةِ عَلَيْهِ حَيْثُ قَالَ: «كَانُوا مُحَدِّثِينَ»: «أَيُّ بِالْمَلَاكَةِ. وَلَيْسَ رَدُّ شَهَادَةِ الْكَاذِبِ بِمَجْرَدِ الْعِلْمِ الْبَاطِنِيِّ وَالتَّحْدِيثِ، بَلْ إِنَّمَا يَهْتَدِي الْإِمَامُ بِحِيلَةٍ يَظْهَرُ بِهَا كَذِبُ الشَّاهِدِ؛ فَتَدَبَّرْ».

٦. في «د»: «مَا التَزَمَتْهُ».

[الدليل الثامن]

[في بيان أن الحافظ للشرع هو الإمام، لا الأمة]

قال صاحب الكتاب:

شبهة أخرى لهم:

قالوا: لا بُدَّ من إمامٍ معصومٍ يَحْفَظُ الشرعَ وَيَقُومُ به؛ لأنَّه لا بُدَّ فيه من حافظٍ، وَلَيْسَ إِلَّا الإمامُ عَلَى ما نَقُولُ، أَوِ الْأُمَّةُ عَلَى ما تَقُولُونَ^١. وَقد عَلِمْنَا أَنَّ الْأُمَّةَ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ عَلَيْهَا^٢؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهَا يَجُوزُ عَلَيْهِ الْغَلْطُ وَالسَّهْوُ، وَجَمِيعُهَا لَيْسَ إِلَّا كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا، فَيَجِبُ جَوَازُ الْغَلْطِ عَلَى الْجَمِيعِ، وَإِلَّا انْتَقَضَ الْقَوْلُ بِجَوَازِ ذَلِكَ عَلَى آحَادِهَا. وَإِذَا لَمْ يَصِحَّ كَوْنُ الشَّرِيعَةِ مُحْفَوظَةً بِالْأُمَّةِ فَلَا بُدَّ مِنْ إِبْتَاتِ مَعْصُومٍ^٣ فِي كُلِّ زَمَانٍ يَحْفَظُهَا [وَيَقُومُ بِهَا، عَلَى ما نَقُولُ بِهِ].

١. في «ج، د، ف»: «يقولون».

٢. في المغني: «فيها».

٣. في «ج، ص، ط، ف»: «+ عَلَى ما قلناه».

قال^١:

و اعلم أنا قد بينّا في باب الإجماع من هذا الكتاب^٢ أنه لا يمتنع جواز الخطأ على كل واحد من الجماعة ويؤمن ذلك في جميعهم^٣؛ لأنّ انفراد كل واحد من الجماعة بقول لا يؤمن ذلك فيه ويؤمن في جميعهم^٤. و كما^٥ لا يمتنع أن يؤمن على زيد الخطأ في شيء^٦ دون شيء بحسب الدليل، أو في حال دون حال، ولا يتناقض ذلك، فكذلك ما ذكرناه.

وبينّا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لو قال في عشرة من المكلفين: إن كل واحد منهم يجوز أن يرتد^٧ ولا يجوز اجتماعهم^٨ على ذلك، لم يمتنع^٩.

وبينّا أن التجويز مفارق للإثبات والصحة، ولا يجوز أن يصح من كل

١. في المطبوع: «قال أيضاً صاحب الكتاب». وفي «د»: «قال صاحب الكتاب».

٢. المغني، ج ١٧، ص ١٥٦، فصل في أنه لا يمتنع في إجماع أمة أو جماعة أن يكون صواباً، دون أحادهم وأبعضهم.

٣. فالانفراد بالقول والتميز به عن الأغيار يجوز في كل واحد ولا يجوز في الجماعة، فحكم الأحاد غير حكم الجماعة «ح. س». (من حاشية «م»).

٤. في المغني: - «لأنّ انفراد كل واحد...» إلى «و يؤمن في جميعهم».

٥. في المغني: «فكما».

٦. في «ج، ص، ط، ف» + «من ذلك».

٧. في المغني: «و كما».

٨. في المغني: «يجوز أن يريد القبيح».

٩. في «د»: «إجماعهم».

١٠. في «ج، ص، ف»: «لا يمتنع».

واحدٍ منهم الخطأُ بمعنى^١ القدرة، ولا يصحّ من^٢ سائرهم؛ لأنّ ذلك يتناقض، [و كذلك فلا يجوز أن يثبت لكلّ واحدٍ منهم صفةٌ ولا يثبت لجميعهم؛ لأنّ ذلك يتناقض]^٣.

و أمّا التجويزُ فهو بمعنى^٤ الشكّ، و غير مُمتنعٍ أن يُشكَّ فيما يأتيه كلّ واحدٍ منهم إذا انفردَ لفقْد^٥ الدليل، و لا يُشكَّ فيما اجتمعوا عليه، بل يُعلم صواباً لحصول^٦ الدليل^٧.

إلى قوله:

و إنّما الغرضُ بما أوردناه إبطالُ التوصلِ إلى القَدَحِ في الإجماعِ من جهةِ العقلِ على ما يسلكُهُ القومُ، فأما الكلامُ في إثباته فموقوفٌ على السمع، و قد دلّلنا من قبلُ على صحّةِ الإجماعِ و أنّه لا يُعدّلُ عنه^٨، فإذا صحَّ كونه حُجّةً، فَمِنْ أَيْنَ أنّه لا بُدَّ من إمامٍ معصومٍ؟ [و إنّما توصلوا إلى إثباته بإبطالِ الإجماعِ و قد صحَّ، فإذن يَجِبُ إبطالُ معصومٍ للعِلّةِ التي ذكروها. و لا يمتنعُ إثباتُ معصومٍ لغيرِ هذه العِلّةِ؛ لأنّه لا يمتنعُ أن تكون الأمةُ فيما تجتمعُ عليه معصومةً و في جُمليتها

١. في المطبوع: «في معنى».

٢. في «د» و المغني: «في».

٣. ما بين المعقوفين من المغني.

٤. في «ج، ص، ط، ف» و المغني: «فأما».

٥. في «ج، ص، ط، ف»: «معنى».

٦. في المغني: «بفقد».

٧. في «ف» و المطبوع و الحجري: «بحصول».

٨. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٧٨.

٩. في المطبوع و الحجري: «و أنّه لا معدل عنه». و في «ج، ص، ف»: «و أنّه يعول عليه».

مَنْ يَكُونُ مَعْصُومًا بِانْفِرَادِهِ. وَإِنَّمَا أَرَدْنَا بِمَا قَدَّمْنَاهُ إِبْطَالَ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ فِي إِثْبَاتِ إِمَامٍ مَعْصُومٍ^١.

[جواز ورود السمع الدالّ على حُجَّةِ إجماع الأمة، و عدم استحالة ذلك]

يُقَالُ^٢ له: مِنْ عَجِيبِ الْأُمُورِ أَنَّكَ تُنَاقِضُ فِي الْإِجْمَاعِ مَنْ لَا تَعْرِفُ^٣ مَذْهَبَهُ فِيهِ؛ لِأَنَّ كَلَامَكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مُخَالَفَتِكَ^٤ فِي الْإِجْمَاعِ مِنَّا يَذْهَبُونَ إِلَى أَنَّ الْأُمَّةَ يَجِبُ^٥ أَنْ تَجْتَمَعَ^٦ عَلَى الْخَطَا مِنْ طَرِيقِ الْعُقُولِ، وَ أَنَّهُ^٧ يَسْتَحِيلُ عِنْدَهُمْ أَنْ تَقُومَ^٨ دَلَالَةُ سَمْعِيَّةٍ عَلَى أَنَّهُمْ لَا يَخْتَارُونَ الْخَطَا فِي حَالِ الْإِجْمَاعِ^٩. وَ لَيْسَ يَتَوَهَّمُ عَلَيْنَا مِثْلَ هَذَا مِنْ أَنْعَمِ النَّظَرِ^{١٠} فِي مَذْهَبِنَا، وَإِنَّمَا نَوَرِدُ الْحِجَاجَ الَّذِي حَكَيْتَ^{١١} بَعْضَهُ فِي الْإِجْمَاعِ - مِثْلَ قَوْلِنَا: إِنَّ جَمِيعَهُمْ هُمْ أَحَادُهُمْ، فَمَا يَجُوزُ عَلَى الْآحَادِ يَجِبُ جَوَازُهُ عَلَى الْجَمِيعِ^{١٢}، إِلَى نَظَائِرِ ذَلِكَ - عَلَى مَنْ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ الْأُمَّةَ لَا يَجُوزُ أَنْ تَجْتَمَعَ

١. المعني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٧٩ - ٨٠. و ما بين المعقوفين من المصدر.

٢. في «ص»: «فيقال».

٣. في «ج، د، ط»: «لا يعرف».

٤. في المطبوع: «مخالفين» بدل «أَنْ مُخَالَفَتِكَ».

٥. في «د» و الحجري: «تجب».

٦. في «ج، د، ص، ط، ف»: «أَنْ يَجْتَمَعَ».

٧. في «ص، ط، ف»: «فإنه».

٨. في «د، ص، ف» و الحجري: «أَنْ يَقُومَ».

٩. في «ج، ص، ف»: «الاجتماع».

١٠. أنعم النظر في الشيء: إذا أطلت التفكير فيه. النهاية، ج ٥، ص ٨٣؛ لسان العرب، ج ١٢، ص ٥٨٦ (نعم).

١١. في «ف»: «+ و نقضته».

١٢. في حاشية «م»: «لعله لا يتم على هذا أيضاً لو أريد به الحجاج؛ إذ التجويز في الأحاد لا يستلزم

على خطأ من طريق العقول ولا يعتبر فيه السمع، ويُجري اجتماعها على الخطأ بالشبهة في امتناعه عليها مَجْرَى اجتماعها على السهو عن شيء واحد في^١ وقت واحد! ولا نعرف^٢ محصلاً من أصحابنا ولا من غيرهم يذهب إلى أن السمع يستحيل أن يرد على سبيل التقدير بأن الأمة أو جماعة منها لا تختار الخطأ في حال دون حال، أو^٣ على وجه دون وجه.

والذي يجب أن نشاغل^٤ به بعد هذا الكلام في صحة ما يدعى من السمع الوارد بأن الأمة لا تجمع على خطأ^٥، ولم نجد ذكرها هنا شيئاً من الاستدلال بالسمع، وإنما أحال على ما ذكره فيما مضى من كتابه^٦. ونحن ننبع ما ذكره^٧ هناك، ونبين فسادَه، على طريقتنا في الإيجاز والاختصار، بمشيئة الله تعالى^٨ وتوفيقه.

٢١٤/١

«التجوز في المجموع؛ لاختلاف حكمهما. بل إنما يتم منعاً على دليل من أوجب عقلاً حجة الإجماع، كما نقله قدس سره؛ فتأمل».

١. في «د»: «من».

٢. في «ط»: «وما نعرف».

٣. في المطبوع: «و».

٤. في «ص، ف»: «أن يتشاغل».

٥. في «د» و المطبوع و الحجري: «على الخطأ».

٦. المغني، ج ١٧، ص ٦٠ و ما بعده، فصل في بيان الدلالة على أن الإجماع حجة و ما يتصل بذلك.

٧. في المطبوع: - «فيما مضى من كتابه، ونحن ننبع ما ذكره».

٨. في «ج، د، ط، ف»: - «تعالى».

فهرس المطالب

٧	مقدمة التحقيق
٧	تمهيد
١١	الفصل الأول: الكتب المؤلفة في الإمامة قبل الشافعي
٢٥	الفصل الثاني: القاضي عبد الجبار وكتابه المغني
٢٥	الف. القاضي عبد الجبار المعتزلي
٢٨	شيوخه
٢٩	تلامذته
٣٠	مؤلفاته
٣٠	في علم الكلام
٣١	الشروح
٣٢	التكمالات
٣٢	في أصول الفقه
٣٢	في النقض على المخالفين
٣٢	أجوبة المسائل
٣٢	مسائل وردت على غيره، لكنه تكلم في جوابها
٣٣	في الخلاف
٣٣	في الكلام على أهل الأهواء
٣٣	في علوم القرآن
٣٣	في المواعظ
٣٣	كتب أخرى

٣٤	وفاته.....
٣٥	ب. كتاب المغني في أبواب التوحيد و العدل.....
٤٠	أجزاء المغني.....
٤٥	نكت الكتاب المغني.....
٤٦	جزء الإمامة من كتاب المغني.....
٤٦	مصادر كتاب المغني في مباحث الإمامة.....
٤٨	أبواب و فصول مباحث الإمامة في كتاب المغني:.....
٥٥	الفصل الثالث: الشيخ الطوسي و تلخيصه للشافعي.....
٦٣	الفصل الرابع: الشريف المرتضى و كتابه الشافعي.....
٦٤	جمل الثناء على كتاب الشافعي.....
٦٦	من تأثر بالشافعي و نقل عنه.....
٦٨	إرجاع الشريف المرتضى إلى الشافعي في كتبه.....
٦٩	تاريخ تأليف الشافعي.....
٧٢	فصول الكتاب.....
٧٧	منهجية البحث في الشافعي.....
٨٣	بعض آراء الشريف المرتضى في الشافعي.....
٩٦	فوائد من الشافعي.....
١٠٢	مصادر الشافعي، و النصوص المنقولة فيه.....
١٠٥	آراء أصحاب الإمامية في الشافعي.....
١٢٥	الأعمال التي دارت حول الشافعي.....
١٣٢	رسائل جامعية حول الشافعي.....
١٣٤	طبقات الشافعي.....
١٣٥	وصية الشريف المرتضى لقارئ كتابه.....
١٣٧	الفصل الخامس: مخطوطات الكتاب و العمل عليه.....
١٣٧	الف: النسخ المعتمدة.....
١٤٩	ب: سائر النسخ.....

١٥٩	عملنا في الكتاب
١٦٥	كلمة الشكر
١٦٨	نماذج من تصاوير النسخ

الشافى فى الإمامة

١٩٣	مقدمة المؤلف
١٩٥	١. فصل فى تتبع ما ذكره مما يتعلق بوجوب الإمامة
١٩٨	دخول الإمامية فى النزاع حول الإمامة، و.....
٢٠٢	فساد إلزام الإمامية بما قاله الشذاذ منهم
٢٠٣	بيان ما يتميز به النبى عن المعرفة والإمام والأمة
٢٠٥	بيان اعتقاد الإمامية بأفضلية النبى على الإمام
٢٠٩	وجوه وجوب الإمامة، وبيان الصحيح منها
٢٠٩	١. كون الإمام تمكيناً، وبيان المعنى الصحيح فى ذلك
٢٠٩	٢. تعلق بقاء السماء والأرض بوجود الإمام، ومناقشة ذلك
٢١٢	٣. كون الإمام بياناً، وعدم استلزام ذلك وجوب الإمام فى كل زمان
٢١٣	٤. كون الإمام منبهاً على الأدلة والنظر فيها، وعدم اختصاص ذلك بالإمام
٢١٦	نفى أن يكون المكلف معذوراً إذا فرط فى معرفة الإمام
٢١٨	عدم وجوب عدد معين فى الأئمة
٢١٨	كيفية إزاحة علة المكلفين فى معرفة الإمام
٢٢١	عدم التلازم بين ثبوت الفترة فى الرسل، وثبوتها فى الأئمة
٢٢١	فى بيان أن الإمامة لطف
٢٢٣	عدم لزوم التسوية بين الإمامة والمعرفة من كل وجه
٢٢٧	عدم دلالة العقل على عدد الرؤساء ولا صفاتهم
٢٢٨	إمكان معرفة الجميع بالإمام
٢٢٩	الفرق بين خبر الإمام فى حياته، وخبر الرسول بعد وفاته
٢٣٢	عودة إلى البحث عن المقارنة بين المعرفة والإمامة فى كونهما لطفاً

- ٢٣٤ عدم حاجة الإمام إلى إمام
- ٢٣٨ عدم اقتصار الحاجة إلى الإمام على دفع الفرقة
- ٢٣٩ استغناء المعصوم عن إمام يصرفه عن فعل القبيح
- ٢٤٠ لزوم الرئاسة على كل حال
- ٢٤٣ نفي الدليل العقلي على عدد الأئمة، ومعنى لزوم وجود رئيس في كل بلد
- ٢٤٥ تجويز العقل أن يكون لكل بلد إمام
- ٢٤٦ الفرق بين دليل وجوب النص على الإمام، ودليل وجوب الرئاسة في الجملة
- ٢٤٧ إلزام صاحب المغني القول بتبعية الإمام للرعية
- ٢٤٩ في بيان أن الحاجة إلى الرئيس من الضروريات البديهية
- ٢٥٦ إشارة إلى ما تقدم من عدم دلالة العقل على عدد الأئمة وصفاتهم
- ٢٥٧ تأكيد ما تقدم من ذهب العقلاء إلى ضرورة وجود رئيس
- ٢٥٨ في بيان أن الحاجة إلى الإمام عامة لجميع الأحوال
- ٢٦٠ تجويز ترك العقلاء نصب الإمام مع إدراكهم لقبح ذلك عقلاً
- ٢٦٢ إشارة إلى ما تقدم من عدم التلازم بين دليل إثبات الإمامة، وإثبات صفات الإمام
- ٢٦٥ في بيان أننا نحتج بما يعلمه العقلاء من وجوب الإمامة، لا بفعلهم فقط
- ٢٦٦ نفي معرفة من يستغني بتناصف الناس عن الإمام
- ٢٦٧ عدم التنافي بين القول بالشورى، والقول بوجوب الإمام
- ٢٦٨ شمول الإمامة لشؤون الدين والدنيا، وعدم اختصاصها بالدنيا
- ٢٧١ بيان وجوب نصب الإمام على الله تعالى، لا على الناس
- ٢٧٢ بيان الفرق بين الحاجة إلى الإمام، والحاجة إلى الوكيل
- ٢٧٣ عدم المنافاة بين جواز اجتماع الناس على رئيس كافر، وبين...
- ٢٧٥ نفي بعض الوجوه المذكورة لإثبات الحاجة إلى الإمام
- ٢٧٥ ١، ٢. الخاطر والتنبية على النظر
- ٢٧٦ ٣، ٤. شكر النعمة والتواتر
- ٢٧٧ ٥. تعريف السموم والأغذية
- ٢٧٧ عدم جواز كتمان الناس لمضار السموم وفوائد الأغذية، خلافاً...

- ٢٧٨ بناء الحاجة إلى الإمام على العادات، و جواز ارتفاع الحاجة إلى
- ٢٧٩ وجوه الحاجة إلى الإمام في الأمور المتواترة
- ٢٨٠ بيان الفرق بين سماع كلام الرسول صَلَّى الله عليه وآله، و.....
- ٢٨٢ عدم المنافاة بين تجويز إعراض المتواترين عن النقل، و بين حجبة التواتر
- ٢٨٣ إبطال ما ادّعه صاحب الكتاب من لوازم تلزم الإمامية القائلين بالحاجة إلى الإمام
- ٢٨٣ ١. جواز الكتمان على الخلق العظيم
- ٢٨٤ ٢. إنكار العقليات أو بعضها
- ٢٨٥ ٣. إثبات أشخاص لا أصل لهم
- ٢٨٦ ٤. ادعاء الضرورة في النصوص
- ٢٨٨ تعرّض صاحب الكتاب لهشام بن الحَكَم وابن الراوندي وأبي عيسى الوراق
- ٢٩١ أولاً: دفاع المؤلف عن هشام بن الحَكَم و دفعه لما نسب إليه
- ٢٩٦ ثانياً: دفاع المؤلف عن ابن الراوندي
- ٢٩٦ تعرّض المؤلف لآراء الجاحظ وكتبه
- ٢٩٩ نفي نسبة أبي حفص الحداد إلى الشيعة
- ٢٩٩ ثالثاً: دفاع المؤلف عن أبي عيسى الوراق
- ٣٠٠ نماذج من العقائد الباطلة لأبي الهذيل، والنظام، ومُعَمَّر، و.....
- ٣٠٩ اعتماد الإمامية على العقل في وجوب الإمامة وأوصاف الإمام
- ٣١٠ بيان تناقض كلام صاحب الكتاب و خطئه فيما نسبته إلى.....
- ٣١٢ بيان أن بعض وجوه الحاجة إلى الإمام تتعلق بواجبات العقل
- ٣١٣ بعض وجوه الحاجة إلى الإمام
- ٣١٣ ١. أداء الشريعة، و عدم الاستغناء بالتواتر والإجماع
- ٣١٤ بيان أن فائدة التواتر إثبات أعيان الأئمة، لا ضرورة وجودهم في الجملة
- ٣١٥ ٢. رفع السهو والخطأ
- ٣١٦ ٣. رفع الاختلاف في الديانات، و بيان وجوه الاختلاف في ذلك
- ٣١٩ ٢. فصل في تتبع كلامه في الاستدلال على وجوب الإمامة من جهة السمع
- ٣٢١ الدليل الأول: وجوب إقامة الحدود على الإمام

- ٣٢٣ إبطال الاستدلال بوجوب إقامة الحدود على وجوب الإمامة.
- ٣٢٤ عدم دلالة اشتراط الإيجاب بصفة، على وجوب تحصيل تلك الصفة أو.....
- ٣٢٦ بيان الفرق بين إيجاب السبب، وإيجاب إقامة الحدود.....
- ٣٢٨ بيان الفرق بين إيجاب العبادات، وإيجاب شروطها.....
- ٣٢٨ مُناقشة دعوى صاحب المغني من أن الإمامة إن لم تكن واجبة.....
- ٣٣١ مُناقشة دعوى صاحب المغني في أن الإمام قبل أن يصير إماماً.....
- ٣٣٤ حرمة تضييع الحدود على الإمام دون الأمة.....
- ٣٣٦ دليل وجوب إزالة الغلبة عن الإمام على الأمة.....
- ٣٣٨ عدم وجوب نصب الأمراء على الأمة لأجل إقامة الحدود.....
- ٣٤١ عدم التلازم بين وجوب قبول الإمامة و وجوب الثبات عليها.....
- ٣٤٥ الوجوه التي تجب لها الإمامة، وبطلان قياس الإمامة على الأمر بالمعروف.....
- ٣٤٨ الدليل الثاني: إجماع الصحابة.....
- ٣٤٩ عدم دلالة سلوك الصحابة على وجوب الإمامة.....
- ٣٥١ مناقشة وجود إجماع على وجوب الإمامة.....
- ٣٥٤ الدليل الثالث: خبر: «الأئمة من قريش».....
- ٣٥٥ جواب نقضي للمصنف.....
- ٣٥٧ الدليل الرابع: تأمير خالد بن الوليد يوم مؤتة.....
- ٣٥٨ اعتماد صاحب الكتاب في كلامه على طريقة القياس.....
- ٣٥٨ الدليل الخامس: خبر: «إن وليتم أبا بكر...».....
- ٣٥٩ عدم دلالة الحديث المذكور على وجوب الإمامة.....
- ٣٦١ بيان عدم الحاجة إلى النص على وجوب الإمامة ومعرفة صفات الإمام.....
- ٣٦٤ عدم جواز خفاء النص على صفات الإمام على الأنصار.....
- ٣٦٩ عدم دلالة القرآن على صفات الإمام وما يتولاه.....
- ٣٧٠ بيان أن أصول الصلاة والزكاة ثابتة بالاضطرار، لا بالأخبار.....
- ٣٧٢ تناقض كلام صاحب الكتاب.....
- ٣٧٥ ٣. فصل في الكلام على اعتراضه على ما حكاه من أدلتنا في.....

٣٧٧	الدليل الأول: عموم النقص بين الناس
٣٧٧	بيان التقرير الصحيح لدليل اللطف على وجوب الإمامة
٣٧٨	عدم دلالة جواز السهو على الحاجة إلى الإمام، على تفصيل في ذلك
٣٨٠	معنى «اتباع الشهوات» في دليل وجوب الإمامة
٣٨٠	التقرير الصحيح للاستدلال بجواز الشبهة على وجوب الإمامة
٣٨١	استلزام وجود النقص بين الناس حاجتهم إلى الإمام، على تفصيل في ذلك
٣٨٢	عدم اقتضاء كون الإمام لطفاً نفى القدرة عن الله تعالى
٣٨٤	بيان دقيق في كيفية الاستدلال بالنقص على وجوب الإمام
٣٨٦	عدم المنافاة بين العلم الضروري بأمور الدين، والحاجة إلى الإمام
٣٨٦	اختلاف أنواع الألفاظ من حيث الخصوص والعموم
٣٨٧	استحالة توقف معرفة جميع الأئمة على معرفة الإمام
٣٨٨	عدم تساوي وجود الإمام وعدمه في معرفة الناس التكليف وقيامهم بها
٣٩٠	إشكال لصاحب «المغني» حول غيبة الإمام، وردّه
٣٩٠	بيان الفرق بين عدم ظهور الإمام وعدم عينه
٣٩٢	بيان المانع الحقيقي من ظهور الإمام
٣٩٤	بيان الفرق بين علة الاستتار من الأعداء ومن الأولياء
٣٩٨	عدم لزوم كون الإمام في كل بلد وجمع
٤٠٠	تمكّن المكلفين من أداء التكليف في زمن الغيبة
٤٠١	نفى السهو عن الإمام
٤٠١	جواز عدول الناقلين للأخبار عن النقل
٤٠٣	عدم التلازم بين سقوط التكليف عن الناقل إذا سها، وبين سقوطه عن الآخرين
٤٠٥	وجه دلالة جواز دخول الشبهة على الحاجة إلى الإمام
٤١٠	وجه دلالة اتباع الشهوات على الحاجة إلى الإمام
٤١٥	الدليل الثاني: جواز السهو والغفلة والشبهة والتقصير على المكلفين
٤١٦	إشارات إلى مسألة كون الإمامة لطفاً
٤١٩	عدم وجوب كون الإمام لطفاً في كل تكليف

- ٤٢٠ الفرق بين وجوب كون الإمام لطفاً في كل تكليف وجواز ذلك
- ٤٢١ هل يوجب اللطف في الإمامة كون الناس مُلجئِينَ إلى الطاعة؟
- ٤٢٣ عدم قيام غير الإمام مقامه فيما هو لطف فيه
- ٤٢٤ عدم استغناء المكلفين عن الإمام فيما هو لطف فيه
- ٤٢٧ الدليل الثالث: قطع الاختلاف في المذاهب
- ٤٢٩ الدليل الرابع: قطع الاختلاف في الفقه والاجتهاد
- ٤٣٠ إبطال صحة الاجتهاد بمعنى طلب غلبة الظن فيما لا دليل عليه
- ٤٣٤ عدم وجود أدلة قاطعة على كل الشريعة
- ٤٣٦ عدم بطلان فتاوى الشيعة وعدم استغنائهم عن إمام يكون من ورائهم
- ٤٣٨ منع أمير المؤمنين من الاجتهاد والاختلاف
- ٤٤٧ الدليل الخامس: معرفة ما يتصل بمصالح أبدان المكلفين ومعايشهم
- ٤٤٩ الدليل السادس: قيام الإمام مقام الرسول في حفظ الشريعة
- ٤٥١ تقرير المصنّف للدليل السادس على الإمامة
- ٤٥٤ ضرورة وجود حجة يقف من وراء الناقلين
- ٤٥٧ وجوب معرفة الإمام لأجل معرفة الشرع
- ٤٥٨ بيان الطريق إلى معرفة الإمام، وعدم الاستغناء بالتواتر عنه
- ٤٦١ عدم الاستغناء عن الإمام في معرفة الشريعة
- ٤٦٤ إبطال ما ادّعاه صاحب الكتاب من أدلة تُغني عن الإمام
- ٤٦٨ جواز سهو العقلاء عن بعض العلوم الضرورية
- ٤٧٠ بيان ما يجوز كتمانهم والسهو عنه من الأمور المتواترة، وما لا يجوز
- ٤٧٣ عدم جواز كتمان معارضة القرآن
- ٤٧٤ عدم الاستغناء بالإجماع عن الإمام في حفظ الشريعة
- ٤٧٨ بيان الطريق إلى معرفة عين الإمام
- ٤٧٩ بحث مفصل حول جواز ظهور المعجزات على يد غير الأنبياء
- ٤٨٧ نفي أن يكون العلم بأكثر الشرع أظهر من النص على الإمام
- ٤٨٩ شبهة لصاحب المغني في رجوع الإمام أمير المؤمنين في معرفة بعض

- ٤٩٥ الدليل السابع: إقامة الحدود و...
- ٤٩٦ رفض المصنّف لدلالة الدليل السابع على وجوب الإمامة.
- ٤٩٦ إمكان الاستدلال بالدليل السابع على عصمة الإمام.
- ٤٩٨ تناقض كلام صاحب الكتاب.
- ٥٠٠ حال الحدود في زمن الغيبة.
- ٥٠٣ إشارة إلى الفرق بين عدم إقامة الحدود من قِبَل الظلمة، ومن قِبَله تعالى.
- ٥٠٤ عدم لزوم عصمة الأمراء المنصوبين من قِبَل الإمام.
- ٥١٠ عدم لزوم عصمة الشاهد.
- ٥١١ الدليل الثامن: في بيان أنّ الحافظ للشرع هو الإمام، لا الأئمة.
- ٥١٤ جواز ورود السمع الدالّ على حجّية إجماع الأئمة، وعدم استحالة ذلك.